

سلسلة تراث الحنابلة (٢٠ - ٢٦)

محمد بن سائبك

الإمام القاضي

أبي يعلى ابن الفراء

محمد بن الحسين بن محمد بن خلف البغدادي الطنابي

(٢٨٠ - ٤٥٨ هـ)

بمقيق

أبي جنة الحنبلي

مضيف بن محمد صلاح الدين منسي البعاني

دار المنهاج للعلوم



سلسلة تراث أجنائلة (٢٠ - ٢٦)

مجموع رسائل

الإمام القاضي

أبي يعلى ابن الفراء

محمد بن الحسين بن محمد بن خلف البغدادي الحنبلي

(٣٨٠ - ٤٥٨ هـ)

تحقيق

أبي جنة الحنبلي

مضيف بن محمد صلاح الدين منسي القباني

دار المنهاج للعلوم

علم ينتفع به

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَقَدِّمَةُ الْمُحَقِّقِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ،
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا
كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (٢).
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ
لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٣).

أَمَّا بَعْدُ؛

فدونكم معاشر الحنابلة وعموم طلبة العلم الإصدارات رقم (٢٠) و(٢١) و(٢٢) و(٢٣) و(٢٤) و(٢٥) و(٢٦) من إصدارات سلسلة تراث الحنابلة رحمهم
الله تعالى، تلك السلسلة التي تُعْنَى - في المَقَامِ الْأَوَّلِ - بتحقيق وإخراج ونشر
كُتُبِ الحنابلة التي تُطَبِّعُ لَأَوَّلِ مَرَّةٍ، وإعادة تحقيق بعض مِمَّا قد سبق طبعه،
والله تعالى المستعان.

(١) آل عمران: (١٠٢).

(٢) النساء: (١).

(٣) الأحزاب: (٧٠)، (٧١).

وتعتبر هذه الرسائل هي المجموعة الأولى من كتابي (المنثور من المفقود والمجهول والمبثور) الذي جمعت فيه ما يزيد على خمسين عنواناً حنبلياً، يُطبع لأول مرة، من مبتورات النسخ ومجهولاتها، وما صَغُرَ حجمه من الرسائل المفردة.

إنَّ المؤلفين والمصنِّفين تتفاوت أعمالهم من حيث الحجم كِبَرًا وصِغَرًا، فمنها ما هو في عِدَّة مجلِّداتٍ، ومنها ما هو في مجلِّدٍ، ومنها ما هو أصغر من ذلك، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها ثراء الموضوع المراد التَّصنيف فيه وافتقاره، ومنها ما يرجع إلى رؤية المؤلف للمسألة التي يريد مناقشتها واختياره، وغير ذلك.

وإنَّ القاضي أبا يعلى ابن الفراء رَحِمَهُ اللهُ قد احتلَّ مكانة كبيرة في مذهب الإمام أحمد بن حنبل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقد خَدَمَ المذهب بتأليفه المتميزة، التي استطاع بها تقعيد المذهب وتيسيره وتقريبه وترتيبه، وقد اختلفت مؤلفاته - كغيره من المؤلفين - في حجمها؛ فمنها ما هو مجلِّدات مثل: «شرح الخِرَقِي» و«الجامع الكبير» و«التعليق» و«الخلاف»، ومنها ما في مجلِّد مثل: «الجامع الصَّغير» و«المعتمد» و«الروايتين» و«الأحكام السلطانية»، ومنها ما هو دُونَ ذلك مثل: «الطَّب» و«التَّوَكُّل» و«تفضيل الفقر على الغنى» وغير ذلك.

وقد رأيتُ أن أجمع ما صَغُرَ حَجْمُهُ دُونَ المجلِّد من تأليف ومصنَّفات القاضي أبي يعلى رَحِمَهُ اللهُ في مجموع واحدٍ تيسيرًا على طلبة العلم، وفيه ما يُطَبِّع لأول مرة، مثل: «الكلام في حروف المعجم» و«تفضيل الفقر على الغنى». وقد رَبَّتُ رسائل هذا المجموع؛ فبدأته بما يتعلَّق بالاعتقاد ثم بالفقه ثم بالسلوك، فكان كما يلي:

١- الكَلَامُ فِي حُرُوفِ الْمَعْجَمِ.

٢- تَنْزِيهُ خَالِ الْمُؤْمِنِينَ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.



٣- الْمُنْتَقَى مِنْ إِنْجَانِ الصَّيَاغَةِ لِلْبَيْتَةِ الْإِسْمَاءِ.

٤- الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ.

٥- فَضْلُ الْبَيْتَةِ الْجُمُعَةِ عَلَى الْبَيْتَةِ الْيَوْمِ.

٦- تَفْضِيلُ الْفَقْرِ عَلَى الْغِنَى.

٧- كِتَابُ الْيَوْمِ.

هذا وقد بذلت في تحقيق هذا الكتاب الجهد، ولا أنسب إلى نفسي العصمة من الخطأ والزلل، فرجّم الله من عثر على عثرة لي فجبرها، أو عورة لي فسترها. وأرجو من إخواني ألا يخلوا على أخيمهم بملاحظاتهم وإفاداتهم، فلا غناء له عنها. والله أسأل أن يجعله لوجهه خالصاً، وأن يتقبله بفضله وكرمه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلّى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

(أبو جهنم) (أبو جهنم)

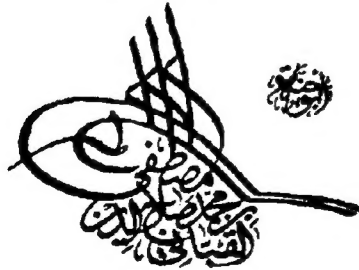
مصطفى بن محمد صالح الدين بن منسى القباني

مترجم

صباح الخميس ٨ ذو القعدة الحرام سنة ١٤٤٠ هـ

الموافق ٢٠١٩/٧/١١ م

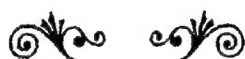
Abo_gana_elmasry@yahoo.com



القسم الأول
ترجمة المؤلف رحمه الله

مصادر ترجمة المؤلف رحمه الله

- «تاريخ بغداد»: (٣/ ٥٥).
- «طبقات الحنابلة»: (٣/ ٣٦١).
- «مناقب الإمام أحمد» ص (٦٣٩).
- «سير أعلام النبلاء»: (١٨/ ٨٩).
- «المنهج الأحمد»: (٢/ ٣٥٤).



الفصل الأول

حياة المؤلف الشخصية

يَشْتَمِلُ عَلَى ثَمَانِيَةِ مَبَاحِثَ، هِيَ:

الْبَحْثُ الأولُ: اسم.

الْبَحْثُ الثاني: نسبه.

الْبَحْثُ الثالث: كنيته.

الْبَحْثُ الرابع: شهرته.

الْبَحْثُ الخامس: لقبه.

الْبَحْثُ السادس: مولده.

الْبَحْثُ السابع: أسرته.

الْبَحْثُ الثامن: وفاته.

اسمه: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء.

نسبه: الفراء، وهي نسبة إلى خياطة الفرو وبيعِهِ.

كنيته: أبو يعلى، ولا يُعرف له وَلَدٌ بهذا الاسم.

شهرته: أبو يعلى ابن الفراء.

لقبه: القاضي، وبه يُعرف إذا أُطلقَ في كُتُبِ الحنابلة.

مولده: ٢٧ أو ٢٨ من مُحَرَّم، سنة ٣٨٠ هـ.

أسرته:

- جَدُّه لِأُمِّهِ: عُبيد الله بن عثمان بن يحيى، أبو القاسم الدِّقَّاق، المُحدِّث الثقة، المعروف بـ «ابن جليقا»، تُوُفِّي سنة ٣٩٠ هـ.

- أبوه: الحسين بن محمد بن خلف، أبو عبد الله، دَرَسَ على الإمام أبي بكر الرَّاازي مَذْهَبَ أبي حنيفة حتى بَرَعَ فيه، وناظرَ، وتكلَّم، وأَسَنَدَ الحديث، وكان رجلاً فاضلاً، صالحاً، ثِقَةً، أحدَ الشُّهُودِ المعدِّلين بمدينة السَّلام، تُوُفِّي سنة ٣٩٠ هـ.

- أخوه: أبو خازم محمد بن الحسين، كان عالِماً مُحدِّثاً، لكنه نَزَعَ إلى مَذْهَبِ الاعتزال، وخلطَ في سَمَاعِهِ، أَخَذَ عنه الخطيبُ، تُوُفِّي في دِمياط سنة ٤٣٠ هـ.

- أبناؤه:

١- أبو القاسم عُبيد الله: وُلِدَ السبت السابع من شهر شعبان سنة ٤٤٣ هـ، وتُوُفِّي سنة ٤٦٩ هـ ولديه ٢٦ سنة.

٢- أبو الحسين محمد القاضي: وُلِدَ ليلة النُّصف من شعبان سنة ٤٥١ هـ،

وتُوفِّي شهيداً إن شاء الله سنة ٥٢٦ هـ.

٣- أبو خازم محمد: وُلِدَ في صفر سنة ٤٥٧ هـ، وتُوفِّي يوم الاثنين ١٩ من شهر صفر سنة ٥٢٧ هـ.
أحفاده:

- ١- عَلِيّ بن أبي خازم محمد بن محمد بن الحسين، تُوفِّي سنة ٥٤٦ هـ.
- ٢- محمد بن أبي خازم محمد بن محمد بن الحسين، أبو يَعْلَى الصغير، شيخ المذهب في زَمَنِهِ، تُوفِّي سنة ٥٦٠ هـ.
- ٣- عبد الرَّحِيم بن أبي خازم محمد بن محمد بن الحسين، تُوفِّي سنة ٥٧٨ هـ.

وفاته:

ليلة الاثنين، بين العشاءين، ١٩ رمضان سنة ٤٥٨ هـ، وصَلَّى عليه ابنه أبو القاسم بجوامع المنصور ببغداد، ودُفِنَ بِمَقْبَرَةِ الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتَرَاحَمَ الناسُ على جنازته.



الفصل الثاني

حياة المؤلف العلمية

يَشْتَمِلُ عَلَى خَمْسَةِ مَبَاحِثَ، هِيَ:

المبحث الأول: شيوخه.

المبحث الثاني: تلاميذه.

المبحث الثالث: وظائفه.

المبحث الرابع: الشَّاءُ عَلَيْهِ.

المبحث الخامس: مؤلفاته.

المبحث الأول

شيوخ

من جُملة مشايخه:

- ١- عُبيد الله بن عثمان بن يحيى، المعروف بـ «ابن جليقا» «ت ٣٩٠ هـ».
- ٢- الحسن بن حامد بن عليّ بن مروان، أبو عبد الله البغدادي «ت ٤٠٣ هـ».
- ٣- الحسين بن أحمد بن جعفر، المعروف بـ ابن البغدادي «ت ٤٠٤ هـ».
- ٤- محمد بن عبد الله بن حمديه بن نعيم النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم «ت ٤٠٥ هـ».
- ٥- محمد بن أحمد بن محمد بن فارس بن سهل، أبو الفتح ابن أبي الفوارس «ت ٤١٢ هـ».
- ٦- عثمان بن عمرو بن محمد بن المتتاب، أبو الطيب الدقاق «ت ٣٨٩ هـ».
- ٧- عليّ بن أحمد بن عمر بن حفص الحمّامي، أبو الحسن المقرئ «ت ٤١٧ هـ».
- ٨- عليّ بن معروف بن محمد، أبو الحسن البزاز. وغيرهم كثر.



المبحث الثاني تلاميذه

من أبرز تلاميذه:

- ١- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي بن ثابت البغدادي، المعروف بـ «الخطيب» «ت ٤٦٣ هـ».
 - ٢- عبد الخالق بن عيسى بن أحمد بن محمد بن عيسى، أبو جعفر الهاشمي الشريف «ت ٤٧٠ هـ».
 - ٣- الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء، أبو علي المقرئ «ت ٤٧١ هـ».
 - ٤- أبو علي يعقوب بن إبراهيم بن أحمد بن سطور العكبري البرزيني «ت ٤٨٧ هـ».
 - ٥- علي بن محمد بن علي بن أحمد بن إسماعيل الأنباري، أبو منصور القاضي «ت ٥٠٧ هـ».
 - ٦- محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد، أبو الخطاب الكلوذاني «ت ٥١٠ هـ».
 - ٧- علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن أحمد، أبو الوفاء البغدادي «ت ٥١٣ هـ».
 - ٨- رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث، أبو محمد التميمي «ت ٤٨٨ هـ».
- وغيرهم كثر.

المبحث الثالث وظائفه

١- التدريس:

حيث جَلَسَ لِلتَّدرِيسِ أَوَّلَ مَرَّةٍ مَكَانَ شَيْخِهِ ابْنِ حَامِدٍ، بِأَمْرِ مِنْهُ، حِينَما ذَهَبَ إِلَى الْحَجِّ سَنَةَ ٤٠٢ هـ، وَاسْتَمَرَ بَعْدَ وَفَاةِ شَيْخِهِ بِوَصِيَّةٍ مِنْهُ، فَكَانَتْ لَهُ حَلَقَةٌ عَظِيمَةٌ بِجَامِعِ الْمَنْصُورِ.

٢- الإفتاء:

حيث جَلَسَ لِلإِفْتَاءِ، وَكَانَتْ تَأْتِيهِ الْمَسَائِلُ مِنْ مُخْتَلَفِ رُبُوعِ الْخِلَافَةِ، فَكَانَ يُجِيبُ عَلَيْهَا، مِنْهَا: جَوَابَاتُ مَسَائِلَ وَرَدَتْ مِنَ الْحَرَمِ، وَمِنْ تَنِيسَ، وَمِنْ أَصْفَهَانَ، وَمِنْ مِيَّافَارْقِينَ.

٣- القضاء:

لَمَّا تُوفِّيَ الْقَاضِي ابْنُ مَكُولَا، أَصْبَحَ مَنْصِبُهُ خَالِيًا، فَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ مَنْ يَعْرضُ عَلَيْهِ تَوَلَّى الْقَضَاءَ بِدَارِ الْخِلَافَةِ؛ فَامْتَنَعَ، فَلَمَّا لَمْ يَجِدْ بُدًّا مِنَ الْقَبُولِ اشْتَرَطَ لِتَوَلَّيْهِ بَعْضَ الشُّرُوطِ، وَهِيَ:

١- أَلَّا يَحْضُرَ أَيَّامَ الْمَوَاقِبِ.

٢- أَلَّا يَخْرُجَ فِي الْأَسْتِقْبَالَاتِ.

٣- أَلَّا يَقْصِدَ دَارَ السُّلْطَانِ.

فَأُجِيبَ لَذَلِكَ، فَتَوَلَّى الْقَضَاءَ، وَحَسُنَتْ فِيهِ سِيرَتُهُ.



وظائفه

ثم أُضيفَ إليه - بجانب قضاء دار الخلافة - قضاء الحَرِيم، ثم قضاء حِراَن وحلوان.

وظلَّ قاضيًا إلى أن مات رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.



المبحث الرابع

الثناء عليه

قال ابن عقيل: «لَمْ أُدْرِكْ فِيما رَأَيْتُ مِنَ الْعُلَماءِ - عَلَى اخْتِلافِ مَذاهِبِهِمْ - مَنْ كَمَلَتْ لَهُ شَرائِطُ الاجْتِهَادِ الْمُطْلَقِ إِلَّا ثَلَاثَةً، وَذَكَرَ أَوَّلَهُمُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى».

وقال: «القاضي أبو يعلى المملوء عقلاً وزهداً وورعاً».

قال ابن الجوزي: «انتهى إليه عِلْمُ المَذْهَبِ، وَكَانَتْ لَهُ التَّصانيفُ الكَثيرةُ فِي الْأُصولِ والفُرُوعِ».

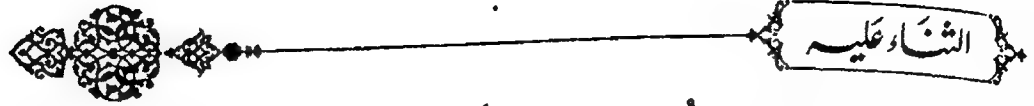
وقال: «كَانَ فقيهاً نَزَهاً متَعَفِّفاً».

وقال: «جَمَعَ الإِمامَةَ والفَقْهَ والصَّدقَ وحُسْنَ الخُلُقِ والتَّعَبُّدَ والتَّقشُّفَ والخُشُوعَ وحُسْنَ السَّمْتِ والصَّمتِ عَمَّا لَا يَعرِني».

قال الذهبي: «شيخ الحنابلة، القاضي الحَبْرُ، صاحِبُ التَّصانيفِ، وفقيه عَصْرِهِ، كان إِمَامًا لَا يُدْرِكُ قِرارُهُ، وَلَا يُشَقُّ عُبارُهُ، وَجَميعُ الطائِفَةِ مُعْتَرِفُونَ بِفَضْلِهِ، وَمُعْتَرِفُونَ مِنْ بَحْرِهِ».

وقال: «الإمام العلامة، شيخ الحنابلة، أَفْتَى وَدَرَّسَ، وَتَخَرَّجَ بِهِ الْأَصْحابُ، وَانْتَهَتْ إِلَيْهِ الإِمامَةُ فِي الفَقْهِ، وَكان عالِمَ العِراقِ فِي زمانِهِ».

وقال: «فِي الفَقْهِ ومَعْرِفَةِ مَذاهِبِ النّاسِ ومَعْرِفَةِ نِصوصِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ



واختلافها، فإمامٌ لا يُدركُ قِرائُهُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى».

وقال: «كان ذا عبادةٍ وتهجُّدٍ، ومُلازمةٍ للتصنيف، مع الجلالة والمهابة».

وقال: «كان مُتَعَفِّفًا، نَزَهَ النَّفْسَ، كَبِيرَ الْقَدْرِ، ثَخِينَ الْوَرَعِ».

قال ابن كثير: «شيخ الحنابلة، ومُمهِّدُ مَذْهَبِهِمْ فِي الْفُرُوعِ».

وقد أَثْنَى عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ بِمَا يَطُولُ ذِكْرُهُ، وَالْغَرَضُ هُنَا الْإِخْتِصَارُ.



البحوث الخاس مؤلفاته^(١)

أولاً: المؤلفات المطبوعة:

- ١- إبطال التأويلات لأخبار الصفات.
- ٢- الأحكام السلطانية.
- ٣- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ضمن هذا المجموع).
- ٤- تنزيه خال المؤمنين معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ضمن هذا المجموع).
- ٥- التَّوَكُّل (ضمن هذا المجموع).
- ٦- الجامع الصغير^(٢).
- التعليق «الجزء الثاني والرابع».
- ٧- الروايتين والوجهين.
- ٨- الطَّبُّ^(٣).
- ٩- العدة في أصول الفقه.
- ١٠- فضل ليلة الجمعة على ليلة القدر (ضمن هذا المجموع).

(١) ملاحظة: جميع مؤلفات الفاضي أبي يغلى ستخرج - إن شاء الله تعالى - في هذه السلسلة، ما طبع منها وما لم يطبع.

(٢) طبع بتحقيقي - والله الحمد - عن دار المنهاج القويم / سوريا.

(٣) طبع بتحقيقي - والله الحمد - عن دار الأوراق الثقافية / المملكة العربية السعودية.

- ١١- مَجَالِسُ أَبِي يَعْلَى «سِتَّةَ مَجَالِسَ حَدِيثِيَّة».
- ١٢- مُخْتَصَرُ الْمُعْتَمَد.
- ١٣- مسائل الإيمان.
- ١٤- شَرْحُ مُخْتَصَرِ الْخِرَقِيِّ.
- ثانيًا: المؤلفات المخطوطة:
- ١٥- تفضيل الفقر على الغنى (ضمن هذا المجموع).
- التعليق «الجزء الثالث».
- الخلاف الكبير «الجزء العاشر».
- شَرْحُ مُخْتَصَرِ الْخِرَقِيِّ «قطعة من الصلاة والمناسك والبيوع».
- الفوائد الصَّحاح والأفراد والحكايات «الجزء الخامس».
- ١٦- مُخْتَصَرُ إِبْطَالِ التَّأْوِيلَاتِ لِأَخْبَارِ الصِّفَاتِ.
- ١٧- الكلام في حروف المُعْجَم (ضمن هذا المجموع).
- ثالثًا: المؤلفات التي لَمْ نَعُثِرْ عَلَيْهَا حَتَّى الْآنَ:
- ١٨- إِبْطَالُ الْحِجَلِ.
- ١٩- إثبات إمامة الخلفاء الأربعة.
- ٢٠- أحكام القرآن.
- ٢١- الاختلاف في الذَّبِيحِ.
- ٢٢- أَرْبَعُ مُقَدِّمَاتٍ فِي أَصُولِ الدِّيَانَاتِ.
- ٢٣- الانتصار لِشَيْخِنَا أَبِي بَكْرٍ.
- ٢٤- إيجاب الصيام ليلة الإغمام (مختصره ضمن هذا المجموع).
- ٢٥- إيضاح البيان.

- ٢٦- التعليق في مسائل الخلاف.
- ٢٧- تكذيب الخيابة فيما يدَّعونه من إسقاط الجزية.
- ٢٨- الجامع الكبير، قطعة «الطهارة وبعض الصلاة والنكاح والصدّاق والخلع والوليمة والطلاق».
- ٢٩- جوابات مسائل وَرَدَتْ مِنْ أَصْبَهَانَ.
- ٣٠- جوابات مسائل وَرَدَتْ مِنْ الْحَرَمِ.
- ٣١- جوابات مسائل وَرَدَتْ مِنْ تَنِيْسِ.
- ٣٢- جوابات مسائل وَرَدَتْ مِنْ مَيَّافَارْقِينَ.
- ٣٣- الخصال والأقسام.
- ٣٤- الخلاف الكبير.
- ٣٥- ذمُّ الغِنَاءِ.
- ٣٦- الرَّدُّ عَلَى ابْنِ اللَّبَانِ.
- ٣٧- الرَّدُّ عَلَى الْأَشْعَرِيَّةِ.
- ٣٨- الرَّدُّ عَلَى الْبَاطِنِيَّةِ.
- ٣٩- الرَّدُّ عَلَى الْكِرَامِيَّةِ.
- ٤٠- الرَّدُّ عَلَى الْمُجَسِّمَةِ.
- ٤١- الرسالة إلى إمام الوقت.
- ٤٢- رؤوس المسائل^(١).
- ٤٣- شرح المذهب.

(١) ملاحظة: عُرِفَ لَهُ كِتَابٌ بِهَذَا الْإِسْمِ بِالْمَكْتَبَةِ الْبَرِيطَانِيَّةِ، وَقَدْ حُقِّقَ فِي رِسَائِلِ جَامِعِيَّةٍ، وَنُسِبَ إِلَيْهِ، وَهُوَ لَيْسَ لَهُ، وَسَأَطْبَعُهُ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

- ٤٤- شروط أهل الذمة.
- ٤٥- عيون المسائل.
- ٤٦- الفرق بين الآل والأهل.
- ٤٧- الفوائد الصّحاح والأفراد والحكايات.
- ٤٨- فضائل أحمد.
- ٤٩- القطع على خلود الكفار في النار.
- ٥٠- كتاب اللباس.
- ٥١- الكفاية في أصول الفقه.
- ٥٢- الكلام على الاستواء.
- ٥٣- المجرّد في المذهب.
- ٥٤- مختصر العدة في أصول الفقه.
- ٥٥- مختصر الكفاية في أصول الفقه.
- ٥٦- مختصر المقتبس.
- ٥٧- مختصر في الصيام.
- مسائل الإيمان.
- ٥٨- المعتقد.
- ٥٩- المقتبس.
- ٦٠- مقدّمة في الأدب.
- ٦١- نقل القرآن.

مَجْلَمُ أَحْدَاثِ حَيَاةِ الْقَاضِي حَمْدِ اللَّهِ

السَّنَةُ	الْحَدِيثُ
٢٣٨٠ هـ	وُلِدَ أَبُو يَعْلَى.
٢٣٨٥ هـ	سَمِعَ مِنْ شَيْخِهِ الْمُحَدِّثِ عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ بْنِ شَاذَانَ السُّكْرِيِّ الْحَرَبِيِّ فِي ربيعِ الآخرِ.
٢٣٨٥ هـ	سَمِعَ مِنْ شَيْخِهِ الْمُحَدِّثِ عَلِيِّ بْنِ مَعْرُوفِ الْبَزَّازِ.
٢٣٨٥ هـ	قَرَأَ عَلَى شَيْخِهِ الْمُحَدِّثِ عُثْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْمَتَّابِ.
٢٣٨٦ هـ	سَمِعَ مِنْ شَيْخَتِهِ الْمُحَدِّثَةِ أُمِّهِ السَّلَامِ بِنْتِ أَحْمَدَ بْنِ كَامِلٍ فِي ربيعِ الأولِ.
٢٣٨٦ هـ	قَرَأَ عَلَى شَيْخِهِ الْمُحَدِّثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَالِكِ الْبَيْعِ.
٢٣٨٦ هـ	سَمِعَ مِنْ شَيْخِهِ الْمُحَدِّثِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ، ابْنِ أَخِي مِيمِي الدَّقَاقِ.
٢٣٨٦ هـ	سَمِعَ مِنْ شَيْخِهِ الْمُحَدِّثِ مُوسَى بْنِ عِيسَى السَّرَّاجِ.
٢٣٨٨ هـ	قَرَأَ عَلَى جَدِّهِ الشَّيْخِ الْمُحَدِّثِ عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ.

مَجْلَمُ أَحْدَاثِ حَيَاةِ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ

٣٩٠ هـ	تُوَفِّي وَالِدُهُ رَحْمَةً اللَّهِ.
٤٠٣ هـ	بَدَأَ فِي التَّلَمُّذِ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حَامِدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.
٤١٤ هـ	سَافَرَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ لِأَدَاءِ فَرِيضَةِ الْحَجِّ.
٤٢١ هـ	عُرِضَتْ عَلَيْهِ الشَّهَادَةُ فَأَبَى.
٤٣٢ هـ	مَنَازَرَةُ عِنْدَ الْخَلِيفَةِ بِسَبَبِ كِتَابِهِ «إِبْطَالُ التَّأْوِيلَاتِ».
٤٤٠ هـ	شَهِدَ عِنْدَ الْقَاضِي ابْنِ مَآكُولَا.
٤٤٥ هـ	مَنَازَرَةُ عِنْدَ الْخَلِيفَةِ.
٤٤٣ هـ	وُلِدَ وَلَدُهُ عُيَيْدُ اللَّهِ.
٤٤٧ هـ	تَوَلَّى الْقَضَاءَ.
٤٥١ هـ	وُلِدَ وَلَدُهُ مُحَمَّدٌ الْقَاضِي.
٤٥٦ هـ	مَجْلِسٌ لِلْقَاضِي فِي مَسْجِدِ الْمَنْصُورِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ٢٩ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ.
٤٥٧ هـ	مَجْلِسٌ لِلْقَاضِي فِي مَسْجِدِ الْمَنْصُورِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ٥ مِنْ مُحَرَّمٍ.
٤٥٧ هـ	مَجْلِسٌ لِلْقَاضِي فِي مَسْجِدِ الْمَنْصُورِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ٧ خُلُونِ مِنْ رَجَبٍ.

٤٥٧ هـ	مَجْلِسُ الْقَاضِي فِي مَسْجِدِ الْمَنْصُورِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ٢٨ مِنْ شَعْبَانَ.
٤٥٧ هـ	مَجْلِسُ الْقَاضِي فِي مَسْجِدِ الْمَنْصُورِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ٢ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ.
٤٥٧ هـ	وُلِدَ وَلَدُهُ مُحَمَّدٌ أَبُو خَازِمٍ.
٤٥٨ هـ	مَجْلِسُ الْقَاضِي فِي جَامِعِ الْمَدِينَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ٨ مِنْ مُحَرَّمٍ.
٤٥٨ هـ	تُوفِّيَ أَبُو يَعْلَى رَحِمَهُ اللَّهُ.





يُطَبِّعُ لِأَوَّلَمَرَّةٍ

سِلْسِلَةُ ثُرَاثِ الْجَنَائِلَةِ (٢٠)

الْكَلَامُ فِي حُرُوفِ الْمَعْجَمِ

[فِي أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَشْيَاءِ وَحُرُوفَ الْأَدْوَابِ مُخَدَّثَةٌ مُخْلَوَقَةٌ]

تَأَلَّفَ

الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْقَاضِي

أَبِي يَعْلَى ابْنِ الْفَرَاءِ

مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي طَاهِرٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَلْفٍ الْبَغْدَادِيِّ وَطَنْبَلِيِّ

(٣٨٠ - ٤٥٨ هـ)

بَحْثُ

أَبِي جَنَّةٍ الْحَبَشِيِّ

مُصْطَفَى بْنِ مُحَمَّدٍ صَلَاحٍ الدِّينِ بْنِ مَنْشِيِّ الْقَبَائِي

بِإِذْنِهَا

عَلَيْهِ يَنْتَفَعُ بِهِ

القسم الثاني وراء الكتاب

وينقسم هذا القسم إلى ستة مباحث :

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب.

المبحث الثاني: إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف.

المبحث الثالث: زمن تصنيف الكتاب.

المبحث الرابع: منهج المؤلف في الكتاب.

المبحث الخامس: وصف النسخة المخططة المعتمدة.

المبحث السادس: عملي في تحقيق الكتاب.

المبعت للفرز تحقيق اسم الكتاب

خلا الأصل الخطي للكتاب عن عنوان له، وإني لأرى أن القاضي رَحِمَهُ اللهُ لم يضع لكتابه هذا عنواناً؛ وذلك لكونه صغير الحجم، وأن هذا العنوان من وضع ولده القاضي أبي الحسين رَحِمَهُ اللهُ، حيث نصَّ عليه في كتابه «الطبقات» (٣/٣٨٤)، وتبعه جميع من نقل عنه في إثبات الكتاب لوالده رَحِمَهُ اللهُ. وذكره يوسف ابن عبد الهادي في «معجم الكتب» ص (٦٢)، ولم يذكره في «فهرست كتبه» مع أنه ضمَّنها؛ حيث إنه لم يلاحظ وجوده في مجموع «كتاب تفضيل الفقر على الغنى» الذي أشار إليه في «فهرست الكتب» برقم (٢١٣٢)، ولذلك لم يعتمد علي كتابنا في تصنيفه لكتابه «تحفة الوصول إلى علم الأصول»، واكتفى بالاعتماد على «كتاب الروايتين والوجهين» للمؤلف رَحِمَهُ اللهُ.



الْبَحْثُ الثَّانِي

إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف

الكتاب ثابت النسبة إلى القاضي رَحْمَةُ اللَّهِ، ولذلك شواهد ودلائل قاضية بصحة تلك النسبة، وهي:

- ١- وجود الكتاب في مجموع كُتُبِ للقاضي أبي يعلى ابن الفراء رَحْمَةُ اللَّهِ.
- ٢- ما ورد في أول المجموع من قول النَّاسِخ: «تفضيل الفقر على الغنى وغير ذلك للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن خلف بن أحمد بن الفراء» وهذا النص يُفيد نسبة جميع ما في المجموع للقاضي رَحْمَةُ اللَّهِ.
- ٣- اتصال الكتاب ببقية كتب القاضي، وبنفس خط ناسخ المجموع.
- ٤- آخر الكتاب قيد قراءة على القاضي أبي الحسين ابن أبي يعلى رَحْمَةُ اللَّهِ.
- ٥- ظهور أسلوب القاضي أبي يعلى رَحْمَةُ اللَّهِ في التصنيف خلال الكتاب، وهو مشابه لأغلب كُتُبِهِ من حيث سَوِيْقِ المسألة، ثم نَصُّ الإمام فيها، ثم ذكر المخالف، ثم التدليل عليها.



المبحث الثالث زمن تصنيف الكتاب

للأسف تخلوا - غالب - كتب القاضي رَحْمَةُ اللَّهِ عَنْ ذِكْرِ لَزْمَنِ تَصْنِيفِهَا،
وإن كتابنا هذا لم يشذ عن تلك العادة، فلم يُذكر له زمن تصنيف؛ ولعل ذلك
بسبب صغر حجمه، ولكنني أستطيع أن أجزم أن ذلك كان بعد تصنيفه رَحْمَةُ اللَّهِ
لكتابه «الروايتين والوجهين»؛ حيث أنه ناقش المسألة باختصار فيه، ولم يُشر
إلى تصنيف مفرد له فيها.



الْبَحْثُ الرَّابِعُ

منهج المؤلف في الكتاب

يَظهر منهج القاضي أبي يعلى رَحِمَهُ اللهُ فِي كتابه وأسلوبه فِي عرض المسألة ومناقشتها مما يلي:

١- بدأ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بعرض حُكْم المسألة، ثم ذكر نصَّ الإمام أحمد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي المسألة، ثم ذكر قولِ المخالفِ فِي المسألة، ثم دَلَّلَ على صحة اختياره فِي المسألة.

٢- تنوعت أدلة القاضي رَحِمَهُ اللهُ بين الأدلة النقلية والعقلية، فالنقلية آيات وأحاديث وموقوفات ومقولات وأشعار، والعقلية قياس واستنباط وغير ذلك.

٣- اعتمدَ القاضي رَحِمَهُ اللهُ طريقة الاختصار فِي تصنيفه، فلم يُطِلْ فِي ذكر الأدلة أو مناقشة المخالفِ المناقشة الطويلة.

٤- لم يعتمدِ القاضي رَحِمَهُ اللهُ مَسْلَكًا ثابتًا فِي إيراد الأدلة أو ترتيبها.

٥- لم يُميِّز القاضي رَحِمَهُ اللهُ بين الأحاديث بالنظرِ إلى قوتِها وضعفِها. وهذا من منهجه المتبع. إنما حَشَدَ الأدلة حَشْدًا، ولم يُشِرْ إلى صحة دليل أو ضعفه.



المبحث الخامس

وصف النسخة الخطية المعتمدة

ومما يؤسف له أنني لم أقف لكتابنا هذا إلا على نسخة خطية وحيدة فريدة، ولكنها في غاية النفاسة، وفيما يلي وصف تفصيلي لتلك النسخة:

مصدر النسخة: مكتبة الأسد الوطنية / سوريا - دمشق.

رقم النسخة: مجموع رقم (٩٥٥) رسالة (٨).

عدد الأوراق: لوحة واحدة.

المسطرة: ٣١ سطرًا تقريبًا.

عدد الكلمات في السطر: ١٥ كلمة تقريبًا.

المقياس: ٢١ × ١٥ سم.

الناسخ: لعله أبو بكر محمد بن بركة بن قاسم المزارع الحنبلي^(١).

تاريخ النسخ: قبل شهر رمضان سنة ٤٨٧ هـ^(٢).

نوع الخط: نسخي مُعْجَم الغالب.

ملاحظات:

١- نسخة تامة كاملة لا نقص بها.

٢- نسخة سالمة من الأرضة والحموضة.

(١) حيث وردت نسبة المجموع إليه خلال قيد القراءة، انظر ص (٥٥).

(٢) وهو تاريخ قراءة هذا المجموع على القاضي أبي الحسين ابن الفراء رَحِمَهُ اللَّهُ.



٣- نسخة على طريقتها لصق أضع بعض الكلمات، والبعض استدرك على الطرة بخط مخالف لخط النسخة.

٤- نسخة ضمن مجموع من وقف الشيخ المحدث أبي الحسن علي بن مسعود بن نقيس الموصلية المتوفى سنة ٧٠٤ هـ.



المبحث الثاني

عملي في تحقيق الكتاب

يتلخص عملي فيما يلي:

- ١- اعتماد النسخة الخطية الوحيدة في إخراج نص صحيح للكتاب.
- ٢- نسخ النسخة الخطية حسب الرسم الإملائي الحديث.
- ٣- تصويب ما وقع من أخطاء إعرابية ونحوية.
- ٤- المحافظة على الأخطاء النحوية والإعرابية في هامش الكتاب.
- ٥- ضبط النص بالشكل ضبطاً تاماً؛ ليسهل فهمه وحفظه.
- ٦- وضع علامة لبداية صفحات المخطوط (/).
- ٧- وضع ترقيم صفحات المخطوط (١/، ١/ب...) على طرّة الصفحة.
- ٨- وضع الساقط بين قوسين معقوفين [].
- ٩- وضع ما تم تصويبه من الأخطاء بين قوسين معقوفين [].
- ١٠- عمل ترجمة مختصرة للمؤلف رَحِمَهُ اللهُ.
- ١١- تقديم الكتاب بمقدمات دراسية مهمة عن الكتاب.
- ١٢- صنع كشافات وفهارس مفيدة.



نماذج من النسخة النحوية المعتمدة



وجه اللوحة

وصل اسمها الاشياء محدثة وحروف الادوات ايضا محدثة وقد قال الجدي رحمه الله
 احمد بن الحسب الترمذي وقد سأل عن العرار فقال الستة مخلوقة ولي نعمه تعالى البير
 كل شيء من مخلوقاته نعمه قال وكلام البير هو منكر وهو مخلوق قلت نعمه
 قال وكلام الله عز وجل البير هو منه قلت نعمه قال فيكون من الله شيء مخلوق وما فيه
 فخرجه على الكهية باب ما بطل الله اربيع العرار الا وحياء قوله تعالى وما
 باليهما يا ايها من ذكرهم ربهم محدث فيذكر الله وذكر نبيه اما ذكر الله
 اذا انفرد لم يكر عليه اسم الحدث المتسمع الى قوله ولذكر الله اكبر وهذا ذكر
 مبارك واذا انفرد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم المتسمع الى قوله والله خليل
 وما يعملون خلافا لما قال ينهي الى اصحابنا من اهل طبرستان
 اراهما الاسماء والحروف قدسها غير محدثة والدلالة على حدث الاسماء حديث
 عائشة انما الفجر اسم لكل خلقا لم يخلق الله بها الا بحرفه اسم الله
 والاسماء الاسماء صفه للمشي فهو كسائر صفات من الاهل والقدرة والارادة
 والكلام وغير ذلك ثم جميع ذلك محدث كذلك الاسماء اما قوله تعالى وما
 وعاءهم ولا هم الا سماد انهم علمه فليس كذلك بل هو من مخلوقاته
 كما قال تعالى اقرا ربك الاكرم الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم والمراد
 بالعلم الكتاب وهي محدثة وما قال تعالى الرحمن علم العرار خلق الانسان
 الانسان علمه السائر في التفسير السائر الكتابه وقال تعالى وعلمهم
 ما لم تعلموا من قبله والمراد به احكام الشريعة والدلالة على حديثه



ظهر اللوحة

الحروف زنهانارة تكور شطر كلام الله كلام الادب لار الكلام ادا وحسن
فانما يكون كلاما يعرف بصوت وناظره يكون حمله الكلام وهو الكتابة
الحروف مع جودها لا صوت هناك فثبت ان كلام الادب من المقول
مكتوب مخلوق وهو مشتمل على الحروف دل على حذتها وبقاها هذا
ان القرار لا يثبت ان القرار قد عيش مخلوق حروفه ايضا كذا
ولا نور له الحروف مطابقة الحروف القرار حصول الكلام بتعدد
لا على مطابقة الحروف الخلق الحروف المنطوقة من كلام الادب بحرف
نابى في الكتاب بقوله وقوله ونحوهم وينصرون عليهم وينصفون
قوم فومنين قارذ عيل قارذ قارذ قارذ قارذ قارذ قارذ قارذ قارذ
ونصفون قارذ قارذ قارذ قارذ قارذ قارذ قارذ قارذ قارذ قارذ
يركف فيقول انما طابق القرار من الكلام المنطوق يكون قد ساء الله تعالى
قوما قالوا ان لا اوتى ارحم الاموال البشير معال ساء عليه شفر نكروا
والمطابق للقرار من كلام البشر قد ساء عليه فذلك ما كان في
اساطين الاولين كتبها وهي ساء عليه فذلك ما كان في
بعض الامم محمد سهل من عند الله اما مساجد الحروف وصورها وحذودها
من علامات بار يكتننها بالسواد وبار بالبياض والحجر والخضرة والحروف
ولفظها من الحروف على ذلك لتلاشت السواد والبياض والحضرة
من غيب مكانت كما لفظها من الحروف كذا الحروف فذلك
اشا بظهوره وادراكه لا يبعث الشا الا بالعلم فذلك
ظهر على ذلك وادراكه لا يبعث الشا الا بالعلم فذلك
شاه الامم لا الالم بوسر فخر الحمد لله وبقوله محمد وال

فرا على جميع هذا الحق صاحبه الامم محمد بن عبد الله
وسمع مسله لله الجمع جاحه راجع الامم محمد بن عبد الله جاحه
عبد الله رصا لله عنة وليست مجلس مجلس
للس العايطه وظهر معارسة مع وما بعد احوال
معدا الله معال فذلك مع صلاته وندينه ما دار السلس العايطه
فما بارع الله الامم محمد بن عبد الله فذلك مع صلاته وندينه ما دار السلس العايطه
فما بارع الله الامم محمد بن عبد الله فذلك مع صلاته وندينه ما دار السلس العايطه

النَّصْرُ وَالْمَحَقَّةُ

صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ فَضْلٌ^(١)

أَسْمَاءُ الْأَشْيَاءِ؛ مُخَدَّنَةٌ.

وَحُرُوفُ الْأَدْوَاتِ - أَيْضًا -؛ مُخَدَّنَةٌ.

وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي رَوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ التِّرْمِذِيِّ^(٢)، وَقَدْ سَأَلَهُ عَنِ الْقُرْآنِ.
فَقَالَ: «أَلَسْتَ [مَخْلُوقًا]؟»^(٣) قُلْتُ: نَعَمْ.

فَقَالَ: «أَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ مِنْكَ [مَخْلُوقًا]؟»^(٤) قُلْتُ: نَعَمْ.

قَالَ: «وَكَلَامُكَ أَلَيْسَ هُوَ مِنْكَ، وَهُوَ مَخْلُوقٌ؟» قُلْتُ: نَعَمْ.

قَالَ: «وَكَلَامُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ أَلَيْسَ هُوَ مِنْهُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ.

قَالَ: «فَيَكُونُ مِنَ اللَّهِ شَيْءٌ مَخْلُوقٌ؟»^(٥).

(١) تُنْظَرُ الْمَسْأَلَةُ: «الرَّوَايَتَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ» - الْمَسَائِلُ الْعَقْدِيَّةُ - ص (٨٤)، «الْفُتُوحُ»: (١/١٣٢)،
«مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى»: (٣٧/١٢)، «مَخْتَصَرُ الصَّوَاغِقِ الْمُرْسَلَةِ» ص (٥٠٨)، «تَحْفَةُ الْوُصُولِ»
ص (١١١) وَ (١١٣).

(٢) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ جُنَيْدٍ، أَبُو الْحَسَنِ التِّرْمِذِيُّ، صَاحِبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ، سَمِعَ
يَعْلَى بْنَ عُبَيْدٍ وَسَعِيدَ بْنَ أَبِي مَرْيَمَ وَأَبَا نَعِيمٍ، حَدَّثَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خَزِيمَةَ،
تُوفِيَ بَعْدَ سَنَةِ ٢٤٢ هـ. تُنْظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ»: (١/٢٩٠).

(٣) فِي «الْأَصْلِ»: (مَخْلُوقٌ).

(٤) فِي «الْأَصْلِ»: (مَخْلُوقٌ).

(٥) الرِّوَايَةُ أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «السُّنَنِ» رَقْم: (١٨٣٧)، وَابْنُ بَطَّةٍ فِي «الْإِبَانَةِ» رَقْم: (٢٣٢٠)،
وَاللَّكَّانِيُّ فِي «شَرْحِ أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَنِ»: (٢/٢٩١).

وَقَالَ فِيمَا خَرَجَهُ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ - فِي «بَابِ مَا أَبْطَلَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ إِلَّا وَخَبًا»^(١). فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ تُحَدِّثُ﴾^(٢).
 «فَجَمَعَ بَيْنَ ذِكْرِ اللَّهِ وَذِكْرِ نَبِيِّهِ، أَمَّا ذِكْرُ اللَّهِ إِذَا انْفَرَدَ؛ لَمْ يَجْرِ عَلَيْهِ اسْمُ الْحَدِيثِ، أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾»^(٣) ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ﴾^(٤)،
 وَإِذَا انْفَرَدَ ذِكْرُ النَّبِيِّ جَرَى عَلَيْهِ اسْمُ الْخَلْقِ، أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾»^(٥)،^(٦).

خِلَافًا: لِمَنْ قَالَ - يَنْتَمِي إِلَى أَصْحَابِنَا مِنْ أَهْلِ طَبَرِ سَتَانَ^(٧) - : «أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَشْيَاءِ وَالْحُرُوفِ؛ قَدِيمَةٌ غَيْرُ مُحْدَثَةٍ»^(٨).
 فَالِدَّلَالَةُ عَلَى حَدِيثِ الْأَسْمَاءِ:
 - حَدِيثُ عَائِشَةَ: «إِنَّمَا أَهْجُرُ اسْمَكَ»^(٩) فَلَوْ كَانَ [غَيْرَ]^(١٠) [مَخْلُوقٍ]^(١١)؛

(١) «الرَّد على الجهمية والزنادقة» ص (٢٣٠).

(٢) سورة الأنبياء: (٢).

(٣) سورة العنكبوت: (٤٥).

(٤) سورة الأنبياء: (٥٠).

(٥) سورة الصافات: (٩٦).

(٦) «الرَّد على الجهمية والزنادقة» ص (٢٤٥).

(٧) منهم أبو محمد عبد الله الكشغلي الطبري، وإسماعيل الكاداري.

(٨) حكاه الحسن بن حامد رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ بَعْضِ مَتَمَذِّهِبِي الْمَذْهَبِ فَقَالَ: «وَرَأَيْتُ طَائِفَةً - تَزْعُمُ أَنَّهَا عَلَى الْمَذْهَبِ - قَالُوا: هِيَ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَرَكِبُوا فِي الْأَسْمَاءِ الْمُحْدَثَاتِ مِثْلَ ذَلِكَ» «الْمَسَائِلُ الْعَقْدِيَّةُ مِنَ الرِّوَايَتَيْنِ وَالْوُجْهَيْنِ» ص (٨٤)، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي الْفَرَجِ الشَّيرَازِيِّ الْمُقَدِّسِيِّ فِي «جُزْءٍ فِي امْتِحَانِ السُّنَنِ مِنَ الْبِدْعِيِّ» ص (٣٢٦).

(٩) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» رَقْم: (٥٢٢٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ» رَقْم: (٢٤٣٩)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» رَقْم: (٢٤٣١٨).

(١٠) لَيْسَتْ فِي «الْأَصْلِ».

(١١) فِي «الْأَصْلِ»: (مَخْلُوقًا).

لَمْ تَجْزُ هِجْرَتُهُ، كَمَا لَمْ تَجْزُ هِجْرَةُ أَسْمَاءِ اللَّهِ.
 - وَلِأَنَّ الْإِسْمَ صِفَةً لِلْمُسَمَّى، فَهُوَ كَسَائِرِ [صِفَاتِهِ] ^(١)، مِنْ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ
 وَالْإِرَادَةِ وَالْكَلَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، ثُمَّ جَمِيعُ ذَلِكَ مُخَدَّتٌ، كَذَلِكَ الْإِسْمُ.
 فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ﴾ ^(٢) وَأَنَّهَا مِنْ عِلْمِهِ. فَلَيْسَ كَذَلِكَ،
 بَلْ هِيَ مِنْ مَعْلُومَاتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ ^(٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ^(٤) عَلَّمَ
 الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ^(٥) وَالْمُرَادُ بِالتَّعْلِيمِ ^(٦): الْكِتَابَةُ ^(٧)، وَهِيَ مُخَدَّتَةٌ.
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ ^(٨) عَلَّمَ الْقُرْآنَ ^(٩) خَلَقَ الْإِنْسَانَ ^(١٠) عَلَّمَهُ
 الْبَيَانَ ^(١١) قِيلَ فِي التَّفْسِيرِ: ﴿الْبَيَانُ﴾: «الْكِتَابَةُ» ^(١٢).
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾ ^(١٣) وَالْمُرَادُ بِهِ: أَحْكَامُ الشَّرْعِ ^(١٤).
 وَالِدَّلَالَةُ عَلَى حَدِيثٍ / الْحُرُوفِ:
 أَنَّهَا تَارَةٌ تَكُونُ شَطْرَ كَلَامِ الْآدَمِيِّينَ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ إِذَا وُجِدَ مِنْ [الْآدَمِيِّينَ] ^(١٥)
 فَإِنَّمَا يَكُونُ كَلَامًا بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ.

أ/١٨

(١) في «الأصل»: (صفات).

(٢) سورة البقرة: (٣١).

(٣) سورة العلق: (٣-٥).

(٤) لعلها في «الأصل»: (العلم).

(٥) يُنْظَرُ: «التفسير» للسمعاني: (٢٥٦/٦).

(٦) سورة الرحمن: (١-٤).

(٧) قول اليمان بن رثاب رَحِمَهُ اللَّهُ، نقل قوله الثعلبي في «الكشف والبيان»: (٢٥/٢٩٠).

(٨) سورة النساء: (١١٣).

(٩) يُنْظَرُ: «زاد المسير»: (١/٤٧٠).

(١٠) غير ظاهرة في «الأصل» لوجود لاصق عليها.

وَتَارَةً تَكُونُ جُمْلَةُ الْكَلَامِ وَهُوَ الْكِتَابَةُ؛ [لِأَنَّ] ^(١) الْحُرُوفَ مَوْجُودَةٌ وَلَا صَوْتٌ هُنَاكَ.

ثُمَّ ثَبَتَ أَنَّ كَلَامَ الْآدَمِيِّينَ الْمَقُولَ [وَالْمَكْتُوبَ] ^(٢) مَخْلُوقٌ، وَهُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى الْحُرُوفِ؛ دَلَّ عَلَى حَدِيثِهَا.

وَيُفَارِقُ هَذَا: [حُرُوفُ] ^(٣) الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا ثَبَتَ أَنَّ الْقُرْآنَ قَدِيمٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ فَحُرُوفُهُ أَيْضًا كَذَلِكَ.

- وَلِأَنَّ كَوْنَ هَذِهِ الْحُرُوفِ مُطَابِقَةً لِحُرُوفِ الْقُرْآنِ فِي حُصُولِ الْكَلَامِ بِوُجُودِهَا لَا يَدُلُّ عَلَى [مُطَابَقَتِهَا] ^(٤) فِي الْخَلْقِ، كَالْحُرُوفِ الْمَنْظُومَةِ مِنْ كَلَامِ الْآدَمِيِّينَ، نَحْوَ قَوْلِهِ: ﴿يَبْحِثُ خُذِ الْكِتَابَ يَقُوءَ﴾ ^(٥)، وَقَوْلِهِ: ﴿وَيُخْرِجُهُمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ﴾ ^(٦) فَإِنْ دَعِبِلَ ^(٧) قَدْ قَالَ هَذَا فِي شِعْرِهِ ^(٨)، فَقَالَ:

وَيُخْرِجُهُمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ [قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ] ^(٩)

(١) غير ظاهرة في «الأصل» لوجود لاصق عليها.

(٢) غير ظاهرة في «الأصل» لوجود لاصق عليها.

(٣) غير ظاهرة في «الأصل» لوجود لاصق عليها.

(٤) في «الأصل»: (مطابقتها).

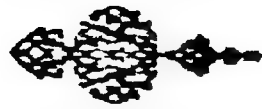
(٥) سورة مريم: (١٢).

(٦) سورة التوبة: (١٤).

(٧) هو دِعْبِلُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ رَزِينِ بْنِ عَثْمَانَ، أَبُو عَلِيٍّ الْخَزَاعِي، الشَّاعِرُ الْمَشْهُورُ، وَكَانَ مِنْ غَلَاةِ الشَّيْعَةِ، وَلَهُ هَجَوْ مُقْلَعٌ وَبَسْبِيهٌ مَاتَ، رَأَى الْإِمَامَ مَالِكَ، لَهُ «دِيَوَانٌ» وَكِتَابُ «طَبَقَاتِ الشُّعْرَاءِ»، تُوْفِيَ سَنَةَ ٢٤٦ هـ. تُنْظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ»: (٩/ ٣٦٠).

(٨) «الدِّيَوَانُ» ص (٢٧٨).

(٩) في «الأصل»: (قومين).



كُنْتُ يَجِبُ الْقَوْلُ فِي الْحُرُوفِ الْمُخْتَصَّةِ.

وَيَسِّرُ أَحَدُ أَنْ يُرَكَّبَ يَقُولُ: «إِنْ مَا صَبَقَ الْقُرْآنُ مِنَ الْكَلَامِ الْمَنْظُومِ: يَكُونُ قَبِيحًا لِأَنَّهُ تَعَالَى ذَا قَوْمًا قَدْ رَافِيَ التَّلَاوَاتِ: ﴿يَنْهَذَا لَا قَوْلَ بَشَرٍ﴾^(١) قَدْ قَالَ: ﴿سُحْبِ مَرَقٍ﴾^(٢) قَدْ كُنَ وَالْمُخَصِّصُ^(٣) يَنْتَقِزُ مِنَ كَلَامِ بَشَرٍ قَبِيحًا: لَمْ يَنْتَهِ عَنْهُ.

وَكُنْتُ قَدْ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ لَوْ سَعِيرَ الْأَوْبِيكَ أَكْتَتَبَهَا فِيمَا تَمَلَّ عَلَيْهِ﴾^(٤) فَتَكَرَّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَكُتِبَتْهُ.

وَقَدْ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(٥):

«أَنَّ مَسَاحَةَ الْحُرُوفِ وَصُورَهَا وَحُلُودَهَا: فِيهَا عِلَامَاتٌ: [نَازِقَةٌ]^(٦) يَكْتُبُهَا بِالسَّوَادِ وَنَازِقَةٌ بِالْيَاسَافِ وَالْحُمْرَةِ وَالْخَضِرَةِ، وَالْحُرُوفُ [غَيْبٌ]^(٧) وَلَوْ ظَهَرَتِ الْحُرُوفُ عَلَى ذَلِكَ لَتَلَاشَتِ السَّوَادُ وَالْيَاسَافُ وَالْخَضِرَةُ [وَالْحُمْرَةُ]^(٨)».

(١) سورة المدثر: (٢٥).

(٢) سورة المدثر: (٢٦).

(٣) كذا في «الأصل» ولعل الصواب بحذف الواو.

(٤) سورة الفرقان: (٥).

(٥) هو سهل بن عبد الله بن يونس، أبو محمد الشَّيرِي، شيخ الصوفية، صاحب ذا النون، روى عنه الحكايات عمر بن واصل وعباس بن عصام وغيرهما، له تصانيف منها «تفسير القرآن العظيم» و«رسالة الحروف»، توفي سنة ٢٨٢ هـ. تُنظَرُ ترجمته في «سير أعلام النبلاء»: (٣٣٠، ١٣).

(٦) في «الأصل»: (نار).

(٧) غير ظاهرة في «الأصل» لوجود لاصق عليها.

(٨) غير ظاهرة في «الأصل» لوجود لاصق عليها.

فَهِيَ غَيْبٌ، فَكَانَتْ كَالْمَاءِ لَوْ ظَهَرَ عَلَى الْحَائِطِ لَأَنْهَدَمَ الْحَائِطُ [وَتَلَا] شَيْ (١)
بِظُهُورِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَصِحُّ الْبِنَاءُ إِلَّا بِالْمَاءِ، كَذَلِكَ الْحُرُوفُ فِي مَعَادِنِهَا [لَا] (٢)
تَظْهَرُ عَلَى ذَلِكَ، وَهَذَا كَمَا شَارَتْنَا إِلَى زَيْدٍ وَعَلَيْهِ ثِيَابٌ، فَتَقُولُ: هَذَا زَيْدٌ. فَتَكُونُ
الْإِشَارَةُ إِلَى اللَّائِسِ لَا إِلَى الْمَلْبُوسِ (٣).

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ (٤)



(١) غير ظاهرة في «الأصل» لوجود لاصق عليها.

(٢) غير ظاهرة في «الأصل» لوجود لاصق عليها.

(٣) لم أجد ذلك فيما وقفت عليه من مؤلفات التُّسْتَرِي، خاصة في الرسالة المنسوبة إليه في الحروف، ولعل ذلك دليل على عدم صحة نسبة المطبوع إليه، والله أعلم.

(٤) هذه العبارة وردت في «الأصل» بخط القاضي أبي الحسين رَحِمَهُ اللَّهُ، وليست بخط ناسخ المجموع.



قَرَأَ عَلَيَّ جَمِيعَ هَذَا الْجُزْءِ صَاحِبُهُ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ بَرَكَهَ بْنِ قَاسِمِ
الْمُزَارِغُ الْحَنْبَلِيُّ^(١)، وَسَمِعَ مَسْأَلَةَ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ خَاصَّةً مِنَ الشَّيْخِ الْجَلِيلِ أَبِي
مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَابِرِ بْنِ يَاسِينَ^(٢) عَنْ وَالِدِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقِرَاءَتِي^(٣).

وَكَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْفَرَّاءِ بِخَطِّهِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةَ
سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ، مُتَّبِعًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ كُلِّ بَدْعٍ وَضَلَالَةٍ، وَنَذِيرُهُ
بِمَا دَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ
حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [وَعَنَّا بَعْدُ]^(٤).

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَآلِهِ وَسَلَامٌ تَسْلِيمًا.

(١) لم أتبينه.

(٢) هو عبد الله بن جابر بن ياسين بن الحسن، أبو محمد العسكري الجَنَائِي، الفقيه الحنبلي،
نسب القاضي أبي يعلى، وتفقه عليه، وكان يستملي له بجامع المنصور، سمع أبا علي بن
شاذان وأبا القاسم بن بشران، روى عنه ابن أخته القاضي أبو الحسين وأبو طاهر السلفي،
توفي سنة ٤٩٣ هـ. تُنظر ترجمته في «الطبقات»: (٤٦٨/٣).

(٣) وردت في «الأصل» بخط ناسخ المجموع، مستدركة فوق العبارة، فيحتمل أنه يقصد نفسه
بالقراءة، أو أنه أضافها إلى الجملة لتوضيح أن القراءة كانت للقاضي أبو الحسين رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٤) غير ظاهرة في «الأصل»، ولعلها كما أثبتتها.

المصاوير والطرائف والكشافات والفهارس

تَبَيُّنُ الْمَصَاوِيرِ وَالْمُرَاجِعِ

١. القرآن الكريم، تَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ.
٢. السنة، أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر الخلال «ت ٣١١ هـ»، تحقيق: عادل آل حمدان، دار المنهج الأول/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨ م.
٣. الإبانة الكبير، عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري، ابن بطة «ت ٣٨٧ هـ»، تحقيق: عادل آل حمدان، دار المنهج الأول/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ.
٤. الجامع المُسَنَّدُ الصَّحِيحُ الْمُخْتَصَرُ مِنْ أُمُورِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسُنَّتِهِ وَأَيَّامِهِ، مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْبَخَارِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ «ت ٢٥٦ هـ»، تَرْقِيم: مُحَمَّدُ فُؤَادُ عَبْدِ الْبَاقِي، اعْتِنَاء: مُحَمَّدُ زَهِيرُ النَّاصِر، دار طُوقِ النَّجَاةِ/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
٥. الرد على الزنادقة والجهمية، أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني «ت ٢٤١ هـ»، تحقيق: دَغَشْ بْنُ شَيْبِ الْعَجْمِي، دار غراس / الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.
٦. الرُّوَايَتَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ، مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلْفٍ بْنِ الْقَرَاءِ «ت ٤٥٨ هـ»، تحقيق: عبد الكريم اللّاحم، مكتبة المعارف/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
٧. الغنية، عبد القادر بن موسى بن عبد الله الجيلاني «ت ٥٦١ هـ»، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.
٨. الكشف والبيان، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي «ت ٤٢٧ هـ»، تحقيق: ابن عاشور، دار إحياء التراث العربي/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م.



- المُسْتَدُّ الصَّحِيحُ الْمُخْتَصَرُ بِقَلِّ الْعَدَلِ عَنْ الْعَدَلِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،
أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْقَشِيرِيُّ النَّيَّابُورِيُّ «ت ٢٦١هـ»، تَرْقِيم: مُحَمَّدُ فُؤَادُ عَبْدِ
الْبَاقِي، دَارُ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ / لُبْنَان.

- المُسْتَدُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ بْنِ هَلَالٍ بْنِ أَسَدِ الشَّيْبَانِيِّ «ت
٢٤١هـ»، تَحْقِيق: شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ وَعَادِلُ مَرْشُدٍ وَأَخْرَجَ، مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ / لُبْنَان،
الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، ١٤٤٠هـ / ١٩٩٩م.

- اِمْتِحَانُ السُّنَنِ مِنَ الْبِدْعِيِّ، عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّيرَازِيِّ، أَبُو الْفَرَجِ الْمُقَدِّسِي
ت ٤٦٨هـ، تَحْقِيق: فَهْدُ بْنُ سَعْدِ الْمُقَرَّنِ، دَارُ الْإِمَامِ مَالِكٍ / الْإِمَارَاتِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى.
- تَارِيخُ الْإِسْلَامِ وَوَقَائَتِ الْمَشَاهِيرِ وَالْأَعْلَامِ، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَائِمَازِ
الْفَهْرِيِّ «ت ٧٤٨هـ»، تَحْقِيق: بَشَّارُ عَوَّادٍ مَعْرُوفٍ، دَارُ الْغَرْبِ الْإِسْلَامِيِّ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى،
٢٠٠٣م.

- تَارِيخُ بَغْدَادٍ، أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَهْدِي الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ
«ت ٤٦٣هـ»، تَحْقِيق: بَشَّارُ عَوَّادٍ مَعْرُوفٍ، دَارُ الْغَرْبِ الْإِسْلَامِيِّ / لُبْنَان، الطَّبْعَةُ الْأُولَى،
١٤٤٢هـ / ٢٠٠٢م.

- تَحْفَةُ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأَصُولِ، يُوسُفُ بْنُ حَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي ت ٩٠٩هـ،
تَحْقِيق: مُحَمَّدُ رَشَادُ شَمْسٍ، دَارُ النَّوَاحِدِ / لُبْنَان، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م.
- تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ، مَنْصُورُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، أَبُو الْمَظْفَرِ السَّمْعَانِيُّ ت ٤٨٩هـ
تَحْقِيق: يَاسِرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَغَنِيمُ بْنُ عَبَّاسٍ، دَارُ الْوَطَنِ / السَّعُودِيَّةِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى،
١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

- تَهْذِيبُ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ، يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يُوسُفَ، أَبُو الْحَجَّاجِ،
جَمَالُ الدِّينِ بْنِ الزُّكِّيِّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَضَاعِي الْكَلْبِيُّ الْمَزِّي «ت ٧٤٢هـ»، تَحْقِيق: د. بَشَّارُ
عَوَّادٍ مَعْرُوفٍ، مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ / بَيْرُوتِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- دِيْوَانُ دَعْبَلِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَزَاعِيِّ، شَرْحُهُ حَسَنُ حَمْدٍ، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، الطَّبْعَةُ
الْأُولَى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

- زاد المسير - عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ت ٥٩٧ هـ، تحقيق: زهير
شوش، المكتب الإسلامي / لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ.
- سير أعلام النبلاء، مُحَمَّدُ بن أحمد بن عثمان بن قايماز الدِّهْيِيُّ ت ٧٤٨ هـ،
تحقيق: مجموعة من المُحَقِّقِينَ بإشراف الشَّيْخ سُعَيْب الأَرْنَؤُوط، مؤسسة الرُّسالة/
لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري
أبو الحسن اللالكائي ت ٤١٨ هـ، تحقيق أحمد بن سعد بن حملان، دار طيبة / السعودية،
الطبعة الثامنة، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.
- طبقات الحنابلة، أبو الحسين بن أبي يعلى، مُحَمَّدُ بن مُحَمَّدٍ ت ٥٢٦ هـ، تحقيق:
عبد الرحمن العثيمين، داره الملك عبد العزيز / السعودية، الطبعة الأولى، ١٣٦٩ هـ /
١٩٩٩ م.
- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ت
٧٢٨ هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد / السعودية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، محمد بن أبي بكر بن أيوب
ابن قيم الجوزية ت ٧٥١ هـ، محمد بن محمد بن عبد الكريم، شمس الدين ابن الموصلي
ت ٧٧٤ هـ، تحقيق سيد إبراهيم، دار الحديث / القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.

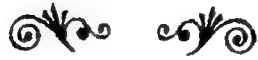


لِسَانُ الْقِبَانِ وَالْقَلْبِ

الآية	السُّورَةُ	رَقْمُ الْآيَةِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
﴿وَعَلَّمَ مَادَمَ الْأَسْمَاءَ﴾	البَقَرَةُ	٣١	٥١
﴿وَعَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُن تَعْلَمُونَ﴾	النِّسَاءُ	١١٣	٥١
﴿وَيُخَوِّضُهُمْ وَيَتَصَرَّكُم عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾	التَّوْبَةُ	١٤	٥٢
﴿مَّا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْتَجٍ﴾	الْأَنْبِيَاءُ	٢	٥٠
﴿وَمِنَّا ذَكَرُ مَبْلُوكٍ﴾	الْأَنْبِيَاءُ	٥٠	٥٠
﴿وَيَتَّبِعِي خُذِ الْكِتَابَ وَتُؤْمِنِ﴾	مَرْيَمَ	١٢	٥٢
﴿وَقَالُوا اسْتَطِيعُ الْأَوَّلِينَ أَكُتِبَ عَلَيْهَا فِيهِ تَمَلُّ عَلَيْهِ﴾	الْعَنْكَبُوتُ	٥	٥٣
﴿وَلَا تَكُ أَهْوَاكَ﴾	الْعَنْكَبُوتُ	٤٥	٥٠
﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾	الصَّافَّاتِ	٩٦	٥١
﴿الرَّحْمَنُ ① عَلَّمَ الْقُرْآنَ ② خَلَقَ الْإِنْسَانَ ③ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾	الرَّحْمَنُ	٤ - ١	٥١
﴿إِن مِّنَّا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾	الْمُدَّثِّرُ	٢٥	٥٣
﴿مُخْلِطِهِ مَقَرَّ﴾	الْمُدَّثِّرُ	٢٦	٥٣
﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ② الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ① عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾	الْعَلَقُ	٥ - ٣	٥١

كشاف الرؤفان والمفردات

الأثر	القائل	رقم الصفحة
«إِنَّمَا أَهْجُرُ اسْمَكَ»	عائشة رضي الله عنها	٥٠



كشاف المصاحف

العلم	رقم الصفحة
أحمد = أحمد بن محمد بن حنبل	٤٩.....
أحمد بن الحسن الترمذي	٤٩.....
دعبل = ابن علي بن رزين	٥٢.....
سهل بن عبد الله = سهل بن عبد الله بن يونس	٥٣.....
عائشة رضي الله عنها	٥٠.....
عبد الله بن جابر بن ياسين	٥٥.....
محمد بن بركة بن قاسم المزارع الحنبلي	٥٥.....
محمد بن محمد بن الحسين بن الفراء	٥٥.....



كشاف الاسفار

صدر البيت	القافية	القائل	رقم الصفحة
ويخزهم	مؤمنينا	دعبل	٥٣

فهرس موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المحقق	٧
القسم الأول: ترجمة المؤلف رحمه الله	١١
مصادر ترجمة المؤلف رحمه الله	١٢
الفصل الأول: حياة المؤلف الشخصية	١٣
المبحث الأول: اسم	١٤
المبحث الثاني: نسبه	١٤
المبحث الثالث: كنيته	١٤
المبحث الرابع: شهرته	١٤
المبحث الخامس: لقبه	١٤
المبحث السادس: مولده	١٤
المبحث السابع: أسرته	١٤
المبحث الثامن: وفاته	١٥
الفصل الثاني: حياة المؤلف العلمية	١٧
المبحث الأول: شيوخه	١٨
المبحث الثاني: تلاميذه	١٩
المبحث الثالث: وظائفه	٢٠

٢٢	المبحث الأول: الشايع عليه
٢٤	المبحث الثاني: مؤلفاته
٢٨	محمل أحداث حياة القاضي رحمه الله
٣٥	القسم الثاني: ولاة الكتاب
٣٦	المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب
٣٧	المبحث الثاني: إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف
٣٨	المبحث الثالث: زمن تصنيف الكتاب
٣٩	المبحث الرابع: منهج المؤلف في الكتاب
٤٠	المبحث الخامس: وصف النسخة الخطية المعتمدة
٤٢	المبحث السادس: عملي في تحقيق الكتاب
٤٣	نماذج من النسخة الخطية المعتمدة
٤٧	الفصل الخامس
٥٧	المصاوير والكتابات والفتاوى
٥٨	تبيين المصاوير والكتابات
٦١	كتابات القضاة والقضاة
٦٢	كتابات الموقررات والمقررات
٦٢	كتابات القضاة
٦٢	كتابات القضاة
٦٣	فهرس موضوعات الكتاب



مسئلة اثبات الجذوة (٢١)

تَنْزِيْهٌ

خَالِ الْمُؤْمِنِينَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

مِنَ الظُّلُمِ وَالْفِسْقِ فِي مُطَالَبَتِهِ

بِدْرَامِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وَمَعَهُ

فَصَلِّ فِي رُخْوَانِ الْمُؤْمِنِينَ

وَمَعَهُ

أَخْبَارُ مَشْهُورَةٍ

کتاب

الشيخ الإمام الفاضل

أبي يعلى ابن الفراء

محمد بن ارضين بن محمد بن خلف البغدادي الرضيني

(A 20A-7A.)

تحقیق

ابو حنیفہ رحمہ اللہ

مولانا محمد صادق الدین بن افسی القباخی

دارالافتاء دارالعلوم

عزیز میر

القسم الثاني ورثة الكتاب

وينقسم هذا القسم إلى عشرة مباحث :

- البحث الأول: تحقيق اسم الكتاب.
- البحث الثاني: إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف.
- البحث الثالث: زمن تصنيف الكتاب.
- البحث الرابع: منهج المؤلف في الكتاب.
- البحث الخامس: مصادر المؤلف في الكتاب.
- البحث السادس: القيمة العلمية للكتاب.
- البحث السابع: سند رواة الكتاب.
- البحث الثامن: النشرات السابقة للكتاب ونقدها.
- البحث التاسع: وصف النسخة المخطئة المعتمدة.
- البحث العاشر: عملي في تحقيق الكتاب.

البحث الأول

تحقيق اسم الكتاب

- ورد الاسم كاملاً على غلاف الجزء الخطّي (١/أ) هكذا: «كتاب فيه تنزيه خال المؤمنين معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الظلم والفسق في مطالبته بدم أمير المؤمنين عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

- وورد مختصراً في موضع آخر من النسخة الخطيّة (١٢/ب): «قرأ عليّ هذا الكتاب من أوله إلى آخره بتمامه وكمال قراءه مَرْضِيَّةً، أولها عقيدة الإمام الشافعيّ، وآخرها (تنزيه معاوية) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.....».

- ذكره ابن رجب في «الذيل» (٣٩٣/١) منسوباً إلى ابنه القاضي أبي الحسين. وسيأتي تصحيح هذه النسبة إلى أبيه القاضي أبي يعلى - باسم (تنزيه معاوية).

المفردات في الفقه: التام كتاب الروايات والأخبار الواردة في الرد على الفرق الضالة المضلّة، الرد على أهل الاعتقادات
طبقات الأئمة: إيضاح الأدلة في الرد على الفرق الضالة المضلّة، الرد على أهل الاعتقادات
في سبيل من سبيل: شرف الأئمة وشرف الأئمة، تنزيه معاوية بن أبي سفيان

ثم إن أحمد بن نصر الله التستري في «مختصره» قد استشكل الكلمة:

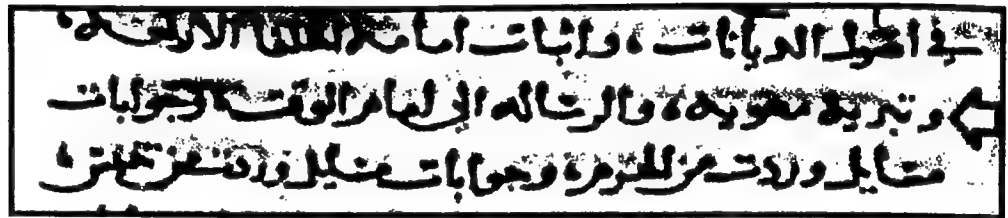
المفردات في الفقه: التام كتاب الروايات والأخبار الواردة في الرد على الفرق الضالة المضلّة، الرد على أهل الاعتقادات
طبقات الأئمة: إيضاح الأدلة في الرد على الفرق الضالة المضلّة، الرد على أهل الاعتقادات
في سبيل من سبيل: شرف الأئمة وشرف الأئمة، تنزيه معاوية بن أبي سفيان

- وذكره ابنه القاضي أبو الحسين رحمه الله في «الطبقات»: (٣/ ٣٨٤) باسم (تبرئة معاوية).

- وذكره العليمي في «المنهج الأحمد»: (٢/ ٣٦٥) باسم (تبرئة معاوية).



وفي «الدُّر المنضد»: (١/ ١٩٩) باسم (تبرئة معاوية).



- وذكره له يوسف بن عبد الهادي في «معجم الكتب» ص (٦٣) باسم (تبرئة معاوية)، وللأسف فقد ضاعت مخطوطته، فلم أستطع التأكد من رسم الكلمة، ولم يذكره في «فهرست كُتبه» فلعله لم يتملك منه نسخة.
* إشكال:

يظهر لنا مما سبق إشكال في اختلاف الأصحاب رضي الله عنهم في إثبات لفظة في اسم الكتاب، فهل هي (تنزيه) أم (تبرئة)؟
وسبب هذا الإشكال:

١- تشابه الرسم بين الكلمتين.

٢- ما ذكره أبو الحسين في «الطبقات» من إثبات هذه اللفظة.

ولكن الصواب والله تعالى أعلم: أنها (تنزيه) للأسباب الآتية:

- ١- ورودها على غلاف النسخة الخطية المعتمدة، يُنظر ص (٦٢).
- ٢- أوردها ابن رجب في «الذيل» بهذا اللفظ، وإن كان منسوباً لابنه أبي

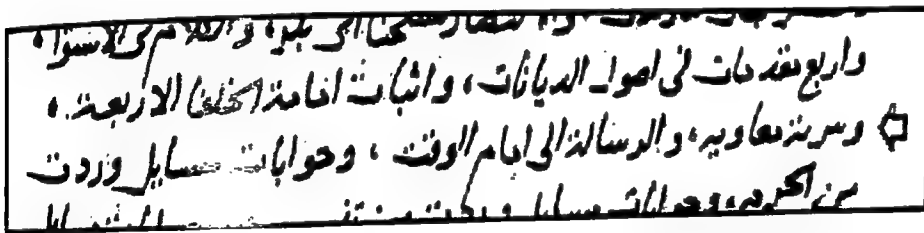
الحسين.

- ٣- أن لفظة (تنزيه) تُناسِب استخدام حرف (عن)، ولفظة (تبرئة) تُناسِب

استخدام حرف (من).

٤- تصحُّف مطبوعة «طبقات الحنابلة» للقاضي أبي الحسين، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين رَحِمَهُ اللهُ، حيث تابَعَ الشيخ محمد حامد الفقي رَحِمَهُ اللهُ في نقطِ الكلمة، ولذلك أدلة:

الدليل الأول: أن النسخة الأولى - نسخة مكتبة جامع يني / تركيا - التي اعتمد عليها الدكتور العثيمين رَحِمَهُ اللهُ، وهي ذاتها النسخة المعتمدة لتحقيق الشيخ الفقي رَحِمَهُ اللهُ، أتت فيها الكلمة مُهملةً من النقط في اللوحة رقم (٢١٧/ب)، وهذه صورتها:



ويظهر من تصرُّف النَّاسِخ أنه قد نُقلها من نسخة أهملتها أيضًا؛ حيث إنه نُقِط ما عداها من الكلمات.

الدليل الثاني: أن الكلمة أتت منقوطةً في نسخة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي / إيران، لوحة رقم (٢٥٦/أ)، وهذه صورتها:

والكلام في حروف المعجم وانقطع على غلوه الكفاية في الثامن واربعة مقدمتان في اصول الدين
واثنان في امامة الخلفاء الاربعة وتنزيه معاوية والرسالة الى امام الوقت وجواب مسائل

ومما سبق نستطيع القول بصواب إثبات لفظة (تنزيه) في عنوان الكتاب،
والله تعالى أعلم.



البحث الثاني

إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف

ثَبَّتَ صَحَّةُ نِسْبَةِ هَذَا الْكِتَابِ إِلَى الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى ابْنِ الْفَرَاءِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَدْلَةٍ
وَبَرَاهِينٍ وَاضِحَةٍ جَلِيَّةٍ، تَقْطَعُ أَيَّ شَكٍّ فِي نِسْبَتِهِ، وَفِيمَا يَلِي أَمُّ هَذِهِ الدَّلَائِلُ:

١- اسْمُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَثْبُتٌ عَلَى غَاشِيَةِ النُّسخَةِ الْخَطِيَّةِ.

٢- اسْمُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَثْبُتٌ فِي مَقْدَمَةِ الْكِتَابِ.

٣- نُسِبَهُ إِلَيْهِ ابْنُهُ الْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ فِي «الطَّبَقَاتِ».

٤- نُسِبَهُ إِلَيْهِ جَمْعٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ مِنْهُمْ، الْعَلِيمِيُّ فِي «الْمَنْهَجِ الْأَحْمَدِ»
وَالذُّرُّ الْمَنْصُودُ، وَيُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الْهَادِي لَهُ فِي «مَعْجَمِ الْكُتُبِ».

٥- الْكِتَابُ يَحْتَوِي عَلَى أَسَانِيدِهِ وَعَلَى ذِكْرِ مُشَايخِهِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

٥- ظَهَرَ طَرِيقَتُهُ وَأَسْلُوبُهُ فِي إِيرَادِ رَوَايَاتِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
وَأَسْتَخْدَامِهَا وَالْإِسْتِدْلَالَ عَلَيْهَا فِي الْكِتَابِ.

تَصْحِيحٌ:

قَدْ ذَكَرْنَا مَا نَسْتَطِيعُ بِهِ أَنْ نَجْزِمَ - بَلَا أَدْنَى شَكٍّ - بِنِسْبَةِ هَذَا الْكِتَابِ إِلَى
الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَكِنْ قَدْ نُسِبَ إِلَى ابْنِهِ الْقَاضِي أَبِي الْحُسَيْنِ كِتَابٌ
بِنَفْسِ الْأَسْمِ، فَهَلْ لِلابْنِ كِتَابٌ فِي نَفْسِ الْمَوْضُوعِ بِنَفْسِ الْأَسْمِ أَمْ هُوَ وَهُمْ
فِي النُّسْبَةِ؟

إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف

أرى والله تعالى أعلم: أن من نسب هذا الكتاب إلى الابن وهم، وليس للقاضي أبي الحسين كتاب بهذا الاسم، الاسم، ولعل سبب هذا الوهم هو رواية القاضي أبو الحسين رحمه الله لهذا الكتاب، فظن المتوهم نسبته إليه. وإن أول من صرح بنسبة كتاب بهذا الاسم إلى القاضي أبي الحسين هو ابن رجب في «الذيل»: (١/٣٩٣)، ثم تابعه العليمي في «المنهج الأحمد»: (٣/١٠٧)، وفي «الدر المنضد»: (١/٢٤٢).

لم يُثبت له يوسف بن عبد الهادي في «معجم الكتب». والله أعلى وأعلم.



المبحث الثالث زمن تصنيف الكتاب

حقيقة لم أقف على الزمن المحدد لتصنيف القاضي أبي يعلى رحمه الله
لكتابه هذا، وأما ما وجد في أول الكتاب - وهذا نصه: (قُرئَ علىَّ والِدِي
السَّعِيدِ، وَأَنَا أَسْمَعُ، وَذَلِكَ فِي رَجَبِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ، فِي
مَسْجِدِهِ مِنَ الْجَانِبِ الْعَرَبِيِّ بِنَهْرِ الْقَلَّائِينَ) - فهو دليل على تقدم تصنيفه
للكتاب على هذا التاريخ، وإنما كان وقت القراءة قبل وفاة القاضي بشهرين،
وكان ولده القاضي أبو الحسين - راوي الكتاب - لديه وقتئذ سبع سنوات.



الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ

منهج المؤلف في الكتاب

خَلَّتْ مَقْدَمَةُ الْكِتَابِ عَنْ ذِكْرِ لِمَنْهَجِ مُؤَلِّفِهِ فِي تَصْنِيفِهِ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَادُ مِنَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ بِشَكْلِ عَامٍّ، كَمَا أَنَّهُ جَرَتْ عَادَةُ الْعُلَمَاءِ فِي تَصَانِيفِهِمُ الْقَائِمَةُ عَلَى السُّؤَالِ أَلَا يَذْكُرُوا لَذَلِكَ مِنْهَجًا، حَيْثُ إِنْ بَعْضُهَا يَكُونُ إِجَابَةً مُبَاشِرَةً لِلشَّيْخِ عِنْدَ طَرَحِ السَّائِلِ لِسُؤَالِهِ، وَالبعضُ يَكُونُ عِبَارَةً عَنْ إِجَابَةِ مُوسَّعَةٍ مِنَ الشَّيْخِ اقْتَضَى سُؤَالُهَا الْبَحْثَ وَالتَّحْضِيرَ، وَقَدْ حَاوَلْتُ فِي الْأَسْطُرِ الْقَلِيلَةِ التَّالِيَةِ أَنْ أُشْرِحَ كَيْفِيَّةَ بِنَاءِ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ لِكِتَابِهِ.

فَأَقُولُ: هَذَا الْكِتَابُ الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا عِبَارَةٌ عَنْ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: إِجَابَةٌ عَنْ سُؤَالٍ وَجَّهَ إِلَى الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ، سُئِلَ فِيهِ عَمَّا جَرَى بَيْنَ عَلِيٍّ وَمَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؟ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إِلَى مَعَاوِيَةَ بِذَلِكَ ظُلْمٌ أَوْ فِسْقٌ؟

فَبَدَأَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ إِجَابَتَهُ عَنِ السُّؤَالِ بِإِثْبَاتِ اجْتِهَادِ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَوَجْهِ اجْتِهَادِهِ، ثُمَّ أَثْبَتَ وَجْهَ اجْتِهَادِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ أَبَانَ أَنَّ الْأَسْلَمَ السَّكُوتَ عَمَّا حَدَثَ بَيْنَ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَّهُ لَوْ لَا السُّؤَالُ لَسَكَتِ، ثُمَّ سَاقَ دَلَائِلَ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ وَرَوَايَاتِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ أَوْرَدَ دَلَائِلَ بَطْلَانِ إِطْلَاقِ الظُّلْمِ عَلَى عَلِيٍّ وَمَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، ثُمَّ أَوْرَدَ فُضَائِلَ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

القسم الثاني: تكلم فيه القاضي رحمه الله عن إطلاق لفظ أخوال المؤمنين على إخوان أمهات المؤمنين.

فبدأ فيه بإثبات اختياره في المسألة، ثم أورد نص رواية الإمام أحمد رضي الله عنه وذكر من خالف في المسألة، ثم أورد أدلة صحة اختياره بجواز إطلاق تسمية أخوال المؤمنين على إخوة أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم.

القسم الثالث: أخبار وآثار وحكايات ساقها القاضي رحمه الله متعلقة بالموضوع المبحوث.

وذكر فيه أخباراً عن العلاقة بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، وما قاله كل منهما في الآخر، وغير ذلك.

ملاحظة:

أرى أن كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة قد صنف بشكل مستقل، أي أن القاضي رحمه الله قد أجاب عن السؤال ثم رأى أن يتم نص الإجابة بإثبات جواز تسمية إخوة أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عليه بأخوال المؤمنين، ولعل ذلك بعد استفسار وصله عن جواز ذلك بعد تصريحه به في الجواب، ثم رأى أن يضيف إلى ذلك ما وقف عليه من أخبار وآثار وأشعار تخدم فتياه وجوابه، وسبب اعتقادي ذلك هو:

١- أن لكل قسم بداية مستقلة منفصلة.

٢- أن ختام كل قسم به (تم بحمد الله).

وهذا يكفي - في ظني - لإثبات ما اعتقدته من استقلالية تصنيف الأقسام الثلاثة.

البحوث الخافس

مصادر المؤلف في الكتاب

تنوّعت مَصَادِر ومَرَاجِع القاضي أبي يعلى رَحِمَهُ اللهُ فِي كتابه، وقد تَمَيَّزَتْ
مَصَنَّفَاتُه بِكثْرَةِ اسْتِقْنَائِهِ لِلنُّصُوصِ مِنْ بَطُونِ الْكُتُبِ، مِنْهَا مَا قَدْ صَرَّحَ بِهَا وَمِنْهَا
مَا لَمْ يُصَرِّحْ بِهَا، وَفِيمَا يَلِي سَرْدُهَا:

- «المصنّف» لعبد الله بن محمد بن إبراهيم، ابن أبي شيبة ت ٢٣٥ هـ.
- «فضائل الصحابة» للإمام أحمد بن محمد بن حنبل ت ٢٤١ هـ.
- «الكوفة» لعمر بن أبي شبة، أبي زيد ت ٢٦٢ هـ.
- «التاريخ» لمحمد بن جرير الطبري ت ٣١٠ هـ.
- «السنة» لأحمد بن محمد بن هارون، أبي بكر الخلال ت ٣١١ هـ.
- «الزاهر» لمحمد بن القاسم بن محمد، أبي بكر الأنباري ت ٣٢٨ هـ.
- «الشرعية» لمحمد بن الحسين بن عبد الله الأجرى ت ٣٦٠ هـ.
- «التفسير» لمحمد بن الحسين بن عبد الله الأجرى ت ٣٦٠ هـ.
- «السنة» لعبد العزيز بن جعفر بن يزداد، غلام الخلال ت ٣٦٣ هـ.
- «الإبانة الكبير» لعبيد الله بن محمد بن حمدان، ابن بطّة ت ٣٨٧ هـ.
- «جزء فيه فوائد» لعبيد الله بن محمد بن حمدان، ابن بطّة ت ٣٨٧ هـ.
- «الأمالي» لعبيد الله بن محمد بن حمدان، ابن بطّة ت ٣٨٧ هـ.

المبحث الأول القيمة العلمية للكتاب

لا شك أن لكتابنا هذا أهمية علمية كبيرة، هذه الأهمية تبرز من مكانة الكتاب ومن منزلة مؤلفه رَحْمَةُ اللَّهِ، وفيما يلي أبرز نقاط الأهمية الظاهرة في الكتاب:

١- تصنيف القاضي أبي يعلى ابن الفراء رَحْمَةُ اللَّهِ لهذا الكتاب أكبر دليل على شجاعته وعدم مهادنته للخلفاء ورؤوس الدولة في وقته، حيث عاش رَحْمَةُ اللَّهِ في ظل عصر الخلافة العباسية، لكنه لم يكتفِ الحق، ولم يتكلم بما يُرضي الحاكم على حساب الشرع، وكم نحن في حاجة لمن يتأسى به من علماء أمتنا وشيوخها في وقتنا هذا.

٢- الكتاب يحوي الكثير من النقولات والنصوص عن كتب لم يُعثر عليها حتى الآن.

٣- الكتاب يحوي آثاراً لم أجدها في مظانها من الكتب المطبوعة.

٤- حاجة الأمة لمثل هذه المصنفات التي تُقرب الخلاف وتعالجه، وتعتذر لصحابة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتَعْدِرُهُمْ.

* ومع ما تقدّم من أهمية كبيرة للكتاب فإنه لم يخل من مؤاخذات، شأنه شأن أي عمل بشري، منها:

١- الاستدلال بالأحاديث والآثار الموضوعة أو شديدة الضعف.

٢- نسبة القول بإطلاق لفظ أخوال المؤمنين إلى الشافعي، وهو غير صحيح عنه.

وأخيرًا وليس آخرًا، جزئ الله القاضي أبا يعلى ابن الفراء خير الجزاء وجعله في ميزان حسناته، اللهم آمين.



المبحث السابع سند رواة الكتاب

يُروى هذا الكتاب عن أبي الفتح مسعود بن يونس بن عليّ الفقيه، عن أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن بركة المُجلّد، عن أبي إسحاق إبراهيم بن المظفر بن إبراهيم الحربيّ، عن أبي بكر يحيى بن سعدون بن تمام القرطبيّ، عن أبي الحسين محمّد بن محمّد بن الحسين بن الفراء، عن أبيه القاضي أبي يعلى ابن الفراء.

التّعريف بشيوخ الإسناد:

- ١- محمّد بن الحسين بن محمّد بن خلف، أبو يعلى ابن الفراء. تقدّم التّعريف به ص (١٣).
- ٢- محمّد بن محمّد بن الحسين بن الفراء، أبو الحسين ابن أبي يعلى. تقدّم التّعريف به ص (١٤) و (٧٣).
- ٣- يحيى بن سعدون بن تمام بن محمّد، أبو بكر الأزديّ القرطبيّ المقرئ. وُلِدَ في ربيع الأول سنة ست وثمانين وأربعمائة. روى عن: أبي محمّد بن عتاب، وأبي عبد الله الرّازي، وأبي العزّ بن كادش، وغيرهم.
- روى عنه: ابن عساكر، والسّمعانيّ، والقاضي بهاء الدّين يوسف بن شدّاد وغيرهم.

وكان ماهراً بالعربية، بصيراً بالقراءات، عالي الإسناد فيها، شديد العناية بها من صغره، وكان متواضعاً، حسن الخلق، ثقة، نبلاً.

توفي في يوم الجمعة يوم عيد الفطر سنة سبع وستين وخمسمائة. تنظر ترجمته في «ذيل تاريخ بغداد»: (١١٨/٥)، «تاريخ دمشق»: (٢٣٠/٦٤)، «تاريخ الإسلام»: (٣٨٤/١٢)، «معركة القراء الكبار» ص (٢٩٢).

٤- إبراهيم بن المظفر بن إبراهيم بن محمد بن علي، أبو إسحاق الحربي، ابن البرقي الحنبلي.

وُلِدَ بالموصل في ثاني عشر ذي الحجة سنة ست وأربعين وخمسمائة. سمع من ابن البطي، وأبي علي ابن الرحبي، وأبي بكر ابن النقور، وغيرهم. روى عنه الديلمي، والزين ابن عبد الدائم، وإبراهيم بن علي العسقلاني، وغيرهم.

توفي في غرة المحرم سنة اثنين وعشرين وستمائة. تنظر ترجمته في «ذيل تاريخ بغداد»: (٤٨٠/٢)، «تاريخ الإسلام»: (٦٩٩/١٣)، «ذيل طبقات الحنابلة»: (٣١٥/٣).

٥- إبراهيم بن يوسف بن بركة، أبو إسحاق الموصلي، الكُتُبِيُّ، ابن ختنه المُجلَّد.

وُلِدَ سنة أربع وخمسين وخمسمائة. روى بالإجازة عن خطيب الموصل أبي الفضل عبد الله بن أحمد. روى عنه الدِّمَاطِيُّ. توفي سنة إحدى وخمسين وستمائة.

تُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ»: (٧٠٥ / ١٤).

٦- مسعود بن يونس بن عليّ، أبو الفتح الفقيه.

لم أجد له ترجمة فيما تحت يدي من كُتُبِ التَّراجم والطَّبَقات والتَّاريخ.



المبحث الثامن

النشرات السابقة للكتاب ونقدها

لكتابنا هذا نشرتان سابقتان:

النشرة الأولى:

تحقيق: عبد الحميد بن عليّ الفقيهي.

الناشر: المحقق.

طباعة: مطابع الرشيد / السعودية.

تاريخ النشر: ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.

النسخة الخطيّة المعتمدة: نسخة مكتبة شهيد علي / تركيا.

وهي تُعتبر أوّل طبعة للكتاب، فجزى الله المحقق خير الجزاء.

نقد هذه النشرة:

أولاً: ما حصل فيها من السّقط:

- وله أجرٌ [عليّ] اجتهاده.

- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [أنه] قال.

- غفر الله لكم، [غفر الله لكم].

- روى أبو بكر [أحمد] بن محمّد.

- [بسم الله الرحمن الرحيم رب أعن].

- ثم قال [له معاوية:] سألتك.

- العرش [ورقة آس] مكتوب.

- هذه التسمية [طريقها التوقيف].

- [وإن أعداء الله لغافلون عنهما في قُلَّةٍ حراء مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ].
- جبل تززع [ثم زال بجمعه في البحر فالتقت عليه الأبحر].

وغير ذلك.

ثانيًا: ما حصل فيها من التصحيفات والتحريفات:

هذه الطبعة	النسخة الخطية
أشياء منها	أشياء أحدها
فلم يحضر	فلم يحضره
فقد كان	وقد كان
وبإسنادنا	وبإسناده
غفا	أُغفي
رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا	رحمة الله عليهما
بإسناده	بإسنادها
وروي	وروده
فوجدنه	فوجدناه
واجمًا	هاجمًا

وغير ذلك.

ثالثاً: زيادات من وَضِعَ المحقق عفا الله عنه:

- وروى [عن] ابن سيرين.

- قال الله تعالى [فيهم].

- أي [والله] الذي لا إله إلا هو.

وغير ذلك.

النشرة الثانية:

تحقيق: أبي عبد الله الأثري.

الناشر: دار النبلاء / الأردن، مكتبة الرشد / السعودية.

تاريخ النشر: ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.

النسخة الخطية المعتمدة: نسخة مكتبة شهيد علي / تركيا.

نقد هذه النشرة:

أولاً: ما حصل فيها من السقط:

- [رب أعن بعونك].

[ألسْتُ خال المؤمنين؟ قال: أي والذي لا إله إلا هو، قال: اللهم

اشهد، ثم قال: سألتك بالله يا أبا محمد].

- قال علي [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ].

- أخبرنا أبو محمد الحسن بن عثمان بن جابر العطار [في الإجازة].

- [إن أعداء الله لغافلون عنهما في قتلة حرى مع رسول الله

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ].

- ورقة [آس] مكتوب فيها.

- فقال الحسن: [هم] الذين.

- ومنهم [قول] معاوية.

- غفر الله لكم، [غفر الله لكم].

وغير ذلك.

ثانيًا: ما حصل فيها من التصحيقات والتحريفات:

هذه الطبعة	النسخة الخطية
بإسناده	بإسنادها
كتاب الشريعة	كتابه الشريعة
إصبعه	بإصبعه
تحبيه	تحيينه
لو كانوا	لو كُنْ
تجاوز عنه وعنا	تجاوز عنه وعفا
بإسناده عن	بإسناده إلى

وغير ذلك.



المجلد التاسع

وصف النسخة المخططة المعتمدة

للأسف لم أقف لهذا الكتاب إلا على نسخة خطية واحدة؛ فاضطرت أن أعتد عليها بالإضافة إلى الرجوع إلى المصادر في إخراج نص الكتاب سليماً، دون تصحيف أو تحريف يصيب متنه، وفيما يلي وصف دقيق لهذه النسخة الخطية:

مصدر النسخة: مكتبة شهيد علي باشا / تركيا (السليمانية).

رقم النسخة: مجموع رقم (٢٧٦٣) رسالة رقم (١٨).

عدد الأوراق: ١١ ورقة (١٧٨-١٨٨).

المسطرة: ١٤ سطراً تقريباً.

عدد الكلمات: ١١ كلمة تقريباً.

الناسخ: يوسف بن محمد بن يوسف الهكاري^(١).

تاريخ النسخ: ثامن عشر من رجب سنة تسع وستين وستمائة.

الخط: نسخي معتاد.

ملاحظات عامة:

نسخة تامة كاملة لا سقط فيها.

(١) لم أقف له على ترجمة فيما تحت يدي من مصادر.

- نسخة سليمة من عوامل التّلف.
- نسخة ضمنَ مجموع من الرسائل العقديّة.
- نسخة استُخدمَ فيها الحمرّة لتمييز العناوين.
- نسخة عليها سماعاتٌ.
- نسخة مقروءةٌ.
- نسخة عليها حواشٍ وتعليقاتٌ.



المبحث العاشر

عملي في تحقيق الكتاب

يتلخص عملي في تحقيق الكتاب في النقاط الآتية:

- ١- ما يتعلق بالأصل الخطي للنص:
 - اعتماد النسخة الخطية الوحيدة في إخراج نص صحيح سليم للكتاب.
 - نسخ المخطوط حسب الرسم الإملائي الحديث.
- ٢- ما يتعلق بالجانب اللغوي والنحوي:
 - تصويب ما وقع من أخطاء إعرابية ونحوية، والإبقاء على الخطأ في الهامش.
 - الإبقاء على بعض التعبيرات التي كانت تُستخدم في زمن المؤلف رحمه الله.
 - ضبط النص بالشكل ضبطاً تاماً؛ ليسهل حفظه وفهمه.
- ٣- ما يتعلق بالعلامات والرموز والأرقام:
 - وضعت علامة لبداية صفحات المخطوط (/).
 - وضعت على طرّة الصفحة ترقيم صفحات المخطوط (١/أ، ١/ب، ٢/أ، ٢/ب).
 - وضعت الساقط أو المستدرّك بين قوسين معقوفين [].
 - وضعت ما تمّ تصويبه بين قوسين معقوفين [].

٣- ما يَتَعَلَّقُ بِالتَّخْرِيجِ وَالْعَزْوِ:

* عَزَوِ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ:

- عَزَوِ الْآيَاتِ إِلَى سُورِهَا، مَعَ بَيَانِ رَقْمِ الْآيَةِ.
- تَصْوِيبِ مَا وَقَعَ فِي الْأَصْلِ مِنْ أَخْطَاءٍ فِي نَصِّ الْآيَةِ.

* تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ:

- تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ مِنْ مَصَادِرِهَا الْأَصْلِيَّةِ.
- إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ فَإِنِّي أَخْرَجُهُ مِنَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَمُسْنَدِ أَحْمَدَ.
- فَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنِّي أَخْرَجُهُ عَنْ أَحَدِ الشَّيْخَيْنِ وَمِنْ مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.
- فَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنِّي أَخْرَجُهُ مِنْ مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، طَبْعَةَ الشَّيْخِ شُعَيْبٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا مُخْرَجَةٌ مُوسَّعَةٌ.
- فَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنِّي أَخْرَجُهُ مِنْ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ.
- فَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ خَرَجْتُهُ مِنْ بَقِيَّةِ الْمَصَادِرِ الْحَدِيثِيَّةِ.
- فَإِذَا كَانَ اللَّفْظُ الَّذِي فِي الْمَتْنِ مُغَايِرًا لِلْفِطْرِ الْمَصْدَرِ فَإِنِّي أَشِيرُ إِلَى هَذَا.
- فَإِذَا كَانَ نَصُّ الْحَدِيثِ فِي النَّصِّ فِيهِ زِيَادَةٌ عَمَّا فِي الْمَصْدَرِ فَإِنِّي أَشِيرُ إِلَى هَذَا.

- إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ مُوَضَّوعًا فَإِنِّي أَشِيرُ إِلَى ذَلِكَ.

* تَخْرِيجِ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ:

- إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْرَجْتُهُ عَنْهُمَا.
- فَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ أَخْرَجْتُهُ عَنْ أَحَدِهِمَا.

- فإذا لم يكن كذلك أخرجه من بقية المصادر، مثل سنن البيهقي وكتب ابن المنذر وابن عبد البر وغيرهما.
ما يتعلق بالروايات:

- عزو الروايات إلى مصادرها الأصلية المطبوعة.
- استدراك ما تأكد سقطه من كلمات مؤثرة.
- تصويب ما تأكد تحريفه وتصحفه.
- إذا كان لفظ الرواية مغلقاً وغير ظاهرٍ وضعت في الهامش الرواية الأصلية إذا وجدتُها.
- إذا كان في النص سقط أو تحريف أو تصحيف ومصدره مطبوع فإني أشير إلى ذلك بدون العزو إلى المطبوع.
- ٨- التراجم والتعريف والبيان:
 - وضعت ترجمة مختصرة موجزة للمؤلف؛ تشتمل على حياته الشخصية والعلمية.
 - قُمتُ بالتعريف بالأعلام بشكلٍ مختصر.
 - قُمتُ ببيان بعض المصطلحات والكلمات الغريبة.
 - عرفتُ بالكتب الواردة في المتن تعريفاً مختصراً.
 - قُمتُ ببيان ما أغلق من كلام المؤلف رحمه الله.
- ٩- قُدمتُ الكتاب بمقدمات دراسية مهمة عن الكتاب ومؤلفه، وهي:
 - تحقيق اسم الكتاب.
 - إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف.

- زمن تصنيف الكتاب.
- منج المؤلف في الكتاب.
- مصادر المؤلف في الكتاب.
- القيمة العلمية للكتاب.
- سند رواة الكتاب.
- النشرات السابقة للكتاب ونقدها.
- وصف النسخة الخطية المعتمدة.
- عملي في تحقيق الكتاب.
- ١٠- صَنَعْتُ كَشَافَاتٍ وَفَهَارِسَ مُتَنَوِّعَةً، وَهِيَ:

- بُرُجُ الْمَهاوِيرِ وَالْمُرَاجِعِ.
- كُشَافُ الْقَبَائِنِ وَالْمُفَرَّغَاتِ.
- كُشَافُ الْأَعْيَانِ وَالْمُفَرَّغَاتِ.
- كُشَافُ الْمُرُفُفَاتِ وَالْمُفَرَّغَاتِ.
- كُشَافُ رِقَابِ الْإِسْلَامِ وَالْمُفَرَّغَاتِ وَالْمُفَرَّغَاتِ.
- كُشَافُ الْمَعْلُومَاتِ.
- كُشَافُ الْفَرَاسِغِ.
- كُشَافُ الْكُتُبِ وَالْمُفَرَّغَاتِ فِي النَّصْرِ.
- فَرْسُ مَوْضُوعَاتِ الْكُتُبِ.

نماذج من النسخة الخطية المعتمدة

غاشية النسخ

والله اعلم
بالحق ١٧٨

طالعہ اسلامیہ
زمنہ فاضلہ

روزنامه اطلاعات

کای — فیہ تنزیہ خال

الْمُؤْمِنِينَ مَعَهُ يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَشْجَارُ عَنْ عَصَاهُمْ

والله اعلم بالصواب

مِنْ الظُّلْمِ وَالْفُسْخِ فِي مَعَالِ التَّيَمِّ بِدَمِ أَحِبِّ الْمُؤْمِنِينَ

عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قصیدۃ الشیخ الإمام القاضی ابی یحییٰ علی محمد بن الحسین بن خلف

بِرَأْسِ الْفِتْرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

رواية ابن الشيخ السيد أبي الحسين محمد عنه

١٠٠٠

ہندوستان کے ایک اور شہر

[illegible]

سید محمد علی میرزا

بداية الشئ

١٦٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ اعْزِزْ لِي
 حد ثنا القاضي الامام ابو الحسين محمد بن القاسم الامام ابو يعلى
 محمد بن الحسين بن القضاة قال قري غيا ليد السعيد وانا اسند
 وذلك في رجب سنة ثمان وخمسين واربعمائة في مسجد من الجانب
 الغربي من القلعة بين اسعد كلاً بطاعة ووقفة لصالح دينك
 وبخبرتك عما جرت بين علي معاوية رضي الله عنها وهذا الخبر ان
 يضاف للمعاوية بذلك ظلم او فسوق والجواب
 والله الموفق للصواب انه لا يجوز ان يضاف اليه شيء من ذلك يقال
 انه اجتهد وله اجر على اجتهازه ووجه اجتهاده انه قال استعمل
 الخليفة من قبله وولي على الشام عسبر وثمان رضي الله عنها
 وانا على ما استعملت عليه حتى تجتمع الناس على امام فاشتم اليه ما في
 يدي واما مطالب بدم عثمان لا في امر عسبر وولييه واحق الناس
 والله تعالى يقول من قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه عهدنا
 لا قتلته معك محمد بن ابي بكر والتجيب والتفريع واهل مصر واجاب

أخبار مشهورة

185

بالحال المنبر ومنهم تصديق الحشر على الكون مع لقولهم لو كان
أحد الأئمة جاز التزويج بهم لما قبلنا أن نطلق هذه التسمية
حقيقة وإنما نطلقها على وجه التعظيم للحرمة فإن قيل فبذل
تطلقون ليس بالحال على أخواتهن قبل لا تطلق ذلك لأنه لم يرد به
توقيف وقد ورد التوقيف في الأخوات هذه التسمية طوعاً
أو توقيفاً وعلى أنه لا يمتنع أن تطلق عليهم اسم الحائض وإن لم ينفرد
هذه التسمية لأن الله تعالى قال في الأسماء والكنى من الرضا
ثم قد أطلق الفقهاء التسمية للحائض من الرضا

ثم الحمد لله ومنه وصلواتي على سيدنا محمد وآله وسلم

أخبار مشهورة نليق ذكرها في هذا الموضع
أخبارنا أبو محمد الحشر عثمان بن جابر البطاركة الجافة
باسناده عن الأديب والرسالة عبد الله بن عيسى والمسعودي قيام على
رواينا اليسر الخلفاء وصيته لنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كانت
وصيته ما حكم على الحكيم وباسناده عن علي بن هاشم بن

خاتمة النسخة

١٤٨

من فاد الله له نجل المسلم من مال المسلم المشقة فاشي بولنا كان ذلك
السلاح في ايديهم من غير نقول من السلطان ~~السلطان~~ ~~السلطان~~ ~~السلطان~~
ثم طهروا له ومنه وسماهم على عهد المروا والامام وادوا له وسلم

ووافق الفراع منه ما من عشر من ارب سنة تسع وثمان مائة
على يد العبد المذنب الداني الى رحمة الله تعالى مع سبعة من محبه
برحم الله من ترجم عليهم وعلى الدية وعلى جميع كافة الناس والى ان
يكونوا على ما كان عليه

وما نرى الا هذا المنفعة لانه تمتع من هذا الخبر بقدر ان من الملوك في مستهل وسم الفخر
من سنة احدى وثلاثين وخمسين في الشيخ الامام ابو الفتح مستعد بن يوسف بن علي الفقيه
يوافق له عن الشيخ الامام ابي اسحق ابراهيم بن المظفر بن ابراهيم الحوي عن جازته من الشيخ الامام
نجي بن سعدون القرطبي عن ابي الحسين بن الفراء في سنة عشر وذكروا في كتابهم
بن يوسف بن بركة المجلد حاتم بن محمد بن عبد الله بن ابراهيم بن ابراهيم بن ابراهيم بن ابراهيم
وكتب هذه الطبعة العبد الاثني الى الله المستعد بن محمد بن يوسف الفكري في سنة

قيد قراء والنسخ

قَالَ بَعَثَ فِي هَذَا الْقَرْيَةِ مِنَ آلِ إِسْرَءِيلَ نَبِيًّا وَكَذَّبُوا عَنْهُ قُرَافَهُمْ فَوَسَّيْنَا لَهُمْ تُجَرَّتَ السَّمَاءِ فَسُكِّرَتْ وَرُوِيَ عَنْهُمْ لَهْيُ الْحَارِثِ لَمَّا عَلِمُوا أَنَّهُ نَبِيٌّ مِثْلُ آبَائِهِمْ
أَوَّلُ مَا عَقِنَهُ الْأَمْلَمُ الْمَسَاحُ وَأَخَذَ هَانُئِلُوهُ مَعَهُ بِرُحَى اللَّهِ عَنْهُ الْفَقِيرُ
الْأَمْلَمُ الْعَالِمُ الْخَفِيجُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ رَأَى لَكَ نَحْجَ الْعِلَادَى الْأَشَى الشَّامِي نَعْمُ
اللَّهُ يَعْلَمُ وَرَبِّهِ بِأَحْمَدٍ وَاجْتَرَأَ الْإِنْعَى مُحَمَّدُ بْنُ كُورَانَ رُوي عَنْهُ
مُسَوِّمُ عَلَى وَابْنُ زَيْدٍ رَأَوْنَاهُ وَأَذْنُ لَمْ يَلِ قُرَافَتُهُ وَأَقْرَابُهُ
فَرَحَتْ فَلَمْ يَلِدْ لَكَ مَجَالِسُ الْخَدَّاهِ يَوْمَ الْأَرْبَعَا الثَّلَاثِ وَالْعَشْرَ مِنْ شَوَّالٍ
سَنَةِ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَلِلْحَدِيدِ الْعَالِمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
وَكُتِبَ الْفَضِيلُ لِلَّهِ نَعْمَانُ يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يُوسُفَ الْهَكَارِيِّ حَمْدًا لَهُ
عَلَى نَبِيِّهِ وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَسَلَّمَ



Süleymaniye U. Kütüphanesi

1. Nama : Shahid Ali Pasa

Y...

Eskilwayitlo 2763

النَّصْرُ الْمَحَقَّ

اَكْتَابَ فِيهِ

تَنْزِيَهُ

خَالِ الْمُؤْمِنِينَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
مِنَ الظُّلْمِ وَالْفِسْقِ فِي مُطَابَقَتِهِ
بِدَمِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

تَصْنِيفَ

الشيخ الإمام القاضي

أبي يعلى محمد بن الحسين بن خلف بن أحمد الفراء رضي الله عنه

رواية

ولده الشيخ السيد أبي الحسين محمد عنه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ أَعْنِ بَعُونَكَ

ب/١

حَدَّثَنَا ^(١) الْقَاضِي الْإِمَامُ أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ ابْنُ الْقَاضِي الْإِمَامِ أَبِي يَعْلَى
مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْفَرَاءِ ^(٢)، قَالَ:
قُرِئَ عَلَيَّ وَالِدِي السَّعِيدِ، وَأَنَا أَسْمَعُ ^(٣)، وَذَلِكَ فِي رَجَبِ سَنَةِ ثَمَانٍ
وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ ^(٤)، فِي مَسْجِدِهِ مِنَ الْجَانِبِ الْغَرْبِيِّ بِنَهْرِ الْقَلَّائِينَ ^(٥):
أَسْعَدَكَ اللَّهُ بِطَاعَتِهِ، وَوَفَّقَكَ لِصَالِحِ دُنْيَاكَ وَآخِرَتِكَ؛
عَمَّا جَرَى بَيْنَ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؟
وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِذَلِكَ ظُلْمٌ أَوْ فِسْقٌ؟

(١) القائل هو أبو بكر يحيى بن سعدون بن تمام القرطبي، تُنظر ترجمته ص (٤٨).

(٢) هو محمد بن محمد بن الحسين ابن الفراء، أبو الحسين ابن أبي يعلى الحنبلي، القاضي
الشهيد، تلميذ الشريف أبي جعفر، صاحب «الطبقات» و«التمام»، توفي سنة ٥٢٦ هـ، تُنظر
ترجمته في «ذيل طبقات الحنابلة»: (٣٩١/١).

(٣) كان لديه من العمر وقتئذ سبع سنوات تقريباً

(٤) أي قبل وفاة المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بأقل من ثمانين يوماً.

(٥) «نهر القلائين»: (هي محلة كبيرة ببغداد، في شرقي الكرخ، أهلها أهل سُنَّة) «معجم البلدان»
(٥/٣٢٢). و(القلائين) جمع (قلاء) الذي يقلبي السمك وغيره.

وَالْجَوَابُ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ لِلصَّوَابِ:

أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَافَ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ يُقَالُ: إِنَّهُ اجْتَهَدَ، وَلَهُ أَجْرٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ.

وَوَجْهُ اجْتِهَادِهِ:

أَنَّهُ قَالَ: «اسْتَعْمَلَنِي الْخَلِيفَتَانِ مِنْ قَبْلُ، وَوَلَّيَانِي عَلَى الشَّامِ - عُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَأَنَا عَلَى مَا [اسْتَعْمَلَانِي] ^(١) عَلَيْهِ ^(٢)، حَتَّى يَجْتَمِعَ النَّاسُ عَلَى إِمَامٍ، فَأُسَلِّمَ إِلَيْهِ مَا فِي يَدَيَّ، وَأَنَا مُطَالِبٌ بِدَمِ عُثْمَانَ؛ لِأَنِّي ابْنُ عَمِّهِ، وَوَلِيِّهِ، وَأَحَقُّ النَّاسِ بِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا﴾ ^(٣)، وَقَتْلَتُهُ مَعَكَ؛ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ^(٤)، وَالتُّجَيْبِيُّ ^(٥)، وَالْغَافِقِيُّ ^(٦)، وَأَهْلُ مِصْرَ ^(٧)، وَأَصْحَابُ الْفِتْنَةِ ^(٨)».

أ/٢

(١) في «الأصل»: (استعمالي)، والتصويب من «الروایتين والوجهين».

(٢) في «الروایتين والوجهين» زيادة: (مقيم).

(٣) سورة الإسراء: (٣٣).

(٤) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤٨٢/٣): «كان قد ولاء عثمان إمرة مصر، كما هو مبين في سيرة عثمان، ثم سار لحصار عثمان، وفعل أمراً كبيراً، فكان أحد من تَوَثَّبَ على عثمان حتى قُتِلَ».

(٥) قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢٩٩/٢): «كنانة بن بشر التُّجَيْبِيُّ، أحد رؤوس المصريين الذين ساروا إلى حصار عثمان، ثم إنه هرب وقتل في هذه المدة».

(٦) هو الغافقي بن حرب العُكِّي المصري، قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٣١٥/١٠): «وفي رواية أن الغافقي بن حرب تقدم إليه بعد محمد بن أبي بكر فضربه بحديدة في يده، ورفس المصحف الذي بين يديه برجله، فاستدار المصحف ثم استقر بين يدي عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وسالت عليه الدماء».

(٧) في «الروایتين والوجهين»: (وأهل البصرة ومصر).

(٨) لم أجد هذا الخبر فيما تحت يدي من مصادر، وذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في «الروایتين»

وَوَجْهَ اجْتِهَادِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْإِمْتِنَاعِ؛ أَشْيَاءُ:
أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفَهُمْ بِأَعْيَانِهِمْ، وَلَا أَقَامَتْ^(١) شَهَادَةً عَلَيْهِمْ بِقَتْلِهِمْ، وَقَدْ
كَانَ كَثِيرًا مَا يَقُولُ: «مَنْ قَتَلَ عُمَانَ فَلْيُقِمَّ» فَيَقُومُ أَرْبَعَةُ آلَافٍ مُقَنَّعٍ^(٢) بِالْحَدِيدِ،
وَقِيلَ: أَكْثَرُ^(٣).

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ عَرَفَهُمْ بِأَعْيَانِهِمْ وَخَافَ قَتْلَ نَفْسِهِ، وَفِتْنَةً فِي الْأُمَّةِ تَوَوَّلَ
إِلَى إِضْعَافِ الدِّينِ وَتَعْطِيلِ الْحُدُودِ، فَكَانَ الْكَفُّ عَنْ ذَلِكَ إِلَى وَقْتِ انْحِسَامِ
الْفِتْنَةِ وَزَوَالِ الْخَوْفِ، وَهَذِهِ حَالُ عَلِيٍّ فِي أَتْبَاعِهِ؛ مِثْلُ: الْأَشْتَرِ^(٤)، وَالْأَشْعَثِ
ابْنِ قَيْسٍ^(٥)، وَالْأَمْراءِ، وَأَصْحَابِ الرَّايَاتِ، وَكَثْرَةِ اخْتِلَافِهِمْ.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَوْ عَرَفَهُمْ، فَلَمْ يَحْضُرْهُ مُطَالِبٌ بِالْقَوْدِ؛ لِأَنَّ أَوْلِيَاءَ عُمَانَ
كَانُوا يَقْدَحُونَ فِي إِمَامَةِ عَلِيٍّ، وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ مُتَغَلَّبٌ عَلَيْهِمْ، وَلَا يَجُوزُ مُطَالَبَةُ
مَنْ لَيْسَ بِإِمَامٍ بِإِقَامَةِ حُدُودِ لَيْسَ لَهُ إِقَامَتُهَا.

الرَّابِعُ: أَنَّهُ مِنْ حَقِّ وَلِيِّ الدِّمِّ أَلَّا يَنْصِبَ حَزْبًا مَعَ الْإِمَامِ مَتَى لَمْ يَحْكَمْ
لَهُ، بَلْ يَجِبُ الْإِنْقِيَادُ وَالطَّاعَةُ، فَإِذَا بَارَزَهُ وَلَمْ يَلْتَزِمْ طَاعَةً؛ لَمْ يَجِبِ اسْتِيفَاءُ

= والوجهين - الجزء الأصولي - ص (٨١).

(١) كَذَا فِي «الْأَصْل»، وَلَعَلَّ صَوَابُهَا: (قَامَتْ) أَوْ (أَقِيْمَتْ) أَوْ (أَقَامَ).

(٢) حَاشِيَةٌ فِي «الْأَصْل»: (أَيَّ مَلْبَسٍ).

(٣) هُوَ مَالِكُ بْنُ الْحَارِثِ، الْأَشْتَرُ النَّخْعِي، كَانَ مَعْنَى أَلْبِ عَلَى عُمَانَ، وَسَارَ إِلَيْهِ وَأَبْلَى شَرًّا،
حَضَرَ صَفِينَ وَتَمَيَّزَ يَوْمَئِذٍ، وَكَانَ عَلِيٌّ يَتَبَرَّمُ بِهِ وَيَكْرَهُهُ، قَتَلَ مَسْمُومًا فِي طَرِيقِهِ إِلَى مِصْرَ.
تُنْتَظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي «تَارِيخِ الْإِسْلَام»: (٢/٣٣٦).

(٤) هُوَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ الْكَنْدِيِّ، لَهُ صَحْبَةٌ وَرَوَايَةٌ، وَقَدْ ارْتَدَّ أَيَّامَ الرَّدَّةِ، فَحُوصِرَ
وَأُخِذَ بِالْأَمَانِ لَهُ وَلِسَبْعِينَ مِنْ قَوْمِهِ، وَقِيلَ: لَمْ يَأْخُذْ لِنَفْسِهِ أَمَانًا، كَانَ عَلَى مِيمَنَةِ عَلِيٍّ يَوْمَ
صَفِينَ، تُوُفِيَ سَنَةَ ٤٠ هـ. تُنْتَظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ»: (٢/٣٧).

(٥) ذَكَرَهُ الْمَقِيدُ الشَّيْبَعِيُّ فِي «الْجَمَلِ» ص (١٠٨).



الْقِصَاصِ عَلَيْهِ، وَقَدْ كَانُوا يَغْتَقِدُونَ ذَلِكَ، وَلَهُ عَلَى اجْتِهَادِهِ أَجْرَانِ.
وَلَوْلَا مَا أَخَذَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْمِيثَاقِ عَلَى الْعُلَمَاءِ؛ لَكَانَ تَرْكُ الْكَلَامِ فِي
ذَلِكَ وَالْإِمْسَاكُ عَمَّا جَرَى بَيْنَهُمْ أَوْلَى؛ لِأَنَّ هَذِهِ طَرِيقَةُ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ.
* وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَمَّا جَرَى بَيْنَهُمْ.

ب/٢

فَقَالَ: «مَنْ أَنَا حَتَّى أَتَكَلَّمَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟! لَا
أَقُولُ فِيهِمْ إِلَّا الْحُسْنَى»^(١).

* وَرَوَى عَنْهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ.
فَقَالَ: «يَا بَنِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَّتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُشْئَلُونَ عَمَّا كَانُوا
يَعْمَلُونَ»^(٢)،^(٣).

* وَقَالَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ سِ بْنِ مَالِكٍ الْعَطَّارِ^(٤): «وَمَنْ تَنْقُصَ أَحَدًا مِنْ
أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ أَبْغَضَهُ لِحَدِيثٍ كَانَ مِنْهُ، أَوْ ذَكَرَ مَسَاوِيَهُ؛
كَانَ مُبْتَدِعًا، حَتَّى يَتَرَحَّمَّ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا، وَيَكُونَ قَلْبُهُ لَهُمْ سَلِيمًا»^(٥).

(١) أخرج الخلال في «السنة» طرفها الأول برقم: (٧١٤) من رواية أحمد بن الحسن الترمذي،
وطرفها الثاني برقم: (٧١٣) و (٨٢٤) من رواية أبي بكر المرؤذي.
(٢) سورة البقرة: (١٣٤).

(٣) أخرجها ابن أبي يعلى في «الطبقات»: (٢٥١/١)، والخطيب في «تاريخ بغداد»: (٥٤٤/٦)،
وابن الجوزي في «مناقب أحمد» ص (٢٢١) من رواية إبراهيم بن آزر الفقيه، وذكرها القاضي
أبو يعلى في «الراويتين والوجهين» - الجزء الأصولي - ص (٧٨) من رواية حنبل بن إسحاق.

(٤) هو عبدوس بن مالك، أبو محمد العطار، صاحب الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قد روى عنه مسائل
لم يروها غيره، روى عنه عبد الله بن أحمد. تُنظر ترجمته في «طبقات الحنابلة»: (١٦٦/٢).

(٥) أخرجها اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» رقم: (٢٨٢)، وابن الجوزي
في «مناقب أحمد» ص (٢١٧)، وهو أيضًا من رواية محمد بن عوف الحمصي، ذكره عنه ابن
أبي يعلى في «الطبقات»: (٣٤٠/٢).

وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْإِمْسَاكِ عَمَّا جَرَى:
 * فَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعُوا لِي
 أَصْحَابِي، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنْفَقَ كُلَّ يَوْمٍ مِثْلَ أُحُدٍ، لَمْ يَبْلُغْ مَدَّ أَحَدِهِمْ»^(١).
 * وَرَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي
 فَأَمْسِكُوا»^(٢).

* وَرَوَى حُذَيْفَةُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «يَكُونُ لِأَصْحَابِي
 مِنْ بَعْدِي زَلَّةٌ، يَغْفِرُهَا اللَّهُ لَهُمْ بِسَابِقَتِهِمْ مَعِيَ، يَنْظُرُ فِيهَا قَوْمٌ مِنْ بَعْدِهِمْ
 وَيَسُبُّونَهُمْ بِهَا، يَكُفُّهُمْ اللَّهُ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ فِي النَّارِ»^(٣).

* وَرَوَى عَطَاءٌ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ / قَالَ: «مَنْ حَفَظَنِي فِي أَصْحَابِي
 كُنْتُ لَهُ حَافِظًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَبَّ أَصْحَابِي فَقَلْبِي لَعْنَةُ اللَّهِ»^(٤).



(١) أخرجه بهذا اللفظ عبد بن حميد في «المسند» رقم: (٩١٦)، وابن أبي زمنين في «أصول
 السنة» رقم: (١٨٨). وأخرجه البخاري في «الصحیح» رقم: (٣٦٧٣)، ومسلم في «الصحیح»
 رقم: (٢٥٤٠)، بلفظ: «لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً
 ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه».

(٢) أخرجه الصنعاني في «الأمالي» رقم: (٥١)، والطبراني في «المعجم الكبير» رقم: (١٤٢٧)،
 وابن أبي زمنين في «أصول السنة» رقم: (١٨٦)، واللالكائي في «شرح اعتقاد أهل السنة
 والجماعة» رقم: (٢١٠).

(٣) أخرجه تمام في «الفوائد» رقم: (٩٥٩)، ورفع ابن حجر في «المطالب العالية» رقم: (٤١٦٤)،
 وذكره في «إتحاف الخيرة المهرة» رقم: (٦٩٩٩).

(٤) أخرجه كاملاً الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» رقم: (١٠) و (١٧٣٣)، وأخرج الجزء الأخير
 منه ابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: (٣٣٠٨٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» رقم: (١٠٠١).

وَالدَّلَالَةُ عَلَى إِبْطَالِ الْقَوْلِ بِإِضَافَةِ الظُّلْمِ وَالْفِسْقِ إِلَى أَحَدِهِمْ؛ وَجُوهٌ:
أَحَدُهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ﴾^(١)، وَقَدْ
كَانَ مُعَاوِيَةُ مِمَّنْ ءَامَنَ مَعَهُ، فَقَدْ لَحِقَتْهُ مِذْحَةُ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُنْقَلَبِينَ﴾^(٢).
* وَرَوَى ابْنُ سِيرِينَ: أَنَّ عَلِيًّا قَالَ: «إِنِّي أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا وَعُثْمَانُ مِمَّنْ
قَالَ اللَّهُ: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُنْقَلَبِينَ﴾»^(٣)^(٤).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا
الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(٥).

* وَرَوَى [عَنِ] ^(٦) ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «أَمَرَ اللَّهُ بِالِاسْتِغْفَارِ لِأَصْحَابِ
مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ سَيَقْتُلُونَ»^(٧).

الْوَجْهُ الثَّانِي مِنَ الدَّلِيلِ: أَنَّ كَلَامَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي
أَصْحَابِهِ بِالْجَمِيلِ:

* فَرَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: لَمَّا سَارَ عَلِيٌّ إِلَى مُعَاوِيَةَ، قِيلَ: «سَارَ أَهْلُ

(١) سورة التحريم: (٨).

(٢) سورة الحجر: (٤٧).

(٣) سورة الحجر: (٤٧).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» رقم: (٧٥٨)، ونعيم في «الفتن» رقم: (١٩٤)،
واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» رقم: (٢٥٧٣).

(٥) سورة الحشر: (١٠).

(٦) ليست في «الأصل»، ولعل الصواب هو إثباتها.

(٧) أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» رقم: (١٧٤١)، والآجري في «الشرعية» رقم:
(١٩٨٠)، والأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» رقم: (٣٦٤).



الْجَنَّةِ إِلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ^(١).

* وَرَوَى حَمْرَةُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: وَقَفَ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ / عَلَيَّ ب/٣ قَتْلَاهُ وَقَتْلَى مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ: «غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ، غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ» لِلْفَرِيقَيْنِ جَمِيعًا^(٢).
* وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، قَالَ: لَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِ^(٣) الصُّلْحُ بَيْنَ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ يَوْمَ صِفِّينَ، خَرَجَ عَلَيَّ فَمَشَى فِي قَتْلَاهُ، فَقَالَ: «هَؤُلَاءِ فِي الْجَنَّةِ»، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى قَتْلَى مُعَاوِيَةَ، فَمَشَى فِيهِمْ، فَقَالَ: «هَؤُلَاءِ فِي الْجَنَّةِ، وَيَصِيرُ الْأَمْرُ إِلَيَّ وَإِلَى مُعَاوِيَةَ»^(٤).

* وَرَوَى مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ، قَالَ: مَرَّ عَلَيَّ بِرَجُلٍ يَوْمَ صِفِّينَ مَقْتُولٍ، وَمَعَهُ الْأَشْتَرُ. فَقَالَ: عَهْدْتُهُ مُؤْمِنًا، ثُمَّ قُتِلَ عَلَى ضَلَالٍ، فَقَالَ عَلَيٌّ: «وَالْآنَ هُوَ مُؤْمِنٌ»^(٥).

* وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُرْوَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ شَهِدَ صِفِّينَ، قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا خَرَجَ مِنْ بَعْضِ تِلْكَ اللَّيَالِي، فَنَظَرَ إِلَى أَهْلِ الشَّامِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلَهُمْ»^(٦).

* وَرَوَى الشَّعْبِيُّ، قَالَ: قُلْتُ لِلْحَارِثِ: مَا شَأْنُ الْحَسَنِ بَايَعِ مُعَاوِيَةَ؟ قَالَ:

(١) أخرجه أبو الحسن الواسطي في «تاريخ واسط» ص (٢٤٨).

(٢) أخرجه الخطيب في «تلخيص المتشابه في الرسم» رقم: (١٥٨٧).

(٣) كذا في «الأصل»، ولعل الصواب هو حذفها.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: (٣٩٠٣٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (١٣٩/٥٩).

(٥) أخرجه المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» رقم: (٥٩٦) من طريق عبد الواحد بن أبي عون، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (٣٥٢/١١) عن عمر بن ميمون عن أمية.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: (٣٩٠٢٠).

إِنَّهُ سَمِعَ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَا سَمِعْتُ، قُلْتُ: وَمَا سَمِعْتُ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَا تَكْرَهُوا إِمَارَةَ مُعَاوِيَةَ، فَإِنَّكُمْ لَوْ فَقَدْتُمُوهُ رَأَيْتُمْ رُؤُوسًا [تَنْدُرُ]»^(١) عَنْ كَوَاهِلِهَا، كَأَنَّهَا الْحَنْظَلُ»^(٢).

* وَأَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنُ جَابِرٍ الْعَطَّارُ^(٣) - فِي الْإِجَارَةِ -: بِإِسْنَادِهِ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: لَمَّا سَارَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ مِنْ ذِي قَارٍ إِلَى أَهْلِ الْبَصْرَةِ، قَالَ: تَحَدَّثَ النَّاسُ، فَقَالُوا: «سَارُوا أَهْلَ الْجَنَّةِ إِلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ»^(٤).

* وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلَ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ - قَالَ: «أَغْفَى لَيْلَةً صَفَيْنَ، فَرَأَى النَّاسَ حُشِرُوا، فَقُصَّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ: ادْخُلُوا فِي الرَّحْمَةِ»^(٥).

الْوَجْهُ الثَّالِثُ مِنَ الدَّلِيلِ: أَنَّهُ لَمْ يَنْفَرِ مُعَاوِيَةُ بِالْقِتَالِ، بَلْ قَدْ شَرَكَهُ فِي ذَلِكَ طَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَعَائِشَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ مِنْ جُمْلَةِ الْعَشْرَةِ الْمَقْطُوعِ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، يَقُولُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَشْرَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ فِي الْجَنَّةِ»^(٦) - وَذَكَرَ مِنْ جُمْلَتِهِمْ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرَ - وَهُمَا مِنْ جُمْلَةِ السَّتَّةِ الَّذِينَ جَعَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْخِلَافَةَ

(١) فِي «الْأَصْل»: (تَبَدَّر).

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ فِي «السَّنَةِ» رَقْم: (١٢٨٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» رَقْم: (٣٩٠٠٩).

(٣) هُوَ الْحَسَنُ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ بَكْرَانَ بْنِ جَابِرٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْعَطَّارُ، سَمِعَ مِنْ إِسْمَاعِيلِ الصَّفَّارِ، رَوَى عَنْهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَلَّالُ، تُوُفِيَ سَنَةَ ٤٠٥ هـ. تُنْظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ»: (٣٤٧/٨).

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ ص (٧٨).

(٥) لَمْ أَجِدْهُ بِهَذَا النِّصِّ فِي مَا تَحْتَ يَدِي مِنْ مَصَادِرٍ، وَلَكِنْ أَخْرَجَ مَعْنَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» رَقْم: (٣٨٩٩٩)، وَالْأَجَرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» رَقْم: (١٩٨٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» رَقْم: (١٦٧٢٠).

(٦) أَخْرَجَهُ الْحَمِيدِيُّ فِي «الْمَسْنَدِ» رَقْم: (٨٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» رَقْم: (٨١٥٣)، وَالْأَجَرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» رَقْم: (١٧٦٩).



شُورَى فِيهِمْ.

* وَرَوَى أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ طَلْحَةَ دَخَلَ عَلَى عَلِيٍّ بَعْدَ مَا فَرَغَ مِنْ أَصْحَابِ الْجَمَلِ، فَرَحَّبَ بِهِ، وَقَالَ: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَجْعَلَ لِي اللَّهُ وَأَبَاكَ مِنَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾»^(١).

قَالَ: وَرَجُلَانِ جَالِسَانِ عَلَى نَاحِيَةِ الْبِسَاطِ، فَقَالَا: تَقْتُلُهُمْ بِالْأَمْسِ، وَتَكُونُونَ إِخْوَانًا فِي الْجَنَّةِ! فَقَالَ عَلِيٌّ: «قَوْمٌ»^(٢) أَبْعَدُ أَرْضٍ وَأَسْحَقُهَا، فَمَنْ هُوَ إِذَا لَمْ أَكُنْ أَنَا وَطَلْحَةُ؟»^(٣).

* وَرَوَى أَبُو جَعْفَرٍ، قَالَ: «جَلَسَ عَلِيٌّ وَأَصْحَابُهُ يَوْمَ الْجَمَلِ يَكُونُ عَلَى طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا»^(٤).

* / رَوَى زُرَّ^(٥) بْنُ حُبَيْشٍ: أَنَّ عَلِيًّا قِيلَ لَهُ: قَاتِلِ الزُّبَيْرَ بِالْبَابِ، فَقَالَ: «بَشِّرْ قَاتِلَ ابْنِ صَفِيَّةٍ بِالنَّارِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ، وَإِنَّ الزُّبَيْرَ حَوَارِيٌّ»»^(٦)^(٧).

* وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: مَرَّ عَلِيٌّ عَلَى قَتْلِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُمْ»، وَمَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَعَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا

(١) سورة الحجر: (٤٧).

(٢) في المصادر: (قم) أو (قوما).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» رقم: (١٢٩٨).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبه في «المصنف» رقم: (٣٧٧٧٤).

(٥) ضبطت في «الأصل» هكذا: (زُرَّ).

(٦) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: (٢٨٤٦)، ومسلم في «الصحيح» رقم: (٢٤١٥).

(٧) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٦٨١)، وفي «فضائل الصحابة» رقم: (١٢٧٢)،

والطبراني في «المعجم الكبير» رقم: (٢٤٣).



لِلْآخِرِ: مَا تَسْمَعُ مَا يَقُولُ؟ فَقَالَ الْآخَرُ: اسْكُتْ، لَا يَزِيدُكَ ^(١).

* وَرَوَى [عُرَيْبٌ] ^(٢) بَنُ مُحَمَّدٍ - أَوْ مُحَمَّدُ بْنُ [عُرَيْبٍ] ^(٣) - قَالَ: قَامَ رَجُلٌ فَذَكَرَ عَائِشَةَ عِنْدَ عَلِيٍّ، فَجَاءَ عَمَّارٌ، فَقَالَ: «مَنْ هَذَا الَّذِي يَتَنَاوَلُ زَوْجَةَ نَبِيِّنَا؟» اسْكُتْ مَقْبُوحًا مَنبُوحًا، مَذْمُومًا مَدْحُورًا ^(٤).

* وَرَوَى عَبْدُ خَيْرٍ، قَالَ: قِيلَ لِعَلِيِّ يَوْمَ الْجَمَلِ: قَتَلْتَ الرِّجَالَ، وَلَمْ تَسِبِ الذُّرِّيَّةَ؟ قَالَ: «فَأَيْكُمْ يَضْرِبُ بِسَهْمِهِ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ؟» ^(٥).

* وَرَوَى الْمُغِيرَةُ، قَالَ: لَمَّا أَتَى مُعَاوِيَةَ نَعْيَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَهُوَ قَائِلٌ مَعَ امْرَأَتِهِ فِي يَوْمٍ صَائِفٍ، قَالَ: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، مَاذَا فَقَدُوا مِنَ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ وَالْخَيْرِ» ^(٦).



(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: (٣٨٩٨٤).

(٢) في «الأصل»: (غريب).

(٣) في «الأصل»: (غريب).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» رقم: (١٦٣١)، وقال في إسناده: عن عريب بن حميد، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» رقم: (١٠٣)، وقال في إسناده: عن عريب بن حميد أو حميد بن عريب.

(٥) أخرج معناه ابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: (٣٨٩٤٠)، وأخرجه الحميري الشيعي في «قرب الإسناد» رقم: (٤٦١) بلفظ: (أيكم يأخذ أم المؤمنين في سهمه؟).

(٦) أخرجه ابن أبي الدنيا في «مقتل أمير المؤمنين علي» رقم: (٩٦).

وَقَدْ رُوِيَ لَهُ مِنَ الْفَضَائِلِ، مَا يَمْنَعُ أَنْ يَطْرُقَ عَلَيْهِ ظُلْمٌ أَوْ فُسْقٌ.
* فَرَوَى مُسْلِمَةُ بْنُ مَخْلَدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:
«اللَّهُمَّ عَلِّمْ مُعَاوِيَةَ الْكِتَابَ، وَمَكِّنْ لَهُ فِي الْبِلَادِ، وَفِي الْعَذَابِ»^(١) وَدُعَاءُ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَرُدُّ.

1/5 * / وَرَوَى أَبُو إِسْحَاقَ ابْنُ وَخِشِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ وَخِشِيٍّ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: كَانَ
مُعَاوِيَةُ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
«مَا يَلِينِي مِنْكَ؟» قَالَ: بَطْنِي وَصَدْرِي. قَالَ: «مَلَأَهُمَا اللَّهُ عِلْمًا وَجَلَمًا»^(٢).
* وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُطْلَعُ عَلَيْكُمْ
مِنْ هَذَا الْبَابِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»، فَطَلَعَ مُعَاوِيَةُ، ثُمَّ قَالَ مِنَ الْغَدِ مِثْلَ ذَلِكَ؛
فَطَلَعَ مُعَاوِيَةُ، ثُمَّ قَالَ مِنَ الْغَدِ مِثْلَ ذَلِكَ؛ فَطَلَعَ مُعَاوِيَةُ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ
اللَّهِ، أَهْوَ هَذَا؟
قَالَ: «نَعَمْ»^(٣).

* وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمُعَاوِيَةَ: «يَا
مُعَاوِيَةُ، أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ، لَتُرَاجِمُنِي عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ كَهَاتَيْنِ» وَأَشَارَ بِأَصْبُعِهِ
الرُّسْطَى وَالتِّي تَلِيهَا^(٤).

(١) أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» رقم: (١٧٥٠)، والخلال في «السنة» رقم: (٦٩٨)،
والآجري في «الشرعية» رقم: (١٩١٩).

(٢) أخرجه الآجري في «الشرعية» رقم: (١٩٢٠)، وابن بشران في «الأمالي»: (١٥٣٢).

(٣) [حديث موضوع] أخرجه الآجري في «الشرعية» رقم: (١٩٢٤)، وأبو نعيم في «الحلية»:
(٣٩٣/٨)، وابن الفأخر في «موجبات الجنة» رقم: (٣٩٦)، والسَّقَطِي في «فضائل معاوية»
رقم: (٢٣)، وضعفه الذهبي في «الميزان» (١/٤٩٥) وقال: «ليس بصحيح».

(٤) [حديث موضوع] أخرجه الخلال في «السنة» رقم: (٧٠٤)، والآجري في «الشرعية» رقم: =

* وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاولَ مُعَاوِيَةَ سَهْمًا، فَقَالَ: «يَا مُعَاوِيَةُ خُذْ هَذَا السَّهْمَ حَتَّى تَلْقَانِي بِهِ فِي الْجَنَّةِ»^(١).

* وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: جَاءَ جِبْرِيلُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمُعَاوِيَةُ عِنْدَهُ يَكْتُبُ، فَقَالَ: «يَا مُحَمَّدُ، كَاتِبُكَ هَذَا أَمِينٌ»^(٢).

* وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ خَطَلٍ يَكْتُبُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُتِلَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَكْتَبَ^(٣) مُعَاوِيَةَ، قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَمْ يَكُنْ فِينَا أَكْتُبُ مِنْهُ، فَخَشِيَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ ابْنِ خَطَلٍ، فَاسْتَشَارَ فِيهِ جِبْرِيلُ، فَقَالَ: «اسْتَكْتَبْهُ، فَإِنَّهُ أَمِينٌ»^(٤).

* وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَشِيرٍ^(٥)، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَشَارَ [أَبَا بَكْرٍ]^(٦) وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي أَمْرِ، فَقَالَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ادْعُوا لِي مُعَاوِيَةَ» فَغَضِبَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَقَالَا: مَا كَانَ

ه/ب

= (١٩٢٥)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» رقم: (٢٧٧٩)، والسقفي في «فضائل معاوية» رقم: (٢٣)، وقال الذهبي عنه وعن غيره في «السير» (٣/١٣١): نهذه الأحاديث ظاهرة الوضع، والله أعلم.

(١) [حديث موضوع] أخرجه الأجرى في «الشرعية» رقم: (١٩٢٦)، وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»: (٢/٢٠)، وابن عدي في «الكامل»: (٨/٣٧٥)، والعقيلي في «الضعفاء»: (٣٣١/٤).

(٢) [حديث موضوع] أخرجه الأجرى في «الشرعية» رقم: (١٩٣٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (٣٦٧/٤٥)، وذكره الشوكاني في «الفوائد المجموعة» رقم: (١٥٦).

(٣) في «الأصل»: (يستكتب).

(٤) [حديث موضوع] أخرجه الأجرى في «الشرعية» رقم: (١٩٣٥)، وذكره الشوكاني في «الفوائد المجموعة» رقم: (١٥٥).

(٥) كذا في «الأصل» اتباعاً لبعض المصادر، والصواب: (بُشِرَ).

(٦) في «الأصل»: (أبو بكر).

فِي رَسُولِ اللَّهِ وَرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ مَا يُجْزِيَانِ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ، حَتَّى يَبْعَثَ إِلَى غُلَامٍ مِنْ غِلْمَانِ قُرَيْشٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ادْعُوا لِي مُعَاوِيَةَ» فَلَمَّا وَقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ لَهُمَا: «أَحْضِرَاهُ أَمْرُكُمَا، حَمَلَاهُ أَمْرُكُمَا، فَإِنَّهُ قَوِيٌّ أَمِينٌ»^(١).

وَهَذِهِ الْأَخْبَارُ رَوَاهَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ الْأَجْرِيِّ^(٢) بِإِسْنَادِهَا فِي كِتَابِهِ «الشَّرِيعَةُ»^(٣). * وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ^(٤) فِي كِتَابِهِ «السُّنَّةُ»^(٥) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ، وَعِنْدَهَا مُعَاوِيَةُ، فَقَالَ: «تُحِبِّينَهُ يَا أُمَّ حَبِيبَةَ؟» قَالَتْ: إِي وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لِأُحِبُّهُ، قَالَ: «فَأُحِبِّبِهِ، فَإِنِّي أُحِبُّ مُعَاوِيَةَ، وَأُحِبُّ مَنْ يُحِبُّهُ، وَجَبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ يُحِبَّانِ مُعَاوِيَةَ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَشَدُّ حُبًّا لِمُعَاوِيَةَ مِنْ جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ يَا أُمَّ حَبِيبَةَ»^(٦).

(١) [حديث موضوع] أخرجه البزار في «المسند» رقم: (٣٥٠٧)، والطبراني في «مسند الشاميين» رقم: (١١١٠)، والآجري في «الشريعة» رقم: (١٩٤١)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» رقم: (٢٧٧٦)، وذكره الشوكاني في «الفوائد المجموعة» رقم: (١٥٧).

(٢) هو محمد بن الحسين بن عبد الله، أبو بكر ابن الآجري، تلميذ جعفر بن محمد الفريابي، شيخ ابن بطة العكبري، صاحب «أخلاق حملة القرآن» و «أخلاق العلماء»، توفي سنة ٣٦٠ هـ. تُنظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء»: (١٣٣/١٦).

(٣) كتاب جليل القدر، مطبوع بتحقيق دكتور عبد الله بن عمر الدميحي، ونشرته دار الوطن/السعودية، سنة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.

(٤) هو عبد العزيز بن جعفر بن أحمد، أبو بكر غلام الخلّال، تلميذ أبي بكر الخلّال، وشيخ الحسن بن حامد، صاحب «زاد المسافر»، توفي سنة ٣٦٣ هـ. تُنظر ترجمته في «طبقات الحنابلة»: (٢١٣/٣).

(٥) هو كتاب كبير عظيم، لم يتيسر العثور عليه حتى الآن، يسر الله ذلك، وقد طبع منه بتحقيقي قطعتين، الأولى: (جزء من السنة) والثانية: (المتقى من السنة).

(٦) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (٨٩/٥٩)، والسقّطي في «فضائل معاوية» رقم: (٢٥).

* وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْخَالِقِ^(١) - صَاحِبُ عَيْدِ الْوَهَّابِ^(٢) - بِإِسْنَادِهِ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، قَالَ: دَخَلَ أَبُو سُفْيَانَ عَلَى عُثْمَانَ ابْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، كَيْفَ رِضَاكَ عَنْ مُعَاوِيَةَ؟ فَقَالَ: كَيْفَ لَا أَرْضَى عَنْهُ، وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «هَيْثُمَا لَكَ إِيَّا مُعَاوِيَةَ، لَقَدْ أَصْبَحْتَ أَنْتَ أَمِينًا عَلَى خَيْرِ السَّمَاءِ»^(٣)،^(٤).

* وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُبْعَثُ مُعَاوِيَةُ عَلَيْهِ رِذَاءٌ مِنْ نُورِ الْإِيمَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٥).
وَقَدْ رُوِيَ فِي فَصَائِلِهِ مَا يَطُولُ شَرْحُهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ^(٦)، وَفِيمَا ذَكَرْنَا كِفَايَةً، وَإِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ تَرَعُّبٌ، وَلَهُ تَسَالٌ أَلَّا يَجْعَلَ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِأَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنْ يَغْفِرَ لَنَا، إِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ.
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الْعَرَبِيِّ، وَعَلَى آلِهِ صَلَاةٌ تَائِمَةٌ لَا انْقِضَاءَ لَهَا.

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَنِّهِ

وَصَلَوَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَامُهُ

(١) هو أحمد بن محمد بن عبد الخالق - أبو بكر البغدادى الوراق - توفي سنة ٣٠٩ هـ. تُنظر ترجمته في «تاريخ بغداد»: (٢١٢/٦).

(٢) هو عبد الوهاب بن عبد الحكم بن نافع، أبو الحسن الوراق - صاحب الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - توفي سنة ٢٥١ هـ. تُنظر ترجمته في «طبقات الخبابة»: (٨٥/٢).

(٣) ذكره النعماني في «السير» (١٣١/٢) وقال: فهذه الأحاديث ظاهرة الوضع، والله أعلم.

(٤) [حديث موضوع] ذكره النعماني في «السير»: (١٢٩/٢)، ابن منظور في «مختصر تاريخ دمشق»: (٥/٢٥).

(٥) [حديث موضوع] أخرجه ابن عساکر في «تاريخ دمشق»: (٩٢/٥٩)، والسقفي في «فضائل معاوية»، رقم: (١٨)، ذكره الشوكاني في «الفتاوى المجموعة» رقم: (١٠٦).

(٦) ناقش المؤلف رحمة الله هذه المسألة أيضاً في «الروايتين والوجهين» - الجزء الأول - ص (٨١).

افضل في الكلام على احوال المؤمنين

(١) هذا العنوان من وضع المحقق عفا الله عنه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب أعن

فضل

قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدٌ: قَالَ وَالِدِي رَحِمَهُ اللَّهُ: وَيُسَمَّى إِخْوَةُ أَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَوَالِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَسْنَا نُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ أَخَوَالٌ فِي الْحَقِيقَةِ، كَأَخَوَالِ الْأَمْهَاتِ مِنَ النَّسَبِ، وَإِنَّمَا نُرِيدُ أَنَّهُمْ فِي حُكْمِ الْأَخَوَالِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ، وَهُوَ التَّعْظِيمُ لَهُمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْحَالُ وَالِدٌ»^(١) تَعْظِيمًا لَهُ.

وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى إِطْلَاقِ هَذِهِ / التَّسْمِيَةِ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ^(٢)، فَقَالَ: «أَقُولُ: مُعَاوِيَةُ خَالُ الْمُؤْمِنِينَ، وَابْنُ عُمَرَ خَالُ الْمُؤْمِنِينَ»^(٣).

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» رقم: (٤٠٧)، وابن شاهين في الجزء الخامس من «الأفراد» رقم: (١)، وابن بشران في «الأمالي» رقم: (٩٣٥)، وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» رقم: (٢٠٩٦).

(٢) هو أحمد بن حميد، أبو طالب المشكاني، المتخصص بصحبة الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، توفي سنة ٢٤٤ هـ. تُنظر ترجمته في «طبقات الحنابلة»: (٨١/١).

(٣) أخرجه الخلال في «السنة» رقم: (٦٥٧).

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الْمُرُوزِيُّ^(١): سَمِعْتُ هَارُونَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ^(٢) يَقُولُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: جَاءَنِي كِتَابٌ مِنَ الرَّقَّةِ: أَنَّ قَوْمًا قَالُوا: لَا نَقُولُ مُعَاوِيَةَ خَالُ الْمُؤْمِنِينَ. فَغَضِبَ، وَقَالَ: «مَا اعْتَرَاضُهُمْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟! يُجَفَّوْنَ حَتَّى يَتُوبُوا»^(٣). وَهَذَا مُبَالَغَةٌ مِنْهُ.

خِلَافًا لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ - يَعْنِي الْأَشْعَرِيَّةَ، وَالشَّافِعِيُّ لَا يَقُولُهُ^(٤) - فِي قَوْلِهِمْ: لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِمْ تَسْمِيَةُ الْأَخْوَالِ^(٥).



(١) هو أحمد بن محمد بن الحجاج، أبو بكر المرؤذي، المتقدم من أصحاب الإمام أحمد رحمته الله، صاحب «الورع» و«أخبار الشيوخ وأخلاقهم»، توفي سنة ٢٧٥ هـ. تُنظر ترجمته في «طبقات الحنابلة»: (١/ ١٣٧).

(٢) هو هارون بن عبد الله بن مروان بن موسى البزار، أبو موسى الحَمَّال، توفي سنة ٢٤٣ هـ. تُنظر ترجمته في «طبقات الحنابلة»: (٢/ ٥١٤).

(٣) أخرج الخَلَّال في «السنة» رقم: (٦٥٨).

(٤) لم أجد هذا القول عن الشافعي رحمته الله، وإن ما ذكره في «الأم» (٦/ ٣٦٤) يتعلق بمنع إطلاق خالات المؤمنين وما يتعلق بذلك من أحكام.

(٥) يُنظر: «دلائل النبوة» لليهقي: (٣/ ٤٥٩)، و«نهاية المطلب» للجويني: (١٢/ ٢٣).

فصل

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ لَيْسَ طَرِيقُهَا اللُّغَةُ وَلَا الْقِيَاسُ، وَإِنَّمَا طَرِيقُهَا التَّوْقِيفُ وَالشَّرْعُ:

وَقَدْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِتَّسْمِيَةِ الْإِخْوَةِ أَخَوَالًا:

* رَوَى أَبُو الْفَتْحِ هَلَالُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ جَعْفَرِ الْحَقْفَارِ^(١)، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى بْنِ بَهْرَامِ الْبَرَّازِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُقَاتِلٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي خَارِجَةُ بْنُ مُضْعَبٍ، عَنِ الْكَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوْدَّةً﴾^(٢) قَالَ: «فَكَانَتِ الْمَوْدَّةُ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ بَيْنَهُمْ، تَزْوِيجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ، فَصَارَتْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَمُعَاوِيَةُ خَالِ الْمُؤْمِنِينَ»^(٣).

/وَقَدْ [ذَكَرَهُ]^(٤) أَبُو بَكْرِ الْأَجْرِيُّ^(٥) فِي «كِتَابِ التَّفْسِيرِ»^(٦) فِي فَصَائِلِ مُعَاوِيَةَ. ١/٧

(١) هو هلال بن محمد بن جعفر بن سعدان، أبو الفتح الكشكري الحفار، سمع من ابن عياش القطان، روى عنه أبو نصر السجزي، توفي سنة ٤١٤ هـ. تُنظر ترجمته في «تاريخ بغداد»:
(١١٦/١٦).

(٢) سورة الممتحنة: (٧).

(٣) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة»: (٤٥٩/٣).

(٤) في الأصل: (ذكر).

(٥) وذكره في كتاب «الشرعة» برقم: (١٩٣٠).

(٦) كذا في «الأصل»، ولم أجد من نسب كتاب بهذا الاسم إلى الأجري، ولعله يقصد به كتاب=

• وَرَوَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّة^(١) فِي «جُزْءٍ فِيهِ قَوَائِدُ مِنْ تَخْرِيجِهِ»^(٢) . كَانَ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ الشَّيْخِ جِي^(٣) ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَهْلٍ مَحْمُودُ بْنُ عُمَرَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مَحْمُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْقَاسِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّامِيُّ^(٤)، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ قُحْطَبَةَ الدَّمَشَقِيُّ، قَالَ: جِئْتُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَدْ جَاءَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ زَائِرًا، فَدَعُهُ يَصْعَدُ الْمِنْبَرَ، فَقَالَ: دَعْنِي أَفْتَخِرُ عَلَى أَهْلِ الشَّامِ. فَقُلْتُ: شَأْنُكَ وَإِيَّاهُ. فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ.

ثُمَّ قَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، أَلَسْتُ مِنْ بَطْحَاءِ مَكَّةَ؟ فَقَالَ: إِي وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، قَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ.
ثُمَّ قَالَ: سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، أَلَسْتُ خَالَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: إِي وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، قَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ.

ثُمَّ قَالَ: سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، أَلَسْتُ كَاتِبَ الْوَحْيِ؟ قَالَ: إِي وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَالَّذِي بَعَثَ جَدِّي بِالْحَقِّ بَشِيرًا / وَنَذِيرًا وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ

ب/٧

= «الشریعة»، فإن كتاب (فضائل معاوية) هو جزء من كتاب «الشریعة» له، يقع في الجزء الثالث والعشرون من تجزئة الكتاب، يوافق في المطبع (٢٤٣١/٥) والله أعلم.

(١) هو عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان، أبو عبد الله العكبري، المعروف بابن بطّة، تلميذ أبي القاسم الخرقى، شيخ الحسن بن حامد، صاحب «الإبانة الصغرى» و«الكبرى»، توفي سنة ٣٨٧ هـ. تُنظر ترجمته في «طبقات الحنابلة»: (٢٥٦/٣).

(٢) لم يتيسر العثور عليه، يسر الله ذلك.

(٣) لم أتبينه، ولعله أبو إسحاق الشيرخي.

(٤) كذا في «الأصل»، ولعل الصواب: «السامي».

وَسِرَاجًا مُنِيرًا، قَالَ مُعَاوِيَةُ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ.

ثُمَّ نَزَلَ عَنِ الْمِنْبَرِ، وَصَعِدَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ جَبْرِيلَ، عَنِ اللَّهِ، قَالَ: «إِنَّ تَحْتَ قَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ وَرَقَةً آسٍ مَكْتُوبٌ فِيهَا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، إِلَى شِيعَةِ آلِ مُحَمَّدٍ، [لَا يَأْتِينِي]»^(١) مِنْكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ آتٍ إِلَّا أَذْخَلْتُهُ الْجَنَّةَ.

فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: عَلَى رِسْلِكَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ، مَنْ شِيعَةُ آلِ مُحَمَّدٍ؟ فَقَالَ الْحَسَنُ: هُمُ الَّذِينَ لَا يَشْتُمُونَ الشَّيْخِينَ - أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ - وَلَا يَشْتُمُونَ عُثْمَانَ، وَلَا يَشْتُمُونَ أَبِي - عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ - وَلَا يَشْتُمُونَكَ يَا مُعَاوِيَةُ»^(٢).

وَلِأَنَّهُ إِذَا جَازَ إِطْلَاقُ تَسْمِيَةِ الْأُمَّهَاتِ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا أُمَّهَاتٍ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ التَّزْوِيجُ بِأَخَوَاتِهِنَّ وَبَنَاتِهِنَّ، وَإِنَّمَا جَازَ؛ لِأَنَّهُنَّ فِي حُكْمِ الْأُمَّهَاتِ فِي تَحْرِيمِ الْعَقْدِ عَلَيْهِنَّ، كَذَلِكَ جَازَ إِطْلَاقُ تَسْمِيَةِ الْأَخْوَالِ عَلَى إِخْوَانِهِنَّ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ، وَهُوَ التَّعْظِيمُ لَهُنَّ^(٣). وَلَا مَعْنَى لِقَوْلِهِمْ: «إِنَّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ طَرِيقُهَا التَّوْقِيفُ، وَالشَّرْعُ لَمْ يَرِذْ بِذَلِكَ تَوْقِيفًا».

لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا وَرُودَهُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ: ابْنُ عَبَّاسٍ، وَمِنْهُمْ قَوْلُ مُعَاوِيَةَ/عَلَى الْمِنْبَرِ، وَمِنْهُمْ تَصْدِيقُ الْحَسَنِ لَهُ عَلَى ذَلِكَ.

وَلَا مَعْنَى لِقَوْلِهِمْ: «إِنَّهُمْ لَوْ كُنَّ^(٤) أَخْوَالًا، لَمَا جَازَ التَّزْوِيجُ بِهِمْ».

(١) في «الأصل»: (لا يأتيني).

(٢) القصة أخرجهما السَّقَطِيُّ في «فضائل معاوية» رقم: (١٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (١١٣/١٤)، ثم قال: هذا حديث منكر، ولا أرى إسناده متصلاً إلى الحسين، والله أعلم.

(٣) كذا في «الأصل»، ولعل الصواب: (لهم).

(٤) كذا في «الأصل»، والصواب: (كانوا).

لَا نَأْتِي قَدْ بَيَّنَّا أَنَّا لَا نُطَلِّقُ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا نُطَلِّقُهَا عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ لِلْحُرْمَةِ.

فإن قيل: فَهَلْ تُطَلِّقُونَ تَسْمِيَةَ الْخَالَاتِ عَلَى أَخَوَاتِهِنَّ؟
 قيل: لَا [نُطَلِّقُ] ^(١) ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ تَوْقِيفٌ، وَقَدْ وَرَدَ التَّوْقِيفُ فِي الْأَحْوَالِ، هَذِهِ التَّسْمِيَةُ طَرِيقُهَا التَّوْقِيفُ، وَعَلَى أَنَّهُ لَا يُمْتَنَعُ أَنْ تُطَلَّقَ عَلَيْهِمْ ^(٢) اسْمُ الْخَالَاتِ، وَإِنْ لَمْ يُنْصَ عَلَى هَذِهِ التَّسْمِيَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَصَّ عَلَى الْأُمّهَاتِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الرِّضَاعَةِ، ثُمَّ قَدْ أَطْلَقَ الْفُقَهَاءُ تَسْمِيَةَ الْخَالَاتِ مِنَ الرِّضَاعَةِ.

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَنِّهِ
 وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَامُهُ

(١) في «الأصل»: (تطلق).

(٢) كذا في «الأصل»، ولعل الصواب: (عليهن).

أخبار مشهورة

أخبار مشهورة تليق ذكرها في هذا الموضع

* أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عُثْمَانَ ابْنِ جَابِرٍ الْعَطَّارُ^(١) - فِي الْإِجَازَةِ - بِإِسْنَادِهِ: عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: سَأَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ - وَالْمُسَوْدَةُ^(٢) - قِيَامَ عَلَى رُؤُوسِنَا: أَلَيْسَ الْخِلَافَةُ وَصِيَّةً لَنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قُلْتُ: «لَوْ كَانَتْ وَصِيَّةً، مَا حَكَمَ عَلَيَّ الْحَكَمَيْنِ»^(٣).

* وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَلِيٍّ بْنِ هَاشِمٍ بْنِ الزُّبَيْرِ^(٤)، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ زَيْنَ ابْنِ عَلِيٍّ يَقُولُ: «الْبَرَاءَةُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، الْبَرَاءَةُ مِنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ»^(٥).

ب/٨

* وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ: «يَا جَابِرُ، وَاللَّهِ لَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ أَقْوَامًا بِالْعِرَاقِ يَسُبُّونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَيَزْعُمُونَ أَنِّي أَمَرْتُهُمْ بِذَلِكَ، فَقَدْ كَذَبُوا عَلَيَّ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، وَلَوْ وَلَّيْتُ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ، مَا أَخَذْتُ رَجُلًا يَتَّبِعُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ

(١) تقدمت ترجمته ص (٨٠).

(٢) «الْمُسَوْدَةُ»: (أصحاب الدعوة العباسية وعمّالهم وأعدائهم من الجند والشرطة، نسبة إلى ليسهم السواد).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»: (١/٢١٣)، وأبو نعيم في «الحلية»: (١٤١/٦).

(٤) كذا في «الأصل» وفي «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»، وفي «الشرعية» وغيرها: (البريد) وهو الصواب.

(٥) أخرجه الآجري في «الشرعية» رقم: (١٨٥٩)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» رقم: (٢٤٦٩).

وَعُمَرَ إِلَّا تَقَرَّبْتُ إِلَى اللَّهِ بِدَمِهِ، إِنَّ أَعْدَاءَ اللَّهِ لَغَافِلُونَ عَنْهُمَا فِي قُلَّةِ حِرَاءٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١).

* ذَكَرَ أَبُو زَيْدٍ عُمَرَ بْنَ شَبَّةَ النَّمِيرِيَّ^(٢) فِي «كِتَابِ الْكُوفَةِ»^(٣): بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ، قَالَ: جَاءَ أَنَاسٌ مِنَ الشَّيْعَةِ إِلَى عَلِيٍّ، فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَنْتَ هُوَ؟ قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالُوا: أَنْتَ هُوَ؟ قَالَ: «وَيْلَكُمْ مَنْ أَنَا؟» قَالُوا: أَنْتَ رَبُّنَا، قَالَ: «وَيْلَكُمْ أَرْجِعُوا وَتُوبُوا» فَأَبَوْا، فَضَرَبَ أَعْنَاقَهُمْ، ثُمَّ قَالَ: يَا قَنْبَرُ، ائْتِنِي بِحِزْمِ الْحَطَبِ، ثُمَّ قَالَ:

لَمَّا رَأَيْتُ الْأَمَرَ أَمْرًا مُنْكَرًا أَوْقَذْتُ نَارًا وَدَعَوْتُ قَنْبَرًا^(٤)

* /وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي سَلَمٍ^(٥) الْقُرَشِيِّ: أَنَّ عَلِيًّا أَتَى بِأَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا يَقُولُونَ: إِنَّهُ يَعْلَمُ الْغَيْبَ، فَاسْتَتَابَهُمْ، فَأَبَوْا، فَضَرَبَ أَعْنَاقَهُمْ وَحَرَّقَ أَجْسَادَهُمْ، وَقَالَ عِنْدَ ذَلِكَ:

إِنِّي لَمَّا أَنْ سَمِعْتُ الْمُنْكَرَا أَجَجْتُ نَارًا وَدَعَوْتُ قَنْبَرًا^(٦)

* وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، [قَالَ:]^(٧) أَتَيْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ،

(١) أخرجه الأصبهاني في «الحلية»: (١٨٥/٣).

(٢) هو عمر بن شبَّه بن عبدة، أبو زيد البصري، سمع يحيى بن سعيد القطان، روى عنه ابن ماجه، صاحب «تاريخ المدينة»، توفي سنة ٢٦٢ هـ. تنظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء»: (٣٦٩/١٢).

(٣) كتاب في أخبار الكوفة، لم يتم العثور عليه، يسر الله ذلك.

(٤) أخرجه الأجرى في «الشرعة»: (٢٥٢٠/٥).

(٥) كذا في «الأصل»، ولم أتبينه.

(٦) لم أجد هذا الخبر فيما تحت يدي من مصادر.

(٧) بياض في «الأصل» بقدر كلمة.

فَقُلْتُ لَهُ: نَحْنُ كُنَّا أَصْحَابَ عَلِيٍّ، وَإِنَّ أَنَا مِنَ الشَّيْعَةِ يَزْعُمُونَ أَنَّ عَلِيًّا دَابَّةُ الْأَرْضِ، وَأَنَّ اللَّهَ بَاعَهُ بَعْدَ الْيَوْمِ، فَقَالَ: «كَذَبُوا، لَيْسَ أَوْلِيكَ بِالشَّيْعَةِ، لَوْ عَلِمْنَا ذَلِكَ؛ مَا قَسَمْنَا مَالَهُ، وَلَا أَنْكَحْنَا نِسَاءَهُ»^(١).

* وَنَقَلْتُ مِنْ «أَمَالِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بَطَّة»^(٢) - سَمَاعٌ [(٣)] أَبِي عَلِيٍّ ابْنِ شَهَابٍ^(٤)، وَلِي مِنْهُ إِجَازَةٌ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ بَشَّارِ النَّخَوِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِمْرَانَ الصَّبِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَسْعُودُ بْنُ بِشْرِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ: كَانَ عَامِرُ بْنُ مَسْعُودٍ الْجُهَنِيُّ^(٥) يُحَدِّثُ، قَالَ: مَرَّ بِنَا نَعْيُ مُعَاوِيَةَ وَنَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَتَيْنَا ابْنَ عَبَّاسٍ، فَوَجَدْنَاهُ جَالِسًا وَقَدْ وَضَعَ خِوَانَهُ، وَعِنْدَهُ نَفَرٌ، وَلَمْ يُوضِعِ الطَّعَامَ، فَقُلْنَا: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، أَمَا عَلِمْتَ بِهَذَا الْخَبَرِ؟ فَقَالَ: «وَمَا هُوَ؟» قُلْنَا: هَلَاكَ مُعَاوِيَةُ، فَقَالَ: «ارْفَعْ خِوَانَكَ يَا غُلَامُ، وَسَكَتَ سَاعَةً هَاجِمًا، ثُمَّ قَالَ:

جَبَلٌ تَزْعَزَعُ ثُمَّ زَالَ بِجَمْعِهِ فِي الْبَحْرِ فَالْتَقَتْ عَلَيْهِ الْأَبْحُرُ^(٦)
اللَّهُمَّ أَنْتَ أَوْسَعُ لِمُعَاوِيَةَ كَنَفًا، وَأَحْسَنُ مَنْ تَجَاوَزَ عَنْهُ وَعَفَا.

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٢٦٦)، وابن الجعد في «المسند» رقم: (٢٥٢٣).

(٢) هي مجموعة من الأمالي الحديثية أملها ابن بطّة على تلاميذه، وهي تختلف عن التعليل الفقهي لأبي حفص العكبري عنه، لم يتم العثور عليها، يسر الله ذلك.

(٣) بياض في «الأصل» بقدر كلمة، والمعنى مكتمل.

(٤) هو الحسن بن شهاب بن الحسن، أبو علي العكبري، تلميذ أبي عبد الله ابن بطّة، توفي سنة ٤٢٨ هـ. تُنظر ترجمته في «طبقات الحنابلة»: (٣/ ٣٤١).

(٥) كذا في «الأصل»، ولعل الصواب: (الجمحي).

(٦) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (٢٣٥/ ٥٩)، وأخرجه صاحب كتاب «أخبار الدولة العباسية» ص (١٢٢)، وذكره العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء»: (٦/ ٢٥٨٨).

* قَصِيدَةٌ لِأَبِي الْحَسَنِ الشُّكْرِيِّ^(١)، [يُعَارِضُ]^(٢) بِهَا قَصِيدَةَ لِلرَّافِضَةِ^(٣)،
أَوَّلُهَا:

لَيْتَ حَجَّوْا إِلَى الْبَلَدِ الْقَصِيِّ فَحَجَّيْ مَا حَيْثُ إِلَى الْغَرِيِّ^(٤)
فَقَالَ:

ضَلَّالٌ إِنْ حَجَجْتَ إِلَى الْغَرِيِّ^(٥) وَكُفِّرُ بِالشَّرِيعَةِ وَالنَّبِيِّ
أَسْرَعُ أَنْ تَحُجَّ إِلَى عَلِيٍّ وَتَشْرُكَ كَغَبَةِ الْبَيْتِ الْعَلِيِّ
فَصَلُّ إِلَى الْغَرِيِّ وَقُلْ صَلَاتِي وَتُسْكِي لِلْوَصِيِّ إِلَى الْغَرِيِّ^(٦)
وَسَبِّحْ بِاسْمِ حَبْدَرَةٍ^(٧) جَهَارًا وَقُلْ لَبَّيْكَ مِنْ رَبِّ رَضِي
فَدِينُكَ ذَا وَإِنْ وَرَيْتَ عَنْهُ فَقَدْ يَجْلُو الْبَيَانُ مِنَ الْخَفِيِّ
أَتَزْرِي بِالشَّرِيعَةِ مُسْتَخَفًّا وَتَأْتِينَا بِشَرْعِ سَامِرِيِّ
/ كَذَا عَبْدَ الْيَهُودِ الْعِجَلِ قَدَمًا هَوَىٰ إِنَّ الْهَوَىٰ دَاعِي الشَّقِيِّ

أ/٨٠

(١) هو علي بن عيسى بن سليمان، أبو الحسن الفارسي الشاعر، المعروف بـ الشُّكْرِيِّ، نزيل بغداد، له ديوان شعر كبير عامته في مدح الصحابة والرد على الرافضة والنقض على شعرائهم، توفي سنة ٤١٣ هـ. تُنظر ترجمته في «تاريخ بغداد»: (١٣/٤٦٣).

(٢) في «الأصل»: (تعارض).

(٣) هذه الأبيات للشاعر دعل بن علي الخزاعي في «ديوانه» ص (١٤٤).

(٤) مهملة في «الأصل».

(٥) «الغري»: هي مقبرة سيدنا علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في النجف.

(٦) مهملة في «الأصل».

(٧) مهملة في «الأصل».

(٨) «حبيرة»: اسم أطلقه الشيعة الإمامية على سيدنا علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بِسُوءِ اللَّغْنِ أَغْدَاءَ الْوَضِيِّ^(١)
يُوَاصِلُ بِالْعُدُوِّ وَالْعَصِيِّ
جَمِيلَ الذِّكْرِ وَالْمَدْحِ السَّنِيِّ
وَلَمْ يَكُ بِالْعُدُوِّ وَلَا الْعَصِيِّ

فَإِنْ كَانَتْ مَنَاسِكُكَ التَّوْحِي
فَلَعْنُكَ مَا حَيَّتَ عَلَيْكَ طَبَقًا
فَقَدْ عَادَيْتَ مَنْ وَالَى وَأَوْلَى
هُمَا كَانَا إِمَامَيْنِ بِحَقٍّ
وَذَكَرَ تَمَامَهَا، وَاخْتَصَرْتُهَا^(٢).

* ذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي «كِتَابِ الزَّاهِرِ»^(٣) قَالَ:

لَمَّا قَدِمَ عَلَيَّ الْبَصْرَةَ، قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «امْضِ إِلَى الزُّبَيْرِ،
وَلَا تَأْتِ طَلْحَةَ، فَاقْرَأْ عَلَيْهِ مِنِّي السَّلَامَ، وَقُلْ لَهُ: يَقُولُ لَكَ: عَرَفْتَنِي بِالْحِجَازِ،
وَأُنْكَرْتَنِي بِالْعِرَاقِ، فَمَا عَدَا مِمَّا بَدَا».

فَأَبْلَغَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ الرِّسَالَةَ، فَقَالَ لَهُ: «أَقْرِئْهُ مِنِّي السَّلَامَ، وَقُلْ لَهُ: عَهْدُ
خَلِيفَةٍ، وَدَمُ خَلِيفَةٍ، وَاجْتِمَاعُ ثَلَاثَةٍ، وَانْفِرَادُ وَاحِدٍ، [وَأُمُّ]^(٤) مَبْرُورَةٌ، وَمُشَاوَرَةٌ
الْعَشِيرَةِ».

* أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ الْمُخَلَّصُ^(٥)، قَالَ:

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيْفٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا السَّرِيُّ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا
شُعَيْبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا/ سَيْفُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدٍ وَطَلْحَةَ قَالَا:

ب/١٠

(١) حاشية في «الأصل»: (الوضي: اسم من أسماء علي عليه السلام).

(٢) لا أدري قول من هذا، أهو قول المؤلف أم قول ابنه أم قول الناسخ رحمهم الله تعالى؟
(٣) (٩٢/٢).

(٤) في «الأصل»: (أمر).

(٥) سمع من أبي القاسم البغوي وأبي بكر بن أبي داود، حدث عنه هبة الله اللالكائي وأبو محمد
الخلال، توفي سنة ٣٩٣ هـ. تُنظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء»: (٤٧٨/١٦)

وَأَدَامَ عَلِيٌّ عَسْكَرَهُ ثَلَاثًا لَا يَدْخُلُ الْبَصْرَةَ، وَنَدَبَ النَّاسَ إِلَى مَوْتَاهُمْ، فَخَرَجُوا إِلَيْهِمْ يَذْفُونَهُمْ، وَطَافَ عَلِيٌّ مَعَهُمْ فِي الْقَتْلَى، فَلَمَّا أَتَى بِكَعْبِ بْنِ سُورٍ^(١)، قَالَ: «زَعَمْتُمْ أَنَّمَا خَرَجَ مَعَهُمُ السُّفَهَاءُ، وَهَذَا الْحَبِيرُ قَدْ تَرَوْنَ».

وَأَتَى عَلِيٌّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَتَابٍ^(٢)، فَقَالَ: «هَذَا يَعْسُوبُ الْقَوْمِ»^(٣)، يَقُولُ الَّذِينَ كَانُوا يُطِيفُونَ بِهِ - يَعْنِي أَنَّهُمْ قَدْ كَانُوا اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ وَرَضُوا بِهِ لِصَلَاتِهِمْ -، وَجَعَلَ عَلِيٌّ كُلَّمَا مَرَّ بِرَجُلٍ فِيهِ خَيْرٌ، قَالَ: «كَلَّا، زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ إِلَيْنَا إِلَّا الْغَوَاةُ»^(٤)، هَذَا الْعَابِدُ الْمُجْتَهِدُ.

وَصَلَّى عَلَى قَتْلَاهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَعَلَى قَتْلَاهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَصَلَّى عَلَى قُرَيْشٍ مِنْ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ، وَكَانُوا مَدَنِيِّينَ وَمَكِّيِّينَ.

وَدَفَنَ عَلِيٌّ الْأَطْرَافَ فِي قَبْرِ عَظِيمٍ، وَجَمَعَ مَا كَانَ فِي الْعَسْكَرِ مِنْ شَيْءٍ، ثُمَّ بَعَثَ بِهِ إِلَى مَسْجِدِ الْبَصْرَةِ: «أَنْ مَنْ عَرَفَ شَيْئًا فَلْيَأْخُذْهُ، إِلَّا سِلَاحًا كَانَ فِي الْخَزَائِنِ عَلَيْهِ سِمَةُ السُّلْطَانِ».

فَإِنَّهُ لَمَّا بَقِيَ لَمْ يُعْرِفْ، قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «خُذُوا مَا أَجْلَبُوا بِهِ عَلَيْكُمْ مِنْ مَالٍ ١/١١

(١) هو كعب بن سور الأزدي، قيل: له إدراك من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قاضي البصرة، وليها لعمر وعثمان، قام يعظ الناس ويذكرهم يوم الجمل فجاءه سهم فقتله رَحِمَهُ اللَّهُ. تُنظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء»: (٥٢٤/٣).

(٢) هو عبد الرحمن بن عتاب بن أسد بن أبي العيص بن أمية، ذكره أبو موسى الأصبهاني في الصحابة، وأمه جويرية بنت أبي جهل التي كان علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خطبها، وكان عبد الرحمن يوم الجمل مع عائشة، فكان يصلي بهم، وقتل يومئذ. تُنظر ترجمته في «تاريخ الإسلام»: (٢٩٨/٢).

(٣) حاشية في «الأصل»: (يعسوب القوم، يعني كبير القوم، ومنه يعسوب النحل).

(٤) حاشية في «الأصل»: (الغواة: السفهاء).

اللَّهُ، لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ مِنْ مَالِ الْمُسْلِمِ الْمُتَوَفَّى شَيْءٌ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ السَّلَاحُ فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ غَيْرِ تَنْفُلٍ مِنَ السُّلْطَانِ»^(١).

آخِرُ الْجُزْءِ

نَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَنَّهُ

وَصَلَوَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَسَلَامُهُ

(١) أخرجه الطبري في «التاريخ»: (٥٣٨ / ٤).

وَأَقَّ الْفَرَاغُ مِنْهُ ثَامِنَ عَشَرَ مِنْ رَجَبِ سَنَةِ تِسْعٍ وَسِتِّينَ وَسِتِّمِائَةٍ، عَلَى
يَدِ الْعَبْدِ الْمُذْنِبِ الرَّاجِي إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ يُوْسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يُوْسُفَ
الْهَكَارِيِّ، يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ تَرَخَّمَ عَلَيْهِ وَعَلَى وَالِدَيْهِ وَعَلَى جَمِيعِ كَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ،
وَلَمَنْ قَالَ آمِينَ.

بَلَغَ قِرَاءَةَ مَجْدُ الدِّينِ عَلِيِّ، وَكَتَبَ يُوْسُفَ بْنَ مُحَمَّدٍ.

وَكَانَ عَلَى الْأَصْلِ الْمَنْقُولِ مِنْهُ:

[سَمِعَ مِنِّي هَذَا الْجُزْءَ بِقِرَاءَتِي مِنَ الْأَصْلِ، وَذَلِكَ فِي مُسْتَهْلِ رَبِيعِ الْآخِرِ
مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ، الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو الْفَتْحِ مَسْعُودُ بْنُ يُوْسُفَ
ابْنِ عَلِيِّ الْفَقِيه، بِرِوَايَتِي لَهُ عَنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُظَفَّرِ بْنِ
إِبْرَاهِيمَ الْحَرَبِيِّ، عَنْ إِجَازَتِهِ مِنَ الشَّيْخِ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ سَعْدُونَ الْقُرْطُبِيِّ، عَنْ
أَبِي الْحُسَيْنِ ابْنِ الْفَرَاءِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ، وَذَكَرَ فِيهِ، وَكَتَبَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوْسُفَ بْنِ بَرَكَةَ
الْمُجَلَّدَ حَامِدًا لِلَّهِ وَمُصَلِّيًا عَلَى نَبِيِّهِ وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَسَلَّمَ].

وَكَتَبَ هَذِهِ الطَّبَقَةَ الْعَبْدُ الرَّاجِي إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ يُوْسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ
يُوْسُفَ الْهَكَارِيِّ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ.

المصاوير والمراجع والكشافات والفهارس

تَبَيُّنُ الْمَصَادِيرِ وَالْمَرْاجِعِ

• الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، تنزيل رب العالمين.

• الْمَصَادِيرُ الْمَخْطُوطَةُ:

. الفوائد الحسان العوالي المتقاة من الأمالي، علي بن محمد بن عبد الله، أبي الحسين ابن بشران ت ٤١٥ هـ، المكتبة الشاملة.

. فضائل أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان، عبيد الله بن محمد بن أحمد، أبو القاسم السَّقَطِي ت ٤٠٦ هـ، المكتبة الشاملة.

• الْمَصَادِيرُ الْمَطْبُوعَةُ:

. السُّنَّة، أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر الخَلَّال ت ٣١١ هـ، تحقيق: عادل آل حمدان، دار المنهج الأول/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨ م.

. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.

. أخبار أصبهان، أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبو نعيم الأصبهاني ت ٤٣٠ هـ، تحقيق: سيد كسروي، دار الكتب العلمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.

. أخبار الدولة العباسية، مؤلف مجهول من القرن الثالث الهجري، تحقيق عبد العزيز الدوري وعبد الجبار المطلبي، دار الطليعة / بيروت، الطبعة الأولى.

. أصول السنة، محمد بن عبد الله بن عيسى المري، أبو عبد الله ابن أبي زَمَنِين ت ٣٩٩ هـ، تحقيق: عبد الله بن محمد البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.

. الإبانة الكبرى، عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَرِي، ابن بطة العكبري ت ٣٨٧ هـ ج ١، ٢، تحقيق: رضا بن نعيان معطي، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.

ج ٣، تحقيق: د. عثمان عبد الله آدم الأثوبي، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ ج ٥ تحقيق: يوسف بن عبد الله بن يوسف الوائل، الطبعة الثانية، ١٤١٨ هـ ج ٦ تحقيق: يوسف بن عبد الله بن يوسف الوائل، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ ج ٧ تحقيق: الوليد بن محمد نبيه ابن سيف النصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ ج ٨، ٩ تحقيق: حمد بن عبد المحسن التويجري، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م، دار الراية / السعودية.

الأفراد (الجزء الخامس)، عمر بن أحمد، أبو حفص ابن شاهين (ت ٣٨٥ هـ)، تحقيق: بدر البدر، دار ابن الأثير / الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.

الأم، محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ)، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار نواف / المنصورة، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠١ م.

الأمالي في آثار الصحابة، عبد الرزاق بن همام، أبو بكر الصنعاني (ت ٢١١ هـ)، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن / القاهرة، الطبعة الأولى.

البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف باليزار (ت ٢٩٢ هـ) تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق، مكتبة العلوم والحكم / المدينة، الطبعة الأولى، بدأت ١٩٨٨ م، وانتهت ٢٠٠٩ م.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وأيامه، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، اعتناء محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.

الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية / الهند، تصوير دار إحياء التراث العربي / بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١ هـ / ١٩٥٢ م.

الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية / الهند، تصوير دار إحياء التراث العربي / بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١ هـ / ١٩٥٢ م.

الجميل أو النصرة في حرب البصرة، محمد بن محمد بن النعمان، أبو عبد الله المفيد

الشيعة ١٤١٣ هـ، مكتبة الداوري / إيران، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
 - الحُجَّةُ فِي بَيَانِ الْمَحَجَّةِ، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي
 التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة ١٤٠٣ هـ، تحقيق: محمد بن ربيع
 ابن هادي عمير المدخلي، دار الراية / السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
 - الذيل على طبقات الحنابلة، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب ٧٩٥ هـ، تحقيق:
 عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٥ م.
 - الروايتين والوجهين، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء ٤٥٨ هـ،
 تحقيق: عبد الكريم الاحم، مكتبة المعارف / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ /
 ١٩٨٥ م.

- الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد، أبو بكر الأنباري ٣٢٨ هـ،
 تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ /
 ١٩٩٢ م.

- السنة، عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الرحمن الشيباني ٢٩٠ هـ،
 تحقيق: محمد بن سعيد القحطاني، دار ابن القيم / السعودية، الطبعة الأولى،
 ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

- السنة، أحمد بن عمرو بن الضحاك، أبو بكر ابن أبي عاصم ٢٨٧ هـ، تحقيق:
 محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ.

- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي ٣٠٣ هـ،
 تحقيق: حسن شلبي، مؤسسة الرسالة / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م.
 - السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي ٤٥٨ هـ، تحقيق:
 محمد عطا، دار الكتب العلمية / لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.

- الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري البغدادي ٣٦٠ هـ،
 تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، دار الوطن / السعودية، الطبعة
 الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

- الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو بن موسى العقيلي ٣٢٢ هـ، تحقيق: عبد



- المعطي أمين قلمجي، دار المكتبة العلمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
- الفتن، أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي ت ٢٢٨ هـ، تحقيق: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد / القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت ١٢٥٠ هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية/ لبنان.
- الفوائد، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجند البجلي الرازي ثم الدمشقي ت ٤١٤ هـ، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة الرشد / الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني ت ٣٦٥ هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وعبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت ٢٦١ هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث/ لبنان.
- المسند، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ت ٢٤١ هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة/ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
- المسند، علي بن الجعد بن عبيد ت ٢٣٠ هـ، تحقيق: عامر حيدر، مؤسسة نادر/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
- المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم ابن عثمان بن خواستي العبسي ت ٢٣٥ هـ، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ، رسائل جامعية من جامعة محمد بن سعود، دار العاصمة/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.

- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني «ت ٣٦٠ هـ، تحقيق: طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين / مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.

- المعجم الصغير، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني «ت ٣٦٠ هـ، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج، المكتب الإسلامي / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني «ت ٣٦٠ هـ، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٣ م.

- المنتخب من مسند عبد بن حميد، عبد بن حميد الكشي «ت ٢٤٩ هـ، تحقيق: صبحي السامرائي، محمود محمد خليل، مكتبة السنة / القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

- الموضوعات، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي «ت ٥٩٧ هـ، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية / السعودية، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م.

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي «ت ٧٤٨ هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ م.

- تاريخ الرسل والملوك، محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري «ت ٣١٠ هـ، دار التراث / بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٧ هـ.

- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي «ت ٤٦٣ هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م.

- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر «ت ٥٧١ هـ، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر / دمشق، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.

- تاريخ واسط، أسلم بن سهل بن أسلم، أبو الحسن الواسطي «ت ٢٩٢ هـ، تحقيق: كوركيس عواد، عالم الكتب / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.

- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار «تخريج أحاديث الإحياء»، عبد الرحيم بن



الحسين بن عبد الرحمن، أبو الفضل العراقي «ت ٨٠٦ هـ، دار ابن حزم / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.

• تعظيم قدر الصلاة، محمد بن نصر بن الحجاج، أبو عبد الله المروزي «ت ٢٩٤ هـ، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار القريواني، مكتبة الدار / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.

• تلخيص المتشابه في الرسم، أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر الخطيب «ت ٤٦٣ هـ، تحقيق: سكيئة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر / دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥ هـ.

• حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني «ت ٤٣٠ هـ، مكتبة السعادة / مصر، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
• دلائل النبوة، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي «ت ٤٥٨ هـ، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
• ديوان دعل بن علي الخزاعي، شرحه حسن حمد، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.

• سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي «ت ٧٤٨ هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة / لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

• شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري، أبو الحسن اللالكائي «ت ٤١٨ هـ، تحقيق أحمد بن سعد بن حمدان، دار طيبة / السعودية، الطبعة الثامنة، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.

• طبقات الحنابلة، أبو الحسين بن أبي يعلى، محمد بن محمد «ت ٥٢٦ هـ، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الملك عبد العزيز / السعودية، الطبعة الأولى، ١٣١٩ هـ / ١٩٩٩ م.

• فضائل الصحابة، الإمام أحمد بن حنبل «ت ٢٤١ هـ، تحقيق: وصي الله عباس، مؤسسة الرسالة / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

١٠٠٠. قرب الإسناد، عبد الله بن جعفر، أبو العباس الحميري الشيعي، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.
١٠٠١. مختصر تاريخ دمشق، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل ابن منظور، ٧١١ هـ، تحقيق: روحية النحاس ورياض عبد الحميد ومحمد مطيع، دار الفكر / دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٤ م.
١٠٠٢. مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، ٣٦٠ هـ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م.
١٠٠٣. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ٦٢٦ هـ، دار صادر / لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٥ م.
١٠٠٤. مقتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، عبد الله بن محمد، أبو بكر بن أبي الدنيا، ٢٨١ هـ، تحقيق: فاضل بن خلف الرقي، دار أطلس الخضراء / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م.
١٠٠٥. مكارم الأخلاق، عبد الله بن محمد، أبو بكر بن أبي الدنيا، ٢٨١ هـ، تحقيق: فاضل ابن خلف الرقي، دار أطلس الخضراء / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م.
١٠٠٦. مناقب الإمام أحمد بن حنبل، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، ٥٩٧ هـ، تحقيق: د. عبد الله التركي، دار هجر / مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ.
١٠٠٧. موجبات الجنة، معمر بن عبد الواحد بن رجاء، أبو أحمد ابن الفايظ، ٥٦٤ هـ، تحقيق: ناصر بن أحمد بن النجار، مكتبة عباد الرحمن / مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.
١٠٠٨. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله الذهبي، ٧٤٨ هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة / لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م.
١٠٠٩. نهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، أبو المعالي الجويني، ٤٧٨ هـ، تحقيق: عبد العظيم الديب، دار المنهاج / جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.

كُتَابُ الْقَبَارِ وَالْقُرْآنِ

الآيَةُ	السُّورَةُ	رَقْمُ الْآيَةِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مِمَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُنتَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾	البقرة	١٣٤	٧٧
﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾	الحجر	٤٧	٧٩ و ٨٢
﴿وَمَنْ قِيلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا﴾	الإسراء	٣٣	٧٥
﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ...﴾	الحشر	١٠	٧٩
﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ كَادْتُمْ أَنْ يَكُونُوا بِكُمْ مَوَدَّةً﴾	الْمُتَحَنِّة	٧	٩١
﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾	التَّخْرِيم	٨	٧٩

كُتَابُ الْأَعْمَالِ وَالنَّسَبِ

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّوَايِ	الصَّفْحَةُ
ادْعُوا إِلَى مُعَاوِيَةَ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرِ	٨٤
إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ	٧٧
اسْتَكْبَيْتُهُ؛ فَإِنَّهُ أَمِينٌ	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	٨٤
الْخَالُ وَالِدٌ	٨٨
اللَّهُمَّ عَلِّمْ مُعَاوِيَةَ الْكِتَابَ، وَمَكِّنْ لَهُ فِي الْبِلَادِ، وَفِي الْعَذَابِ	مَسْلَمَةُ بْنُ مَخْلَدٍ	٨٣
نُحْبِبُهُ يَا أُمَّ حَبِيبَةٍ؟	أَبُو الدَّرْدَاءِ	٨٥
دَعُوا إِلَى أَصْحَابِي؛ فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَوْ أَتَفَقَ كُلُّ يَوْمٍ مِثْلَ أَحَدٍ، لَمْ يَبْلُغْ مَدَّ أَحَدِهِمْ	أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ	٧٧
عَشْرَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ فِي الْجَنَّةِ	٨٠
لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ، وَإِنَّ الزُّبَيْرَ حَوَارِيٌّ	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	٨١
مَا يَلِينِي مِنْكَ؟	جَدُّ وَخَشِيٍّ	٨٣

الصفحة	الراوي	طرق الحديث
٧٧	عطاء	مَنْ حَفِظَنِي فِي أَصْحَابِي كُنْتُ لَهُ حَافِظًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَبَّ أَصْحَابِي فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ
٨٦	عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ	هَيِّنَا لَكَ يَا مُعَاوِيَةُ، لَقَدْ أَصْبَحْتَ أَنْتَ أَمِينًا عَلَى خَيْرِ السَّمَاءِ
٨٤	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	يَا مُحَمَّدُ، كَاتِبُكَ هَذَا أَمِينٌ
٨٤	أَبُو هُرَيْرَةَ	يَا مُعَاوِيَةُ، خُذْ هَذَا السَّهْمَ حَتَّى تَلْقَانِي بِهِ فِي الْجَنَّةِ
٨٣	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	يَا مُعَاوِيَةُ، أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ، لَتُرَاجِمُنِي عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ كَهَاتَيْنِ
٨٦	حُذَيْفَةُ	يُبْعَثُ مُعَاوِيَةُ عَلَيْهِ رِذَاءٌ مِنْ نُورِ الْإِيمَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٨٣	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	يَطْلُعُ عَلَيْكُمْ مِنْ هَذَا الْبَابِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ
٧٧	حُذَيْفَةُ	يَكُونُ لِأَصْحَابِي مِنْ بَعْدِي زَلَّةٌ، يَغْفِرُهَا اللَّهُ لَهُمْ بِسَابِقَتِهِمْ مَعِي...



كشاف المرفقات والمقولات

طَرَفُ الْقَوْلِ	الْقَائِلُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
سَارَ أَهْلُ الْجَنَّةِ إِلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ	إِبْرَاهِيمُ	٧٨
سَارُوا أَهْلُ الْجَنَّةِ إِلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ	إِبْرَاهِيمُ	٨٠
جَلَسَ عَلَيَّ وَأَصْحَابُهُ يَوْمَ الْجَمَلِ يَبْكُونَ عَلَى طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا	أَبُو جَعْفَرٍ	٨١
لَوْ كَانَتْ وَصِيَّةٌ، مَا حَكَّمْتُ عَلَيَّ الْحَكَمَيْنِ كَذَبُوا، لَيْسَ أَوْلَيْكَ بِالشَّيْعَةِ، لَوْ عَلِمْنَا ذَلِكَ؛ مَا قَسَمْنَا مَالَهُ، وَلَا أَنْكَحْنَا نِسَاءَهُ	الْأَوْزَاعِيُّ	٩٦
الْبَرَاءَةُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ الْبَرَاءَةُ مِنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ	الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ	٩٨
أَقْرَنَهُ مِنِّي السَّلَامَ، وَقُلْتُ لَهُ: عَهْدُ خَلِيفَةٍ، وَدَمُ خَلِيفَةٍ، وَاجْتِمَاعُ ثَلَاثَةٍ، وَانْفِرَادُ وَاحِدٍ	زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ	٩٦
أَمَرَ اللَّهُ بِالْإِسْتِغْفَارِ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ سَيَقْتُلُونَ	طَلْحَةُ	١٠٠
فَكَانَتْ الْعَوْدَةُ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ بَيْنَهُمْ، تَرْوِيجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سَفْيَانَ...	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	٧٨
	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	٩٠



رقم الصفحة	الفتحة	حرف الف
٩٨	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	وَمَا هُوَ... رَفَعَ جَوَاسِدَ غُلَامٍ
٧٩	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	غَرَّكَ نَكْمَةُ غَرَّكَ اللَّهُ كُنْ
٧٩	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	هَؤُلَاءِ فِي لَحْنَةٍ
٧٩	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	وَالآنَ هُوَ مُؤْمِنٌ
٧٩	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلَهُمْ
٨٠	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	لَا تَكْذِبُوا بِمَوَدَّةِ مُعَاوِيَةَ، فَإِنَّكُمْ لَوْ قَتَلْتُمُوهُ
٨١	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	وَلَيْتَ زُؤُومًا تَنْتَرُ عَنْ كَوَاهِلِهَا، كَأَنَّهَا الْخَطْلُ
٨١	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	يَبِي لَأَرْجُو أَنْ يَجْعَلَنِي اللَّهُ وَأَبَاكَ مِنَ الَّذِينَ
٨١	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُخَوِّنَا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾
٨١	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	قَوْمٌ أَبْعَدَ أَرْضٍ وَأَسْحَقَهَا، قَمَنَ هُوَ إِذَا لَمْ
٨١	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	أَكُنْ أَنَا وَطَلْحَةُ؟
٨١	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُمْ
٨٢	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	فَأَيُّكُمْ بَضْرِبُ بِسَهْمِهِ أَمْ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ؟!
٩٧	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	مَنْ أَنَا؟
١٠٠	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	انصِرْ إِلَى الزُّبَيْرِ، وَلَا تَأْتِ طَلْحَةَ، فَأَقْرَأْ
١٠١	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	عَلَيْهِ مِنِّي السَّلَامَ
١٠١	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	زَعَمْتُمْ أَنَّمَا خَرَجَ مَعَهُمُ السُّفَهَاءُ، وَهَذَا
		الْحَبَرُ قَدْ تَرَوْنَ

طَرَفُ الْقَوْلِ	الْقَائِلُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
هَذَا يَغْسُوبُ الْقَوْمِ	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	١٠١
كَلَّا، زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ إِلَيْنَا إِلَّا الْغَوَاةُ	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	١٠١
أَنْ مَنْ عَرَفَ شَيْئًا فَلْيَأْخُذْهُ، إِلَّا سِلَاحًا كَانَ فِي الْخَزَائِنِ عَلَيْهِ سِمَةُ السُّلْطَانِ	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	١٠١
خُذُوا مَا أَجْلَبُوا بِهِ عَلَيْكُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	١٠١
مَنْ قَتَلَ عُثْمَانَ فَلْيَقُمْ	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	٧٥
مَنْ هَذَا الَّذِي يَتَنَاولُ زَوْجَةَ نَبِيِّنَا؟ اسْكُتْ	عَمَّارٌ	٨٢
مَقْبُوحًا مَنبُوحًا، مَذْمُومًا مَذْهُورًا		
أَغْنَى لَيْلَةً صَفِينٌ، فَرَأَى النَّاسَ حُشِرُوا،		
فَقَصَّ لِيَعْضَهُمْ مِنْ بَغْضٍ، ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ:	عَمْرُو بْنُ شَرْحِبِيلٍ	٨٠
ادْخُلُوا فِي الرَّحْمَةِ		
يَا جَابِرُ، وَاللَّهِ لَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ أَقْوَامًا بِالْعِرَاقِ	مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ	٩٦
يَسُبُّونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ	الْحُسَيْنِ	
اسْتَعْمَلَنِي الْخَلِيفَتَانِ مِنْ قَبْلُ، وَلَيَأْنِي عَلَيَّ		
الشَّامِ	مُعَاوِيَةُ	٧٤
إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، مَاذَا فَقَدُوا مِنْ		
الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ وَالْخَيْرِ	مُعَاوِيَةُ	٨٢
دَعْنِي أَتَخَيَّرُ عَلَى أَهْلِ الشَّامِ....	مُعَاوِيَةُ	٩١

كُتَابُ رِوَايَاتِ الْإِيمَانِ رُحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

طَرَفُ الرِّوَايَةِ	الرَّوَايِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
مَنْ أَنَا حَتَّى أَتَكَلَّمَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ١٢ لَا أَقُولُ فِيهِمْ إِلَّا الْحُسْنَى	أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ التُّرَيْبِيُّ وَأَبُو بَكْرِ الْمُرُودِيُّ	٧٦
﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُنتَفِلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾	إِبْرَاهِيمُ بْنُ آدَرَ وَحَنْبَلُ بْنُ إِسْحَاقَ	٧٦
وَمَنْ تَنْقُصُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ أَبْغِضْهُ لِيَحْدِثَ كَانَ مِنْهُ	عَبْدُوسُ بْنُ مَالِكٍ	٧٦
مُعَاوِيَةُ خَالَ الْمُؤْمِنِينَ، وَابْنُ عُمَرَ خَالَ الْمُؤْمِنِينَ	أَبُو طَالِبٍ الْمُشْكَنَانِيُّ	٨٨
مَا اغْتَرَاضَهُمْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ١٢ يُخَفُّونَ حَتَّى يَتُوبُوا	أَبُو بَكْرِ الْمُرُودِيُّ	٨٩



كتاب روضة محمد

العلم	رقم الصفحة
إبراهيم = النخعي	٨٠، ٧٨
ابن بطّة، أبو عبد الله	٩٨، ٩١
ابن خطل = عبد الله	٨٤
ابن سيرين = محمد	٧٨
أبو إسحاق ابن وخشي	٨٣
أبو الحسن السكري = علي بن عيسى	٩٩
أبو الحسين محمد بن محمد بن الحسين بن الفراء	٨٨، ٧٣
أبو الدرداء رضي الله عنه	٨٥
أبو بكر ابن الأجرى = محمد بن الحسين	٩٠، ٨٥
أبو بكر ابن الأباري = محمد بن القاسم	١٠٠
أبو بكر الشيرجي	٩١
أبو بكر المروزي = أحمد بن محمد	٨٩
أبو بكر رضي الله عنه	٩٦، ٩٢، ٨٤
أبو جعفر	٨١
أبو سعيد الخدري رضي الله عنه	٧٧
أبو سفيان رضي الله عنه	٨٦
أبو سلم القرشي	٩٧
أبو صالح = باذام	٩٠
أبو طالب = المشكاني	٨٨

٩١	أبو عبد الرحمن
٩٨	أبو عبيدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٩٨	أبو علي بن شهاب
٨٤	أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٨٩، ٨٨، ٧٦	أحمد بن حنبل
١٠٠	أحمد بن عبد الله بن سيف
٨٦	أحمد بن محمد بن عبد الخالق، أبو بكر
٩١	إسرائيل
٧٩، ٧٥	الأشتر = مالك
٧٥	الأشعث بن قيس
٩٠، ٨٥	أم حبيبة ابنة أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
٩٦	الأوزاعي
٧٤	النجاشي = كنانة
٩٦	جابر
٩٢، ٨٥، ٨٤	جنيد بن عبد السلام
٧٩	الحارث = الأغور
٩١	حجر بن محمد الشامي
٨٧، ٨٦	حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٩٦	الحسن بن عثمان بن جابر العطار أبو محمد
٩٧، ٩٢، ٩١، ٧٩	الحسن بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٩٠	الحسن بن يحيى بن بهرام البراء، أبو علي
٧٩	حفزة بن يسار
٩٠	خارجة بن مضعب

١٠٠، ٨١، ٨٠	الرَّزِيُّرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ = ابْنُ صَفِيَّةَ
٩١	زُرُّ بْنُ حُيَيْشٍ
٩٦	زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ
١٠٠	السَّرِيُّ بْنُ يَحْيَى
٨٦	سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ
١٠٠	سَيْفُ بْنُ عُمَرَ
٨٩	الشَّافِعِيُّ
٩٠	شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ
٧٩	الشَّعْبِيُّ
١٠٠	شُعَيْبُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ
١٠٠	طَلْحَةُ = ابْنُ الْأَعْلَمِ
٨١، ٨٠	طَلْحَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٩٨	عَامِرُ بْنُ مَسْعُودٍ الْجُهَنِيُّ
٨٢، ٨٠	عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
٩١	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ
١٠١	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَتَّابٍ
٨٥	عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ جَعْفَرٍ، أَبُو بَكْرٍ
٨٤	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسَيْرٍ
١٠٠، ٩٨، ٩٢، ٩٠، ٨٤، ٧٨	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
٧٩	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَزْوَةَ
٩٦	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ
٨٨، ٨٣	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
٨١	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ

٧٧	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٩١	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ
٨٦	عَبْدُ الرَّهَابِ = ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ
٨٢	عَبْدُ خَيْرٍ
٧٦	عَبْدُ وُسْ بْنِ مَالِكِ الْعَطَّارِ
٩٧	عُثْمَانُ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ
٩٢، ٨٦، ٧٨، ٧٥، ٧٤	عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٨٢	عُزَيْبُ بْنُ مُحَمَّدٍ = مُحَمَّدُ بْنُ عُزَيْبٍ
٧٧	عَطَاءُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٥، ٧٣	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٨١، ٨٢، ٨٤، ٩٢، ٩٦	
٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١	
٩٠	عَلِيُّ بْنُ مُقَاتِلٍ
٩٦	عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ بْنِ الزُّبَيْرِ
٨٢، ٨١	عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٩٦، ٩٢، ٨٤، ٨٠، ٧٤	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٩٧	عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ التَّمِيمِيِّ، أَبُو زَيْدٍ
٨١	عِمْرَانُ بْنُ طَلْحَةَ
٩٧	عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
٧٤	الْغَافِقِيُّ = ابْنُ حَرْبٍ
٩١	الْقَاسِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَبُو بَكْرٍ
٩٨	الْقَاسِمُ بْنُ بَشَّارِ النَّخَوِيِّ
٩٧	قَنْبَرٌ
١٠١	كَعْبُ بْنُ سُوْرٍ

٩٠	الكلبي = محمد بن السائب
٨١، ٧٤	محمد بن أبي بكر
٩٨	محمد بن القاسم بن بشار النخوي، أبو بكر
١٠٠	محمد بن عبد الرحمن بن العباس المخلص، أبو طاهر
٩٦	محمد بن علي بن الحسين
٩٨	محمد بن عمران الضبي
٩١	محمد بن قحطبة الدمشقي
١٠٠	محمد = ابن عبد الله بن سواد
٩١	محمود بن عمر بن جعفر بن محمود، أبو سهل
٩٨	منعود بن بشر
٨٣	منلة بن مخلد
٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٣	معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٩٨، ٩٢، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٦، ٨٥	
٨٠	ميسرة = عمرو بن شرحبيل
٨٥	ميكائيل عليه السلام
٧٩	ميمون بن مهران
٨٩	هارون بن عبد الله
٩٦	هاشم بن الزبير
٩٠	هلال بن محمد بن جعفر الحفاري، أبو الفتح
٨٨، ٧٣	والدي = والدي السعيد = محمد بن الحسين، ابن الفراء
٨٣	وخشي = ابن حرب
٧٩	يزيد بن الأصم
٧٩	يسار

كُتَابُ الرَّسَائِرِ

صَدْرُ الْبَيْتِ	القَافِيَةُ	القَائِلُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
إِنِّي	قَنْبَرَا	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	٩٧
لَمَّا	قَنْبَرَا	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	٩٧
جَبَلٌ	الْأَبْحُرُ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	٩٨
ضَلَّالٌ	وَالنَّبِيُّ	أَبُو الْحَسَنِ السَّكْرِيُّ	٩٩
لَيْنٌ	الْغَرِيُّ	دِغْبَلُ الْخَزَاعِمِيِّ	٩٩



كُتَابُ الرُّسُلِ وَالْمَدْرُوسَةِ فِي الرُّسُلِ

اسْمُ الْكِتَابِ	اسْمُ الْمُؤَلِّفِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
الْأَمَالِيُّ	ابْنُ بَطَّةَ	٩٨
التَّفْسِيرُ	الْأَجْرِيُّ	٩٠
الزَّاهِرُ	الْأَنْبَارِيُّ	١٠٠
السُّنَّةُ	عَلَامُ الْخَلَالِ	٨٥
الشَّرِيعَةُ	الْأَجْرِيُّ	٨٥
الْفَوَائِدُ	ابْنُ بَطَّةَ	٩١
الْكُوفَةُ	عُمَرُ بْنُ شَبَّهَ	٩٧

فهرس موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المحقق	٧
القسم الأول: ترجمة المؤلف رحمه الله	١١
مصادر ترجمة المؤلف رحمه الله	١٢
الفصل الأول: حياة المؤلف الشخصية	١٣
المبحث الأول: اسمه	١٤
المبحث الثاني: نسبته	١٤
المبحث الثالث: كنيته	١٤
المبحث الرابع: شهرته	١٤
المبحث الخامس: لقبه	١٤
المبحث السادس: مولده	١٤
المبحث السابع: أسرته	١٤
المبحث الثامن: وفاته	١٥
الفصل الثاني: حياة المؤلف العلمية	١٧
المبحث الأول: شيوخه	١٨
المبحث الثاني: تلاميذه	١٩
المبحث الثالث: وظائفه	٢٠



الموضوع	الصفحة
المبحث الأول: الشاء عليه	٢٢
المبحث الخامس: مؤلفاته	٢٤
مجل أحداث حياة القاضي رحمه الله	٢٨
الفصل الثاني: وذكر الكتاب	٣٥
المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب	٣٦
المبحث الثاني: إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف	٤٠
المبحث الثالث: زمن تصنيف الكتاب	٤٢
المبحث الرابع: منهج المؤلف في الكتاب	٤٣
المبحث الخامس: مصادر المؤلف في الكتاب	٤٥
المبحث السادس: القيمة العلمية للكتاب	٤٦
المبحث السابع: سند رواة الكتاب	٤٨
المبحث الثامن: النشرات السابقة للكتاب ونقدها	٥١
المبحث التاسع: وصف النسخة الخطية المعتمدة	٥٥
المبحث العاشر: عملي في تحقيق الكتاب	٥٧
نماذج من النسخة الخطية المعتمدة	٦١
الفصل المحقق	٦٩
فصل في الكلام على أخوال المؤمنين	٨٧
أخبار مشهورة	٩٥

١٠٥	المعاور والمراجع والمكتبات والمعارف
١٠٦	تبيين المعايير والمراجع
١١٣	كتاب القبان والمقارنة
١١٤	كتاب المفاويز والمقارنة
١١٦	كتاب المرفقات والمقارنات
١١٩	كتاب رقبين والدينام والمدرسي والمقارنة
١٢٠	كتاب المصالح
١٢٥	كتاب الكسار
١٢٥	كتاب الكتب والمعرفة في المتن
١٢٦	مكتبة موضوعات الكتاب

سلسلة تراث الجنبلة (٢٢)

الْمُنْتَقَى مِنْ إِجَابَاتِ الصَّيَّامِ لِتِلْكَ الْأَعْيَامِ

تأليف

الشيخ الإمام القاضى

أبى يعلى ابن الفراء

محمد بن الحسين بن محمد بن خلف البغدادي رهنبري

(٣٨٠ - ٤٥٨ هـ)

انتقاء

الشيخ العلامة

محيي الدين يحيى بن شرف التووي

(٦٧٦ هـ)

تحقيق

أبي جنبه الجنبلي

مصطفى بن محمد صلاح الدين بن عيسى القبانى

دار المنهاج للثقافة

علم ينتفع به

ترجمة مختصرة للمتقي

- ❖ (السمي): يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن حزام.
- ❖ الكنية: أبو زكريا.
- ❖ لقب: محيي الدين.
- ❖ النسبة: النّووي.
- ❖ المذهب: الشافعي.
- ❖ مولده: محرّم سنة إحدى وثلاثين وست مائة بنوي.
- ❖ سيوفه:

- عبد الكريم بن عبد الصّمد بن محمّد الحرسانيّ ت ٦٦٢ هـ.
- أحمد بن عبد الدّائم بن نعمة المقدسيّ ت ٦٦٨ هـ.
- إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر ت ٦٧٢ هـ.
- محمد بن أحمد بن نعمة المقدسيّ ت ٦٨٢ هـ.

وغيرهم.

❖ تلاميذه:

- أحمد بن فرح اللخميّ الإشبيليّ ت ٦٩٩ هـ.
- محمد بن أبي الفتح البعلبكيّ ت ٧٠٩ هـ.
- محمد بن إبراهيم بن جماعة الكنانيّ الحمويّ ت ٧٣٣ هـ.

يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج المزي ت ٧٤٢ هـ.

وغيرهم كثير.

❁ مؤلفاته:

«الأربعون في مباني الإسلام وقواعد الأحكام».

«رياض الصالحين من حديث سيّد المرسلين».

«الأذكار من كلام سيّد الأبرار».

«المجموع شرح المذهب».

«التبيان في آداب حملة القرآن».

«المنهاج في مختصر المحرر».

«تهذيب الأسماء واللغات».

وغير ذلك كثير.

❁ وفاته:

ليلة أربع وعشرين من رجب، سنة ست وسبعين وست مائة، ودُفِنَ بنوى.



القسم الثاني وذلك الكتاب

وينقسم هذا القسم إلى ثمانية مباحث :

المبحث الأول: مصنفات المحابلة المفردة في مسألة الصيام حال الغيم.

المبحث الثاني: تحقيق اسم الكتاب.

المبحث الثالث: إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف.

المبحث الرابع: موضوع الكتاب.

المبحث الخامس: منهج المؤلف في الكتاب.

المبحث السادس: عمل العلامة النووي في انتقائه.

المبحث السابع: وصف النسخين المعتمدين في تحقيق الكتاب.

المبحث الثامن: عملي في تحقيق الكتاب.

المبحث الأول

مصنفات الحنابلة المفردة في مسألة الصيام حال الغيم

أولاً: كُتِبَ الحنابلة المفردة في وجوب صوم يوم الشَّكِّ:

- «إيجاب الصَّيام ليلة الإغمام»^(١) أبو يعلى ابن الفراء ت ٤٥٨ هـ.

- «دَرْءُ اللَّوْمِ وَالضَّيْمِ فِي صَوْمِ يَوْمِ الْغَيْمِ»^(٢) ابن الجوزي ت ٥٩٧ هـ.

- «السَّخَرُ فِي وَجوبِ صَوْمِ يَوْمِ الْغَيْمِ وَالْقَتْرِ»^(٣) أحمد بن حسن بن عبد

الهادي ت ٨٩٥ هـ.

- «تحقيق الرُّجْحَانِ بِصَوْمِ يَوْمِ الْغَيْمِ مِنْ رَمَضَانَ»^(٤) مرعي بن يوسف الكرمي

ت ١٠٣٣ هـ.

- «رَفْعُ الْمَعَايِبِ وَاللَّوْمِ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْقَتْرِ وَالْغَيْمِ»^(٥) عثمان بن منصور

التميمي ت ١٢٨٢ هـ.

(١) لم يتيسر العثور عليه، يسر الله ذلك، وانتقى منه العلامة محي الدين النووي رَحِمَهُ اللهُ، وهو كتابنا هذا.

(٢) طبع بتحقيق جاسم بن سليمان الدوسري، دار البشائر الإسلامية / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.

(٣) لم يتيسر العثور عليه، يسر الله ذلك.

(٤) طبع بتحقيق عبد الكريم بن صنيان العمري، مطبعة ابن تيمية / مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م، وطبع بتحقيق مسعد عبد الحميد، دار الصحابة للتراث / مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.

(٥) لم يتيسر العثور عليه، يسر الله ذلك.

ثانيًا: كُتِبَ الحنابلة المفردة في عدم وجوب صوم يوم الشَّكِّ:
 - «صيام يوم الشَّكِّ»^(١) إسحاق ابن مندة الأصبهاني ت ٤٧٠ هـ.
 - «إقامة البرهان على عدم وجوب صوم يوم الثلاثين من شعبان»^(٢) شمس
 الدين ابن عبد الهادي ت ٧٤٤ هـ.

- «حُكْمُ إغمام هلال رمضان»^(٣) ابن قيم الجوزية ت ٧٥١ هـ.

ثالثًا: من أعمال الحنابلة الأخرى:

- «مناظرة في وجوب الصَّيام ليلة الغمام» الحسن بن حامد ت ٤٠٣ هـ.
 ناظر فيها أبا حامد الإسفراييني أمام الخليفة، ونَصَرَ فيها القول بوجوب
 الصَّوم.

- «جوابات أسئلة»^(٤) لتقي الدين ابن تيمية ت ٧٢٨ هـ.

ذهب فيها أولًا لعدم وجوب الصَّوم، ثم في آخر حياته ذهب إلى عدم
 استحباب الصَّوم.



(١) لم يتيسر العثور عليه، يسر الله ذلك.

(٢) طبع بتحقيق عبد العزيز بن مبروك الأحمد، دار عمر بن الخطاب / مصر، الطبعة الأولى،
 ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م.

(٣) لم يتيسر العثور عليه، يسر الله ذلك.

(٤) يُنظر: «مجموع الفتاوى»: (٩٨/٢٥) وما بعدها.

البحث الثاني

تحقيق اسم الكتاب

قال العلامة محيي الدين النووي رَحِمَهُ اللهُ في مقدمة انتقائه: «اعلم أنَّ القَاضِي أَبَا يَعْلَى مُحَمَّدَ بْنَ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَرَاءِ الْحَنْبَلِيَّ صَنَّفَ جُزْءًا فِي وُجُوبِ صَوْمِ يَوْمِ الشَّكِّ. وَهُوَ يَوْمُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ. إِذَا حَالَ دُونَ مَطْلَعِ الْهِلَالِ غَيْمٌ».

فلم يذكر النووي اسم كتاب القاضي رَحِمَهُ اللهُ، إنما ذكر المسألة التي ناقشها كتابه، وبالرجوع إلى مصنفات القاضي أبي يعلى؛ نجد أن هذا الوصف ينطبق على كتابه المسمَّى بـ «إيجاب الصَّيام ليلة الإغمام» لذلك تمَّ إثباته عنوانًا للكتاب.

وقد ذكره له ولده القاضي أبو الحسين في «الطبقات»: (٣٨٤/٢)، وتابعه جميع من ترجم للقاضي أبي يعلى رَحِمَهُ اللهُ، مثل العليمي في «المنهج الأحمد»: (٣٦٥/٢)، وفي «الدَّر المنضَّد»: (١٩٩/١)، ويوسف ابن عبد الهادي في «معجم الكتب» ص (٦٣).
تساؤل:

لأحد أن يسأل: لماذا لا يكون هو كتاب «مختصر في الصَّيام» - المذكور ضمن كُتُب القاضي - أو جزءًا منه، وليس هو كتاب «إيجاب الصَّيام ليلة

الإغمام؟

فتقول: إن ذلك ثبت بأمرين:

الأول: أن كلام التَّوويِّ رَحِمَهُ اللَّهُ يقتضي أنه جزء مفرد في المسألة. وليس جزءاً من كتاب للقاضي أبي يعلى رَحِمَهُ اللَّهُ.

الثاني: أن كتاب «مختصر في الصَّيام» إذا كان قد تناول هذه المسألة فإنه كان سيتناولها باختصار، وذلك بذكر حكم المسألة ثم ذكر الروايات ثم ذكر اختيار القاضي دون الشرح والبسط والاحتجاج والرُّدود التي ذكرها التَّوويُّ، كما فعل القاضي في كتابه «الجامع الصغير».



المبحث الثالث

إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف

نسبة الكتاب إلى القاضي أبي يعلى ابن الفراء رَحِمَهُ اللهُ ثابتةٌ صحيحةٌ؛
وذلك لأدلةٍ وقرائن ظاهرة بيّنة، منها:

١- ما ذكره النووي رَحِمَهُ اللهُ في المقدمة من إثبات نسبة هذا الكتاب
للقاضي أبي يعلى ابن الفراء رَحِمَهُ اللهُ.

٢- ظهور أسلوب القاضي المميّز في عَرَضِهِ للمسألة وإيرادِ نصوص الإمام
أحمد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ثم سرده للأدلة.

٣- وَجْهُ التَّشَابُه الكبير بين ما هو مُثَبَّتٌ في الكتاب وبين ما ذكره ولده
القاضي أبو الحسين في «التَّمام»: (١/ ٢٨٨-٢٩٣).



المبحث الرابع
موضوع الكتاب

ناقش القاضي أبو يعلى ابن الفراء رَحِمَهُ اللهُ في كتابه هذا مسألة من المسائل المشهورة المبحوثة في المذهب بين الأصحاب رَحِمَهُمُ اللهُ، وهي من مفردات إمامنا أحمد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهي:

«مسألة صيام يوم الثلاثين من شعبان، إذا حال دون رؤية الهلال غيمٌ أو قترٌ».

واختار جمهور أصحابنا رَحِمَهُمُ اللهُ وجوب صيام ذلك اليوم؛ أتباعاً لإظهار نصوص الإمام أحمد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في هذه المسألة.

وقد صَنَّفَ القاضي رَحِمَهُ اللهُ هذا الكتاب في نُصرة هذا القول.



البحث الخامس

منهج المؤلف في الكتاب

خلا هذا المنتقى من مقدمة أصله للقاضي أبي يعلى - هذا إذا كان قد وضع للكتاب مقدمة وهذا على خلاف عادته - وذلك لعدم ضرورتها للمنتقى -
النووي -، إنما أتى النووي على مهمات النصوص، وليست المقدمة من ذلك،
ولكننا نستطيع من مجموع النصوص المنتقاة أن نرسم منهجاً سلكه القاضي
رحمته الله في بناء كتابه الأصل:

حيث بدأ القاضي رحمه الله كتابه بعرض المسألة، وإيراد روايات الإمام
أحمد فيها، وتقسيم ما ورد عنه إلى ثلاثة أحكام، وذكر بعد كل رواية من
وافقت من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين.
ثم اختار القاضي الرواية الصحيحة - فيما يراه - وذكر من نصرها من
أصحابنا رحمهم الله تعالى.

ثم بدأ في إيراد الأدلة على صحة اختياره، فبدأ بسرد الأحاديث والآثار
التي يظهر منها أنها تدعم اختياره، وفي خلال سرده للأدلة يقوم بالرد على من
اعترض على دلالة الدليل على المسألة، فيقول: «فإن قيل:» «قلنا:».

ثم بعد سرده لجميع أدلته بدأ في ذكر أدلة المخالف والإجابة عنها
وابتات عدم دلالتها على المسألة، أو أن المخالف فهمها على وجه بعيد أو

غير صحيح.
ثم عَرَضَ المسائلَ الفقهيَّةَ التي يختلف حُكْمُها بناءً على اختياره المتقدِّم،
مثل أداء صلاة التَّراويح، وإيقاع الطَّلَاق، والعَتَق، وحلول الدَّيْن والحلف،
والوْطء، وغير ذلك.



البحث الثاني

عمل العلامة النووي في انتقاء

لم يُنصَّ النووي رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى طريقة عَمَلِهِ فِي انتقاء كتاب القاضي رَحِمَهُ اللَّهُ، وهذا طبعي؛ حيث إنه لم يَقْصِدَ بانتقائه هذا إفراده، إنما قَصَدَ بِهِ إتمام الفائدة في كتابه «المجموع»، حيث قال في مقدمة الفرع: «مَضْمُونًا إِلَى مَا قَدَّمْتُهُ فِي الْفَرْعِ قَبْلَهُ».

وإنما اكتفى النووي رَحِمَهُ اللَّهُ بالإشارة في المقدمة إلى حاله المُجْمَل حيث قال: «وَقَدْ حَصَلَ الْجُزْءَانِ عِنْدِي وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، وَأَنَا أَذْكُرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَقَاصِدَ بَيْنَهُمَا، وَلَا أُخِلُّ بِشَيْءٍ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِمَّا فِيهِمَا». ولكننا نستطيع أن نَسْتَفْرِئَ النَّصَّ وَنَسْتَخْرِجَ مِنْهُ إِشَارَاتٍ بِهَا نَلْتَمِسُ بَعْضَ مَنَهِجِهِ:

- ١- لم يَذْكُرْ النووي مقدمة القاضي في كتابه - إذا كان لكتاب القاضي مقدمة -، بل بدأ مباشرة في الانتقاء من نصوص الكتاب.
- ٢- بدأ النووي الانتقاء بـ «قال القاضي ابن الفراء» وعندما يَتَنَقَّلُ مِنْ نَصٍّ إِلَى آخَرَ يَقُولُ: «قال» أي القاضي.
- ٣- لم يُورِدِ النووي أسانيد القاضي إلى الأحاديث والآثار، حيث قال (٦٧): «ثُمَّ ذَكَرَ - أي القاضي - ذَلِكَ بِأَسَانِيدِهِ عَنْهُمْ مِنْ طَرِيقٍ».

مشتر على العدة النووي في انتقاء

١- لم يُورد النووي بعض الأدلة التي استدلل بها القاضي اكفاء بما قدّمه خارج الانتقاء في كتابه «المجموع».

٢- التزم النووي بانتقاء النصوص الهامة في كتاب القاضي، تلك النصوص التي عليها اختار القاضي اختياره.

٣- بعد انتهاء النووي من الانتقاء قال: «هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْقَاضِي أَبِي بَعْلَى ابْنِ الْفَرَاءِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى».



المبحث السابع

وصف النسخين المعتمدين في تحقيق الكتاب

وكما هو معلوم أنَّ هذا الانتقاء لم يُفرِّدْهُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ، إِنَّمَا قَصَدَ بِهِ إتمام الفائدة في كتابه «المجموع شرح المهدَّب»، وقد وَجَدْتُ أَنَّهُ مِنْ تَمَام الفائدة استخراجُه وإخراجه في هذا المجموع من رسائل القاضي، لذلك فقد اعْتَمَدْتُ عَلَى «المجموع» في إخراج هذه النُّسخة، وقد ضَمَمْتُ إِلَى المطبوع من «المجموع» نسخةً خَطِيَّةً نَفِيسَةً مَنْقُولَةً مِنْ خَطِّ النَّوَوِيِّ رَحِمَهُ اللهُ، وَقَابَلْتُ عَلَيْهَا المطبوع لتصحيح ما وقع فيه من سَقَطٍ أو تحريفٍ، وفيما يلي وَصْفُ للنُّسخة الخَطِيَّة والمطبوعة:

أولاً: وَصْفُ النُّسخة المخطوطة:

مصدر النُّسخة: مكتبة فيض الله / إسطنبول / تركيا.

رقم النُّسخة: ١٤٨٨٤.

الأوراق: ٤ لوحات (١١٨/أ - ١٢١/ب).

وهي نسخة نفيسة جداً مَنْقُولَةٌ مِنْ خَطِّ النَّوَوِيِّ رَحِمَهُ اللهُ، وَيَخْطُ تَقِيُّ الدِّين السُّبْكِيُّ رَحِمَهُ اللهُ، وَلَمْ تُعْتَمَدْ فِي النُّسخة المطبوعة، وَإِنْ كُنْتُ أَتَشَكَّكُ فِي هذه النُّسخة، فكَثْرَةُ الأخطاء فيها يبعد كونها كُتِبَتْ بِإِدِّ عَالِمٍ.

ثانياً: وَصْفُ النُّسخة المطبوعة:

دار النشر: مكتبة الإرشاد / جدة / المملكة العربية السعودية.

تحقيق: الشيخ محمد نجيب المطيعي.

الطبعة: الأولى.

السنة: بدون.

الصفحات: ٨ (٤٥٩/٦ - ٤٦٦).

* ملاحظة:

في غالب مواضع المقابلة تتفوق النسخة المطبوعة على النسخة الخطية.



المبحث الثامن عملي في تحقيق الكتاب

يَلْخَصْر عملي في تحقيق الكتاب في النقاط الآتية:
١- ما يَتَعَلَّقُ بالأصل الخطي للنص:

- اسْتَخْرَجْتُ هذا الجزء من كتاب «المجموع» للنووي اعتمادًا على النسخة المطبوعة التي سَبَقَ وَصَفُهَا في المَبْحَثِ السَّابِقِ.
- قَابَلْتُهَا على النسخة الخطية المنقولة من خَطِّ النووي واللَّهِ أَعْلَمُ، والتي سَبَقَ وَصَفُهَا في المَبْحَثِ السَّابِقِ، وقد رَمَزْتُ لها بـ (خ).
- أَثَبْتُ ما وافق النسخة المطبوعة في نص الكتاب، وما خالفها من مقابلتها بالنسخة الخطية في هامش الكتاب؛ وذلك لكثرة خطأ النسخة الخطية، وتشككي في نسبتها إلى الشبكي رَحِمَهُ اللهُ.
- ٢- ما يَتَعَلَّقُ بالجانب اللغوي والنحوي:

- نصوب ما وقع من أخطاء إعرابية ونحوية، والإبقاء على الخطأ في الهامش.
- الإبقاء على بعض التعبيرات التي كانت تُسْتَخْدَمُ في زمن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ.
- ضَبَطُ النَّصِّ بالشَّكْلِ ضَبْطًا تَامًا؛ لَيْسَهُلَّ حِفْظُهُ وَفَهْمُهُ.
- ٣- ما يَتَعَلَّقُ بالعلامات والرُّمُوزُ والأرقام:

- وَضَعْتُ علامةً لبداية صفحات المخطوط (/).
- وَضَعْتُ على طَرَةِ الصفحة تَرْقِيمَ صفحات المخطوط (١/أ، ١/ب، ٢/أ، ٢/ب).

ووضحت الساقط أو المستدرك بين قوسين معقوفين [] .

ووضحت ما تم تصويبه بين قوسين معقوفين [] .

٣- ما يتعلق بالتخريج والعزو:

• عزو الآيات القرآنية:

- عزو الآيات إلى سورها، مع بيان رقم الآية.

- تصويب ما وقع في الأصل من أخطاء في نص الآية.

• تخريج الأحاديث النبوية:

- تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية.

- إذا كان الحديث متفقاً عليه فإني أخرجه من البخاري ومسلم ومسندي أحمد.

- فإذا لم يكن كذلك فإني أخرجه عن أحد الشيخين ومن مسند الإمام أحمد.

- فإذا لم يكن كذلك فإني أخرجه من مسند الإمام أحمد، طبعة الشيخ

شعيب؛ وذلك لأنها مخرجة موسعة.

- فإذا لم يكن كذلك فإني أخرجه من سنن أبي داود.

- فإذا لم يكن كذلك خَرَجْتُهُ من بقية المصادر الحديثية.

- فإذا كان اللفظ الذي في المتن مغايراً للفظ المصدر فإني أشير إلى هذا.

- فإذا كان نص الحديث في النص فيه زيادة عما في المصدر فإني أشير إلى هذا.

- إذا كان الحديث موضوعاً فإني أشير إلى ذلك.

• تخريج أقوال الصحابة والتابعين:

- إذا كان الحديث عند عبد الرزاق وابن أبي شيبة أخرجه عنهما.

- فإذا لم يكن كذلك أخرجه عن أحدهما.

- فإذا لم يكن كذلك أخرجه من بقية المصادر، مثل: سنن البيهقي،

وكتب ابن المنذر وابن عبد البر وغيرهما.

٨- التراجم والتعريف والبيان:

- وَضَعْتُ ترجمةً مختصرةً موجزةً للمؤلف؛ تشتمل على حياته الشخصية والعلمية.

- قُمْتُ بعمل ترجمة مختصرة للمتقي رَحِمَهُ اللهُ.

- قُمْتُ بالتعريف بالأعلام بشكل مختصر.

- قُمْتُ ببيان بعض المصطلحات والكلمات الغريبة.

- عَرَفْتُ بالكتب الواردة في المتن تعريفًا مختصرًا.

- قُمْتُ ببيان ما أُغْلِقَ من كلام المؤلف رَحِمَهُ اللهُ.

٩- قَدَّمْتُ الْكِتَابَ بمقدمات دراسية مهمة عن الكتاب ومؤلفه، وهي:

- مصنفات المحابلة المفردة في مسألة الصيام حال الغيم.

- تحقيق اسم الكتاب.

- إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف.

- موضوع الكتاب.

- منهج المؤلف في الكتاب.

- عمل العلامة النووي في انتقائه.

- وصف النسخين المعتمدين في تحقيق الكتاب.

- عملي في تحقيق الكتاب.

١٠- صَنَعْتُ كَشَافَاتٍ وفهارس متنوعة، وهي:

- بُسْمُ الْمَآوِرِ وَالْمُرَاجِعِ.

- كَشَافُ الْمَآوِرِ وَالْمُرَاجِعِ.

- كَشَافُ الْمَوْضُوعَاتِ وَالْمَقُولَاتِ.

- كَشَافُ الْمَوْضُوعَاتِ وَالْمَقُولَاتِ.

- كَشَافُ الْمَوْضُوعَاتِ وَالْمَقُولَاتِ.

- فهرس موضوعات الكتاب.

نماذج من النسخين المعتمدين

لا تصوموا الشهر بصيام يوم ولا يومين الا ان يكون في صومه احدكم لا تصوموا
حتى يروه ثم صوموا حتى يروه فان حال دونه غمامة فاقوا العدة بل يومين انظروا
وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصوموا هلالا
سبحان لم يصان رواه المذرك عن مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح عن عدي بن
عزاني معوية ماسناره الصحيح وقال لا يعرفه مثل هذا الا ان حدثت ابي معوية
قال والصحيح رواه ابي هريرة انما بقية لا تفقدوا شهر رمضان بعم ولا يومين
هذا كله المذرك وهذا الذي قاله ليس يلاح في الحديث لان ابا معوية
حافظ في رايته بقوله **وعن** عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يحفظ من شعبان ما لا يحفظ من غيره ثم يصوم لرويه رمضان
فان عم عليه عبد الله بن عمر صام رواه الامام احمد وابوداود والدارقطني وقال
استاذ الصحيح **وعن** حديثه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تصوموا الشهر حتى تروا الهلال وتخلوا العدة ثم صوموا العدة حتى يروا
الهلال وتخلوا العدة رواه ابوداود والبيهقي ماسناده على شرط البخاري ومسلم
وعن عمار قال صام اليوم الذي يتكلم فيه فقد عصى ابا العباس صلى الله عليه
وسلم رواه ابوداود والبيهقي والترمذي وقال حديث حسن صحيح وانما حدث
تخلوا ما ذكرته كشمس مشهوره والحوار **عما** الصحيح بطريق القزويني
سابق سابقه والله اعلم **فرع** اعلم ان العاصي ابا يعلى محمد بن الحسن بن محمد
الفرج الحنفي صنف مجرورا في وجوب صوم يوم الثلث يوم الثلاثاء من
شعبان اذ حال دون مطلع الهلال غيم ثم صنف الخطيب الحافظ ابو بكر
احمد بن تات السعداوي الكوفي جزءا في الرد على من الفراء والشناعة عليه
بالخطا في المسئلة ونسبها الى السنه وما عليه جماهير الامة وقد حصل الخوا
عبدك والله الحمد وانا اذكر ان ثنا الله تعالى مصادرها ولا اقل شي يحاج اليه
بما فيها من صومها الى ما قدمته في الفرع قبله وبالله التوفيق **وقال**
العاصي بن الفراء عن الامام احمد رحمه الله فيما اذا حال دون مطلع الهلال
عجم الله الثلاثاء من شعبان ثلاث روايات لحداتها وجوب صيامها عن رمضان

علي بن
ن حقه

نهاية المنتقى

أمر كلهم العاصي إلى علي بن الغرار رحمه الله تعالى قال الخطيب الحافظ أبو بكر البرقاني
المجوز أدرك في الرد عليه وفقت على كتاب البعض من كتب إلى الفقه من أهل
هذا العصر ذكر فيه أن يوم النكاح لكل ليلة شبعان فثبت يوم من أيام
يوم من رمضان قال الخطيب وأصح في ذلك ما ظهر من اعتداله يعني بالظاهر
من غير بطلان إذ الحق لا يدفعه باطل الشبهات والسنن التي لا
لا تنفطرها، أشد التاويلات ومع كون هذه المسئلة ليس فيها اليأس
فإنما هي حكم بعض الناس من قصر فهمهم وقيل بالحكم عليه وقد
أوجب الله تعالى على العلماء أن يحاسبوا فيه استحقاقهم وسدوا الجهد
فيما قلدهم وتجهوا الخلق بسبل نجاحهم ويلتفتوا للعوام عن مشبهاتهم لأنها
فيما عظم خطرهم ومن في الدين ضرره من أعظم الضرر إثبات قول مخالف
ذهب السلف من أمه المؤمنين في حكم الصوم الذي هو أحد أركان الصلوة وفما يشبه
الله تعالى ذكر من السنن المأثورة وأورد في ذلك من صحيح الأحاديث المشهورة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحجته الأحاديث الموضحة صلوات الله وسلامه
عليه وعليهم أحسن وعين خلفاءهم التابعين ما يوضح من الحق ودليله
وبرد الله من تلك سبيله وسطل شبهه قول المخالف وتاويله، ثم روي
الخطيب بأسناده حدث أبي هريرة السابق في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم لا يفرموا صوم رمضان يوم ولا يومين إلا أن يكون صوما بصومه
رحل فلم يصم ذلك الصوم، ثم ذكر حديث أبي هريرة السابق عن النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم أنه نهي عن صوم سنة أيام اليوم الذي يتك فيه ويوم العطلة
وأما الشريف ثم ذكر الأحاديث الصحيحة التي لا يفهمها حتى تروى بالهلال
وحدث حديثه الصحيح السابق عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يفرموا الشهر
يروى بالهلال أو يكملوا العدة ثم صوموا حتى تروى بالهلال أو يكملوا العدة
وحدث بن عباس السابق عن صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن
الله أمه للروية وحدث أحصوا عده شبعان لرمضان وشقي ببلانه
ثم قال باب الأمر بالكمال العدة إذا عم الهلال قال وردي

بداية المنتقى

(فرج) اعلم أن القاضي أبا يعلى محمد بن الحسين بن محمد ابن الفراء الحنبلي صنف جزءا في وجوب صوم يوم الشك ، وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا حال دون مطلع الهلال غيم ، ثم صنف الخطيب الحافظ أبو بكر بن أحمد بن علي بن ثابت البغدادي الشافعي جزءا في الرد على ابن الفراء والشناعة عليه في الخطأ في المسألة . ونسبت إلى مخالفة السنة وما عليه جماهير الأمة ، وقد حصل الجزء لن هندی و لله الحمد وأنا أذكر أن شاء الله تعالى مقاصدهما ولا أخل بشيء يحتاج إليه مما فيهما مضموما إلى ما قدمته في الفرع قبله ، وبالله التوفيق .

قال القاضي ابن الفراء : جاء عن الإمام أحمد رحمه الله فيما إذا حال دون مطلع الهلال غيم ليلة الثلاثين من شعبان ثلاث روايات (أحداها) وجوب صيامه عن رمضان رواها عنه الأثرم والمروزي ومنها ومالك والفضل بن زياد . قال : وهو قول عمر بن الخطاب وابن عمر وعمر بن عبد العزيز وعمرو بن العاص وأنس ومعاوية وأبي هريرة وعائشة وأسماء وبكر بن عبد الله المزني وأبي عثمان وابن أبي مريم وطاوس ومطرف ومجاهد فيؤلا ثمانية من الصحابة وسبعة من التابعين (والثانية) لا يجب صومه بل يكره أن لم يوافق عادته (والثالثة) أن صام الإمام صاموا ، والا أفطروا ، وبه قال الحسن وابن سيرين ، قال ابن الفراء : وعلى الرواية الأولى قول شيوخنا أبو القاسم الخرقى وأبو بكر (١) الخلال وأبو بكر عبد العزيز وغيرهم .

واحتج بحديث ابن عمر السابق « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فاقدروا له » وقد سبق بيانه وأنه من الصحيحين ، وفي رواية لأبي داود زيادة عن ابن عمر « أنه إذا كان دون منظره سحب صام » قال : والدلالة في الحديث من وجهين .

(أحدهما) أن رواية ابن عمر « وكان يصبح في النيم صائما » ولا يفعل ذلك الا وهو يعتقد أنه معنى الحديث وتفسيره . قال : فان

(١) كان في ش وق (الخلال) ولكنه أبو بكر بن محمد بن أحمد بن علي الخلال بكسر المعجمة ولام مخففة آخره ياء نسبة كان من أصحاب المزني وضبط اسمه ابن نقطة عن خط مؤتمن في غير موضع كما أفاده ابن السبكي في الطبقات الكبرى (ط) .

نهاية المنتقى

سأثر مشهور ؟ (قلنا) لا فائدة فيه بخلاف مسائلنا فلن فيه احتياطاً
نصوم ، وهذا يتثبت هلال رمضان بسأله واحد بخلاف غيره
(فان قيل) لو جف يبدخض الدار في أول يوم من رمضان (قلنا)
لا يبر في يمينه حتى يبدخضها في يومين يوم است وأذى بده ، كمن
نسى صلاة من صلوات يوم وجهها فحلف ليدخض الدار بعد أن يمينها
فانه لا يبر حتى يبدخض بعد جميع صلوات نيسوم ، وإن كنا نعلم
أن الذي في ذمته واحدة ، هذا آخر كلام الله في أبي يعلى ابن الفراء
رحمه الله تعالى .

قال الخطيب الحافظ أبو بكر النيسابوري في الرد عليه : وقفت
على كتاب لبعض من ينتسب إلى الفقه من أهل هذا المصر فكر فيه أن
يوم اشك المكمل لعدة شعبان يجب صومه عن أول يوم من رمضان ،
قال الخطيب : وحتج في ذلك بما ظهروا اعتلاله بضيق الناظر فيه عن
إبطاله ، إذ الحق لا يدفعه باطل الشبهات ، والسنن الثابتة لا يسقطها
فاسد التأويلات ، ومع كون هذه المسألة ليس فيها انتقاس فربما خفى
حكمها عن بعض الناس ، من قصر فهمه ، وقل بأحكام الشرع علمه ،
وقد أوجب الله على أسماء أن ينصحوها له فيها استحفظهم ، ويبدلوا الجهد
فيما قلدهم ، وينهجوا للحق سبل نجاتهم ، ويكشفوا للنوام عن شبهاتهم ،
لا سيما فيما يعظم خطره ، ويبين في الدين ضرره ، ومن أعظم الضرر
لثبات قول يخالف مذهب السلف من أئمة المسلمين ، في حكم الصوم
الذي هو أحد أركان الدين ، وأنا بعثته الله تعالى أذكر من السنن
المأثورة ، وأورد في ذلك من صحيح الأحاديث المشهورة ، عن رسول
رب العالمين ، وصحابته الأخيار المرضيين ، صلوات الله وسلامه عليه
وعليهم أجمعين ، وعن خالفهم من التابعين : ما يوضح منار الحق
ودليله ، ويرد من تنكب سبيله ، ويبطل شبهة قول المخالف وتأويله .

ثم روى الخطيب بإسناده حديث أبي هريرة السابق في الصحيح
عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تقدموا صوم رمضان بيوم ولا
يوهين ، إلا أن يكون صوما يصومه رجل فليصم ذلك الصوم » ثم
ذكر حديث أبي هريرة السابق في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه
وسلم « أنه نهى عن صوم ستة أيام ، اليوم الذي يشك فيه ويوم

النَّصْرُ الْمَحَقَّقُ

فَرْعٌ

اعْلَمْ أَنَّ الْقَاضِيَّ أَبَا يَغْلَى مُحَمَّدَ بْنَ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْقَرَاءِ الْحَنَبِيِّ
صَنَّفَ جُزْءًا فِي وَجُوبِ صَوْمِ يَوْمِ الشَّكِّ^(١) - وَهُوَ يَوْمُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ - إِذَا
حَالَ دُونَ مَطْلَعِ الْهَلَالِ غَيْمٌ.

ثُمَّ صَنَّفَ الْخَطِيبُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ ثَابِتِ الْبَغْدَادِيِّ
الشَّافِعِيُّ جُزْءًا فِي الرَّدِّ عَلَى ابْنِ الْقَرَاءِ، وَالشَّنَاعَةِ عَلَيْهِ فِي الْخَطِّ^(٢) فِي الْمَسْأَلَةِ،
وَنَسَبَتْهُ إِلَى مُخَالَفَةِ السُّنَّةِ، وَمَا عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأُمَّةِ^(٣).

وَقَدْ حَصَلَ الْجُزْءَانِ عِنْدِي وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، وَأَنَا أَذْكُرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
مَقَاصِدَهُمَا^(٤)، وَلَا أُخِلُّ بِشَيْءٍ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِمَّا فِيهِمَا، مَضْمُونًا إِلَى مَا قَدَّمْتُهُ
فِي الْفَرْعِ قَبْلَهُ.
وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) هو كتابنا: «إيجاب الصيام ليلة الإغمام».

(٢) في «خ»: (عليه بالخطأ).

(٣) وقد رد عليه العلامة عبد الرحمن ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ في كتابه «درء اللوم
والضيم في صوم يوم الغيم» قال فيه ص (٥٠): «وأعجب ما رأيت له - أي للخطيب - (مسألة
صوم يوم الغيم) فإنه قد أظهر فيها تعصبًا زائدًا في الحد، وتكلم فيها بكلام العوام الذين
يقصدون التشفي من الأعداء، وقبح قول من يقول بها».

(٤) في «خ»: (مقاصديهما).

* قَالَ الْقَاضِي ابْنُ الْقَرَاءِ:

جَاءَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَا إِذَا حَالَ دُونَ مَطْلَعِ الْهَيْلَالِ غَيْمٌ لَيْلَةً
الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ^(١):

إِحْدَاهَا: وَجُوبُ صِيَامِهِ عَنْ رَمَضَانَ.

رَوَاهَا عَنْهُ الْأَثَرُ^(٢)، وَالْمَرْوُذِيُّ^(٣)، وَمُهَنَّأٌ، وَصَالِحٌ^(٤)، وَالْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ.

* قَالَ:

وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَابْنِ عُمَرَ، [وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ]^(٥)، وَعُمَرُ
ابْنُ الْعَاصِ، وَأَنَسٍ، وَمُعَاوِيَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ، وَأَسْمَاءَ، وَبَكْرَ بْنَ عَبْدِ
اللَّهِ الْمُزَنِيِّ، وَأَبِي عُثْمَانَ، وَابْنَ أَبِي مَرْيَمَ، وَطَاوُسَ، وَمُطَرِّفَ، وَمُجَاهِدَ^(٦).

فَهُوَ لِأَيِّ ثَمَانِيَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَسَبْعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ.

وَالثَّانِيَةُ: لَا يَجِبُ صَوْمُهُ، بَلْ يُكْرَهُ إِنْ لَمْ يُوَافِقْ عَادَتَهُ.

وَالثَّالِثَةُ: إِنْ صَامَ الْإِمَامُ صَامُوا، وَإِلَّا أَفْطَرُوا.

وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ^(٧)، وَابْنُ سِيرِينَ^(٨).

(١) يُنْظَرُ: «الْمَغْنِي»: (٤/٣٣٠)، «دَرْءُ اللَّوْمِ وَالضَّمِيمِ» ص (٥١)، «شَرْحُ الْعَمْدَةِ» لابْنِ تَيْمِيَّةٍ: (٣/٥٠).

(٢) أَخْرَجَهَا عَنْهُ غُلَامُ الْخَلَّالِ فِي «زَادِ الْمَسَافِرِ» رَقْم: (٩٦٣).

(٣) نَقَلَهَا عَنْهُ الْقَاضِي فِي «الرَّوَابِيتَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ»: (١/٢٥٤).

(٤) «الْمَسَائِلُ» رَقْم: (١٣١٥).

(٥) لَيْسَتْ فِي «خ».

(٦) يُنْظَرُ: «الْمُحَلَّى»: (٤/٤٤٤)، «الْإِشْرَافُ»: (٣/١١٠)، «الْإِسْتِذْكَارُ»: (٣/٣٦٨)، «الْمَغْنِي»: (٤/٣٣٠).

(٧) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ الْمَنْذَرِ فِي «الْإِشْرَافِ»: (٣/١١١).

(٨) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمَصْنَفِ» رَقْم: (٧٤٥٨).



قَالَ ابْنُ الْقَزَّازِ:

وَعَلَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى عَوَّلَ شَيْوْخُنَا أَبُو الْقَاسِمِ الْخَزَفِيُّ^(١)، وَأَبُو بَكْرِ
الْحَلَّالُ، وَأَبُو بَكْرِ عَبْدُ^(٢) الْعَزِيزِ، وَغَيْرُهُمْ.

وَأَصَحُّ: بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ السَّابِقِ: «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ، فَإِنْ غَمَّ
عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ»^(٣). وَقَدْ^(٤) سَبَقَ بَيَانُهُ، وَأَنَّهُ مِنْ^(٥) «الصَّحِيحَيْنِ»^(٦).

وَفِي رِوَايَةِ لِأَبِي دَاوُدَ^(٧) زِيَادَةٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ إِذَا كَانَ^(٨) دُونَ مَنْظَرِهِ
سَحَابٌ صَامَ».

• قَالَ:

وَالدَّلَالَةُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ رِوَايَةَ ابْنِ عُمَرَ: «وَكَانَ يُصْبِحُ فِي الْغَيْمِ صَائِمًا»^(٩) وَلَا يَفْعَلُ
ذَلِكَ^(١٠) إِلَّا وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ مَعْنَى الْحَدِيثِ وَتَفْسِيرُهُ.

(١) «المختصر» ص (١٦٤).

(٢) فِي «خ»: (بْنِ عَبْدِ).

(٣) أَخْرَجَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ الطَّبَالَسِيُّ فِي «المصنف» رَقْم: (١٩١٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المصنف»
رَقْم: (٩١١٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) فِي «خ»: (و).

(٥) فِي «خ»: (فِي).

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الصحيح» رَقْم: (١٩٠٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «الصحيح» رَقْم: (١٠٨٠) مِنْ
حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٧) «السنن» رَقْم: (٢٣٢٠).

(٨) كُنَّا فِي «خ» وَ«المطبوع»، وَالصَّوَابُ: (حَال).

(٩) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

(١٠) فِي «خ»: (هَذَا).

* قَالَ:

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ^(١) رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ^(٢): «لَوْ صُمْتُ السَّنَةَ لَأَفْطَرْتُ هَذَا الْيَوْمَ»^(٣) [يَعْنِي: يَوْمَ الشَّكِّ]^(٤). وَرُوِيَ عَنْهُ: «صُومُوا مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَأَفْطِرُوا مَعَ الْجَمَاعَةِ»^(٥).

قُلْنَا: الْمُرَادُ لَأَفْطَرْتُ يَوْمَ الشَّكِّ الَّذِي فِيهِ الصَّخْوُ، وَكَذَا الرَّوَايَةُ الْأُخْرَى عَنْهُ.

* قَالَ:

فَإِنْ قِيلَ: يُخْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ يُصْبِحُ مُنْفِسًا اخْتِيَاطًا؛ لِاخْتِمَالِ قِيَامِ بَيْتِهِ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ بِأَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ، فَتُسَمَّى^(٦) إِمْسَاكُهُ صَوْمًا.

قُلْنَا: الْإِمْسَاكُ لَيْسَ بِصَوْمٍ شَرْعِيٍّ، فَلَا يَصِحُّ الْحَمْلُ عَلَيْهِ.

وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلِاخْتِيَاطِ لَأَمْسَكَ فِي^(٧) يَوْمِ الصَّخْوِ؛ لِاخْتِمَالِ قِيَامِ بَيْتِهِ بِالرُّؤْيَةِ. الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ مَعْنَى «أَقْدُرُوا لَهُ»: ضَيِّقُوا عِلَّةَ شَعْبَانَ بِصَوْمِ رَمَضَانَ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾^(٨): أَيْ ضَيَّقَ [عَلَيْهِ رِزْقُهُ]^(٩).

(١) فِي «خ»: (قَدْ).

(٢) زِيَادَةٌ فِي «خ»: (فِي يَوْمِ الشَّكِّ).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» رَقْم: (٩٥٨٤)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «الْسِّنِّ الْكَبِيرِ» رَقْم: (٨٠٣٥).

(٤) لَيْسَتْ فِي «خ».

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «دُرِّ اللُّؤْمِ وَالضَّمِيمِ» ص (٦٤) مِنْ طَرِيقِ حَنْبَلٍ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْهُ.

(٦) فِي «خ»: (فَسَمِيَ).

(٧) لَيْسَتْ فِي «خ».

(٨) سُورَةُ الطَّلَاقِ: (٧).

(٩) لَيْسَتْ فِي «خ».



• قَالَ:

وَأِنَّمَا قُلْنَا إِنَّ التَّضْيِيقَ بِأَنْ يُجْعَلَ سَعْبَانُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ [يَوْمًا] ^(١) أَوْ لِي مِنْ جَعْلِهِ ثَلَاثِينَ لِأَوْجِهِ:

أَخَذَهَا: أَنَّهُ تَأْوِيلُ ابْنِ عُمَرَ رَأْيِي الْحَدِيثِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى مُتَكَرِّرٌ فِي الْقُرْآنِ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ فِيهِ اخْتِطَاطًا لِلصِّيَامِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ ^(٢): عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ

قَالَ: «إِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ» فَيَحْمَلُ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

قُلْنَا: لَيْسَ هَذَا بِصَرِيحٍ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ رُجُوعَهُ إِلَى هِلَالِ شَوَّالٍ؛ لِأَنَّهُ

سَبَقَهُ بِقَوْلِهِ ^(٣): «وَأَفْطِرُوا» ^(٤) لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ» يَعْنِي: هِلَالِ شَوَّالٍ،

فَنَسْتَعْمِلُ ^(٥) اللَّفْظَيْنِ عَلَى مَوْضِعَيْنِ ^(٦)، وَإِنَّمَا يُحْمَلُ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ إِذَا

لَمْ يَكُنِ الْمُقَيَّدُ مُحْتَمَلًا.

وَيَذُلُّ عَلَيْهِ: رِوَايَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ ^(٧)، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ

وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، ثُمَّ أَفْطِرُوا» ^(٨).

(١) ليست في «خ».

(٢) «الصحیح» رقم: (١٠٨٠).

(٣) في «خ»: (سبق ذكره بقوله).

(٤) في «خ»: (أفطروا).

(٥) في «خ»: (فيستعمل).

(٦) في «خ»: (موضوعين).

(٧) زيادة في «خ»: (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

(٨) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٩٦٥٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيُسْتَبْطُ مِنَ الْحَدِيثِ دَلِيلٌ آخَرُ، وَهُوَ: أَنَّ مَعْنَاهُ: «أَقْدُرُوا لَهُ زَمَانًا يَطْلُعُ فِيهِ مِثْلُهُ الْهِلَالُ» وَمَذَا الزَّمَانُ يَضْلُحُ وَجُودُ الْهِلَالِ فِيهِ.

- وَلَإِنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، وَابْنِهِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَمُعَاوِيَةَ، وَأَنْسٍ، وَعَائِشَةَ، وَأَسْمَاءَ، وَلَمْ يُعْرَفْ لَهُمْ مُخَالَفٌ فِي الصَّحَابَةِ.

وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^(١) قَالَ: «كَانَ أَبِي إِذَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ شَأْنُ الْهِلَالِ تَقَدَّمَ قَبْلَهُ بِصِيَامِ يَوْمٍ»^(٢).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٣): «لَأَنْ أَتَعَجَّلَ فِي صَوْمِ رَمَضَانَ يَوْمٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَأَخَّرَ؛ لِأَنِّي إِذَا تَعَجَّلْتُ لَمْ يَفْتِنِي، وَإِذَا تَأَخَّرْتُ فَاتَنِي»^(٤).

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: «أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ الْيَوْمَ^(٥) الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ رَمَضَانَ»^(٦).

وَعَنْ مُعَاوِيَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِنْ رَمَضَانَ يَوْمٌ كَذَا وَكَذَا، وَنَحْنُ مُتَقَدِّمُونَ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ فَلْيَتَقَدَّمْ، وَلَإِنْ أَصُومَ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ

(١) زيادة في «خ»: (بن عمر).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «مسائل الفضل بن زياد»، ونقله عنها ابن تيمية في «شرح العمد»: (٦٧/٣).

(٣) زيادة في «خ»: (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «مسائل الفضل بن زياد»، ونقله عنها ابن الجوزي في «درء اللوم والضميم» ص (٥٥)، وابن تيمية في «شرح العمد»: (٦٧/٣).

(٥) ليست في «خ».

(٦) أخرجه الإمام أحمد في «مسائل الفضل بن زياد»، ونقله عنها ابن الجوزي في «درء اللوم والضميم» ص (٥٥)، وابن تيمية في «شرح العمد»: (٦٧/٣).

أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ^(١).

وَعَنْ عَائِشَةَ^(٢)، وَقَدْ سُئِلَتْ عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي يُشْكُ^(٣) فِيهِ، فَقَالَتْ: «لَأَنْ أَصُومَ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ» قَالَ الرَّاوي فَسَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ وَأَبَا هُرَيْرَةَ فَقَالَا: «أَزْوَاجُ رَسُولِ اللَّهِ^(٤) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنَّا»^(٥).

وَعَنْ أَسْمَاءَ: «أَنَّهَا كَانَتْ تَصُومُ الْيَوْمَ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ مِنْ رَمَضَانَ»^(٦).

* قَالَ:

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يُدْعَى الْإِجْمَاعُ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ ظَاهِرٌ لِلصَّحَابَةِ؟ فَقَدْ رَوَى مَنْعُ صَوْمِهِ عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَمَّارٍ، وَحُذَيْفَةَ، وَابْنَ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأَنْسٍ، وَعَائِشَةَ^(٧). ثُمَّ ذَكَرَ ذَلِكَ بِأَسَانِيدِهِ عَنْهُمْ مِنْ طُرُقٍ. وَفِي الرَّوَايَةِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «إِنَّ نَبِيَّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْهَى عَنْ صِيَامِ

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسائل الفضل بن زياد»، ونقله عنها ابن تيمية في «شرح العمد»: (٦٧/٣).

(٢) زيادة في «خ»: (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا).

(٣) مكشوفة في «خ»، وكتب بدلها (يختلف).

(٤) في «خ»: (النبي).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢٤٩٤٥).

(٦) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» رقم: (٨٠٥١).

(٧) يُنظر: «المُحَلَّى»: (٤/٤٤٤)، «الإشراف»: (٣/١١٠)، «الاستذكار»: (٣/٣٦٨)، «المغني»: (٣٣٠/٤).

سِتَّةَ أَيَّامٍ مِنَ السَّنَةِ يَوْمِ الشُّكِّ، وَالنَّخْرِ، وَالْفِطْرِ، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ^(١).
وَعَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ: «أَنْهُمَا كَانَا يَنْهَيَانِ عَنْ صَوْمِ الْيَوْمِ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ مِنْ
رَمَضَانَ»^(٢).

وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «لَأَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ ثُمَّ أَفْضِيَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ
أَنْ^(٣) أَزِيدَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ»^(٤).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «لَا تَصُومُوا الْيَوْمَ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ، لَا يُسَبِّقُ فِيهِ الْإِمَامُ»^(٥).
وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ: «إِذَا رَأَيْتَ هِلَالَ رَمَضَانَ فَصُمْ، وَإِذَا لَمْ تَرَهُ فَصُمْ مَعَ جُمْلَةِ
النَّاسِ وَأَفْطِرْ مَعَ جُمْلَةِ^(٦) النَّاسِ»^(٧).

وَنَهَى حُذَيْفَةَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ^(٨).
فَهَذَا كُلُّهُ يُخَالِفُ مَا رَوَيْتُمُوهُ عَنِ الصَّحَابَةِ مِنْ صَوْمِهِ.
قُلْنَا: يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنْ مَنْ نَهَى عَنِ الصِّيَامِ أَرَادَ إِذَا كَانَ الشُّكُّ بِلا حَائِلٍ
سَحَابٍ، وَكَانَ صِيَامُهُمْ مَعَ وُجُودِ الْغَيْمِ.
وَيُحْتَمَلُ: أَنَّهُمْ نَهَوْا عَنْ صَوْمِهِ تَطَوُّعًا وَتَقَدُّمًا عَلَى الشَّهْرِ، وَمَنْ صَامَ مِنْهُمْ
صَامَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ.

(١) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: (٩٥٨٢).

(٣) ليست في «خ».

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: (٩٥٨٣).

(٥) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

(٦) في «خ»: (جماعة).

(٧) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: (٩٥٨٦).

* قَالَ: ^(١)

فَإِنْ قِيلَ: فَتَحْنُ أَيْضًا تَتَأَوَّلُ مَا رَوَيْتُمُوهُ عَنِ الصَّحَابَةِ، أَنَّ مَنْ صَامَ مِنْهُمْ صَامَ مَعَ وَجُودِ شَهَادَةِ شَاهِدٍ وَاحِدٍ، وَقَدْ رُوِيَ ذَلِكَ مُسْنَدًا عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ: «أَنَّ رَجُلًا شَهِدَ عِنْدَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِرُؤْيَةِ هِلَالِ رَمَضَانَ فَصَامَ، وَآخَسَبُهُ قَالَ: وَأَمَرَ النَّاسَ بِالصِّيَامِ، وَقَالَ: لِأَنَّ ^(٢) أَصُومَ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ ^(٣) أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ» ^(٤).

قُلْنَا: لَا يَصِحُّ هَذَا التَّأْوِيلُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا شَهِدَ وَاحِدٌ خَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ شَعْبَانَ، وَصَارَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ يَصُومُهُ النَّاسُ كُلُّهُمْ، وَفِيمَا سَبَقَ عَنِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ قَالُوا: «لِأَنَّ نَصُومَ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ» وَهَذَا إِنَّمَا يُقَالُ فِي يَوْمِ شَكٍّ. وَلِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَنْظُرُ الْهِلَالَ، فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ غَيْمٌ أَصْبَحَ صَائِمًا وَإِلَّا أَفْطَرَ، وَهَذَا يَقْتَضِي الْعَمَلَ بِاجْتِهَادِهِ لَا بِشَهَادَةٍ. وَلِأَنَّهُ سَمَّوْهُ «يَوْمَ الشَّكِّ» وَلَوْ كَانَ فِي الشَّهَادَةِ لَمْ يَكُنْ يَوْمَ شَكٍّ ^(٥).

* قَالَ:

فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ فِيمَا ذَكَرْتُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَصُومُونَهُ ^(٦) مِنْ رَمَضَانَ، فَلَعَلَّهُمْ

(١) ليست في «خ».

(٢) ليست في «خ».

(٣) ليست في «خ».

(٤) أخرجه الشافعي في «المسند» بترتيب السجزي رقم: (٦١٢).

(٥) في «خ»: (لو كان فيه شهادة لم يكن فيه شك).

(٦) في «خ»: (يصوموا).

صَامُوهُ^(١) تَطَوُّعًا، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: «لَأَنْ نَصُومَ»^(٢) يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ^(٣)، فَسَمَّوْهُ شَعْبَانَ، وَشَعْبَانُ لَيْسَ بِفَرَضٍ.

قُلْتُ: هَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُفَرِّقُ بَيْنَ الصَّخْرِ وَالْغَيْمِ. وَلِأَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ أَنَّهُمْ قَصَدُوا الْإِحْتِيَاطَ لِإِحْتِمَالِ كَوْنِهِ مِنْ رَمَضَانَ، وَهَذَا الْمَقْصُودُ لَا يَحْصُلُ بِنِيَّةِ التَّطَوُّعِ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ بِنِيَّةِ رَمَضَانَ، وَمِنْ الْقِيَاسِ: أَنَّهُ يَوْمٌ يَسُوغُ الْاجْتِهَادُ فِي صَوْمِهِ عَنْ رَمَضَانَ فَوَجَبَ صِيَامُهُ، كَمَا لَوْ شَهِدَ بِالْهَلَالِ وَاحِدٌ وَاخْتَرَزْنَا بِ«يَسُوغُ»^(٤) الْاجْتِهَادَ عَنْ يَوْمِ الصَّخْرِ، وَلِهَذَا يُتَنَاولُ مَا أَطْلَقَهُ الصَّحَابَةُ عَلَى الصَّخْرِ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ صَرِيحًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ. وَلِأَنَّهُ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ مَقْصُودَةٌ فَوَجَبَتْ مَعَ الشَّكِّ، كَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ صَلَاتَيْنِ، وَاخْتَرَزْنَا بِ«بَدَنِيَّةٍ» عَنِ الزَّكَاةِ وَالْحَجِّ، وَبِمَقْصُودَةٍ عَمَّنْ شَكَّ هَلْ أَخَذَتْ أَمْ لَا؟ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ ذَلِكَ.

* قَالَ:

وَاحْتِجَّ الْخَالِفُ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٥) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَهَى عَنْ صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ؛ الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ رَمَضَانَ، وَيَوْمِ النَّخْرِ، وَيَوْمِ الْفِطْرِ»^(٦)، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ»^(٧).

(١) فِي «خ»: (صَامُوا).

(٢) فِي «خ»: (أَصُوم).

(٣) زِيَادَةٌ فِي «خ»: (أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ).

(٤) فِي «خ»: (يَسُوغ).

(٥) زِيَادَةٌ فِي «خ»: (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

(٦) فِي «خ»: (مِنْ رَمَضَانَ، وَيَوْمِ الْفِطْرِ، وَيَوْمِ الْأَضْحَى، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ).

(٧) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمَصْنَفِ» رَقْم: (٧٤٤٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» رَقْم: (٨٤٤٥).



وَجَوَابُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: حَمْلُهُ عَلَى مَنْ صَامَهُ تَطَوُّعًا أَوْ عَنْ نَذْرٍ أَوْ قَضَاءٍ.
وَالثَّانِي: حَمْلُهُ عَلَى الشَّكِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْمٌ.

* قَالَ:

وَاجْتَمَعَ أَيْضًا: بِحَدِيثِ حُذَيْفَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَقْدُمُوا
الشَّهْرَ [بِیَوْمٍ وَلَا بِیَوْمَیْنِ]» ^(١) حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ قَبْلَهُ، ثُمَّ
صُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ. ^(٢)

وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْمٌ.
وَاجْتَمَعَ: بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٣) وَابْنِ عُمَرَ ^(٤) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:
«صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ، فَإِنْ حَالَ دُونَهُ غَمَامَةٌ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ
ثَلَاثِينَ» ^(٥).

وَجَوَابُهُ: أَنَّ مَعْنَاهُ: أَكْمِلُوا رَمَضَانَ.
وَدَلِيلُ هَذَا التَّأْوِيلِ: أَنَّهُ جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ
فَصُومُوا ثَلَاثِينَ» وَيَعُودُ الضَّمِيرُ فِي رُؤُوسِهِ إِلَى هِلَالِ شَوَّالٍ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مَذْكُورٍ،
وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ ^(٦) أَبِي هُرَيْرَةَ: «فَأَتِمُّوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ ثُمَّ أَفْطِرُوا» وَمِثْلُهُ مِنْ رِوَايَةٍ

(١) ليست في «خ».

(٢) أخرجه النسائي في «المجتبى» رقم: (٢١٤٤)، وأبو داود في «السنن» رقم: (٢٣٣٦) من حديث
حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه أبو يعلى الموصلي في «المسند» رقم: (٢٣٥٥).

(٤) تقدم تخريجه ص (٦٣).

(٥) أخرجه الشافعي في «المسند» بترتيب السجزي رقم: (٦١٢).

(٦) ليست في «خ».

ابن عباس.

وَمَكَذَا الْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»^(١): «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ، مَغْنَاهُ: غَمَّ هِلَالُ شَوَّالٍ».

* قَالَ:

وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ السَّابِقِ قَالَ: «أَمَلْنَا هِلَالَ رَمَضَانَ فَشَكَّكُنَا فِيهِ، فَبَعَثْنَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَجُلًا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ لَمْ يَكُنْ أَمَدُهُ لِرُؤُوسِهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ»^(٢). وَفِي «الْبُخَارِيِّ»^(٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٤)، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ». قُلْتُ: هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْإِغْمَامُ^(٥) مِنَ الطَّرَفَيْنِ؛ بِأَنْ يَغُمَّ هِلَالُ رَمَضَانَ فَنَعُدَّ شَعْبَانَ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا^(٦)، ثُمَّ نَصُومَ ثَلَاثِينَ، فَيَحُولَ دُونَ مَطْلَعِ هِلَالِ شَوَّالٍ غَيْمٌ لَيْلَةَ الْحَادِي وَالثَّلَاثِينَ: فَإِنَّا نَعُدُّ شَعْبَانَ مِنْ^(٧) الْآنَ ثَلَاثِينَ وَنَعُدُّ رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ وَنَصُومُ يَوْمًا فَيَصِيرُ الصَّوْمُ وَاحِدًا^(٨) وَثَلَاثِينَ، كَمَا

(١) رقم: (١٠٨٠).

(٢) أخرجه الدارقطني في «السنن» رقم: (٢١٧٢)، أبو عوانة في «المستخرج» رقم: (٢٩٥٧).

(٣) رقم: (١٩٠٩).

(٤) زيادة في «خ»: (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

(٥) في «خ»: (الإغما).

(٦) ليست في «خ».

(٧) ليست في «خ».

(٨) في «خ»: (أحدًا).

إِذَا نَبِيٍّ صَلَاةٍ مِنْ يَوْمٍ فَاتَتْهُ^(١) فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ صَلَوَاتُ الْيَوْمِ.
وَقَدْ رَوَى عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: «هَذَا الْيَوْمُ يُكْمَلُ إِلَيَّ أَحَدٌ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا»^(٢).

* قَالَ:

وَاحْتَجَّ: بِحَدِيثِ حُذَيْفَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ
وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ، ثُمَّ صُومُوا، فَإِنْ غَمَّ
عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ، ثُمَّ أَفْطِرُوا، إِلَّا أَنْ تَرَوْهُ قَبْلَ ذَلِكَ»^(٣).
وَجَوَابُهُ: مَا سَبَقَ قَبْلَهُ؛ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْإِغْمَامُ^(٤) فِي طَرَفَيْ
رَمَضَانَ.

* قَالَ:

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا التَّأْوِيلُ بَاطِلٌ لَوْجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَالَ: «فَعُدُّوا شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ ثُمَّ صُومُوا» وَالصَّوْمُ إِنَّمَا هُوَ أَوَّلُ
الشَّهْرِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ ثُمَّ
أَفْطِرُوا» فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْإِغْمَامَ^(٥) فِي أَوَّلِهِ وَفِي آخِرِهِ، وَالَّذِي فِي أَوَّلِهِ يَقْتَضِي
الْإِعْتِدَادَ بِهِ فِي أَوَّلِ رَمَضَانَ، وَعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ يَقْتَضِي أَنَّ الْإِعْتِدَادَ بِهِ فِي آخِرِ
رَمَضَانَ.

(١) فِي «خ»: (صلوات يوم).

(٢) لَمْ أَجِدْهُ فِيْمَا تَحْتَ يَدِي مِنْ مَصَادِر.

(٣) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِي فِي «السَّنَنِ» رَقْم: (٢١٦٦) مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) فِي «خ»: (الإغما).

(٥) فِي «خ»: (الإغما).

قُلْتُ: التَّأْوِيلُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّا نَكْمِلُ عِدَّةَ شَعْبَانَ فِي آخِرِ رَمَضَانَ، وَنَصُومُ يَوْمًا آخَرَ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: «ثُمَّ صُومُوا» رَاجِعًا إِلَى هَذَا الْيَوْمِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ بَعْدَهُ: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ ثُمَّ أَفْطِرُوا» فَمَعْنَاهُ: إِذَا غُمَّ فِي أَوَّلِهِ وَغُمَّ فِي آخِرِهِ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ؛ فَإِنَّا نَعُدُّ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ، ثُمَّ ^(١) نَصُومُ يَوْمًا وَهُوَ الْحَادِي وَالثَّلَاثُونَ مِنْ رَمَضَانَ، فَنَعُدُّ رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ، وَنَصُومُ يَوْمًا آخَرَ، فَقَدْ حَصَلَ الْعَدَدَانِ؛ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْآخِرِ وَتَتَخَلَّلُهَا صَوْمُ يَوْمٍ ^(٢).

* قَالَ:

وَاحْتَجَّ: بِأَنَّهُ لَوْ عُلِقَ طَلَاقًا أَوْ عِتَاقًا عَلَى رَمَضَانَ لَمْ يَقَعْ يَوْمَ الشُّكِّ، وَكَذَلِكَ لَا يَحِلُّ فِيهِ الدِّينُ الْمُؤَجَّلُ إِلَى رَمَضَانَ، فَكَذَلِكَ الصَّوْمُ. وَجَوَابُهُ: أَنَّا لَا نَعْرِفُ الرُّوَايَةَ عَنْ أَصْحَابِنَا فِي ذَلِكَ: فَيُحْتَمَلُ: أَلَّا نُسَلِّمَ ذَلِكَ، وَنَقُولُ: يَقَعُ الطَّلَاقُ وَالْعِتْقُ وَيَحِلُّ الدِّينُ. وَيُحْتَمَلُ: أَنْ نُسَلِّمَهُ، وَهُوَ أَشْبَهُ. وَنُفَرِّقُ [بَيْنَ الْمَسْأَلَةِ] ^(٣) بَوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَدْ يَثْبُتُ الصَّوْمُ بِمَا لَا يَثْبُتُ الطَّلَاقُ وَالْعِتْقُ وَالْحُلُولُ، وَمَوْ شَهَادَةُ عَدْلٍ وَاحِدٍ ^(٤).

(١) فِي «خ»: (و).

(٢) فِي «خ»: (يَوْمُ صَوْم).

(٣) لَيْسَتْ فِي «خ».

(٤) لَيْسَتْ فِي «خ».

وَالثَّانِي: أَنَّ^(١) فِي إِيقَاعِ الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ وَخُلُوعِ الثَّانِي إِسْقَاطُ حَقِّ ثَابِتٍ لِمُعَيَّنٍ بِالشَّكِّ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ بِخِلَافِ الصَّوْمِ، فَإِنَّهُ يُجِبُّ عِبَادَةَ مَقْصُودَةٍ عَلَى الْبَيِّنِ فَلَا يَمْتَنِعُ وَجُوبُهَا مَعَ الشَّكِّ، كَمَنْ نَسِيَ صَلَاةَ مِنَ الْخَمْسِ.
وَكَذَا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: «إِذَا تَبَيَّنَ الطَّهَارَةُ وَشَكَّ فِي الْحَدَثِ لَا وَضُوءَ عَلَيْهِ، لِأَصْلِهِ، وَلَوْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ؟ لَا طَلَّاقَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ وَالْبَيْعَ حَقٌّ لَهُ، فَلَا يَسْقُطَانِ بِالشَّكِّ.

وَكَذَا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: «لَوْ تَسَحَّرَ الرَّجُلُ وَهُوَ شَاكٌّ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ صَحَّ صَوْمُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ اللَّيْلِ، وَلَوْ وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ شَاكًّا فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ صَحَّ وَفُودُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ اللَّيْلِ، وَالْفَرْقُ: أَنَّ الْبِنَاءَ عَلَى الْأَصْلِ فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ لَمْ يُسْقَطِ الْعِبَادَةُ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ وَالْوُقُوفَ وَجِدَا.
وَأَمَّا فِي مَسْأَلَتِنَا؛ فَالْبِنَاءُ عَلَى الْأَصْلِ يُسْقَطُ الصَّوْمَ.
وَجَوَابُ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ طُلُوعَ الْفَجْرِ يَخْفَى عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، فَلَوْ مَنَعْنَاهُمُ الشُّحُورَ مَعَ الشَّكِّ لَحَقَّتْهُمْ الْمَشَقَّةُ؛ لِأَنَّهُ يَتَكَرَّرُ ذَلِكَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي إِزَامِهِمْ صَوْمَ يَوْمِ الشَّكِّ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ لِعَارِضٍ يَغْرِضُ فِي السَّمَاءِ وَهُوَ نَائِدٌ، فَلَا مَشَقَّةَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ الْحَجُّ لَوْ^(٢) مَنَعْنَاهُمُ الْوُقُوفَ مَعَ الشَّكِّ لَفَاتَهُمْ^(٣)، وَفِيهِ مَشَقَّةٌ عَظِيمَةٌ.

* قَالَ:

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّهُ شَكٌّ فَلَا يَجِبُ الصَّوْمُ؛ كَالصَّخْرِ.

(١) ليست في «خ».

(٢) في «خ»: (فلو).

(٣) في «خ»: (فاتهم).

وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ يَنْظُرُ بِأَخْرِ رَمَضَانَ إِذَا حَالَ غَيْمٌ، فَإِنَّهُ يَجِبُ الصَّوْمُ.
وَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ صَحْوٌ وَلَمْ يَرَوْا^(١) الْهَيْلَالَ فَالظَّاهِرُ عَدَمُهُ، بِخِلَافِ الْغَيْمِ؛
فَوَجِبَ صَوْمُهُ اخْتِيَاظًا.

* قَالَ:

وَاحْتَجَّ: بِأَنَّ كُلَّ يَوْمٍ صَامَةٍ^(٢) فِي الصَّحْوِ لَا يَجِبُ فِي الْغَيْمِ؛ كَالثَّامِنِ
وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ.

وَجَوَابُهُ: أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الصَّحْوِ وَالْغَيْمِ مَا سَبَقَ.
وَلِأَنَّا تَحَقَّقْنَا فِي الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ كَوْنَهُ مِنْ شَعْبَانَ بِخِلَافِ يَوْمِ الثَّلَاثِينَ،
وَلِهَذَا لَوْ حَالَ الْغَيْمُ فِي آخِرِ رَمَضَانَ لَبَلَّ الثَّلَاثِينَ صُمْنَا، وَلَوْ حَالَ لَيْلَةُ الْحَادِي
وَالثَّلَاثِينَ لَمْ نَصُمْ.

* قَالَ:

وَاحْتَجَّ: بِأَنَّهَا عِبَادَةٌ فَلَا يَجِبُ الدُّخُولُ فِيهَا حَتَّى يُعْلَمَ وَقْتُهَا؛ كَالصَّلَاةِ.
وَجَوَابُهُ: أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ فِي الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ؛
أَمَّا الْأَصْلُ: فَإِنَّهُ يَجِبُ الدُّخُولُ فِي الصَّلَاةِ مَعَ الشُّكِّ، وَهُوَ إِذَا نَسِيَ صَلَاةً
مِنْ الْخَمْسِ.

وَأَمَّا الْفَرْعُ: فَإِنَّ الْأَسِيرَ إِذَا امْتَنَبَهَتْ عَلَيْهِ الشُّهُورُ صَامَ بِالتَّحَرُّيِ.
وَجَوَابُ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ اعْتِبَارَ الْيَقِينِ فِي الصَّلَاةِ لَا يُؤَدِّي إِلَى إِسْقَاطِ الْعِبَادَةِ،
بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا.

(١) فِي اخ: (يُرَى).

(٢) فِي اخ: (يَصُومُهُ).

قَالَ:

وَاحْتَجَّ: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْجَزْمُ بِالنِّيَّةِ مَعَ الشَّكِّ، وَلَا يَصِحُّ الصَّوْمُ إِلَّا بِجَزْمِ النِّيَّةِ.
وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ لَا يُمْتَنَعُ التَّرَدُّدُ فِي النِّيَّةِ لِلْحَاجَةِ، كَمَا فِي الْأَسِيرِ إِذَا صَامَ
بِالْاجْتِهَادِ، وَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنَ الْخَمْسِ فَصَلَّاهُنَّ.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ حَلَفَ أَنَّ الْهَلَالَ تَحْتَ الْغَيْمِ.
قُلْنَا: لَا يَخْنُثُ لِلشَّكِّ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ.
وَكَذَلِكَ لَوْ حَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يَطْلُعْ، وَلَا هُوَ تَحْتَ الْغَيْمِ، كَمَا لَوْ طَارَ طَائِرٌ فَحَلَفَ
أَنَّهُ غُرَابٌ أَوْ أَنَّهُ لَيْسَ بِغُرَابٍ أَوْ تَجَهَّلْنَاهُ^(١).

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ وَطِئَ فِي هَذَا الْيَوْمِ.
قُلْنَا: تَجِبُ الْكَفَّارَةُ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يُصَلِّيُ التَّرَاوِيحَ هَذِهِ اللَّيْلَةُ^(٢)؟
قُلْنَا: اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا:
فَقَالَ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ: «لَا يُصَلِّي».
وَقَالَ غَيْرُهُ^(٣): «يُصَلِّي».
وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ.
وَلِأَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ.

(١) فِي «خ»: (وَجَهَّلْنَاهُ).

(٢) يُنْظَرُ: «الرَّوَابِيتُ وَالْوُجْهَيْنِ»: (٢٥٧/١)، «التَّمَامُ»: (٢٩٣/١)، «دُرَرُ اللُّوْمِ وَالضُّمَمِ» ص

(١٢٤)، «شَرْحُ الْعَمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ: (٩٨).

(٣) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنُ بْنُ حَامِدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَمْ يَحْكُمُوا بِالْهَلَالِ تَحْتَ الْغَيْمِ^(١) فِي سَائِرِ الشُّهُورِ.
قُلْنَا: لَا فَائِدَةَ فِيهِ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا، فَإِنَّ فِيهِ اخْتِطَاطًا لِلصَّوْمِ، وَلِهَذَا يَثْبُتُ
هَلَالُ رَمَضَانَ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ^(٢) بِخِلَافِ غَيْرِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ حَلَفَ لَيَدْخُلَنَّ الدَّارَ فِي أَوَّلِ [يَوْمٍ مِنْ] رَمَضَانَ.^(٣)
قُلْنَا: لَا يَبْرُ فِي يَمِينِهِ حَتَّى يَدْخُلَهَا فِي يَوْمَيْنِ يَوْمِ الشُّكِّ وَالَّذِي بَعْدَهُ،
كَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ صَلَوَاتِ يَوْمٍ وَجَهِلَهَا^(٤) فَحَلَفَ لَيَدْخُلَنَّ الدَّارَ بَعْدَ أَنْ
يُصَلِّيَهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَبْرُ حَتَّى يَدْخُلَ بَعْدَ جَمِيعِ صَلَوَاتِ الْيَوْمِ، وَإِنْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ
الَّذِي فِي ذِمَّتِهِ وَاحِدَةٌ.

هَذَا آخِرُ كَلَامِ

الْقَاضِي أَبِي يَحْيَى ابْنِ الْفَرَّاءِ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(١) فِي «خ»: (السحاب).

(٢) لَيْسَتْ فِي «خ».

(٣) لَيْسَتْ فِي «خ».

(٤) فِي «خ»: (فجهلها).

المصاوير والمراسم والكتابات والفهارس

تَبَيُّنُ الْمَصَاوِيرِ وَالْمَرَامِجِ

القرآن الكريم، تنزيل رب العالمين.

الاستذكار، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر «ت ٤٦٣ هـ»، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.

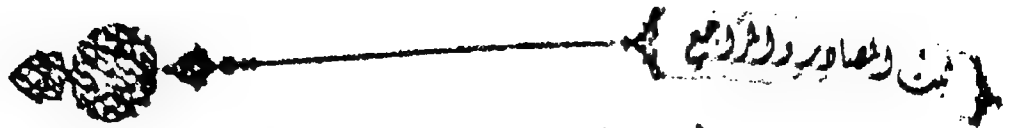
الإشراف على مذاهب العلماء، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري «ت ٣١٩ هـ» تحقيق: صغير أحمد الأنصاري، مكتبة مكة الثقافية / الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.

البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار «ت ٢٩٢ هـ» تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق، مكتبة العلوم والحكم / المدينة، الطبعة الأولى، بدأت ١٩٨٨ م، وانتهت ٢٠٠٩ م.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وأيامه، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله «ت ٢٥٦ هـ»، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، اعتناء محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.

الروايتين والوجهين، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء «ت ٤٥٨ هـ»، تحقيق: عبد الكريم الاحم، مكتبة المعارف / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي «ت ٤٥٨ هـ»، تحقيق: محمد عطا، دار الكتب العلمية / لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.



- السنن، سليمان بن الأشعث السجستاني «ت ٢٧٥ هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط
ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م.
- السنن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي
الدارقطني «ت ٣٨٥ هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلي، عبد
اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ /
٢٠٠٤ م.
- المجتبى (السنن الصغرى)، أحمد بن شعيب النسائي «ت ٣٠٣ هـ، تحقيق مركز
البحوث وتقنية المعلومات، دار التاصيل/ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م.
- المجموع شرح المذهب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي «ت
٦٧٦ هـ، تحقيق: أحمد نجيب المطيعي، دار عالم الكتب/ السعودية، الطبعة الأولى،
٢٠٠٣ م.
- المحلى بالآثار، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي «ت ٤٥٦ هـ، دار
الفكر / لبنان.
- المختصر في الفقه، عمر بن الحسين الخرقى «ت ٣٣٤ هـ، تحقيق: محمد بن
ناصر العجمي، دار النوادر / دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم،
أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري «ت ٢٦١ هـ، تحقيق: محمد فؤاد
عبد الباقي، دار إحياء التراث/ لبنان.
- المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، يعقوب بن إسحاق أبو عوانة
الإسفرايني «ت ٣٠٦ هـ، تحقيق مجموعة من الباحثين، الجامعة الإسلامية / المدينة
المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤ م.
- المسند، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني «ت
٢٤١ هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة/ لبنان،
الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.

- المسند، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي «ت ٣٠٧هـ»، تحقيق: حسين أسد، دار المأمون للتراث/ السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.
- المسند، سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي «ت ٢٠٤هـ»، تحقيق: محمد التركي، دار هجر/ مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- المسند، محمد بن إدريس الشافعي «ت ٢٠٤هـ»، رتبة: سنجر بن عبد الله الجوالي «ت ٧٤٥هـ»، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار غراس / الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي «ت ٢٣٥هـ»، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني «ت ٢١١هـ»، تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل / القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣٧ / ٢٠١٦م.
- المغني، عبد الله بن أحمد بن محمد، ابن قدامة المقدسي «ت ٦٢٠هـ»، تحقيق: عبد الله التركي، وعبد الفتاح الحلو، عالم الكتب، الرياض / السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- درء اللوم والضميم في صوم يوم الغيم، عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي «ت ٥٩٧هـ»، تحقيق: جاسم بن سليمان الدوسري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- زاد المسافر، عبد العزيز بن جعفر بن أحمد، غلام الخلال «ت ٣٦٣هـ»، تحقيق: أبو جنة الحنبلي، دار الأوراق الثقافية / جدة، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦هـ.
- شرح العمدة، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني «ت ٧٢٨هـ»، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي وعلي العمران ومحمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م.



تَبَيَّنَ الْمَعَاوِرُ وَالْمُرَاجِعُ

مسائل الإمام أحمد، صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٦٦هـ)، تحقيق: أبي
معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار الوطن / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ /

١٩٩٩ م.



كشاف القرآن الكريم

كشاف القرآن الكريم

الآية القرآنية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾	الطلاق	٧	٦٤



كُتَابُ الْأَحَادِيثِ وَالنَّبَوَةِ

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّوَايِ	الصفحة
إِنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ أَمَدَهُ لِرُفُوتِهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ؛ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	٧٢
صُومُوا لِرُفُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُفُوتِهِ، فَإِنْ حَالَ دُونَهُ غَمَامَةٌ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	٧١
صُومُوا لِرُفُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُفُوتِهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٧٢، ٦٣
صُومُوا لِرُفُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُفُوتِهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ	أَبُو هُرَيْرَةَ	٧٢
صُومُوا لِرُفُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُفُوتِهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، ثُمَّ أَفْطِرُوا	أَبُو هُرَيْرَةَ	٦٥
فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٦٥
لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ قَبْلَهُ، ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ	حُذَيْفَةُ	٧١

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّائِي	الصفحة
صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ، ثُمَّ صُومُوا، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ، ثُمَّ أَفْطِرُوا إِلَّا أَنْ تَرَوْهُ قَبْلَ ذَلِكَ	حَدِيثُ	٧٤/٧٣
نَهَى عَنْ صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ: الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ رَمَضَانَ، وَيَوْمِ النَّحْرِ، وَيَوْمِ الْفِطْرِ، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ	أَبُو مُرَيْرَةَ	٧٠



كُتَابُ الرُّؤُفَاتِ وَالْمَقُولَاتِ

الْقَوْلُ	الْقَائِلُ / الْقَاعِلُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
إِذَا رَأَيْتَ هِلَالَ رَمَضَانَ فَصُمْ، وَإِذَا لَمْ تَرَهُ فَصُمْ مَعَ جُمْلَةِ النَّاسِ، وَأَفْطِرْ مَعَ جُمْلَةِ النَّاسِ	أَبُو سَعِيدٍ	٦٨
لَأَنْ أَتَعَجَّلَ فِي صَوْمِ رَمَضَانَ يَوْمَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَأَخَّرَ؛ لِأَنِّي إِذَا تَعَجَّلْتُ لَمْ يَفْتِنِي، وَإِذَا تَأَخَّرْتُ فَاتَنِي	أَبُو هُرَيْرَةَ	٦٦
أَنَّهَا كَانَتْ تَصُومُ الْيَوْمَ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ مِنْ رَمَضَانَ	أَسْمَاءُ	٦٧
هَذَا الْيَوْمُ يُكْمَلُ إِلَيَّ أَحَدٌ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا	أَنَسُ	٧٣
كَانَ أَبِي إِذَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ شَأْنُ الْهِلَالِ تَقَدَّمَ قَبْلَهُ بِصِيَامِ يَوْمٍ	سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ	٦٦
لَأَنْ أَصُومَ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ	عَائِشَةُ	٦٧
لَا تَصُومُوا الْيَوْمَ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ، لَا يُسْبَقُ فِيهِ الْإِمَامُ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	٦٨

الْقَوْلُ	الْقَائِلُ / الْفَاعِلُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
أَنَّهُ إِذَا حَالَ دُونَ مَنْظَرِهِ سَحَابٌ صَامَ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٦٣
وَكَانَ يُضْبِحُ فِي الْغَيْمِ صَائِمًا	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٦٣
لَوْ صُنْتُ السَّنَةَ لَأَفْطَرْتُ هَذَا الْيَوْمَ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٦٤
صُومُوا مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَأَفْطِرُوا مَعَ الْجَمَاعَةِ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٦٤
أَزْوَاجُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنَّا.	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ	٦٧
لَأَنْ أَفْطِرُ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ ثُمَّ أَفْضِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَزِيدَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ	٦٨
إِنَّ نَيْسَكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْهَى عَنْ صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنَ السَّنَةِ: يَوْمِ الشُّكِّ، وَالنَّخْرِ، وَالْفِطْرِ، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ.	عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	٦٧
أَنَّهُمَا كَانَا يَنْهَيَانِ عَنْ صَوْمِ الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ رَمَضَانَ	عُمَرُ وَعَلِيٌّ	٦٨
أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ رَمَضَانَ	عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ	٦٦
أَنَّ رَجُلًا شَهِدَ عِنْدَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِرُؤْيَا هَلَالِ رَمَضَانَ فَصَامَ، وَأَخْسَبُهُ قَالَ: وَأَمَرَ النَّاسَ بِالصِّيَامِ، وَقَالَ: لَأَنْ أَصُومَ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ	فَاطِمَةُ بِنْتُ الْحُسَيْنِ	٦٩



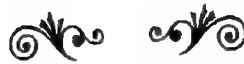
القول

القائل / القاعِل رَقْمُ الصَّفْحَةِ

إِنَّ رَمَضَانَ يَوْمٌ كَذَا وَكَذَا، وَنَحْنُ مُتَقَدِّمُونَ
فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ فَلْيَتَقَدَّمْ، وَلَآنَ أَصُومُ
يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ
رَمَضَانَ.

مُعَاوِيَةُ

٦٦



كشاف للمعجم

العلم	رقم الصفحة
ابن أبي مريم = سعيد	٦٢
ابن سيرين	٦٢
أبو البختري = وهب بن وهب	٧٢
أبو القاسم الخرقى	٦٣
أبو بكر الخلال	٦٣
أبو بكر بن أحمد بن علي بن ثابت	٦١
أبو بكر عبد العزيز	٦٣
أبو داود	٦٣
أبو سعيد رضي الله عنه	٦٨، ٦٧
أبو عثمان	٦٢
أبو هريرة رضي الله عنه	٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٢
الأثرم	٦٢
أحمد بن حنبل	٧٧، ٦٢
أسماء رضي الله عنها	٦٧، ٦٦، ٦٢
أنس رضي الله عنه	٧٣، ٦٧، ٦٦، ٦٢
البخاري	٧٢
بكر بن عبد الله المزني	٦٢
حذيفة رضي الله عنه	٧٣، ٧١، ٦٨، ٦٧

٦٢ الحَسَنُ = البَصْرِيُّ
٦٦ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
٦٢ صَالِحٌ = ابْنُ أَحْمَدَ
٦٢ طَاوُسٌ
٦٧، ٦٦، ٦٢ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
٧٢، ٧١، ٦٨، ٦٧ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٧	
٦٨، ٦٧ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٦٩، ٦٨، ٦٧ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٦٧ عَمَّارٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٢ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٦٢ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٦٩، ٦٦، ٦٢ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٦٩ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
٦٢ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ
٦٣، ٦٢، ٦١ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفَرَّاءِ
٦٢ مُجَاهِدٌ
٦٢ الْمَرْوُذِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ
٦٢ مُطَرِّفٌ
٦٦، ٦٢ مُعَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٦٢ مُهْنًا

فهرس موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المحقق	٧
القسم الأول: ترجمة المؤلف رحمه الله	١١
مصادر ترجمة المؤلف رحمه الله	١٢
الفصل الأول: حياة المؤلف الشخصية	١٣
المبحث الأول: اسمه	١٤
المبحث الثاني: نسبه	١٤
المبحث الثالث: كنيته	١٤
المبحث الرابع: شجرته	١٤
المبحث الخامس: لقبه	١٤
المبحث السادس: مولده	١٤
المبحث السابع: أسرته	١٤
المبحث الثامن: وفاته	١٥
الفصل الثاني: حياة المؤلف العلمية	١٧
المبحث الأول: شيوخه	١٨
المبحث الثاني: تلاميذه	١٩
المبحث الثالث: وظائفه	٢٠

٢٢	البحث الأول: الشاوية
٢٤	البحث الخامس: مؤلفاته
٢٨	مجلد أحداث حياة القاضي رحمه الله
٣٧	البحث الثاني: دلالة الكتاب
٣٨	البحث الأول: مصنفات الحنابلة المفردة في مسألة الصيام حال الغيم
٤٠	البحث الثاني: تحقيق اسم الكتاب
٤٢	البحث الثالث: إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف
٤٣	البحث الأول: موضوع الكتاب
٤٤	البحث الخامس: منهج المؤلف في الكتاب
٤٦	البحث السادس: عمل العلامة النووي في انتقائه
٤٨	البحث السابع: وصف النسخين المعتمدين في تحقيق الكتاب
٥٠	البحث الثامن: عملي في تحقيق الكتاب
٥٣	نماذج من النسخة المخططة المعتمدة
٥٩	النسخ المطبوعة
٧٩	المطاور والمراجع والشافان والمهارس
٨٠	تبين المطاور والمراجع
٨٤	شافان والمطاور والمراجع
٨٥	شافان والمطاور والمراجع
٨٧	شافان والمطاور والمراجع

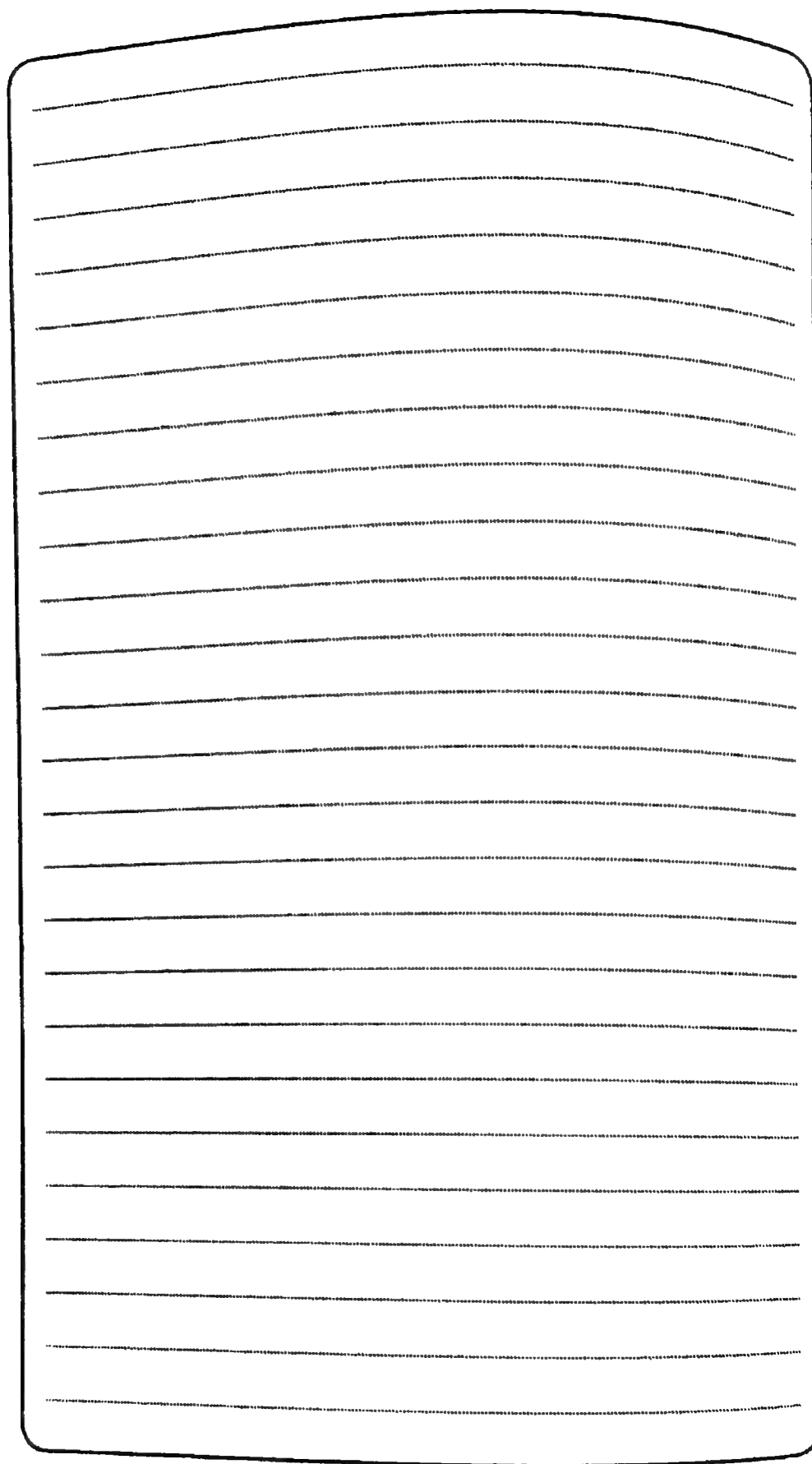


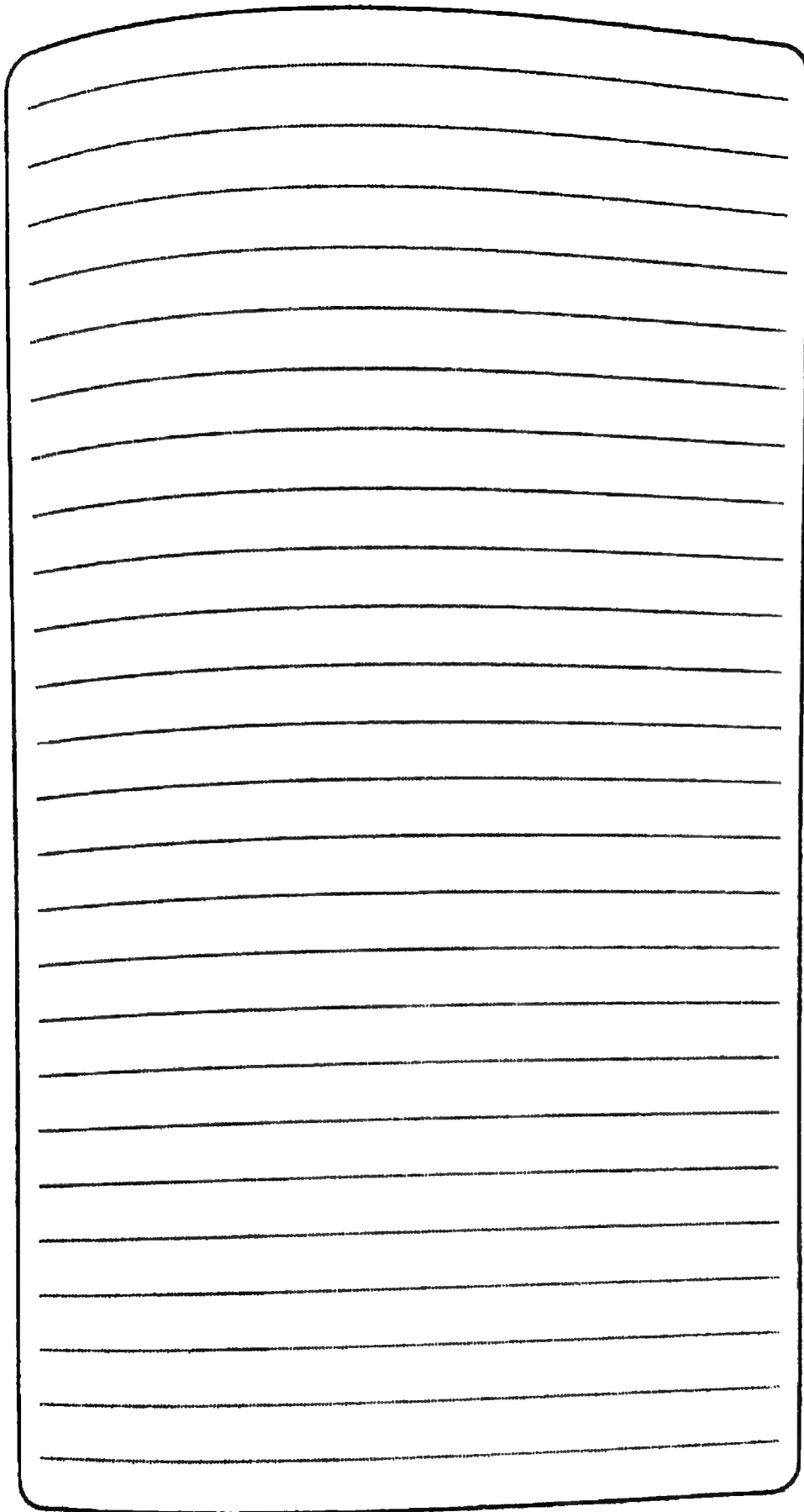
الصفحة

الموضوع

- ٩٠ كِتَابُ الْإِسْلَامِ
- ٩٢ فَرْقُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُشْرِكِينَ







100

سلسلة تراث الجنايلة (٢٣)

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

تأليف

الشيخ الإمام القاضي

أبي علي ابن الفراء

محمد بن الحسين بن محمد بن خلف البغدادي (رحمته)

(٣٨٠ - ٤٥٨ هـ)

تحقيق

أبي جنة الحنبلي

مصطفى بن محمد صلاح الدين بن عيسى القبانجي

دار المنهاج للتراث

علم ينفع به

القسم الثاني وراء الكتاب

ينقسم هذا القسم إلى أحد عشر مجزأ:

المبحث الأول: كتب الحنابلة المصنفة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

المبحث الثاني: تحقيق اسم الكتاب.

المبحث الثالث: إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف.

المبحث الرابع: موضوع الكتاب ومنهج المؤلف رحمه الله فيه.

المبحث الخامس: مصادر المؤلف في الكتاب.

المبحث السادس: المؤلفون الذين استفادوا من الكتاب.

المبحث السابع: القيمة العلمية للكتاب.

المبحث الثامن: النشرات السابقة للكتاب ونقدها.

المبحث التاسع: أسباب إعادة تحقيق الكتاب.

المبحث العاشر: وصف النسخة المخططة المعتمدة.

المبحث الحادي عشر: عملي في تحقيق الكتاب.

المجموع الأول

كتب الخاتبة المصنفة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(١)

أولاً: الكتب المفردة:

- ١- «الأمر بالمعروف» (م)
لأبي بكر المروذي «ت ٤٢٧٥هـ».
- ٢- «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ط)
لأبي بكر الخلّال «ت ٤٣١١هـ».
- ٣- «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ط)
لأبي يعلى ابن الفراء «ت ٤٥٨هـ».
- ٤- «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ط)
لعبد الغني المقدسي «ت ٦٠٠هـ».
- ٥- «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ط)
«الحسبة» (ط)
- ٦- «الحسبة» (ط)
لأحمد ابن تيمية «ت ٧٢٨هـ».
- ٧- «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (م)
لأحمد بن عبد الهادي «ت ٧٤٤هـ».

(١) الرمز (م) يعني أنه لم يعثر عليه، و(خ) يعني أنه مخطوط، و(ط) يعني أنه مطبوع.

٨- «الكنز الأكبر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ط)
لعبد الرحمن بن داود «ت ٨٥٦ هـ».

٩- «الحسبة» (ط)

ليوسف بن عبد الهادي «ت ٩٠٩ هـ».

١٠- «بشرى من استبصر وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر» (م)
لمرعي بن يوسف الكرمي «ت ١٠٣٣ هـ».

ثانيًا: الكتب التي تناولت الموضوع خلالها:

١- «الأحكام السلطانية» للقاضي أبي يعلى (٤٨٣ - ٣٠٨).

٢- «مختصر المعتمد» للقاضي أبي يعلى (١٩٤ - ١٩٨).

٣- «الإرشاد في الاعتقاد» لابن عقيل (١٧١ / ١ - ١٧٢ / ١).

٤- «التمام» للقاضي حسين (٢ / ٢٣٥ - ٢٦٠).

٥- «الغنية» لعبد القادر لجيلاني (١ / ١١٠ - ١١٧).

٦- «الآداب الشرعية» لابن مفلح (١ / ١٧٩ - ٣٠٥).

٧- «مختصر الإفادات» لابن بلبان (٤٧٣ - ٤٧٧).



البحث الثاني تحقيق اسم الكتاب

إن المخطوط الذي بين أيدينا - كما سيأتي وصفه^(١) - ناقص الأول؛ فضاء بضباع أوله غاشية الكتاب المثبت عليها عنوان الكتاب واسم مؤلفه والتملكات والوقوف، ولكن أستطيع بما وقفت عليه من أمارات أن أجزم بأن ما بين يديك - أخي القارئ - الآن كتاباً يسمى بـ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» وفيما يلي بعض تلك الأمارات والدلائل المثبتة لذلك:

١- أن هذا العنوان مُثَبَّت على أول صفحة من الصفحات المتبقية من المخطوط، وإن كان بخط مخالف لخط ناسخه، ونصه: «من كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

٢- نقل عددٌ من العلماء من هذا الكتاب، وعزوا إليه تلك النقول في مؤلفاتهم، وأسموه بـ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» منهم ابن رجب في «القواعد»: (٦٠٣/٢)، وابن اللحام في «القواعد»: (١٤٦/١)، وعبد الرحمن ابن داود في «الكنز الأكبر» ص (٤٥٤)، وابن مفلح في «الفروع»: (٦٧/٣)، والمرداوي في «تصحيح الفروع»: (٢٥٠/٧)، وفي «الإنصاف»: (٢٩٨/١٦).

٣- موضوع الكتاب بلا أدنى شك يتمركز على موضوع واحد وثابت ألا وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(١) يُنظر ص (٥٨).

المبحث الثالث

إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف

على الرغم من ضياع الصفحات الأولى من المخطوط فإنه ليس لدي أدنى شك في أن المخطوط الذي تحت أيدينا هو كتاب من تأليف القاضي أبي يعلى ابن الفراء رَحِمَهُ اللهُ، وأنه كتابه المسمى بـ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» وذلك لظهور عدد من الأدلة الواضحة الناطقة بصحة هذه النسبة، وفيما يلي بعض تلك الأدلة:

١- اسم المؤلف مُثَبَّت على أول صفحة من الصفحات المتبقية من المخطوط، وهذا نصه: «من كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للقاضي أبي يعلى».

٢- التطابق التام بين منقولات ابن مفلح في كتابه «الأدب الشرعية» من كتابنا - مع تصريحه بنسبته إلى القاضي أبي يعلى ابن الفراء رَحِمَهُ اللهُ - وبين ما هو مُثَبَّت في هذا المخطوط.

٣- ما جاء خلال هذا المخطوط من إشارات ساطعة تؤكد صحة ما ذهبنا إليه من نسبته إلى القاضي أبي يعلى رَحِمَهُ اللهُ، ومن هذه الإشارات ما يلي:

- قول المؤلف في ص (١٧٨): «ما حدثناه جدي أبو القاسم رَحِمَهُ اللهُ»
وص (١٧٩) «وأخبرني جدي في الإجازة» وقد تقدم التعريف بجدي القاضي

أبي يعلى ابن الفراء لأُمّه المحدث أبو القاسم عبيد الله بن عثمان بن جليقاً^(١).
قول المؤلف ص (١٧٨): «ما حدثناه جدي أبو القاسم رَحْمَةُ اللَّهِ فِي تَفْسِيرِ
يَحْيَى بْنِ سَلَامٍ» وتفسير يحيى بن سلام مما تفرد القاضي أبو يعلى ابن الفراء
برأيته، كما ذكر ابن الجوزي في «المنتظم»^(٢).

قول المؤلف ص (١٢٥): «وقد ذكرنا هذه المسألة في مسائل الخلاف،
وكتاب الخلاف كتاب مشهور معروف للقاضي أبي يعلى ابن الفراء.

قول المؤلف ص (١٩١) «فحدثناه ابن المُتَّاب بِإِسْنَادِهِ» وابن المتاب هو
شيخ للقاضي أبي يعلى ابن الفراء كما تقدم في التعريف بشيوخه ص (١٨).
قول الناسخ في آخر الكتاب ص (١٩٦): «سمعت من الشيخ أبي يعلى
ابن الفراء» وهذا تصريح باسم المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ.

٤- الكتاب يسبقه مباشرة وبنفس خط الناسخ كتاب آخر للقاضي أبي يعلى
وهو «كتاب الإيمان».

٥- طريقة القاضي أبي يعلى في ترتيب مؤلفاته وإيراد كلام الخصم والرد
عليه؛ واضحة جلية ظاهرة في المخطوط الذي بين أيدينا.

٦- نسب هذا الكتاب للقاضي أبي يعلى رَحْمَةُ اللَّهِ عَدَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ
وغيرهم، أولهم ولده القاضي أبو الحسين في «طبقات الحنابلة»: (٣/٣٨٤)،
والذهبي في «تاريخ الإسلام»: (١٠/١٠٥)، وابن رجب في «القواعد»:
(٢/٦٠٣)، وابن اللّحَام في «القواعد»: (١/١٤٦)، وعبد الرحمن بن داود في

(١) يُنْظَرُ ص (٤١).

(٢) «المنتظم»: (١٦/٩٨).

«الكنز الأكبر» ص (٤٥٤)، وابن مفلح في «الفروع»: (٦٧/٣)، والمرداوي في «تصحيح الفروع»: (٢٥٠/٧)، وفي «الإنصاف»: (٢٩٨/١٦)، والعليمي في «المنهج الأحمد»: (٣٦٧/٢).



المبحث الرابع

موضوع الكتاب ومنهج المؤلف رحمه الله فيه

ذهب بفقدان ورقات من أول الكتاب مقدمة المؤلف رَحِمَهُ اللهُ التي ذكر فيها - غالبًا - منهجه في بناء كتابه، وسأحاول في السطور القليلة التالية أن استخلص منهجه من خلال نصوص الكتاب:

- ١- قسم المؤلف رَحِمَهُ اللهُ كتابه إلى فصول، وعددها ٣٣ فصلًا.
- ٢- بدأ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ كتابه بمسائل وصور الإنكار على علماء المذاهب، ثم ما يتعلق بالإنكار على العوام، ثم شروط المنكر، وصور الإنكار، وما يُنكر من أفعال الناس، ثم هجر المبتدع.
- ٣ - لم يُشر المؤلف رَحِمَهُ اللهُ في كتابه إلى المذاهب الأخرى، بل اكتفى بتقرير مذهب الإمام أحمد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
- ٤- استخدم المؤلف رَحِمَهُ اللهُ القرآن والسنة وفعل الصحابة والتابعين والعلماء وأقوالهم في احتجاجه على الخصوم.
- ٥- استخدم المؤلف رَحِمَهُ اللهُ أيضًا الأسلوب الجدلي في الاحتجاج على الخصم ومناقشته في أدلته.
- ٦- في أغلب المسائل يفترض المؤلف رَحِمَهُ اللهُ دليلًا للخصم ثم يقوم بالرد عليه.

- ٨- دليل المؤلف رَحِمَهُ اللهُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ بِفَعْلِ الْعُلَمَاءِ وَالصَّالِحِينَ.
- ٩- يَذْكُرُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ الرِّوَايَاتِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي الْمَسْأَلَةِ.
- ١٠- يَرْجِّحُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ غَالِبًا بَيْنَ الرِّوَايَاتِ وَيَخْتَارُ أَصْحَبَهَا.



البحوث الخافس

مصادر المؤلف في الكتاب

تنوعت مصادر القاضي أبي يعلى رَحْمَةُ اللَّهِ ومراجعته خلال تصنيفه لهذا الكتاب الجليل، فقد استعان المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ بالكتب المذهبية وغيرها بتنوعها واختلاف موضوعاتها الحديثية منها والوعظية، الفروعية منها واللغوية؛ ليضع لنا كتاباً جامعاً مستوعباً لأحكام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويحرر فيه أحكام المذهب في هذا الموضوع، ومن تلك المصادر ما يلي:

- «غريب الحديث» للقاسم بن سلام «ت ٢٢٤ هـ».
- مسائل مُهَنَّأ «ت ٢٤٨ هـ».
- مسائل أحمد بن الحسن الترمذي «ت قبل ٢٥٠ هـ».
- مسائل الكوسج «ت ٢٥١ هـ».
- مسائل أيوب بن إسحاق «ت ٢٥٩ هـ».
- مسائل الأثرم «ت ٢٦١ هـ».
- مسائل صالح «ت ٢٦٦ هـ».
- مسائل الحسن بن ثواب «ت ٢٦٨ هـ».
- «المحنة» لحنبل بن إسحاق «ت ٢٧٣ هـ».
- مسائل الميموني «ت ٢٧٤ هـ».
- مسائل المروزي «ت ٢٧٥ هـ».
- «الورع» لأبي بكر المروزي «ت ٢٧٥ هـ».
- «الأمر بالمعروف» لأبي بكر المروزي «ت ٢٧٥ هـ».



- «السنن» لأبي داود «ت ٢٧٥ هـ».
- مسائل ابن هانئ «ت ٢٧٥ هـ».
- مسائل حرب «ت ٢٨٠ هـ».
- مسائل إبراهيم بن الحارث.
- مسائل أبي الصقر.
- مسائل إسحاق بن إبراهيم.
- مسائل إسماعيل بن سعيد الشالنجي.
- مسائل عبدوس بن مالك.
- مسائل محمد بن أبي حرب.
- مسائل يوسف بن موسى.
- «الأدب» لأبي بكر الخلّال «ت ٣١١ هـ».
- «الأشربة» لأبي بكر الخلّال «ت ٣١١ هـ».
- «الأمر بالمعروف» لأبي محمد الخلّال «ت ٣١١ هـ».
- «اللباس» لأبي بكر الخلّال «ت ٣١١ هـ».
- «المجانبة» لأبي بكر الخلّال «ت ٣١١ هـ».
- «الشهادات» لأبي بكر الخلّال «ت ٣١١ هـ».
- «فضائل أحمد» لموسى بن عبيد الله بن خاقان «ت ٣٢٨ هـ».
- «الإبانة» لابن بطة العُكبري «ت ٣٨٧ هـ».
- «تحريم الأشربة المسكرة» لابن بطة العُكبري «ت ٣٨٧ هـ».
- «الشریعة» لأبي بكر الآجري «ت ٣٦٠ هـ».
- كتب لأبي بكر عبد العزيز «ت ٣٦٣ هـ».
- «أخبار عمر» لعبيد الله بن أحمد بن عثمان «ت ٤٣٥ هـ».



المبحث الثاني

المؤلفون الذين استفادوا من الكتاب

- لقد استفاد من كتابنا هذا جمعٌ من علماء المذهب وأربابه، منهم:
 - زين الدين ابن رجب ت ٧٩٥ هـ في «القواعد».
 - ابن اللحام ت ٨٠٣ هـ في «القواعد».
 - عبد الرحمن بن داود ت ٨٥٦ هـ في «الكنز الأكبر».
 - شمس الدين ابن مفلح ت ٧٦٣ هـ في «الفروع» و«الأداب الشرعية».
 - علاء الدين المرداوي ت ٨٨٥ هـ في «تصحيح الفروع» و«الإنصاف».
 - ابن النجار الفتوح ت ٩٧٢ هـ في «معونة أولي النهي».
 - منصور البهوتي ت ١٠٥١ هـ في «شرح منتهى الإرادات».
- وغيرهم كثير ممن استفادوا سواء بالإحالة أو الاقتباس بدون عزو.



البحث السابع القيمة العلمية للكتاب

يتمتع كتابنا هذا بقيمة عملية كبيرة، استمدتها من أهمية الموضوع المناقش ومن مكانة مؤلفه رَحْمَةُ اللَّهِ الرَّفِيعَةِ، وتتجلى أهمية كتابنا في النقاط التالية:

- ١- أنه يعتبر الكتاب الحنبلي الوحيد - حسب علمي - الذي جمع بين الرواية والفقه في هذا الموضوع.
- ٢- أنه من أقدم الكتب التي صنف في هذا الموضوع.
- ٣- أن المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ حرر فيه مذهب الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في أغلب مسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- ٤- أنه احتوى على روايات عن الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم أجدها في كتب المذهب المطبوعة.
- ٥- أنه قد بني على طريقة الاحتجاج بالقرآن والسنة وفعل الصحابة والتابعين والاستدلال بها على الخصوم.
- ٦- أنه احتوى على مناقشة أدلة المخالف من المذاهب الأخرى.



البحوث الثامن

النشر السابقة للكتاب ونقدها

لكتابنا هذا تحقيقان قد سبقا طبعتنا هذه، وفيما يلي وصف لهما مع بيان

حاليهما:

التحقيق الأول:

تحقيق: الدكتور محمد مصطفى أبوه الشنقيطي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

الناشر: دار البخاري / المدينة المنورة.

الطبعة: الأولى.

سنة الطبع: ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.

حال هذا التحقيق:

أولاً: ما تميز به:

١- أنه أول إخراج للكتاب من حيز المخطوط إلى حيز المطبوع.

٢- قدم المحقق رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى تحقيقه بمقدمة دراسية واسعة عن الكتاب

ومؤلفه.

ثانياً: ما أخذ عليه:

١- عدم ترتيب أوراق المخطوط الترتيب السليم، حيث نتج عن ذلك

كتاب غير مستقيم البنية، وقد توهم المحقق رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أن هذا التشتت من

قَبِلَ المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ فَوْضَعَهُ فِي مُوَاخَذَاتِهِ عَلَى الْكِتَابِ فَقَالَ: «عَدَمُ تَرْتِيبِ الْمَوَاضِيعِ وَالْفَصْلِ بَيْنَ الْمُتَشَابِهِ مِنْهَا فَصْلًا طَوِيلًا».

٢- أسقاط أصابت نص الكتاب، منها:

.. ولأن الغرض أن لا يقع المنكر، [فإذا أمكن التوصل إلى ذلك بالأمر

السهل فتجاوزه لم يجز؛ لأنه إن كان مضرة على المنكر].....

.. ونهي عن منكر [وإن كان مما نحكم ببطلانه].....

وغير ذلك.

٣- كثرة التصحيفات والتحريفات الحاصلة في التحقيق:

المطبوع	النسخة الخطية
في الصلاة	وصلى
كما هو الحال	كما نقول
السنن	أهل الستر
من كلامه	كلامه
يهرک	يهرک
عليه	عليهم
ووراء	وردد
وأمرنا	وأمر
ينزل	بترك

معنى مهنة	من جهته
رضي الله عنه	كرم الله وجهه
بحير	يجبر
لأن ما	لازمًا
بإبن	يا ابن
المرادي	الم أرك
صلوا	بلوا
قراهم	فراهم

وغير ذلك.

التحقيق الثاني:

تحقيق: الدكتور عمر أبو المجد بن حسين النعيمي.

الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث التابع لجامعة أم القرى.

الطبعة: الأولى.

سنة الطبع: ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م.

ملاحظة: لم يعلم الدكتور عمر النعيمي بوجود مطبوعة أقدم للكتاب،

وبذلك لم يرجع إليها ولم يقيمها.

حال هذا التحقيق:

أولاً: ما تميز به:

١- ترتيب المخطوط الترتيب الصحيح.

٢- الرجوع إلى مصادر المؤلف رَحِمَهُ اللهُ والاستفادة منها في تقويم النص.

ثانيًا: ما أخذ عليه:

١- أخطاء وقعت في مقدمة التحقيق، منها:

- نسبة كتب إلى المؤلف رَحِمَهُ اللهُ وهي ليست له، مثل:

«التمام فيما صح من الروايتين عن الإمام» والصواب أن هذا الكتاب لابنه

القاضي أبي الحسين.

و«المسائل التي خالف فيها غلام الخلال الخرقى» والصواب أن هذه

المسائل أوردها ابنه القاضي أبو الحسين خلال كتابه «الطبقات».

و«رسل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة» والصواب أن هذا الكتاب

لأبي علي الحسين بن محمد القرطبي، يعرف بابن الفراء.

- قول المحقق حفظه الله: «تولى - أي القاضي - قضاء الحريم، مسماه

الحالي: الأحوال الشخصية» والصواب: أنه تولى قضاء دار الخلافة ثم أسند

إليه قضاء الحريم، والحريم هنا تعني حريم دار الخلافة، قال ياقوت الحموي

في «معجم البلدان» (٢/٢٥٠): «الحريم: بالفتح ثم الكسر، وياء ساكنة، وميم،

أصله من حريم البئر وغيرها، وهو ما حولها من حقوقها ومرافقها، ثم اتسع

فقليل لكل ما يتحرّم به ويمنع منه حريم، وبذلك سمي حريم دار الخلافة

ببغداد، ويكون بمقدار ثلث بغداد، وهو في وسطها ودور العامة محيطة به،

وله سور يتحيز به، ابتداءه من دجلة وانتهاءه إلى دجلة، كهيئة نصف دائرة،

وله عدة أبواب».

٢- أسقاط أصابت نص الكتاب:

- [وإن لم نعلم من حاله ذلك؛ أنكرنا عليه] لأنه [لا] يجوز له العمل بما عنده.

- [قالوا: وما حواربي عيسى بن مريم؟] قال: شُقُّوا بالمناسر.

- لجاز أن يكون مثل ذلك [علة] في إسقاط.

- على الآخذ [للمال] بذهاب نفسه.

- عن محمد [بن عثمان] بن جهم.

- يوم أحد قال [رسول الله]: اشتد غضب الله.

- صدوقاً [جليلاً].

- من أخذ الجوائز [من السلطان] على سبيل الحاجة.

- قال تكلم رجل [عند إبراهيم] في...

وغير ذلك.

٣- زيادات لم ترد في النسخة الخطية:

- الإنكار [عليهم] تعبدًا.

- أمارات القتل [قد] ظهرت ولاحت.

- نهى عنه بقوله [تعالى]...

- فالكف عن أعراضهم وعن [أعراض] المسلمين.

- و[من] يتكلم.

- [فلأنه] ليس باسم من أسمائه.

وغير ذلك.

٤- تغييرات في النص:

المطبوع	النسخة الخطية
الخمر	المسكر
وفاضلاً	صدوقاً
مال الغير	طعام الغير
سبي النساء	سبي الحرم
صلى الله عليه وسلم	عليه السلام
روى	ذكر

وغير ذلك.

٥- كثرة التصحيقات والتحريفات الحاصلة في التحقيق:

المطبوع	النسخة الخطية
وجدناه	وجدته
يراه	يرئ
رواه	روئ
شروطه	شرطه
يسقط	يسقطه
الضرر	الضرب

وغير ذلك.

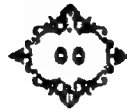
وأخيراً أقول: جزى الله المُحَقِّقِينَ خير الجزاء فقد بذلوا الجهد في خدمة الكتاب وتصحيحه، والله أسأل أن يجعله في ميزان حسناتهما، ولا أنكر أنني قد استفدتُ من عملِهما، جزاهما الله عني خيراً.



المبحث التاسع أسباب إعادة تحقيق الكتاب

وأبرز تلك الأسباب الداعية إلى إعادة تحقيق الكتاب على الرغم من تقدم نشره مرتين ما يلي:

- ١- نفاد المطبوعة الأولى من الأسواق منذ زمن بعيد.
- ٢- عدم انتشار المطبوعة الثانية للكتاب بسبب طبيعة النشر الجامعي.
- ٣- اعتقادي أن المطبوعتين لم تقدّما الكتاب بالشكل اللائق.
- ٣- كثرة الأسقاط والتصحيحات والتحريفات في المطبوعتين، وقد سبق بيانها.
- ٤- مشروعني في خدمة تراث الحنابلة بشكل عام، وتراث القاضي الإمام أبي يعلى ابن الفراء رَحِمَهُ اللهُ بشكل خاص.



المبحث العاشر

وصف النسخة الخطية المعتمدة

بعد البحث والاستقصاء عن النسخ الخطية لهذا الكتاب؛ فإني - للأسف - لم أجد له إلا نسخة خطية وحيدة، ناقصة الأول، ولكنها نفيسة فريدة، وفيما يلي وصف دقيق لها:

مصدر النسخة: دار الكتب الظاهرية/ دمشق - سوريا.

رقم النسخة: عام (٣٧٧٩ ت ٦) مجموع رقم (٤٤) من مجاميع العمريه^(١).
عدد الأوراق: ٣٠ ورقة (٩٦-١٢٦).

مسطرة النسخة: ١٧-٢٣ سطرًا تقريبًا.

عدد الكلمات في السطر: ٨-١٠ كلمات تقريبًا.

القياس: ٢٤ × ١١ سم.

الناسخ: أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين الطبري^(٢).

- (١) يحتوي هذا المجموع على ما يلي: الجزء الحادي عشر والثاني عشر من «كتاب العظمة» لعبد الله بن محمد بن جعفر الأنصاري ت ٣٦٩ هـ «كتاب الكفاية» لعبد الرحمن بن محمد ابن منته ت ٤٧٠ هـ «تحريم الرد والشطرنج والملاهي» لمحمد بن الحسين الأجرى ت ٣٦٠ هـ «أسماء مصنفات ابن أبي الدنيا ت ٢٨١ هـ»، «حواشي الزركشي» لعلي بن سليمان المرادوي ت ٨٨٥ هـ الجزء الأول من «كتاب الإيمان» للقاضي أبي يعلى ابن الفراء ت ٤٥٨ هـ «كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» للقاضي أبي يعلى ابن الفراء ت ٤٥٨ هـ «جزء منتقى من حديث مكّي وغيره» جمع محمد بن عبد الواحد المقدسي ت ٦٤٣ هـ.
- (٢) هو ناسخ «كتاب الإيمان» - الكتاب السابق لكتابنا في المجموع - والذي يتطابق معه تمامًا في

تاريخ النسخ: لم يُذكر، لكنه كان في حياة المؤلف رَحِمَهُ اللهُ^(١).

الخط: نسخ معتاد، قاعدته مغربية.

* مميزات النسخة:

- نسخة منسوخة في حياة المؤلف رَحِمَهُ اللهُ.

- نسخة بخط أحد تلاميذ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ.

- نسخة على هوامشها بعض الاستدراكات والتصحيحات.

- نسخة عليها بلاغات وسماعات من المؤلف رَحِمَهُ اللهُ.

* عيوب النسخة:

- نسخة ناقصة الأول بقدر ورقتين^(٢).

- نسخة كثيرة التصحيقات والتحريفات.

- نسخة غير مرتبة الأوراق، ولعل هذا من المُجلّد.



= الخط، ولم أقف له على ترجمة فيما تحت يدي من مصادر.

(١) لأنه يسبقه مباشرة «كتاب الإيمان» للمؤلف رَحِمَهُ اللهُ، وبنفس خط النسخة، وفي أوله: (آدم الله علاه وكبت أعداه) وهذا دليل على حياة المؤلف رَحِمَهُ اللهُ وقت نسخ الكتاب.

(٢) وقد وقفت على ذلك بحساب كراريس النسخة وعدد أوراق كل كراس، وقد أتى النقص على آخر الكتاب السابق لكتابنا في المجموع، وهو «كتاب الإيمان»، وعلى أول كتابنا. ولقد فتشت في المجموع وغيره لعلني أقف على الورقات الناقصة في أي مكان منه لكن لم أجدها.

المبحث الحاربي عشر عملي في تحقيق الكتاب

يُتلخّص عملي في تحقيق الكتاب في النقاط الآتية:

- ١- ما يتعلّق بالأصل الخطّي للنّص:
 - اعتماد النسخة الخطيّة الوحيدة في إخراج نصّ صحيح سليم للكتاب.
 - نسخ المخطوط حسب الرّسم الإملائي الحديث.
- ٢- ما يتعلّق بالجانب اللّغوي والنحوي:
 - تصويب ما وقع من أخطاء إعرابيّة ونحويّة، والإبقاء على الخطأ في الهامش.
 - الإبقاء على التّعابير التي كانت تُستخدَم في زمن المؤلّف رَحِمَهُ اللهُ.
 - ضَبْطُ النّص بالشّكل ضَبْطًا تَامًا؛ لِيَسْهُلَ حِفْظُهُ وفَهْمُهُ.
- ٣- ما يتعلّق بالعلامات والرّموز والأرقام:
 - وَضَعْتُ علامةً لبداية صفحات المخطوط (/).
 - وَضَعْتُ على طرّة الصّفحة ترقيم صفحات المخطوط (١/أ، ١/ب، ٢/أ، ٢/ب).
 - وَضَعْتُ السّاقط أو المُستدرك بين قوسين معقوفين [].
 - وَضَعْتُ ما تمّ تصويبه بين قوسين معقوفين [].
- ٣- ما يتعلّق بالتّخرّيج والعزو:
 - * عزو الآيات القرآنيّة:
 - عزو الآيات إلى سورّها، مع بيان رقم الآية.

- تصويب ما وقع في الأصل من أخطاء في نص الآية.

* تخريج الأحاديث النبوية:

- تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية.

- إذا كان الحديث متفقاً عليه فإني أخرجه من البخاري ومسلم ومُسْنَدِ أحمد.

- فإذا لم يكن كذلك فإني أخرجه عن أحد الشيخين ومن مُسْنَدِ الإمام أحمد.

- فإذا لم يكن كذلك فإني أخرجه من مُسْنَدِ الإمام أحمد طبعه الشيخ

شُعَيْب؛ وذلك لأنها مُخَرَّجَةٌ مُوسَّعَةٌ.

- فإذا لم يكن كذلك فإني أخرجه من سنن أبي داود.

- فإذا لم يكن كذلك خَرَجْتُهُ من بَقِيَّةِ المَصَادِرِ الحديثية.

- فإذا كان اللَّفْظُ الذي في المتن مغايراً لِلْفَظِ المَصْدَرِ فإني أشير إلى هذا.

- إذا كان الحديث موضوعاً فإني أشير إلى ذلك.

* تخريج أقوال الصحابة والتابعين:

- إذا كان الحديث عند عبد الرزاق وابن أبي شيبة أخرجه عنهما.

- فإذا لم يكن كذلك أخرجه عن أحدهما.

- فإذا لم يكن كذلك أخرجه من بَقِيَّةِ المَصَادِرِ، مثل سنن البيهقي وكتب

ابن المنذر وابن عبد البر وغيرهما.

* ما يتعلق بالروايات:

- عزو الروايات إلى مصادرها الأصلية المطبوعة.

- استدراك ما تأكد سقطه من كلمات مؤثرة.

- تصويب ما تأكد تحريفه وتصحفه.

- إذا كان لفظ الرواية مغلقاً وغير ظاهر وضعت في الهامش الرواية الأصلية

إذا وجدتھا.

- إذا كان في النص سقط أو تحريف أو تصحيف ومصدره مطبوع فإني أشير إلى ذلك بدون العزو إلى المطبوع.

٨- التراجم والتعريف والبيان:

- وَضَعْتُ تَرْجَمَةً مُخْتَصِرَةً موجزةً للمؤلف؛ تشمل على حياته الشخصية والعلمية.

- قُمْتُ بالتعريف بالأعلام بشكل مختصر.

٩- قَدَّمْتُ الْكِتَابَ بمقدمات دراسية مهمة عن الكتاب ومؤلفه، وهي:

- كتب الحنابلة المصنفة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

- تحقيق اسم الكتاب.

- إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف.

- موضوع الكتاب ومنهج المؤلف رحمه الله فيه.

- مصادر المؤلف في الكتاب.

- المؤلفون الذين استفادوا من الكتاب.

- القيمة العلمية للكتاب.

- النشرات السابقة للكتاب ونقدھا.

- وصف النسخة الخطية المعتمدة.

١٠- صَنَعْتُ كَشَافَاتٍ وفهارس متنوعة، وهي:

- تَبَيُّنُ الْمُصَنِّفِ وَالْمُرَاجِعِ.

- كَشَافُ الْفُتَوَى وَالْمَقَالَاتِ.

- كَشَافُ رِوَايَاتِ الْإِسْلَامِ (مُحَمَّدٌ رِضَى اللَّهِ عَنْهُ).

- كَشَافُ الْأَسْمَاءِ.

- كَشَافُ الْكُتُبِ وَالْمَقَالِ فِي الْمَقْصِدِ.

- فهرس موضوعات الكتاب.

نماذج من النسخة النحوية المعتمدة

بداية النسخ

الظاهر من حاله ان اجتهاده في خلاف ذلك من اجل
 حقيقته في خلافه ولم يتفق حقا انكر عليه وان
 ان يختلف اجتهاده في ذلك لان الظاهر من حاله انه
 ما في على اجتهاده الاقوال وانه لم يختلف اجتهاده لاظهار
 ليمنه في عنه الظنه او الشبهة كما هو في حق جده
 يا كل ثمار رمضان او باكل طعام من ثمره اثنا عشر
 عليه وان كان ان يكون هناك عذر لا مئة او كان
 لا تظهره في سائر العاقر اذا رايكاه يفعل ما يسوغ
 فيه الاجتهاد نظرت فان علمنا من حاله انه سال
 من سوغ اجتهاده لم شئ عليه وان لم نعلم من حاله
 ذلك انكرنا عليه لا مئة لا يجوز له العمل بما عنده
 فقلنا له لو قال لي زوجتي انت خليفة عند سؤالي
 العلق ثم امتنعها من غير سؤال منعتنا وانكرنا
 عليه لا مئة بلزمه الرجوع الى شئ في الرجعة
 او الخطر وقد نقل الحسن بن نواب والميموني
 عنه في الرجل يمر على القوم وهم يعذبون بالسيف
 ينقاهم ويظهرهم وهذا محمول على ما ذكرنا وان
 وان الفاعل له ليس من اهل الاجتهاد ولا سال عن ذلك
 هو اهل لا مئة قد نقل عنه في رواية المروسي
 انه قال لا ينبغي للفقهاء ان يحمل الناس على ما ليس
 ولا يشهد به فيهم قال ابو بكر عبد العزيز في
 وحسنه معان على ظهر كتاب الكنيسة في ذلك
 في الرجال فالحق فينا مع هذا في ذلك

الرستم ١٩١

خاتمة النسخة

والحدثنا جميع عرسفيان بن محمد بن حماد بن محمد بن علي
قال كان النبي صلى الله عليه وآله باحة ما يعرف ولا يعرف
أحد على أحد فان قيل ما كان يمنع ان يسمي
بعض الواحد لا أنه تكسب الشبهة على من سمع
كما تجوز الجحش بالتهمة وقد رواه ابو بكر الجعفي
أخر الخبر الأول ما لشقا ذات باسناده عن
بر حكي عن ابيه عن حكي ان النبي صلى الله عليه وآله عليه
في تهمة وقد قال احمد بن حنبل في رواية ابن
حسب النبي في تهمة فيسئل كنهل ان يوزن
الحديث ان رجلا ادعى على رجل حقا يتعلق
بالمال او بالشرف واقام شاهدين فامرهما القضاة
غير ان النبي صلى الله عليه وآله عليه لم يعرف بعد التهمة في السام
فقبض المشهود عليه ليسل عن بعد التهمة في السام
لا شهادتهما تهمة في حوالة عليه وهذا
معدوم في مسندنا آخر الكتاب والخبر
صلى الله عليه وآله سيدنا محمد وآله

النَّصْرُ الْحَقُّ

...../ (١) الظَّاهِرُ مِنْ حَالِهِ أَنَّ اجْتِهَادَهُ يُخَالِفُ ذَلِكَ (٢).
 ١/٨
 مِثْلُ: أَنْ يَرَى حَنْفِيًّا (٣) رَعَفَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ؛ أَنْكَرَ عَلَيْهِ، وَإِنْ جَازَ
 أَنْ يَخْتَلِفَ اجْتِهَادُهُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ [بَاقٍ] (٤) عَلَى اجْتِهَادِهِ
 الْأَوَّلِ، وَأَنَّهُ لَوْ اخْتَلَفَ اجْتِهَادُهُ لِأَظْهَرَهُ لِيَتَنَبَّهَ عَنْهُ الظَّنُّ وَالشُّبْهَةُ.
 كَمَا نَقُولُ فَيَمَنْ وَجَدْنَاهُ يَأْكُلُ نَهَارَ رَمَضَانَ، أَوْ يَأْكُلُ طَعَامَ غَيْرِهِ؛ أَنَّا نُنْكِرُ
 عَلَيْهِ، وَإِنْ جَازَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ عُدْرٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِأَظْهَرَهُ.
 فَأَمَّا الْعَامِّيُّ: إِذَا رَأَيْنَاهُ يَفْعَلُ مَا يَسُوعُ فِيهِ الْاجْتِهَادُ؛ نَظَرْتَ:
 فَإِنْ عَلِمْنَا مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ سَأَلَ مَنْ يَسُوعُ اجْتِهَادُهُ؛ لَمْ نُنْكِرْ عَلَيْهِ.
 وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْ مِنْ حَالِهِ ذَلِكَ؛ أَنْكَرْنَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْعَمَلُ بِمَا عِنْدَهُ (٥).
 فَعَلَى هَذَا: لَوْ قَالَ لِرِزْوَجَتِهِ: «أَنْتِ خَلِيَّةٌ» عِنْدَ سُؤَالِهَا الطَّلَاقَ، ثُمَّ أَمْسَكَهَا
 مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ (٦)؛ مَنَعْنَاهُ وَأَنْكَرْنَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ الرُّجُوعُ إِلَى غَيْرِهِ فِي الرُّخْصَةِ
 أَوْ الْحَظَرِ.

(١) خرم في بداية الكتاب يُقَدَّرُ بلوحتين؛ لوحة غاشية النسخة و لوحة من أصل نص الكتاب، وقد استنتجت ذلك عن طريق حساب عدد كراريس الكتاب ثم عدد اللوحات داخل كل كُرَّاس، والمتوقع أن يكون المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بَحَثَ فِي هَذِهِ اللَّوْحَةِ فَرَضِيَّةَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَالْإِنْكَارِ عَلَى الْمَذَاهِبِ وَالْعُلَمَاءِ، وَيُنْظَرُ هَذَا النُّقْصُ فِي «مختصر المعتمد» ص (١٩٤-١٩٨).

(٢) يُنْظَرُ: «الأدب الشرعي»: (١/ ١٨٦).

(٣) «الأصل»: (١/ ٥٧)، «الحجة على أهل المدينة»: (١/ ٦٦).

(٤) فِي «الأصل»: (بَاقٍ).

(٥) يُنْظَرُ: «صفة المفتي والمستفتي» ص (٢٧١) وما بعدها.

(٦) أَي سؤَالِ عَالِمٍ مُفْتٍ.

وَقَدْ نَقَلَ الْحَسَنُ بْنُ ثَوَابٍ^(١) وَالْمِمْوْنِيُّ^(٢) عَنْهُ، فِي الرَّجُلِ يَمُرُّ عَلَى الْقَوْمِ
وَهُمْ يَلْعَبُونَ بِالشَّطْرَنْجِ: «يَنْهَاهُمْ وَيَعْظُمُهُمْ».
وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَأَنَّ الْفَاعِلَ لَهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ، وَلَا
سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ مَنْ هُوَ أَهْلُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ نُقِلَ عَنْهُ فِي رِوَايَةِ الْمُرُودِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «لَا
يَنْبَغِي لِلْفَقِيهِ أَنْ يَحْمِلَ النَّاسَ عَلَى [مَذْهَبِهِ]^(٣)، وَلَا يُشَدَّدَ عَلَيْهِمْ»^(٤).
قَالَ أَبُو بَكْرِ عَبْدُ الْعَزِيزِ - فِيمَا وَجَدْتُهُ مُعَلَّقًا عَلَى ظَهْرِ «كِتَابِ التَّنْبِيهِ»^(٥):
«حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ^(٦)، قَالَ: حَدَّثَنِي /مُهَنَّا،
قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَشْرَبَ هَذَا النَّبِيذَ، يَسْبَعُ فِيهِ
شُرْبَ مَنْ شَرِبَهُ؛ فَلْيَشْرَبْهُ وَخَذَهُ»^(٧)».

ب/١



(١) أخرجها الخلال في «الأمر بالمعروف» رقم: (١٤٩).

(٢) أخرجها الخلال في المصدر السابق رقم: (١٥٠).

(٣) في «الأصل»: (مذاهبيهم).

(٤) ذكرها ابن مفلح في «الأدب الشرعي»: (١/١٨٩).

(٥) كتاب في فروع المذهب، لم يتيسر العثور عليه، يَسْرَ اللَّهُ ذَلِكَ.

(٦) يروي الخلال عن مهنا بواسطة اثنين، الأول هو محمد بن علي بن محمود بن قديد الوراق
هنا، والثاني هو محمد بن علي بن بحر - أويحيى - السمسار عنه، ولم يميزه هنا لِتَعْرِفَ ابْنَهُمَا
المقصودا

(٧) ذكر هذه الرواية ابن عقيل في «الإرشاد»: (١٧١/ب)، وابن مفلح في «الأدب الشرعي»:
(١/١٨٩).

فضل^(١)

وَالأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْأَمِيرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهِي عَنِ الْمُنْكَرِ مِنْ أَهْلِ السِّرِّ وَالْعَدَالَةِ وَالْقَبُولِ عِنْدَ النَّاسِ.

- لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ رَهْبَهُ الْمَأْمُورُ، وَرُبَّمَا اسْتَجَابَ إِلَيْهِ وَرَجَعَ إِلَى قَوْلِهِ؛ تَعْظِيمًا لِلَّهِ - سُبْحَانَهُ - وَلِدِينِهِ.

- وَلِأَنَّ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ؛ [فَكَلَامُهُ]^(٢) أَوْقَعَ فِي النَّفُوسِ، وَأَقْرَبُ إِلَى الْقُلُوبِ. وَإِذَا كَانَ يُخَالِفُ مَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ؛ قِيلَ لَهُ: «مُرْ عَلَى نَفْسِكَ [وَانْهَئَهَا]^(٣)»، وَرُبَّمَا صَارَ ذَلِكَ ذَرِيعَةً إِلَى الْإِيْقَاعِ بِهِ.

وَقَدْ قَالَ - سُبْحَانَهُ - فِي صِفَةِ نَبِيِّهِ: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَمْلِكَكُمْ إِلَى مَا أَنْتَهِكُمْ عَنْهُ﴾^(٤).

وَقَدْ رُوِيَ فِي تَغْلِيظٍ مَنْ نَهَى عَنْ مُنْكَرٍ وَهُوَ فَاعِلُهُ: مَا رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ^(٥) فِي كِتَابِهِ^(٦) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «يُؤْتَى بِالرَّجُلِ

(١) يُنْظَرُ: «مَخْتَصَرُ الْمُعْتَمَد» ص (١٩٦)، «الْغِنْيَةُ»: (١/ ١١٣ و ١١٤)، «الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ»: (١/ ٢١٢).

(٢) فِي «الْأَصْل»: (وَكَلَامُهُ).

(٣) فِي «الْأَصْل»: (وَانْهَئَهَا).

(٤) سُورَةُ هُودَ: (٨٨).

(٥) أَيُّ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ الْهَرَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٦) أَيُّ كِتَابِ «غَرِيبِ الْحَدِيثِ».

يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُلْقَى فِي النَّارِ، فَتَنْدَلِقُ [أَقْتَابُ] ^(١) بَطْنِهِ، فَيَدُورُ بِهَا كَمَا يَدُورُ الْحِمَارُ بِالرَّحَى، فَيَقَالُ لَهُ: مَا لَكَ؟ فَيَقُولُ: إِنِّي كُنْتُ أَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ وَلَا آتِيَهُ، وَأَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَآتَيْهِ ^(٢).

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: «[الْقَتَبُ] ^(٣): مَا يَكُونُ فِي الْبَطْنِ، وَهِيَ الْحَوَايَا».

قَالَ: «وَأَمَّا الْأَمْعَاءُ: فَإِنَّهَا الْأَقْصَابُ، وَاحِدُهَا قُصْبٌ».

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَتَنْدَلِقُ أَقْتَابُ بَطْنِهِ» فَإِنَّ الْإِنْدِلَاقَ خُرُوجَ الشَّيْءِ مِنْ مَكَانِهِ [سَلِسًا سَهْلًا] ^(٤)، وَكُلُّ شَيْءٍ نَدَرَ خَارِجًا فَقَدْ اِنْدَلَقَ، وَمِنْهُ [قِيلَ] ^(٥) لِلسَّيْفِ: «اِنْدَلَقَ مِنْ جَفْنِهِ» إِذَا شَقَّه حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ ^(٦).

وَلَيْسَ هَذَا الْقَوْلُ مَنْعًا لِلْفَاسِقِ مِنْ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ، بَلْ يَجِبُ عَلَى الْفَاسِقِ أَنْ يُنْكِرَ مَا يَرَى مِنَ الْمُنْكَرِ مَعَ الْقُدْرَةِ.

- لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مُرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَإِنْ لَمْ تَعْمَلُوا بِهِ، وَانْهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَإِنْ لَمْ تَنْتَهُوا» ^(٧).

- وَلِأَنَّ الْفَاسِقَ إِذَا شَاهَدَ الْمُنْكَرَ كَانَ بِمَثَابَةِ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ فَرَضَانِ: التَّوْبَةُ،

(١) فِي «الْأَصْل»: (أَقْتَابُ).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ» رَقْم: (٧٦٧٤).

(٣) فِي «الْأَصْل»: (الْقَت).

(٤) عَلَامَةُ الْخَاقِ إِلَى الْهَامِشِ الْاَيْمَنِ، وَلَا يَوْجَدُ شَيْءٌ مُثَبَّتٌ، وَالْمُثَبَّتُ مُسْتَدْرَكٌ مِنَ الْمَصْدَرِ.

(٥) فِي «الْأَصْل»: (قِيلَ).

(٦) «غَرِيبُ الْحَدِيثِ»: (٣/٣٨٨).

(٧) لَمْ أَجِدْهُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَكِنْ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَرَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» رَقْم: (٧١٦٣)، وَرَوَاهُ عَنْ أَنْسِ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» رَقْم: (٦٦٢٨).

وَجَوَابُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: حَمْلُهُ عَلَى مَنْ صَامَهُ تَطَوُّعًا أَوْ عَنْ نَذْرٍ أَوْ قَضَاءٍ.
وَالثَّانِي: حَمْلُهُ عَلَى الشَّكِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْمٌ.

* قَالَ:

وَاحْتَجَّ أَيْضًا: بِحَدِيثِ حُذَيْفَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ [بِیَوْمٍ وَلَا بِیَوْمَیْنِ]»^(١) حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ قَبْلَهُ، ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ»^(٢).

وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْمٌ.
وَاحْتَجَّ: بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٣) وَابْنِ عُمَرَ^(٤) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ، فَإِنْ حَالَ دُونَهُ غَمَامَةٌ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ»^(٥).

وَجَوَابُهُ: أَنَّ مَعْنَاهُ: أَكْمِلُوا رَمَضَانَ.
وَدَلِيلُ هَذَا التَّأْوِيلِ: أَنَّهُ جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَصُومُوا ثَلَاثِينَ» وَيَعُودُ الضَّمِيرُ فِي رُؤُوسِهِ إِلَى هِلَالِ شَوَّالٍ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مَذْكُورٍ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ^(٦) أَبِي هُرَيْرَةَ: «فَاتِمُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ ثُمَّ أَفْطِرُوا» وَمِثْلُهُ مِنْ رِوَايَةٍ

(١) ليست في «خ».

(٢) أخرجه النسائي في «المجتبى» رقم: (٢١٤٤)، وأبو داود في «السنن» رقم: (٢٣٢٦) من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه أبو يعلى الموصلي في «المسند» رقم: (٢٣٥٥).

(٤) تقدم تخريجه ص (٦٣).

(٥) أخرجه الشافعي في «المسند» بترتيب السجزي رقم: (٦١٢).

(٦) ليست في «خ».

ابن عباس.

وَهَكَذَا الْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»^(١): «صُومُوا لِرُؤُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوتِهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ» مَعْنَاهُ: غُمَّ هِلَالُ شَوَّالٍ.

* قَالَ:

وَاحْتَجَّ: بِحَدِيثِ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ السَّابِقِ قَالَ: «أَهْلَلْنَا هِلَالَ رَمَضَانَ فَشَكَّكُنَا فِيهِ، فَبَعَثْنَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَجُلًا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَدَهُ لِرُؤُوتِهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ»^(٢). وَفِي «الْبُخَارِيِّ»^(٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٤)، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صُومُوا لِرُؤُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوتِهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ». قُلْنَا: هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْإِغْمَامُ^(٥) مِنَ الطَّرَفَيْنِ؛ بِأَنْ يَغُمَّ هِلَالُ رَمَضَانَ فَنَعُدَّ شَعْبَانَ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا^(٦)، ثُمَّ نَصُومَ ثَلَاثِينَ، فَيَحُولَ دُونَ مَطْلَعِ هِلَالِ شَوَّالٍ غَيْمٌ لَيْلَةَ الْحَادِي وَالثَّلَاثِينَ: فَإِنَّا نَعُدُّ شَعْبَانَ مِنْ^(٧) الْآنَ ثَلَاثِينَ وَنَعُدُّ رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ وَنَصُومُ يَوْمًا فَيَصِيرُ الصَّوْمُ وَاحِدًا^(٨) وَثَلَاثِينَ، كَمَا

(١) رقم: (١٠٨٠).

(٢) أخرجه الدارقطني في «السنن» رقم: (٢١٧٢)، أبو عوانة في «المستخرج» رقم: (٢٩٥٧).

(٣) رقم: (١٩٠٩).

(٤) زيادة في «خ»: (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

(٥) في «خ»: (الإغما).

(٦) ليست في «خ».

(٧) ليست في «خ».

(٨) في «خ»: (أحدًا).

إِذَا نَسِيَ صَلَاةً مِنْ يَوْمٍ فَاتَتْهُ^(١) فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ صَلَوَاتُ الْيَوْمِ.
وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: «هَذَا الْيَوْمُ يُكْمَلُ إِلَى أَحَدٍ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا»^(٢).

* قَالَ:

وَاحْتَجَّ: بِحَدِيثِ حُذَيْفَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ
وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ، ثُمَّ صُومُوا، فَإِنْ غُمَّ
عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ، ثُمَّ أَفْطِرُوا، إِلَّا أَنْ تَرَوْهُ قَبْلَ ذَلِكَ»^(٣).
وَجَوَابُهُ: مَا سَبَقَ قَبْلَهُ؛ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْإِغْمَامُ^(٤) فِي طَرَفِي
رَمَضَانَ.

* قَالَ:

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا التَّأْوِيلُ بَاطِلٌ لَوْجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَالَ: «فَعُدُّوا شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ ثُمَّ صُومُوا» وَالصَّوْمُ إِنَّمَا هُوَ أَوَّلُ
الشَّهْرِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ ثُمَّ
أَفْطِرُوا» فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْإِغْمَامَ^(٥) فِي أَوَّلِهِ وَفِي آخِرِهِ، وَالَّذِي فِي أَوَّلِهِ يَقْتَضِي
الْإِعْتِدَادَ بِهِ فِي أَوَّلِ رَمَضَانَ، وَعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ يَقْتَضِي أَنَّ الْإِعْتِدَادَ بِهِ فِي آخِرِ
رَمَضَانَ.

(١) فِي «خ»: (صَلَوَاتُ يَوْمٍ).

(٢) لَمْ أَجِدْهُ فِيمَا تَحْتَ يَدِي مِنْ مَصَادِرِ.

(٣) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السَّنَنِ» رَقْم: (٢١٦٦) مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) فِي «خ»: (الْإِغْمَا).

(٥) فِي «خ»: (الْإِغْمَا).

قُلْنَا: التَّأْوِيلُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّا نَكْمِلُ عِدَّةَ شَعْبَانَ فِي آخِرِ رَمَضَانَ، وَنَصُومُ يَوْمًا آخَرَ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: «ثُمَّ صُومُوا» رَاجِعًا إِلَى هَذَا الْيَوْمِ.
وَأَمَّا قَوْلُهُ بَعْدَهُ: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ ثُمَّ أَفْطِرُوا» فَمَعْنَاهُ: إِذَا غَمَّ فِي أَوَّلِهِ وَغَمَّ فِي آخِرِهِ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ؛ فَإِنَّا نَعُدُّ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ، ثُمَّ ^(١) نَصُومُ يَوْمًا وَهُوَ الْحَادِي وَالثَّلَاثُونَ مِنْ رَمَضَانَ، فَنَعُدُّ رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ، وَنَصُومُ يَوْمًا آخَرَ، فَقَدْ حَصَلَ الْعَدَدَانِ؛ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْآخِرِ وَيَتَخَلَّلُهَا صَوْمُ يَوْمٍ ^(٢).

* قَالَ:

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّهُ لَوْ عَلِقَ طَلَاقًا أَوْ عِتَاقًا عَلَى رَمَضَانَ لَمْ يَقَعْ يَوْمَ الشَّكِّ، وَكَذَا لَا يَحِلُّ فِيهِ الدَّيْنُ الْمُؤَجَّلُ إِلَى رَمَضَانَ، فَكَذَا الصَّوْمُ.
وَجَوَابُهُ: أَنَّا لَا نَعْرِفُ الرَّوَايَةَ عَنْ أَصْحَابِنَا فِي ذَلِكَ:
فَيُحْتَمَلُ: أَلَّا نُسَلِّمَ ذَلِكَ، وَنَقُولُ: يَقَعُ الطَّلَاقُ وَالْعِتْقُ وَيَحِلُّ الدَّيْنُ.
وَيُحْتَمَلُ: أَنْ نُسَلِّمَهُ، وَهُوَ أَشْبَهُ.
وَنُفَرِّقُ [بَيْنَ الْمَسْأَلَةِ] ^(٣) بَوَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَدْ يَثْبُتُ الصَّوْمُ بِمَا لَا يَثْبُتُ الطَّلَاقُ وَالْعِتْقُ وَالْحُلُولُ، وَهُوَ شَهَادَةُ عَدْلٍ وَاحِدٍ ^(٤).

(١) فِي «خ»: (و).

(٢) فِي «خ»: (يَوْمُ صَوْم).

(٣) لَيْسَتْ فِي «خ».

(٤) لَيْسَتْ فِي «خ».



وَالثَّانِي: أَنَّ^(١) فِي إِيقَاعِ الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ وَحُلُولِ الدِّينِ إِسْقَاطُ حَقِّ ثَابِتٍ لِمُعَيَّنٍ بِالشَّكِّ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ بِخِلَافِ الصَّوْمِ، فَإِنَّهُ إِجْبَابُ عِبَادَةٍ مَقْصُودَةٍ عَلَى الْبَدَنِ فَلَا يَمْتَنِعُ وَجُوبُهَا مَعَ الشَّكِّ، كَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنَ الْخَمْسِ.
وَكَذَا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: «إِذَا تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكَّ فِي الْحَدِيثِ لَا وَضُوءَ عَلَيْهِ» لِلْأَصْلِ، وَلَوْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ؟ لَا طَلَّاقَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ وَالْبُضْعَ حَقٌّ لَهُ، فَلَا يَسْقُطَانِ بِالشَّكِّ.

وَكَذَا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: «لَوْ تَسَحَّرَ الرَّجُلُ وَهُوَ شَاكٌّ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ صَحَّ صَوْمُهُ» لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ اللَّيْلِ، وَلَوْ وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ شَاكًّا فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ صَحَّ وَقُوفُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ اللَّيْلِ، وَالْفَرْقُ: أَنَّ الْبِنَاءَ عَلَى الْأَصْلِ فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ لَمْ يُسْقَطِ الْعِبَادَةُ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ وَالْوُقُوفَ وَجِدًا.

وَأَمَّا فِي مَسْأَلَتِنَا؛ فَالْبِنَاءُ عَلَى الْأَصْلِ يُسْقَطُ الصَّوْمَ.

وَجَوَابُ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ طُلُوعَ الْفَجْرِ يَخْفَى عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، فَلَوْ مَنَعْنَاهُمُ الشُّحُورَ مَعَ الشَّكِّ لَحِقَتْهُمْ الْمَشَقَّةُ؛ لِأَنَّهُ يَتَكَرَّرُ ذَلِكَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي إِلْزَامِهِمْ صَوْمَ يَوْمِ الشَّكِّ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ لِعَارِضٍ يَغْرِضُ فِي السَّمَاءِ وَهُوَ نَادِرٌ، فَلَا مَشَقَّةَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ الْحَجُّ لَوْ^(٢) مَنَعْنَاهُمُ الْوُقُوفَ مَعَ الشَّكِّ لَفَاتَهُمْ^(٣)، وَفِيهِ مَشَقَّةٌ عَظِيمَةٌ.

* قَالَ:

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّهُ شَكٌّ فَلَا يَجِبُ الصَّوْمُ؛ كَالصَّخْرِ.

(١) ليست في «خ».

(٢) في «خ»: (فلو).

(٣) في «خ»: (فاتهم).

وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ يَنْطَلُ بِآخِرِ رَمَضَانَ إِذَا حَالَ غَيْمٌ، فَإِنَّهُ يَجِبُ الصَّوْمُ.
وَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ صَحْوٌ وَلَمْ يَرَوْا^(١) الْهَيْلَالَ، فَالظَّاهِرُ عَدَمُهُ، بِخِلَافِ الْغَيْمِ؛
فَوَجِبَ صَوْمُهُ اخْتِطَاطًا.

* قَالَ:

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّ كُلَّ يَوْمٍ صَامَةٍ^(٢) فِي الصَّخْرِ لَا يَجِبُ فِي الْغَيْمِ؛ كَالثَّامِنِ
وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ.

وَجَوَابُهُ: أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الصَّخْرِ وَالْغَيْمِ مَا سَبَقَ.
وَلِأَنَّا تَحَقَّقْنَا فِي الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ كَوْنَهُ مِنْ شَعْبَانَ بِخِلَافِ يَوْمِ الثَّلَاثِينَ،
وَلِهَذَا لَوْ حَالَ الْغَيْمُ فِي آخِرِ رَمَضَانَ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ صُمْنَا، وَلَوْ حَالَ لَيْلَةَ الْحَادِي
وَالثَّلَاثِينَ لَمْ نَصُمْ.

* قَالَ:

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّهَا عِبَادَةٌ فَلَا يَجِبُ الدُّخُولُ فِيهَا حَتَّى يُعْلَمَ وَقْتُهَا؛ كَالصَّلَاةِ.
وَجَوَابُهُ: أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ فِي الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ؛
أَمَّا الْأَصْلُ: فَإِنَّهُ يَجِبُ الدُّخُولُ فِي الصَّلَاةِ مَعَ الشُّكِّ، وَهُوَ إِذَا نَسِيَ صَلَاةً
مِنَ الْخَمْسِ.

وَأَمَّا الْفَرْعُ: فَإِنَّ الْأَمِيرَ إِذَا اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الشُّهُورُ صَامَ بِالتَّحَرِّيِ.
وَجَوَابُ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ اِعْتِبَارَ الْيَقِينِ فِي الصَّلَاةِ لَا يُؤَدِّي إِلَى إِسْقَاطِ الْعِبَادَةِ،
بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا.

(١) فِي 'خ': (يَرَى).

(٢) فِي 'خ': (يَصُومُهُ).

قَالَ:

وَاحْتَجَّ: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْجَزْمُ بِالنِّيَّةِ مَعَ الشَّكِّ، وَلَا يَصِحُّ الصَّوْمُ إِلَّا بِجَزْمِ النِّيَّةِ.
وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ لَا يُمْتَنَعُ التَّرَدُّدُ فِي النِّيَّةِ لِلْحَاجَةِ، كَمَا فِي الْأَسِيرِ إِذَا صَامَ
بِالْإِجْتِهَادِ، وَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنَ الْخُمْسِ فَصَلَّاهُنَّ.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ حَلَفَ أَنَّ الْهَلَالَ تَحْتَ الْغَيْمِ.
قُلْنَا: لَا يَحْنُ لِلشَّكِّ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ.
وَكَذَا لَوْ حَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يَطْلُعْ، وَلَا هُوَ تَحْتَ الْغَيْمِ، كَمَا لَوْ طَارَ طَائِرٌ فَحَلَفَ
أَنَّهُ غُرَابٌ أَوْ أَنَّهُ لَيْسَ بِغُرَابٍ أَوْ تَجَهَّلْنَاهُ^(١).

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ وَطِئَ فِي هَذَا الْيَوْمِ.
قُلْنَا: تَجِبُ الْكَفَّارَةُ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يُصَلِّي التَّرَاوِيحَ هَذِهِ اللَّيْلَةُ؟^(٢)
قُلْنَا: اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا:
فَقَالَ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ: «لَا يُصَلِّي».
وَقَالَ غَيْرُهُ^(٣): «يُصَلِّي».
وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ.
وَلِأَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ.

(١) فِي «خ»: (وَجَهَّلْنَاهُ).

(٢) يُنْظَرُ: «الرَّوَايَتَيْنِ وَالْوُجْهَيْنِ»: (٢٥٧/١)، «التَّمَامُ»: (٢٩٣/١)، «دَرْءُ اللَّوْمِ وَالضَّمِيمِ» ص

(١٢٤)، «مَشْرَحُ الْعَمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ: (٩٨).

(٣) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنُ بْنُ حَامِدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَمْ يَحْكُمُوا بِالْهَلَالِ تَحْتَ الْغَيْمِ^(١) فِي سَائِرِ الشُّهُورِ.
قُلْنَا: لَا فَايِدَةَ فِيهِ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا، فَإِنَّ فِيهِ اخْتِيَاظًا لِلصَّوْمِ، وَلِهَذَا يَثْبُتُ
هَلَالُ رَمَضَانَ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ^(٢) بِخِلَافِ غَيْرِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ حَلَفَ لَيَدْخُلَنَّ الدَّارَ فِي أَوَّلِ [يَوْمٍ مِنْ] رَمَضَانَ.
قُلْنَا: لَا يَبْرُ فِي يَمِينِهِ حَتَّى يَدْخُلَهَا فِي يَوْمَيْنِ يَوْمِ الشَّكِّ وَالَّذِي بَعْدَهُ،
كَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ صَلَوَاتِ يَوْمٍ وَجَهِلَهَا^(٣) فَحَلَفَ لَيَدْخُلَنَّ الدَّارَ بَعْدَ أَنْ
يُصَلِّيَهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَبْرُ حَتَّى يَدْخُلَ بَعْدَ جَمِيعِ صَلَوَاتِ الْيَوْمِ، وَإِنْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ
الَّذِي فِي ذِمَّتِهِ وَاحِدَةٌ.

هَذَا آخِرُ كَلَامِ

الْقَاضِي أَبِي يَغْلَى ابْنِ الْقَرَاءِ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(١) فِي «خ»: (السحاب).

(٢) لَيْسَتْ فِي «خ».

(٣) لَيْسَتْ فِي «خ».

(٤) فِي «خ»: (فجهلها).

المصاوير والمرآة جمع والكشافات والفهارس

تَبَيُّنُ الْمَهاوِيرِ وَالْمُرَاجِعِ

- الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، تَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

- الاستذكار، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر «ت ٤٦٣ هـ»، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.

- الإشراف على مذاهب العلماء، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري «ت ٣١٩ هـ» تحقيق: صفيح أحمد الأنصاري، مكتبة مكة الثقافية / الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.

- البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف باليزار «ت ٢٩٢ هـ» تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق، مكتبة العلوم والحكم / المدينة، الطبعة الأولى، بدأت ١٩٨٨ م، وانتهت ٢٠٠٩ م.

- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وُأَيامه، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله «ت ٢٥٦ هـ»، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، اعتناء محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.

- الروايتين والوجهين، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء «ت ٤٥٨ هـ»، تحقيق: عبد الكريم الاحم، مكتبة المعارف / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي «ت ٤٥٨ هـ»، تحقيق: محمد عطا، دار الكتب العلمية / لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.

السنن، سليمان بن الأشعث السجستاني «ت ٢٧٥ هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط
ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م.
السنن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي
الدارقطني «ت ٣٨٥ هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شليبي، عبد
اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ /
٢٠٠٤ م.

المجتبى (السنن الصغرى)، أحمد بن شعيب النسائي «ت ٣٠٣ هـ، تحقيق مركز
البحوث وتقنية المعلومات، دار التاصيل/ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م.
المجموع شرح المذهب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي «ت
٦٧٦ هـ، تحقيق: أحمد نجيب المطيعي، دار عالم الكتب/ السعودية، الطبعة الأولى،
٢٠٠٣ م.

المحلى بالآثار، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي «ت ٤٥٦ هـ، دار
الفكر/ لبنان.

المختصر في الفقه، عمر بن الحسين الخرقى «ت ٣٣٤ هـ، تحقيق: محمد بن
ناصر العجمي، دار النوادر / دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م.
المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم،
أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري «ت ٢٦١ هـ، تحقيق: محمد فؤاد
عبد الباقي، دار إحياء التراث/ لبنان.

المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، يعقوب بن إسحاق أبو عوانة
الإسفرايني «ت ٣٠٦ هـ، تحقيق مجموعة من الباحثين، الجامعة الإسلامية / المدينة
المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤ م.

المسند، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني «ت
٢٤١ هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة/ لبنان،
الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.

- المسند، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي «ت ٣٠٧هـ»، تحقيق: حسين أسد، دار المأمون للتراث / السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.

- المسند، سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي «ت ٢٠٤هـ»، تحقيق: محمد التركي، دار هجر / مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

- المسند، محمد بن إدريس الشافعي «ت ٢٠٤هـ»، رتبة: سنجر بن عبد الله الجاولي «ت ٧٤٥هـ»، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار غراس / الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

- المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي «ت ٢٣٥هـ»، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

- المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني «ت ٢١١هـ»، تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل / القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣٧ / ٢٠١٦م.

- المغني، عبد الله بن أحمد بن محمد، ابن قدامة المقدسي «ت ٦٢٠هـ»، تحقيق: عبد الله التركي، وعبد الفتاح الحلو، عالم الكتب، الرياض / السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

- درء اللوم والضيم في صوم يوم الغيم، عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي «ت ٥٩٧هـ»، تحقيق: جاسم بن سليمان الدوسري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

- زاد المسافر، عبد العزيز بن جعفر بن أحمد، غلام الخلال «ت ٣٦٣هـ»، تحقيق: أبو جنة الحنبلي، دار الأوراق الثقافية / جدة، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م.

- شرح العمدة، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني «ت ٧٢٨هـ»، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي وعلي العمران ومحمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م.



مسائل الإمام أحمد، صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل «ت ٢٦٦هـ»، تحقيق: أبي
معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار الوطن/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ /

١٩٩٩ م.



كشاف القبان للقرآنية

الآية القرآنية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَمَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾	الطَّلَاق	٧	٦٤



كُشَّافُ الْأَحَادِيثِ وَالنُّبَرَةِ

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّايِ	الصَّفْحَةُ
إِنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ أَمَدُهُ لِرُفُوتِهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ؛ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	٧٢
صُومُوا لِرُفُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُفُوتِهِ، فَإِنْ حَالَ دُونَهُ غَمَامَةٌ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	٧١
صُومُوا لِرُفُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُفُوتِهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٧٢، ٦٣
صُومُوا لِرُفُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُفُوتِهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ	أَبُو هُرَيْرَةَ	٧٢
صُومُوا لِرُفُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُفُوتِهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، ثُمَّ أَفْطِرُوا	أَبُو هُرَيْرَةَ	٦٥
فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٦٥
لَا تَقْدِّمُوا الشَّهْرَ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ قَبْلَهُ، ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ	حُذَيْفَةُ	٧١

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّأْيِ	الصفحة
صُومُوا لِرُؤُوسِهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ، ثُمَّ صُومُوا، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ، ثُمَّ أَفْطِرُوا إِلَّا أَنْ تَرَوْهُ قَبْلَ ذَلِكَ	حَذِيقَةُ	٧٤/٧٣
نَهَى عَنْ صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ: الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ رَمَضَانَ، وَيَوْمِ النَّحْرِ، وَيَوْمِ الْفِطْرِ، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ	أَبُو هُرَيْرَةَ	٧٠



كُتَابُ الرُّقُوفَاتِ وَالْمَقُولَاتِ

الْقَوْلُ	الْقَائِلُ / الْفَاعِلُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
إِذَا رَأَيْتَ هِلَالَ رَمَضَانَ فَصُمْ، وَإِذَا لَمْ تَرَهُ فَصُمْ مَعَ جُمْلَةِ النَّاسِ، وَأَفْطِرْ مَعَ جُمْلَةِ النَّاسِ	أَبُو سَعِيدٍ	٦٨
لَأَنْ أَتَعَجَّلَ فِي صَوْمِ رَمَضَانَ يَوْمَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَأَخَّرَ؛ لِأَنِّي إِذَا تَعَجَّلْتُ لَمْ يَفْتِنِي، وَإِذَا تَأَخَّرْتُ فَاتَنِي	أَبُو هُرَيْرَةَ	٦٦
أَنَّهَا كَانَتْ تَصُومُ الْيَوْمَ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ مِنْ رَمَضَانَ	أَسْمَاءُ	٦٧
هَذَا الْيَوْمُ يُكْمَلُ إِلَيَّ أَحَدٌ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا	أَنْسُ	٧٣
كَانَ أَبِي إِذَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ شَأْنُ الْهِلَالِ تَقَدَّمَ قَبْلَهُ بِصِيَامِ يَوْمٍ	سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ	٦٦
لَأَنْ أَصُومَ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ	عَائِشَةُ	٦٧
لَا تَصُومُوا الْيَوْمَ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ، لَا يُسْبَقُ فِيهِ الْإِمَامُ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	٦٨

الْقَوْلُ	الْقَائِلُ / الْفَاعِلُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
أَنَّهُ إِذَا حَالَ دُونَ مَنْظَرِهِ سَحَابٌ صَامَ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٦٣
وَكَانَ يُضْبِحُ فِي الْغَيْمِ صَائِمًا	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٦٣
لَوْ صُمْتُ السَّنَةَ لَأَفْطَرْتُ هَذَا الْيَوْمَ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٦٤
صُومُوا مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَأَفْطِرُوا مَعَ الْجَمَاعَةِ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٦٤
أَزْوَاجُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنَّا.	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ	٦٧
لَأَنْ أَفْطِرُ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ ثُمَّ أَقْضِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَزِيدَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ	٦٨
إِنَّ نَبِيَّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْهَى عَنْ صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنَ السَّنَةِ: يَوْمِ الشُّكِّ، وَالنَّخْرِ، وَالْفِطْرِ، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ.	عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	٦٧
أَنَّهُمَا كَانَا يَنْهَيَانِ عَنْ صَوْمِ الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ رَمَضَانَ	عُمَرُ وَعَلِيٌّ	٦٨
أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ رَمَضَانَ	عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ	٦٦
أَنْ رَجُلًا شَهِدَ عِنْدَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِرُؤْيَاهِ هِلَالِ رَمَضَانَ فَصَامَ، وَأَخْسَبَهُ قَالَ: وَأَمَرَ النَّاسَ بِالصِّيَامِ، وَقَالَ: لَأَنْ أَصُومَ يَوْمًا مِنْ سَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ	فَاطِمَةُ بِنْتُ الْحُسَيْنِ	٦٩



القائل / الفاعل رقم الصفحة

القول

إِنَّ رَمَضَانَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، وَنَحْنُ مُتَقَدِّمُونَ
فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ فَلْيَتَقَدَّمْ، وَلَآنَ أَصُومَ
يَوْمًا مِنْ سَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ
رَمَضَانَ.

٦٦

مُعَاوِيَةُ



كشاف الله محمد

العلم	رقم الصفحة
ابن أبي مريم = سعيد	٦٢
ابن سيرين	٦٢
أبو البخاري = وهب بن وهب	٧٢
أبو القاسم الخرقى	٦٣
أبو بكر الخلأل	٦٣
أبو بكر بن أحمد بن علي بن ثابت	٦١
أبو بكر عبد العزيز	٦٣
أبو داود	٦٣
أبو سعيد رضي الله عنه	٦٨، ٦٧
أبو عثمان	٦٢
أبو هريرة رضي الله عنه	٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٢
الأنترم	٦٢
أحمد بن حنبل	٧٧، ٦٢
أسماء رضي الله عنها	٦٧، ٦٦، ٦٢
أنس رضي الله عنه	٧٣، ٦٧، ٦٦، ٦٢
البحاري	٧٢
بكر بن عبد الله المزني	٦٢
حذيفة رضي الله عنه	٧٣، ٧١، ٦٨، ٦٧

الْعَلَمُ رَقْمُ الصَّفْحَةِ

الْحَسَنُ = الْبَصْرِيُّ	٦٢
سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	٦٦
صَالِحٌ = ابْنُ أَحْمَدَ	٦٢
طَاوُسٌ	٦٢
عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا	٦٧، ٦٦، ٦٢
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا	٧٢، ٧١، ٦٨، ٦٧
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا	٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢
	٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٧
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٦٨، ٦٧
عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٦٩، ٦٨، ٦٧
عَمَارٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٦٧
عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٢
عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٦٢
عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٦٩، ٦٦، ٦٢
فَاطِمَةُ بِنْتُ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا	٦٩
الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ	٦٢
مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْقُرَاءِ	٦٣، ٦٢، ٦١
مُجَاهِدٌ	٦٢
الْمَرْوُذِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ	٦٢
مُطَرِّفٌ	٦٢
مُعَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٦٦، ٦٢
مُهَنَّأٌ	٦٢

فهرس موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المحقق	٧
القسم الأول: ترجمة المؤلف رحمه الله	١١
مصادر ترجمة المؤلف رحمه الله	١٢
الفصل الأول: حياة المؤلف الشخصية	١٣
المبحث الأول: اسمه	١٤
المبحث الثاني: نسبه	١٤
المبحث الثالث: كنيته	١٤
المبحث الرابع: شهرته	١٤
المبحث الخامس: لقبه	١٤
المبحث السادس: مولده	١٤
المبحث السابع: أسرته	١٤
المبحث الثامن: وفاته	١٥
الفصل الثاني: حياة المؤلف العلمية	١٧
المبحث الأول: شيوخه	١٨
المبحث الثاني: تلاميذه	١٩
المبحث الثالث: وظائفه	٢٠

المَوْضُوعُ	الصَّفْحَةُ
المبحث الأول: الشارعية	٢٢
المبحث الثاني: مؤلفاته	٢٤
مجلد أحداث حياة القاضي رحمه الله	٢٨
المبحث الثاني: ذلك الكتاب	٣٧
المبحث الأول: مصنفات الخبائذ المفردة في مسألة الصيام حال الغيم	٣٨
المبحث الثاني: تحقيق اسم الكتاب	٤٠
المبحث الثالث: إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف	٤٢
المبحث الأول: موضوع الكتاب	٤٣
المبحث الثاني: منبع المؤلف في الكتاب	٤٤
المبحث الثالث: عمل العلامة النووي في انتقائه	٤٦
المبحث الرابع: وصف النسخين المعتمدين في تحقيق الكتاب	٤٨
المبحث الخامس: عملي في تحقيق الكتاب	٥٠
نماذج من النسخة السخية المعتمدة	٥٣
المبحث الخامس	٥٩
المصادر والمراجع والشانان والشماس	٧٩
تبع المصادر والمراجع	٨٠
كتاب القبان والقرنية	٨٤
كتاب الاماوين والشرية	٨٥
كتاب المرفقات والمفردات	٨٧

٩٠	كتاب الله عز وجل
٩٢	فهرس موضوعات الكتاب



سلسلة تراث الجفيلة (٢٣)

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

تأليف

الشيخ الإمام القاضي

أبي يعلى ابن الفداء

محمد بن الحسين بن محمد بن خلف البغدادي الحنبلي

(٣٨٠ - ٤٥٨ هـ)

تحقيق

أبي حنيفة الحنبلي

مهدي بن محمد صلاح الدين بن عيسى القبانبي

دار المنهاج للعلوم

علم ينفع به

القسم الثاني ورلة الكتاب

وينقسم هذا القسم إلى أحد عشر مبشرا:

المبحث الأول: كتب الحجابة المصنفة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

المبحث الثاني: تحقيق اسم الكتاب.

المبحث الثالث: إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف.

المبحث الرابع: موضوع الكتاب ومنهج المؤلف رحمه الله فيه.

المبحث الخامس: مصادر المؤلف في الكتاب.

المبحث السادس: المؤلفون الذين استفادوا من الكتاب.

المبحث السابع: القيمة العلمية للكتاب.

المبحث الثامن: النشرات السابقة للكتاب ونقدها.

المبحث التاسع: أسباب إعادة تحقيق الكتاب.

المبحث العاشر: وصف النسخة الخطية المعتمدة.

المبحث الحادي عشر: عملي في تحقيق الكتاب.

المبحث الأول

كتب الحنابلة المصنفة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(١)

أولاً: الكتب المفردة:

- ١- «الأمر بالمعروف» (م)
لأبي بكر المروزي «ت ٢٧٥هـ».
- ٢- «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ط)
لأبي بكر الخلال «ت ٣١١هـ».
- ٣- «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ط)
لأبي يعلى ابن الفراء «ت ٤٥٨هـ».
- ٤- «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ط)
لعبد الغني المقدسي «ت ٦٠٠هـ».
- ٥- «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ط)
٦- «الحسبة» (ط)
لأحمد ابن تيمية «ت ٧٢٨هـ».
- ٧- «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (م)
لأحمد بن عبد الهادي «ت ٧٤٤هـ».

(١) الرمز (م) يعني أنه لم يعثر عليه، و(خ) يعني أنه مخطوط، و(ط) يعني أنه مطبوع.

٨- «الكنز الأكبر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ط)

لعبد الرحمن بن داود «ت ٨٥٦ هـ».

٩- «الحسبة» (ط)

ليوسف بن عبد الهادي «ت ٩٠٩ هـ».

١٠- «بشرى من استبصر وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر» (م)

لمرعي بن يوسف الكرمي «ت ١٠٣٣ هـ».

ثانيًا: الكتب التي تناولت الموضوع خلالها:

١- «الأحكام السلطانية» للقاضي أبي يعلى (٤٨٣ - ٣٠٨).

٢- «مختصر المعتمد» للقاضي أبي يعلى (١٩٤ - ١٩٨).

٣- «الإرشاد في الاعتقاد» لابن عقيل (١٧١ / ١ - ١٧٢ / ١).

٤- «التمام» للقاضي حسين (٢٣٥ / ٢ - ٢٦٠).

٥- «الغنية» لعبد القادر لجيلاني (١١٠ / ١ - ١١٧).

٦- «الأداب الشرعية» لابن مفلح (١٧٩ / ١ - ٣٠٥).

٧- «مختصر الإفادات» لابن بَلْبَانَ (٤٧٣ - ٤٧٧).



المبحث الثاني تحقيق اسم الكتاب

إن المخطوط الذي بين أيدينا - كما سيأتي وصفه^(١) - ناقص الأول؛ فضاء بضباع أوله غاشية الكتاب المثبت عليها عنوان الكتاب واسم مؤلفه والتملكات والوقوف، ولكن أستطيع بما وقفت عليه من أمارات أن أجزم بأن ما بين يديك - أخي القارئ - الآن كتاباً يسمى بـ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» وفيما يلي بعض تلك الأمارات والدلائل المثبتة لذلك:

١- أن هذا العنوان مُثَبَّت على أول صفحة من الصفحات المتبقية من المخطوط، وإن كان بخط مخالف لخط ناسخه، ونصه: «من كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

٢- نقل عددٌ من العلماء من هذا الكتاب، وعزوا إليه تلك النقول في مؤلفاتهم، وأسموه بـ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» منهم ابن رجب في «القواعد»: (٢/٦٠٣)، وابن اللحام في «القواعد»: (١/١٤٦)، وعبد الرحمن ابن داود في «الكنز الأكبر» ص (٤٥٤)، وابن مفلح في «الفروع»: (٣/٦٧)، والمرداوي في «تصحيح الفروع»: (٧/٢٥٠)، وفي «الإنصاف»: (١٦/٢٩٨).

٣- موضوع الكتاب بلا أدنى شك يتمركز على موضوع واحد وثابت ألا وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(١) يُنظر ص (٥٨).

الْبَيِّنَاتُ الثَّالِثَةُ

إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف

على الرغم من ضياع الصفحات الأولى من المخطوط فإنه ليس لدي
نيتي شك في أن المخطوط الذي تحت أيدينا هو كتاب من تأليف القاضي
بي يعلى ابن الفراء رَحِمَهُ اللهُ، وأنه كتابه المسمى بـ «الأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر» وذلك لظهور عدد من الأدلة الواضحة الناطقة بصحة هذه النسبة،
وفيما يلي بعض تلك الأدلة:

١- اسم المؤلف مُثَبَّتٌ على أول صفحة من الصفحات المتبقية من
المخطوط، وهذا نصه: «من كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
للقاضي أبي يعلى».

٢- التطابق التام بين منقولات ابن مفلح في كتابه «الأدب الشرعية» من
كتابنا - مع تصريحه بنسبته إلى القاضي أبي يعلى ابن الفراء رَحِمَهُ اللهُ - وبين ما
هو مُثَبَّتٌ في هذا المخطوط.

٣- ما جاء خلال هذا المخطوط من إشارات ساطعة تؤكد صحة ما ذهبنا
إليه من نسبته إلى القاضي أبي يعلى رَحِمَهُ اللهُ، ومن هذه الإشارات ما يلي:
- قول المؤلف في ص (١٧٨): «ما حدثناه جدي أبو القاسم رَحِمَهُ اللهُ»
وص (١٧٩) «وأخبرني جدي في الإجازة» وقد تقدم التعريف بجده القاضي

أبي يعلى ابن الفراء لأُمّه المحدث أبو القاسم عبيد الله بن عثمان بن جليقاً^(١).
- قول المؤلف ص (١٧٨): «ما حدثناه جدي أبو القاسم رَحِمَهُ اللهُ في تفسير يحيى بن سلام» وتفسير يحيى بن سلام مما تفرد القاضي أبو يعلى ابن الفراء بروايته، كما ذكر ابن الجوزي في «المنتظم»^(٢).

- قول المؤلف ص (١٢٥): «وقد ذكرنا هذه المسألة في مسائل الخلاف» وكتاب الخلاف كتاب مشهور معروف للقاضي أبي يعلى ابن الفراء.
- قول المؤلف ص (١٩١) «فحدثناه ابن المُنْتَاب بإسناده» وابن المُنْتَاب هو شيخ للقاضي أبي يعلى ابن الفراء كما تقدم في التعريف بشيوخه ص (١٨).
- قول الناسخ في آخر الكتاب ص (١٩٦): «سمعت من الشيخ أبي يعلى ابن الفراء» وهذا تصريح باسم المؤلف رَحِمَهُ اللهُ.

٤- الكتاب يسبقه مباشرة وينفس خط الناسخ كتاب آخر للقاضي أبي يعلى وهو «كتاب الإيمان».

٥- طريقة القاضي أبي يعلى في ترتيب مؤلفاته وإيراد كلام الخصم والرد عليه؛ واضحة جلية ظاهرة في المخطوط الذي بين أيدينا.

٦- نسب هذا الكتاب للقاضي أبي يعلى رَحِمَهُ اللهُ عددٌ من علماء المذهب وغيرهم، أولهم ولده القاضي أبو الحسين في «طبقات الحنابلة»: (٣/٣٨٤)، والذهبي في «تاريخ الإسلام»: (١٠/١٠٥)، وابن رجب في «القواعد»: (٢/٦٠٣)، وابن اللّحّام في «القواعد»: (١/١٤٦)، وعبد الرحمن بن داود في

(١) يُنظر ص (٤١).

(٢) «المنتظم»: (٩٨/١٦).



«الكنز الأكبر» ص (٤٥٤)، وابن مفلح في «الفروع»: (٦٧/٣)، والمرداوي
في «تصحيح الفروع»: (٢٥٠/٧)، وفي «الإنصاف»: (٢٩٨/١٦)، والعلمي
في «المنهج الأحمد»: (٣٦٧/٢).



المبحث الرابع

موضوع الكتاب ومنهج المؤلف رحمه الله فيه

ذهب بفقدان ورقات من أول الكتاب مقدمة المؤلف رَحِمَهُ اللهُ التي ذكر فيها - غالبًا - منهجه في بناء كتابه، وسأحاول في السطور القليلة التالية أن أستخلص منهجه من خلال نصوص الكتاب:

- ١- قسم المؤلف رَحِمَهُ اللهُ كتابه إلى فصول، وعددها ٣٣ فصلًا.
- ٢- بدأ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ كتابه بمسائل وصور الإنكار على علماء المذاهب، ثم ما يتعلق بالإنكار على العوام، ثم شروط المنكر، وصور الإنكار، وما يُنكر من أفعال الناس، ثم هجر المبتدع.
- ٣- لم يُشير المؤلف رَحِمَهُ اللهُ في كتابه إلى المذاهب الأخرى، بل اكتفى بتقرير مذهب الإمام أحمد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
- ٤- استخدم المؤلف رَحِمَهُ اللهُ القرآن والسنة وفعل الصحابة والتابعين والعلماء وأقوالهم في احتجاجه على الخصوم.
- ٥- استخدم المؤلف رَحِمَهُ اللهُ أيضًا الأسلوب الجدلي في الاحتجاج على الخصم ومناقشته في أدلته.
- ٦- في أغلب المسائل يفترض المؤلف رَحِمَهُ اللهُ دليلًا للخصم ثم يقوم بالرد عليه.

- ٨- دلت المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ بِفَعْلِ الْعُلَمَاءِ وَالصَّالِحِينَ.
- ٩- يَذْكُرُ الْمُؤَلِّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ الرِّوَايَاتِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْمَسْأَلَةِ.
- ١٠- يَرْجِعُ الْمُؤَلِّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ غَالِبًا بَيْنَ الرِّوَايَاتِ وَيَخْتَارُ أَصْحَهَا.



الْبَحْثُ الْخَامِسُ

مصادر المؤلف في الكتاب

تنوعت مصادر القاضي أبي يعلى رَحِمَهُ اللهُ ومراجعته خلال تصنيفه لهذا الكتاب الجليل، فقد استعان المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بالكتب المذهبية وغيرها بتنوعها واختلاف موضوعاتها الحديثية منها والوعظية، الفروعية منها واللغوية؛ ليضع لنا كتاباً جامعاً مستوعباً لأحكام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويحرر فيه أحكام المذهب في هذا الموضوع، ومن تلك المصادر ما يلي:

- «غريب الحديث» للقاسم بن سلام «ت ٢٢٤ هـ».
- مسائل مُهَنَّأ «ت ٢٤٨ هـ».
- مسائل أحمد بن الحسن الترمذي «ت قبل ٢٥٠ هـ».
- مسائل الكوسج «ت ٢٥١ هـ».
- مسائل أيوب بن إسحاق «ت ٢٥٩ هـ».
- مسائل الأثرم «ت ٢٦١ هـ».
- مسائل صالح «ت ٢٦٦ هـ».
- مسائل الحسن بن ثواب «ت ٢٦٨ هـ».
- «المحنة» لحنبل بن إسحاق «ت ٢٧٣ هـ».
- مسائل الميموني «ت ٢٧٤ هـ».
- مسائل المروزي «ت ٢٧٥ هـ».
- «الورع» لأبي بكر المروزي «ت ٢٧٥ هـ».
- «الأمر بالمعروف» لأبي بكر المروزي «ت ٢٧٥ هـ».

- «السنن» لأبي داود «ت ٢٧٥ هـ».
- مسائل ابن هانئ «ت ٢٧٥ هـ».
- مسائل حرب «ت ٢٨٠ هـ».
- مسائل إبراهيم بن الحارث.
- مسائل أبي الصقر.
- مسائل إسحاق بن إبراهيم.
- مسائل إسماعيل بن سعيد الشالنجي.
- مسائل عبدوس بن مالك.
- مسائل محمد بن أبي حرب.
- مسائل يوسف بن موسى.
- «الأدب» لأبي بكر الخلّال «ت ٣١١ هـ».
- «الأشربة» لأبي بكر الخلّال «ت ٣١١ هـ».
- «الأمر بالمعروف» لأبي محمد الخلّال «ت ٣١١ هـ».
- «اللباس» لأبي بكر الخلّال «ت ٣١١ هـ».
- «المجانبة» لأبي بكر الخلّال «ت ٣١١ هـ».
- «الشهادات» لأبي بكر الخلّال «ت ٣١١ هـ».
- «فضائل أحمد» لموسى بن عبيد الله بن خاقان «ت ٣٢٨ هـ».
- «الإبانة» لابن بطة العُكبري «ت ٣٨٧ هـ».
- «تحريم الأشربة المسكرة» لابن بطة العُكبري «ت ٣٨٧ هـ».
- «الشريعة» لأبي بكر الأجري «ت ٣٦٠ هـ».
- كتب لأبي بكر عبد العزيز «ت ٣٦٣ هـ».
- «أخبار عمر» لعبيد الله بن أحمد بن عثمان «ت ٤٣٥ هـ».



المبحث الثاني

المؤلفون الذين استفادوا من الكتاب

- لقد استفاد من كتابنا هذا جمعٌ من علماء المذهب وأربابه، منهم:
- زين الدين ابن رجب ت ٧٩٥ هـ في «القواعد».
- ابن اللحام ت ٨٠٣ هـ في «القواعد».
- عبد الرحمن بن داود ت ٨٥٦ هـ في «الكنز الأكبر».
- شمس الدين ابن مفلح ت ٧٦٣ هـ في «الفروع» و«الآداب الشرعية».
- علاء الدين المرداوي ت ٨٨٥ هـ في «تصحيح الفروع» و«الإنصاف».
- ابن النجار الفتوح ت ٩٧٢ هـ في «معونة أولي النهي».
- منصور البهوتي ت ١٠٥١ هـ في «شرح منتهى الإرادات».
- وغيرهم كثر ممن استفادوا سواء بالإحالة أو الاقتباس بدون عزو.





البحوث الشّاب

القيمة العلمية للكتاب

يتمتع كتابنا هذا بقيمة عملية كبيرة، استمدتها من أهمية الموضوع المناقش ومن مكانة مؤلفه رَحْمَةُ اللَّهِ الرَّفِيعَةِ، وتتجلى أهمية كتابنا في النقاط التالية:

- ١- أنه يعتبر الكتاب الحنبلي الوحيد - حسب علمي - الذي جمع بين الرواية والفقه في هذا الموضوع.
- ٢- أنه من أقدم الكتب التي صُنفت في هذا الموضوع.
- ٣- أن المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ حرر فيه مذهب الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في أغلب مسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- ٤- أنه احتوى على روايات عن الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم أجدها في كتب المذهب المطبوعة.
- ٥- أنه قد بني على طريقة الاحتجاج بالقرآن والسنة وفعل الصحابة والتابعين والاستدلال بها على الخصوم.
- ٦- أنه احتوى على مناقشة أدلة المخالف من المذاهب الأخرى.



قَبِلَ المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ فَوْضَعَهُ فِي مُوَاخَذَاتِهِ عَلَى الْكِتَابِ فَقَالَ: «عَدَمُ تَرْتِيبِ الْمَوَاضِيعِ وَالْفَصْلِ بَيْنَ الْمُتَشَابِهِ مِنْهَا فَصْلًا طَوِيلًا».

٢- أسقاط أصابت نص الكتاب، منها:

- ولأن الغرض أن لا يقع المنكر، [فإذا أمكن التوصل إلى ذلك بالأمر

السهل فتجاوزه لم يجز؛ لأنه إن كان مضرة على المنكر].....

- ونهي عن منكر [وإن كان مما نحكم ببطلانه].....

وغير ذلك.

٣- كثرة التصحيفات والتحريفات الحاصلة في التحقيق:

المطبوع	النسخة الخطية
في الصلاة	وصلى
كما هو الحال	كما نقول
السنن	أهل الستر
من كلامه	كلامه
يهرک	يبهرک
عليه	عليهم
ووراء	وردد
وأمرنا	وأمر
ينزل	بترك

معنى مهنة	من جهته
رضي الله عنه	كرم الله وجهه
بحير	يجبر
لأن ما	لازمًا
بإبن	يا ابن
المرادي	ألم أرك
صلوا	بلوا
قراهم	فراهم

وغير ذلك.

التحقيق الثاني:

تحقيق: الدكتور عمر أبو المجد بن حسين النعيمي.

الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث التابع لجامعة أم القرى.

الطبعة: الأولى.

سنة الطبع: ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م.

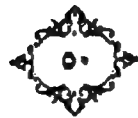
ملاحظة: لم يعلم الدكتور عمر النعيمي بوجود مطبوعة أقدم للكتاب،

وبذلك لم يرجع إليها ولم يقيمها.

حال هذا التحقيق:

أولاً: ما تميز به:

١- ترتيب المخطوط الترتيب الصحيح.





٢- الرجوع إلى مصادر المؤلف رَحِمَهُ اللهُ والاستفادة منها في تقويم النص.

ثانيًا: ما أخذ عليه:

١- أخطاء وقعت في مقدمة التحقيق، منها:

- نسبة كتب إلى المؤلف رَحِمَهُ اللهُ وهي ليست له، مثل:

«التمام فيما صحح من الروايتين عن الإمام» والصواب أن هذا الكتاب لابنه

لقاضي أبي الحسين.

و«المسائل التي خالف فيها غلام الخلال الخرقى» والصواب أن هذه

المسائل أوردها ابنه القاضي أبو الحسين خلال كتابه «الطبقات».

و«رسل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة» والصواب أن هذا الكتاب

لأبي علي الحسين بن محمد القرطبي، يعرف بابن الفراء.

- قول المحقق حفظه الله: «تولى - أي القاضي - قضاء الحريم، مسماه

الحالي: الأحوال الشخصية» والصواب: أنه تولى قضاء دار الخلافة ثم أسند

إليه قضاء الحريم، والحريم هنا تعني حريم دار الخلافة، قال ياقوت الحموي

في «معجم البلدان» (٢/٤٥٠): «الحريم: بالفتح ثم الكسر، وياء ساكنة، وميم،

أصله من حريم البئر وغيرها، وهو ما حولها من حقوقها ومرافقها، ثم اتسع

فقليل لكل ما يتحرّم به ويمنع منه حريم، وبذلك سمي حريم دار الخلافة

ببغداد، ويكون بمقدار ثلث بغداد، وهو في وسطها ودور العامة محيطة به،

وله سور يتحيز به، ابتداءه من دجلة وانتهاءه إلى دجلة، كهيئة نصف دائرة،

وله عدة أبواب».

٢- أسقاط أصابت نص الكتاب:

- [وإن لم نعلم من حاله ذلك؛ أنكرنا عليه] لأنه [لا] يجوز له العمل بما عنده.
- [قالوا: وما حواربي عيسى بن مريم؟] قال: شُقُّوا بالمناسر.

- لجاز أن يكون مثل ذلك [علة] في إسقاط.

- على الأخذ [للمال] بذهاب نفسه.

- عن محمد [بن عثمان] بن جهم.

- يوم أحد قال [رسول الله]: اشتد غضب الله.

- صدوقاً [جليلاً].

- من أخذ الجوائز [من السلطان] على سبيل الحاجة.

- قال تكلم رجل [عند إبراهيم] في...

وغير ذلك.

٣- زيادات لم ترد في النسخة الخطية:

- الإنكار [عليهم] تعبدًا.

- أمارات القتل [قد] ظهرت ولاحت.

- نهى عنه بقوله [تعالى]...

- فالكف عن أعراضهم وعن [أعراض] المسلمين.

- و[من] يتكلم.

- [فإنه] ليس باسم من أسمائه.

وغير ذلك.



٤- تغييرات في النص:

المطبوع	النسخة الخطية
الخمر	المسكر
وفاضلاً	صدوقاً
مال الغير	طعام الغير
سبي النساء	سبي الحرم
صلى الله عليه وسلم	عليه السلام
روئ	ذكر

وغير ذلك.

٥- كثرة التصحيحات والتحريفات الحاصلة في التحقيق:

المطبوع	النسخة الخطية
وجدناه	وجدته
يراه	يرئ
رواه	روئ
شروطه	شرطه
يسقط	يسقطه
الضرر	الضرب

وغير ذلك.

وأخيراً أقول: جزى الله المحققين خير الجزاء فقد بذلوا الجهد في خدمة الكتاب وتصحيحه، والله أسأل أن يجعله في ميزان حسناتهما، ولا أنكر أنني قد استفدتُ من عملِهما، جزاهما الله عني خيراً.



المبحث التاسع

أسباب إعادة تحقيق الكتاب

وأبرز تلك الأسباب الداعية إلى إعادة تحقيق الكتاب على الرغم من تقدم نشره مرتين ما يلي:

- ١- نفاد المطبوعة الأولى من الأسواق منذ زمن بعيد.
- ٢- عدم انتشار المطبوعة الثانية للكتاب بسبب طبيعة النشر الجامعي.
- ٢- اعتقادي أن المطبوعتين لم تقدّما الكتاب بالشكل اللائق.
- ٣- كثرة الأسقاط والتصحيحات والتحريفات في المطبوعتين، وقد سبق بيانها.

٤- مشروعني في خدمة تراث الحنابلة بشكل عام، وتراث القاضي الإمام أبي يعلى ابن الفراء رَحِمَهُ اللهُ بشكل خاص.



المبحث العاشر

وصف النسخة الخطية المعتمدة

بعد البحث والاستقصاء عن النسخ الخطية لهذا الكتاب؛ فإني - للأسف - لم أجد له إلا نسخة خطية وحيدة، ناقصة الأول، ولكنها نفيسة فريدة، وفيما يلي وصف دقيق لها:

مصدر النسخة: دار الكتب الظاهرية/ دمشق - سوريا.

رقم النسخة: عام (٣٧٧٩ ت ٦) مجموع رقم (٤٢) من مجاميع العمريه^(١).
عدد الأوراق: ٣٠ ورقة (٩٦-١٢٦).

مسطرة النسخة: ١٧-٢٣ سطرًا تقريبًا.

عدد الكلمات في السطر: ٨-١٠ كلمات تقريبًا.

القياس: ٢٢ × ١١ سم.

الناسخ: أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين الطبري^(٢).

- (١) يحتوي هذا المجموع على ما يلي: الجزء الحادي عشر والثاني عشر من «كتاب العظمة» لعبد الله بن محمد بن جعفر الأنصاري ت ٣٦٩ هـ «كتاب الكفاية» لعبد الرحمن بن محمد ابن منده ت ٤٧٠ هـ «تحريم الرد والشطرنج والملاهي» لمحمد بن الحسين الأجرى ت ٣٦٠ هـ «أسماء مصنفات ابن أبي الدنيا ت ٢٨١ هـ»، «حواشي الزركشي» لعلي بن سليمان المرادوي ت ٨٨٥ هـ الجزء الأول من «كتاب الإيمان» للقاضي أبي يعلى ابن الفراء ت ٤٥٨ هـ «كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» للقاضي أبي يعلى ابن الفراء ت ٤٥٨ هـ «جزء منتقى من حديث مكّي وغيره» جمع محمد بن عبد الواحد المقدسي ت ٦٤٣ هـ.
- (٢) هو ناسخ «كتاب الإيمان» - الكتاب السابق لكتابنا في المجموع - والذي يتطابق معه تمامًا في -



تاريخ النسخ: لم يُذكر، لكنه كان في حياة المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ^(١).

الخط: نسخ معتاد، قاعدته مغربية.

* مميزات النسخة:

- نسخة منسوخة في حياة المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ.

- نسخة بخط أحد تلاميذ المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ.

- نسخة على هوامشها بعض الاستدراكات والتصحيحات.

- نسخة عليها بلاغات وسماعات من المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ.

* عيوب النسخة:

- نسخة ناقصة الأول بقدر ورقتين^(٢).

- نسخة كثيرة التصحيقات والتحريفات.

- نسخة غير مرتبة الأوراق، ولعل هذا من المُجلّد.



= الخط، ولم أقف له على ترجمة فيما تحت يدي من مصادر.

(١) لأنه يسبقه مباشرة «كتاب الإيمان» للمؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ، وينفس خط النسخة، وفي أوله: (أدام الله علاه وكبت أعداءه) وهذا دليل على حياة المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ وقت نسخ الكتاب.

(٢) وقد وقفت على ذلك بحساب كراريس النسخة وعدد أوراق كل كراس، وقد أتى النقص على آخر الكتاب السابق لكتابنا في المجموع، وهو «كتاب الإيمان»، وعلى أول كتابنا. ولقد فنشت في المجموع وغيره لعلني أقف على الأوراق الناقصة في أي مكان منه لكن لم أجدها.

البحوث الحاروي عشر عملي في تحقيق الكتاب

يَتَلَخَّصُ عملي في تحقيق الكتاب في النقاط الآتية:

١- ما يَتَعَلَّقُ بالأصل الخطِّي للنَّصِّ:

- اعتماد النُّسخة الخطِّيَّة الوحيدة في إخراج نَصِّ صحيح سليم للكتاب.

- نَسْخُ المخطوط حسب الرَّسْم الإملائي الحديث.

٢- ما يَتَعَلَّقُ بالجانب اللُّغويِّ والنَّحويِّ:

- تصويب ما وقع من أخطاء إعرابيَّة ونحويَّة، والإبقاء على الخطأ في الهامش.

- الإبقاء على التَّعابير التي كانت تُسْتَخْدَم في زمن المؤلِّف رَحْمَةً لِلَّهِ.

- ضَبْطُ النَّصِّ بالشَّكْلِ ضَبْطًا تَامًا؛ لِيَسْهُلَ حِفْظُهُ وفَهْمُهُ.

٣- ما يَتَعَلَّقُ بالعلامات والرُّموز والأرقام:

- وَضَعْتُ علامةً لبداية صفحات المخطوط (/).

- وَضَعْتُ على طَرَّة الصَّفحة ترقيم صفحات المخطوط (١/أ، ١/ب، ٢/أ، ٢/ب).

- وَضَعْتُ السَّاقَطَ أو المُسْتَدْرَكَ بين قوسين معقوفين [].

- وَضَعْتُ ما تَمَّ تصويبه بين قوسين معقوفين [].

٣- ما يَتَعَلَّقُ بالتَّخريج والعزو:

* عزو الآيات القرآنيَّة:

- عزو الآيات إلى سُورِها، مع بيان رقم الآية.

- تصويب ما وقع في الأصل من أخطاء في نص الآية.

* تخريج الأحاديث النبوية:

- تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية.

- إذا كان الحديث متفقاً عليه فإني أخرجه من البخاري ومسلم ومُسْنَدِ أحمد.

- فإذا لم يكن كذلك فإني أخرجه عن أحد الشيخين ومن مُسْنَدِ الإمام أحمد.

- فإذا لم يكن كذلك فإني أخرجه من مُسْنَدِ الإمام أحمد طبعة الشيخ

شُعَيْب؛ وذلك لأنها مُخَرَّجَةٌ مُوسَّعَةٌ.

- فإذا لم يكن كذلك فإني أخرجه من سنن أبي داود.

- فإذا لم يكن كذلك خَرَجْتُهُ من بَقِيَّةِ المَصَادِرِ الحديثية.

- فإذا كان اللَّفْظُ الذي في المتن مغايراً لِلْفَظِ المَصْدَرِ فإني أشير إلى هذا.

- إذا كان الحديث موضوعاً فإني أشير إلى ذلك.

* تخريج أقوال الصحابة والتابعين:

- إذا كان الحديث عند عبد الرزاق وابن أبي شيبة أخرجه عنهما.

- فإذا لم يكن كذلك أخرجه عن أحدهما.

- فإذا لم يكن كذلك أخرجه من بَقِيَّةِ المَصَادِرِ، مثل سنن البيهقي وكُتُبِ

ابن المنذر وابن عبد البر وغيرهما.

* ما يتعلق بالروايات:

- عزو الروايات إلى مصادرها الأصلية المطبوعة.

- استدراك ما تأكد سقطه من كلمات مؤثرة.

- تصويب ما تأكد تحريفه وتصحفه.

- إذا كان لفظ الرواية مغلقاً وغير ظاهر وضعت في الهامش الرواية الأصلية

إذا وجدتھا.

- إذا كان في النص سقط أو تحريف أو تصحيف ومصدره مطبوع فإني أشير إلى ذلك بدون العزو إلى المطبوع.

٨- التراجع والتعريف والبيان:

- وَضَعْتُ تَرْجَمَةً مُخْتَصَرَةً موجزةً للمؤلف؛ تشتمل على حياته الشخصية والعلمية.

- قُمْتُ بالتعريف بالأعلام بشكلٍ مُختَصِرٍ.

٩- قَدَّمْتُ الكِتَابَ بمقدمات دراسية مهمة عن الكتاب ومؤلفه، وهي:

- كتب المناظرة المصنفة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

- تحقيق اسم الكتاب.

- موضوع الكتاب ومنهج المؤلف رحمه الله فيه.

- المؤلفون الذين استفادوا من الكتاب.

- النشرات السابقة للكتاب ونقدها.

- وصف النسخة الخطية المعتمدة.

- ١٠- صَنَعْتُ كَشَافَاتٍ وفهارس متنوعة، وهي:

- كَشَافُ الْمَناوِرِ وَالْمَرْجِعِ.

- كَشَافُ الْأَحْادِيثِ وَالنُّبُوءَةِ.

- كَشَافُ رِوَايَاتِ الْإِسْلَامِ وَالْمَدْرُوسَةِ وَالْمَدِينَةِ.

- كَشَافُ الْأَشْخَافِ.

- كَشَافُ الْكُتُبِ وَالْمَدْرُوسَةِ وَالْمَدِينَةِ.

- فهرس موضوعات الكتاب.

نماذج من النسخة النخطية المعتمدة

بداية النسخة

الظاهر من حاله ان اجتهاده خالف ذلك من اهل
 حنفية وشافعية وصلاوي ينفقوا انفسهم في
 ان يختلف اجتهاده في ذلك لا في الظاهر من حاله
 باق على اجتهاده الاقوال وانه لو اختلف اجتهاده لا يظهر
 ليمتحن عنه الظن والشيقة كما هو فيمن وجدنا
 يا كل قضاء رمضان او باطل طعامه عليه انما
 عليه وان كان ان يكون هناك عذر لامة لو كان
 لا تظهره فاسما العامة اذا اتيته بفعل فاسم
 فيه الاجتهاد نظرت فان علمنا من حاله ان
 من سوغ اجتهاده لم يشتر عليه وان لم يعلم من حاله
 ذلك انكرنا عليه لامة لا يجوز له العمل بها عند
 فكل هذا الوقال ليزوجته انت خليفة عند سوالها
 العلق ثم استسقا من غير سوال منعته وانما
 عليه لامة بل من الرجوع الى شيه في الرخصة
 او الخطر وقد نقل الحسن بن نواب والميوس
 عنه في الرجل يتر على القوم وظمهم يعنون بالشهر
 ينقاهم ويحفظهم وهذا فيموت على ما ذكرنا وان
 وان الفاعل له ليس من اهل الاجتهاد ولا سأل عن ذلك
 هو اهل لامة قد نقل عنه في رواية المروسي
 انه قال لا ينبغي للفقهاء ان يحلوا الناس على ما اجمع
 ولا يشترط عليهم قال ابو جعفر الطوسي في
 وحده معناه على ظهور كتاب التفسير في
 غير الخ لانه قالوا فينا صفة من نقل

الروتم ١٠١



خاتمة النسخ

فما حدثنا وجميع عرس فيان عرس
قال طان السي على سر عرس باحد
احدا على احد فان قيل ما كان
تحت الواحد لا تكتب التهمة في
كما يجوز الجنب بالتهمة ووردوا
آخر الخبر الاول ما لشقا ذات
بر حكي عرابه عرس ان النبي
في تهمة وقد قال احمد في رواية
حسب النبي في تهمة في كل
الحديث ان رجلا ادعى على رجل
بالمال او بالثقة واقام شاهد
غير ان النبي صلى الله عليه
فليس المشهور عليه ليس
لا تشهدا تهما تهمة في حوالته
معدوم في مسكتنا آخر الكتاب
و صلى الله على سيدنا محمد
والحمد لله رب العالمين

النَّصَّ الْمُحَقَّقَ

...../ (١) الظَّاهِرُ مِنْ حَالِهِ أَنْ اجْتِهَادَهُ يُخَالِفُ ذَلِكَ (٢).
 ١/٨
 مثل: أَنْ يَرَى حَنِيفًا (٣) رَعَفَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ؛ أَنْكَرَ عَلَيْهِ، وَإِنْ جَازَ
 أَنْ يَخْتَلِفَ اجْتِهَادُهُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ [بَاقٍ] (٤) عَلَى اجْتِهَادِهِ
 الْأَوَّلِ، وَأَنَّهُ لَوْ اخْتَلَفَ اجْتِهَادُهُ لَأَظْهَرَ لِيَتَنَبَّهَ عَنْهُ الظَّنُّ وَالشُّبْهَةُ.
 كَمَا نَقُولُ فِيمَنْ وَجَدْنَاهُ يَأْكُلُ نَهَارَ رَمَضَانَ، أَوْ يَأْكُلُ طَعَامَ غَيْرِهِ؛ أَنَّا نُنْكِرُ
 عَلَيْهِ، وَإِنْ جَازَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ عُدْرٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَأَظْهَرَ.
 فَأَمَّا الْعَامِّيُّ: إِذَا رَأَيْنَاهُ يَفْعَلُ مَا يَسُوعُ فِيهِ الْاجْتِهَادُ؛ نَظَرَتْ:
 فَإِنْ عَلِمْنَا مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ سَأَلَ مَنْ يَسُوعُ اجْتِهَادُهُ؛ لَمْ نُنْكِرْ عَلَيْهِ.
 وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْ مِنْ حَالِهِ ذَلِكَ؛ أَنْكَرْنَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْعَمَلُ بِمَا عِنْدَهُ (٥).
 فَعَلَى هَذَا: لَوْ قَالَ لِرِزْوَجَتِهِ: «أَنْتِ خَلِيَّةٌ» عِنْدَ سُؤْلِهَا الطَّلَاقَ، ثُمَّ أَمْسَكَهَا
 مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ (٦)؛ مَنَعْنَاهُ وَأَنْكَرْنَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ الرُّجُوعُ إِلَى غَيْرِهِ فِي الرُّخْصَةِ
 أَوْ الْحَظَرِ.

(١) خرم في بداية الكتاب يُقدَّر بلوحتين؛ لوحة غامشية النسخة ولوحة من أصل نص الكتاب، وقد استنتجت ذلك عن طريق حساب عدد كرايس الكتاب ثم عدد اللوحات داخل كل كراس، والمتوقع أن يكون المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بَحَثَ فِي هَذِهِ اللَّوْحَةِ فَرَضِيَّةَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَالْإِنْكَارِ عَلَى الْمَذَاهِبِ وَالْعُلَمَاءِ، وَيُنْتَظَرُ هَذَا النُّقْصُ فِي «مختصر المعتمد» ص (١٩٨-١٩٩).

(٢) يُنْتَظَرُ: «الآداب الشرعية»: (١/ ١٨٦).

(٣) «الأصل»: (١/ ٥٧)، «الحجة على أهل المدينة»: (١/ ٦٦).

(٤) فِي «الأصل»: (بَاقِي).

(٥) يُنْتَظَرُ: «صفة المفتي والمستفتي» ص (٢٧١) وما بعدها.

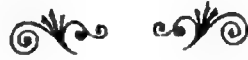
(٦) أَي سَوَالِ عَالِمٍ مُفْتٍ.

وَقَدْ نَقَلَ الْحَسَنُ بْنُ ثَوَابٍ^(١) وَالْمِمْوْنِيُّ^(٢) عَنْهُ، فِي الرَّجُلِ يَمُرُّ عَلَى الْقَوْمِ وَهُمْ يَلْعَبُونَ بِالشُّطْرَنِجِ: «يَنْهَاهُمْ وَيَعْظُمُهُمْ».

وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَأَنَّ الْفَاعِلَ لَهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْإِجْتِهَادِ، وَلَا سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ مَنْ هُوَ أَهْلُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ نُقِلَ عَنْهُ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِلْفَقِيهِ أَنْ يَحْمِلَ النَّاسَ عَلَى [مَذْهَبِهِ]^(٣)، وَلَا يُشَدَّدَ عَلَيْهِمْ»^(٤).

قَالَ أَبُو بَكْرِ عَبْدُ الْعَزِيزِ - فِيمَا وَجَدْتُهُ مُعْلَقًا عَلَى ظَهْرِ «كِتَابِ التَّنْبِيهِ»^(٥):
حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ^(٦)، قَالَ: حَدَّثَنِي/مُهَنَّأٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَشْرَبَ هَذَا النَّبِيذَ، يَسْبُغْ فِيهِ شَرْبَ مَنْ شَرِبَهُ؛ فَلْيَشْرَبْهُ وَخَدَهُ»^(٧).

ب/١



(١) أخرجهما الخلال في «الأمر بالمعروف» رقم: (١٤٩).

(٢) أخرجهما الخلال في المصدر السابق رقم: (١٥٠).

(٣) في «الأصل»: (مذاهبيهم).

(٤) ذكرها ابن مفلح في «الأدب الشرعية»: (١٨٩/١).

(٥) كتاب في فروع المذهب، لم يتيسر العثور عليه، يسر الله ذلك.

(٦) يروي الخلال عن مهنا بواسطة اثنين، الأول هو محمد بن علي بن محمود بن قديد الوراق عنه، والثاني هو محمد بن علي بن بحر - أويحيى - السمسار عنه، ولم يميزه هنا لنعرف أيهما المقصود!

(٧) ذكر هذه الرواية ابن عقيل في «الإرشاد»: (١٧١/ب)، وابن مفلح في «الأدب الشرعية»: (١٨٩/١).

فضل^(١)

وَالأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْأَمِيرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهِي عَنِ الْمُنْكَرِ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْعَدَالَةِ وَالْقَبُولِ عِنْدَ النَّاسِ.

- لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ رَهْبَةً الْمَأْمُورُ، وَرُبَّمَا اسْتَجَابَ إِلَيْهِ وَرَجَعَ إِلَى قَوْلِهِ؛ تَعْظِيمًا لِلَّهِ - سُبْحَانَهُ - وَلِدِينِهِ.

- وَلِأَنَّ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ؛ [فَكَلَامُهُ]^(٢) أَوْقَعَ فِي النَّفُوسِ، وَأَقْرَبُ إِلَى الْقُلُوبِ. وَإِذَا كَانَ يُخَالِفُ مَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ؛ قِيلَ لَهُ: «مُرْ عَلَى نَفْسِكَ [وَانْهَها]^(٣)»، وَرُبَّمَا صَارَ ذَلِكَ ذَرِيعَةً إِلَى الْإِيقَاعِ بِهِ.

وَقَدْ قَالَ - سُبْحَانَهُ - فِي صِفَةِ نَبِيِّهِ: ﴿وَمَا أَرِيدُ أَنْ أَخَالِفَكُمْ إِلَّا مَا أَنهَنَكُم عَنْهُ﴾^(٤).

وَقَدْ رُوِيَ فِي تَغْلِيظٍ مَنْ نَهَى عَنْ مُنْكَرٍ وَهُوَ فَاعِلُهُ: مَا رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ^(٥) فِي كِتَابِهِ^(٦) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «يُؤْتَى بِالرَّجُلِ

(١) يُنظر: «مختصر المعتمد» ص (١٩٦)، «الغنية»: (١/ ١١٣ و ١١٤)، «الآداب الشرعية»: (١/ ٢١٢).

(٢) فِي «الأصل»: (وَكَلَامِهِ).

(٣) فِي «الأصل»: (وَانْهَها).

(٤) سُورَةُ هُودَ: (٨٨).

(٥) أَيُّ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ الْهَرَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٦) أَيُّ كِتَابِ «غَرِيبِ الْحَدِيثِ».

يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُلْقَى فِي النَّارِ، فَتَنْدَلِقُ [أَقْتَابُ] ^(١) بَطْنِهِ، فَيَدُورُ بِهَا كَمَا يَدُورُ الْحِمَارُ بِالرَّحَى، فَيُقَالُ لَهُ: مَا لَكَ؟ فَيَقُولُ: إِنِّي كُنْتُ أَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا آتِيهِ، وَأَنْتَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَآتِيهِ ^(٢).

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: «[الْقَتَبُ] ^(٣): مَا يَكُونُ فِي الْبَطْنِ، وَهِيَ الْحَوَايَا».

قَالَ: «وَأَمَّا الْأَمْعَاءُ: فَإِنَّهَا الْأَقْصَابُ، وَاحِدُهَا قُصْبٌ».

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَتَنْدَلِقُ أَقْتَابُ بَطْنِهِ» فَإِنَّ الْإِنْدِلَاقَ خُرُوجَ الشَّيْءِ مِنْ مَكَانِهِ [سَلِسًا سَهْلًا] ^(٤)، وَكُلُّ شَيْءٍ نَدَرَ خَارِجًا فَقَدْ اِنْدَلَقَ، وَمِنْهُ [قِيلَ] ^(٥) لِلْسَيْفِ: «اِنْدَلَقَ مِنْ جَفْنِهِ» إِذَا شَقَّه حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ ^(٦).

وَلَيْسَ هَذَا الْقَوْلُ مَنَعًا لِلْفَاسِقِ مِنْ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ، بَلْ يَجِبُ عَلَى الْفَاسِقِ أَنْ يُنْكَرَ مَا يَرَى مِنَ الْمُنْكَرِ مَعَ الْقُدْرَةِ.

- لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مُرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَإِنْ لَمْ تَعْمَلُوا بِهِ، وَانْهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَإِنْ لَمْ تَنْتَهُوا» ^(٧).

- وَلِأَنَّ الْفَاسِقَ إِذَا شَاهَدَ الْمُنْكَرَ كَانَ بِمِثَابَةِ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ فَرَضَانِ: التَّوْبَةُ،

(١) فِي «الْأَصْلِ»: (أَقْتَاب).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ» رَقْم: (٧٦٧٤).

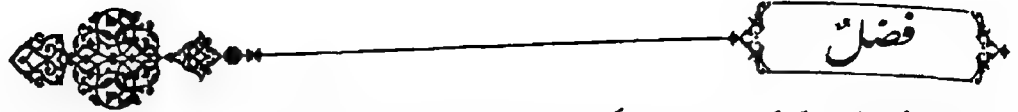
(٣) فِي «الْأَصْلِ»: (الْقَت).

(٤) عَلَامَةُ الْحَاقِ إِلَى الْهَامِشِ الْأَيْمَنِ، وَلَا يَوْجِدُ شَيْءٌ مُثَبَّتٌ، وَالْمُثَبَّتُ مُسْتَدْرَكٌ مِنَ الْمَصْدَرِ.

(٥) فِي «الْأَصْلِ»: (قِيلَ).

(٦) «غَرِيبُ الْحَدِيثِ»: (٣/ ٣٨٨).

(٧) لَمْ أَجِدْهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَكِنْ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنْسَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَرَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» رَقْم: (٧١٦٣)، وَرَوَاهُ عَنْ أَنْسِ بْنِ الطَّبَرَانِيِّ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» رَقْم: (٦٦٢٨).



فضل

وإِنْكَارُ الْمُنْكَرِ، فَإِذَا اِمْتَنَعَ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَهُوَ التَّوْبَةُ، وَأَتَى بِالْآخِرِ، وَهُوَ الْأَمْرُ
بِالْمَعْرُوفِ؛ وَجَبَ أَنْ نَحْكُمَ بِصِحَّتِهِ.

كَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَالصَّيَامُ وَالْحَجُّ، فَأَتَى بِأَحَدِهَا وَامْتَنَعَ
مِنَ الْآخِرِ؛ حُكِمَ بِصِحَّةِ مَا أَتَى بِهِ.



فصل

في وجوب الإنكار على السلطان^(١)

إِذَا غَضِبَ، وَعَطَلَ الْحُدُودَ، وَضَرَبَ الْأَبْشَارَ^(٢)، وَاسْتَأْثَرَ بِأَمْوَالِ الْفُقَرَاءِ
وَالْغَنَائِمِ وَالْأَعْشَارِ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ وَعْظُهُ، وَتَخْوِيفُهُ بِاللَّهِ تَعَالَى.
فَأَمَّا بِالْقِتَالِ لَهُ، وَشَهْرِ السَّلَاحِ عَلَيْهِ؛ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ.
وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى هَذَا فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ^(٣)، قَالَ: اجْتَمَعَ فُقَهَاءُ بَغْدَادَ فِي
وِلَايَةِ الْوَائِقِ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَقَالُوا: «إِنَّ هَذَا [الْأَمْرَ]^(٤) قَدْ تَفَاقَمَ وَفْشَا.
يَعْنُونَ: إِظْهَارَ الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. فَلَا تَرْضَى بِأَمْرَتِهِ وَلَا سُلْطَانِهِ.
فَنَاطَرَهُمْ فِي ذَلِكَ، وَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالنُّكْرَةِ بِقُلُوبِكُمْ، وَلَا تَخْلَعُوا يَدًا مِنْ
طَاعَةٍ، وَلَا تَشْقُوا عَصَا الْمُسْلِمِينَ، وَلَا تَسْفِكُوا دِمَاءَكُمْ وَدِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ
مَعَكُمْ، وَانْظُرُوا فِي [عَاقِبَةِ]^(٥) أَمْرِكُمْ، وَاصْبِرُوا حَتَّى يَسْتَرِيحَ بَرٌّ أَوْ يُسْتَرَاحَ
مِنْ فَاجِرٍ».

(١) يُنْظَرُ: «الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ»: (١/١٩٦)، «الْكُتُبُ الْأَكْبَرُ» ص (١٨٩)، «مَخْتَصَرُ الْإِفَادَاتِ» ص (٤٧٦).

(٢) «الْأَبْشَارُ»: (جَمْعُ جَمْعِ الْبَشَرَةِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْجِلْدِ، أَيْ ضَرْبُ النَّاسِ فِي جَبَايَةِ الْأَمْوَالِ).

(٣) فِي «الْمَحَنَةِ» ص (١٤٤).

(٤) تَصَحَّفَتْ فِي «الْأَصْلِ» إِلَى: (الْأَمِيرِ)، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَصْدَرِ.

(٥) تَصَحَّفَتْ فِي «الْأَصْلِ» إِلَى: (عَاقِبَةِ)، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَصْدَرِ.

وَقَالَ: «لَيْسَ هَذَا [صَوَابًا]»^(١)، هَذَا خِلَافُ الْأَثَرِ.
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْمُرُودِيُّ: «سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَأْمُرُ بِكَفِّ الدِّمَاءِ، وَيُنْكِرُ
الْخُرُوجَ إِنْكَارًا شَدِيدًا»^(٢).

وَقَالَ - أَيْضًا - فِي رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعِيدٍ^(٣): «الْكَفُّ؛ لِأَنَّا نَجِدُ عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ/: «مَا صَلَّوْا؛ فَلَا»^(٤)»^(٥).

ب/٢

فَظَاهِرُ كَلَامِهِ: مَنَعَ قِتَالِهِ، وَإِظْهَارُ السَّلَاحِ عَلَيْهِ.
خِلَافًا لِلْمُتَكَلِّمِينَ فِي قَوْلِهِمْ: «يَجُوزُ قِتَالُهُمْ، وَإِظْهَارُ السَّلَاحِ عَلَيْهِمْ»^(٦).
وَالدَّلَالَةُ عَلَى مَنَعِ ذَلِكَ:

- مَا رَوَى أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ^(٧): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ لِأَبِي ذَرٍّ:
«إِذَا رَأَيْتَ الْبِنَاءَ قَدْ بَلَغَ سَلْعًا؛ فَاخْرُجْ مِنَ الْمَدِينَةِ - وَوَجْهَ يَدَيْهِ نَحْوَ الشَّامِ -
وَلَا أَرَى [أَمْرًاكَ]»^(٨) يَدْعُوكَ^(٩).

قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أَضْعُ سَيْفِي عَلَى عَاتِقِي، وَأَضْرِبُ بِهِ مَنْ
حَالَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَمْرِكَ؟

(١) فِي «الْأَصْلِ»: (صَوَاب).

(٢) أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» رَقْم: (٨٧).

(٣) الشَّالَنْجِي، تُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي «طَبَقَاتِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَد» لِلْخَلَّالِ ص (٧٣).

(٤) أَخْرَجَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ أَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» رَقْم: (٧١٥٩).

(٥) أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» رَقْم: (٨٣).

(٦) «الْفَصْلُ فِي الْمَلَلِ وَالنَّحْلِ»: (٤/١٣٢).

(٧) فِي «السُّنَّةِ» رَقْم: (٥٠).

(٨) فِي «الْأَصْلِ»: (أَمْرَاؤُكَ).

(٩) فِي «السُّنَّةِ» لِلْخَلَّالِ - وَهُوَ مَصْدَرُ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ - زِيَادَةً: (وَرَايَكَ).

قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ إِنْ أَمَرَ عَلَيْكَ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ مُجَدَّعٌ فَاسْمَعْ لَهُ وَأَطِعْ»^(١).
- وَرَوَى فِي حَدِيثٍ آخَرَ^(٢)، قَالَ: كُنْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ حِينَ خَرَجَ مِنْ
جَانِبِي الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنْ رَأَيْتَ النَّاسَ قَتَلُوا حَتَّى تَغْرُقَ حِجَارُهُ
الرَّيْتِ مِنَ الدَّمَاءِ، كَيْفَ تَصْنَعُ؟»
قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: «تَدْخُلُ بَيْتَكَ».

قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنْ أَتَى عَلَيَّ، أَحْمِلُ السَّلَاحَ؟^(٣)
قَالَ: «إِذَا شَارَكَتَ الْقَوْمَ».

قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

قَالَ: «إِنْ خِفْتَ أَنْ يَبْهَرَكَ شِعَاعُ السَّيْفِ، فَأَلْقِ طَائِفَةً مِنْ ثَوْبِكَ عَلَى
وَجْهِكَ، يَبُوءُ بِإِثْمِكَ وَإِثْمِهِ»^(٤).

- وَرَوَى أَبُو الْقَاسِمِ الصَّيرَفِيُّ^(٥) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «سَيَكُونُ عَلَيْكُمْ أَيْمَةٌ، تَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ

(١) أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» رقم: (٢٧١٧)، والسمعاني في «فضائل الشام» رقم: (٨).

(٢) «السنة» رقم: (١٠٤).

(٣) كذا في «الأصل»، وفي «السنة»: (فإن أتى عليّ؟ قال: تأتي من أنت منه. قلت: فأحمل السلاح؟).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢١٣٢٥).

(٥) هو عبيد الله بن أحمد بن عثمان بن الفرّج بن الأزهر، أبو القاسم الصيرفي الأزهرّي، يُعرف بابن السّوّاديّ، سمع أبا بكر القطيعي وأبا سعيد الحوفي وأبا حفص ابن الزيات، سمع منه الخطيب البغداديّ، توفي سنة ٤٣٥ هـ. تُنظر ترجمته في «تاريخ بغداد»: (١٢٠/١٢).

بِرِّي^(١)، وَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ [وَتَابَعَ]^(٢)،

فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا تُقَاتِلُهُمْ؟

قَالَ: «لَا، مَا صَلَّوْا»^(٣).

- وَرَوَى أَبُو بَكْرِ بْنُ الْأَجْرِيِّ بِإِسْنَادِهِ^(٤): عَنْ يَزِيدَ بْنِ سَلَمَةَ الْجُعْفِيِّ^(٥): أَنَّهُ

سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ/؛ أَرَأَيْتَ إِنْ [قَامَتْ]^(٦) عَلَيْنَا أَمْرَاءُ، فَسَأَلُونَا حَقَّهُمْ،
وَمَنَعُوا حَقَّنَا، فَمَا تَأْمُرُنَا؟

فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ الثَّانِيَةُ أَوْ الثَّالِثَةُ، فَجَذَبَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَقَالَ:
«اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا؛ فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ»^(٧).

- وَرَوَى زَيْدُ بْنُ [سَلَامٍ]^(٨)، عَنْ جَدِّهِ [أَبِي سَلَامٍ]^(٩)، قَالَ: سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ

ابْنَ الْيَمَانِ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا بِشَرٍّ، فَجَاءَ اللَّهُ بِالْخَيْرِ، فَهَلْ وَرَاءَ هَذَا
مِنْ شَرٍّ؟

(١) كَانَ الرَّسْمُ فِي «الْأَصْلِ» يَحْتَمِلُ: (تَرَكَ)

(٢) فِي «الْأَصْلِ»: (مَادَحَ).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ» رَقْمًا: (١٨٤٥)، وَالبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» رَقْمًا: (٧٨١).

(٤) فِي «الشَّرِيعَةِ» رَقْمًا: (٦٩).

(٥) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِيعَابِ» (٢/٦٤٤): اخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّعْبِيِّ وَأَصْحَابُ سَمَاكِ فِي

اسْمِهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: سَلَمَةُ بْنُ يَزِيدَ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: يَزِيدُ بْنُ سَلَمَةَ. أَهْوَ هُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي

«الصَّحِيحِ»: (سَلَمَةُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ)، وَعِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ»: (يَزِيدُ بْنُ سَلَمَةَ

الْأَشْجَعِيِّ) وَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ»: (سَلَمَةُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ).

(٦) فِي «الْأَصْلِ»: (أَقَامَتْ).

(٧) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ» رَقْمًا: (٤٨٨٨).

(٨) فِي «الْأَصْلِ»: (سَالِمٌ) وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَصَادِرِ.

(٩) فِي «الْأَصْلِ»: (أَنْ سَالَمًا) وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَصَادِرِ.

قَالَ: «نَعَمْ»

قَالَ: قُلْتُ: فَمَا وَرَاءَ الشَّرِّ خَيْرٌ؟

قَالَ: «نَعَمْ» وَرَدَّدَ ذَلِكَ مِرَارًا.

قَالَ: «ثُمَّ يَكُونُ بَعْدِي أَيْمَةٌ لَا [يَهْتَدُونَ]»^(١) يَهْدِي، وَلَا يَسْتَنُونَ بِسُنَّتِي، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ، قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ.

قَالَ: فَمَا أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَذْرَكَ ذَلِكَ؟

قَالَ: «تَسْمَعُ وَتَطِيعُ الْأَمِيرَ الْأَعْظَمَ، وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرَكَ، وَإِنْ أَخَذَ مَالَكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ»^(٢).

وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: «أَطِيعُوا أَمْرَاءَكُمْ فِيمَا كَانَ، فَإِنْ أَمَرُوكُمْ بِشَيْءٍ لَمْ أَمُرْكُمْ بِهِ فَهُوَ عَلَيْهِمْ، وَأَنْتُمْ مِنْهُ بَرَاءٌ، وَإِنْ أَمَرُوكُمْ بِشَيْءٍ مِمَّا جِئْتُكُمْ بِهِ، [فَإِنَّهُمْ]»^(٣) مَا جُورُونَ عَلَيْهِ، وَتُوجَرُونَ بِطَاعَتِكُمْ، ذَلِكَ [بِأَنَّكُمْ]»^(٤) إِذَا لَقِيتُمُ اللَّهَ قُلْتُمْ: رَبَّنَا لَا ظُلْمَ! فَيَقُولُ: [لَا ظُلْمَ. فَتَقُولُونَ]»^(٥): رَبَّنَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَأَطَعْنَاهُمْ بِإِذْنِكَ، وَاسْتَخْلَفْتَ عَلَيْنَا خُلَفَاءَ فَأَطَعْنَاهُمْ لَكَ. فَيَقُولُ: صَدَقْتُمْ، فَهُوَ عَلَيْهِمْ، وَأَنْتُمْ [مِنْهُ]»^(٦) بَرَاءٌ»^(٧).

(١) في «الأصل»: (يَهْتَدُونَ) والتصويب من المصادر.

(٢) أخرجه مسلم في «الصحيح» رقم: (٤٨٩١).

(٣) في «الأصل»: (فَأَنْتُمْ).

(٤) في «الأصل»: (فَإِنَّكُمْ).

(٥) ساقطة من «الأصل»، استدركتها من «السنة» لابن أبي عاصم.

(٦) في «الأصل»: (عنه).

(٧) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» رقم: (١٠٤٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» رقم: (٦٥٨).

من حديث المقدم رَحِمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

وَرَوَى عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ: «خِيَارُ^(١) أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، / وَشِرَارُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تَبْغُضُونَهُمْ وَيَبْغُضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ».

قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا [تُنَابِذُهُمْ]^(٢)؟

قَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ. أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ مِنْكُمْ وَالٍ فَرَأَاهُ يَأْتِي [شَيْئًا مِنْ]^(٣) مَعْصِيَةِ اللَّهِ؛ فَلْيُنْكِرْ مَا رَأَى مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا يَنْزِغْ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ»^(٤).

وَهَذِهِ الْأَخْبَارُ تَدُلُّ^(٥) عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِلْأَيْمَةِ، وَإِنْ ظَلَمُوا، وَأَمَرَ^(٦) بِالصَّلَاةِ خَلْفَهُمْ وَالْجِهَادِ مَعَهُمْ.

فَإِنْ قِيلَ: تَحْمِلُ هَذِهِ الْأَخْبَارُ عَلَيْهِ، إِذَا تَحَقَّقَ أَنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ فِيهِمْ إِنْكَارُهُ؟
قِيلَ: النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ جَعَلَ الْعِلَّةَ فِي مَنَعِ قِتَالِهِمْ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ، وَعَلَى قَوْلِكَ: الْعِلَّةُ فِيهِ عَدَمُ التَّحَقُّقِ مِنْ قَبُولِهِمْ.
وَلِأَنَّهُ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ لِنَلَّا نَخْرُجَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ، وَعَلَى قَوْلِكَ: الْعِلَّةُ امْتِنَاعُ قَبُولِهِمْ.

(١) بياض في «الأصل» بقدر كلمة، والمعنى متصل.

(٢) في «الأصل»: (نباذهم).

(٣) في «الأصل»: (سانر).

(٤) أخرجه مسلم في «الصحيح» رقم: (٤٩١١).

(٥) تكرر في «الأصل».

(٦) ضبطها في «الأصل»: (أمر).

وَلِأَنَّ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلِ، وَهُوَ: أَنَّ إِمَامَتَهُ ثَابِتَةٌ، لَمْ تَزُلْ بِظُهُورِ الْفَسْقِ مِنْهُ.

وَعِنْدَهُمْ: تَزُولُ، وَيَحْصُلُ بِمِثَالِهِ غَيْرُهُ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالْبَغَاةِ.
وَالدَّلَالَةُ عَلَى بَقَائِهَا:

مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَخْبَارِ، وَهُوَ الْأَمْرُ بِالطَّاعَةِ لَهُمْ مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى بَقَائِهَا.

واحتج المخالف:

- بِمَا رَوَى جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «أَفْضَلُ الشُّهَدَاءِ عِنْدَ اللَّهِ حَمْرَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، ثُمَّ رَجُلٌ قَامَ إِلَى إِمَامٍ جَائِرٍ، فَأَمَرَهُ وَنَهَاهُ؛ فَقُتِلَ»^(١).
- وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «أَفْضَلُ الْجِهَادِ [كَلِمَةٌ]»^(٢) عَدِلَ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ»^(٣).

- وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ؛ فَلْيَغْيِرْهُ»^(٤).

والجواب:

أَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ وَعَظْمِهِ وَتَخَوُّفِهِ، وَنَحْنُ لَا نَمْنَعُ، وَخِلَافُنَا فِي قِتَالِهِ

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» رقم: (٤٩٥٠).

(٢) في «الأصل»: (كله).

(٣) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم: (٤٠١١).

(٤) لم أجده بهذا المعنى، والمروى لفظه: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِرًّا فَمَاتَ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً» رواه البخاري ومسلم وغيرهما، وأخشى أن يكون هناك سقط بين (يكرهه).... (فليغیره) أو تكون (فليغیره) متصحفة من (فليصبر).



وَإِظْهَارِ السَّلَاحِ عَلَيْهِ.

وَاجْتَمَعَ:

بِمَا رَوَى ثَوْبَانُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «اسْتَقِيمُوا لِقُرَيْشٍ مَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَقِيمُوا لَكُمْ فَاحْمِلُوا سُيُوفَكُمْ عَلَى عَوَاتِقِكُمْ، فَأَيِّدُوا [خَضِرَاءَهُمْ]»^(١)^(٢).

وَالْجَوَابُ:

أَنَّ مَهْنًا قَالَ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ: «أَطِيعُوا قُرَيْشًا مَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ»؟

قَالَ: «لَيْسَ بِصَحِيحٍ، سَأَلْتُ بَنِي أَبِي الْجَعْدِ لَمْ يَلْقَ ثَوْبَانَ»^(٣).
وَعَلَى أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ: إِذَا أَمَرُوا بِفَعْلٍ مَا لَا يَجُوزُ فِعْلُهُ، مِثْلُ أَنْ يَأْمُرُوا [بِقَتْلِ]^(٤) مَنْ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُ، أَوْ قَطْعَ يَدِهِ، أَوْ أَخْذَ مَالِهِ، فَهَاهُنَا لَا [تَجُوزُ]^(٥) طَاعَتُهُ، وَتَجِبُ الْإِمْتِنَاعُ عَلَيْهِ بِجَمِيعِ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنَ الْقِتَالِ وَغَيْرِهِ.
وَيَشْهَدُ لِصِحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ: مَا رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْأَجْرِيِّ بِإِسْنَادِهِ^(٦): عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «لَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ بَعْدِي، فَأَطِيعِ الْإِمَامَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا، وَإِنْ ضَرَبَكَ فَاضْبِرْ، وَإِنْ حَرَمَكَ فَاضْبِرْ، وَإِنْ

(١) فِي «الْأَصْلِ»: (خَضِرَاتُكُمْ).

(٢) أَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» رَقْم: (٨٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» رَقْم: (٧٨١٥).

(٣) أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» بِرَقْم: (٨٢).

(٤) فِي «الْأَصْلِ»: (بِالْقَتْلِ).

(٥) فِي «الْأَصْلِ»: (بِجُوزِ).

(٦) فِي «الشَّرِيعَةِ» رَقْم: (٧٠)، وَالْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» رَقْم: (٥٤).

وَلِأَنَّ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلِ، وَهُوَ: أَنَّ إِمَامَتَهُ ثَابِتَةٌ، لَمْ تَزُلْ بِظُهُورِ الْفَسَقِ مِنْهُ.

وَعِنْدَهُمْ: تَزُولُ، وَيَحْصُلُ بِمَثَابَةِ غَيْرِهِ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالْبُعَاةِ.

وَالدَّلَالَةُ عَلَى بَقَائِهَا:

مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَخْبَارِ، وَهُوَ الْأَمْرُ بِالطَّاعَةِ لَهُمْ مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى بَقَائِهَا.

واحجج المخالف:

- بِمَا رَوَى جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «أَفْضَلُ الشُّهَدَاءِ عِنْدَ اللَّهِ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، ثُمَّ رَجُلٌ قَامَ إِلَى إِمَامٍ جَائِرٍ، فَأَمَرَهُ وَنَهَاهُ؛ فَقُتِلَ»^(١).
- وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «أَفْضَلُ الْجِهَادِ [كَلِمَةٌ]»^(٢) عَذْلٍ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ»^(٣).

- وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ؛ فَلْيَغْيِرْهُ»^(٤).

والجواب:

أ/

أَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ وَعَظْمِهِ وَتَخْوِيفِهِ، وَنَحْنُ لَا نَمْنَعُ، وَخِلَافُنَا فِي قِتَالِهِ

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» رقم: (٤٩٥٠).

(٢) في «الأصل»: (كلمه).

(٣) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم: (٤٠١١).

(٤) لم أجده بهذا المعنى، والمروي لفظه: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَبْرًا فَمَاتَ إِلَّا مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً» رواه البخاري ومسلم وغيرهما، وأخشى أن يكون هناك سقط بين (يكرهه..... فليغيره) أو تكون (فليغيره) متصحفة من (فليصبر).



وَأَظْهَارِ السَّلَاحِ عَلَيْهِ.

وَاحْتِجُّ:

بِمَارَوْي ثُوبَانَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «اسْتَقِيمُوا لِقُرَيْشٍ مَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَقِيمُوا لَكُمْ فَاحْمِلُوا سُيُوفَكُمْ عَلَى عَوَاتِقِكُمْ، فَأَبِيدُوا [خَضِرَاءَهُمْ]»^(١)،^(٢).

وَالْجَوَابُ:

أَنْ مُهَنَّا قَالَ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنْ حَدِيثِ ثُوبَانَ: «أَطِيعُوا قُرَيْشًا مَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ»؟

قَالَ: «لَيْسَ بِصَحِيحٍ، سَأَلِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ لَمْ يَلْقَ ثُوبَانَ»^(٣). وَعَلَى أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ: إِذَا أَمَرُوا بِفِعْلٍ مَا لَا يَجُوزُ فِعْلُهُ، مِثْلُ أَنْ يَأْمُرُوا [بِقَتْلِ]^(٤) مَنْ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُ، أَوْ قَطْعَ يَدِهِ، أَوْ أَخْذَ مَالِهِ، فَهَاهُنَا لَا [تَجُوزُ]^(٥) طَاعَتُهُ، وَيَجِبُ الْإِمْتِنَاعُ عَلَيْهِ بِجَمِيعِ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنَ الْقِتَالِ وَغَيْرِهِ. وَيَشْهَدُ لِصِحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ: مَا رَوَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ الْأَجْرِيِّ بِإِسْنَادِهِ^(٦): عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ عَقْلَةَ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «لَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ بَغْدِي، فَأَطِيعِ الْإِمَامَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا، وَإِنْ ضَرَبَكَ فَاصْبِرْ، وَإِنْ حَرَمَكَ فَاصْبِرْ، وَإِنْ

(١) فِي «الْأَصْلِ»: (خَضِرَاتُكُمْ).

(٢) أَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» رَقْم: (٨٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» رَقْم: (٧٨١٥).

(٣) أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» بِرَقْم: (٨٤).

(٤) فِي «الْأَصْلِ»: (بِالْقَتْلِ).

(٥) فِي «الْأَصْلِ»: (يَجُوزُ).

(٦) فِي «الشَّرِيعَةِ» رَقْم: (٧٠)، وَالْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» رَقْم: (٥٤).

دَعَاكَ إِلَى أَمْرٍ مَنَقَصَةٍ فِي دُنْيَاكَ ^(١) فَقُلْ: سَمْعًا وَطَاعَةً، دَمِي دُونَ دِينِي.
وَتَأَوَّلَهُ ابْنُ الْأَجْرِيِّ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ^(٢).

وَاصْحَ:

بِأَنَّ الْبُغَاةَ إِذَا خَرَجُوا عَلَى الْإِمَامِ؛ جَارَ قِتَالُهُمْ مَعَ الْإِمَامِ وَإِشْهَارُ السَّلَاحِ عَلَيْهِمْ، كَذَلِكَ هَاهُنَا.

وَالْجَوَابُ:

أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الظَّاهِرُ.

وَالثَّانِي: الْمَعْنَى.

أَمَّا مِنْ جُمْلَةٍ ^(٣) الظَّاهِرِ:

فَإِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَمَرَ بِقِتَالِ الْبُغَاةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ طَافَيْنَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي﴾ ^(٤).

وَفِي مَسْأَلَتِنَا أَمْرٌ بِالْكَفِّ عَنِ الْأَئِمَّةِ بِالْأَخْبَارِ الَّتِي / ذَكَرْنَاهَا.

ب/٤

وَالثَّانِي: أَنَّ الْخَوَارِجَ يُقَاتِلُونَ بِالْإِمَامِ.

وَفِي مَسْأَلَتِنَا يَحْصُلُ قِتَالُهُمْ بِغَيْرِ الْإِمَامِ؛ فَلَمْ يَجْزُ، كَمَا لَمْ يَجْزُ خُرُوجُهُمْ

إِلَى قِتَالِ الْمُشْرِكِينَ [بِغَيْرِ] ^(٥) إِمَامٍ.

(١) فِي جَمِيعِ الْمَصَادِرِ: (دِينِكَ) وَقَدْ أُثْبِتَ هُنَا مَا أَثْبَتَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِالنَّقْلِ عَنِ «الشَّرِيعَةِ» لِلْأَجْرِيِّ، وَهَكَذَا أَنْتَ هُنَاكَ.

(٢) يُنْظَرُ تَأْوِيلُ الْأَجْرِيِّ فِي «الشَّرِيعَةِ» رَقْم: (٧١).

(٣) رَاجِعِ الْأَصْلَ.

(٤) سُورَةُ الْحَجَرَاتِ: (٩).

(٥) فِي «الْأَصْلِ»: (يَعْنِي).

فإن قيل: فتَجِيزُونَ قتالَ البَغَاةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِمَامٌ؟
 قيل: نَعَمْ؛ لِأَنَّ الإِمَامَ إِنَّمَا أُبِيحَ لَهُ قِتَالُهُمْ لِمَنْعِ البَغْيِ وَالظُّلْمِ، وَهَذَا
 مَوْجُودٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِمَامٌ.



فصل

وَمِنْ شَرَائِطِ انْكَارِ الْمُنْكَرِ^(١):
الْعِلْمُ بِاسْتِمْرَارِ الْفَاعِلِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُنْكَرِ، بِأَنْ يُشَاهَدَ وَقَدْ فَعَلَ الْمُنْكَرُ،
وَهُوَ مُسْتَمِرٌّ عَلَيْهِ.
فَأَمَّا إِنْ عَلِمْنَا مِنْ حَالِهِ تَرَكَ الْإِسْتِمْرَارَ عَلَى الْفِعْلِ؛ فَلَا يَجُوزُ انْكَارُ مَا
وَقَعَ؛ لِأَنَّ التَّعَرُّضَ^(٢) بِالْإِنْكَارِ أَلَّا يَقَعَ الْمُنْكَرُ، وَذَلِكَ لَا يَتَأْتَى مِنَ الْأَمْرِ الْوَاقِعِ
الَّذِي لَا يُقَدَّرُ عَلَى إِزَالَتِهِ.
فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ [تُغَيَّرَ]^(٣) اسْتِمْرَارُهُ عَلَى الْمُنْكَرِ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِمْرَارَ لَهُ أَمَارَةٌ
قُوَّتُهُ^(٤)، وَهُوَ أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَفْعَلَهُ.



(١) يُنْظَرُ: «مَخْتَصَرُ الْمُعْتَمَد» ص (١٩٧)، «الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ»: (١/ ٢٧٦).

(٢) كَذَا الْجُمْلَةُ فِي «الْأَصْل»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: (لِأَنَّ قَصْدَ التَّعَرُّضِ).

(٣) فِي «الْأَصْل»: (تَغْيِيرٌ).

(٤) كَذَا فِي ((الْأَصْل))، وَلَعَلَّهَا: (قُوَّةٌ).

فصل

هَلْ مِنْ شَرْطِ انْكَارِ الْمُنْكَرِ غَلْبَةُ الظَّنِّ
أَنَّهُ يُؤَثِّرُ فِي إِزَالَةِ الْمُنْكَرِ أَمْ لَا؟^(١)

فِيهِ رَوَايَتَانِ:

[إِحْدَاهُمَا]^(٢): أَنَّ مِنْ شَرْطِهِ ذَلِكَ.

فَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ فِي الظَّنِّ ذَلِكَ؛ لَمْ يَجِبْ.

نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ، فِي الرَّجُلِ يَرَى الرَّجُلَ - يَغْنِي: يُصَلِّي - لَا يُتِمُّ
الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، وَلَا يُقِيمُ أَمْرَ صَلَاتِهِ، بِأَمْرِهِ بِالْإِعَادَةِ وَأَنْ يُحْسِنَ صَلَاتَهُ: «إِنْ
كَانَ يَظُنُّ أَنَّهُ يَقْبَلُ مِنْهُ؛ أَمْرُهُ وَوَعْظُهُ حَتَّى يُحْسِنَ صَلَاتَهُ»^(٣).

وظَاهِرُ هَذَا: أَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْهُ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ الْقَبُولَ^(٤).

/وَكَذَلِكَ نَقَلَ إِسْحَاقُ بْنُ هَانِيٍّ^(٥): إِذَا صَلَّى خَلْفَ مَنْ يَقْرَأُ بِقِرَاءَةِ حَمْزَةٍ: أ/ه
«فَإِنْ كَانَ يَقْبَلُ مِنْكَ فَانْهَهُ».

وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى: أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ يَجِبُ، سَوَاءً غَلَبَ فِي

(١) يُنْظَرُ: «مَخْتَصَرُ الْمُعْتَمَدِ» ص (١٩٧)، «الْإِرْشَادُ» لابن عَقِيل: (١٧١/ب)، «التَّعَامُّ» (٢/٢٥٣)،

«الْفَنِيَّةُ»: (١/١١٢)، «الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ»: (١/١٨٢)، «الْكَنْزُ الْأَكْبَرُ» ص (١٢٣).

(٢) فِي «الْأَصْلِ»: (أَحَدِيهِمَا).

(٣) أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ» رَقْم: (٨٨).

(٤) تَكَرَّرَتِ الْجُمْلَةُ فِي «الْأَصْلِ».

(٥) «الْمَسَائِلُ» رَقْم: (١٩٥٣).

الظَّنَّ زَوَالَهُ أَوْ لَمْ يَغْلِبْ.

نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ^(١)، وَقَدْ سَأَلَهُ عَنِ الرَّجُلِ يَرَى مُنْكَرًا، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ، يَسْكُتُ؟

فَقَالَ: «إِذَا رَأَى الْمُنْكَرَ؛ فَلْيُغَيِّرْهُ مَا أَمْكَنَهُ»^(٢).

وظَاهِرُ هَذَا: أَنَّهُ لَمْ يُسْقِطْهُ عَنْهُ.

وَجَهُّ الرِّوَايَةِ الْأُولَى - وَهُوَ قَوْلُ الْمُتَكَلِّمِينَ^(٣) - :

مَا رَوَى أَبُو بَكْرِ^(٤) مِنْ أَصْحَابِنَا فِي «كِتَابِ الْأَدَبِ»^(٥) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي

جُحَيْفَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَاعِدًا ذَاتَ يَوْمٍ [وَقُدَّامَهُ]^(٦) قَوْمٌ يَصْنَعُونَ شَيْئًا

يَكْرَهُهُ مِنْ كَلَامٍ [وَلَعَطٍ]^(٧)، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَلَا [تَنْهَاهُمْ]^(٨)؟

فَقَالَ: «لَوْ نَهَيْتُهُمْ عَنِ الْحُجُونِ»^(٩) لَاؤَشَكَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَأْتِيَهُ وَلَيْسَ لَهُ

(١) هو أحمد بن محمد، أبو الحارث الصائغ، تُنظر تَرْجَمَتُهُ فِي «طَبَقَاتِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَد» لِلْخَلَّالِ ص (١٤٩).

(٢) ذَكَرَهَا ابْنُ مَفْلَحٍ فِي «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ»: (١/ ١٨٢).

(٣) «الْمُعْتَمَد» لِلْبَصْرِيِّ: (١/ ٣٥٨).

(٤) هَذَا التَّعْبِيرُ مِنْ عَادَةِ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يُطْلِقَهُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمَعْرُوفِ بِغَلَامِ الْخَلَّالِ، وَلَكِنْ لَمْ يَعْرِفْ لَهُ كِتَابًا بِهَذَا الْأَسْمِ، فَلَعَلَّ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ قَصَدَ أَبِي بَكْرٍ الْخَلَّالَ، حَيْثُ لَهُ كِتَابٌ بِهَذَا الْأَسْمِ، وَيَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ أَبِي بَكْرَ الْمَرْوُذِي، وَإِنْ كَانَ لَهُ كِتَابًا بِهَذَا الْأَسْمِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ عَادَةِ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَصْرِّحَ بِأَسْمِهِ أَوْ بِكُنْيَتِهِ وَلَا يُفْرِدُهُ بِالْكُنْيَةِ.

(٥) هُوَ جُزْءٌ مِنْ كِتَابِ الْخَلَّالِ الْكَبِيرِ الْمُسَمَّى «الْمَبْسُوط» أَوْ «الْجَامِع»، لَمْ يَتَيَسَّرَ الْعُثُورُ عَلَيْهِ، يَسَّرَ اللَّهُ ذَلِكَ.

(٦) فِي «الْأَصْلِ»: (وَقَدْ أَمَرَ).

(٧) فِي «الْأَصْلِ»: (وَيَعْط).

(٨) فِي «الْأَصْلِ»: (تَنْهَاهُمْ).

(٩) «الْحُجُونُ»: (هِيَ مَقْبَرَةٌ لِأَهْلِ مَكَّةَ تَبْعُدُ مِيلًا وَنِصْفَ الْمِيلِ عَنِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ).

حَاجَةٌ^(١).

وَلِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَى إِرَالَةِ الْمُنْكَرِ، فَإِذَا قَوِيَ فِي الظَّنِّ أَنَّهُ لَا يَزُولُ؛ بَطَلَ الْغَرَضُ الَّذِي لِأَجْلِهِ وَجَبَ، فَسَقَطَ. وَلِهَذَا الْمَعْنَى سَقَطَ الْإِنْكَارُ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ فِي مَقَامِهِمْ عَلَى كُفْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ قَدْ غَلَبَ فِي الظَّنِّ أَنَّهُمْ لَا يَزُولُونَ عَنْ دِينِهِمْ. وَوَجْهُ الثَّانِيَّةِ:

أَنَّ طَرِيقَ وَجُوبِ^(٢) الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ: السَّمْعُ، وَلَيْسَ فِيهِ شَرْطُ غَلَبَةِ الظَّنِّ بِزَوَالِهِ؛ لِأَنَّ ظَوَاهِرَ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ فِي ذَلِكَ عَلَى الْعُمُومِ. وَلِأَنَّ الظَّنَّ لَا يَمْنَعُ مِنْ جَوَازِ زَوَالِهِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَرْتَدِّعَ بِالْإِنْكَارِ، وَيَرِيقَ قَلْبُهُ، وَيَرْجِعَ عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ.

فَأَمَّا الْخَبَرُ: فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ، فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ يَعْرِفُ أَحْوَالَ الْمُنَافِقِينَ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِمْ، وَيُقَرُّهُمْ. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «إِنَّ وَجُوبَهُ يَرْجِعُ إِلَى زَوَالِهِ»: فَلَا نُسَلِّمُهُ، بَلْ نَقُولُ: «الْفَرَضُ الْإِنْكَارُ تَعَبُّدًا، زَالٌ أَوْ لَمْ يَزَلْ». وَأَمَّا أَهْلُ الْكُفْرِ: فَلَا يُتْرَكُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِمْ إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي مَنَعَ الشَّرْعُ مِنْهُ، وَهُوَ بِذَلِكَ الْجَزِيَّةِ.



(١) أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» رقم: (٦٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» رقم: (١٥٩).

(٢) تَكَرَّرَتْ فِي «الْأَصْل».

فصل

وَمِنْ شَرْطِهِ^(١):

زَوَالُ الْخَوْفِ عَلَى النَّفْسِ.

فَمَتَى خَافَ عَلَى نَفْسِهِ التَّلَفَ إِنْ نَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؛ لَمْ يَجِبْ.

نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَانِيٍّ^(٢)، وَقَدْ سَأَلَهُ: مَتَى يَجِبُ عَلَيَّ الْأَمْرُ؟

قَالَ: «إِذَا لَمْ تَخَفْ سَيْفًا وَلَا عَصًا».

وَنَقَلَ عَنْهُ - أَيْضًا - فِي مَوْضِعٍ آخَرَ^(٣)، أَنَّهُ سَأَلَهُ: مَتَى يَجِبُ عَلَيَّ الرَّجُلُ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ؟

قَالَ: «لَيْسَ هَذَا زَمَانٌ نَهَى، إِذَا غَيَّرَتْ بِلْسَانِكَ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِكَ، وَهُوَ أَوْضَعُ الْإِيمَانِ، وَلَا يُتَعَرَّضُ لِلسُّلْطَانِ، فَإِنَّ سَيْفَهُ مَسْلُوكٌ».

وَالدَّلَالَةُ عَلَى ذَلِكَ:

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾^(٤).

(١) يُنْظَرُ: «مَخْتَصَرُ الْمُعْتَمَدِ» ص (١٩٧)، «الْإِرْشَادُ» لابْنِ عَقِيل: (١٧١/ب)، «التَّمَامُ»: (٢٥٤/٢).

(٢) «الْمَسَائِلُ» رَقْم: (١٩٤٩).

(٣) «الْمَسَائِلُ» رَقْم: (١٩٥٦).

(٤) سُورَةُ النُّحْلِ: (١٠٦).

فَإِذَا أَثَرَ الْخَوْفُ عَلَى النَّفْسِ فِي وَجُوبِ الْإِيمَانِ عَلَيْهِ^(١)؛ فَبَانَ يُؤَثَّرُ فِي وَجُوبِ غَيْرِهِ أَوْلَى.

وَأَيْضًا مَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنْ رَأَى مُنْكَرًا فَاسْتَطَاعَ أَنْ يُغَيِّرَهُ بِيَدِهِ فَلْيَفْعَلْ، [فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ]^(٢)، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ بِلِسَانِهِ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَوْعَفُ الْإِيمَانِ»^(٣).

وَلَاَنَّ فِي الْوَاجِبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ مَا يُؤَثَّرُ الْخَوْفُ فِي وَجُوبِهَا؛ كَالْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَالْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ جَازَ أَنْ يُؤَثَّرَ فِي سُقُوطِ النَّهْيِ عَنِ / ١/٦
الْمُنْكَرِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ.

كَذَلِكَ: إِذَا وَجَدَ الرَّقَبَةَ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهَا.



(١) كذا في «الأصل»، ولعل الجملة: (وجوب إظهار الإيمان عليه).

(٢) ساقطة من «الأصل» استدركتها من المصدر.

(٣) أخرجه مسلم في «الصحيح» رقم: (١٨٦).

فصل^(١)

فَإِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ، لَكِنْ خَافَ الضَّرْبَ وَالْحَبْسَ وَأَخَذَ الْمَالِ الَّذِي لَا يُؤَدِّي إِلَى التَّلَفِ:

فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ: أَنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، كَالْخَوْفِ عَلَى النَّفْسِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي رِوَايَةِ [ابن] ^(٢) إِبْرَاهِيمَ ^(٣): «إِذَا لَمْ يَخَفْ سَيْفًا وَلَا عَصًا» ^(٤) فَاسْقَطَ عِنْدَ الْخَوْفِ مِنَ الْعَصَا.

خِلَافًا لِلْمُعْتَرِ لَةِ فِي قَوْلِهِمْ: «لَا يَسْقُطُ إِذَا أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ خَافَ الضَّرْبَ وَالْحَبْسَ» ^(٥) وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ الْبَاقِلَانِيِّ ^(٦).
دَلِيلُنَا:

- مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْآيَةِ وَالْخَبَرِ، وَهُوَ عَامٌّ فِي النَّفْسِ وَمَا دُونَهَا.
- وَأَيْضًا: فَإِنَّ الضَّرَرَ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ يَجْرِي مَجْرَى [الضَّرَرِ] ^(٧) فِي النَّفْسِ فِي إِسْقَاطِ الْعِبَادَاتِ.

(١) يُنْظَرُ: «الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ»: (١/١٧٩).

(٢) فِي «الْأَصْلِ»: (أَبِي) وَالْمُثَبِّتُ هُوَ الصُّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٣) أَيِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَانِي النِّسَابُورِيِّ.

(٤) «الْمَسَائِلُ» رَقْم: (١٩٤٩).

(٥) «مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ»: (١/١٥٠).

(٦) لَمْ أَجِدْ عَنْهُ هَذَا الْاِخْتِيَارَ فِيمَا طُبِعَ مِنْ كُتُبِهِ.

(٧) فِي «الْأَصْلِ»: (الضَّرْبُ) وَلَعَلَّ الْمُثَبِّتَ هُوَ الصُّوَابُ.

أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَرِيضَ إِذَا خَافَ الزِّيَادَةَ فِي الْمَرَضِ وَالتَّبَاطُؤَ فِي الْبَرِّ؛ جَازَ لَهُ الْفِطْرُ، وَالصَّلَاةُ جَالِسًا، وَجَازَ لَهُ التَّيْمُّ، وَكَذَلِكَ إِذَا وَجَدَ الرَّقَبَةَ فِي الْكُفَّارَةِ، أَوْ وَجَدَ الْمَاءَ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ؛ لَمْ يَلْزَمُهُ شِرَاءُ ذَلِكَ؛ لِمَا عَلَيْهِ مِنَ الضَّرَرِّ فِي مَالِهِ؛ كَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي بَابِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ كَذَلِكَ^(١)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عِبَادَةٌ. وَلِأَنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ يُقَاتِلَ عَنْ مَالِهِ كَمَا يُقَاتِلُ عَنْ نَفْسِهِ؛ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْخَوْفُ عَلَى مَالِهِ فِي إِزَالَةِ الْمُنْكَرِ كَالْخَوْفِ عَلَى نَفْسِهِ.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: «إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَاتِلَ عَنْ يَسِيرِ مَالِهِ، وَلَا يَسْقُطُ النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ بِأَخْذِ الْيَسِيرِ» لِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ هَذَا.

وَاجْتِزَاءُ الْمُخَالَفِ:

إِبَانَةُ لَوْ خَافَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَخْذَ الْمَالِ وَالْحَبْسَ؛ لَمْ يَسْقُطِ الْقِيَامُ فِي ٦/ب
الصَّلَاةِ، وَإِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ؛ سَقَطَ.

وَالْجَوَابُ:

أَنَا لَا نُسَلِّمُ هَذَا، بَلْ نَقُولُ: «سَقَطَ عَنْهُ الْقِيَامُ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الْخَوْفِ عَلَى الْمَالِ».

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَدْ أُوجِبْتُمْ عَلَيْهِ شِرَاءَ الْمَاءِ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ؟
قِيلَ: إِنَّمَا أُوجِبْنَا ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ الزِّيَادَةُ لَا تُجْحِفُ بِمَالِهِ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ نَقُولَ مِثْلَهُ هَاهُنَا.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ يَتَحَمَّلُ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ مَا لَا يَتَحَمَّلُهُ فِي النَّفْسِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ

(١) كذا في «الأصل» وبعدها تكرارٌ مضروبٌ عليه، فلعل هذه الكلمة من المكرر.

يَتَحَمَّلُ الْأَلَمَ بِقَطْعِ يَدِهِ فِي الْأَكْلَةِ وَبَطْنِ الْجُرْحِ وَالْفِصَادِ، وَلَا يَتَحَمَّلُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي النَّفْسِ.

قِيلَ: إِنَّمَا يَتَحَمَّلُ ذَلِكَ لِيُنَجِّي نَفْسَهُ، وَلَا يُمَكِّنُ بِمِثْلِ هَذَا فِي النَّفْسِ؛ لِأَنَّ تَحَمُّلَهُ يُفْضِي إِلَى فَوَاتِ نَفْسِهِ. وَعَلَى أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَا دُونَ النَّفْسِ لَا يَجِبُ تَحَمُّلُهُ، بِدَلِيلِ الزِّيَادَةِ فِي الْمَرَضِ فِي حَقِّ الصَّائِمِ وَالْمُصَلِّي.



فصل^(١)

وَإِذَا نَبَتِ سُقُوطُهُ مَعَ الْخَوْفِ عَلَى النَّفْسِ وَمَا دُونَ النَّفْسِ؛ فَهَلْ يَخْسُنُ
الْإِنْكَارُ، وَيَكُونُ أَفْضَلَ مِنْ تَرْكِهِ؟

ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ: أَنَّهُ يَخْسُنُ، وَيَكُونُ أَفْضَلَ مِنْ تَرْكِهِ.

قَالَ فِي «كِتَابِ الْمِخْنَةِ»^(٢) فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ: «إِنْ عُرِضْتُ عَلَى السَّيْفِ؛ لَا
أُجِيبُ».

وَقَالَ فِيهَا^(٣) - أَيْضًا -: «إِذَا أَجَابَ الْعَالِمُ تَقِيَّةً، وَالْجَاهِلُ يَجْهَلُ^(٤)، فَمَتَى
[يَتَبَيَّنُ]»^(٥) الْحَقُّ؟^(٦)

وظَاهِرُ هَذَا: أَنَّهُ أَجَارَ ذَلِكَ.

وَقَالَ أَيْضًا فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ، لَمَّا ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ^(٧) الَّذِي صُلِبَ
فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، تَرَحَّمَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «قَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ»^(٨).

(١) يُنْظَرُ: «الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ»: (١/١٨٣).

(٢) ص (٨٩).

(٣) ص (٩٥).

(٤) كَذَا فِي «الْأَصْل»، وَلَعَلَّ الصُّوَابَ: (بِجْهَل).

(٥) فِي «الْأَصْل»: (يَتَبَيَّن).

(٦) لَمْ أَتَبَيَّنْهُ.

(٧) أَخْرَجَهَا الْخَلَالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ» رَقْم: (٢).



وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي خَالِدٍ ^(١) / وَكَانَ قَدْ عَرَفَ قِصَّتَهُ وَإِقْدَامَهُ - فَقَالَ: «ذَلِكَ قَدْ هَانَتْ نَفْسُهُ عَلَيْهِ» ^(٢).

وَوَظَاهِرُ هَذَا: أَنَّهُ صَوَّبَ [فِعْلَهُمْ] ^(٣).
وَرَأَيْتُ بِحِطِّ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنَ عُثْمَانَ الْكَبْشِيِّ ^(٤): قَالَ شَيْخُنَا - وَيَغْلِبُ عَلَيَّ أَنَّهُ يَغْنِي أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ بَطَّةَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ عَلَى ظَهْرِ «كِتَابِ الْإِبَانَةِ»: مَنْ أَنْكَرَ مُنْكَرًا فَقُتِلَ، هَلْ يَكُونُ شَهِيدًا؟
قَالَ: «نَعَمْ».

وَذَكَرَ الْحَدِيثَ: «سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ حَمْرَةُ» ^(٥)، وَمَنْ أَنْكَرَ مُنْكَرًا فَقُتِلَ كَانَ شَهِيدًا.
خِلَافًا لِلْمُتَكَلِّمِينَ ^(٦) فِي قَوْلِهِمْ: إِنْ ذَلِكَ قَبِيحٌ، إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: عِنْدَ إِظْهَارِ كَلِمَةِ الْكُفْرِ؛ فَإِنَّهُ يَحْسُنُ مِنْهُ إِظْهَارُ الْإِيمَانِ.
وَالثَّانِي: إِظْهَارُ كَلِمَةِ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ.
وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَإِنَّهُ قَبِيحٌ.
وَوَظَاهِرُ مَذَاهِبِ الْفُقَهَاءِ: أَنَّهُ قَبِيحٌ فِي الْجُمْلَةِ.

(١) لم أتبيته.

(٢) أخرجها الخلال في «الأمر بالمعروف» رقم: (٣).

(٣) في «الأصل»: (تعليم).

(٤) هو أحمد بن عثمان بن علان، أبو بكر الكبشي، ويُعرف بابن شكاثا، صَحِبَ جَمَاعَةً مِنْ شَبَوَخِ الْمَذْهَبِ كَعَبْدِ الْعَزِيزِ التَّمِيمِيِّ وَتَفَقَّهَ عَلَيْهِ، وَأَبِي إِسْحَاقَ ابْنَ شَاقِلَا وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ بَطَّةَ وَكَتَبَ عَنْهُ الْحَدِيثَ، وَأَبِي حَفْصَ الْبَرْمَكِيَّ، وَلَهُ فِي الْفَرَائِضِ رَتَبَةٌ عَالِيَةٌ، وَكَانَ مُجَابِبَ الدَّعْوَةِ، مَاتَ قَبْلَ الْأَرْبَعِمِائَةِ بِبَغْدَادَ. تُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي «الوَافِي بِالْوَفَايَاتِ»: (١١٨ / ٧).

(٥) أخرجه الحاكم في «المستدرک» رقم: (٤٩٥٠).

(٦) «مختصر المعتمد»: (١٩٨).

وَقَدْ أَوْمَأَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: «لَا يُتَعَرَّضُ لِلسُّلْطَانِ؛ فَإِنَّ سَيْفَهُ مَسْلُوكٌ»^(١).

وَوَظَاهِرُ هَذَا: النَّهْيُ عَنْهُ.

وَالدَّلَالَةُ عَلَى حُسْنِهِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ﴾^(٢) فَحَثَّ عَلَى الصَّبْرِ فِي ذَلِكَ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ فِيهِ الْفَضْلَ.

وَرَوَى أَبُو بَكْرِ الْمَرْوُذِيُّ فِي «كِتَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ»^(٣) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؛ مُرْ بِالْمَعْرُوفِ، وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ، إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ».

قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَمُرْ بِالْمَعْرُوفِ، وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَأُوذِيَ؟
قَالَ: «نَعَمْ، كَمَا أُودِيَتِ الْأَنْبِيَاءُ»^(٤).

وَذَكَرَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَلَّالُ^(٥) فِي «كِتَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ»^(٦) قَالَ: ذَكَرَ أَبُو النَّضْرِ^(٧) الْبَلْخِيُّ الْمُكْتَبُ^(٨) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِنَّ

(١) «المسائل» رقم: (١٩٥٦)، وأخرجها الخلال في «الأمر بالمعروف» رقم: (١٩).

(٢) سورة لقمان: (١٧).

(٣) لم يتيسر العثور عليه، يَسَّرَ اللَّهُ ذَلِكَ.

(٤) لم أجده فيما بين يدي من المصادر، ولكن ذكره المؤلف في كتابه «مختصر المعتمد» ص (١٩٨).

(٥) هو الحسن بن محمد بن الحسن، أبو محمد الخلال، سمع أبا بكر القطيعي، شيخ أبي بكر الخطيب، توفي سنة ٤٣٩ هـ. تُنظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ»: (٤٥٣/٨).

(٦) لم يتيسر العثور عليه، يَسَّرَ اللَّهُ ذَلِكَ.

(٧) مهمله في «الأصل».

(٨) هو كعب بن عمرو البلخي، أبو النضر المكتب، توفي سنة ٣٩١ هـ. تُنظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ»: (٧٠٦/٨).

ب/٧ رَحَى بَنِي مَرْجٍ قَدْ / دَارَتْ، فَدُورُوا مَعَ الْقُرْآنِ حَيْثُ دَارَ.

قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ نُطِقْ ذَلِكَ؟

قَالَ: «كُونُوا كَحَوَارِيِّ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ».

قَالُوا: وَمَا حَوَارِيُّ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ؟

قَالَ: «شَقُّوا بِالْمَنَاشِيرِ»^(١)، وَصَلَبُوا فِي جُدُوعِ التَّخْلِ فِي اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ

فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ نُطِقْ؟

قَالَ: «فَالْقَتْلُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ حَيَاةٍ فِي مَعْصِيَةٍ»^(٢).

- وَرَوَى - أَيْضًا - بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

«لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ مَخَافَةُ النَّاسِ أَنْ يَقُولَ بِالْحَقِّ إِذَا رَأَاهُ أَوْ عَلِمَهُ»^(٣).

- وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ مِنْ [«السُّنَنِ»]^(٤) [«السُّنَنِ»]^(٥) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ خُبَّابٍ،

قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، فَشَكُونَا إِلَيْهِ،

فَقُلْنَا: أَلَا تَسْتَنْصِرُ لَنَا! أَلَا تَدْعُو اللَّهَ لَنَا!

فَجَلَسَ [مُحَمَّرًا]^(٦) وَجْهَهُ، فَقَالَ: «قَدْ كَانَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يُؤْخَذُ الرَّجُلُ

فَيُخْفَرُ لَهُ فِي الْأَرْضِ، ثُمَّ يُؤْتَى بِالْمِنْشَارِ، فَيُجْعَلُ عَلَى رَأْسِهِ، فَيُجْعَلُ فِرْقَتَيْنِ،

مَا يَضْرِفُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَيُمَشِّطُ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مَا دُونَ عَظْمِهِ مِنْ لَحْمٍ

(١) كذا في «الأصل» وفي «مسند الشاشي»، وجاءت في «المعجم الكبير والصغير»: (بالمناشير).

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» رقم: (١٧٢) من حديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (١١٧٩٣).

(٤) رقم: (٢٦٤٩).

(٥) في «الأصل»: (السير) وهو تصحيف.

(٦) في «الأصل»: (محمر).

وَعَصَبٍ، مَا يَصْرِفُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَاللَّهُ لَيَتِمَّنَّ اللَّهُ هَذَا الْأَمْرَ، حَتَّى يَسِيرَ
الرَّاكِبُ مَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَحَضْرَمَوْتَ مَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ، وَالذُّنْبُ عَلَى غَنَمِهِ،
وَلَكِنَّكُمْ تَعْجَلُونَ^(١).

- وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ نَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، فَكَانَ حَسَنًا عِنْدَ الْخَوْفِ.

دَلِيلُهُ: إِظْهَارُ الشَّهَادَتَيْنِ، وَكَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فِي ذَلِكَ إِعْزَازُ الدِّينِ؛ فَلِهَذَا كَانَ أَفْضَلَ.

قِيلَ: إِنَّمَا يَخْصُلُ الْإِعْزَازُ إِذَا لَمْ يُقْتَلَ، فَأَمَّا مَعَ الْقَتْلِ / فَهُوَ إِذْلالُ الدِّينِ،
فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا.

- وَأَيْضًا: فَإِنَّ لَهُ غَرَضًا فِي ذَلِكَ، أَنْ يُقْتَلَ صَابِرًا مُحْتَسِبًا، وَلِهَذَا الْمَعْنَى
اسْتَحْبَبَّ الْجِهَادُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْغَرَرِ بِنَفْسِهِ وَالشَّهَادَةِ.

وَاحْتِجَّ الْمُخَالِفُ:

بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٢).

وَالْجَوَابُ:

أَنَّهَا وَرَدَتْ عَلَى سَبَبٍ، [وَهُوَ]^(٣) أَنَّهُمْ كَانُوا مَأْمُورِينَ بِإِنْفَاقِ الْمَالِ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ: فَأَنْفِقُوا وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ فِي تَرْكِ الْإِنْفَاقِ^(٤). ثُمَّ
نُسِخَتْ بِآيَةِ الصَّدَقَاتِ^(٥).

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: (٣٦١٢).

(٢) سورة البقرة: (١٩٥).

(٣) في «الأصل»: (وهم).

(٤) «زاد المسير»: (١/٢٠٣).

(٥) التوبة: (٦٠).

وَاجِبٌ؛

بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (١).

وَالْجَوَابُ:

أَنَّهُ قَدْ قِيلَ فِيهِ: لَا تَقْتُلُوا أَهْلَ دِينِكُمْ وَقَبِيلَتِكُمْ.

وَقِيلَ: لَا يَقْتُلْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا (٢).

وَإِذَا كَانَ هَذَا مَعْنَاهُ؛ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ عَلَى مَسْأَلَتِنَا.

وَاجِبٌ؛

بِمَا رَوَى حُذَيْفَةُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِمُؤْمِنٍ أَنْ يُذِلَّ

نَفْسَهُ».

قَالُوا: وَكَيْفَ يُذِلُّ نَفْسَهُ؟

قَالَ: «يَتَعَرَّضُ مِنَ الْبَلَاءِ لِمَا لَا يُطِيقُهُ» (٣).

وَالْجَوَابُ:

أَنَّ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِأُمُورِ الدُّنْيَا، مِثْلُ: رُكُوبِ الْأَخْطَارِ فِي

أَكْسَابِ الدُّنْيَا؛ كَالرُّكُوبِ فِي الْبَحْرِ وَتَحْوِهِ مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى الْهَلَاكِ.

وَاجِبٌ؛

بِمَا رَوَى أَبُو أَمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ أَمْرًا لَا تَسْتَطِيعُونَ

(١) سورة النساء: (٢٩).

(٢) «زاد المسير»: (٦١/٢).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢٣٤٤٤).

غَيْرُهُ^(١)، فَاصْبِرُوا حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ [هُوَ الَّذِي] يُغَيِّرُهُ^(٢).

والجواب:

أَنَّ مَعْنَاهُ: يَجُوزُ لَكُمْ الصَّبْرُ حَتَّى يُغَيِّرَ اللَّهُ تَعَالَى.

واصحح:

بِمَارِوَى ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: كَيْفَ لِي أَنْ
أَمُرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَأَنْتَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلَا تَأْخُذَنِي فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَا نِيَمَ؟
فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ ذَلِكَ إِلَيْكَ، إِنَّمَا ذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ»^(٣).

ب/٨

والجواب:

أَنَّ مَعْنَاهُ: لَا يَجِبُ ذَلِكَ عَلَيْكَ لِضَعْفِكَ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَى السُّلْطَانِ.

واصحح:

بِمَارِوَى سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَمْرُ السُّلْطَانِ بِالْمَعْرُوفِ
وَأَنْتَاهُ عَنِ الْمُنْكَرِ؟
فَقَالَ: «إِنْ خِفْتَ أَنْ يَقْتُلَكَ فَلَا».
قَالَ: ثُمَّ عُدْتُ.
فَقَالَ لِي مِثْلَ ذَلِكَ، وَقَالَ: «إِنْ كُنْتَ لِأَبْدَ فَاعِلًا فَفِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ»^(٤).

(١) كذا في «الأصل» و«الترغيب والترهيب»، وفي بقية المصادر: (تغييره).

(٢) ليست في «الأصل»، استدركتها من المصادر.

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» رقم: (٧٦٨٥)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب»
رقم: (١٦٠٨).

(٤) لم أجده فيما بين يدي من المصادر.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: (٣٨٤٦٢).

وَالْجَوَابُ:

أَنَّ مَعْنَاهُ: فَلَا يَلْزُمُكَ أَنْ تَأْمُرَهُ.

وَالْحُجَّةُ:

بِأَنَّ الْمُضْطَرَّ إِلَى أَكْلِ الْمَيْتَةِ لَوْ تَرَكَ أَكْلَهَا حَتَّى مَاتَ؛ أَثِمَ وَعَصَى، وَكَذَلِكَ الْمَرِيضُ لَوْ تَحَمَّلَ الصِّيَامَ وَالْقِيَامَ حَتَّى ازْدَادَ مَرَضُهُ؛ أَثِمَ وَعَصَى، وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ وَجُوبٌ عَزِيمَةٌ، كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا مِثْلُ ذَلِكَ.

وَالْجَوَابُ:

أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ تَسْقُطُ بِالضَّرَرِ الْمُتَوَهَّمِ؛ لِأَنَّ خَوْفَ الزِّيَادَةِ فِي الْمَرَضِ وَخَوْفَ التَّلَفِ بِتَرْكِ [الْأَكْلِ] ^(١) مُتَوَهَّمٌ ^(٢).

وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ فَرَضُهُ بِالتَّوَهُّمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قِيلَ لَهُ: «لَا تَأْمُرْ عَلَى فُلَانٍ بِالْمَعْرُوفِ، فَإِنَّهُ يَقْتُلُكَ» لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ لِذَلِكَ.

وَلِأَنَّ مَنَفْعَةَ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ تَخْتَصُّهُ، وَمَنَفْعَةُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ نَعْمٌ، فَهِيَ كَإِظْهَارِ الشَّهَادَتَيْنِ، وَكَلِمَةٍ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ.

وَلِأَنَّ سَبَبَ الْإِتْلَافِ هُنَاكَ بِمَعْنَى مِنْ جِهَتِهِ، وَهَاهُنَا مِنْ [جِهَةٍ] ^(٣) غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يَخْصُلُ إِتْلَافُهُ بِمَعْنَى مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ، وَفَرَقَ بَيْنَهُمَا.

بِدَلِيلٍ: أَنَّهُ لَوْ اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ الصَّيْدِ وَهُوَ مُحْرِمٌ؛ كَانَ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، وَلَوْ صَالَ عَلَيْهِ فَقَتَلَهُ؛ لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ، وَكَانَ الْفَرَقُ بَيْنَهُمَا مَا ذَكَرْنَا، وَهُوَ أَنَّ الْجُوعَ

مَعْنَى مِنْ جِهَتِهِ، وَالصَّوْلُ بِسَبَبٍ مِنْ / غَيْرِهِ. ١/٩

(١) فِي «الْأَصْلِ»: (إِلَى كُلِّ).

(٢) يُنْظَرُ: «الْفُرُوعُ»: (٦٧/٣).

(٣) فِي «الْأَصْلِ»: (جِهَتِهِ).

وَكَذَلِكَ: لَوْ [صَالَتْ] ^(١) عَلَيْهِ بِهَيْمَةٍ لَغَيْرِهِ، فَقَتَلَهَا عَلَى وَجْهِ الدَّفْعِ؛ لَمْ يَضْمَنْ، وَلَوْ اضْطُرَّ إِلَى طَعَامِ الْغَيْرِ؛ أَكَلَ وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ، وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مَا ذَكَرْنَا، كَذَلِكَ هَاهُنَا.

وَاجْتِزَ:

بِأَنَّكُمْ قَدْ قُلْتُمْ: إِنَّ فِعْلَ الرُّخْصِ ^(٢) أَفْضَلُ مِنَ الْعَزِيمَةِ، مِثْلُ: الْقَصْرِ وَالْفِطْرِ وَالْمَسْحِ وَالْجَمْعِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّرْكَ وَالْأَخْذُ بِالرُّخْصَةِ أَوْلَى.

وَالْجَوَابُ عَنْهُ:

مَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ أَنَّ مَنَفْعَةَ ذَلِكَ تَخْتَصُّهُ، وَهَذَا يَعُمُّ.



(١) فِي «الْأَصْل»: (صَالَتْ).

(٢) كُنَّا فِي «الْأَصْل»، وَلَعَلَّ الْأَنْسَبَ: (الرُّخْصَةُ).

فصل^(١)

وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ: عَدَمُهُ مِنْ غَيْرِ صَاحِبِ الْمُنْكَرِ.
فَعَلَى هَذَا: لَوْ غَلَبَ فِي ظَنِّهِ أَنَّ صَاحِبَ الْمُنْكَرِ يَغْدِلُ عَنْهُ، لَكِنَّ غَيْرَهُ
مُزْتَكِبٌ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ؛ لَمْ يَقْدَحْ ذَلِكَ فِي وَجُوبِهِ.
لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ عِلَّةً فِي إِسْقَاطِهِ؛ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ مِثْلُ ذَلِكَ عِلَّةً فِي إِسْقَاطِ
غَيْرِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ، وَرَدِّ الْوَدَائِعِ وَالْعَوَارِي.
وَلَكَانَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: «وُجُودُ الْفَسَادِ مِنَ الْغَيْرِ يَمْنَعُ مِنْ آدَاءِ الْوَاجِبِ»
وَلَمَّا لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ هَذَا، كَذَلِكَ فِي إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ شَرْعِيَّةٌ.
وَلِأَنَّ مَا يَقَعُ مِنْ غَيْرِهِ يَجْرِي مَجْرَى الْمُبْتَدَأِ الَّذِي لَا تَعْلُقُ لَهُذَا الْمُنْكَرُ بِهِ،
وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ يَلْزُمُنَا التَّكْيِيرُ عَلَيْهِ، وَإِنْ قَوِيَ فِي الظَّنِّ أَنْ سَيَقْدِمُ عَلَى مُنْكَرٍ آخَرَ
بَعْدَ زَمَانٍ لَا يَقْضَى لَهُ مِنْهُ.

كَذَلِكَ: يَجِبُ الْإِنْكَارُ وَإِنْ قَوِيَ فِي الظَّنِّ أَنَّ غَيْرَهُ يَفْعَلُ مُنْكَرًا؛ لِأَنَّ الْمُنْكَرَ
الَّذِي يَفْعَلُهُ غَيْرُهُ لَوْ كَانَ مَوْجُودًا مَعَ الْمُنْكَرِ الَّذِي يُنْكَرُهُ؛ لَوَجَبَ أَنْ يُنْكَرَ هُمَا
جَمِيعًا؛ لِأَنَّ حُكْمَ أَحَدِهِمَا حُكْمُ الْآخَرِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْقُطَ أَحَدُ الْوَاجِبَيْنِ
لِلْآخَرِ.

وَيُقَارَقُ هَذَا: إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ صَاحِبَ [الْمُنْكَرِ]^(٢) يَزِيدُ فِي الْمُنْكَرِ؛

(١) يُنْظَرُ: «الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ»: (١/ ١٨٢).

(٢) سَاقِطَةٌ مِنَ «الْأَصْلِ».

أَنَّهُ يَنْسَقُطُ إِنْكَارُهُ. عَلَى إِحْدَى الرَّوَائِيَيْنِ^(١)؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ لَمْ يَحْصُلْ فِي هَذَا
الْوَجْهِ، وَهُوَ: إِزَالَةُ الْمُنْكَرِ مِنْ جِهَتِهِ.

فَإِنْ كَانَ مَنْعُ الْوَاحِدِ عَنِ الْمُنْكَرِ يُؤَدِّي إِلَى قِتَالٍ يَقَعُ مَعَ الْكُفَّارِ أَوْ الْبُغَاةِ
أَوْ فَسَادٍ مِنَ السَّلَاطِينِ؛ فَالْوَاجِبُ أَلَّا يَفْعَلَ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَعُودَ بِفَسَادٍ عَلَى
الْمُنْكَرِ مِنْ حَيْثُ عَادَ بِالْفَسَادِ عَلَى الْجَمِيعِ، أَوْ عَلَى الْمُنْكَرِ عَلَيْهِ، وَكِلَا الْأَمْرَيْنِ
يَقْدَحُ فِي وَجُوبِ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ.

وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ: مِنْهُمْ أَبُو طَالِبٍ^(٢)؛ إِذَا أَمَرْتَ بِالْمَعْرُوفِ
فَلَمْ يَنْتَه؛ دَعُهُ، فَلَا تَخْرُجْ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَا تَرْفَعُهُ إِلَى السُّلْطَانِ يَتَعَدَّى عَلَيْهِ^(٣).

فَعَلَى هَذَا: إِذَا خَرَجَ الْإِنْكَارُ عَلَى أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا مِنْ حَيْثُ ظَنَّنَا زِيَادَةَ
الْمُنْكَرِ؛ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ حَسَنًا؛ لِأَنَّ مَا أَوْجَبَ إِزَالَةَ وَجُوبِهِ يُوجِبُ إِزَالَةَ حُسْنِهِ؛
لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الدَّاعِي إِلَى الْفَسَادِ، فَلِذَلِكَ [يَخْرُجُ عَنْ]^(٤) أَنْ يَكُونَ حَسَنًا.

وَيُفَارِقُ هَذَا: إِذَا غَلَبَ فِي الظَّنِّ أَنَّ الْإِنْكَارَ لَا يَرُدُّ صَاحِبَ الْمُنْكَرِ فِي حَقِّ
نَفْسِهِ، أَنَّهُ يَحْسُنُ الْإِنْكَارَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا. عَلَى إِحْدَى الرَّوَائِيَيْنِ^(٥).
لِأَنَّا نُقَاتِلُ الْمُشْرِكِينَ وَإِنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ الْمَقَامُ عَلَى ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ: قِتَالُ عَلِيٍّ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ - لِلْخَوَارِجِ وَالْبُغَاةِ، مَعَ غَلْبَةِ الظَّنِّ أَنَّهُمْ
يُقِيمُونَ عَلَى ذَلِكَ.

(١) يُنْظَرُ ص (٩٣).

(٢) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ حَمِيدٍ، أَبُو طَالِبٍ الْمَشْكَانِيُّ، تَوَفَّى سَنَةَ ٢٤٤ هـ. تُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي «طَبَقَاتِ
أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَد» لِلْخَلَالِ ص (١٤٣).

(٣) أَخْرَجَهَا الْخَلَالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ» رَقْم: (٥٥).

(٤) فِي «الْأَصْلِ»: (لَمْ يَكُنْ) مَكْشُوطَةً ثُمَّ (لَمْ يَخْرُجْ مِنْ) وَالْمُثَبَّتُ أَوْفَقَ لِلْسِّيَاقِ.

(٥) يُنْظَرُ ص (٩٣).

فصل^(١)

وَتَجِبُ الْإِنْكَارُ بِأَسْهَلِ مَا يُزُولُ بِهِ الْمُنْكَرُ.
وَالْمُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ: غَالِبُ الظَّنِّ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ فِي ذَلِكَ يَتَعَذَّرُ.
فَإِذَا غَلَبَ فِي ظَنِّهِ أَنَّ الْقَوْلَ وَالْوَعْدَ يُؤْثَرُ؛ لَمْ يُجَاوِزْهُمَا.
وَإِنْ لَمْ يُؤْثَرِ، وَغَلَبَ فِي ظَنِّهِ أَنَّ الْقَوْلَ يَكْفِي؛ لَمْ يَتَجَاوِزْهُ إِلَى غَيْرِهِ.
وَإِنْ لَمْ يُؤْثَرِ، وَغَلَبَ / فِي ظَنِّهِ الْفِعْلُ؛ تَجَاوَزَ إِلَيْهِ.

نَصَّرَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ، فَقَالَ: «الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ: بِالْيَدِ، وَاللِّسَانِ، وَبِالْقَلْبِ، وَهُوَ أَوْضَعُ^(٢)».

فَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ بِالْيَدِ؟
قَالَ: «يُفَرِّقُ بَيْنَهُمْ»^(٣).

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ: «النَّاسُ يَخْتَاجُونَ إِلَى مُدَارَاةٍ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ بِلا غِلْظَةٍ، إِلَّا [رَجُلًا مُبَايِنًا مُغْلِنًا]^(٤) بِالْفِسْقِ وَالرَّدَى، فَيَجِبُ نَهْيُهُ، وَهَذَا لَا حُرْمَةَ لَهُ»^(٥).

(١) يُنْظَرُ: «الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ»: (١/٢١٢).

(٢) فِي «الْأَصْلِ»: (الْإِيمَانُ) مَكْشُوطٌ عَلَيْهَا.

(٣) أَخْرَجَهَا الْخُلَّالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ» رَقْم: (٢٦).

(٤) فِي «الْأَصْلِ»: (رَجُلٌ مُبَايِنٌ مُغْلِنٌ)، كَذَلِكَ فِي أَصْلِ «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ» لِلْخُلَّالِ.

(٥) أَخْرَجَهَا الْخُلَّالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ» رَقْم: (٣٣).

وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ صَالِحٍ: «التَّغْيِيرُ بِالْيَدِ، لَيْسَ بِالسَّيْفِ وَالسَّلَاحِ»^(١).
وَزَاهِرُ هَذَا: يَقْتَضِي^(٢) جَوَازَ الْإِنْكَارِ بِالْيَدِ، إِذَا لَمْ يُفْضَ إِلَى الْقَتْلِ وَالْقِتَالِ.
وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ مُهَنَّا: «يَأْمُرُ بِالرَّفْقِ وَالْخُضُوعِ إِنْ أَسْمَعُوهُ مَا يَكْرَهُ، لَا
يَغْضَبُ فَيَكُونُ يُرِيدُ يَنْتَصِرُ لِنَفْسِهِ»^(٣).

وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُدَ^(٤): «نَحْنُ نَرْجُو إِنْ [أَنْكَرَ]^(٥) بِقَلْبِهِ فَقَدْ سَلِمَ، وَإِنْ
أَنْكَرَ بِيَدِهِ فَهُوَ أَفْضَلُ».

وَزَاهِرُ هَذَا: أَنَّ الْإِنْكَارَ بِالْيَدِ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ بِالْقَوْلِ.
وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْعَجْزِ [عَنِ]^(٦) الْإِنْكَارِ بِالْيَدِ.
وَكَذَلِكَ نَقَلَ الْمَرْوُذِيُّ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: لِي جَارٌ يُؤْذِنِي
بِالْمُنْكَرِ.

قَالَ: «مُرُهُ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ».

قَالَ: فَقَدْ تَقَدَّمْتُ إِلَيْهِ مِرَارًا.

قَالَ: «وَأَيُّ شَيْءٍ عَلَيْكَ! إِنَّمَا هُوَ عَلَى نَفْسِهِ، أَنْكَرَ بِقَلْبِكَ وَدَعَاهُ»^(٧).

وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا.

(١) لم أجدها فيما طُبِعَ من «مسائل صالح»، وأخرجها الخلال في «الأمر بالمعروف» رقم: (٢٨).

(٢) نَكَرَزَتْ فِي «الأصل».

(٣) أخرجها الخلال في «الأمر بالمعروف» رقم: (٤٦).

(٤) «المسائل» رقم: (١٧٩٩).

(٥) فِي «الأصل»: (يُنْكَرُ) وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَصَادِرِ.

(٦) فِي «الأصل»: (عَلَى).

(٧) أخرجها الخلال في «الأمر بالمعروف» رقم: (٢١).

وَالدَّلَالَةُ عَلَى اغْتِيَارِ الْأَسْهَلِ فَالْأَسْهَلِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ (١).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا﴾ (٢).

وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «مَهْلًا عَنِ اللَّهِ مَهْلًا، فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ، لَوْلَا صَبِيَانُ رُضِعَ، وَرِجَالُ رُكَّعَ، وَبَهَائِمُ رُتَّعَ؛ لَصَبَّ عَلَيْكُمْ الْعَذَابُ صَبًّا» (٣).

وَرَوَى أُسَامَةُ / بَنُ زَيْدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَأْمُرَ بِالْمَعْرُوفِ حَتَّى يَكُونَ فِيهِ ثَلَاثُ خِصَالٍ: عَالِمًا بِمَا يَأْمُرُ، عَالِمًا بِمَا يَنْهَى، رَفِيقًا فِيمَا يَأْمُرُ، رَفِيقًا فِيمَا يَنْهَى» (٤).
رَوَاهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَلَّالُ.

ب/١٠

وَلِأَنَّ الْغَرَضَ الْأَيْقَعَ الْمُنْكَرَ، فَإِذَا أُمِكنَ التَّوَصُّلُ إِلَى ذَلِكَ بِالْأَمْرِ السَّهْلِ، فَتَجَاوَزَهُ؛ لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مَضَرَّةً عَلَى الْمُنْكَرِ كَانَ فِي حُكْمِ الظَّالِمِ لِنَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ مَضَرَّةً عَلَى مَنْ يُنْكَرُ عَلَيْهِ كَانَ فِي حُكْمِ الظَّالِمِ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ كَانَ فِي حُكْمِ الْعَائِبِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ فَظًا غَلِيظًا رُبَّمَا تَقَرَّبَ الْقُلُوبُ عَنْ قَبُولِ قَوْلِهِ، وَقَسَتْ، وَرَكِبَتِ الْمُحَالَ وَاللَّجَاجَ لِفُظَاظَتِهِ.

(١) سورة آل عمران: (١٥٩).

(٢) سورة طه: (٤٤).

(٣) أخرجه البزار في «البحر الزخار» رقم: (٨١٤٦).

(٤) لم أجده مرفوعاً، ولكن ذكره رفعه الشيخ عبد القادر في «الغنية»: (١/١١٣) وابن مفلح في «الأدب الشرعية»: (١/٢١٣)، وأخرجه الخلال في «الأمر بالمعروف» رقم: (٣٢) عن سفیان الثوري مقطوعاً.

وَإِنْ كَانَ مَهِينًا فَبِهِ ذَلَّةٌ، وَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى الطَّمَعِ، وَيَهُونُ فِعْلُهُ وَقَوْلُهُ؛
فَوَجَبَ اعْتِبَارُ غَلَبَةِ الظَّنِّ فِيمَا يُؤَدِّي إِلَى زَوَالِهِ.

وَإِذَا وَجَبَ اعْتِبَارُ الْأَسْهَلِ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ؛ وَجَبَ اعْتِبَارُهُ فِي الْأَمْرِ
بِالْمَعْرُوفِ، لَكِنَّ الْحَالَ فِيهِمَا يَخْتَلِفُ؛ لِأَنَّ الْمُنْهَى عَنْهُ يَصِحُّ الْمَنْعُ عَنْهُ مِنْ كُلِّ
وَجْهِ، وَإِنَّمَا يُمَكِّنُ فِيهِ [التَّرْغِيبُ وَالْحَثُّ] ^(١)، وَيُمَكِّنُ فِيهِ التَّهْدِيدُ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ،
وَيَجْرِي مَجْرَى الْوَعِيدِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

فَالَّذِي يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَيْهِ رَدُّ الْوَدَائِعِ وَالْعَوَارِي وَالْغُصُوبِ، وَأَخْذُ الزَّكَّوَاتِ
مِنْهُ.

وَالَّذِي لَا يُمَكِّنُ تَحْصِيلُهُ مِنْهُ: كَالصَّلَاةِ، وَالصَّيَامِ، وَالْحَجِّ، وَالطَّهَّارَةِ؛
لَا يَتَقَارِ ذَلِكَ إِلَى شَرَائِطَ، لَكِنَّ يُجَبِّرُ عَلَى فِعْلِهَا بِالْقَوْلِ تَارَةً، وَبِالْحَبْسِ أُخْرَى.



(١) في الأصل: (والتَّوْبَةُ وَالْحُبُّ).

فصل^(١)

وَيَجُوزُ كَسْرُ آلَةِ اللَّهِ وَإِتْلَافُهَا.

وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ^(٢).

وَذَلِكَ مِثْلُ الطَّبْلِ، وَالْعُودِ، وَالْمِزْمَارِ.

نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ يُوسُفَ بْنِ مُوسَى، وَأَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ^(٣)،

وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ^(٤)، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَزْبٍ^(٥)، وَالْمَرْوُذِيُّ^(٦)، وَحَنْبَلٌ^(٧)،

[وَأَبِي] ^(٨) الصَّقْفِيُّ ^(٩) ^(١٠).

(١) يُنْظَرُ: «الْتِمَامُ»: (٧٩/٢)، «الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ»: (٢١٦/١)، «الطَّرِيقُ الْحَكْمِيَّةُ»: (٧٠٠/٢) و (٧١٤).

«الْكُتْرُ الْأَكْبَرُ» ص (٢٤٦).

(٢) «الرَّوَايَتَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ».

(٣) أَخْرَجَهَا عَنْهُمَا الْخَلَالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ» رَقْم: (١١٦).

(٤) لَمْ أَجِدْ هَذِهِ الرَّوَايَةَ فِي «الْمَسَائِلِ»، وَقَدْ ذَكَرَهَا عَنْهُ ابْنُ قَيْمٍ الْجُوزِيَّةُ فِي «الطَّرِيقِ الْحَكْمِيَّةِ»: (٧٠٢/٢).

(٥) أَخْرَجَهَا عَنْهُ الْخَلَالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ» رَقْم: (١٢١).

(٦) «الْوَرَعُ» رَقْم: (٥٠٣).

(٧) لَمْ أَجِدْهَا فِيمَا تَحْتَ يَدِي مِنْ مَصَادِرٍ.

(٨) فِي «الْأَصْلِ»: (وَأَبُو).

(٩) «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» ص (٣٤٦).

(١٠) وَكَذَا فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ فِي «الْمَسَائِلِ» رَقْم: (١٣٦٨)، وَرِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ فِي «الْمَسَائِلِ» رَقْم:

(١٨٠١)، وَرِوَايَةِ إِسْحَاقَ ابْنِ هَانِئٍ فِي «الْمَسَائِلِ» رَقْم: (١٩٥١)، وَرِوَايَةِ الْأَثَرِمِ وَجَعْفَرِ بْنِ

مُحَمَّدٍ، ذَكَرَهَا عَنْهَا ابْنُ قَيْمٍ الْجُوزِيَّةُ فِي «الطَّرِيقِ الْحَكْمِيَّةِ»: (٧٠٠/٢) و (٧٠٢).

وَأَمَّا كَسْرُ أَوَانِي الْخَمْرِ:
فَقَدْ نَقَلَ الْأَثَرُ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ فِي زِقِّ الْخَمْرِ: «يَحُلُّهُ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ
عَلَى حَلِّهِ يَشْقُهُ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ»^(١).
وظَاهِرُ هَذَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ كَسْرُهُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى إِزَاقَتِهِ.
وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ، فِي الرَّجُلِ يَرَى مُسْكِرًا فِي قِنِينَةٍ أَوْ قِرَابَةٍ: «يَكْسِرُهُ»^(٢).
وظَاهِرُ هَذَا: جَوَازُ الْكَسْرِ.
وَذَهَبَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّ مَا أَمَكْنَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ فِي غَيْرِ اللَّهْوِ لَا يَجُوزُ
كَسْرُهُ، وَإِذَا كَسَرَهُ ضَمِنَهُ»^(٣).
وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ:

مَا رَوَى عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «بُعِثْتُ
بِكَسْرِ الْمَزَامِيرِ وَالْمَعَارِفِ»^(٤).
وَرَوَى أَبُو أُمَامَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي رَحْمَةً
وَهْدًى لِلْعَالَمِينَ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَمْحَقَ الْمَزَامِيرَ وَالْمَعَارِفَ وَالْخُمُورَ وَالْأَوْتَانَ الَّتِي
كَانَتْ تُعْبَدُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ»^(٥).
وَلَا يَنْهَا فِي حُكْمِ الْخَمْرِ، إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا يُقْطَعُ بِسِرْقَتِهَا، عِنْدَنَا^(٦) وَعِنْدَ أَبِي

(١) أَخْرَجَهَا عَنْهُمَا الْخَلَالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ» رَقْم: (١١٠).

(٢) «الْوَرَع» رَقْم: (٥٠٥).

(٣) يُنْظَرُ: «الْأَوْسَطُ»: (٧٨/٤١).

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرِ الْبَرْزَازُ فِي «الْفَوَائِدِ» رَقْم: (٨٤).

(٥) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» رَقْم: (٢٢٢١٨).

(٦) «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» ص (٥١٩).

الْأَمْرُ بِالْعُرْوَةِ الْوُفَى وَالْبَيْتِ عَيْنِ الْمُنْكَرِ

خَيْفَةً^(١)، وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الْعِوَضِ عَلَيْهَا! ثُمَّ ثَبَّتَ أَنَّ الْخَمْرَ يَجُوزُ إِزَاقَتُهَا، وَلَا ضَمَانَ، كَذَلِكَ هَاهُنَا.

وَلِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَوَصَّلْ إِلَى إِتْلَافِ الْخَمْرِ إِلَّا بِإِتْلَافِهَا^(٢) يَجِبُ أَنْ يَسْقُطَ ضَمَانُهَا، كَمَا قُلْنَا فِي الْمُشْرِكِينَ إِذَا تَتَرَّسُوا بِأَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَتَوَصَّلْ إِلَى قِتَالِهِمْ وَرَمْيِهِمْ إِلَّا بِإِصَابَةِ الْمُسْلِمِينَ؛ لَمْ يَلْزَمْ الرَّامِي الضَّمَانُ^(٣)، كَذَلِكَ هَاهُنَا. وَيُفَارِقُ هَذَا: إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى إِزَاقَتِهَا مِنْ غَيْرِ كَسْرِ؛ لِأَنَّهُ [يُمْكِنُهُ]^(٤) إِتْلَافُ الْمُنْكَرِ مِنْ غَيْرِ إِتْلَافِ مَا هُوَ فِي حُكْمِ الْمَالِ؛ وَلِهَذَا يُقَطَّعُ سَارِقُ الظَّرْفِ، وَيَجُوزُ الْمَعَاوِضَةُ عَلَيْهِ.

وَيُفَارِقُ / هَذَا: أَلَّهُ اللَّهُو؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي حُكْمِ الْمَالِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَا. ب/١١



(١) «الأصل»: (٢٤٢/٧).

(٢) أي آتيتها.

(٣) «الجامع الصغير» ص (٥٣١).

(٤) في «الأصل»: (لا يمكنه).

فضل

يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُقَاتِلَ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ لِمَنْ طَلَبَ ذَلِكَ.
نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ.

وظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ: أَنَّ لَهُ ذَلِكَ فِي الْمَالِ الْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ.
- قَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ، فِي اللَّصُوصِ إِذَا دَخَلُوا عَلَى الرَّجُلِ مُكَابَرَةً:
«يُقَاتِلُهُمْ، لَكِنْ لَا يَنْوِي الْقَتْلَ، فَإِنْ قَتَلَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ»^(١).
- وَكَذَلِكَ نَقَلَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ: «أَرَى أَنْ يَدْفَعَ الرَّجُلُ
عَنْ مَالِهِ وَيُقَاتِلَ، وَلَكِنْ إِذَا وَلَّى اللَّصَّ لَا يَتَّبِعُهُ، وَهُوَ مُحَارِبٌ يَفْعَلُ بِهِ الْإِمَامُ
مَا أَحَبَّ»^(٢).

- وَكَذَلِكَ قَالَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ وَاسٍ بْنِ مَالِكٍ الْعَطَّارِ: «جَائِزٌ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ
وَمَالِهِ بِكُلِّ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُ إِذَا فَارَقُوهُ وَتَرَكُوهُ أَنْ يَطْلُبَهُمْ، لَيْسَ ذَلِكَ
لِأَحَدٍ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ وِلَاةُ الْمُسْلِمِينَ»^(٣).
- وَكَذَلِكَ قَالَ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ: «كُلُّ مَنْ عَرَضَ لَكَ، يُرِيدُ مَالَكَ أَوْ نَفْسَكَ،
فَلَكَ أَنْ تَدْفَعَ عَنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ»^(٤).

(١) أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» رَقْم: (١٦٦).

(٢) أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» رَقْم: (١٧٢).

(٣) أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» رَقْم: (١٧١).

(٤) أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» رَقْم: (١٤٤).

وَكَذَلِكَ قَالَ فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ التِّرْمِذِيِّ: «قَاتِلُهُمْ حَتَّى [تَمْنَعَ]»^(١)
عَنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ»^(٢).

وَكَذَلِكَ نَقَلَ الْمُيْمُونِيُّ^(٣)، وَأَيُّوبُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ سَافِرِيٍّ^(٤)، وَأَبُو الْحَارِثِ^(٥).

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَنْ حُرْمَتِهِ وَأَهْلِهِ:

فَقَدْ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدٍ^(٦): فِي الرَّجُلِ يُقَاتِلُ دُونَ حُرْمَتِهِ
وَأَهْلِهِ: «مَا أَذْرِي! لَمْ يَبْلُغْنِي فِيهِ شَيْءٌ»^(٧).

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ عَنْهُ جَوَازَ ذَلِكَ.

فَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْمُيْمُونِيِّ: «الرَّوَايَةُ: دُونَ مَالِهِ وَأَهْلِهِ»^(٨).

وَكَذَلِكَ نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ [الْحَارِثِ]^(٩): «يُقَاتِلُ دُونَ حُرْمَتِهِ»^(١٠).

وَكَذَلِكَ نَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ^(١١) عَنْهُ، فِي الرَّجُلِ يَكُونُ فِي مَضَرٍّ فِي

أ/١٢

(١) فِي «الأصل»: (يَمْنَعُ).

(٢) أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّة» رَقْم: (١٦٧).

(٣) أَخْرَجَهَا عَنْهُ الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّة» رَقْم: (١٦٢).

(٤) أَخْرَجَهَا عَنْهُ الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّة» رَقْم: (١٦٤).

(٥) أَخْرَجَهَا عَنْهُ الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّة» رَقْم: (١٦٥).

(٦) هُوَ عَلِيُّ بْنُ سَعِيدِ بْنِ جَرِيرٍ، أَبُو الْحَسَنِ النَّسَوِيُّ، تُوْفِيَ سَنَةَ ٢٥٧ هـ. تُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي «طَبَقَاتِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَد» لِلْخَلَّالِ ص (١٧٦).

(٧) أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّة» رَقْم: (١٥٠).

(٨) أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّة» رَقْم: (١٥١).

(٩) فِي «الأصل»: (الْحَرْبِ).

(١٠) أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّة» رَقْم: (١٥٢).

(١١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ صُبَيْحٍ، أَبُو جَعْفَرٍ الْمُصْبِصِيُّ، تُوْفِيَ سَنَةَ ٢٥٠ هـ. تُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي «طَبَقَاتِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَد» لِلْخَلَّالِ ص (١٩٥).

[فِتْنَةٌ] ^(١)، فَيَطْرُقُهُ الرَّجُلُ فِي دَارِهِ لَيْلًا، فَإِذَا دَخَلَ مَنْزِلَهُ وَخَافَ عَلَى الْحُرَمِ: «فَلَمْ يَرِ بِهِ بَأْسًا أَنْ يَدْفَعَهُ» ^(٢).
وَنَحَوَ ذَلِكَ نَقْلَ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ^(٣).

وَالدَّلَالَةُ عَلَى جَوَازِ الْقِتَالِ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ وَحُرْمِهِ فِي الْجُمْلَةِ:
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبَغُّوا حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ ^(٤).
فَأَمَرَ بِقِتَالِ الْبُغَاةِ، فَكَانَ فِي ذَلِكَ تَنْبِيْهَا عَلَى نَظَائِرِهِ، وَمَنْ يَطْلُبُ نَفْسَهُ وَمَالَهُ
فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ ظَالِمٌ.

وَرَوَى أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ ^(٥): عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مَنْ أَصِيبَ دُونَ مَالِهِ، أَوْ دُونَ دَمِهِ، أَوْ دُونَ ذُرِّيَّتِهِ، أَوْ دُونَ أَهْلِهِ،
فَهُوَ شَهِيدٌ» ^(٦).

وَرَوَى - أَيْضًا - بِإِسْنَادِهِ ^(٧): عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مَنْ
أَرِيدَ مَالُهُ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَقَاتِلْ فَقَتِلْ، فَهُوَ شَهِيدٌ» ^(٨).



(١) تَصَحَّفَتْ فِي «الْأَصْل» إِلَى: (بَيْتِهِ) وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «السُّنَّة» لِلْخَلَّالِ.

(٢) أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّة» رَقْم: (١٥٣) وَ(١٨٦).

(٣) أَخْرَجَهَا عَنْهُ الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّة» رَقْم: (١٥٤).

(٤) سُورَةُ الْحَجَرَاتِ: (٩).

(٥) فِي «السُّنَّة» رَقْم: (١٩٥).

(٦) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» رَقْم: (٤٧٧٢).

(٧) فِي «السُّنَّة» رَقْم: (١٦٠).

(٨) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» رَقْم: (٤٧٧١).

فصل

وَإِذَا نَبَتْ جَوَارُ ذَلِكَ؛ فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ؟^(١)
أَمَا فِي أَخْذِ مَالِهِ:

فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِتَالُ، بَلِ الْأَفْضَلُ تَرْكُهُ.
قَالَ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ، فِي امْرَأَةٍ أَرَادَهَا رَجُلٌ عَلَى نَفْسِهَا، فَاْمْتَنَعَتْ،
وَوَجَدَتْ خَلْوَةً يَقْتُلُهُ لِتُخْلَصَ^(٢) نَفْسَهَا: «فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا يُرِيدُ
الْمَتَاعَ وَالثِّيَابَ، فَارَى أَنْ تَدْفَعَهُ إِلَيْهِ، وَلَا تَأْتِي نَفْسَهُ^(٣)؛ لِأَنَّ الثِّيَابَ مِنْهَا عِوَضٌ،
وَالنَّفْسُ لَا عِوَضَ مِنْهَا»^(٤).

فَقَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّ تَرْكَ الْقِتَالِ عَلَى الْمَالِ أَفْضَلُ.
وَأَمَّا النَّفْسُ:

فَظَاهِرُ كَلَامِهِ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُقَاتِلَ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ تَرْكُ ذَلِكَ
مَعَ الْقُدْرَةِ.

قَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ: «إِنْ كَانَ الْغَالِبُ عَلَى أَمْرِهِ مِنْهُمْ أَنَّهُ إِنْ أُعْطِيَ

(١) يُنْظَرُ: «التَّمَامُ»: (٢/ ٢٥٥).

(٢) فِي «السُّنَّةِ»: (لِتُحْصَنَ).

(٣) كَذَا فِي «الْأَصْلِ»، وَفِي «السُّنَّةِ»: (عَلَى نَفْسِهِ).

(٤) أَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» رَقْمَ: (١٤٨).

بِيَدِهِ [قُتِلَ] ^(١)؛ فَلْيَدْفَعْ عَنْ نَفْسِهِ بِطَاقَتِهِ مَا اسْتَطَاعَ ^(٢).

فَقَدْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِالْدَّفْعِ:

فَيَحْتَمِلُ: أَنْ يَكُونَ هَذَا / عَلَى طَرِيقِ الْوُجُوبِ.

وَيَحْتَمِلُ: أَنْ يَكُونَ عَلَى طَرِيقِ النَّدْبِ.

أَمَّا وَجْهُ الْوُجُوبِ:

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تُلْقُوا أَيْدِيَكُمْ إِلَى اللَّهْلَكَةِ﴾ ^(٣).

وَلَا أَنَّهُ لَمَّا لَزِمَهُ أَنْ يُخَيِّبَ نَفْسَهُ، فَأَكَلَ ^(٤) الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ؛ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ

يُخَيِّبَهَا بِالْدَّفْعِ عَنْهَا، وَكَذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَكْلُ الْمَيْتَةِ.

وَالْوَجْهُ فِي نَفْيِ الْوُجُوبِ - وَهُوَ قِيَاسُ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ: وَأَنَّهُ يَحْسُنُ

الْإِنْكَارُ مَعَ خَوْفِ الْقَتْلِ ^(٥) - :

مَا رُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أُخْصِرَ، فَتَرَكَ الدَّفْعَ عَنْ نَفْسِهِ،

وَمَنَعَ عَيْدَهُ وَأَصْحَابَهُ مِنَ الدَّفْعِ عَنْهُ، وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ ذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ يُقْتَلُ، فَلِهَذَا لَمْ يَدْفَعْ.

قِيلَ: أَمَارَاتُ الْقَتْلِ ظَهَرَتْ وَلَا حَتَّ، وَمَعَ هَذَا امْتَنَعَ مِنَ الْإِسْتِغَاثَةِ بِعَيْدِهِ

وَبِغَيْرِهِمْ.

فَإِنْ قِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ امْتَنَعَ مِنَ الْقِتَالِ خَوْفًا عَلَى الْحُرْمِ، وَهُوَ أَنْ

(١) تَصَحَّفَتْ فِي «الْأَصْل» إِلَى: (قَبْل).

(٢) أَخْرَجَهُ الْخَلَالُ فِي «السُّنَّة» رَقْم: (١٨٣).

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: (١٩٥).

(٤) لَعَلَّهُ أَرَادَ: (بِأَكْلٍ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٥) ص (١٠١).

يَخْصُلُ [الْطُّفُ] ^(١) بِهِمْ.

قِيلَ: هَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ إِذَا تَرَكَ قِتَالَهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَتَقَدُّمُوا عَلَى سَبِيِ الْحَرَمِ كَمَا أَقْدَمُوا عَلَى قَتْلِهِ. وَلِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَكُونُ لَهُ قَصْدٌ صَحِيحٌ بِأَلَّا يَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ حَتَّى يُسْتَشْهَدَ. الدَّلِيلُ عَلَى هَذَا:

مَا رَوَى أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَرَأَيْتَ لَوْ [انْغَمَسْتُ] ^(٢) فِي الْمَشْرِكِينَ حَتَّى قُتِلْتُ صَبْرًا ^(٣) مُخْتَسِبًا، لِي الْجَنَّةُ؟ قَالَ: «نَعَمْ» ^(٤).

ويفارق هذا: إِذَا كَانَ مَعَهُ طَعَامٌ؛ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَكْلُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا غَرَضَ لَهُ فِي تَرْكِ أَكْلِهِ.

وَأَمَّا إِسْقَاطُ الْوُجُوبِ وَالِاسْتِخْبَابِ فِي الْمَالِ: فَالْوَجْهُ فِيهِ: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ حِفْظُ مَالِهِ مِنَ الصِّيَاعِ وَالْهَلَاكِ. بِدَلِيلٍ: أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ زَرْعَهُ يَغْطُشُ، فَلَمْ يَسْقِهِ الْمَاءَ، أَوْ تَرَكَ عَقَارَهُ [يَخْرُبُ] ^(٥) [فَلَمْ] ^(٦) يَعْمَرَهُ؛ لَمْ يَأْتُمْ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ. وَإِذَا لَمْ يَلْزَمُهُ حِفْظُهُ؛ لَمْ يَلْزَمُهُ الْقِتَالُ عَنْهُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ حِفْظِهِ.

(١) رسمها في «الأصل»: (الطف)، ولعلها متصحفة من (التلف).

(٢) في «الأصل»: (انفست).

(٣) «القتل صبرًا»: (هو أن يُمَسَّك ثم يُرْمَى حَتَّى يُقْتَلَ). «الفائق» ولعله أراد: (صابرًا) والله أعلم.

(٤) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر مُسَنَّدًا، وإنما ذَكَرَهُ ابن حجر في «التلخيص الحبير» رقم: (٢٢٣١).

(٥) في «الأصل»: (يحرث).

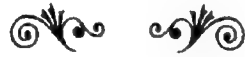
(٦) في «الأصل»: (لم) ولعل المُثَبَّت هو الصَّوَاب إن شاء الله.

فصل^(١)

فَإِنْ أَكْرَهَتْ امْرَأَةٌ عَلَى الزَّنى؛ وَجَبَ عَلَيْهَا أَنْ تَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهَا؛ لِأَنَّهَا إِنْ لَمْ تَدْفَعْ كَانَتْ مُمَكِّنَةً مِنَ الزَّنى.

فَإِنْ آلَ الدَّفْعُ إِلَى نَفْسِ الْمَدْفُوعِ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا.
وَإِنْ خَافَتْ عَلَى نَفْسِهَا الْقَتْلَ؛ سَقَطَ عَنْهَا الدَّفْعُ، كَمَا يَسْقُطُ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ بِالْخَوْفِ.

فَإِنْ أَكْرَهَ الرَّجُلُ عَلَى الزَّنى؛ لَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ يَزْنِيَ وَإِنْ خَافَ الْقَتْلَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ حُصُولُ الزَّنى مِنْ جِهَتِهِ إِلَّا بِالْإِبْلَاجِ، وَالْإِبْلَاجُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا عَنِ انْتِشَارٍ، وَالْإِنْتِشَارُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا عَنْ شَهْوَةٍ مِنْهُ.
وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي مَسَائِلِ «الْخِلَافِ»^(٢).



(١) يُنْظَرُ: «تَصْحِيحُ الْفُرُوعِ»: (٦١/١٠)، «الْمَبْدَعُ»: (٣٩١/٧).

(٢) هُوَ كِتَابُ فِي الْخِلَافِ الْعَالِي، قَسَّمَهُ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى مَسَائِلَ، وَلَيْسَ هُوَ كِتَابُهُ «التَّعْلِيقَةُ»، وَلَمْ أَجِدْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي الْمَوْجُودِ مِنْ «الْخِلَافِ»، يَسِرُّ لِلَّهِ تَعَالَى الْعَثُورُ عَلَى بَاقِيهِ.

فصل

فَإِنْ رَأَى إِنْسَانًا يَطْلُبُ نَفْسَ غَيْرِهِ؛ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ الدَّفْعُ عَنْهُ، كَمَا يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَزِمَهُ أَنْ يُحْيِيَ نَفْسَ غَيْرِهِ بِبَذْلِ طَعَامِهِ لَهُ، وَيُنْجِيَهُ مِنَ الْغَرَقِ، كَذَلِكَ لَزِمَهُ أَنْ يَدْفَعَ عَنْهُ.

وَيُفَارِقُ هَذَا: الدَّفْعُ عَنْ نَفْسِهِ؛ أَنَّهُ لَا يَجِبُ - عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ^(١) - لِأَنَّهُ لَهُ غَرَضًا فِي تَرْكِ الدَّفْعِ عَنْ نَفْسِهِ طَلَبَ الشَّهَادَةِ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَعْدُومٌ فِي الدَّفْعِ عَنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ^(٢) لَا يَتَحَقَّقُ مِنَ الْغَيْرِ إِثَارُ الشَّهَادَةِ، فَلِهَذَا وَجِبَ دَفْعُهُ عَنْهُ.

* فَإِنْ رَأَهُ^(٣) يَأْخُذُ مَالَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، / فَهَلْ يَلْزِمُهُ أَنْ يَدْفَعَ عَنْهُ^(٤) أَمْ لَا؟
قَالَ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ، فِي اللَّصُوصِ يَغْرِضُونَ [لِلرَّجُلِ]^(٥) فِي الطَّرِيقِ: «يُقَاتِلُهُمْ دُونَ مَالِهِ، فَإِنْ عَرَضُوا لِلرَّفَقَةِ وَلَمْ يَغْرِضُوا لِمَالِهِ؛ فَلَا أَرَى أَنْ يُقَاتِلَهُمْ بِالسَّيْفِ إِلَّا دُونَ مَالِهِ»^(٦).

وَكَذَلِكَ نَقَلَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ التِّرْمِذِيُّ عَنْهُ، أَنَّهُ سُئِلَ: إِذَا اسْتَعَانَ بِي صَاحِبِي، أَعِينُهُ؟

(١) يُنْظَرُ ص (١٢٢).

(٢) تَكَرَّرَتْ فِي «الْأَصْلِ».

(٣) أَيِ رَأَى الْإِنْسَانَ الَّذِي يَطْلُبُ مَالَ غَيْرِهِ.

(٤) أَيِ عَنْ مَالَ غَيْرِهِ.

(٥) فِي «الْأَصْلِ»: (الرَّجُلِ) وَالتَّصْوِيبُ مِنَ «السُّنَّةِ» لِلْخَلَالِ.

(٦) أَخْرَجَهُ الْخَلَالُ فِي «السُّنَّةِ» رَقْم: (١٥٦).

قَالَ: «أَعِنُّهُ، وَلَا تُقَاتِلْهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يُبَيِّحْ لَكَ أَنْ تَقْتُلَهُ لِمَالٍ غَيْرِكَ، إِنَّمَا أُبَيِّحُ لَكَ أَنْ تُقَاتِلَهُ لِنَفْسِكَ وَمَالِكَ»^(١).

وَزَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ: الْمَنْعُ مِنْ جَوَازِ الْقِتَالِ عَنْ مَالٍ غَيْرِهِ، إِذَا كَانَ يَخَافُ أَنْ يُوَوَّلَ الْقِتَالُ إِلَى نَفْسِ الْمَذْفُوعِ، بِخِلَافِ الدَّفْعِ عَنْ مَالٍ نَفْسِهِ.

وَالْوَجْهُ فِيهِ:

قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»^(٢).

دَلِيلُهُ:

أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَهِيدًا بِقَتْلِهِ دُونَ مَالٍ غَيْرِهِ.

وَلِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ^(٣) عَلَى الدَّافِعِ فِي اخْتِذِ مَالٍ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا يَدْفَعُ الضَّرَرَ عَنْ

صَاحِبِ الْمَالِ.

وَقَدْ تَقَابَلَ هَاهُنَا ضَرَرَانِ:

أَحَدُهُمَا: عَلَى صَاحِبِ الْمَالِ بِذَهَابِ مَالِهِ.

وَالثَّانِي: عَلَى الْآخِذِ لِلْمَالِ بِذَهَابِ نَفْسِهِ.

وَحُرْمَةُ النَّفْسِ أَعْظَمُ مِنْ حُرْمَةِ الْمَالِ، فَقَدَمْنَا حُرْمَةَ النَّفْسِ عَلَى حُرْمَةِ

الْمَالِ؛ فَلَمْ يَجْزِ إِتْلَافُهَا لِأَجْلِ مَا لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِيهِ.

وَيُفَارِقُ هَذَا: مَالُ نَفْسِهِ؛ أَنَّهُ يَدْفَعُ عَنْهُ وَإِنْ تَلَفَتْ نَفْسُ الْآخِذِ؛ لِأَنَّ عَلَى

(١) أخرجه الخلال في «السنة» رقم: (١٥٨).

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: (٢٤٨٠)، ومسلم في «الصحيح» رقم:

(٣٧٨)، والإمام أحمد في «المسند» رقم: (٥٩٠).

(٣) كذا في «الأصل»، ولعل الصواب: (ضرر).

صاحب المال [ضرراً] "بأخيه، فهذا كان له أن يقع ينفع ضرورة". وهذا

الضرر على غيره، فقلت أكتف ضرراً.

فإن قيل: الأخذ قد أوقف حُرمة نفسه بأخذ مال غيره.

قيل: لا ينقطع حُرمة نفسه، ألا ترى أنه لو غصب خيطاً فخط به

جرحه، لم [تَلْزَمُهُ] (١) لئلا يُلْزَمَ، وإن كان متعدياً بالأخذ.

أ

وبمثلته: لو غصب ساجدة ونسي عنها؛ كُفِّ نَقْضُ البناء.

فدل على: أن حُرمة نفسه مُقَدِّمَةٌ عَلَى مَالِ غَيْرِهِ، وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِسْقَاطَ

حُرْمَةِ نَفْسِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَبَاحَ غَيْرُهُ قَتْلَ نَفْسِهِ؛ لَمْ يَمْلِكِ الْغَيْرُ قَتْلَهُ.

فإن قيل: لَمَّا كَانَتْ حُرْمَةُ مَالِهِ كَحُرْمَةِ دَمِهِ فِي جَوَازِ الدَّفْعِ عَنْهَا، كَذَلِكَ

حُرْمَةُ مَالِ غَيْرِهِ كَحُرْمَةِ دَمِهِ فِي جَوَازِ الدَّفْعِ.

قيل: فِي الدَّفْعِ عَنْ مَالِهِ دَفْعُ ضَرَرٍ عَنْهُ، وَهَذَا لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ، وَيُقَابِلُهُ مَا

هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، وَهُوَ حُرْمَةُ نَفْسِ غَيْرِهِ.

وَلِأَنَّ مَالَ نَفْسِهِ هُوَ أَحْصَى بِهِ مِنْ مَالِ غَيْرِهِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَمْلِكُ إِبَاحَتَهُ

وَالْامْتِنَاعَ مِنْ بَذْلِهِ فِي الْمَطَالِبَةِ بِهِ لِغَاصِبِهِ وَالْعَفْوِ عَنْهُ، وَلَا يَمْلِكُ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ

فِي مَالِ غَيْرِهِ.



(١) فِي «الْأَصْلِ»: (ضرر).

(٢) كَذَا فِي «الْأَصْلِ»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: (ضرره).

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ «الْأَصْلِ»، وَالْمَعْنَى يَقْتَضِيهَا، وَالمُتَّبِعَاتُ مُوَافِقٌ لِكُتُبِ الْفَقْهِ الْحَنْبَلِيِّ «بَابُ الْغَصْبِ».

فضل

فيما يؤثر الإكراه فيه من فعل وترك

وَذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ الظَّاهِرَةِ.

فَأَمَّا أَفْعَالُ الْقُلُوبِ فَلَا؛ لِأَنَّ مِنْ حَقِّ الْإِكْرَاهِ أَنْ يَقَعَ عَلَى وَجْهِ يَصِحُّ التَّخَلُّصُ بِالْفِعْلِ مِنْهُ، وَذَلِكَ لَا يَتَأَتَّى فِي أَفْعَالِ الْقُلُوبِ.

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ تَأْثِيرَهُ فِي الْأَفْعَالِ الظَّاهِرَةِ؛ فَالْكَلَامُ فِي صِفَتِهَا، وَعَقْدُ الْبَابِ

فِي ذَلِكَ:

كُلُّ فِعْلٍ لَا يَعُودُ بِإِتْلَافِ نَفْسٍ غَيْرِهِ وَلَا عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ؛ أَثَرُ الْإِكْرَاهِ فِيهِ.

مِنْ ذَلِكَ: إِظْهَارُ كَلِمَةِ الْكُفْرِ مَعَ طُمَأْنِينَةِ الْقَلْبِ بِالْإِيمَانِ.

وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾^(١).

وَفِي هَذَا تَنْبِيْهُ عَلَى مَا دُونَهُ مِنَ الطَّاعَاتِ؛ كَالصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ وَالزَّكَاةِ.

وَفِيهِ أَيْضًا تَنْبِيْهُ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمَعَاصِي الَّتِي [يَتَصَوَّرُ]^(٢) الْإِكْرَاهُ فِيهَا؛

كُشْرِبِ الْخَمْرِ - عَلَى / الصَّحِيحِ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ^(٣) - وَالسَّرِيقَةِ، وَقَذْفِ

الْمُحْصَنَاتِ، وَإِتْلَافِ مَالِ الْغَيْرِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُخَيِّي نَفْسَهُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ

(١) سورة النحل: (١٠٦).

(٢) فِي «الْأَصْل»: (تَتَصَوَّر).

(٣) يُنْظَرُ: «الرَّوَايَتَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ»: (١٢٠/٢).

بِإِتْلَافِ طَعَامِ الْغَيْرِ، وَلِلْمَالِكِ مُطَالَبَةُ الْمُبَاشِرِ لِلإِتْلَافِ، وَيَرْجِعُ بِذَلِكَ عَلَى مَنْ
[أَكْرَمَهُ] ^(١).

وَلَا يَلْزَمُ الْمُبَاشِرَ الضَّمَانُ؛ لِأَنَّهُ مَعْذُورٌ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ - أَعْنِي: الإِتْلَافَ -
فَلِهَذَا لَمْ يَلْزَمَهُ الضَّمَانُ ^(٢).

وَيُقَارِقُ هَذَا: الإِكْرَاهُ عَلَى الْقَتْلِ إِذَا طَالَبَ الْأَوْلِيَاءُ بِالدَّمِ؛ أَنَّهُمَا يَشْتَرِكَانِ
فِي الدِّيَةِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْذُورٍ فِي الْقَتْلِ، فَلِهَذَا اشْتَرَكَا فِي الضَّمَانِ كَمَا لَوْ بَاشَرَ
الإِتْلَافَ.

* وَأَمَّا الإِكْرَاهُ عَلَى الزَّنى فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ وَجُودُهُ إِلَّا بِالْإِيْلَاجِ،
وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ شَهْوَةٍ، وَالشَّهْوَةُ [تَنْفِي] ^(٣) الإِكْرَاهَ.

* وَأَمَّا الإِكْرَاهُ عَلَى الْقَتْلِ فَلَا يَصِحُّ أَيْضًا، وَلَا يُبِيحُ الْقَتْلَ -
لِأَنَّهُ لَيْسَ إِحْيَاءُ نَفْسِهِ بِقَتْلِ غَيْرِهِ بِأَوَّلَى مِنْ إِحْيَاءِ نَفْسِ غَيْرِهِ بِقَتْلِ نَفْسِهِ؛
فَلِهَذَا لَمْ يُؤْثَرِ الإِكْرَاهُ فِيهِ.

- وَلِأَنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يَقْتُلَهُ لِيُحْيِيَ نَفْسَهُ؛ لَجَازَ عِنْدَ خَوْفِ التَّلَفِ مِنَ الْجُوعِ أَنْ
يَقْطَعَ عُضْوًا مِنْهُ وَيَأْكُلَهُ لِيُحْيِيَ نَفْسَهُ.



(١) فِي «الْأَصْل»: (إِكْرَاهَهُ).

(٢) يُنْظَرُ: «الْقَوَاعِدُ» لِابْنِ رَجَبٍ: (٢/٦٠٣)، «الْقَوَاعِدُ» لِابْنِ اللَّحَامِ: (١/١٤٦)، «تَصْحِيحُ
الْفُرُوعِ»: (٧/٢٥٠).

(٣) فِي «الْأَصْل»: (بِنْفِي).

فصل

وَأَمَّا أَثَرُ الْإِكْرَاهِ فِي جَوَازِ فِعْلِهِ: فَالصَّبْرُ عَلَى الْأَذَى وَتَرْكُ الْفِعْلِ أَفْضَلُ، وَإِنْ عَادَ بِضَرَرِهِ.

وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي تَقَدَّمَ^(١)، وَأَنَّهُ يَحْسُنُ الْإِنْكَارُ مَعَ خَوْفِ الْقَتْلِ، وَيَكُونُ أَفْضَلَ.

خِلَافًا لِلْمُتَكَلِّمِينَ^(٢) فِي قَوْلِهِمْ: «إِنْ كَانَ الْإِكْرَاهُ عَلَى كَلِمَةِ الْكُفْرِ، أَوْ إِظْهَارِ الْمَذَاهِبِ الْبَاطِلَةِ، أَوْ إِظْهَارِ كَلِمَةِ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ، [فَإِنَّ]^(٣) الْأَفْضَلَ ذَلِكَ، وَمَا عَدَاهُ، مِثْلَ الْإِكْرَاهِ عَلَى أَكْلِ الْمَيْتَةِ وَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ وَشُرْبِ الْخَمْرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فَلَا يَجُوزُ لَهُ فِعْلُهُ، / وَإِنْ فَعَلَهُ أَثِمَ».

أ/١٥

دَلِيلُنَا:

«مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ﴾^(٤)».

«وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»^(٥)».

فَجَعَلَهُ شَهِيدًا بِالصَّبْرِ عَلَى قِتَالِهِ عَنْ مَالِهِ.

(١) يُنْظَرُ ص (١١٨).

(٢) يُنْظَرُ ص (١٠٤).

(٣) فِي «الْأَصْلِ»: (وَأِنْ).

(٤) سُورَةُ لُقْمَانَ: (١٧).

(٥) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ ص (١٢٧).

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَطْمَعُ فِي تَخْلِيصِ مَالِهِ مَعَ سَلَامَةِ نَفْسِهِ.
قِيلَ: الْخَبَرُ عَامٌّ فِيهِمَا.

وَلِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا فِي إِظْهَارِ الْمَذَاهِبِ الْبَاطِلَةِ، وَكَلِمَةٍ حَقٌّ عِنْدَ
سُلْطَانٍ^(١)، كَذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ الْمُحَرَّمَاتِ.

فَإِنْ قِيلَ: فِي ذَلِكَ إِعْزَازُ الدِّينِ، وَلَيْسَ هَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي غَيْرِهِ.
قِيلَ: قَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ^(٢)، وَقُلْنَا: إِنَّمَا يَكُونُ [إِعْزَازًا]^(٣) إِذَا لَمْ
يُقْتَلْ مُنْكَرُهُ، فَأَمَّا مَعَ الْقَتْلِ فَفِيهِ إِذْلالٌ.

وَاجْتِزَأَ الْخَالِفُ:

بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَقُولُوا لَا يَدِيكَوْا إِلَى اللَّهِ لَكِنَّ﴾^(٤)، وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(٥).
وَالْجَوَابُ عَنْهُ: مَا مَضَى^(٦).

وَاجْتِزَأَ:

بِأَنَّهُ لَوْ خَافَ الزِّيَادَةَ فِي الْمَرَضِ؛ يَسْقُطُ الْقِيَامُ فِي الصَّلَاةِ، وَالصِّيَامِ، وَلَمْ
يَجْزِلْ لَهُ أَنْ يَقُومَ وَيَصُومَ، وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَانَ عَاصِيًا، وَإِنْ كَانَ فِيهِ حَمْلُ النَّفْسِ
عَلَى الطَّاعَةِ، كَذَلِكَ هَاهُنَا.

وَالْجَوَابُ عَنْهُ: مَا تَقَدَّمَ^(٧).

(١) كذا في «الأصل»، ولعل الصواب إضافة (جائر) لأن الحكم يختلف بحذفها.

(٢) ص (١٠٥).

(٣) في «الأصل»: (إعزاز).

(٤) سورة البقرة: (١٩٥).

(٥) سورة النساء: (٢٩).

(٦) ص (١٠٥).

(٧) ص (٩٩) و (١٠٨).

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَقُولُونَ فِيمَنْ عَرَضَ لَهُ مَنْ يَأْخُذُ دِرْهَمًا مِنْ مَالِهِ، وَعَلِمَ أَنَّهُ إِذَا دَفَعَهُ عَنْهُ قَتَلَهُ الطَّالِبُ؟

فَإِنْ قُلْتُمْ: لَا يَجُوزُ لَهُ دَفْعُهُ؛ صَحَّ مَا قُلْنَا.

وَإِنْ قُلْتُمْ: يَجُوزُ لَهُ دَفْعُهُ؛ خَالَفْتُمْ الإِجْمَاعَ.

قِيلَ: يَجُوزُ لَهُ دَفْعُهُ، لَكِنَّ الْأَفْضَلَ تَرْكُ الدَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى نَفْسُهُ بِمَالِهِ، فَهُوَ أَفْضَلُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَقُولُونَ فِي الْمُبَارَزَةِ إِلَى الْكُفَّارِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ يُقْتَلُ، هَلْ يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

قِيلَ: الْمُبَارَزَةُ [تَقِفُ] ^(١) عَلَى رَأْيِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ بِذَلِكَ، فَرُبَّمَا كَانَ الْكَافِرُ أَشَدَّ بَأْسًا مِنَ الْمُسْلِمِ، فَيَقْتُلُهُ؛ فَيَعُودُ بِكَسْرِ قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ وَيَهْزِيْمَتِهِمْ وَكَسْرِ عَسْكَرِهِمْ.

وَهَذَا مَعْدُومٌ هَاهُنَا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ عِنْدَ الْإِكْرَاهِ عَلَى الْكُفْرِ، وَكَلِمَةٌ حَقٌّ عِنْدَ السُّلْطَانِ ^(٢).



(١) فِي «الْأَصْلِ»: (يَقِفُ).

(٢) كَذَا فِي «الْأَصْلِ»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ إِضَافَةُ (الْجَائِرِ) لِأَنَّ الْحَكْمَ يَخْتَلِفُ بِحَذْفِهَا.

فصل

وَأِنَّمَا يُؤْتَرُ الْإِكْرَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ بِشُرُوطٍ:
أَحَدُهَا: الْخَوْفُ عَلَى النَّفْسِ، وَمَا دُونَ النَّفْسِ، مِنْ قَطْعِ عُضْوٍ، وَحَبْسٍ.
وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنصُورٍ^(١): «حَدُّ الْإِكْرَاهِ إِذَا خَافَ الْقَتْلَ، أَوْ
ضَرْبًا شَدِيدًا».

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٢)، وَقَدْ سُئِلَ عَنْ طَلَاقِ الْمُكْرَهَةِ،
فَقَالَ: «إِذَا خَشِيَ الْقَتْلَ أَوْ الضَّرْبَ؛ لَمْ يَجْزُ»^(٣).
وَقَالَ فِي «كِتَابِ الْمُحَنَّةِ»^(٤): «الْحَبْسُ إِكْرَاهٌ».
وَقَدْ حَكَيْنَا خِلَافَ هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْمُتَكَلِّمِينَ^(٥)، وَأَنَّ الْخَوْفَ فِيمَا
دُونَ النَّفْسِ يَجْرِي مَجْرَى النَّفْسِ، بِدَلِيلِ سُقُوطِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَالْفِطْرِ فِي
الصَّيَامِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّخَلُّصُ مِمَّا يَخَافُهُ إِلَّا بِمَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ، [كَإِظْهَارِ]^(٦)

(١) «المسائل» رقم: (٩٥٨).

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن، أبو عبد الله السامي الهروي، توفي سنة ٣٠٤ هـ. تُنظر تَرْجَمَتُهُ فِي
«تَارِيخِ الْإِسْلَامِ»: (٤٣/٧).

(٣) رِوَايَةُ عَبْدِ اللَّهِ، ذَكَرَهَا الْقَاضِي فِي «الرَّوَابِتِّ وَالْوُجْهِينَ»: (١٥٦/٢).

(٤) ص (٨٦).

(٥) يُنظر ص (١٣١).

(٦) فِي «الْأَصْلِ»: (إِظْهَار).

كَلِمَةِ الْكُفْرِ مِمَّنْ لَا يُحْسِنُ الْمَعَارِضَ، وَإِظْهَارِ الْكَذِبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِدُ مَخْلَصًا إِلَّا بِذَلِكَ.

فَإِنْ وَجَدَ مَخْلَصًا مِنْ ذَلِكَ [الْإِكْرَاهِ] ^(١) لَمْ يَكُنْ مَعْذُورًا بِهِ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ طَعَامًا مُبَاحًا؛ لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَكْلُ الْمَيْتَةِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الَّذِي أُكْرِهَ عَلَيْهِ يَتَغَيَّرُ بِالْإِكْرَاهِ.

مِثْلُ: أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ [إِنْ] ^(٢) لَمْ يَفْعَلْ مَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ، يَفْعَلْ غَيْرَهُ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْمُنْكَرِ.

فَأَمَّا إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ؛ لَمْ يُؤْثِرِ الْإِكْرَاهُ فِيهِ.



(١) فِي «الْأَصْلِ»: (الْمَكْرَاهِ).

(٢) لَيْسَتْ فِي «الْأَصْلِ»، وَالْمَعْنَى يَقْتَضِيهَا.

فصل

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ [الْمُكْرَهُ] ^(١) سُلْطَانًا أَوْ بَاغِيًّا أَوْ خَارِجًا أَوْ لِيًّا مُتَعَلِّبًا؛ لِأَنَّ مَا صَارَ لَهُ مُكْرَهًا مِنْ إِلْحَاقِ الضَّرَرِ مِنْ بَعْضِهِمْ، قَائِمٌ فِي سَائِرِهِمْ، فَلَمْ يَخْتَلِفِ الْحُكْمُ بِذَلِكَ.

وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ: عَلَى أَنَّ طَلَاقَ الْمُكْرَهِ لَا يَقَعُ، / سِوَاهُ كَانَ الْإِكْرَاهُ مِنْ سُلْطَانٍ أَوْ غَيْرِهِ ^(٢).



(١) في «الأصل»: (المنكر).

(٢) في رواية عبد الله وإسحاق الكوسج وحرب الكرمانى وأبى طالب المشكانى وأبى الحارث الصائغ وغيرهم، تُنظر هذه الروايات في «زاد المسافر»: (٣/٢٨٩)، «الجامع لعلوم الإمام أحمد»: (١١/٢٩٨).

فضل

في المقام في دار الحرب، هل يجوز أم لا؟

وَالنَّاسُ فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ:

۱- مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْهَجْرَةُ بِكُلِّ حَالٍ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْمَقَامُ.

وَهُوَ: مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى إظهارِ الْإِسْلَامِ فِي دَارِ الْحَرْبِ خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِ؛ لِضَعْفِ عَشِيرَتِهِ، أَوْ لَا عَشِيرَةَ لَهُ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْهَجْرَةِ.

۲- وَمَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ تُسْتَحَبُّ لَهُ.

وَهُوَ: مَنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى إظهارِ دِينِهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ؛ لِقُوَّتِهِ بِعَشِيرَتِهِ، مِثْلَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ.

۳- وَمَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ، وَلَا [تُسْتَحَبُّ] ^(١) لَهُ.

وَهُوَ: الضَّعِيفُ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى إظهارِ دِينِهِ، وَلَا عَلَى الْحَرَكَةِ، وَهُوَ الزَّيْمُ، وَالشَّيْخُ [الْفَانِي] ^(٢)، وَالْمَرْأَةُ الَّتِي لَا تَقْدِرُ عَلَى رُفْقَةٍ.

فَأَمَّا الْمَقَامُ فِي الدَّارِ الَّتِي تَغْلِبُ فِيهَا الْبِدْعُ، [كِبْلَاد] ^(٣) الْخَوَارِجِ وَالْبُغَاةِ وَالْإِعْتِرَالِ وَالرَّفْضِ؛ فَالْحُكْمُ فِيهَا = كَالْحُكْمِ فِي الْمَقَامِ فِي دَارِ الْحَرْبِ عَلَى

(١) فِي «الْأَصْل»: (يُسْتَحَبُّ).

(٢) فِي «الْأَصْل»: (الْفَانِ).

(٣) فِي «الْأَصْل»: (فَبْلَاد).

مَا بَيْنَا مِنَ التَّفْصِيلِ^(١)، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا.

وَالدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَقَامُ إِذَا لَمْ يُمْكِنْهُ إِظْهَارُ الْحَقِّ وَالنَّكِيرِ:

أَنَّهُ يَكْثُرُ سَوَادُهُمْ، وَيُقَوِّي حَالَهُمْ.

وَلِأَنَّهُ إِذَا زَرَغَ وَاتَّجَرَ يُعِينُهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، وَيُعِينُهُمْ بِمَا يُؤْخَذُ مِنْهُ مِنْ

خَرَاجٍ وَغَيْرِهِ.

وَلِأَنَّ الْمَكَاسِبَ تَحْرُمُ عَلَيْهِ فِي بِلَادِهِمْ؛ لِاخْتِلَاطِ الْأَمْوَالِ؛ لِأَنَّهُمْ

يَأْخُذُونَ [الْمَالِ]^(٢) مِنْ غَيْرِ جِهَتِهِ، وَيَضْعُونَهُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ.

وَلِأَنَّهُ إِذَا أُمْكِنَهُ [الْخُرُوجُ]^(٣) فَلَمْ يَخْرُجْ؛ حَصَلَ فِي حُكْمٍ مَنْ يُظْهِرُ الرُّصَا

بِمَا هُمْ فِيهِ.

وَالدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ الْمَقَامُ إِذَا كَانَ يُظْهِرُ الْحَقَّ وَالنَّكِيرَ:

لِأَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ مِنْهُ النَّكِيرُ، وَانْتَفَتِ التَّهْمَةُ عَنْهُ.

وَلِأَنَّهُ قَدْ لِعِلَّةٍ^(٤) يَلْزَمُهُ الْمَقَامُ بِهَذَا الْبَلَدِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِظْهَارِ الْحَقِّ وَدَخْصِ

الْبَاطِلِ، وَإِنْ لَمْ يَزُلْ، وَقَدْ أَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْكَفَرُ ظَاهِرٌ، لَكِنَّهُ كَانَ

مُبَايِنًا لَهُمْ، وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

فَإِنْ قِيلَ: الْإِنْتِقَالُ عَنْهُمْ أَبْلَغُ فِي الْإِنْكَارِ.

قِيلَ: لَا يَلْزَمُهُ الْأَبْلَغُ، كَمَا لَمْ يَلْزَمُهُ جِهَادُهُمْ وَقِتَالُهُمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ طَائِفَةٌ

بِهِمْ، وَإِنْ كَانَ أَبْلَغَ.

(١) تُنْظَرُ الصَّفْحَةُ السَّابِقَةُ.

(٢) لَيْسَتْ فِي «الْأَصْلِ»، وَالْمَعْنَى يَقْتَضِيهَا.

(٣) لَيْسَتْ فِي «الْأَصْلِ»، وَالْمَعْنَى يَقْتَضِيهَا.

(٤) مَهْمَلَةٌ فِي «الْأَصْلِ».

فإن قيل: فيجب ألا يجوز له حضور مجالس الشرب والملاهي على هذا الوجه.

قيل: له^(١)، إن كان يمكنه إزالة المنكر، جاز أن يحضر، وإن لم يمكنه؛ لحققة التهمة في أنه رضي بذلك؛ لأن الظاهر من الحضور معهم لموافقهم^(٢) على ما هم عليه، والتهمة تبعد مع إظهار المبايعة. وقد قال أحمد في رواية جعفر^(٣): «لا يشهد عرساً فيه مسكر، أو مخنث، أو غناء، أو [تستر]^(٤) الحيطان»^(٥).

وكذلك قال في رواية بكر بن محمد عن أبيه، في الرجل يدعى، فيرى آية فضة وحائطاً مستوراً: «يرجع كما رجع أصحاب النبي صلى الله عليه»^(٦). ونقل حنبل: أن أحمد حضر وليمة محمد العطار، فرأى عنده آية فضة، فخرج، فلحقه وقال: نحن نحولها. فلم يرجع^(٧).
فإن قيل: فيقولون: يجب عليه السفر إلى بلد قد غلبت عليه البدع للإنكار. قيل: يلزمه ذلك إذا لم يكن عليه مشقة.



(١) كذا في «الأصل».

(٢) كذا في «الأصل»، ولعل الصواب: (موافقهم).

(٣) هو جعفر بن محمد النسائي، أبو محمد الشعرائي، توفي سنة ٢٨٢ هـ. تُنظر ترجمته في «طبقات أصحاب الإمام أحمد» ص (١٠٤).

(٤) في «الأصل»: (يستر).

(٥) أخرجه غلام الخلال في «زاد المسافر» رقم: (٣٧١٢).

(٦) لم أجد هذه الرواية فيما تحت يدي من مصادر.

(٧) ذكرها ابن مفلح في «الفروع»: (٣٧٠/٨).

فصل في إنكار المذاهب

وَجُمْلَتُهُ:

أَنَّ مَا حَكَمْنَا بِبُطْلَانِهِ، كَمَذَاهِبِ الْقَرَامِطَةِ وَالرَّافِضَةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْخَوَارِجِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ إِنكَارُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ وَنَهْيٌ عَنِ مُنْكَرٍ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا نَحْكُمُ بِبُطْلَانِهِ.

وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا نَحْكُمُ بِبُطْلَانِهِ، بَلْ نُجَوِّزُ إِصَابَةَ الْحَقِّ فِيهِ، كَمَذَهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ إِنكَارُ ذَلِكَ، لِأَنَّا لَا نَقْطَعُ عَلَى خَطِئِهِ، وَلَا نَتَحَقَّقُ الْمُنْكَرَ. ١٧/أ

وَقَدْ حَكَمْنَا اخْتِلَافَ الرِّوَايَةِ عَنْ أَحْمَدَ فِي ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ^(١).
وَكَذَلِكَ إِنكَارُ الْأَفْعَالِ:

مَا لَمْ يَسُغْ فِعْلُهُ؛ لَمْ يَجْزِ إِقْرَارُهُ.

وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَسُوغُ فِعْلُهُ؛ لَمْ يُنْكَرْ، عَلَى اخْتِلَافِ الرِّوَايَتَيْنِ^(٢).
وَقَدْ صَلَّى أَحْمَدُ خَلْفَ قَوْمٍ، قَرَأَهُمْ يُسَيِّئُونَ الصَّلَاةَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِمْ بِرِسَالَةٍ يُنْكَرُ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ^(٣).

(١) أول الكتاب لم نعر عليه كما بينا.

(٢) وينظر ص (١٥٢).

(٣) هي رسالة الصلاة للإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد طُبِعَتْ أَكْثَرُ مِنْ طَبْعَةٍ، أَجَوَّدُهَا طَبْعَةُ دَارِ

وَقَدْ بَيَّنَّا شَرْحَ ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ^(١).



= قطري بن الفجاءة، وقد شكك الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللهُ فِي نِسْبَةِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ - المنقولة -
وغيرها إلى الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ عَنَّهُ، والصَّوَابُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ عُلَمَاءُ الْمَذْهَبِ مِنْ تَقْرِيرِ هَذِهِ
الرِّسَالَةِ وَنَسْبَتِهَا لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللهُ عَنَّهُ.
(١) كان هذا في أول الكتاب، وهو ساقط كما بيَّنا.

فصل^(١)

وَيَجِبُ الْإِنْكَارُ عَلَى الْبُغَاةِ، وَالْكَفُّ لَهُمْ عَنْ بَغْيِهِمْ وَخُرُوجِهِمْ عَلَى الْإِمَامِ بِالْقِتَالِ لَهُمْ عَنْ رَأْيِ الْإِمَامِ وَتَذْيِيرِهِ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ بِتَذْيِيرِ الْأُمُورِ وَمَصَالِحِهَا. وَمَوَاءٌ كَانَ بَغْيُهُمْ بِتَأْوِيلٍ أَوْ بَغْيٍ تَأْوِيلٍ؛ لِأَجْلِ مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ حَالُهُمْ مِنَ الْفَسَادِ فِي الدِّينِ، وَاخْتِلَافِ الْمُسْلِمِينَ، وَاخْتِلَافِ أَحْكَامِهِمْ. وَكَمَا جَازَ قِتَالُ قُطَاعِ الطَّرِيقِ، وَكَفُّهُمْ عَنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ. وَتَقَدَّمَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٢) فَأَمَرَ بِقِتَالِهِمْ.

وَيَفَارِقُ هَذَا: الْمَسَائِلُ الَّتِي يَسُوعُ [فِيهَا]^(٣) الاجْتِهَادُ؛ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِنْكَارُ عَلَى فَاعِلِهَا؛ لِأَنَّ التَّأْوِيلَ يُسَوِّغُهَا، وَلَيْسَ فِي فِعْلِهَا ضَرَرٌ. وَهَاهُنَا فِي تَرْكِ النُّكْرِ ضَرَرٌ فِي الدِّينِ؛ لِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى الْهَرَجِ، وَاخْتِلَافِ الْأَحْكَامِ، فَلَمْ يُؤْثِرِ التَّأْوِيلُ فِي تَرْكِ الْمُقَاتَلَةِ، وَإِنَّمَا يُؤْثِرُ فِي أَحْكَامٍ أُخَرَ؛ مِنْ تَرْكِ سَبِي الْأَمْوَالِ وَالذَّرَارِيِّ، وَالْإِجَازَةِ عَلَى الْجَرِيحِ.

(١) يُنْظَرُ: «الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ»: (١/ ١٩٦).

(٢) سُورَةُ الْحَجَرَاتِ: (٩).

(٣) فِي «الْأَصْلِ»: (فِيهِ).

فصل^(١)

ب/١٧

وَمَنْ عُرِفَ بِالْفِسْقِ؛ مُنِعَ مِنَ الْخَلْوَةِ / بِامْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ.
لِمَا يَخْصُلُ فِيهِ مِنَ الرِّيَّةِ.

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ ثَالِثُهُمَا»^(٢).

وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى^(٣)، فِي الْغُلَامِ يَرْكَبُ خَلْفَ
الْمَرْأَةِ: «يُنْهَى»^(٤)، إِلَّا أَنْ يَقُولَ إِنَّهَا لَهُ [لَمَحْرَمٌ]^(٥)»^(٦).



(١) يُنْظَرُ: «الْآدَابُ الشَّرْعِيَّةُ»: (١/ ٣٠٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» رَقْم: (١١٤)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» رَقْم: (٣٨٧).

(٣) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْكَحَّالُ، أَبُو جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيُّ، تُنْظَرُ أَخْبَارُهُ فِي «الطَّبَقَاتِ»: (٢/ ٣٨٤).

(٤) فِي «الْأَصْلِ»: (فُنْهَى).

(٥) فِي «الْأَصْلِ»: (بِمَحْرَم).

(٦) أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ» رَقْم: (٩٦).

فصل^(١)

* وَمَا يَجِبُ إنْكَارُهُ:

تَشْبَهُ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، نَحْوُ الْمُخَنَّثِ.

وَكَذَلِكَ تَشْبَهُ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ.

وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ^(٢)، وَقَدْ سُئِلَ: هَلْ يُلْبَسُ خَادِمَتُهُ الْقُرْطُقَ^(٣)؟

فَقَالَ: «لَا يُلْبَسُهَا شَيْئًا مِنْ زِيِّ الرِّجَالِ، لَا يُشَبِّهُهَا بِالرِّجَالِ، وَلَا يَجُزُّ شَعْرُهَا».

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ: «لَا يُخَاطُ لِلنِّسَاءِ مَا كَانَ لِلرِّجَالِ، وَلَا يُخَاطُ

لِلرِّجَالِ مَا كَانَ لِلنِّسَاءِ»^(٤).

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ: «يُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَلْبَسَ الْمَقْطُوعَ الْأَحْمَرَ»^(٥).

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ وَابْنِ مَنْصُورٍ^(٦): «الْمُخَنَّثُ يُنْفَى؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا

يَقَعُ مِنْهُمْ إِلَّا [الْفَسَادُ]^(٧) وَالتَّعَرُّضُ لَهُ، وَلِلْإِمَامِ بَعْثُهُ إِلَى بَلَدٍ يَأْمَنُ فَسَادَ أَهْلِهِ

بِهِ، وَإِنْ خَافَ عَلَيْهِمْ حَبْسَهُ».

(١) يُنْظَرُ: «الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّة»: (٣/ ٥٠٣).

(٢) «الْمَسَائِلُ» رَقْم: (١٦٨٥).

(٣) «الْقُرْطُقُ»: (الْقَبَاءُ). «الْنِّهَايَةُ»

(٤) ذَكَرَهَا ابْنُ مَفْلَحٍ فِي «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّة»: (٣/ ٥٠٤).

(٥) ذَكَرَهَا أَبُو طَالِبِ الْمَكِّيِّ فِي «قُوَّةِ الْقُلُوبِ»: (٣/ ١٧٠٠).

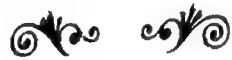
(٦) «الْمَسَائِلُ» رَقْم: (٢٣٥٦)، وَذَكَرَهَا ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ فِي «بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ»: (٣/ ١١٢١).

(٧) فِي «الْأَصْلِ»: (لِلْفَسَادِ).

وَقَدْ رَوَى أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ فِي «كِتَابِ اللَّبَاسِ»^(١) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ الرِّجَالِ، الَّذِينَ يَتَشَبَّهُونَ بِالنِّسَاءِ، وَالْمَرْجَلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، الْمُتَشَبِّهَاتِ بِالرِّجَالِ»^(٢).

وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ دَخَلَ عَلَيْهَا، وَعِنْدَهُمْ مُخَنَّتٌ، وَهُوَ يَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ [أَخِيهَا]^(٣): «إِنْ يَفْتَحِ اللَّهُ الطَّائِفَ غَدًا، دَلَّلْتُكَ عَلَى امْرَأَةٍ تُقْبَلُ بِأَرْبَعٍ، وَتُذَبِّرُ بِثَمَانٍ.

فَقَالَ النَّبِيُّ: «لَا أَرَى هَذَا يَعْلَمُ مَا هَاهُنَا، لَا يَدْخُلُ عَلَيْكُمْ هَذَا»^(٤). فَحَجَّبُوهُ، وَأَخْرَجَ، فَكَانَ بِالْبَيْدَاءِ، يَدْخُلُ كُلُّ جُمُعَةٍ يَسْتَطْعِمُ.



مُرْغُوبٌ
مُحْتَبَأٌ
لِلْمَرْءِ

الْمُفْتَحُ
مُخَنَّتٌ
لِلْمَرْءِ

(١) هو جزء من كتاب الخلل الكبير، لم يتم العثور عليه حتى الآن، يَسَّرَ اللَّهُ ذَلِكَ.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٧٨٥٥)، والمعنى عند البخاري في «الصحيح» رقم: (٥٨٨٥).

(٣) في «الأصل»: (أخوها).

(٤) أخرجه مسلم في «الصحيح» رقم: (٤٧٢٤)، والإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢٥١٨٥).

لَمَّا قَرَأَ الْقُرْآنَ

فصل

* وَمِمَّا يُنْكَرُ:

الطَّرَرُ^(١) وَالْأَضْدَاعُ^(٢).

عَلَى مَنْ حَصَلَ ذَلِكَ أَمَارَةٌ عَلَى / فِسْقِهِ.

فَأَمَّا إِنْ كَانَ ذَلِكَ عَادَةً لِقَوْمٍ؛ لَمْ يُنْكَرْ.

وَكَذَلِكَ: لَوْ أَنَّ الْوَاحِدَ مِنَ الرِّجَالِ خَضَّبَ يَدَيْهِ وَنَقَشَهَا؛ كَانَ مُنْكَرًا، وَمُنْعَ

مِنْهُ.

وَإِنْ كَانَ لِعِلَّةٍ أَوْ لِعَارِضٍ؛ جَازَ.

وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ: «نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَنْ

الْقَرْعِ»^(٣).

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ: «الْقَرْعُ: أَنْ يَخْلُقَ بَعْضُ الشَّعْرِ

وَيَتْرَكَ بَعْضَهُ»^(٤).

(١) «الطَّرَرُ»: (جَمْعُ طَرَّةٍ، وَهِيَ مَا تُطَرُّهُ الْمَرْأَةُ مِنَ الشَّعْرِ الْمَوْفِيِّ عَلَى جَبْهَتِهَا وَتُصَفِّفُهُ، وَهِيَ الْقِصَّةُ وَالطَّفْرَاءُ). «المعجم الوسيط».

(٢) «عقرب الصدغ»: (خَصْلَةٌ مِنْ شَعْرِ تُدْلِيهَا الْمَرْأَةُ عَلَى صَدْغِهَا فِي شَكْلِ حُمَةِ الْعَقْرَبِ، وَتَكُونُ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْأُذُنِ). «معجم اللغة العربية المعاصرة».

(٣) أَخْرَجَهَا الْخَلَالُ فِي «الترجُّل» رَقْم: (٢٠١) وَالْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(٤) أَخْرَجَهَا الْخَلَالُ فِي «الترجُّل» رَقْم: (٢٠٣).

وَقَدْ أَخْرَجَ إِلَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ عُثْمَانَ^(١) فِي «أَخْبَارِ عُمَرَ»^(٢)
بِإِسْنَادِهِ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ^(٣) جَهْمِ بْنِ عُثْمَانَ ابْنِ أَبِي جُهِمَةَ السُّلَمِيِّ - وَكَانَ عَلَى^(٤)
سِيَّاقَةِ خَيْرٍ^(٥) يَوْمَ افْتَتَحَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: بَيْنَمَا عُمَرُ بْنُ
الْخَطَّابِ يَطُوفُ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي سَكَّةٍ مِنْ سِكَكِ الْمَدِينَةِ، إِذْ سَمِعَ امْرَأَةً، وَهِيَ
تَهْتِفُ مِنْ خِذْرِهَا، تَقُولُ:

هَلْ مِنْ سَبِيلٍ إِلَيَّ خَمْرٍ فَأَشْرَبَهَا أَمْ هَلْ سَبِيلٌ إِلَيَّ نَضْرٍ بِنِ حَبَّاجٍ
فَلَمَّا أَصْبَحَ أَتَى بِنَضْرٍ، وَإِذَا أَحْسَنُ النَّاسِ وَجْهًا، [وَأَحْسَنُهُمْ]^(٦) شَعْرًا.
فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: «عَزِيمَةٌ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، لِيَأْخُذَنَّ مِنْ شَعْرِكَ» وَأَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ^(٧).
وَذَكَرَ الْخَبَرَ بِطَوِيلِهِ.

* وَمِمَّا يُنْكَرُ أَيْضًا:

خُرُوجُ النِّسَاءِ عَلَى وَجْهِ يُخَافُ الْاِفْتِتَانُ بِهِنَّ.
وَقَدْ وَرَدَ فِي خُرُوجِهِنَّ أَخْبَارٌ بِالْوَعِيدِ:
- فَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ^(٨) - مِنْ أَصْحَابِنَا - بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَائِشَةَ،

(١) هو أبو القاسم الصيرفي، قد تقدّم التعريف به ص (٨٤).

(٢) لم يتيسر العثور عليه حتى الآن، يسّر الله ذلك.

(٣) في «الأصل»: (محمد بن عثمان بن).

(٤) كذا في «الأصل»، و«الجرح والتعديل»: (وكان جده علي) وهو الصواب.

(٥) كذا في «الأصل»، وفي «الجرح والتعديل»: (غنم خير).

(٦) في «الأصل»: (وأحسنه).

(٧) أخرجه الخرائطي في «اعتلال القلوب» رقم: (٨٢٦).

(٨) لعله - والله أعلم - محمد بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن كنانة، أبو بكر المؤدب، توفي سنة

٣٦٦ هـ. تُنظر ترجمته في «تاريخ بغداد»: (٢/ ٥٣٢).

قَالَتْ: دَخَلْتُ امْرَأَةً مِنْ مُزَيْنَةِ الْمَسْجِدِ، تَرُقُلُ فِي زِينَتِهَا، وَرَسُولُ اللَّهِ جَالِسٌ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ؛ انْهَوْا نِسَاءَكُمْ عَنْ لُبْسِ الزَّيْنَةِ، وَالتَّبَخُّرِ فِي الْمَسَاجِدِ؛ فَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يُلْعَنُوا حَتَّى لَبَسُوا»^(١) نِسَاؤُهُمُ الزَّيْنَةُ، وَتَبَخَّرُوا فِي الْمَسَاجِدِ»^(٢).

وَحَدَّثَنَا بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ تَطَيَّبَتْ، ثُمَّ خَرَجَتْ إِلَى الْمَسْجِدِ؛ لَمْ تُقْبَلْ لَهَا صَلَاةٌ حَتَّى [تَغْتَسِلَ]^(٣) مِنْهُ كَغُسْلِهَا مِنَ الْجَنَابَةِ»^(٤).

وَحَدَّثَنَا بِإِسْنَادِهِ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ^(٥) أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ فَقَالُوا: إِنَّ نِسَاءَنَا [يَسْتَأْذِنُونَنَا]^(٦) فِي الْمَسْجِدِ. فَقَالَ: «أَخِسُوهُنَّ، فَإِنْ أَرْسَلْتُمُوهُنَّ فَأَرْسِلُوهُنَّ [تَفَلَاتٍ]^(٧)»^(٨).



(١) كذا في «الأصل»، وفي المصادر: (لبس).

(٢) أخرجه إسحاق بن راهويه في «المسند» رقم: (٨٥٥)، ابن ماجه في «السنن» رقم: (٤٠٠١)، وابن أبي الدنيا في «العيال» رقم: (٤٠٠).

(٣) في «الأصل»: (تغسل).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٨٧٧٣).

(٥) يروي عن أبيه عن زيد بن خالد الجهني.

(٦) في «الأصل»: (يستأذنونا).

(٧) في «الأصل»: (تفلات).

(٨) ذكره بهذا اللفظ ابن مفلح في «الفروع»: (٣٢٦/٢)، وابن رجب في «فتح الباري»: (٥٤/٨) فقال: «وروى سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن عبد الله بن قيس أن رجلاً...»، وهو عند الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢١٦٧٤)، وغيره بلفظ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ الْمَسَاجِدَ، وَلْيَخْرُجْنَ تَفَلَاتٍ» من حديث زيد بن خالد.

فضل

* وَمِمَّا يَجِبُ إنْكَارُهُ:

تَرْكُ التَّعْلِيمِ وَالتَّغْلِيمِ لِمَا يَجِبُ تَعْلِيمُهُ وَتَعْلَمُهُ.
نَحْوُ مَا يَتَعَلَّقُ بِمَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَبِمَعْرِفَةِ النُّبُوتِ، وَجُمْلَةِ الشَّرَائِعِ، وَمَا
يَتَعَلَّقُ بِالْفَرَائِضِ.

وَيَلْزَمُ النِّسَاءَ الْخُرُوجُ [لِتَعْلَمَ] ^(١) ذَلِكَ.

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «اضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ» ^(٢) فَأُولَى أَنْ يُضْرَبَ
الْمُكَلَّفُ عَلَى تَعْلَمِ ذَلِكَ.

وَوَاجِبٌ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَتَعَهَّدَ الْمُعَلِّمَ وَالْمُتَعَلِّمَ لِذَلِكَ، وَيَرْزُقَهُمَا مِنْ بَيْتِ
الْمَالِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ قَوَامًا لِلدِّينِ، فَهُوَ أُولَى مِنَ الْجِهَادِ.
وَلِأَنَّهُ رُبَّمَا نَشَأَ الْوَلَدُ عَلَى مَذْهَبٍ فَاسِدٍ؛ فَيَتَعَدَّرُ زَوَالُهُ مِنْ قَلْبِهِ.

* وَمِمَّا يَجِبُ إنْكَارُهُ:

كُتُبُ الْبِدْعِ، وَإِزَالَتُهَا وَإِبْطَالُهَا؛ لِأَجْلِ مَا يَخْصُلُ بِهَا مِنَ الْفَسَادِ.

* وَمِمَّا يَجِبُ إنْكَارُهُ:

صَرْفُ الْمَالِ فِي الْمَلَاهِي، وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهَا مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ.

(١) فِي «الْأَصْلِ»: (لِيَعْلَمَ).

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» رَقْم: (٦٧٥٦).

فَإِنْ أَسْرَفَ فِي إِنْتَاقِ الْمَالِ فِي الْمَلَاذِّ وَالشَّهَوَاتِ؛ نَظَرْتُ:
فَإِنْ كَانَ كَثِيرَ الْمَالِ، لَا يَخَافُ الْفَقْرَ؛ لَمْ يُعَدِّ بِهِ مُسْرِفًا.
وَإِنْ كَانَ يُؤَدِّيهِ ذَلِكَ إِلَى الْفَقْرِ وَالشَّدَّةِ عَلَى وَجْهِ كَانَ يُمَكِّنُهُ خِلَافُ ذَلِكَ؛
فَهُوَ مِنَ السَّرَفِ الَّذِي نُهِيَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تُبْذِرْ بَذِيرًا﴾ (١) إِنَّ الْمُبْدِينَ كَانُوا
إِخْوَانَ الشَّيْطَانِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا (٢).
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ
قَوَامًا﴾ (٣).

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ
مَلُومًا تَحْسُورًا﴾ (٤).

قِيلَ: إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِيْمَنْ بَاعَ مَالًا بِالْمَدِينَةِ بِثَمَنِ كَثِيرٍ، وَقَسَمَهُ كُلَّهُ
حَتَّى لَمْ يُبْقِ لِنَفْسِهِ شَيْئًا، وَطَلَبَ مِنْهُ عِيَالُهُ النَّفَقَةَ، فَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ، فَتَزَلَّتْ الْآيَةُ (٥).
وَرَوَى عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا أَبْقَتْ غِنًى» (٦).
وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ؛ لِأَن تَتْرَكَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ
مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ» (٧).

(١) سورة الإسراء: (٢٦-٢٧).

(٢) سورة الفرقان: (٦٧).

(٣) سورة الإسراء: (٢٩).

(٤) لم أجد هذا السبب في نزول هذه الآية، إنما ذكروا في سبب نزولها أن امرأة أرسلت ابنها
للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، تُنَظِرُ الْقِصَّةَ «التفسير» لابن أبي حاتم رقم: (١٣٢٥٦).

(٥) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: (١٤٢٦)، ومسلم في «الصحيح» رقم:
(٢٤٣٣)، والإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٥٥٧٧).

(٦) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: (٥٦٦٨)، ومسلم في «الصحيح» رقم: =

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِنْفَاقِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ.
فَأَمَّا مَا تَعْرِضُ نَاحِيَةَ الْمُسْلِمِ مِنْ حَالَةٍ شَدِيدَةٍ؛ فَإِنَّهُ يَحْسُنُ مِنْهُ الصَّدَقَةُ،
وَأِنْ أَذَاهُ إِلَى الْفَقْرِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيُؤْتِرُونَكَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾^(١).
وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «أَفْضَلُ - يَعْنِي الصَّدَقَةُ - جُهْدُ امْرِئٍ مُقِلٍّ»^(٢).

* وَمِمَّا يَحِبُّ إِنْكَارُهُ:

الْإِنْكَارُ عَلَى مَنْ تَرَكَ إِنْكَارَ الْمُنْكَرِ.
لِأَنَّهُ قَدْ تَرَكَ وَاجِبًا عَلَيْهِ، فَهُوَ كَمَا لَوْ تَرَكَ غَيْرَهُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ.
وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ، فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ،
يُوشِكُ أَنْ يَعْصَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ»^(٣).



= (١٢٩٦)، والإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٤٨٨).

(١) سورة الحشر: (٩).

(٢) المعنى عند الدارمي في «السنن» رقم: (١٤٦٤)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» رقم: (٦٤٤) وغيرهم.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٣٠).

فضل

فيه جمل ما تفرق في الكتاب
وهو: بكم شرط يجب إنكار المنكر؟^(١)

ب/١٩

وَيَجِبُ [بِخَمْسَةٍ] ^(١) شَرَائِطُ:
أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأَنَّهُ مُنْكَرٌ.
فَإِنْ كَانَ جَاهِلًا بِهِ؛ لَمْ يَجْزِ إِنْكَارُهُ.
الثَّانِي: [أَنْ] ^(٢) يَأْمَنَ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ خَوْفَ التَّلَفِ.
الثَّالِثُ: أَنْ يُعْلَمَ اسْتِمْرَارُ الْفَاعِلِ عَلَى فِعْلِ الْمُنْكَرِ.
فَإِنْ عُلِمَ مِنْ حَالِهِ تَرْكُ الْاسْتِمْرَارِ عَلَى الْفِعْلِ؛ لَمْ يَجْزِ إِنْكَارُ مَا وَقَعَ مِنَ
الْفِعْلِ.
الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مِمَّا لَا يَسُوغُ الْاجْتِهَادُ فِيهِ.
وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَسُوغُ فِيهِ الْاجْتِهَادُ؛ لَمْ يَجْزِ إِنْكَارُهُ.
الْحَامِسُ: أَنْ يَغْلِبَ فِي ظَنِّهِ أَنَّهُ يَزُولُ.

(١) يُنْظَرُ: «الخصال والعقود» ص (١٥٨)، «الإرشاد» لابن عقيل: (١/١٧٢).

(٢) فِي «الْأَصْل»: (بِخَمْسٍ).

(٣) فِي «الْأَصْل»: (أَنَّهُ).

فَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ فِي ظَنِّهِ؛ لَمْ يَجْزِ إنْكَارُهُ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ^(١).
وَالْأُخْرَى: يَجِبُ، وَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ فِي ظَنِّهِ.
فَفِي الشَّرْطِ الْخَامِسِ رَوَايَتَانِ.



(١) يُنْظَرُ ص (٩٣).

مسائل متفرقة

* قَالَ يَعْقُوبُ بْنُ بُخْتَانَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْقَوْمِ يُؤْذُونَهُ بِالْغِنَاءِ، هَلْ يَدْعُ الْمَسْجِدَ؟

قَالَ: «لَا يُضَيِّعُ الْمَسْجِدَ، وَيَقْدُمُ إِلَيْهِمْ وَيَنْهَاهُمْ»^(١).
إِنَّمَا لَمْ يَلْزَمَهُ الْإِنْتِقَالُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَسْقَطَ الْفَرَضَ عَنْ نَفْسِهِ بِالْإِنْكَارِ، فَلَا يَلْزَمُهُ زِيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ.

* وَنَقَلَ [عَبَّاسٌ] ^(٢) الْعَنْبَرِيُّ ^(٣)، قَالَ: كُنْتُ مَارًّا مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بِالْبَصْرَةِ، فَسَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ لِرَجُلٍ: يَا ابْنَ الزَّانِي! فَقَالَ لَهُ الْآخَرُ: يَا ابْنَ الزَّانِي! فَوَقَفْتُ، وَمَضَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَقَالَ لِي: «يَا أَبَا الْفَضْلِ، امشِ». قُلْتُ: قَدْ سَمِعْنَا، وَوَجَبَ عَلَيْنَا! فَقَالَ: «لَيْسَ هَذَا مِنْ ذَلِكَ»^(٤).

يَحْتَمِلُ: أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ: «لَيْسَ هَذَا مِنْ ذَلِكَ»^(٥) أَنَّ هَذَا قَذْفٌ، وَحَدُّ قَذْفٍ

(١) أخرجها الخلال في «الأمر بالمعروف» رقم: (٥٤).

(٢) مطموسة في «الأصل»، والمثبت موافق للمصادر.

(٣) هو العباس بن عبد العظيم بن إسماعيل، أبو الفضل العنبري البصري، توفي سنة ٢٤٦ هـ. تُنظر تَرْجَمَتُهُ في «الطبقات»: (٢/١٥٣).

(٤) أخرجها الخلال في «الأمر بالمعروف» رقم: (٦٨).

(٥) كذا في «الأصل»، وقد مرّت أنها (ذاك).

يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ آدَمِيٍّ، وَيَقِفُ عَلَى مُطَالَبَتِهِ وَالْبَرَاءَةِ مِنْهُ.
وَيَحْتَمِلُ: أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَعْنَى مَنَعَ مِنَ الْإِنْكَارِ.
* وَنَقَلَ / عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ الْهَيْثَمِ الْعَاقُولِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ ١/٢٠
بَسْمَعُ صَوْتِ الطُّبْلِ أَوْ مِزْمَارٍ، لَا يَعْرِفُ مَكَانَهُ.
فَقَالَ: «وَمَا عَلَيْكَ! مَا غَابَ عَنْكَ فَلَا تُفَشِّشْ!»^(١).
وَهَذَا صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ مَكَانَهُ لَمْ يَتَّعِنْ عَلَيْهِ الْإِنْكَارُ؛ لِأَنَّ الْإِنْكَارَ
هُوَ إِزَالَةُ الْمُنْكَرِ، وَلَا طَرِيقَ لَهُ إِلَى ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ مَكَانَهُ.
* وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ عَنْهُ، فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لِلرَّجُلِ: «قَدْ طَلَّقْتُ امْرَأَتِي ثَلَاثًا،
فَلَا تُخْبِرْ خَتَنِي».
فَقَالَ: «يُخْبِرُ خَتَنَهُ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، هَذَا فَرْجٌ»^(٢).
وَهَذَا صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ مَقَامَهُ بَعْدَ الطَّلَاقِ مِنَ الْمُنْكَرِ؛ فَوَجَبَ أَنْ يُنْكَرَ عَلَيْهِ
بِحَسَبِ الْقُدْرَةِ.
* وَنَقَلَ مُهَنَّأٌ [...] ^(٣)، فِي رَجُلٍ دَخَلَ مَنْزِلَ رَجُلٍ، فَرَأَى فِيهِ قَنِينَةً فِيهَا نَبِيذٌ:
«يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُلْقِي فِيهَا مِلْحًا أَوْ شَيْئًا يُفْسِدُهُ»^(٤).
وَهَذَا صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا جَازَ لَهُ إِرَاقَتُهَا لِأَجْلِ الْمُنْكَرِ؛ جَازَ إِفْسَادُ مَا فِيهَا؛
لِأَنَّ الْإِفْسَادَ قَدْ رَالَ الْمُنْكَرُ.
* وَنَقَلَ أَبُو الصَّقَرِ ^(٥) عَنْهُ، فِي الرَّجُلِ يَضْرِبُ بِالْعُودِ وَالطُّنْبُورِ: «فَإِذَا رُفِعَ

(١) أخرجهما الخلال في «الأمر بالمعروف» رقم: (٧٠).

(٢) أخرجهما الخلال في «الأمر بالمعروف» رقم: (٨٣).

(٣) كلمة غير مقروءة في «الأصل».

(٤) أخرجهما الخلال في «الأمر بالمعروف» رقم: (٨٥).

(٥) مويحيى بن يزيد، أبو الصقر الوراق. تُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي «الطبقات»: (٥٤٢/٢).

إِلَى السُّلْطَانِ يُؤَدَّبُ، وَلَا يُجَاوِزُ عَشْرَةَ^(١).

وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَصْلِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُجَاوِزُ بِالتَّعْزِيرِ أَذْنَى الْحُدُودِ، وَقَاعِلُ ذَلِكَ قَدْ اسْتَحَقَّ التَّعْزِيرَ.

* وَقَالَ فِي رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعِيدٍ، فِي الْغُلَمَانِ يَتَمَرَّدُونَ: «لَا تَأْسَ بِضَرْبِهِمْ»^(٢).

وَذَلِكَ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: «وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ»^(٣).

فَأَمَرَ بِتَأْدِيبِهِمْ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ، فَأَوْلَى أَنْ يُؤَدَّبُوا عَلَى ذَلِكَ.

* وَقَالَ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ: «يُكْرَهُ أَنْ يَخْرُجَ الرَّجُلُ [إِلَى]»^(٤) صَنِحَةً بِاللَّيْلِ، لَا يَذْرِي^(٥) مَا يَكُونُ^(٦).

* وَقَالَ فِي رِوَايَةِ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَقَدْ سَأَلَهُ: هَلْ يَكْتُبُ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) أَمَامَ الشَّعْرِ؟

فَكَانَتْ لَمْ يُعْجِبُهُ، وَذَكَرَ عَنِ الشَّعْبِيِّ: «أَنَّهُمْ كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَكْتُبُوا أَمَامَ الشَّعْرِ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وَقَالَ: هِيَ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ»^(٧).

(١) أخرجها الخلال في «الأمر بالمعروف» رقم: (١٠٢).

(٢) أخرجها الخلال في «الأمر بالمعروف» رقم: (١٠٧).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٦٧٥٦).

(٤) ليست في «الأصل»، استدركتها من «الأمر بالمعروف» للخلال.

(٥) في المصدر: (لأنه لا يذري).

(٦) لم أجدها فيما طبع من «مسائل صالح»، أخرجها الخلال في «الأمر بالمعروف» رقم: (١٠٩).

(٧) أخرجها الخلال في «الأمر بالمعروف» رقم: (٢٢٩).

وَأِنَّمَا كَرِهَ أَحْمَدُ ذَلِكَ:
لِمَا ذَكَرَهُ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ السَّلَفِ كَرَاهِيَّتَهُ.
وَلِأَنَّ الْغَالِبَ مِنَ الشَّعْرِ أَنَّهُ يَشُوبُهُ الْكَذِبُ وَالْهَجْوُ؛ فَكَرِهَ أَنْ يَكُونَ أَمَامَهُ
آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ.

* وَقَالَ فِي رِوَايَةِ حَرْبٍ^(١)، وَقَدْ سَأَلَهُ^(٢): هَلْ تَرَى بِلَعِبِ الشُّطْرَنْجِ بَأْسًا؟
قَالَ: «الْبَأْسُ كُلُّهُ».
قَالَ: فَإِنَّ أَهْلَ الشَّعْرِ يَلْعَبُونَ بِهِ لِلْحَرْبِ.
قَالَ: «هُوَ فُجُورٌ».

* وَقَالَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ^(٣)، وَالْمَرْوُذِيِّ^(٤)، وَابْنِ إِبْرَاهِيمَ^(٥)، وَيُوسُفَ بْنِ
مُوسَى^(٦)، فِي الْمُنْكَرِ إِذَا كَانَ مُغَطًى: «لَا يَتَعَرَّضُ لَهُ، وَلَا يُنْكِرُهُ».
* وَنَقَلَ إِسْحَاقُ^(٧)، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْبٍ^(٨): «يَكْسِرُهُ، وَيُنْكِرُهُ».
* وَلَفِظُ رِوَايَةِ [ابْنِ]^(٩) أَبِي حَرْبٍ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ لَقِيَ رَجُلًا، وَمَعَهُ
عُودٌ، أَوْ طُبُورٌ، أَوْ طَبْلٌ مُغَطًى، أَوْ قِرَابَةٌ.

(١) «المسائل» رقم: (١٤٩٦).

(٢) قد تَوَهَّم القاضي رَحِمَهُ اللَّهُ نِسْبَةَ هَذِهِ الرِّوَايَةِ إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا مِنْ
كَلَامِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، نَسَبَهَا لَهُ كُلٌّ مِنْ حَرْبٍ وَالْخَلَّالِ وَغُلَامِهِ.

(٣) أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ» رقم: (١١٥).

(٤) أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ» رقم: (١١٤).

(٥) أَيِ إِسْحَاقَ ابْنِ هَانِي، «المسائل» رقم: (١٩٤٧).

(٦) أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ» رقم: (١١٦).

(٧) أَيِ إِسْحَاقَ ابْنِ هَانِي، «المسائل» رقم: (١٩٥١)، وَأَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ»
رقم: (١١٩).

(٨) أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ» رقم: (١١٨).

(٩) سَقَطَتْ مِنْ «الْأَصْلِ».

قَالَ: «يَكْسِرُهُ»^(١).

وَجْهُ الْأَوَّلَةِ^(٢):

مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَتَى مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ شَيْئًا، فَلَيْسَتْ تَرِي بِسِتْرِ اللَّهِ، فَإِنَّ مَنْ أَبَدَى إِلَيْنَا صَفْحَتَهُ أَقَمْنَا عَلَيْهِ حَدَّ اللَّهِ»^(٣).
فَنَدَبَ إِلَى السَّتْرِ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ إِنَّمَا يُقِيمُ الْحَدَّ مَعَ إِظْهَارِهِ.
وَلِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُسْقَطَ بِالسَّتْرِ وَيُنْكَرَ بِالْإِظْهَارِ، كَأَهْلِ الذُّمَّةِ إِذَا أَظْهَرُوا
الْخَمَرَ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ سَتَرُوا عَنَّا لَمْ نَعْرِضْ لَهُمْ.

وَوَجْهُ الثَّانِيَّةِ:

أَنَا قَدْ تَحَقَّقْنَا الْمُنْكَرَ؛ فَوَجِبَ انْكَارُهُ.

* نَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى الْكَحَّالُ، أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: الْغَيْبَةُ [أَنْ يَقُولَ فِي
الرَّجُلِ مَا فِيهِ؟]^(٤)

/قَالَ: «نَعَمْ».

أ/٢١

قُلْتُ: حَدِيثُ بَهْزٍ؟

قَالَ: «لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ»^(٥).

وَلَفْظُهُ: «أَتَرَعُونَ عَنْ ذِكْرِ الْفَاجِرِ مَا تَعْرِفُهُ النَّاسُ إِذْ كُرُوهُ»^(٦).

(١) ذَكَرَهَا الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ» ص (٢٩٧).

(٢) يُنْظَرُ: «الرَّوَابِيتُ وَالْوُجْهَيْنِ»: (٣/١٤٠)، «الْتَّمَامُ»: (٢/٢٥٦).

(٣) الْمَعْنَى الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» رَوَاةُ الزَّهْرِيِّ رَقْم: (١٧٦٩)، وَعِنْدَ الْحَاكِمِ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» رَقْم: (٧٦٩٦) وَعِنْدَ غَيْرِهِمَا.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «الْأَصْلِ»، اسْتَدْرَكْتُهَا مِنْ «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ» لِلْخَلَّالِ.

(٥) ذَكَرَهَا ابْنُ مَفْلُحٍ فِي «الْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ»: (١/٢٦٢).

(٦) أَخْرَجَهُ الْهَرَوِيُّ بِهَذَا النَّصِّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ وَأَهْلِهِ»: (٤/٢٠٣).

فصل

في منع التسمي بـ «الملك»

وَجَرَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي وَقْتِنَا، فَأَقْبَتِ فِيهَا جَمَاعَةٌ مِنْ شُبُوحِ الْوَقْتِ - مِنْ
الْمُخَالِفِينَ - بِجَوَازِهِ ^(١).

وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ ^(٢):

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ^(٣).

فِيهِ دَلِيلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَضَافَ ذَلِكَ إِلَيْهِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ امْتَدَّحَ بِذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَمْتَدِّحَ بِمَا يَشْرُكُهُ أَحَدٌ ^(٤) غَيْرُهُ فِيهِ،

وَأِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ بِمَا يَتَعَرَّضُ بِهِ.

وَأَيْضًا مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «اشْتَدَّ غَضَبُ

اللَّهِ عَلَى رَجُلٍ قَتَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَاشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى مَنْ تَسَمَّى بِمَلِكِ

الْأَمْلَاجِ وَلَا مَلِكَ إِلَّا اللَّهُ» ^(٥).

(١) لم أقف عليهم، بعد بحث طويل.

(٢) أي على المنع.

(٣) سورة الملك: (٦).

(٤) مقشوفة في «الأصل».

(٥) أخرجه الحاكم في «المستدرک» رقم: (٧٨٠٥).

وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: لَمَّا كُسِرَتْ رَبَاعِيَةُ رَسُولِ اللَّهِ [يَوْمَ أُحُدٍ] ^(١)، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى ثَلَاثَةٍ: عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَلِكُ الْأَمْلَاجِ، وَاشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَنْ كَسَرَ رَبَاعِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ، وَاشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ لِلَّهِ وَلَدًا» ^(٢).

وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: يَا شَاهَانُ

شَاهُ ^(٣)!

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «اللَّهُ مَلِكُ الْأَمْلَاجِ» ^(٤).

وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ فِي كِتَابِهِ ^(٥) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

أَنَّهُ قَالَ: «[أَخْنَعُ] ^(٦) اسْمُ [عِنْدَ] ^(٧) اللَّهِ».

وَرَوَى: «[أَخْنَعُ اسْمُ] ^(٨) عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ [تَسَمَّى] ^(٩) بِاسْمِ مَلِكِ

الْأَمْلَاجِ» ^(١٠).

(١) في «الأصل»: (بوحد) مهملة، ولعله أراد: (بأحد).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: (٣٦٧٩٣).

(٣) فارسية، يُنظر «لسان العرب»: (٥١١/١٣).

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» رقم: (٤٣٦٥).

(٥) «غريب الحديث» رقم: (٢٠٦).

(٦) في «الأصل»: (اجتمع).

(٧) تَصَحَّفَتْ في «الأصل» إلى: (عبد).

(٨) تَصَحَّفَتْ في «الأصل» إلى: (عبد).

(٩) في «الأصل»: (يُسَمَّى).

(١٠) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: (٦٢٠٦)، ومسلم في «الصحيح» رقم:

(٥٧٣٤)، والإمام أحمد في «المسند» رقم: (٧٣٢٩).

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: «أَخْنَعُ بِمَعْنَى: أَوْضَعُ وَأَذِلُّ. [وَأَخْنَعُ] ^(١) بِمَعْنَى: [أَقْتُلُ] ^(٢)». وَرَوَى سَمُرَةُ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ [نُسَمَّى] ^(٣) رَقِيقَنَا أَرْبَعَةَ أَسْمَاءٍ: أَفْلَحَ، وَيَسَارًا، وَنَافِعًا، وَرَبَاحًا» ^(٤) ^(٥).

وَرَوَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «[لَا تُنْهَيْنِ] ^(٦) أَنْ يُسَمَّى الْعَبْدُ: / يَسَارًا، وَبِرَكَّةً، وَرَبَاحًا، وَنَجِيحًا، [وَأَفْلَحَ] ^(٧)» ^(٨).

ب/٢١

وَرَوَى [مُحَمَّدُ بْنُ] ^(٩) [عَمْرٍو] ^(١٠) بِنِ عَطَاءٍ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ سَأَلَتْهُ ^(١١): مَا سَمَّيْتَ أَمْتَكَ؟

قَالَ: سَمَّيْتُهَا [بِرَّةً] ^(١٢).

[فَقَالَتْ] ^(١٣): [إِنَّ] ^(١٤) رَسُولَ اللَّهِ نَهَى عَنِ ذَلِكَ الْإِسْمِ، قَالَ النَّبِيُّ: «لَا

(١) في «الأصل»: (وأخنع).

(٢) في «الأصل»: (أقبل).

(٣) في «الأصل»: (يُسَمَّى).

(٤) في «الأصل»: (يسار ونافع ورباح).

(٥) أخرجه مسلم في «الصحیح» رقم: (٥٧٢٢).

(٦) في «الأصل»: (لأنهن).

(٧) في «الأصل»: (فلح) والتصويب من المصادر.

(٨) أخرجه بلفظه الحاكم في «المستدرک» رقم: (٧٧٢١).

(٩) ليست في «الأصل».

(١٠) في «الأصل»: (عمر).

(١١) في «الأصل»: (سألت).

(١٢) في «الأصل»: (در).

(١٣) في «الأصل»: (فقال).

(١٤) ليست في «الأصل».

تَزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِكُمْ بِأَهْلِ الْبِرِّ مِنْكُمْ».

فَقَالَ: مَا نُسَمِّيَهَا؟

فَقَالَ: «سَمُّوْهَا زَيْنَبَ»^(١).

وَهَذِهِ الْأَخْبَارُ تَدُلُّ عَلَى النَّهْيِ عَنِ اسْمٍ فِيهِ تَعْظِيمٌ أَوْ تَفْخِيمٌ.

وَلِأَنَّ الْمَلِكَ هُوَ الْمُسْتَحِقُّ لِلْمُلْكِ.

وَاخْتَلَفَ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي حَقِيقَةِ الِاسْتِحْقَاقِ:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: «هُوَ التَّصَرُّفُ التَّامُّ».

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: «هُوَ التَّصَرُّفُ الدَّائِمُ».

وَكِلَاهُمَا لَا يَصِحَّانِ إِلَّا لِلَّهِ عَزَّجَلَّ.

أَمَّا التَّصَرُّفُ التَّامُّ: فَهُوَ أَنَّا [نَحْرُثُ، فَلَا يَنْبُتُ]^(٢) بِاخْتِيَارِنَا، حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى - هُوَ الَّذِي يَزْرَعُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَنَّا نَزَعُونَهُ وَأَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾^(٣).

وَأَمَّا التَّصَرُّفُ الدَّائِمُ: فَهُوَ أَنَّ التَّصَرُّفَ فِي حَقِّهَا مُنْقَطِعٌ [لِفَنَائِنَا]^(٤) وَعَدَمِنَا، وَهُوَ الْبَاقِي - سُبْحَانَهُ - فَاِمْتَنَعَ أَنْ يَتَّصِفَ بِذَلِكَ غَيْرُهُ.

وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ بِأَنَّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ يَخْتَصُّ بِهَا الْمَالِكُ لِلشَّيْءِ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَمْلِكُ الشَّيْءَ حَقِيقَةً؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ هَذَا صَحِيحًا، لَوَجَبَ أَنْ [تُطْلَقَ]^(٥)

(١) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم: (٤٩٥٣) وهو باختلاف عند مسلم في «الصحيح» رقم: (٥٧٣٣).

(٢) في «الأصل»: (نحرب فلا نبت).

(٣) سورة الواقعة: (٦٤).

(٤) في «الأصل»: (لفنانا).

(٥) في «الأصل»: (يطلق).

هَذِهِ التَّسْمِيَةُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَنْفَكُ عَنْ مُلْكٍ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ.
وَفِي الْعِلْمِ بِأَنَّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ لَا تَعْمُ كُلَّ مَالِكٍ؛ دَلِيلٌ عَلَى سُقُوطِ هَذَا.
فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾^(١)، وَقَوْلُهُ: ﴿وَكَانَ
وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾^(٢) لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى جَوَازِ إِطْلَاقِ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ؛
لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِخَبَرٍ عَنِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - وَإِنَّمَا [هِيَ] ^(٣) إِنْخَبَارٌ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - عَنِ
الْغَيْرِ، وَهُوَ بَلْقَيْسُ وَالْخَضِرُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتُونِي بِهِ﴾^(٤) وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْآيِ، فَإِنَّمَا أُطْلِقَ
/ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ التَّعْرِيفِ لَهُمْ بِذَلِكَ، فَإِنَّهُ كَانَ مَعْرُوفًا عِنْدَهُمْ بِذَلِكَ.
وَكَذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «بُعِثْتُ فِي زَمَنِ الْمَلِكِ الْعَادِلِ»^(٥) عَلَى
طَرِيقِ التَّعْرِيفِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾^(٦) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ
يَكُنْ نَبِيًّا وَلَا مَلِكًا، فَعُلِمَ أَنَّ كُنْيَتَهُ كَانَتْ تَعْرِيفًا لَهُ عِنْدَهُمْ.
وَلَا يُشَبَّهُ هَذَا قَوْلُهُمْ: «رَبُّ الدَّارِ» وَ«رَبُّ الثَّوْبِ» وَ«رَبُّ الْقَوْمِ» لِأَنَّ ذَلِكَ
لَيْسَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - لِأَنَّ أَصْلَهُ التَّرْبِيَّةُ، وَهُوَ مُضَدُّ قَوْلِهِمْ: «رَبُّهُ يَرْبُهُ
رَبًّا»، وَلَيْسَ كَذَلِكَ «الْمَلِكُ» لِأَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي بَيْنَا.

(١) سورة النمل: (٣٤).

(٢) سورة الكهف: (٧٩).

(٣) في «الأصل»: (هو).

(٤) يوسف: (٥٠).

(٥) حديث باطل لا أصل له، حَكَّمَ بَوَضْعُهُ الْبِيهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»: (١٦٧/٧)، وَالزَّرْكَشِيُّ
فِي «اللَّاحِظِ الْمُنْتَوَرَةِ» ص (١٧٩)، وَالسَّخَاوِيُّ فِي «الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ» رَقْم (٢٩٩)، وَالْعَجْلُونِيُّ
فِي «كَشَفِ الْخَفَاءِ» رَقْم: (٩١٥)، وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ.

(٦) سورة المسد: (١).

وَكَذَلِكَ: «حَاكِمُ الْحُكَامِ» وَ«قَاضِي الْقَضَا» لَيْسَ بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ؛ لِغَدَمِ التَّوْقِيفِ فِيهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي «الْمَلِكِ» فَإِنَّهُ مِنْ أَسْمَائِهِ الْمُخْتَصَّةِ مِنَ الرُّوْحِ الَّذِي بَيْنَا.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «الْأَوْحَدُ» لَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَجَرَّدُ لِلْخَيْرِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ أَوْحَدَ فِي الشَّرِّ، وَفِي الشُّطْرَةِ، وَفِي الْخَيْرِ. وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ^(١) فِي بَعْضِ كُتُبِهِ^(٢)، فَقَالَ: «أَسْمَاءُ اللَّهِ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

- مِنْهَا مَا يَخْتَصُّ الْبَارِي عَزَّجَلَّ بِهَا، وَلَا يُشَارِكُهُ أَحَدٌ فِيهَا. وَهُوَ: اللَّهُ، [و] ^(٣) الرَّحْمَنُ، وَالْغَفَّارُ، وَالْمَلِكُ، وَالصَّمَدُ، وَالْمُنْتَعَالِي، وَالسُّبُّوحُ، وَالْقُدُّوسُ، وَالْإِلَهُ، وَالْمَعْبُودُ. وَمِنْهَا مَا لَا يَخْتَصُّ الْبَارِي عَزَّجَلَّ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى بِهَا غَيْرُهُ. فَقَالَ: كَالْعَالِمِ، وَالْحَيِّ، وَالْمُرِيدِ، وَالْقَادِرِ، وَالْمُتَكَلِّمِ، وَالْأَمِيرِ، وَالنَّاهِي، وَالْمُخَيِّ، وَالْغَنِيِّ، وَالسَّمِيعِ، وَالْبَصِيرِ، وَالْمُدْرِكِ، وَالْمَوْجُودِ، وَالْبَاقِي، وَمَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى».



(١) لم أتبينه بعد بحث طويل.

(٢) نقله المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ «مَخْتَصَرُ الْمُعْتَمَدِ» ص (٧٤).

(٣) ليست في «الأصل».

فصل

نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ^(١): قُلْتُ لِأَحْمَدَ: رَجُلٌ مُسْلِمٌ وَجَدَ فِي بَيْتِهِ خَمْرٌ؟
قَالَ: «يُهْرَأُ الْخَمْرُ، وَيُؤَدَّبُ، وَإِنْ كَانَ [نِجَارَتُهُ]^(٢) يُحْرِقُ بَيْتَهُ، كَمَا فَعَلَ
عُمَرُ بْنُ الْوَيْثِدِ».

قَالَ إِسْحَاقُ: «كَمَا قَالَ».
وَزَاهِرٌ هَذَا: أَنَّهُ يُحْرِقُ بَيْتَهُ.
وَذَكَرَ الْخَلَّالُ فِي «كِتَابِ الْأَشْرِيَّةِ»^(٣): قَالَ حَنْبَلٌ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ
سُئِلَ عَمَّنْ يَعْمَلُ الْمُسْكِرَ وَيَبِيعُهُ، تَرَى يُحَوَّلُ مِنَ الْجَوَارِ؟
قَالَ: «أَرَى أَنْ يُوعَظَ فِي ذَلِكَ، وَيُقَالَ لَهُ وَيُخْبَرُ^(٤)، فَإِنْ انْتَهَى، وَإِلَّا أَنْهِيَ
أَمْرُهُ إِلَى السُّلْطَانِ حَتَّى يَمْنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ»^(٥).
وَذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ فِي «كِتَابِ تَحْرِيمِ الْأَشْرِيَّةِ الْمُسْكِرَةِ»^(٦) بَابًا فِيمَا
أَمْرُهُ مِنْ تَحْرِيقِ الْبَيْتِ الَّذِي يُوجَدُ فِيهِ الْخَمْرُ:

(١) «المسائل» رقم: (٢٤٣٠).

(٢) تَصَحَّفَتْ فِي «الْأَصْلِ» إِلَى: (نَحَارِهِ).

(٣) هو جزء من كتاب الخلل الكبير، لم يتيسر العثور عليه حتى الآن، يَسَّرَ اللَّهُ ذَلِكَ.

(٤) مهملة في «الأصل» فتحتمل: (يُخْبَرُ).

(٥) ذَكَرَهَا ابْنُ مَفْلَحٍ فِي «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ»: (١/٢١٨).

(٦) لم يتيسر العثور عليه حتى الآن، يَسَّرَ اللَّهُ ذَلِكَ.

- فذكر بإسناده: عن [صفيّة] ^(١) بنت أبي عبيد، قالت ^(٢): وجد عمر بن الخطاب في بيت رجل من ثقيف شرباً مسكراً، فأمر به عمر فحرق بيته، وكان يدعو رويشداً، فقال عمر: «إِنَّكَ فَوَيْسِقُ» ^(٣).

- وإسناده: عن الحارث، قال: «شهد قوم على رجل عند علي بن أبي طالب أنه يضطجع الخمر في بيته، فيشربها ويبيعها، فأمر علي أن [يدبر] ^(٤) على بيته، فوجد فيه الخمر، فأمر بها فكسرت، وحرق بيته، وأنهب ماله، ثم جلده ونفاه» ^(٥).

- وذكر بإسناده: عن عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه: «مَنْ سَقَى صَبِيًّا صَغِيرًا شَرَابًا مُسْكِرًا، سَقَاهُ اللَّهُ مِنْ طِينَةِ الْحَبَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ^(٦).
- وإسناده: عن نافع، عن ابن عمر: أنه كان ينهى أن تُسقى البهائم الخمر ^(٧).
- وفي لفظ آخر: مَرَضَ بَعِيرٌ لَهُ، فَبُعِثَ لَهُ الْخَمْرُ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «مَا كُنْتُ لِأَوْجَرِهِ خَمْرًا» ^(٨).

- وإسناده: عن أبي سعيد الغافقي، أنه سمع عبد الله بن مسعود ^(٩) على

(١) في «الأصل»: (صفته).

(٢) في «الأصل»: (قال).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» رقم: (١٠٠٥١).

(٤) في «الأصل»: (يدمر).

(٥) ذكره ابن مفلح في «الأدب الشرعية»: (١/٢١٨).

(٦) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» رقم: (١٧٣٤٤).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: (٢٣٤٩٥).

(٨) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» رقم: (٥٢٣٢).

(٩) هو عبد الله بن سعد بن أبي سرح رحمته الله، توفي سنة ٣٦ هـ. تُنظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء»: (٣/٣٣).

الْمُنِيرُ يَقُولُ: «لَا تَسْقُوا بِهَآئِمَّكُمْ الْخَمْرَ»^(١).

وَذَكَرَ فِي الْبَابِ: عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ هَانِيٍّ^(٢): قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ
إِخْبَلٍ: بَقَرَةٌ شَرِبَتْ خَمْرًا، أَيَجُوزُ أَنْ يُؤْكَلَ لَحْمُهَا؟
قَالَ: «لَا، حَتَّى يُنْتَظَرَ بِهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا».

أ/٢٣



(١) لم أجد هذا الخبر فيما تحت يدي من المصادر.

(٢) «المسائل» رقم: (١٧٤٥).

فضل في الكذب^(١)

وَالْكَذِبُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ:

- وَاجِبٌ.

- وَمُبَاحٌ.

- وَكَبِيرَةٌ.

- وَصَغِيرَةٌ.

أَمَّا الْوَاجِبُ:

فَهُوَ مَا يُخَلِّصُ بِهِ مُسْلِمٌ مِنَ الْقَتْلِ مُسْلِمًا^(٢).

وَأَمَّا الْمُبَاحُ:

فَفِي مَوَاضِعَ، مِنْهَا:

- مَا عَادَ بِالإِضْلَاحِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ.

- وَالإِضْلَاحُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

- وَفِي الْحَرْبِ.

- فَرَوْتُ أُمَّ كُلْثُومَ، قَالَتْ: «لَمْ أَسْمَعْ رَسُولَ اللَّهِ يُرَخِّصُ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَقُولُ

(١) يُنْظَرُ: «التَّمَام»: (٢/ ٢٥٨).

(٢) غير ظاهرة في «الأصل»، ولعلها كما أثبتتها إن شاء الله.

النَّاسُ، إِلَّا فِي حَدِيثِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ، وَحَدِيثِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا^(١).
وَرَوَتْ أُمُّ كُلْثُومٍ [أَيْضًا]^(٢)، قَالَتْ: «لَمْ نَسْمَعْ رَسُولَ اللَّهِ يُرْخِصُ فِي
الْكَذِبِ إِلَّا فِي الْحَرْبِ»^(٣).

وَرَوَى [الْحَارِثُ]^(٤)، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «الْكَذِبُ كُلُّهُ
إِنَّمِ، إِلَّا مَا نَفَعَ مُسْلِمًا، أَوْ دَفَعَ عَنْهُ»^(٥).
وَأَمَّا الْكَبِيرَةُ:

شَهَادَتُهُ بِالزُّورِ فِي قَتْلِ، أَوْ اخْتِذِ مَالٍ، أَوْ كَذِبِ عَلَى النَّبِيِّ فِي خَبَرٍ.
فَرَوَى عُمَرُ وَعُثْمَانُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا؛
فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٦).

وَقَدْ وَرَدَ فِي شَهَادَةِ الزُّورِ مِنَ الْوَعِيدِ مَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ^(٧).
وَأَمَّا الصَّغِيرَةُ:

فَأَنْ يَكْذِبَ فِي خَبَرِهِ [عَنْ]^(٨) نَفْسِهِ، بِأَنَّهُ فَعَلَ وَلَمْ يَفْعَلْ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.
وَقَدْ رَوَى مُوسَى الْجُنْدِيُّ، قَالَ: «رَدَّ النَّبِيُّ شَهَادَةَ رَجُلٍ فِي كَذِبِهِ كَذَّبَهَا»^(٩).

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢٧٢٧٢).

(٢) في «الأصل»: (أنه) ولعل ما أثبتته هو الصواب إن شاء الله تعالى.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢٧٢٧٢).

(٤) في «الأصل»: (الحرب).

(٥) أخرجه البزار في «المسند» رقم: (٤١٦٢)، والرويان في «المسند» رقم: (٦٣٠).

(٦) حديث متفق على صحته.

(٧) لعله ضمن الجزء المفقود من أول هذه النسخة الخطية.

(٨) في «الأصل»: (على).

(٩) أخرجه إسحاق بن راهويه في «المسند» رقم: (١٢٤٦).

- وَرَوَى يَحْيَى بْنُ [عَبَّادٍ] ^(١)، قَالَ: أَطْلَعَ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ وَافِدِ قَوْمٍ عَلَى كَذِبَةٍ،
قَالَ: «لَوْلَا سَخَاءُ فَيْكِ وَمِقَّةُ اللَّهِ عَلَيْهِ ^(٢)، لَشَرَّدْتُكَ ^(٣) مِنْ وَافِدِ قَوْمٍ» ^(٤).

- وَقَالَ أَحْمَدُ / فِي رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدٍ، فِي الرَّجُلِ يَكْذِبُ كَذِبَةً وَاحِدَةً: «لَا
يَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْعَدَالَةِ» ^(٥).

- وَكَذَلِكَ نَقَلَ ابْنُ مَنُصُورٍ ^(٦): «مَتَى يَتْرَكَ حَدِيثُهُ؟

قَالَ: «إِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ».

قِيلَ لَهُ: الْكَذِبُ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ؟

قَالَ: «نَعَمْ».

وَظَاهِرُ هَذَا: أَنَّهُ رَدَّ خَبْرَهُ بِكَذِبَةٍ وَاحِدَةٍ، وَأَخْرَجَهُ عَنْ حُكْمِ الْعَدَالَةِ.

- وَقَالَ فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ ^(٧)، فِي الرَّجُلِ يَكْذِبُ، فَقَالَ: «إِنْ كَثُرَ

كَذِبُهُ لَمْ يُصَلِّ خَلْفَهُ» ^(٨).

وَظَاهِرُ هَذَا: أَنَّهُ جَعَلَهُ كَغَيْرِهِ مِنَ الصَّغَائِرِ.

(١) في «الأصل»: (سالم) والتصويب من المصادر.

(٢) أي أحبك الله عليه «النهاية».

(٣) هكذا في «الأصل»، وفي «المعجم الأوسط»: (لشردت بك) وفي «الإصابة»: (لغريت بك،
أف لك من وافد قوم).

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» رقم: (٧٧٠٧).

(٥) أخرجها عنه غلام الخلال في «زاد المسافر» رقم: (٣٢٧٥).

(٦) «المسائل» رقم: (٣٤٢٤) و (٣٤٢٥).

(٧) لم أجد من أخرج هذه الرواية، إنما ذكرها القاضي رحمه الله في «العدة»: (٩٢٧/٣)
و (١٣٢٨/٤) وفي «الراويتين والوجهين»: (١٧٢/١) و (٨١/٣)، ونقلها عنه أبو الخطاب في
«التمهيد»: (١١١/٣)، وابن عقيل في «الواضح»: (٨/٥).

(٨) أخرجها عنه غلام الخلال في «زاد المسافر» رقم: (٣٢٧٥).

وَعَلَى أَنْ نَحْمِلَ كَلَامَهُ عَلَى اخْتِلَافِ حَالَيْنِ:
 .فَالْمَوْضِعُ الَّذِي أَخْرَجَهُ عَنْ حُكْمِ الْعَدَالَةِ بِكَذِبَةٍ وَاحِدَةٍ: إِذَا كَانَ الْكَذِبُ
 شَهَادَةَ الزُّورِ، وَالْكَذِبُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ كَبِيرَةٌ.
 .وَالْمَوْضِعُ الَّذِي لَمْ يُخْرِجْهُ عَنْ حُكْمِ الْعَدَالَةِ بِكَذِبَةٍ وَاحِدَةٍ: إِذَا كَانَ
 الْكَذِبُ فِي خَبَرِهِ عَنْ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ صَغِيرَةٌ.



فصل

في هجرة الفساق وأهل المعاصي بعد ثلاثة أيّام^(١)

فَلَا يَخْلُو فِسْقُهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ:
- إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِمَعْنَى يَرْجِعُ إِلَى حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى.
- أَوْ لِحَقِّ آدَمِيِّ.

فَإِنْ كَانَ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى: كَالزَّنى، وَالسَّرِقَةِ، وَشُرْبِ الْخَمْرِ، وَقَطْعِ الطَّرِيقِ،
وَالْكَذِبِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ، بَلْ هُوَ مَرْغُوبٌ فِيهِ وَمُثَابٌّ عَلَيْهِ.
وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ ذِي الرَّحِمِ، وَبَيْنَ الْأَجْنَبِيِّ.
وَإِنْ كَانَ لِحَقِّ آدَمِيِّ: كَالْقَذْفِ، وَالسَّبِّ، وَالْغِيْبَةِ، وَأَخْذِ مَالِهِ غَضَبًا، وَنَحْوِ
ذَلِكَ؛ نَظَرْتُ:

فَإِنْ كَانَ الْحَقُّ لِلْهَاجِرِ، وَالْفَاعِلُ لِذَلِكَ مِنْ أَقَارِبِهِ وَأَرْحَامِهِ؛ لَمْ [تَجُزْ]^(٢)
هِجْرَتُهُ.

وَإِنْ كَانَ لِحَقِّ غَيْرِهِ، فَهَلْ [تَجُوزُ]^(٣) هِجْرَتُهُ أَمْ لَا؟
عَلَى رَوَاتِبَيْنِ:

(١) يُنْظَرُ: «الرَّوَاتِبَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ»: (٢٥٦/أ)، «التَّمَامُ»: (٢٥٩/٢)، «الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ»: (٢٤٧/١)،
«تَصْحِيحُ الْفُرُوعِ»: (٢٦٤/٣)، «الْكَنْزُ الْأَكْبَرُ» ص (٤٢٣)، «مَخْتَصَرُ الْإِفَادَاتِ» ص (٤٧٦).

(٢) فِي «الْأَصْلِ»: (يَجُزْ).

(٣) فِي «الْأَصْلِ»: (يَجُوز).

أَحَدُهُمَا: لَا يَجُوزُ أَيْضًا.

وَالثَّانِيَةُ: يَجُوزُ.

وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى مَعْنَى هَذَا التَّفْصِيلِ:

- فَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْفَضْلِ بْنِ [زِيَادٍ] ^(١)، وَقَدْ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ ابْنَةِ عَمِّ لَهُ، تَنَالَتْ مِنْهُ، وَتَظْلِمُهُ، وَتَشْتِمُهُ، [وَتَقْذِفُهُ] ^(٢)، فَقَالَ: «سَلِّمْ عَلَيْهَا إِذَا لَقَيْتَهَا، اقْطَعْ الْمُصَارَمَةَ، الْمُصَارَمَةُ [شَدِيدَةٌ] ^(٣)» ^(٤).

وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تَدُلُّ عَلَى مَنَعِ الْهَجْرَةِ لِأَقَارِبِهِ لِحَقِّ نَفْسِهِ.

- وَقَالَ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ، وَقَدْ سُئِلَ عَنْ صَاحِبِ الزِّنَى، أَسَلِّمْ عَلَيْهِ؟

فَقَالَ: «إِذَا كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ مُقِيمٌ عَلَى مَعْصِيَةٍ، وَهُوَ يَعْلَمُ بِذَلِكَ؛ لَمْ يَأْتُمْ إِنْ هُوَ جَفَا، حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَقَالَةِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَإِلَّا كَيْفَ يُبَيِّنُ لِلرَّجُلِ مَا هُوَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَرِ مُنْكَرًا عَلَيْهِ وَلَا جَفْوَةً مِنْ صَدِيقٍ!» ^(٥).

وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تَدُلُّ عَلَى الْهَجْرَةِ لِحَقِّ اللَّهِ.

- وَفِي مَعْنَى ذَلِكَ: مَا قَالَهُ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ: يَكُونُ فِي سَقْفِ الْبَيْتِ

الذَّهَبُ، يُجَانِبُ صَاحِبُهُ؟ «يُجَفَى صَاحِبُهُ» ^(٦).

- وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ، وَقَدْ سَأَلَهُ فَقَالَ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ

قَدْ تَرَكْتُ كَلَامَهُ؛ لِأَنَّهُ قَذَفَ رَجُلًا مَسْتُورًا بِمَا لَيْسَ فِيهِ، وَلِي قَرَابَةٌ يَشْرَبُونَ

(١) فِي «الْأَصْلِ»: (زِيَادَةٌ).

(٢) فِي «الْأَصْلِ»: (وَتَقْدِمُهُ) وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ».

(٣) فِي «الْأَصْلِ»: (شَدِيدٌ).

(٤) ذَكَرَهَا ابْنُ مِفْلَحٍ فِي «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ»: (٢٥٦ / ١).

(٥) ذَكَرَهَا ابْنُ مِفْلَحٍ فِي «الْفُرُوعِ»: (٢٦٥ / ٣)، وَفِي «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ»: (٢٤٧ / ١).

(٦) ذَكَرَهَا ابْنُ مِفْلَحٍ فِي «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ»: (٢٤٧ / ١).

الْمُسْكِرِ وَيَسْكُرُونَ، وَكَانَ هَذَا قَبْلَ لَيْلَةِ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَقَالَ: «أَذْهَبَ إِلَى ذَلِكَ الرَّجُلِ حَتَّى تُكَلِّمَهُ، وَدَعْ هَؤُلَاءِ، أَلَيْسَ يَسْكُرُونَ؟»^(١).

وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ لِحَقِّ اللَّهِ فِي حَقِّ الْقَرِيبِ، وَلَا يَجُوزُ فِي حَقِّ [الْأَجْنَبِيِّ]^(٢)؛ لِأَنَّهُ أَمَرَهُ بِكَلَامِ الْقَادِفِ، / وَمَنْعَهُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِبِ، مَعَ كَوْنِهِ قَرَابَةً لَهُ.

- وَقَدْ اشتهرت الرواية عنه في هجرة من أجاب في المحنة إلى أن مات، مثل يحيى^(٣) وغيره.

- وَقَالَ المَرْوُذِيُّ: ذَكَرَ لَهُ الطُّوسِيُّ^(٤).

فَقَالَ: «صَاحِبُ صَلَاةٍ، وَخَيْرٌ»^(٥).

فَقِيلَ لَهُ: تُكَلِّمُهُ؟

فَنَقَضَ يَدَهُ، وَقَالَ: «إِنَّمَا أَنْكَرْتُ عَلَيْهِ كَلَامَهُ فِي ذَلِكَ الرَّجُلِ» يَعْنِي بِشَرِّ بْنِ الْحَارِثِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ قِيلَ مِنْ أُمِّ جَعْفَرٍ»^(٦) ^(٧).

وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ لِحَقِّ آدَمِيِّ؛ لِأَنَّهُ هَجَرَ الطُّوسِيَّ مَعَ صَلَاحِهِ، لِكَلَامِهِ فِي بَشَرٍ، وَذَلِكَ لِحَقِّ آدَمِيِّ.

(١) ذَكَرَهَا ابن مفلح في «الآداب الشرعية»: (١/ ٢٥٦).

(٢) في «الأصل»: (الآدمي) والتصويب من «الآداب الشرعية».

(٣) أي يحيى بن معين رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٤) ستأتي تَرْجَمَتُهُ ص (١٧٥).

(٥) كذا في «الأصل»، وتحتفل: (خَيْر) كما في «الآداب الشرعية».

(٦) لا أدري لعلها تكون شجاعاً أم جعفر المسمَّى المتوكل على الله، وهي أمٌ وَلِدَتْ رُكَيْعَةَ، أو تكون زبيدة بنت جعفر بن أبي جعفر المنصور الهاشمية العباسية، زوجة هارون الرشيد رَحِمَهُ اللَّهُ، وأم الأمين، توفيت سنة ٢١٦ هـ، والأوَّلَةُ أَصَحُّ من وجهة نظري.

(٧) ذَكَرَهَا ابن مفلح في «الآداب الشرعية»: (١/ ٢٥٦).

فَإِنْ كَانَ يَنْتَسِرُ بِهَذِهِ الْمَعَاصِي وَلَا يُظَاهِرُ بِهَا:
فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ: لَا [يُهْجَرُ] ^(١).

قَالَ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ: «لَيْسَ لِمَنْ يَسْكُرُ وَيُقَارِفُ شَيْئًا مِنَ الْفَوَاحِشِ حُرْمَةٌ
وَلَا وَصْلَةٌ، إِذَا كَانَ مُعْلِنًا بِذَلِكَ مُكَاشِفًا» ^(٢).

قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ فِي «كِتَابِ الْمُجَانِبَةِ» ^(٣):

«أَبُو عَبْدِ اللَّهِ [يُهْجَرُ] ^(٤) أَهْلُ الْمَعَاصِي، وَمَنْ قَارَفَ الْأَعْمَالَ الرَّدِيئَةَ، أَوْ
تَعَدَّى حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ، عَلَى مَعْنَى الْإِقَامَةِ عَلَيْهِ وَالْإِضْرَارِ.

وَأَمَّا مَنْ سَكِرَ أَوْ شَرِبَ، أَوْ فَعَلَ فِعْلًا مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمَحْظُورَةِ، ثُمَّ
لَمْ يُكَاشِفْ بِهَا، وَلَمْ يُلْتَقِ فِيهَا جِلْبَابَ الْحَيَاءِ؛ فَالْكَفُّ عَنْ أَعْرَاضِهِمْ وَعَنْ
الْمُسْلِمِينَ، [وَالْإِمْسَاكُ] ^(٥) عَنْ أَعْرَاضِهِمْ أَسْلَمٌ» ^(٦).

وَيَزِيدُ فِي بَيَانِ هِجْرَةِ أَهْلِ الْمَعَاصِي:

«وَمَنْ يُقَارِفُ الْأَعْمَالَ الرَّدِيئَةَ، وَيَتَكَلَّمُ فِي أَعْرَاضِ النَّاسِ، أَحْسَنُ مِنْ

مُحَمَّدٍ ^(٧) بِنِ مَنْصُورٍ ^(٨)! قَدْ كَانَ رَجُلًا ثِقَةً صَدُوقًا جَلِيلًا، وَقَدْ مَدَحَهُ / أَحْمَدُ،

(١) فِي «الْأَصْلِ»: (يَمْتَحِن) مَهْمَلَةٌ.

(٢) ذَكَرَهَا ابْنُ مَفْلَحٍ فِي «الْفُرُوعِ»: (٢٦٦ / ٣).

(٣) هُوَ جُزْءٌ مِنْ كِتَابِ الْخَلَّالِ الْكَبِيرِ، لَمْ يَنْتَسِرِ الْعُثُورُ عَلَيْهِ، يَسَّرَ اللَّهُ ذَلِكَ.

(٤) فِي «الْأَصْلِ»: (يَمْتَحِن) مَهْمَلَةٌ.

(٥) تَصَحَّفَتْ فِي «الْأَصْلِ» إِلَى: (وَلَا قَالَ) وَالتَّصْوِيبُ مِنَ «الْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ».

(٦) ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي «الرَّوَايَتَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ»: (٢٧٥ / ب).

(٧) فِي «الْأَصْلِ»: (ابْنُ مُحَمَّدٍ).

(٨) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورِ بْنِ دَاوُدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، أَبُو جَعْفَرٍ الْمَعْرُوفُ بِـ (الطُّوسِيِّ)، صَاحِبُ الْإِمَامِ

أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنَّهُ، تُوُفِيَ سَنَةَ ٢٥٤ هـ. تُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ»: (٣٥٤ / ٢).

وَهَجَرَهُ مَعَ هَذِهِ الْمَذْحَةِ لَمَّا أَخْطَأَ وَتَقَوَّلَ عَلَى بَشِيرٍ ^(١) مَا لَمْ يَفْعَلْ.

فَأَمَّا مَا يَخْرُجُ بِهِ مِنَ الْهَجَرَةِ:

فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ: أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ بِذَلِكَ بِمُجَرَّدِ السَّلَامِ، وَإِنَّمَا يَخْرُجُ مِنْهَا بِعَوْدِهِ إِلَى حَالِهِ مَعَ الْمَهْجُورِ قَبْلَ الْهَجَرَةِ، إِنْ كَانَ سَلَامًا فَقَطْ فَعَلَّ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ اجْتِمَاعًا وَمُؤَانَسَةً فَعَلَّ ذَلِكَ.

- قَالَ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ ^(٢)، وَسُئِلَ ^(٣) عَنِ الرَّجُلِ لَا يُكَلِّمُ الرَّجُلَ؛ أَيَجْزِيهِ السَّلَامُ مِنَ الصَّرْمِ ^(٤)؟

فَقَالَ: «أَتَخَوَّفُ؟ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا يَصُدُّ أَحَدُهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ، وَقَدْ كَانَا مُتَوَانِسِينَ ^(٥)، يَلْقَى أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بِالْبَشْرِ، إِلَّا أَنْ يَتَخَوَّفَ مِنْهُ نِفَاقًا» ^(٦).

- وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمِ، وَقَدْ سُئِلَ عَنِ السَّلَامِ: يَقْطَعُ الْهَجْرَانَ؟

فَقَالَ: «قَدْ [يُسَلِّمُ] ^(٧) عَلَيْهِ، وَقَدْ صَدَّ عَنْهُ، النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَلْتَقِيَانِ، يَصُدُّ هَذَا وَيَصُدُّ هَذَا» ^(٨) فَإِذَا كَانَ قَدْ؛ فَدَعُوهُ ^(٩) أَنْ يُكَلِّمَهُ وَيُصَافِحَهُ» ^(١٠).

(١) أي ابن الحارث.

(٢) هو محمد بن حبيب، أبو عبد الله البرزاز، توفي سنة ٢٩١ هـ. تُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي «طَبَقَاتِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَد» ص (١٩٣).

(٣) فِي «الْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ»: (وقد سئل).

(٤) «الصَّرْمُ»: (هو القطع البائن) «غريب الحديث» للحري (٣/ ١١٩٩).

(٥) فِي «الْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ»: (متأنسين).

(٦) ذَكَرَهَا ابْنُ مَفْلَحٍ فِي «الْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ»: (١/ ٢٧٣).

(٧) فِي «الْأَصْلِ»: (نسلم).

(٨) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المصنف» رقم: (٢٥٣٦٨).

(٩) تَصَحَّحَتْ فِي «الْأَصْلِ» إِلَى: (فدعوه) وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ».

(١٠) كَذَا فِي «الْأَصْلِ»، وَفِي «الْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ» وَ«الْكُتُبِ الْأَكْبَرِ» وَ«جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحُكْمِ»: (قد عرَّده).

قَدْ هَجَرَ أَحْمَدُ أَوْلَادَهُ وَعَمَّهُ وَابْنَ عَمِّهِ لَمَّا أَخَذُوا جَوَائِزَ السُّلْطَانِ^(١)، وَهَذَا ظَاهِرٌ مَشْهُورٌ مِنْ حَالِهِ، وَهَذَا يَفْتَضِي جَوَازَ الْهَجَرَةِ بِأَخِذِ الشُّبْهَةِ.

وَقَدْ قَالَ أَبُو النَّضْرِ الْعِجْلِيُّ: أَتَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَقَدْ قَدِمْتُ مِنْ سَفَرٍ، فَقُلْتُ لِصَالِحٍ - ابْنِهِ -: اسْتَأْذِنْ لِي عَلَيْهِ. فَقَالَ: إِنَّهُ لَا يُكَلِّمُنِي. قُلْتُ: فَعَمَّهُ؟ قَالَ: وَلَا عَمَّهُ، لَا يُكَلِّمُهُ. قُلْتُ: وَلِمَ؟ قَالَ: قَالَ لِي: «لَا تَأْخُذْ مِنْ هَؤُلَاءِ» وَقَدْ أَخَذْتُ مَا قَدْ اسْتَغْنَيْتُ، وَقَالَ لِعَمِّهِ: «لَا تَأْخُذْ» فَلَمَّا أَخَذْنَا وَأَخَذَ، هَجَرْنَا وَهَجَرَ عَمَّهُ^(٢).

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الْمُرُوزِيُّ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «/تَفَكَّرْتُ فِي عَمِّي أَبِي يُونُسَ^(٣)، وَمَا تَرَكْتُ مِنْ كَلَامِهِ، فَتَنَظَّرْتُ، فَإِذَا الْعَمُّ فِي كِتَابِ [اللَّهِ]^(٤) أَبُ^(٥)». وَقَالَ حُسَيْنُ [الصَّائِغِ]^(٦): «لَمَّا أَخَذَ أَصْحَابُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي الْغَارِ مِمَّنْ - يَعْنِي قَبْلَ الْمِخْنَةِ - يَحْيَى وَخَلْفُ^(٨) وَأَبُو خَيْثَمَةَ^(٩)، اعْتَزَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، يُوسَعُ

(١) وقد أقرّد الحافظ ابن الجوزي في كتابه «مناقب الإمام أحمد» ص (٥١٣) بابًا خاصًا بهذا الأمر فقال: «الباب الخامس والسبعون في ذكر ما جرى له مع ولديه وعمه حين قبلوا أصلة السلطان».

(٢) لم أجدها فيما تحت يدي من المصادر.

(٣) هو إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد، يُكنى بأبي يعقوب وبأبي يوسف، ولم يُعرف له ولدٌ بهذا الاسم، توفي سنة ٢٥٣ هـ. تُنظر تَرْجَمَتُهُ في «طبقات الحنابلة»: (١/ ٢٩٨).

(٤) ليست في «الأصل».

(٥) لم أجدها فيما تحت يدي من المصادر.

(٦) في «الأصل»: (الصانع).

(٧) ذكره أبو بكر الخلال في «كتاب السنة» (١/ ١٤٨)، وأبو الفرج ابن الجوزي في «المناقب» ص (١٢٨) ولم أقف له على ترجمة.

(٨) هو خلف بن هشام بن ثعلب، أبو محمد البزار المقرئ، توفي سنة ٢٢٩ هـ. تُنظر تَرْجَمَتُهُ في «سير أعلام النبلاء»: (١٠/ ٥٨٠).

(٩) هو زهير بن حرب بن شداد، أبو خيثمة النسائي، توفي سنة ٢٣٤ هـ. تُنظر تَرْجَمَتُهُ في «سير أعلام النبلاء»: (١١/ ٤٨٩).

عَلَى مَنْ أَخَذَ الْجَوَائِزَ مِنَ السُّلْطَانِ عَلَى سَبِيلِ الْحَاجَةِ.
فَلَمَّا ثَبَتَ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُمْ قَدْ اسْتَغْنَوْا عَنْ ذَلِكَ؛ هَجَرَهُمْ عَلَى مَعْنَى
الاسْتِغْنَاءِ، ثُمَّ كَلَّمَهُمْ بَعْدَ أَنْ هَجَرَهُمْ، وَكَانَ كَلَامُهُ إِيَّاهُمْ - [عِنْدِي] ^(١) - عَلَى
قَطْعِ الْمُصَارَمَةِ؛ لِأَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا اسْتَغْنَوْا مِنَ الْأَخْذِ، فَلَهُمْ حُجَّةٌ قَوِيَّةٌ فِي اخْتِ
الْجَوَائِزِ مِنَ السُّلْطَانِ، وَإِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ.

وَهَجَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَصْحَابَهُ لَمَّا أَخَذُوا فِي الْغَارِمِينَ، ثُمَّ كَلَّمَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ،
وَكَانَ كَلَامُهُ إِيَّاهُمْ - عِنْدِي - عَلَى مَا ثَبَتَ فِي أَوْلَادِهِ.

فَالِدَلَالَةُ عَلَى جَوَازِ الْهَجَرَةِ فِيمَا بَعْدَ الثَّلَاثِ - فِي الْجُمْلَةِ - لِلَّهِ، خِلَافًا لِبَعْضِ
الشَّافِعِيَّةِ فِي قَوْلِهِ: «لَا يَجُوزُ» ^(٢):

- مَا حَدَّثَنَا جَدِّي أَبُو الْقَاسِمِ ^(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَفْسِيرِ يَحْيَى بْنِ سَلَامٍ» فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا﴾ ^(٤) عَنْ عَزْرَةِ تَبُوكَ؛ كَعَبُ بْنُ مَالِكٍ،
وَهِلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ، وَمَرَارَةُ بْنُ رَبِيعَةَ: بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يَأْمُرُ النَّاسَ أَلَّا
يُجَالِسُوهُمْ وَلَا يُكَلِّمُوهُمْ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَلَّا يُؤْوُوهُمْ وَلَا يُكَلِّمُوهُمْ،
حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَوْبَتَهُمْ ^(٥).

- قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ [عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ] ^(٦) عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ
الرَّقِّي: «نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَنْ كَلَامِ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ تَخَلَّفُوا بِالْمَدِينَةِ، حِينَ

(١) فِي «الْأَصْلِ»: (عَدِي).

(٢) يُنْظَرُ: «الْأَم»: (٦/٢٨٨ و ٤٩٣) و (٨/١٨٢).

(٣) قَدْ تَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِهِ، يُنْظَرُ ص (١٤).

(٤) سُورَةُ التَّوْبَةِ: (١١٨).

(٥) الْقِصَّةُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي «الصَّحِيحِ» رَقْم: (٤٤١٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ» رَقْم: (٧١٩٢).

(٦) لَيْسَتْ فِي «الْأَصْلِ».

خَافَ عَلَيْهِمُ النِّفَاقَ، وَهَكَذَا / كُلُّ مَنْ خِفْنَا عَلَيْهِ^(١).
 - وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَرْزِيِّ^(٢): «إِنْ كَانَ هَذَا مَحْفُوظًا،
 وَلَمْ يَكُنْ مِنْ كَلَامِ الزُّهْرِيِّ؛ فَفِيهِ غَيْرُ شَيْءٍ مِنَ الْفِقْهِ؛ أَنَّهُ اتَّهَمَهُمُ بِالنِّفَاقِ»^(٣).
 وَكَذَلِكَ مِنْ اتِّهَمَ بِالْكُفْرِ، لَا بَأْسَ أَنْ يَتْرَكَ كَلَامَهُ.
 - وَرَوَى ابْنُ الْأَجَرِيِّ بِإِسْنَادِهِ^(٤): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «لِكُلِّ
 أُمَّةٍ مَجُوسٌ، وَإِنَّ مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْقَدَرِيَّةَ، فَلَا تَعُودُوهُمْ إِذَا مَرَضُوا، وَلَا
 تَصَلُّوا عَلَيْهِمْ إِذَا مَاتُوا».

فَنَهَى عَنْ عِيَادَتِهِمْ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ، وَهَذَا مُبَالِغَةٌ فِي الْهَجْرَةِ.
 - وَرَوَى وَأَخْبَرَنِي جَدِّي - فِي الْإِجَارَةِ - فِي «فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ»^(٥) بِإِسْنَادِهِ:
 عَنْ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ الْإِفْكِ، قَالَتْ: «كُنْتُ تِلْكَ اللَّيَالِي شَاكِيَةً، فَكَانَ أَوَّلُ مَا
 أَتَكَرَّثَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يَعُودُنِي قَبْلَ ذَلِكَ إِذَا مَرِضْتُ، وَكَانَ
 تِلْكَ اللَّيَالِي لَا يَدْخُلُ عَلَيَّ وَلَا يَعُودُنِي، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ وَهُوَ مَارٌّ: «كَيْفَ تِلْكَكُمْ؟»
 فَيَسْأَلُ عَنِّي بَعْضَ أَهْلِ الْبَيْتِ»^(٦).

- وَقَدْ اخْتَجَّ أَحْمَدُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي رِوَايَةِ مُثْنَى الْأَنْبَارِيِّ، وَقَدْ سَأَلَهُ: أَكْثَرَ
 مَا يُعْرَفُ فِي الْمُجَانِبَةِ؟ فَذَكَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ فِي تَرْكِ النَّبِيِّ كَلَامَهَا وَالسَّلَامَ

(١) ذَكَرَهُ ابْنُ مِفْلَحٍ فِي «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ»: (١/ ٢٤٨).

(٢) هُوَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَارِثِ الْمَرْزِيُّ. تُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ»: (٦/ ٣٨٧).

(٣) لَمْ أَجِدْهَا فِيمَا تَحْتَ يَدِي مِنَ الْمَصَادِرِ.

(٤) أَخْرَجَهُ فِي «الشَّرِيعَةِ» رَقْمًا: (٣٨٥).

(٥) لَمْ أَجِدْهُ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ كِتَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَعَلَّهُ يَكُونُ كِتَابًا لَجَدِّ الْقَاضِي
 رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٦) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» رَقْمًا: (١٥١) وَالْمَعْنَى عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ.

عَلَيْهَا حِينَ ذُكِرَ مَا ذُكِرَ^(١).

- وَرَوَى أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي زَيْدٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ اعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ، وَأَرَقَّ أَرْبَعَةً، وَقَالَ: «لَوْ شِئْتُ^(٢) قَبْلَ أَنْ يُدْفَنَ لَمْ يُدْفَنَ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ»^(٣).

- قَالَ أَبُو بَكْرِ الْمُرُوزِيُّ: ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَقَالَ: «مَا ظَنَنْتُ / أَنَّ [أَحَدًا]^(٤) حَدَّثَ بِهِ إِلَّا هُشَيْمًا»^(٥).

- وَرَوَى أَبُو بَكْرِ بِإِسْنَادِهِ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لِأَبِي [ذَرٍّ]^(٦): «أَيُّ عُرَى الْإِيمَانِ أَوْثَقُ؟» قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: «الْمَوَالَاةُ فِي اللَّهِ، وَالْمُعَادَاةُ فِي اللَّهِ، وَالْحُبُّ فِي اللَّهِ، وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ»^(٧). وَذَكَرَ ابْنُ الْأَجَرِيِّ فِي «كِتَابِ هِجْرَةِ أَهْلِ الْبَدْعِ وَالْأَهْوَاءِ»^(٨) قِصَّةَ حَاطِبِ ابْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ، لَمَّا كَتَبَ إِلَى قُرَيْشٍ يُحَذِّرُهُمْ خُرُوجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ^(٩)، فَأَمَرَ النَّبِيُّ بِهَجْرَتِهِ وَطَرْدِهِ، فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ تَوْبَتَهُ، فَعَاتَبَهُ اللَّهُ عَلَى فِعْلِهِ، فَتَابَ

(١) ذَكَرَهَا ابْنُ مَفْلَحٍ فِي «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ»: (٢٤٨ / ١).

(٢) كَذَا فِي «الْأَصْل» وَ«الرَّوَايَتَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ»، وَفِي الْمَصَادِرِ: (شَهِدْتُهُ).

(٣) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» رَقْم: (٤٩٥٤).

(٤) فِي «الْأَصْل»: (أَحْمَدًا).

(٥) لَمْ أَجِدْ هَذَا الْخَبَرَ فِيمَا تَحْتَ يَدِي مِنَ الْمَصَادِرِ.

(٦) فِي «الْأَصْل»: (بَكْر).

(٧) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» رَقْم: (١٠٣٥٧).

(٨) هَذَا الْكِتَابُ جُزْءٌ مِنْ «كِتَابِ الشَّرِيعَةِ».

(٩) فِي «الشَّرِيعَةِ» زِيَادَةٌ: (إِلَيْهِمْ).

عَلَيْهِ^(١).

وَلِأَنَّهُ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ:

- رَوَى أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَطَاءٍ، أَنَّ رَجُلًا بَاعَ ذَهَبًا أَوْ وَرِقًا بِأَكْثَرِ مِنْ وَزْنِهَا، فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَنْهَى عَنْ مِثْلِ هَذَا إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ». فَقَالَ الرَّجُلُ: مَا أَرَى بِهِ بَأْسًا.

فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: «مَنْ يَغْدِرُنِي مِنْ فُلَانٍ؛ أَحَدْتُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، وَيُخْبِرُنِي عَنْ رَأْيِهِ! لَا سَاكِنَتِكَ بِأَرْضٍ أَنْتَ سَاكِنُهَا أَبَدًا»^(٢).

- وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَنَّ قَرِيبًا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ [خَذَفَ^(٣)] ^(٤) فَنَهَاهُ، وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَهَى عَنِ [الْخَذَفِ]^(٥)، وَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَصِيدُ صَيْدًا، وَلَا تَنْكُأُ عُدُوًّا، وَلَكِنَّهَا تَكْسِرُ السِّنَّ، وَتَفْقَأُ الْعَيْنَ»^(٦). قَالَ: فَعَادَ.

فَقَالَ: «أَحَدْتُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ثُمَّ [تَخَذِفُ]^(٧)! لَا أَكَلِّمُكَ أَبَدًا»^(٨).

(١) «الشريعة» رقم: (٢٥٤١/٥) وانظر قصته كاملة عند البخاري في «الصحيح» رقم: (٤٢٧٤)، وعند مسلم في «الصحيح» رقم: (٦٥٥٧).

(٢) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» رواية الزهري رقم: (٢٥٤١).

(٣) «الخذف»: (هو رميك حصاة أو نواة تأخذها بين سبابتيك وترمي بها، أو تتخذ مخدفة من خشب ثم ترمي بها الحصاة بين إبهامك والسبابة) «النهاية»: (١٦/٢).

(٤) في «الأصل»: (خذف).

(٥) في «الأصل»: (الخذف).

(٦) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: (٦٢٢٠)، ومسلم في «الصحيح» رقم: (٥١٦٢).

(٧) في «الأصل»: (تحدث) والتصويب من «الروايتين والوجهين» وغيره.

(٨) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢٠٥٥١).

- وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ [ابْنُ] ^(١) عُمَرُ، وَأَنَا أَمْسِي مَعَهُ: «مَنْ أَنْتَ؟»

قُلْتُ: أَسْلَمُ مَوْلَى عُمَرَ.

قَالَ: «لَوْ قُلْتَ / غَيْرَ هَذَا لَمْ أَكَلِّمْكَ أَبَدًا» ^(٢).

وَمَعْنَاهُ: لَوْ ادَّعَيْتَ إِلَيَّ غَيْرَ مَوَالِيكَ.

- وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ شَيْخٍ مِنْ بَنِي عَبْسٍ، قَالَ: رَأَى ابْنُ مَسْعُودٍ رَجُلًا يَضْحَكُ

فِي جِنَازَةٍ.

فَقَالَ: «تَضْحَكُ مَعَ الْجِنَازَةِ! لَا أَكَلِّمْكَ أَبَدًا» ^(٣).

- وَبِإِسْنَادِهِ: عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: [كَانَ] ^(٤) لَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ امْرَأَةٌ فِي خُلُقِهَا

سُوءٌ، فَكَانَ يَهْجُرُهَا السَّنَةُ ^(٥) الْأَشْهُرَ وَالْأَكْثَرَ، فَتَعَلَّقَ بِثَوْبِهِ فَتَقُولُ: أَنْشَدْتُكَ

اللَّهُ يَا بَنَ مَالِكٍ! أَنْشَدْتُكَ اللَّهُ يَا ابْنَ مَالِكٍ! فَمَا يُكَلِّمُهَا ^(٦).

- وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الدَّانَاجِ، قَالَ: شَهِدْتُ أَنْسَ بْنَ مَالِكٍ، وَقَالَ لَهُ

رَجُلٌ: يَا أَبَا حَمْزَةَ؛ إِنَّ قَوْمًا يُكَذِّبُونَ بِالشَّفَاعَةِ!

قَالَ: «لَا تُجَالِسُوهُمْ» ^(٧).

وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا حَمْزَةَ؛ إِنَّ قَوْمًا يُكَذِّبُونَ بِعَذَابِ الْقَبْرِ!

(١) ليست في «الأصل»، استدركتها من «الروايتين والوجهين».

(٢) ذكره المؤلف رحمه الله في «الروايتين والوجهين»: (٢٥٧/أ).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» رقم: (٨٩٤).

(٤) ساقطة من «الأصل»، استدركتها من «الآداب الشرعية».

(٥) كذا في «الأصل»، وفي «الآداب الشرعية»: (السنة و).

(٦) أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» رقم: (٦٦٧).

(٧) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» رقم: (٢١٤٣).

قَالَ: «لَا تُجَالِسُوهُمْ»^(١).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، أَنَّ حُذَيْفَةَ دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ يَعُودُهُ، فَرَأَاهُ قَدْ جَعَلَ فِي عَضُدِهِ خَيْطًا.

فَقَالَ: «مَا لَهُ! مَا هَذَا؟»

قَالَ: مِنْ الْحُمَى.

فَقَامَ غَضَبَانًا، وَقَالَ: «لَوْ مِتُّ وَهَذَا عَلَيْكَ لَمْ أُصَلِّ عَلَيْكَ»^(٢).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: قِيلَ لِسُمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ: إِنَّ ابْنَكَ أَكَلَ طَعَامًا حَتَّى كَادَ أَنْ يَقْتُلَهُ.

قَالَ: «لَوْ مَاتَ مَا صَلَّيْتُ عَلَيْهِ»^(٣).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «بَلَغَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَنْ رَجُلٍ شَيْئًا، فَأَمَرَ شَبَابَ قُرَيْشٍ أَلَّا [يُجَالِسُوهُ]»^(٤)^(٥).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي يَرْبُوعٍ، يُقَالُ لَهُ «ضَبِيعٌ»^(٦) سَأَلَ عُمَرَ عَنِ الذَّارِيَاتِ وَالنَّازِعَاتِ وَالْمُرْسَلَاتِ، أَوْ عَنْ [إِحْدَاهِنَّ]^(٧).

فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: «ضَعُ عَنْ رَأْسِكَ».

(١) نفس التخریج السابق.

(٢) أخرجه ابن بطّة في «الإبانة الكبير» رقم: (١٠٣١).

(٣) أخرجه المروزي في «الورع» رقم: (٣٣٤).

(٤) في «الأصل»: (تجالسوه).

(٥) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» رقم: (٥٣٩٤).

(٦) كذا في «الأصل» و«الروایتین والوجهین»، والصواب: (ضبيع) وقد تركته كما أسماه المؤلف رحمه الله في كتبه، حيث اختلف في اسمه.

(٧) في «الأصل»: (إحدهن) والتصويب من «الروایتین والوجهین».

فَوَضَعَ عَنْ رَأْسِهِ، فَإِذَا لَهُ وَفْرَةٌ.

قَالَ: «لَوْ وَجَدْتُكَ / مَخْلُوقًا لَضَرَبْتُ الَّذِي فِيهِ عَيْنَاكَ».

ب/٢٧

ثُمَّ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْبَصْرَةِ: «أَلَا تُجَالِسُونَهُ» - أَوْ قَالَ: كَتَبَ إِلَيْنَا: «أَلَا تُجَالِسُونَهُ»^(١). فَلَوْ جَلَسَ إِلَيْنَا وَنَحْنُ مِائَةٌ تَفَرَّقْنَا عَنْهُ»^(٢).

- وَفِي لَفْظٍ آخَرَ: عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي مُجَاشِيعَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ ضُبَيْعَ ابْنِ عِيسَى كَأَنَّهُ جَمَلٌ أَجْرَبُ، يَأْتِي الْحَلَقَةَ فَيَتَفَرَّقُونَ وَيَدْعُونَهُ، وَيَأْتِي الْحَلَقَةَ الْآخَرَى فَيَتَفَرَّقُونَ وَيَدْعُونَهُ، وَيَأْتِي الْحَلَقَةَ الَّتِي لَمْ يَعْرِفُوهُ، فَتَنَادِيهِمُ الْحَلَقَةُ الَّتِي قَدْ عَرَفُوهُ: [عَزْمَةٌ]^(٣) أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ. فَأَكْثَرُ ظَنِّي أَنَّهُمْ يَتَفَرَّقُونَ عَنْهُ»^(٤).

- وَفِي لَفْظٍ آخَرَ: قَالَتِ امْرَأَةٌ ضُبَيْعُ: قَالَ لِي ضُبَيْعُ: اتَّقِي اللَّهَ وَلَا تُكَلِّمْنِي، وَاقْبَلِي [عَزْمَةً]^(٥) أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ»^(٦).

- وَيُؤَسِّنَادِهِ: عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنْ أَتَيْتُكَ بِرَجُلٍ يَتَكَلَّمُ فِي

الْقَدْرِ!

فَقَالَ: «لَوْ أَتَيْتَنِي بِهِ لَأَوْجَعْتُ رَأْسَكَ».

ثُمَّ قَالَ: «لَا تُكَلِّمُهُمْ وَلَا تُجَالِسُهُمْ»^(٧).

(١) فِي «الرَّوَايَتَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ»: (نَجَالَسَهُ).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ بَطَّةٍ فِي «الْإِبَانَةِ» رَقْمًا: (٣٢٩).

(٣) تَصَحَّفَتْ فِي «الْأَصْلِ» إِلَى: (مَحْرَمَةٌ).

(٤) أَخْرَجَهُ اللَّالِكَاثِيُّ فِي «شَرْحِ أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ» رَقْمًا: (١١٣٩).

(٥) تَصَحَّفَتْ فِي «الْأَصْلِ» إِلَى: (مَحْرَمَةٌ).

(٦) لَمْ أَجِدْ هَذَا الْخَبَرَ فِيمَا تَحْتَ يَدِي مِنَ الْمَصَادِرِ.

(٧) ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي «الرَّوَايَتَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ»: (٢٥٧/أ)، وَابْنُ مَفْلُحٍ فِي «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ»:

(٢٥٠/١).

- وَرَوَى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ بَلَغَهُ إِعْطَاءُ عَائِشَةَ الْمَالَ، وَهَبَتْهَا، وَتَبَذَرُهَا، فَقَالَ: [لَتَسْتَهِينَنَّ] ^(١) عَائِشَةُ [أَوْ لَا حُجْرَنَنَّ] ^(٢) عَلَيْهَا فَبَلَغَهَا ذَلِكَ، فَحَلَفَتْ أَلَّا تُكَلِّمَهُ، حَتَّى جَاءَهَا وَاعْتَذَرَ إِلَيْهَا، فَكَلَّمَتْهُ وَكَفَّرَتْ يَمِينَهَا ^(٣).

وَلِأَنَّهُ إِجْمَاعُ التَّابِعِينَ:

- فَرَوَى أَبُو بَكْرٍ ^(٤) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَيُّوبَ، قَالَ: قَالَ لِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: «أَلَمْ أَرْكَ مَعَ طَلْقٍ ^(٥)! يَغْنِي ابْنَ حَبِيبٍ. قَالَ: قُلْتُ: بَلَى.

قَالَ: «لَا تُجَالِسُهُ، فَإِنَّهُ مُرْجِيٌّ» ^(٦).

- وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ مُحِجَّلِ الضَّبِّيِّ ^(٧)، قَالَ: تَكَلَّمَ رَجُلٌ عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ ^(٨) فِي / ٢٨ أ /

«شَيْءٍ» ^(٩) مِنَ الْإِزْجَاءِ. فَقَالَ لَهُ إِبْرَاهِيمُ: «إِذَا قُمْتَ مِنْ عِنْدَنَا فَلَا تَعُدْ إِلَيْنَا» ^(١٠).

(١) غير مقروءة في «الأصل».

(٢) في «الأصل»: (ولا حجر من).

(٣) أخرج القصة البخاري في «الصحيح» رقم: (٦٠٧٣).

(٤) أي الخلال.

(٥) هو طلق بن حبيب العنزي، توفي قبل سنة ١٠٠ هـ. تُنظر تَرْجَمَتُهُ فِي «سير أعلام النبلاء»: (٦٠١/٤).

(٦) أخرجه عبد الله في «السنة» رقم: (٦٥٩).

(٧) هو مُحِجَّلُ بْنُ مُحَرِّزِ الضَّبِّيِّ الكوفي، توفي سنة ١٥٣ هـ. تُنظر تَرْجَمَتُهُ فِي «تاريخ الإسلام»: (١٩٣/٤).

(٨) أي النخعي.

(٩) ليست في «الأصل».

(١٠) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» رقم: (٤١٠).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ عَلَيْنَا حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ^(١)،
نَهَانَا أَيُّوبُ^(٢) وَيُونُسُ بْنُ عُيَيْنَةَ^(٣) وَهَشَامُ^(٤) وَأَصْحَابُنَا عَنْهُ، فَقَالُوا: «إِنَّ هَذَا
مُرْجِيٌّ» فَلَمْ نَأْتِهِ^(٥).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ [مَحْمُودٍ]^(٦) بْنِ غِيلَانَ الْمَرْوَزِيِّ، قَالَ: صَلَّيْتُ فِي الْحِجْرِ
مَعَ مُؤَمِّلِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، فَلَمَّا خَرَجَ اتَّبَعْتُهُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، أَوْ قَالَ: كَلَّمْتُهُ.
فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَقَالَ: «[أَلَمْ أَرَأَ]^(٧) الشَّيْخَ الْمَخْضُوبَ إِلَى
[جَانِبِكَ]^(٨) وَأَنْتَ تُصَلِّي! ذَاكَ الْمُرْجِيُّ! كَانَ سُفْيَانُ إِذَا بَلَغَهُ عَنْ رَجُلٍ، أَمَرَهُ
وَنَهَاهُ، فَإِنْ [قَبِلَ]^(٩) وَإِلَّا جَانَبَهُ.
قَالَ: فَقُلْتُ: [أَنَا لَمْ أَعْرِفْهُ]^(١٠).
قَالَ: فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَوْ قُلْتُ: إِنِّي أَعْرِفُهُ. مَا كَلَّمْتُكَ أَبَدًا»^(١١).

(١) هو حماد بن أبي سليمان مسلم، أبو إسماعيل الكوفي، توفي سنة ١٢٠ هـ. تُنظر تَرْجَمَتُهُ فِي «سير أعلام النبلاء»: (٢٣١/٥)

(٢) أي السُّخْتِيَانِي.

(٣) هو يونس بن عبيد بن دينار، أبو عبد الله العبدي، توفي سنة ١٣٩ هـ. تُنظر تَرْجَمَتُهُ فِي «سير أعلام النبلاء»: (٢٨٨/٦)

(٤) هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام، أبو المُنذر القُرشي، توفي سنة ١٤٦ هـ. تُنظر تَرْجَمَتُهُ فِي «سير أعلام النبلاء»: (٣٤/٦).

(٥) لم أجد هذا الخبر فيما تحت يدي من المصادر.

(٦) فِي «الأصل»: (محمد) والتَّصْوِيب من المصادر.

(٧) تَصَحَّفَتْ فِي «الأصل» إِلَى: (لم أرى).

(٨) فِي «الأصل»: (جانب).

(٩) فِي «الأصل»: (قيل).

(١٠) تَصَحَّفَتْ فِي «الأصل» إِلَى: (إياكم أعرفه).

(١١) لم أجد هذا الخبر فيما تحت يدي من المصادر.

- وَيَأْسَنَادُهُ: عَنِ الْمُغِيرَةِ^(١)، قَالَ: «مَرَّ إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ^(٢) بِإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ^(٣)».

وَسَلَّمَ ذُرَّ^(٤) عَلَى سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ^(٥).

- وَيَأْسَنَادُهُ: عَنْ [هَمَّامِ التَّيْمِيِّ - وَكَانَ قَدْ أَذْرَكَ]^(٦) يَزِيدَ بْنَ شَرِيكَ - قَالَ: لَمَّا فَصَّ إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ؛ أَخْرَجَهُ أَبُوهُ مِنْ دَارِهِ، وَقَالَ: «مَا هَذَا الَّذِي قَدْ أَخَذْتُ!»^(٧).
- وَيَأْسَنَادُهُ: عَنْ ابْنِ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ طَاوُسٍ، [فَجَاءَ قَتَادَةُ لِيَجْلِسَ إِلَيْهِ - وَكَانَ قَتَادَةُ مِنَ الْمُبْدَعِينَ بِالْقَدَرِ -]^(٨).

فَقَالَ طَاوُسٌ: «لَيْتَنِي جَلَسَ لَأَقُومَنَّ»^(٩).

- وَيَأْسَنَادُهُ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ، قَالَ: «لَا تُجَالِسُوا أَصْحَابَ الْقَدَرِ وَلَا تَمَارُؤُهُمْ، فَإِنَّمَا هِيَ شُعْبَةٌ مِنَ النَّصْرَانِيَّةِ»^(١٠).

(١) هو مُغِيرَةُ بْنُ يَقْسَمٍ، أَبُو هِشَامِ الضَّبِّيُّ، تُوْفِيَ سَنَةَ ١٣٣ هـ. تُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ»: (١٠/٦).

(٢) هو إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ شَرِيكَ، أَبُو أَسْمَاءِ التَّيْمِيُّ، تُوْفِيَ سَنَةَ ٩٤ هـ. تُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ»: (٦٠/٥).

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ فِي «السُّنَّةِ» رَقْمًا: (٦٧٢).

(٤) هو ذُرُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ. تُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ»: (٢١٨/٣).

(٥) أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ فِي «السُّنَّةِ» رَقْمًا: (٦٧٤).

(٦) لَيْسَتْ فِي «الْأَصْلِ»، اسْتَدْرَكْتُهَا مِنَ الْمَصَادِرِ.

(٧) أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ فِي «الْعِلَلِ»: (٤٧٦/١).

(٨) لَيْسَتْ فِي «الْأَصْلِ»، اسْتَدْرَكْتُهَا مِنَ «الرَّوَايَتَيْنِ وَالْوُجْهَيْنِ».

(٩) أَخْرَجَهُ الْفَرِيَابِيُّ فِي «الْقَدَرِ» رَقْمًا: (٤٠٤).

(١٠) ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي «الرَّوَايَتَيْنِ وَالْوُجْهَيْنِ»: (٢٥٧/أ)، وَابْنُ مَفْلَحٍ فِي «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ»: (٢٥٠/١).

- وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: كَانَ إِذَا جَلَسَ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ / قَدَرِيًّا فَلْيُقِم»^(١).

- وَبِإِسْنَادِهِ: عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ [أَبِي] ^(٢) السَّوَارِ فِي مَسْجِدِ بَنِي عَدِيٍّ، فَدَخَلَ مَعْبَدُ الْجُهَنِيِّ ^(٣) مِنْ بَعْضِ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ. فَقَالَ [أَبُو] ^(٤) السَّوَارِ: «لَا تَدْعُوا ذَا يَجْلِسُ إِلَيْنَا»^(٥).

- وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، قَالَ: «إِنِّي لَأَلْقَى اللَّهَ بِذَنْبٍ؛ مَا أَذْرِي يُعَذِّبُنِي اللَّهُ عَلَيْهِ أَوْ يَغْفِرُهُ لِي، وَذَلِكَ أَنِّي سَلَّمْتُ عَلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْقَدَرِ»^(٦). - وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ ^(٧)، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ [الْأَعْمَشِ] ^(٨)، فَذَكَرُوا عُثْمَانَ.

فَقَالَ: «كَانَ يَخْتِمُ الْقُرْآنَ فِي رَكْعَةٍ». فَقَالَ رَجُلٌ مَكْشُوفٌ: لَقَدْ كَانَ صُلْبَ السَّاقَيْنِ. فَقَالَ الْأَعْمَشُ: «أَفَّ! أَفَّ! يُذَكِّرُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، وَيَقُولُ: كَانَ صُلْبَ السَّاقَيْنِ!»

(١) ذَكَرَهُ ابْنُ مَفْلَحٍ فِي «الْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ»: (٢٣٢ / ١).

(٢) فِي «الْأَصْلِ»: (ابن).

(٣) هُوَ مَعْبَدُ الْجُهَنِيِّ الْبَصْرِيُّ الْقَدْرِيُّ، أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ بِالْقَدَرِ، تُوُفِيَ قَبْلَ سَنَةِ ٩٠ هـ. تُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ»: (١٠٠٦ / ٢).

(٤) فِي «الْأَصْلِ»: (ابن).

(٥) أَخْرَجَهُ الْفَرِيَابِيُّ فِي «الْقَدَرِ» رَقْمَ: (٣٤٩).

(٦) لَمْ أَجِدْ هَذَا الْخَبَرَ فِيمَا تَحْتَ يَدِي مِنَ الْمَصَادِرِ.

(٧) فِي «الْأَصْلِ»: (جبير).

(٨) فِي «الْأَصْلِ»: (أعمش).

قَالَ: وَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَالَ: «قُمْ فَلَا تُجَالِسْنَا»^(١).
 - وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ، قَالَ: «مَاتَ مِسْعَرٌ، وَمَرُّوا بِجِنَازَتِهِ عَلَى سُفْيَانَ، وَهُوَ قَاعِدٌ، فَمَا قَامَ»^(٢).
 - وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ مُؤَمَّلٍ، قَالَ: مَرَضَ سُفْيَانُ بِمَكَّةَ، وَهُوَ يُطَلَّبُ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ
 أَمِيرُ مَكَّةَ يَعُودُهُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ، فَخَرَجَ.
 فَقِيلَ لِسُفْيَانَ: أَنْتَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ! لَوْ كُنْتَ رَدَدْتَ عَلَيْهِ!
 قَالَ: «إِنَّمَا فَعَلْتُ هَذَا بِهِ لِيُدْفَعَ عَنِّي ذَلِكَ الطَّلَبُ»^(٣).
 - وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيِّ^(٤)، قَالَ: «لَمَّا وَلِيْتُ الْقَضَاءَ، جَلَسَ
 عَنِّي أَصْحَابِي: يَحْيَى وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَخَالِدٌ، فَمَا بَقِيَ مَعِيَ أَحَدٌ إِلَّا عَفَانُ، وَإِنَّمَا
 حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ الْفَقْرُ»^(٥).
 وَلِأَنَّ كُلَّ مَعْصِيَةٍ حَلَّ بِهَا الْهِجْرَانُ لَمْ [تَتَقَدَّرْ]^(٦) بِالثَّلَاثِ، أَوْ نَقُولُ: جَازَ
 أَنْ يَزِيدَ [عَلَى]^(٧) الثَّلَاثِ.
 دَلِيلُهُ: هِجْرَانُ الزَّوْجِ زَوْجَتَهُ عِنْدَ إِظْهَارِ النُّشُوزِ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾^(٨).

أ/٢٩

- (١) لم أجد هذا الخبر فيما تحتي يدي من المصادر.
- (٢) نقل معناه المزي في «تهذيب الكمال» رقم: (٤٦٨/٢٧).
- (٣) أخرجه المروذي في «أخبار الشيوخ وأخلاقهم» رقم: (٥٠).
- (٤) أخباره في القضاء عند وكيع في «أخبار القضاة»: (١٣٧/٢).
- (٥) لم أجد هذا الخبر فيما تحتي يدي من المصادر.
- (٦) في «الأصل»: (يتقدر) والتصويب من «الآداب الشرعية».
- (٧) ليست في «الأصل»، استدركتها من «الآداب الشرعية».
- (٨) سورة النساء: (٣٤).

فَأَمَّا ذَلِكَ الْقَائِلُ فَإِنَّهُ يَحْتَجُّ:

بِمَا حَدَّثَنَاهُ ابْنُ الْمُثَنَّبِ^(١)، بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ [يَهْجُرَ]^(٢) أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»^(٣).
وَرَوَى أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي حَذَرْدٍ الْأَسْلَمِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «هَجْرَانُ الرَّجُلِ أَخَاهُ كَسْفِكَ دَمِهِ»^(٤).

وَالْجَوَابُ:

أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ نَحْمِلَ هَذَا عَلَى هِجْرَةِ تَغْيِيرِ مَعْصِيَةٍ لِمُنَافَسَةٍ فِي الدُّنْيَا. وَكَمَا رَوَى عَنْ أَنَسٍ: أَنَّهُ هَجَرَ زَوْجَتَهُ لِسُوءِ أَخْلَاقِهَا، وَكَانَتْ تَعْلُقُ بِهِ وَتُقْسِمُ عَلَيْهِ، وَلَا يُجِيبُهَا.

وَاحْتِجٌّ: بِأَنَّهُ يُصَلَّى عَلَيْهِ [وَيُدْفَنُ]^(٥) إِذَا مَاتَ.

وَالْجَوَابُ:

أَنَا قَدْ رَوَيْنَاهُ عَنِ النَّبِيِّ، وَعَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، الْاِمْتِنَاعُ مِنَ الصَّلَاةِ. وَعَلَى أَنَّ الْقَصْدَ الرَّدْعُ وَالزَّجْرُ لَهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يُوجَدُ بَعْدَ مَوْتِهِ.

(١) هو عثمان بن عمرو بن محمد بن المثناب، أبو الطيب الدقاق، توفي سنة ٣٨٩ هـ. تُنظر تَرْجَمَتُهُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَاد»: (٨/٦٥٠).

(٢) تَصَحَّفَتْ فِي «الْأَصْل» إِلَى: (يَمْتَحِن).

(٣) مُتَّفَقٌ عَلَى مَعْنَاهُ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» رَقْم: (٦٠٧٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ» رَقْم: (٢٥٦٠) وَقَالَا: (لَيْلٍ) وَلَيْسَ أَيَّامٌ، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» رَقْم: (٣٩٥٠)، جَمِيعُهُمْ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ بِهِ.

(٤) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» رَقْم: (٧٨٢) وَلَفْظُهُ: «هَجْرَةُ الْمُؤْمِنِ أَخَاهُ سَنَةً كَسْفِكَ دَمِهِ».

(٥) فِي «الْأَصْل»: (بِهِ فَر) اسْتَفَدْتُ الْمَثْبُوتَ مِنْ تَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ عَمْرِو النَّعِيمِيِّ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا.

فصل

وَأِنَّمَا كَرِهَ أَحْمَدُ هِجْرَةَ الْأَقَارِبِ لِحَقِّ نَفْسِهِ؛ لِمَا جَاءَ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي صَلَةِ الرَّجِمِ:

فَحَدَّثَنَاهُ ابْنُ الْمُثَنَّبِ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «قَالَ اللَّهُ: أَنَا الرَّحْمَنُ، خَلَقْتُ الرَّجِمَ، وَاشْتَقَقْتُ لَهَا مِنْ اسْمِي، فَمَنْ وَصَلَهَا [وَصَلَّتُهُ] ^(١)، وَمَنْ قَطَعَهَا [قَطَعْتُهُ] ^(٢)» ^(٣).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ [سُوَيْدٍ] ^(٤) بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «بَلُُّوا أَرْحَامَكُمْ وَلَوْ بِالسَّلَامِ» ^(٥).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ» ^(٦). وَرَوَى [عَبْدُ اللَّهِ بْنُ] ^(٧) [عَمْرٍو] ^(٨) بِنِ الْعَاصِي: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «الرَّجِمُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرِيشِ، وَلَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِي، وَلَكِنْ الْوَاصِلُ مَنْ إِذَا انْقَطَعَتْ

(١) في «الأصل»: (وصله).

(٢) في «الأصل»: (قطعه).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٦٨٠).

(٤) في «الأصل»: (عقبة) والتصويب من المصادر.

(٥) أخرجه الشهاب في «المسند» رقم: (٦٥٤)، والحسن بن حرب في «البر والصلة» رقم: (١١٦).

(٦) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: (٥٩٨٤)، ومسلم في «الصحيح» رقم:

(٦٦٨٤)، والإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٦٧٣٢).

(٧) ليست في «الأصل».

(٨) في «الأصل»: (عمر).

رَحْمَهُ وَصَلَّاهَا»^(١).

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «لَا [تَنْزِلُ]»^(٢) الرَّحْمَةُ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ قَاطِعٌ.

ب/٢٩ /فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ جُلَسَائِهِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي خَالَةً لَمْ أَكُنْ أَكَلِّمُهَا!
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «فَقُمْ فَكَلِّمُهَا»^(٣).

وَإِنَّمَا فَرَّقَ أَحْمَدُ بَيْنَ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَحَقِّ الْآدَمِيِّ - عَلَى إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ^(٤) - فَأَجَارَهَا فِي حَقِّ اللَّهِ، وَمَنَعَهَا فِي حَقِّ الْغَيْرِ - عَلَى رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ فِي قَذْفِ^(٥) الْأَجْنَبِيِّ - لِأَنَّ حَقَّ اللَّهِ أَضْيَقُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُهُ الْعَفْوُ، وَحَقُّ الْآدَمِيِّ أَخْفُ، قَدْ يَدْخُلُهُ الْعَفْوُ بِالْإِبْرَاءِ وَالْإِسْقَاطِ، وَيُبَيِّنُ هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى»^(٦).

وَإِنَّمَا لَمْ يَجْعَلْهُ أَحْمَدُ خَارِجًا مِنَ الْهِجْرَةِ بِمُجَرِّدِ السَّلَامِ حَتَّى يَعُودَ إِلَى عَادَتِهِ مَعَهُ فِي الْاجْتِمَاعِ وَالْمُقَارَبَةِ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ الْهِجْرَةَ لَا تَزُولُ إِلَّا بِعَوْدِهِ إِلَى عَادَتِهِ مَعَهُ.

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٦٥٢٤).

(٢) في «الأصل»: (ينزل).

(٣) أخرجه الحسين بن حرب في «البر والصلة» رقم: (١٣٥) وهو عند البخاري في «الأدب المفرد» رقم: (٦٣) مختصرًا.

(٤) يُنْظَرُ ص (١٧٢).

(٥) في «الأدب الشرعي»: (حق).

(٦) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: (١٩٥٣)، ومسلم في «الصحيح» رقم: (٢٧٤٩)، والإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢٠٠٥).

وَإِنَّمَا أَجَارَ أَحْمَدُ الْهَجْرَةَ بِتَنَاوُلِ الشُّبُهَاتِ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ قَدْ هَجَرَتْ بِمَا
هُوَ فِي مَعْنَاهُ، مِنْ ذَلِكَ:

ابْنُ مَسْعُودٍ، هَجَرَ مَنْ ضَحِكَ فِي جِنَازَةٍ^(١).
وَحَذِيفَةُ، هَجَرَ [مَنْ شَدَّ]^(٢) الْخَيْطَ فِي الْحُمَى^(٣).
[وَعُمَرُ]^(٤)، أَمَرَ بِهَجْرَانِ ضَبَّعٍ بِسُؤَالِهِ عَنِ الْمَسَائِلِ^(٥).
وَعَائِشَةُ، هَجَرَتْ ابْنَ الزُّبَيْرِ بِقَوْلِهِ: [لَتَنْتَهِيَ أَوْ لَا تُخْجَرَنَّ]^(٦) عَلَيْهَا^(٧).



(١) يُنْظَرُ ص (١٨٢).

(٢) فِي «الْأَصْل»: (يَشْدُ) غَيْرَ مَعْجَمَةٍ.

(٣) يُنْظَرُ ص (١٨٣).

(٤) غَيْرَ مَقْرُوءَةٍ فِي «الْأَصْل».

(٥) يُنْظَرُ ص (١٨٣).

(٦) فِي «الْأَصْل»: (لَتَنْتَهِيَ أَوْ لَا حَرْنَ).

(٧) يُنْظَرُ ص (١٨٥).

فصل^(١)

وَلَا تَجُوزُ الْهَجْرَةُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ مِمَّا^(٢) يُوجِبُ الْهَجْرَةَ.
نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ أَبِي مُزَاجِمٍ مُوسَى بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَاقَانَ،
ذَكَرَهَا فِيمَا خَرَّجَهُ مِنْ «فَضَائِلِ أَحْمَدَ»^(٣) فَقَالَ:
- حَدَّثَنِي ابْنُ مُكْرَمِ الصَّفَّارِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُثْنَى بْنُ جَامِعِ الْأَنْبَارِيِّ، قَالَ: ذَكَرَ
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - يَعْنِي حَدِيثَ النَّبِيِّ: «كَانَ لَا
يَأْخُذُ بِالْقَرْفِ، وَلَا يُصَدِّقُ أَحَدًا عَلَى أَحَدٍ»^(٤) -

فَقَالَ: «إِلَى هَذَا أَذْهَبُ أَنَا» أَوْ: «هَذَا مَذْهَبِي» ابْنُ مُكْرَمٍ يَشْكُ^(٥).
- وَرَوَى أَبُو مُزَاجِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ مُكْرَمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ
الْبَزَّازُ^(٦)، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ،
قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لَا يَأْخُذُ بِالْقَرْفِ، وَلَا يُصَدِّقُ أَحَدًا عَلَى أَحَدٍ»^(٧).

(١) يُنْظَرُ: «الْآدَابُ الشَّرْعِيَّةُ»: (١/ ٢٥٧).

(٢) كَذَا فِي «الْأَصْلِ»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: (فِي مَا).

(٣) لَمْ يَتَسَّرَ الْعُثُورُ عَلَيْهِ حَتَّى الْآنَ، يَسَّرَ اللَّهُ ذَلِكَ.

(٤) سَيَأْتِي تَخْرِيجُهُ.

(٥) ذَكَرَهَا ابْنُ مَفْلَحٍ فِي «الْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ»: (١/ ٢٥٧).

(٦) كَذَا فِي «الْأَصْلِ» وَ«إِبْطَالُ التَّأْوِيلَاتِ»، وَفِي الْمَصَادِرِ جَمِيعُهَا: (الْبَزَّازُ) وَهُوَ الصَّوَابُ.

(٧) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمُرَاسِيلِ» رَقْم: (٥١٤)، الْمُرُوزِي فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» رَقْم: (٩٦٢)،
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» رَقْم: (١٦٦٧).

فإن قيل: ما كان يمتنع أن [يَهْجُرَ] ^(١) بخبر الواحد؛ لأنه يُكْسِبُ التُّهْمَةَ فِي الْمُخْبِرِ عَنْهُ، كَمَا يَجُوزُ الْحَبْسُ بِالتُّهْمَةِ.

- وَقَدْ رَوَى أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ - فِي آخِرِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ «الشَّهَادَاتِ» ^(٢) بِإِسْنَادِهِ عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ حَبَسَ فِي تُّهْمَةٍ» ^(٣).

- وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرِ الْمُرُودِيِّ وَحَنْبَلٍ: «حَبَسَ النَّبِيُّ فِي تُّهْمَةٍ» ^(٤).

قيل: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ وَجْهُ الْحَدِيثِ: أَنَّ رَجُلًا ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ حَقًّا يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ أَوْ بِالْبَدَنِ، وَأَقَامَ شَاهِدَيْنِ ظَاهِرُهُمَا الْعَدَالَةُ، غَيْرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لَمْ يَعْرِفْ عَدَا لَتَهُمَا فِي الْبَاطِنِ، فَحَبَسَ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ لِيَسْأَلَ عَنْ عَدَا لَتِهِمَا فِي الْبَاطِنِ؛ لِأَنَّ شَهَادَتَهُمَا تُّهْمَةٌ فِي حَقِّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ. وَهَذَا مَعْدُومٌ فِي مَسْأَلَتِنَا.

آخِرُ الْكِتَابِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

(١) فِي «الْأَصْلِ»: (يَمْتَحِنُ).

(٢) هُوَ جُزْءٌ مِنْ كِتَابِ الْخَلَّالِ الْكَبِيرِ، لَمْ يَتَيَسَّرَ الْعَثُورُ عَلَيْهِ، يَسَّرَ اللَّهُ ذَلِكَ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» رَقْم: (٧١٤٢) مِنْ طَرِيقِ بَهْزٍ، وَابْنُ بَرٍ فِي «الْمُسْنَدِ» رَقْم: (٨١٤٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» رَقْم: (٧٢٤٧) عَنْ ثُبَيْشَةَ بِهِ.

(٤) ذَكَرَهَا ابْنُ مَفْلُحٍ فِي «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ»: (٢٥٧/١).

سَمِعْتُ مِنَ الشَّيْخِ أَبِي يَعْلَى ابْنِ الْفَرَاءِ^(١):

إِذَا سَلَّمَ عَلَى الْجَمَاعَةِ وَرَدَّ السَّلَامَ وَاحِدٌ؛ يَسْقُطُ الْبَاقِينَ بَرَدَ السَّلَامِ.
وَكَذَلِكَ: إِذَا صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ بِالْجَنَازَةِ بَعْضُهُمْ؛ يَسْقُطُ الْبَاقِينَ.
وَكَذَلِكَ: الدَّفْنِ الْمَوْتِ [...] ^(٢) فِي الْقَبْرِ؛ يَسْقُطُ بَعْضُهُمْ.
وَكَذَلِكَ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِذَا جَاءَ بَعْضُهُمْ؛ يَسْقُطُ بَعْضُهُمْ.
وَكَذَلِكَ: الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ إِذَا جَاءَ بَعْضُهُمْ؛ يَسْقُطُ بَعْضُهُمْ.
وَكَذَلِكَ: النَّهْيُ بِالْمُنْكَرِ، فَذَكَرَ الشَّيْخُ: إِذَا حَضَرُوا بَعْضُهُمْ؛ يَسْقُطُ بَعْضُهُمْ
بِالْبَاقِينَ.

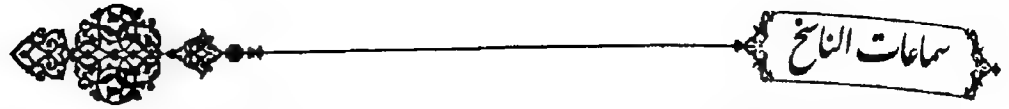
وَسَمِعْتُ بِمَوْضِعِ الْآخِرِ:

يَجِبُ الْعِلْمُ حَتَّى يَعْرِفَ كُلُّ الْمُسْلِمِ، فَإِذَا عَلِمَ الْعِلْمَ الْوَاحِدَ؛ يَسْقُطُ عَنِ
الْبَاقِينَ، حَتَّى يُعَرِّفُوهُمْ مِثْلَ الْعَالِمِ وَالْمُتَعَلِّمِ وَالْمُعَلِّمِ.
إِذَا حَضَرُوا بَيْنَ النَّاسِ؛ يَسْقُطُ عَنِ الْبَاقِينَ.
سَمِعْتُ إِلَى الشَّيْخِ:

قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: إِنَّ الْمَظْلُومِينَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.
سَمِعْتُ بِخَبَرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: إِذَا حَمَى النَّاسُ ثُمَّ ... وَيَدْخُلُ فِي النَّهْرِ
وَقَعْدَ وَقَامَ فِي الْمَاءِ الْيَوْمَ أَوْ إِلَّا وَيَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ يَوْمٍ أَوْ إِلَى سَبْعِ الْأَيَّامِ وَبَعْدَهُ
بَرَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَذَا الْوَجَعِ الْمَرِيضِ خَلَقَ بَعْضُهُمُ النَّارَ فِي الْجَسَدِ الْبَاسِ فَإِذَا
وَقَعَ فِي الْمَاءِ الْوَقْتُ بِالْغَدِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ يَدْخُلُ الْمَاءَ بَرُو وَيَذْهَبُ الْغَلْبَةُ
النَّارَ فِي الْجَسَدِ.

(١) هذه الصفحة وَضَعْتُهَا كَمَا هِيَ فِي «الْأَصْل» بِمَا فِيهَا مِنْ أخطاء وكلمات غير واضحة.

(٢) علامة لَحَقِ فِي «الْأَصْل».



قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: قَدْ وَهَبَ لِي تَعَالَى جَعَلَهُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَتُرَابَهَا
طَهُورًا.



المصاوير والمرآة جمع والكشاف والفتح

تَبَيُّنُ الْمَصَادِيرِ وَالْمُرَاجِعِ

* الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، تنزيل من رب العالمين.

* الْمَصَادِيرُ الْمَخْطُوطَةُ:

- غريب الحديث، القاسم بن سلام «ت ٢٢٤ هـ».

- الروايتين والوجهين، أبي يعلى ابن الفراء «ت ٤٥٨ هـ».

- الإرشاد إلى الاعتقاد، لعلي بن عقیل «ت ٥١٣ هـ».

* الْمَصَادِيرُ الْمَطْبُوعَةُ:

- الإبانة الكبرى، عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري، ابن بطة العكبري.

«ت ٣٨٧ هـ» ج ١، ٢ تحقيق: رضا بن نعيان معطي، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.

ج ٣، ٤ تحقيق: د. عثمان عبد الله آدم الأثيوبي، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ. ج ٥ تحقيق:

يوسف بن عبد الله بن يوسف الوابل، الطبعة الثانية، ١٤١٨ هـ. ج ٦ تحقيق: يوسف

بن عبد الله بن يوسف الوابل، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ. ج ٧ تحقيق: الوليد بن محمد

نبيه بن سيف النصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ. ج ٨، ٩ تحقيق: حمد بن عبد المحسن

التويجري، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م، دار الراية / السعودية.

- الأحكام السلطانية، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن

الفراء «ت ٤٥٨ هـ» صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقهي، دار الكتب العلمية / لبنان،

الطبعة الثانية، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.

- أخبار الشيوخ وأخلاقهم، أحمد بن محمد بن الحجاج المروزي «ت ٢٧٥ هـ»

تحقيق: عامر صبري، دار البشائر الإسلامية / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.

- أخبار القضاة، محمد بن خلف بن حيان، وكيع «ت ٣٠٦ هـ» تحقيق: عبد العزيز

المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الأولى، ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م.

- ١- الآداب الشرعية والمرعية، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني، ثم الصالحي الحنبلي «ت ٧٦٣هـ» تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة / لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- ٢- الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري «ت ٢٥٦هـ» تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية / لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- ٣- الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني «ت ٨٥٢هـ» تحقيق مركز هجر للبحوث، دار هجر / مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
- ٤- الأصل، محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني «ت ١٨٩هـ» تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، دائرة المعارف العثمانية / الهند، ١٤٠١هـ / ١٩٨١هـ.
- ٥- اعتلال القلوب، محمد بن جعفر بن محمد الخرائطي «ت ٣٢٧هـ» تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار الباز / السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- ٦- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أحمد بن هارون الخلال «ت ٣١١هـ» تحقيق: عمرو سليم، مكتبة الصحابة / الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- ٧- البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار «ت ٢٩٢هـ» تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق، مكتبة العلوم والحكم / المدينة، الطبعة الأولى، بدأت ١٩٨٨م وانتهت ٢٠٠٩م.
- ٨- بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر بن أيوب، ابن قيم الجوزية «ت ٧٥١هـ» تحقيق: علي العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الثالثة، ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م.
- ٩- البر والصلة، الحسين بن الحسن بن حرب «ت ٢٤٦هـ» تحقيق: محمد بخاري، دار الوطن / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ١٠- تاريخ الإسلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي «ت ٧٤٨هـ» تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي / لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري «ت ٢٥٦ هـ» إشراف: محمد عبد

المعبد خان، دائرة المعارف العثمانية/ الهند.

تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي

«ت ٤٦٣ هـ» تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي / بيروت، الطبعة الأولى،

١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م.

الترجل، أحمد بن محمد بن هارون الخلال «ت ٣١١ هـ»، تحقيق: عبد الله

المطلق، مكتبة المعارف/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.

الترغيب والترهيب، إسماعيل بن الفضل بن علي، قوام السنة «ت ٥٣٥ هـ» تحقيق:

أيمن شعبان، دار الحديث/ مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.

تصحيح الفروع، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي

الصالح الحنبلي «ت ٨٨٥ هـ» تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة / لبنان، الطبعة

الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م، طبع بهامش الفروع.

تمظيم قدر الصلاة، محمد بن نصر بن الحجاج المروزي «ت ٢٩٤ هـ» تحقيق: عبد

الرحمن عبد الجبار، مكتبة الدار/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.

تقرير القواعد وتحريم الفوائد، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب «ت ٧٩٥ هـ» تحقيق:

مشهور حسن، دار ابن عفا، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.

التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن

محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني «ت ٨٥٢ هـ»، تحقيق: حسن بن عباس بن قطب،

مؤسسة قرطبة/ مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م.

التمام لما صح في الروايتين والثلاث والأربع عن الإمام، والمختار من الوجهين

عن أصحابه العرّانين الكرام، محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء الحنبلي

البغدادي «ت ٥٢٦ هـ» تحقيق: عبد الله الطيار، وعبد العزيز بن عبد الله، دار العاصمة

/ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج

المزي «ت ٧٤٢هـ» تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله «ت ٢٥٦هـ» ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، اعتناء محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

الجامع الصحيح، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري «ت ٢٦١هـ» تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية / مصر.

الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، ابن أبي حاتم «ت ٣٢٧هـ» طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية / الهند، تصوير دار إحياء التراث العربي / بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ / ١٩٥٢م.

الحجة على أهل المدينة، محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني «ت ١٨٩هـ» تحقيق: مهدي الكيلاني، عالم الكتب / لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.

الخصال والعقود والأحوال والحدود، الحسن بن أحمد بن البنا «ت ٤٧١هـ» تحقيق: أبي جنة الحنبلي، دار الصميعي / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م.

ذم الكلام وأهله، شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي «ت ٤٨١هـ» تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم / السعودية، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

الروايتين والوجهين، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء «ت ٤٥٨هـ» تحقيق: عبد الكريم اللاحم، مكتبة المعارف / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

زاد المسافر، أبو بكر عبد العزيز بن جعفر (غلام الخلال) «ت ٣٦٣هـ»، تحقيق: أبو جنة الحنبلي، دار الأوراق الثقافية / جدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

الزهد، الإمام أحمد بن حنبل «ت ٢٤١هـ» تحقيق: يحيى بن محمد سوس، دار ابن رجب / مصر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م.

.. السنة، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، أبو بكر بن أبي عاصم
ت ٢٨٧هـ، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي / بيروت، الطبعة
الأولى، ١٤٠٠هـ.

.. السنة، أحمد بن محمد بن هارون الخلال ت ٣١١هـ تحقيق: الحسن بن عباس،
الفاروق الحديثة/ مصر، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.

.. السنة، عبد الله بن أحمد بن حنبل ت ٢٩٠هـ تحقيق: محمد سعيد القحطاني،
دار ابن القيم/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

.. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي ت ٤٥٨هـ تحقيق:
محمد عطا، دار الكتب العلمية/ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

.. السنن، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥هـ تحقيق: شعيب
الأرناؤوط ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ
/ ٢٠٠٩م.

.. السنن، محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني ت ٢٧٣هـ تحقيق: شعيب الأرناؤوط،
وعادل مرشد، ومحمد كامل قره بللي، وعبد اللطيف حرز الله وسعيد اللحام، دار
الرسالة العالمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.

.. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، هبة
الله بن الحسن بن منصور اللالكائي أبو القاسم، تحقيق: أحمد سعد حمدان، دار طيبة
/ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

.. الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرئي البغدادي ت ٣٦٠هـ
تحقيق: عبد الله الدميحي، دار الوطن/ الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
.. شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جَرْدِي الخراساني،
أبو بكر البيهقي ت ٤٥٨هـ تحقيق: عبد العلي حامد، مكتبة الرشد/ السعودية، الطبعة
الأولى، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

.. صفة المفتي والمستفتي، أحمد بن حمدان بن شبيب الحراني ت ٦٩٥هـ تحقيق:

أبي جنة الحنبلي، دار الصميعي / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥ م.
طبقات الحنابلة، أبو الحسين بن أبي يعلى، محمد بن محمد «ت ٥٢٦ هـ» تحقيق:
عبد الرحمن العثيمين، دار الملك عبد العزيز / السعودية، الطبعة الأولى، ١٣١٩ هـ /
١٩٩٩ م.

العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد
الشياني «ت ٢٤١ هـ» تحقيق: وصي الله عباس، دار الخاني / الرياض، الطبعة الثانية،
١٤٢٢ هـ.

العيال، عبد الله بن محمد بن عبيد، ابن أبي الدنيا «ت ٢٨١ هـ» تحقيق: نجم خلف،
دار ابن القيم / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.

غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي «ت
٢٢٤ هـ» تحقيق: محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر
آباد / الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.

الغنية لطالبي طريق الحق عزَّوَجَلَّ، عبد القادر بن أبي صالح الجيلاني «ت ٥٦١
هـ» تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية / لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤٣٣ هـ /
٢٠١٢ م.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي «ت
٧٩٥ هـ» تحقيق مجموعة من الباحثين، مكتبة الغرباء الأثرية / السعودية، الطبعة الأولى،
١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.

الفروع، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي الراميني الحنبلي «ت
٧٦٣ هـ» تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ /
٢٠٠٣ م.

فضائل الشام، عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني «ت ٥٦٢ هـ» تحقيق:
عمرو علي، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
الفوائد «الغِيَلَانِيَات» محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدَوَيْهِ البزاز «ت ٣٥٤ هـ»

تحقيق: حلمي كامل، دار ابن الجوزي/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- القدر، جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي «ت ٣٠١هـ» تحقيق: عبد الله المنصور،

أضواء السلف/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- القواعد، علي بن محمد بن عباس البجلي، ابن اللحام «ت ٨٠٣هـ» تحقيق: عائض

الشهراني وناصر الغامدي، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- قوت القلوب في معاملة المحبوب، محمد بن علي بن عطية، أبو طالب المكي «ت

٣٨٦هـ» تحقيق: محمود الرضواني، مكتبة دار التراث/ مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس، إسماعيل بن محمد العجلوني «ت ١١٦٢هـ»
تحقيق: عبد الحميد هنداي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

- الكنز الأكبر من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عبد الرحمن بن أبي بكر
بن داود «ت ٨٥٦هـ» تحقيق: مصطفى صميذة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى،
١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي
«ت ٧٩٤هـ» تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

- المبدع شرح المقنع، إبراهيم بن محمد بن عبد الله، ابن مفلح «ت ٨٨٤هـ» دار
عالم الكتب/ السعودية، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

- المبدع في شرح المقنع، إبراهيم بن محمد، ابن مفلح «ت ٨٨٤هـ» دار الكتب
العلمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

- المحنة، عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي «ت ٦٠٠هـ» تحقيق: عبد الله
التركي، دار هجر/ مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

- المحنة، حنبل بن إسحاق بن حنبل «ت ٢٧٣هـ» تحقيق: محمد نغش، بدون ناشر،
الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

- مختصر الإفادات في ربح العبادات والآداب وزيادات، محمد بن بدر الدين بن بلبان «ت ١٠٨٣هـ» تحقيق: محمد ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- مختصر المعتمد، أبو يعلى محمد بن الحسين بن الفراء «ت ٤٥٨هـ» تحقيق: وديع زيدان، دار المشرق / بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م.
- المراسيل، سليمان بن الأشعث، أبو داود السجستاني «ت ٢٧٥هـ» تحقيق: عبد الله الزهراني، دار الصميعي / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكَوْسَج «ت ٢٥١هـ» عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٢م.
- مسائل الإمام أحمد، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني «ت ٢٧٥هـ» تحقيق: طارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية/ مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- مسائل الإمام أحمد، إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري «ت ٢٧٥هـ» تحقيق: محمد بن علي، الفاروق الحديثة/ مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م.
- مسائل الإمام أحمد، صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل «ت ٢٦٦هـ» تحقيق: طارق بن عوض الله، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- المستدرک علی الصحیحین، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري «ت ٤٠٥هـ» تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين / القاهرة، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- المستوعب، محمد بن عبد الله السامري «ت ٦١٦هـ» تحقيق: عبد الملك بن دهيش، توزيع مكتبة الأسد/ السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني «ت ٣٦٠هـ» تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة /

بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.

المسند، أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي البنكي من
٣٣٥هـ تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم / المدينة، الطبعة

الأولى، ١٤١٠هـ.

المسند، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ٢٤١هـ تحقيق: شعيب
الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.

٢. المسند، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني ٣١٦هـ تحقيق: أيمن بن
عارف، دار المعرفة / لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

المسند، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المروزي، ابن راهويه ٢٣٨هـ تحقيق:
عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

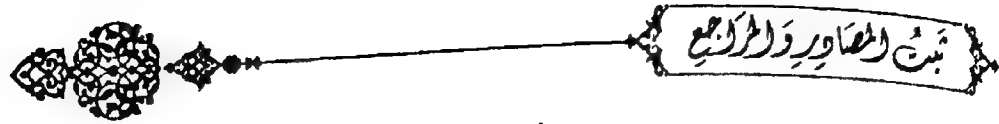
المسند، محمد بن سلامة بن جعفر الشهاب القضاعي ٤٥٤هـ تحقيق:
حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة / لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.

المسند، محمد بن هارون الروياني ٣٠٧هـ تحقيق: أيمن علي، مؤسسة
قرطبة / مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن
إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبيسي ٢٣٥هـ تحقيق: محمد عوامة، دار القبة،
الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني ٣٦٠هـ
تحقيق: طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين / مصر، الطبعة الأولى،
١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني ٣٦٠هـ
تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ /
١٩٨٣م.



- ١٤٢٤هـ. معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر «ت ١٤٢٤هـ»
بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
المعجم، أحمد بن محمد بن زياد، ابن الأعرابي «ت ٣٤٠هـ» تحقيق: عبد المحسن
الحسيني، دار ابن الجوزي / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
المقاصد الحسنة، محمد بن عبد الرحمن السخاوي «ت ٩٠٢هـ» تحقيق: محمد
عثمان، دار الكتاب العربي / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
مناقب الإمام أحمد بن حنبل، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، تحقيق:
د. عبد الله التركي، دار هجر / مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.
المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، عبد الرحمن بن محمد بن
عبد الرحمن العليمي المقدسي «ت ٩٢٨هـ» تحقيق: محمود الأرناؤوط ورياض مراد
ومحيي الدين نجيب وإبراهيم صالح وحسن مروة، دار صادر / لبنان، الطبعة الأولى،
١٩٩٧م.
الموطأ، الإمام مالك بن أنس «ت ١٧٩هـ» رواية الزهري، تحقيق: بشار عواد
ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد
الكريم الشيباني الجزري، ابن الأثير «ت ٦٠٦هـ» تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود
محمد الطناحي، المكتبة العلمية / لبنان، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.



كشاف القرآن والقرآن

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ تَقُولُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾	البقرة	١٩٥	٩٥
﴿ وَلَوْ كُنْتَ فَطًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ﴾	آل عمران	١٥٩	١٠٤
﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾	النساء	٢٩	١٢٢
﴿ وَأَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ ﴾	النساء	٣٤	١٧٩
﴿ وَعَلِ الثَّلَاثَةِ الذِّبِّ خُفُوا ﴾	التوبة	١١٨	١٦٨
﴿ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَمْلِكَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَكُمْ عَنْهُ ﴾	هود	٨٨	٦٩
﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتِيهِ بِهِ ﴾	يوسف	٥٠	١٥٣
﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ ﴾	النحل	١٠٦	٨٦
﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾	الكهف	٧٩	١٥٣

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَلَا تُبْذِرْ بَذِيرًا ۖ إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾	الإسراء	٢٦-٢٧	١٤٠
﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾	الإسراء	٢٩	١٤٠
﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَلَّا﴾	طه	٤٤	١٠٤
﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾	الفرقان	٦٧	١٤٠
﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾	النمل	٣٤	١٥٣
﴿وَأَصْبَرَ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ﴾	لقمان	١٧	٩٣
﴿لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾	الملك	٦	١٤٩
﴿وَلَنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَغُلِبُوا إِلَيْنَا بِغْيِ حَقِّ نَفْسٍ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾	الحجرات	٩	٨٠
﴿أَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾	الواقعة	٦٤	١٥٢
﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾	الحشر	٩	١٤١
﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾	المسد	١	١٥٣

كشاف الأعمام والنسب

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّايِ	الصفحة
اترعوون عن ذكر الفاجر؟ متى يعرفه الناس؟	بهز	١٤٨
اخبسوهن، فإن أرسلتموهن فأرسلوهن تغلات	محمد بن عبد الله بن قيس	١٣٨
أخنع اسم عند الله	أبو هريرة	١٥٠
إذا رأيت البناء قد بلغ سلعا؛ فأخرج من المدينة	أبو ذر	٧٣
إذا رأيتم أمرا لا تستطيعون تغييره	أبو أمامة	٩٦
استقيموا لقرين ما استقاموا لكم	ثوبان	٧٩
اسمعوا وأطيعوا، فإنما عليهم ما حملوا	يزيد بن سلمة	٧٥
اشتد غضب الله على ثلاثة	ابن عباس	١٥٠
اشتد غضب الله على رجل قتل رسول الله	أبو هريرة	١٤٩
اضربوهم عليها لعشر	١٣٩
أطيعوا أمراءكم فيما كان، فإن أمروكم بشيء	٩٦
أفضل - يعني الصدقة - جهد امرئ مقل	١٤٨
أفضل الجهاد؛ كلمة عدل عند سلطان جائر	أبو سعيد الخدري	٧٨
أفضل الشهداء عند الله حمزة بن عبد المطلب	جابر بن عبد الله	٧٨

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّاهِي	الصَّفْحَةُ
إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي رَحْمَةً وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ	أَبُو أَمَامَةَ	١٠٧
إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا	١٤١
إِنَّ رَحَى بَنِي مَرْجٍ قَدْ دَارَتْ، فَدُورُوا مَعَ الْقُرْآنِ	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٩٣
إِنَّهَا لَا تَصِيدُ صَيْدًا، وَلَا تَنْكَأُ عَدُوًّا	١٧١
أَيُّمَا امْرَأَةٍ تَطَيَّبَتْ، ثُمَّ خَرَجَتْ إِلَى الْمَسْجِدِ	أَبُو مُرَيْرَةَ	١٣٨
أَيُّهَا النَّاسُ؛ إِنَّهُوَ نِسَاءُكُمْ عَنْ لُبْسِ الزَّيْنَةِ	عَائِشَةُ	١٣٨
بُعِثْتُ بِكُفْرِ الْمَزَامِيرِ وَالْمَعَارِفِ	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	١٠٧
بُلُّوا أَرْحَامَكُمْ وَلَوْ بِالسَّلَامِ	سُوَيْدُ بْنُ عَامِرٍ	١٨١
الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ	١٤٠
ثُمَّ يَكُونُ بَعْدِي أَيْمَةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهَدْيِي	٧٦
خِيَارُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ	عَوْنُ بْنُ مَالِكٍ	٧٧
خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا أَبْقَتْ غِنًى	١٤٠
الرَّجِمُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ، وَلَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِي	عَمْرُو بْنُ الْعَاصِي	١٨١
سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ حَمْرَةٌ	٩٢
سَيَكُونُ عَلَيْكُمْ أَيْمَةٌ تَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ	أُمُّ سَلَمَةَ	٧٤
فَذَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى	١٨٢
قَالَ اللَّهُ: أَنَا الرَّحْمَنُ، خَلَقْتُ الرَّجِمَ	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ	١٨١

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّوَايِ	الصفحة
قَدْ كَانَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يُؤْخَذُ الرَّجُلُ فَيُخْفَرُ لَهُ	خَبَابٌ	٩٤
كَانَ لَا يَأْخُذُ بِالْقَرَفِ، وَلَا يُصَدِّقُ أَحَدًا عَلَى أَحَدٍ	١٨٤
الْكَذِبِ كُلُّهُ إِنَّمِ	عَلِيٌّ	١٥٩
لَا أَرَى هَذَا يَعْلَمُ مَا هَامَنَا		١٣٥
لَا تَرْكُوا أَنْفُسَكُمْ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِكُمْ		١٥٢
لَا تَنْزِلُ الرَّحْمَةُ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ قَاطِعٌ	ابن أبي أوفى	١٨٢
لَا يَجِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ		١٨٠
لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِأَمْرَاهُ	١٣٣
لَا يَمْنَعُنَّ أَحَدَكُمْ مَخَافَةُ النَّاسِ أَنْ يَقُولَ بِالْحَقِّ	أَبُو سَعِيدٍ	٩٤
لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَأْمُرَ بِالْمَعْرُوفِ حَتَّى يَكُونَ فِيهِ	١٠٤
لَا يَنْبَغِي لِمُؤْمِنٍ أَنْ يُدِلَّ نَفْسَهُ	حَدِيقَةُ	٩٦
لَا تَهَيِّنَنَّ أَنْ يُسَمَّى الْعَبْدُ يَسَارًا	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ	١٥١
لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسٌ، وَإِنْ مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْقَدَرِيَّةُ	أَبُو هُرَيْرَةَ	١٦٩
اللَّهُ مَلِكُ الْأَمْلَاقِ	أَبُو هُرَيْرَةَ	١٥٠
لَوْ شِهِدْتُ قَبْلَ أَنْ يُدْفَنَ	أَبُو زَيْدٍ	١٧٠
لَوْ نَهَيْتُهُمْ عَنِ الْحُجُوجِ لَأَوْشَكَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَأْتِيَهُ	أَبُو جَحِيفَةَ	٨٤
لَوْ لَا سَخَاءُ فَيْكِ وَمَقَّكَ اللَّهُ عَلَيْهِ لَشَرَدْتُ بِكَ	يَحْيَى بْنُ عُبَادٍ	١٦٠

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّائِي	الصَّفْحَةُ
لَيْسَ ذَلِكَ إِلَيْكَ	ابْنُ عَبَّاسٍ	٩٧
مُرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَإِنْ لَمْ تَعْمَلُوا بِهِ	ابْنُ عُمَرَ	٧٠
مَنْ آتَى مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ شَيْئًا فَلَيْسَتْ بِسِتْرِ اللَّهِ	١٤٨
مَنْ أَرِيدَ مَالُهُ بِغَيْرِ حَقٍّ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	١١١
مَنْ أَصِيبَ دُونَ مَالِهِ أَوْ دُونَ دَمِهِ	سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ	١١١
مَنْ رَأَى مُنْكَرًا فَاسْتَطَاعَ أَنْ يُغَيِّرَهُ بِيَدِهِ، فَلْيَفْعَلْ	أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ	٨٧
مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيُغَيِّرْهُ	ابْنُ عَبَّاسٍ	٧٨
مَنْ سَقَى صَبِيًّا صَغِيرًا شَرَابًا مُسْكِرًا	عَائِشَةُ	١٥٦
مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ	١٢١، ١١٧
مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا	عُمَرُ وَعُثْمَانُ	١٥٩
مَهْلًا عَنِ اللَّهِ مَهْلًا، فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ	أَبُو هُرَيْرَةَ	١٠٤
الْمُؤَالَاةُ فِي اللَّهِ، وَالْمُعَادَاةُ فِي اللَّهِ	أَبُو ذَرٍّ	١٧٠
مُجْرَانِ الرَّجُلِ أَخَاهُ كَسَفِكَ دَمِهِ	١٨٠
يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنْ رَأَيْتَ النَّاسَ قُتِلُوا حَتَّى تَغْرُقَ	أَبُو ذَرٍّ	٧٤
يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مُرْ بِالْمَعْرُوفِ، وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ	أَبُو حَلَرْدٍ الْأَسْلَمِيُّ	١٨٠
يَلْتَفِيَانِ، يَصُدُّ هَذَا وَيَصُدُّ هَذَا	١٦٦
يُؤْتَى بِالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُلْقَى فِي النَّارِ	أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ	٦٩

كشاف المرفقات والمفولات

طَرَفُ الْقَوْلِ	الْقَائِلُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
لَقَدْ رَأَيْتَ صَبِيحَ بْنِ عَسَلٍ كَأَنَّهُ جَمَلٌ أَجْرَبُ	١٧٤
إِذَا قُمْتَ مِنْ عِنْدِنَا فَلَا تَعُدْ إِلَيْنَا	إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ	١٧٥
مَنْ يَغْدُرُنِي مِنْ فُلَانٍ، أَحَدُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ	أَبُو الدَّرْدَاءِ	١٧١
لَا تَدْعُوا ذَا يَجْلِسُ إِلَيْنَا	أَبِي السَّوَارِ	١٧٨
أَفْ أَفْ، يُذَكِّرُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ	الْأَعْمَشُ	١٧٨
لَا تُجَالِسُوهُمْ	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	١٧٢
لَوْ مِتُّ وَمَعَا عَلَيْكَ لَمْ أَصِلْ عَلَيْكَ	حُذَيْفَةُ	١٧٣
كَانَ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ امْرَأَةٌ فِي خُلُقِهَا سُوءٌ	الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ	١٧٢
مَنْ كَانَ قَدِيرًا فَلْيَقُمْ	حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ	١٧٨
لَا تُجَالِسْهُ؛ فَإِنَّهُ مُرْجِيٌّ	سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ	١٧٥
إِنَّمَا فَعَلْتُ هَذَا بِهِ لِيُدْفَعَ عَنِّي ذَلِكَ الطَّلَبُ	سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ	١٧٩
إِنِّي لَأَلْقَى اللَّهَ بِذَنْبٍ؛ مَا أَذْرِي يُعَذِّبُنِي	سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ	١٧٨
لَوْ مَاتَ مَا صَلَّيْتُ عَلَيْهِ	سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ	١٧٣
لَيْتَنِي جَلَسَ لِأَقْوَمَنَ	طَاوُسُ	١٧٧

طَرَفُ الْقَوْلِ	الْقَائِلُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
بَلَغَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَنْ رَجُلٍ شَيْءٌ	عَائِشَةُ	١٧٣
لَا تَسْقُوا بِهَآئِمَّكُمْ الْخَمْرَ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ	١٥٧
لَوْ أَتَيْتَنِي بِهِ لَأَوْجَعْتُ رَأْسَكَ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	١٧٤
لَوْ قُلْتَ غَيْرَ هَذَا لَمْ أَكَلِّمَكَ أَبَدًا	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	١٧٢
مَا كُنْتُ لِأَوْجَرِهِ خَمْرًا	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	١٥٦
تَضَحَّكَ مَعَ الْجِنَّازَةِ! لَا أَكَلِّمُكَ أَبَدًا	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ	١٧٢
أَحَدْتُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ثُمَّ تَخَذَفُ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَغْفَلٍ	١٧١
لَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ بَعْدِي، فَأَطِيعِ الْإِمَامَ	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ	٧٩
لَوْ وَجَدْتُكَ مَخْلُوقًا لَضَرَبْتُ الَّذِي فِيهِ عَيْنَاكَ	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ	١٧٤
لَا تُجَالِسُوا أَصْحَابَ الْقَدْرِ وَلَا تَمَارَوْهُمْ	مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ	١٧٧
أَلَمْ أَرِ الشَّيْخَ الْمَخْضُوبَ إِلَى جَانِبِكَ	مُؤَمِّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ	١٧٦
وَاللَّهِ لَوْ قُلْتَ: إِنِّي أَعْرِفُهُ مَا كَلَّمْتُكَ أَبَدًا.	مُؤَمِّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ	١٧٦



كُتَابُ رَفَائِلِ بْنِ إِسْحَاقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

طَرَفُ الرَّوَايَةِ	الرَّوَايِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
إِذَا أَجَابَ الْعَالِمُ تَقِيَّةً، وَالْجَاهِلُ بِجَهْلٍ	حَنْبَلٌ	٩١
إِذَا أَمَرْتَ بِالْمَعْرُوفِ فَلَمْ يَنْتَه؛ دَعُهُ	أَبُو طَالِبٍ	١٠١
إِذَا خُشِيَ الْقَتْلُ أَوْ الضَّرْبُ لَمْ يَجُزْ	مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ	١٢٤
إِذَا رَأَى الْمُنْكَرَ فَلْيُغَيِّرْهُ مَا أَمَكَنَهُ	أَبُو الْحَارِثِ	٨٤
إِذَا صَلَّى خَلَفَ مَنْ يَقْرَأُ بِقِرَاءَةِ حَمْزَةٍ	إِسْحَاقُ بْنُ هَانِيٍّ	٨٣
إِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ	ابْنُ مَنْصُورٍ	١٦٠
إِذَا كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ مُقِيمٌ عَلَى مَعْصِيَتِهِ	حَنْبَلٌ	١٦٣
إِذَا لَمْ تَخَفْ سَيْفًا وَلَا عَصَا	إِسْحَاقُ بْنُ هَانِيٍّ	٧٦
أَذْعَبَ إِلَى ذَلِكَ الرَّجُلِ حَتَّى تُكَلِّمَهُ	الْمَرْوُذِيُّ	١٦٤
أَرَى أَنْ يَذْفَعَ الرَّجُلُ عَنْ مَالِهِ وَيُقَاتِلَ	مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ	١٠٩
أَرَى أَنْ يُوعَظَ فِي ذَلِكَ، وَيُقَالَ لَهُ	حَنْبَلٌ	١٥٥
أَعْنَهُ، وَلَا تُقَاتِلْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبِحْ لَكَ	أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ	١١٧
إِلَى هَذَا أَذْعَبُ أَنَا، أَوْ هَذَا مَذْهَبِي	مُشَى بْنُ جَامِعٍ	١٨٤
الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ بِالْيَدِ	الْمَرْوُذِيُّ	١٠٢

طَرَفُ الرَّوَايَةِ	الرَّوَايِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
إِنْ عُرِضْتُ عَلَى السَّيْفِ لَا أُجِيبُ	حَنْبَلُ	٩١
إِنْ كَانَ الْغَالِبُ عَلَى أَمْرِهِ مِنْهُمْ	أَبُو الْحَارِثِ	١١٢
إِنْ كَانَ يَظُنُّ أَنَّهُ يَقْبَلُ مِنْهُ أَمْرُهُ وَوَعْدُهُ	حَنْبَلُ	٨٣
إِنْ كَثُرَ كَذِبُهُ لَمْ يُصَلِّ خَلْفَهُ	أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ	١٦٠
إِنَّمَا أَتَكْرَتُ عَلَيْهِ كَلَامُهُ فِي ذَلِكَ الرَّجُلِ	الْمَرْوُذِيُّ	١٦٤
الْبَأْسُ كُلُّهُ	حَزْبُ	١٤٧
التَّغْيِيرُ بِالْيَدِ، لَيْسَ بِالسَّيْفِ وَالسَّلَاحِ	صَالِحُ	١٠٣
تَفَكَّرْتُ فِي عَمِّي أَبِي يُوسُفَ وَمَا تَرَكْتُ	الْمَرْوُذِيُّ	١٦٧
جَائِزٌ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ بِكُلِّ مَا يَقْدِرُ	عَبْدُوسُ بْنُ مَالِكٍ	١٠٩
الْحَبْسُ إِكْرَاهٌ	حَنْبَلُ	١٢٤
حَبَسَ النَّبِيُّ فِي تَهْمَةٍ	الْمَرْوُذِيُّ وَحَنْبَلُ	١٨٥
حَدُّ الْإِكْرَاهِ إِذَا خَافَ الْقَتْلَ	ابْنُ مَنْصُورٍ	١٢٤
أَتَخَوَّفُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا يَصُدُّ	مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ	١٦٦
ذَلِكَ قَدْ هَانَتْ نَفْسُهُ عَلَيْهِ	الْمَرْوُذِيُّ	٩٢
الرَّوَايَةُ دُونَ مَالِهِ وَأَهْلِهِ	الْمَيْمُونِيُّ	١١٠
سَلَّمَ عَلَيْهَا إِذَا لَقِيَتْهَا	الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ	١٦٣
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَأْمُرُ بِكَفِّ الدِّمَاءِ	الْمَرْوُذِيُّ	٧٣

طَرَفُ الرَّوَايَةِ	الرَّوَايِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
صَاحِبُ صَلَاةٍ وَخَيْرٍ	المَرُودِيُّ	١٦٤
عَلَيْكُمْ بِالنُّكْرَةِ بِقُلُوبِكُمْ، وَلَا تَخْلَعُوا يَدَا	حَنْبَلٌ	٧٢
فَإِذَا رُفِعَ إِلَى السُّلْطَانِ يُؤَدَّبُ	أَبُو الصَّفْرِ	١٤٥
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا	حَنْبَلٌ	١١٢
فَلَمْ يَرِ بِهِ بَأْسًا أَنْ يَدْفَعَهُ	مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ	١١١
فَنَهَى، إِلَّا أَنْ يَقُولَ: إِنَّهَا لَهُ لَمَحْرَمٌ	مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى	١٣٣
فَاتْلَهُمْ حَتَّى تَمْنَعَ	أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ	١١٠
قَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ	المَرُودِيُّ	٩١
قَدْ يُسَلِّمُ عَلَيْهِ، وَقَدْ صَدَّ عَنْهُ	الْأَنْزَمُ	١٦٦
الْفَرْعُ أَنْ يَخْلُقَ بَعْضُ الشَّعْرِ	مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ	١٣٦
الْكُفُّ؛ لِأَنَّا نَجِدُ عَنِ النَّبِيِّ	إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ	٧٣
كُلُّ مَنْ عَرَّضَ لَكَ يُرِيدُ مَالَكَ أَوْ نَفْسَكَ	صَالِحٌ	١٠٩
لَا بَأْسَ بِضَرْبِهِمْ	إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ	١٤٦
لَا يَشْهَدُ عُرْسًا فِيهِ مُسْكِرٌ	جَعْفَرٌ	١٢٩
لَا حَتَّى يَسْتَظِرَّ بِهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا	إِسْحَاقُ بْنُ هَانِيٍّ	١٥٧
لَا يَتَعَرَّضُ لَهُ	عَبْدُ اللَّهِ وَالمَرُودِيُّ	١٤٧
لَا يُخَاطَبُ لِلنِّسَاءِ مَا كَانَ لِلرِّجَالِ	المَرُودِيُّ	١٣٤



طَرَفُ الرَّوَايَةِ	الرَّوَايِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
لَا يُصْبِحُ الْمَسْجِدُ	يَعْقُوبُ بْنُ بُخْتَانَ	١٤٤
لَا يُلْبَسُهَا شَيْئًا مِنْ زِيِّ الرِّجَالِ	أَبُو دَاوُدَ	١٣٤
لَا يُتَّبَعِي لِلْفَقِيهِ أَنْ يَحْمِلَ النَّاسَ عَلَى مَذْهَبِهِ	الْمَرْوُذِيُّ	٦٨
لَيْسَ لِمَنْ يَسْكُرُ وَيُقَارِفُ شَيْئًا	حَنْبَلُ	١٦٥
لَيْسَ لَهُ أَضَلُّ	مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى	١٤٨
لَيْسَ هَذَا زَمَانُ نَهْيٍ، إِذَا غَيَّرْتَ بِلِسَانِكَ	إِسْحَاقُ بْنُ هَانِي	٨٦
مَا أَذْرِي لَمْ يَبْلُغْنِي فِيهِ شَيْءٌ	عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ	١١٠
مَا ظَنَنْتُ أَنْ أَحَدًا حَدَّثَ بِهِ	الْمَرْوُذِيُّ	١٧٠
مَا عَلَيْكَ؟ مَا عَابَ عَنْكَ	عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ الْهَيْثَمِ	١٤٥
الْمُخَنَّثُ يُنْفَى؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقَعُ مِنْهُمْ	ابْنُ مَنْصُورٍ وَالْمَرْوُذِيُّ	١٣٤
مَرَّةً بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ	الْمَرْوُذِيُّ	١٠٣
مَنْ أَرَادَ أَنْ يَشْرَبَ هَذَا الْبَيْدَ	مُهَنَّا	٦٨
النَّاسُ يَحْتَاجُونَ إِلَى مُدَارَاةٍ	حَنْبَلُ	١٠٢
نَحْنُ نَرْجُو أَنْ نَكْرَ	أَبُو دَاوُدَ	١٠٣
نَهَى النَّبِيُّ عَنِ الْقَرَعِ	جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ	١٣٦
هِيَ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ	مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ	١٤٦
يَا أَبَا الْفَضْلِ، امْسِ	عَبَّاسُ الْعَنْبَرِيِّ	١٤٤

طَرَفُ الرَّوَايَةِ	الرَّوَايَةُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
يَأْمُرُ بِالرَّقِي وَالْخُضُوعِ	مُهَنَّأ	١٠٣
يُجَفِّي صَاحِبَهُ	المَرْوُذِيُّ	١٦٣
يَحْلُهُ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى حَلِّ يَشْقُهُ	الْأَثَرُ بْنُ الْخَارِثِ	١٠٧
يُخْبِرُ خَتَنَهُ يُعْرِقُ بَيْنَهُمَا	أَبُو طَالِبٍ	١٤٥
يَرْجِعُ كَمَا رَجَعَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ	مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ	١٢٩
يُعْرِقُ بَيْنَهُمْ	المَرْوُذِيُّ	١٠٢
يُقَاتِلُ دُونَ خُرْمَتِهِ	أَبُو طَالِبٍ وَابْنُ الْخَارِثِ	١١٠
يُقَاتِلُهُمْ دُونَ مَالِهِ، فَإِنْ عَرَضُوا لِلرَّفَقَةِ	المَرْوُذِيُّ	١١٦
يُقَاتِلُهُمْ، لَكِنْ لَا يَتَوَي الْقَتْلَ	أَبُو طَالِبٍ	١٠٩
يُكْرَهُ أَنْ يَخْرُجَ الرَّجُلُ إِلَى صَبِيحَةٍ بِاللَّيْلِ	صَالِحٌ	١٤٦
يُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَلْبَسَ الْمَقْطُوعَ الْأَحْمَرَ	المَرْوُذِيُّ	١٣٤
يُكْسِرُهُ	مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْبٍ	١٤٨
يُكْسِرُهُ	المَرْوُذِيُّ	١٠٧
يُكْسِرُهُ وَيُكْرَهُ	إِسْحَاقُ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْبٍ	١٤٧
يَنْبَغِي أَنْ يُلْقَى فِيهَا مِلْحًا	مُهَنَّأ	١٤٥
يَنْهَاهُمْ وَيَعْظُمُهُمْ	الْحَسَنُ بْنُ ثَوَابٍ وَالْمَيْمُونِيُّ	٦٨
يُهْرَاقُ الْخَمْرُ، وَيُؤَدَّبُ	إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ	١٥٥

كشاف الله محمد

العلم	رقم الصفحة
إبراهيم التيمي	١٧٧
إبراهيم النخعي	١٧٧، ١٧٥
إبراهيم بن الحارث	١١٠، ١٠٧
ابن أبي أوفى رضي الله عنه	١٨٢
ابن المتاب = عثمان	١٨١، ١٨٠
ابن عباس رضي الله عنه	١٧٤، ١٧٠، ١٥٠، ٩٧، ٧٨
ابن عمر رضي الله عنه	١٥٦، ١١١، ٧٠
ابن عون	١٧٨
ابن مسعود رضي الله عنه	١٨٣، ١٧٢
ابن مكرم الصفار	١٨٤
ابن منصور = إسحاق	١٦٠، ١٥٥، ١٣٤، ١٢٤، ١٠٦
أبو الحارث = الصائغ	١١٢، ١١٠، ٨٤
أبو الدرداء رضي الله عنه	١٧١
أبو السوار	١٧٨
أبو الصقر	١٤٥، ١٠٦
أبو القاسم الصيرفي	١٣٧، ١٧٤
أبو القاسم جد المؤلف	١٦٨
أبو النضر البلخي	٩٣

١٦٧.....	أَبُو النَّضْرِ الْعَجَلِيُّ
١٠٧، ٩٦.....	أَبُو أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
١٣٥، ١١١، ٨٤، ٧٣، ٦٨.....	أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ
١٥٥، ١٦٥، ١٧٠، ١٧١.....	
١٨٥، ١٧٥.....	
١٠٢، ٩٣، ٩١، ٧٣، ٦٨.....	أَبُو بَكْرٍ الْمَرْوُذِيُّ
١٣٤، ١١٦، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٣.....	
١٦٧، ١٦٤، ١٦٣، ١٤٧.....	
١٨٥، ١٨٢، ١٧٠.....	
١٧٠، ١٦٩، ٨٠، ٧٩، ٧٥.....	أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَجْرِيِّ
١٣٥، ٦٨.....	أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ
٩٣.....	أَبُو جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
١٦٧.....	أَبُو خَيْثَمَةَ
١٣٤، ١٠٣، ٩٤.....	أَبُو دَاوُدَ
١٧٠، ٧٤، ٧٣.....	أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٩٤، ٨٧، ٧٨.....	أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
١٥٦.....	أَبُو سَعِيدٍ الْغَافِقِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
١٤٥، ١١٠، ١٠٩، ١٠١.....	أَبُو طَالِبٍ
١٧٣.....	أَبُو ظَبْيَانَ
١٥٥، ٩٢.....	أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ
١٥١، ١٥٠، ٦٩.....	أَبُو عُيَيْنِدٍ = الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ
١٨٠، ١٠٤، ٩٣.....	أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَلَّالُ
١٧٩.....	أَبُو نَعِيمٍ

أَبُو مُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.....	٩٣، ١٠٤، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٦٩، ١٨٠
الْأَثَرُ.....	١٠٧، ١٦٦
أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ.....	١٦٠
أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ التُّرْمِذِيِّ.....	١١٠، ١١٦
أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ.....	٦٨، ٧٢، ٧٩، ٨٨، ٩١
.....	٩٣، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٦
.....	١٠٩، ١١٠، ١١٧، ١١٩، ١٢٤
.....	١٢٦، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٤
.....	١٣٦، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧
.....	١٤٨، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٠
.....	١٦٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧
.....	١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٨١
.....	١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥
أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ الْكَبْشِيِّ.....	٩٢
أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.....	٦٩، ١٠٤
إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَانِيٍّ = ابن إبراهيم.....	٨٣، ٨٦، ٨٨، ٩٣، ١٥٧
إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ.....	٧٣، ١٤٦
الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.....	٧٥
الْأَعْمَشُ.....	١٧٨
أُمُّ جَعْفَرٍ.....	١٦٤
أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.....	٧٤، ١٣٥

..... ١٨٠، ١٧٢، ٩٣	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
..... ١١٠	أَيُّوبُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ سَافِرِيٍّ
..... ١٤٦، ١٣٦، ١٢٩، ١١١، ١٠٩	بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ
..... ١٨٥، ١٤٨	بَهْرُ بْنُ حَكِيمٍ
..... ٧٩	ثَوْبَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
..... ٧٨	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
..... ١٨١	جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
..... ١٣٦، ١٢٩	جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ
..... ١٧٠	حَاطِبُ بْنُ أَبِي بَلْتَعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
..... ١٨٠	حَذَرْدُ الْأَسْلَمِيِّ
..... ١٨٣، ١٧٣، ٩٦، ٧٥	حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
..... ١٨٤، ١٧٣، ١٧٢	الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ
..... ١٨٤	الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَرَّازُ
..... ٦٨	الْحَسَنُ بْنُ ثَوَابٍ
..... ١٦٧	حُسَيْنُ الصَّائِغِ
..... ١٧٦	حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ
..... ١٧٨	حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ
..... ٩٢، ٧٨	حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
..... ١٠٦، ١٠٢، ٩١، ٨٣، ٧٢	حَنْبَلٌ = بْنُ إِسْحَاقَ
..... ١١٢، ١٢٩، ١٥٥، ١٦٣	
..... ١٨٥، ١٦٥	
..... ٩٤	خَبَّابُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

١٦٧	خَلْفٌ = بَنُ هِشَامٍ
١٥٦، ١٥٥	رُوَيْشِدٌ
٧٥	زَيْدُ بْنُ سَلَامٍ
١٥١	زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ
١٧٧، ١٧٥، ١٧١، ٩٧	سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ
١١١	سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ
١٨٤، ١٧٩، ١٧٦	سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ
١٧٨	سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ
١٧٣، ١٥١	سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
١٨١	سُوَيْدُ بْنُ عَامِرٍ
٧٩	سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ
١٦٧، ١٤٦، ١٠٩، ١٠٣	صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ
١٥٦	صَفِيَّةُ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدٍ
١٨٣، ١٧٤، ١٧٣	ضُبَيْعُ بْنُ عِشْلِ
١٧٧	طَاوُسُ
١٦٥، ١٦٤	الطُّوسِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ
١٧٥، ١٧٣، ١٦٩، ١٥٦، ١٣٧	عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
١٨٣	
١٤٤	عَبَّاسُ الْعَنْبَرِيُّ
١٨١	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
١٤٥	عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ الْهَيْثَمِ الْعَاقُولِيُّ
١٧٢	عَبْدُ اللَّهِ الدَّانَاجُ

١٤٧	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ
١٨٣، ١٧٥	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
١٨١	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
١٧١	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُغَفَّلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
١٠٩	عَبْدُ وُسْ بْنِ مَالِكِ الْعَطَّارُ
١٧٨، ١٥٩، ١٢٧، ١١٣	عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
١٥٦، ١٠٧	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
١٦٥، ١١٠	عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ
١٥٦، ١٥٥، ١٥١، ١٣٧، ٧٩	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
١٨٣، ١٧٣، ١٧٢، ١٥٩	
٧٧	عَوْفُ بْنُ مَالِكِ الْأَشْجَعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
١٦٣	الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ
١٦٩	الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيِّ
١٧٧	قَتَادَةُ
١٦٨	كَغْبُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
١٨٤، ١٦٩	مُثَنَّى بْنُ جَامِعِ الْأَنْبَارِيِّ
١٧٥	مَحَلُّ الضَّبِّيِّ
١٤٧، ١٠٦	مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْبٍ
١٨٤	مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ
١٣٧	مُحَمَّدُ بْنُ جَهْمٍ بْنِ عُثْمَانَ
١٦٦	مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ
١١٠	مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ

١٢٤	مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
١٣٨	مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ
١٥١	مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَطَاءٍ
١٧٧	مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبِ الْقُرَظِيِّ
١٤٨، ١٣٣	مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْكَحَالِ
١٧٦	مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ الْمَرْوَزِيِّ
١٦٨	مَرَارَةُ بْنُ رَبِيعَةَ
١٧٩	مُعَاذُ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيِّ
١٧٨	مُعَبَّدُ الْجُهَنِيِّ
١٧٧	الْمُغِيرَةُ = بن مقسم
١٤٥، ١٠٣، ٧٩، ٧٧	مُهَنَّأ
١٥٩	مُوسَى الْجَنْدِيُّ
١٧٩، ١٧٦	مُؤَمَّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ
١٦٨، ١١٠، ٦٨	الْمَيْمُونِيُّ = عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ مَيْمُونٍ
١٦٨	هَلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ
١٧٧	هَمَامُ التَّيْمِيِّ
١٨٤	وَكَيْعُ
١٧٨	وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ
١٦٨	يَحْيَى بْنُ سَلَامٍ
١٧٥	يَزِيدُ بْنُ سَلَمَةَ الْجُعْفِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
١٧٧	يَزِيدُ بْنُ شَرِيكَ
١٤٤	يَعْقُوبُ بْنُ بُخْتَانَ

كشاف الكتب الواردة في النقص

اسم الكتاب	اسم المؤلف	رقم الصفحة
الإبانة	ابن بطّة العُكْبَرِيّ	٩٢
أخبار عُمَر	عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ	١٣٧
الأدب	أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ	٨٤
الأشربة	أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ	١٥٥
الأمر بالمعروف	أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَلَّالُ	٩٣
الأمر بالمعروف	أَبُو بَكْرِ الْمَرْوُذِيّ	٩٣
التّنبية	أَبُو بَكْرِ عَبْدُ الْعَزِيزِ	٦٨
تخريمُ الأُشْريّة المُسْكِرَة	ابنُ بَطَّة العُكْبَرِيّ	١٥٥
الخلاف	أَبُو يَغْلَى ابْنُ الْفَرَاءِ	١١٥
السنن	أَبُو دَاوُدَ	٩٤
الشّهادات	أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ	١٨٥
فضائل الصّحابة	أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ	١٦٩
فضائل أَحْمَدَ	مُوسَى بْنُ حَاقَانَ	١٨٤
اللباس	أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ	١٣٥
المُجَانِبَة	أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ	١٦٥
المِخْنَة	حَنْبَلُ بْنُ إِسْحَاقَ	١٢٤، ٩١
هجرة أهل البدع والأهواء	الْأَجْرِيّ	١٧٠

فهرس موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المحقق	٧
الفصل الأول: ترجمة المؤلف رحمه الله	١١
مصادر ترجمة المؤلف رحمه الله	١٢
الفصل الأول: حياة المؤلف الشخصية	١٣
البحث الأول: اسمه	١٤
البحث الثاني: نسبه	١٤
البحث الثالث: كنيته	١٤
البحث الرابع: شهرته	١٤
البحث الخامس: لقبه	١٤
البحث السادس: مولده	١٤
البحث السابع: أسرته	١٤
البحث الثامن: وفاته	١٥
الفصل الثاني: حياة المؤلف العلمية	١٧
البحث الأول: شيوخه	١٨
البحث الثاني: تلاميذه	١٩
البحث الثالث: وظائفه	٢٠
البحث الرابع: الشاؤ عليه	٢٢



٢٤	المبحث الخامس: مؤلفاته
٢٨	مجلد أحداث حياة القاضي رحمه الله
٣٥	القسم الثاني: دلالة الكتاب
٣٦	المبحث الأول: كتب المحاملة المصنفة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٣٨	المبحث الثاني: تحقيق اسم الكتاب
٣٩	المبحث الثالث: إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف
٤٢	المبحث الرابع: موضوع الكتاب ومنهج المؤلف رحمه الله فيه
٤٤	المبحث الخامس: مصادر المؤلف في الكتاب
٤٦	المبحث السادس: المؤلفون الذين استفادوا من الكتاب
٤٧	المبحث السابع: القيمة العلمية للكتاب
٤٨	المبحث الثامن: النشرات السابقة للكتاب ونقدها
٥٥	المبحث التاسع: أسباب إعادة تحقيق الكتاب
٥٦	المبحث العاشر: وصف النسخة الخطية المعتمدة
٥٨	المبحث الحادي عشر: عملي في تحقيق الكتاب
٦١	نماذج من النسخة الخطية المعتمدة
٦٥	القسم الثالث: النص المحقق
٦٧	أول ما وجد من الكتاب [الإنكار على المذاهب الفقهية]
٦٩	فضل: الشتر والعدالة والقبول من صفات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٧٠	يجب على الفاسق إنكار المنكر
٧٢	فضل: في وجوب الإنكار على السلطان

١٣٧	يَجِبُ إِنْكَارُ خُرُوجِ النِّسَاءِ عَلَى وَجْهِ يُخَافُ الْإِفْتِتَانُ بِهِنَّ
١٣٩	فصل: يَجِبُ إِنْكَارُ تَرْكِ التَّعْلَمِ وَالتَّغْلِيمِ لِمَا يَجِبُ تَعْلِيمُهُ وَتَعْلُمُهُ
١٣٩	يَجِبُ إِنْكَارُ كُتْبِ الْبِدْعِ
١٣٩	يَجِبُ إِنْكَارُ صَرْفِ الْمَالِ فِي الْمَلَاهِي
١٤١	يَجِبُ الْإِنْكَارُ عَلَى مَنْ تَرَكَ إِنْكَارَ الْمُنْكَرِ
١٤٢	فصل: بَكَمِ شَرْطٍ يَجِبُ إِنْكَارُ الْمُنْكَرِ؟
١٤٤	مسائل متفرقة
١٤٩	فصل: فِي مَنْعِ التَّسْمِيَةِ بِالْمَلِكِ
١٥٥	فصل: فِي طَرِيقَةِ الْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ وَجَدَ فِي بَيْتِهِ خَمْرًا
١٥٨	فصل: فِي الْكَذِبِ
١٦٢	فصل: فِي هِجْرَةِ الْفُسَاقِ وَأَهْلِ الْمَعَاصِي بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ
١٨١	فصل: سَبَبُ كُزِّهِ أَحْمَدُ هِجْرَةُ الْأَقَارِبِ لِحَقِّ نَفْسِهِ
١٨٤	فصل: لَا تَجُوزُ الْهَجْرَةُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ مِمَّا يُوجِبُ الْهَجْرَةَ
١٨٦	سَمَاعَاتُ وَتَقْسِدَاتُ فِي آخِرِ النُّسخَةِ الْخَطِيئةِ
١٨٩	المصاوير والركاز جمع والركازات والركازات
١٩٠	تبين المصاوير والركاز جمع
٢٠٠	كشأن القبايل والركازات
٢٠٢	كشأن المصاوير والركازات
٢٠٦	كشأن الركازات والركازات
٢٠٨	كشأن الركازات والركازات
٢١٣	كشأن الركازات والركازات
٢٢٠	كشأن الركازات والركازات
٢٢١	فهرس موضوعات الكتاب

سلسلة تراث الجفيلة (٢٤)

فَضْلُ السِّلَةِ الْجَمْعَةِ عَلَى السِّلَةِ الْقَدِيمَةِ

تأليف

الشيخ الإمام القاضى

أبى يعلى ابن الفداء

محمد بن الحسين بن محمد بن خلف البغدادي الحنبلي

(٣٨٠ - ٤٥٨ هـ)

تحقيق

أبى جنتة الحنبلي

مصطفى بن محمد صلاح الدين بن منسى القباني

دار المنهاج للثقافة

علم ينفع به

القسم الثاني وذلك الكتاب

وينقسم هذا القسم إلى سبعة مباحث :

- المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب.
- المبحث الثاني: إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف.
- المبحث الثالث: منيع المؤلف في الكتاب.
- المبحث الرابع: إشكالات وفكها.
- المبحث الخامس: النشرة السابقة للكتاب ونقدها.
- المبحث السادس: وصف النسخة المخططة المعتمدة.
- المبحث السابع: عملي في تحقيق الكتاب.

المبحث الأول تحقيق اسم الكتاب

مما يدعو إلى الأسف خُلُو النُّسخة الخطيَّة الوحيدة عن عنوانِ للكتاب، وهذه عادةٌ في غالب رسائل المجموع، حيث يبدأ القاضي رَحْمَةُ اللَّهِ كِتَابَهُ بالنَّصِّ مباشرةً، ولكني وقفتُ على تسميتين للكتاب، هما:
الأولى: (فَضْلُ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ عَلَى لَيْلَةِ الْقَدْرِ).

ذَكَرَهُ بهذا الاسم ولَّدَهُ القاضي أَبُو الْحُسَيْنِ ابْنُ الْفَرَّاءِ في كتابه «طبقات الحنابلة»: (٣/ ٣٨٤) وتابَعَهُ كُلُّ مَنْ تَرَجَّمَ للقاضي، مثل الذَّهَبِيِّ في «تاريخ الإسلام»: (١٠/ ١٠١)، والعَلِيمِيِّ في «المنهج الأحمد»: (٢/ ٣٦٥)، وفي «الدُّرِّ المنضَّد»: (١/ ١٩٩)، وابن عبد الهادي في «معجم الكتب» ص (٦٤) وفاتَهُ ذِكْرُهُ في «فهرست الكتب» لعدم وقوفه على عناوين المجموع؛ لِتَدَاخُلِ الكتب بعضها تلو بعضٍ بدونِ فاصلٍ مميِّزٍ لها، مع أنه قد تَمَلَّكَ المجموع. وذَكَرَهُ بهذا الاسم الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُنْبَجِيِّ خِلالَ نَسْخِهِ للكتاب وزيادته عليه، وذلك فيما وقفتُ عليه من نسخة دار الكتب المصريَّة ونسخة غازي خسرو بك.

الثانية: (مَسْأَلَةُ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ).

ذَكَرَهُ بهذا الاسم ولَّدَهُ القاضي أَبُو الْحُسَيْنِ ابْنُ الْفَرَّاءِ في قَيْدِ الْقِرَاءَةِ آخِرَ

المجموع، فقال: «قرأ عليّ جميع هذا الجزء صاحبه الشيخ أبو بكر محمد بن بركة بن قاسم المزارع الحنبلي، وسمع مسألة ليلة الجمعة خاصة من الشيخ الجليل أبي محمد عبد الله بن جابر بن ياسين عن والدي رضي الله عنه بقراءتي».

الصواب:

أرى - والله أعلم - صحة كلا الاسمين؛ وذلك ليقيني الكامل أنهما من وضع ولده القاضي أبي الحسين ابن الفراء رحمه الله، فهو عند كتابة قيد القراءة أطلق عليه اسم «مسألة ليلة الجمعة»، وعند تصنيفه لكتابه «الطبقات» أطلق عليه اسم «فضل ليلة الجمعة على ليلة القدر».

وأما اختياري فهو قائم على تأخر تصنيف «الطبقات»، فأولى الاسمين ما استقر عليه ولده القاضي أبو الحسين فيه؛ لأنه قد قرأ عليه كتبه «الطبقات» سنة ٥٢٤ هـ، أي قبل وفاته بسنتين، فأرجح أن كتبه «الطبقات» متأخر عن قيد قراءة المجموع.

أما قيد القراءة فكان سنة ٤٨٧ هـ، وكان يبلغ حينها ستة وثلاثين عامًا.



البحث الثاني

إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف

لا شك لدى المحقق - عفا الله عنه - أن الكتاب ثابت النسبة إلى القاضي أبي يعلى ابن الفراء رَحِمَهُ اللهُ، ولولا التزامي بعقد هذا المبحث في مقدمة تحقيقاتي لاستغنيت عنه فيما يتعلق بهذا المجموع الخطي؛ لظهور أدلة ثبوت النسبة وصحتها، فهي ساطعة لا تحتاج إلى دلالة ولا دليل، وفيما يلي أبرز تلك الأمارات:

- ١- وجود الكتاب ضمن مجموع كتب أخرى للقاضي رَحِمَهُ اللهُ.
- ٢- ذكر القاضي لمشايخه وأقرانه خلال الكتاب، منهم القاضي أبو علي الهاشمي.
- ٣- وجود قيد قراءة القاضي أبي الحسين ابن أبي يعلى على أبي محمد عبد الله بن جابر بن ياسين تلميذ القاضي أبي يعلى.
- ٤- أسلوب القاضي الظاهر، وترتيبه المعهود، ونظامه المعروف في مناقشة المسائل والرد على المخالف وإيراد الأدلة.
- ٥- نسب الكتاب إليه غير واحد، منهم ولده القاضي أبو الحسين في «الطبقات»: (٤٨٣/٣)، والذهبي في «تاريخ الإسلام»: (١٠١/١).



الْبَحْثُ الثَّالِثُ منهج المؤلف في الكتاب

من عادة المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ عَدَمُ النَّصِّ عَلَى منهجه وَعَمَلِهِ فِي كتابه، وهذا لا أراه ضارًّا في مثل هذه الكتب صغيرة الحجم، ونستطيع من خلال استقراء النَّصِّ استخراج طريقته التي أقام عليها الكتاب:

١- بدأ المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ ببناء كتابه بِذِكْرِ المسألة، ثم أوردَ أقوال أصحابنا رحمهم الله تعالى فيها، ثم أشار إلى المخالف في المسألة، ثم سرد أدلة القائلين بأفضلية ليلة الجمعة، ثم سرد أدلة المخالف مع الجواب عنها، ثم ذكرَ نصوصًا مرفوعة وموقوفة في فضائل ليلة القدر، ثم بين توجيهه لتلك النصوص، ثم ذكرَ مثل ذلك في فضائل ليلة الجمعة، ثم نقل قول أبي الحسن ابن مقسم العطار المقرئ في المسألة - وهو موافق لمذهب أصحابنا رَحْمَهُمُ اللَّهُ -، ثم ذكرَ ما استدلَّ به على صحة مذهبه.

٢- اعتمد المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ طريقة الاختصار في تصنيفه، فلم يُطْل في ذكر الأدلة أو مناقشة المخالف المناقشة الطويلة.

٣- لم يعتمد المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ مسلكًا ثابتًا في إيراد الأدلة أو ترتيبها.

٤- لم يُمَيِّز المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ بين الأحاديث بالنظر إلى قوتها وضعفها - وهذا من منهجه المتبع - إنما حشد الأدلة حشدًا، ولم يُشِرْ إلى صحة دليل أو ضعفه.

الْبَحْثُ الرَّابِعُ إشكالات وفكها

الإشكال الأول:

وجود كتاب بنفس الاسم منسوب للعلامة شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المنبجي ت ٧٨٥ هـ، نُقِلَ فيه كتاب القاضي كاملاً وفيه زيادةٌ كبيرة، ومنه نسخة دار الكتب المصرية ونسخة غازي خسرو بك، يُنظر ص (٦٢) و(٦٦).

فكُّ الإشكال:

أنه لا يصحُّ نسبة هذا الكتاب إلى العلامة المنبجي بحالٍ من الأحوال، إنما هذا وهمٌ من كاتب عنوان نسخة دار الكتب المصرية، وإنما كان المنبجي فقط ناسخاً للنسخة ليس أكثر، ولرأيي هذا أدلةٌ أسوقها إليك أخي القارئ:

١- لم يكتب المنبجي رَحْمَةُ اللَّهِ عنوان الكتاب، فقد تَرَكَ غاشية النسخة فارغة، وإنما كَتَبَ العنوانَ أحدُ تلاميذه.

٢- لم يُذكر للمنبجي رَحْمَةُ اللَّهِ كتابٌ بهذا الاسم فيما تحت يدي من مصادر ترجمته.

٣- ما وَرَدَ في أول الكتاب من قول المنبجي: «نَقَلْتُ من خطِّ القاضي السعيد ...».

٤- ما وَرَدَ في خاتمة الكتاب من قول المنبجي: «عَلَّقَهَا من خطِّ مصنفها

محمد بن محمد بن محمد الحنبلي « فلعل كاتب العنوان فهم من هذا النص
ان المصنف هو المنبجي نفسه، فكتب اسمه على الغاشية.
وهذه الإشارات والأمارات تلزمني بالجزم بعدم صحة نسبة هذا الكتاب
إلى شمس الدين المنبجي رحمه الله يقيناً.

الإشكال الثاني:

وجود زيادة كبيرة في وسط الكتاب وخاتمته، وردت في نسخة دار الكتب
المصرية ونسخة غازي خسرو بك، وخلت عنها النسخة الظاهرية النفيسة.
فك الإشكال:

- الأمر بالفعل مُشكِـل جدًّا، وفي فكّه وجهان:
- الوجه الأول: أن هذه الزيادة ليست من وضع القاضي رحمه الله.
وهو الصواب من وجهة نظري، حيث أرى أن هذه الزيادة من وضع
العلامة شمس الدين المنبجي، ولعل ذلك سبب في نسبة الكتاب إليه.
أدلة نقي نسبة هذه الزيادة عن القاضي:
- ١- أن نسخة الظاهرية خلت عنها، وهي أقدم النسخ وأنفسها.
 - ٢- قراءة وليد المصنف للنسخة، وهو أعلم بكتب أبيه، ولو كانت هناك
إبرازة أخرى لقرأها دون هذه الإبرازة الناقصة.
 - ٣- قراءة النسخة على تلميذ المؤلف الشيخ أبي محمد عبد الله بن جابر
ابن ياسين، وهو قد سمعها من القاضي رحمه الله، ولو كانت الإبرازة الأولى لم
يكن ليسمعه ناقصة، ولأشار على القارئ بالإبرازة الثانية.
 - ٤- قول ابن الرسام ت ٨٤٤ هـ - تلميذ شمس الدين المنبجي - في كتابه

«عقد الدرر والآلي في فضائل الشهور والآيام والليالي» (٨١٧/٢): «...
آخر الرسالة، انتهى. قال شيخنا شمس الدين المنبجي الحنبلي: ونظرت فيما
خرّجته عن....» فقد نسب الزيادة لشيخه، وهو أعلم به.

هـ- ما جاء في نهاية النص الأصلي للقاضي قوله: «آخر المسألة» وهو ما
أثبتته المنبجي في نسخته، قبل إضافة الزيادة، ولو كانت الزيادة من القاضي
لوجب حذف هذه الكلمة.

الوجه الثاني: أن هذه الزيادة أضافها القاضي إلى إبرازته الثانية للكتاب.
أدلة نسبة هذه الزيادة للقاضي:

- ١- قوله في الزيادة: «نظرت فيما خرّجه...» وقوله: «بعض هذه الأدلة قد
تقدم ذكرها وقد أجبتنا عنه» وهذه الألفاظ لا يقولها إلا مؤلف الكتاب.
- ٢- تشابه الأسلوب والطريقة في سوق الأدلة بين الكتاب والزيادة.
- ٣- قول المنبجي في خاتمة النسخة: «علّقها من خط مصنفها محمد بن
محمد بن محمد الحنبلي» وهذا يدل أن جميع ما سبق من منقوله، وليس من
مقوله.

٤- ورود الزيادة في نسختين خطيتين.

للرد على هذه الأدلة؛ فإن هناك أكثر من احتمال:

- ١- أن يكون المنبجي وجد هذه الزيادة فعلاً في النسخة المنقول منها،
ولكنها ليست من وضع القاضي، ولكنه توهم نسبتها إليه، كما توهم أن هذه
النسخة بخط القاضي رحمه الله، وهذا احتمال قوي.

بدليل ما نقل عن تلاميذ المصنف من تصويب كلمة «نقلت» إلى «نقل»

فيه دلالة على عدم وقوف المنبجّي على نسخة القاضي إنما نقل نُسخته من نسخة نُقلت عن نسخة القاضي.

٢- أن تكون هذه محاولة منه لإتمام الفائدة، فقام بوضع هذه الزيادة وسلك فيها مسلك القاضي، ولعل هذا هو السبب في نسبة الكتاب إليه في بعض النسخ، وهذه احتمالية ضعيفة من وجهة نظري.

٣- أما عن ورود الزيادة في نسختين خطيتين فأقول: إن هذا لا يضر، إنما أحدهما فرع عن الأخرى، وهما كثيرتا الخطأ، خاصة الفرع.

وإتماماً للفائدة فإنني قد حافظت على الزيادة المدرجة في موضع منفصل عن نص القاضي رحمه الله.



المبحث الخامس

النشرة السابقة للكتاب ونقدها

طُبِعَ الْكِتَابُ مِنْ قَبْلُ بِتَحْقِيقِ أَخِي الْحَبِيبِ الشَّيْخِ الْخَبِيرِ صَالِحِ الْأَزْهَرِيِّ مِنْ خِلَالِ سِلْسِلَةِ لِقَاءَاتِ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِرَقْمِ (٢١٣)، نُشِرَ دَارُ الْبَشَائِرِ الْإِسْلَامِيَّةِ / بَيْرُوت - لُبْنَانُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، سَنَةِ ١٤٣٥ / ٢٠١٤ م. وَاعْتَمَدَ أَخِي الْفَاضِلُ فِي إِخْرَاجِهِ عَلَى نَسْخَةِ دَارِ الْكُتُبِ الْمَصْرِيَّةِ كَأَصْلٍ فِي إِخْرَاجِ نَصِّ الْكِتَابِ، مَعَ الْإِسْتِفَادَةِ مِنْ نُسخَتِي الظَّاهِرِيَّةِ وَغَازِي خَسْرُوبِكُ فِي التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْفُرُوقِ وَاسْتَظْهَارِ مَا كَانَ مُشْكِلًا. نَقَدُ التَّحْقِيقَ:

كَانَ لِأَخِي الشَّيْخِ صَالِحِ الْأَزْهَرِيِّ الْفَضْلُ فِي إِخْرَاجِ الْكِتَابِ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ، وَخَدَّمَ نَصَّ الْكِتَابِ خِدْمَةً جَيِّدَةً مَشْكُورَةً، وَلَكِنْ الْخِلَافُ مَعَ أَخِي صَالِحٍ هُوَ فِي الْأَسَاسِ خِلَافٌ مِنْهَجِيٌّ فِي طَرِيقَةِ التَّحْقِيقِ.

حَيْثُ كَانَ مِنْ رَأْيِي أَخِي الْحَبِيبِ أَنَّ نَسْخَةَ الظَّاهِرِيَّةِ مَا هِيَ إِلَّا إِبْرَازَةٌ أُولَى لِلْكِتَابِ، فَقَالَ فِي ص (٨) هَامِش (٢): «وَلَوْلَا أَنَّهُ تَرَجَّحَ لَدَيَّ أَنَّهَا فَرَعٌ عَنِ الْإِبْرَازَةِ الْأُولَى لِلْكِتَابِ لَجَعَلْتُهَا أَصْلًا لِإِتْقَانِهَا وَقَدَمِهَا، وَقَدْ زَادَ الْمُؤَلِّفُ فِي إِبْرَازَتِهِ الثَّانِيَةِ زِيَادَاتٍ خَلَّتْ مِنْهَا تِلْكَ النُّسخَةُ، وَانْفَرَدَتْ بِهَا النُّسخَةُ الْمَصْرِيَّةُ». وَقَالَ ص (٤١) هَامِش رَقْم (١): «هَنَا انْتَهَتْ النُّسخَةُ الظَّاهِرِيَّةُ، وَالسِّيَاقُ

واضح، أن باقي الكلام للمصنّف، مما جعلني أرجّح أن نسخة الظاهرية هي فرع عن الإبرازة الأولى للكتاب، وأن النسخة المصرية فرع عن الإبرازة الثانية، والله أعلم.

ولست أخالف منهج أخي في اعتماد نسخة أصلاً، وإنما جوهر الخلاف في كيفية اختيار هذه النسخة، وإني لأعلم أنه قد اختار النسخة المصرية؛ لأنه اعتبرها الإبرازة الثانية للكتاب - وهذا قد ناقشته في المبحث السابق - فقدّمها على نسخة وليد المؤلف رحمه الله، والمقروءة على تلميذ المؤلف، النسخة الصحيحة، السالمة من التحريف والخطأ، فقدّم عليها نسخة دار الكتب المصرية كثيرة الخطأ.

ولو افترضنا أن النسخة المصرية هي إبرازة ثانية، فهذا لا يمنع من اعتماد الإبرازة الأولى - خاصة مع ثبوت الصواب بها - في الأجزاء المشتركة بينهما، فلا شك أن المؤلف عندما اضطرّ إلى أن يكون لكتابه إبرازة ثانية بالتعديل والزيادة في نسخته، أنه إنما أراد أن يقوم فيها المَعْوَجَّ ويصحّح فيها الخطأ، فلا يستقيم أن يتحوّل صواب الإبرازة الأولى إلى خطأ في الإبرازة الثانية، فكان لابد من تصويب الأخطاء الواردة في الإبرازة الثانية - على فرضية الإبرازات - بناءً على ورودها على الصواب في نسخة الظاهرية وإثباتها في النص.

وكانت نتيجة الخطأ في تقديم نسخة دار الكتب المصرية على نسخة الظاهرية العنيفة النفيسة، واعتمادها أصلاً في إخراج نص الكتاب أن أدت إلى إلزامات اضطرّ أخي الحبيب إلى التزامها:

منها: التخلّي عن إثبات زيادات نسخة الظاهرية الفارقة في نص الكتاب،

وأثبتها في هامشه دون متنه.

مثال تلك الزيادات:

ـ [أو أبو إسحاق].

ـ [وَهُمَا أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَوْقَاتِ؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقُرْآنَ

الْفَجْرِ﴾].

وغير ذلك.

ومنها: إثبات الخطأ المحض الظاهر في نص الكتاب لمجرد وروده في نسخة دار الكتب المصرية، بالرغم من وروده على الصواب في نسخة الظاهرية والمراجع، والاكتفاء بالتنبيه على ذلك في هامش الكتاب. مثال تلك الأخطاء:

النسخة الخطية	الطبعة السابقة
روى أبي لبابة ابن عبد المنذر	وروى أبو لبابة عن المنذر
أحمد بن محمد بن الحسن بن يعقوب	أحمد بن الحسين بن يعقوب
الحسن بن أبي الربيع	الحسين بن أبي الربيع
أخبرنا عبد الله	أخبرنا أبو عبد الله

وغير ذلك.

ومنها: عدم الالتزام بصيغة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم المشهورة عن القاضي رحمه الله في جميع كتبه، والتي وردت في نسخة الظاهرية، وهي



(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ) وليست (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

وليس لأحد أن يتساهل في تغيير لفظ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أو يَسْتَخِفَّ بذلك ويتهاون، وحقيقة الأمر أن هذا الإلزام مهمٌ جداً من وجهة نظري، فإنه سمة من سمات مؤلفات القاضي رَحِمَهُ اللَّهُ، وعلامة مميزة لها، وهو اختيار اختاره في صيغة الصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأخيراً وليس آخراً لا يسعني إلا شُكْرُ أخي الفاضل الحبيب الخبير صالح صالح الأزهرى، فقد تَكْرَّم وزوَّدني بنسخة دار الكتب المصرية مع عليه بنقدي لعمله، وهذا هو المرجو بين طلبة العلم، فجزاه الله تعالى خيراً.



المبحث الثاوس

وصف النسخة المخططة المعتمدة

لم أفق لهذا الكتاب إلا على نسخة خطية واحدة، ولكنني لا أنأسف لذلك؛ لأن هذه النسخة أمكنتني من إخراج نص الكتاب بشكل صحيح إن شاء الله تعالى، حيث إنها واضحة الخط، خالية من الكشط والسقط والتحريف، ومقروءة على تلميذ المؤلف رحمه الله، وقارئها ولد المصنف، وفيما يلي وصفها: مصدر النسخة: مكتبة الأسد الوطنية / سوريا - دمشق.

رقم النسخة: مجموع رقم (٩٥٥) رسالة (٧).

عدد الأوراق: ٢ لوحة من (١٤/ب - ١٦/ب)

المسطرة: ٣١ سطرًا تقريبًا.

عدد الكلمات في السطر: ١٥ كلمة تقريبًا.

المقياس: ٢١ × ١٥ سم.

الناسخ: لعله أبو بكر محمد بن بركة بن قاسم المزارع الحنبلي^(١).

تاريخ النسخ: لم يُذكر، ولكنه قبل شهر رمضان سنة ٤٨٧ هـ يقينًا.

نوع الخط: نسخي مُعجم الغالب.

ملاحظات:

١- نسخة تامة كاملة لا نقص بها.

(١) الذي ورد اسمه في قيد القراءة آخر المجموع، وسماه القاضي أبو الحسين: «صاحب الجزء».

- ٢- نسخة سالمة من الأرضة والحموضة.
- ٣- نسخة على طريتها لصق أضاع بعض الكلمات، والبعض استدرك على الطرة بخط مخالف لخط النسخة.
- ٤- نسخة مقروءة على الشيخ أبي محمد عبد الله بن جابر بن ياسين تلميذ القاضي أبي يعلى رحمه الله، بقراءة ولده القاضي أبي الحسين رحمه الله.

* النسخ المساعد (نسخ كتاب الشيخ شمس الدين المنبجي):
النسخة الأولى (ك):

- مصدر النسخة: دار الكتب والوثائق / القاهرة - مصر.
- رقم النسخة: مجموع رقم (٨٤٧) الرسالة رقم (٨٤٧).
- عدد الأوراق: ٥ لوحات (٩٨ / أ - ١٠٢ / أ).
- المسطرة: ١٨ - ٢٢ سطرًا
- عدد الكلمات في السطر: ١٣ - ١٥ كلمة.
- الناسخ: محمد بن محمد بن محمد المنبجي ت ٧٨٥ هـ.
- تاريخ النسخ: لم يذكر.
- نوع الخط: نسخي معجم.
- ملاحظات:

- ١- نسخة تامة كاملة لا نقص بها.
- ٢- نسخة سالمة من الأرضة والحموضة.
- ٣- نسخة عليها حاشية لابن المحب الصامت ت ٧٨٩ هـ.

نسخة لعل المنبجي نقلها من خط القاضي أبي يعلى ابن الفراء؛ وذلك لإمارتين:

الأولى: قوله في النسخة المصرية: «نقلت من خط القاضي السعيد...».
الثانية: قوله في خاتمة النسخة المصرية: «علقها من خط مصنفها محمد ابن محمد بن محمد الحنبلي».

ولكني أشكك في ذلك لعدة أسباب:

الأول: قوله في نسخة البوسنة «نقل من خط القاضي السعيد...».
الثاني: تصويب تلميذ المصنف ابن المحب للكلمة على طرة النسخة، فقال «نقل».

الثالث: قول تلميذ المؤلف ابن الرسام في كتابه «فضائل الشهور والأيام والليالي» (٨٠٧/٢): «نقل من خط القاضي...».

الرابع: النسخة فيها الكثير من الألفاظ المغايرة لنسخة وليد المؤلف. حل الإشكال:

من الممكن أن يكون الناقل شخصاً آخر نُقل عنه المنبجي وزاد على النسخة.

النسخة الثانية (غ):

مصدر النسخة: مكتبة غازي خسرو بك / سرايفو - البوسنة.

رقم النسخة: مجموع رقم (٢٢٦٤) رسالة رقم (٢).

عدد الأوراق: ٦ لوحات.

المسطرة: ٢١ سطراً.

عدد الكلمات في السطر: ١١ - ١٤ كلمة.

الناسخ: لم يُذكر.

تاريخ النسخ: لم يُذكر.

الخط: نسخي مُعْجَم.

الملاحظات:

١- نسخة تامة كاملة لا نقص بها.

٢- نسخة سالمة من الأرضة والحموضة.

٣- لعلها فرع من نسخة دار الكتب المصرية.



المبحث السابع

عملي في تحقيق الكتاب

يَتَلَخَّصُ عملي في تحقيق الكتاب في النقاط الآتية:

١- ما يتعلق بالأصل الخطي للنص:

- اعتماد النسخة الخطية الوحيدة في إخراج نص صحيح سليم للكتاب.
- الرجوع إلى النسخ المساعدة للاستفادة منها، دون إثبات فروقها في النص.

- نسخ المخطوط حسب الرسم الإملائي الحديث.

٢- ما يتعلق بالجانب اللغوي والنحوي:

- تصويب ما وقع من أخطاء إعرابية ونحوية، والإبقاء على الخطأ في الهامش.

- الإبقاء على بعض التعبيرات التي كانت تُستخدَم في زمن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ.

- ضبط النص بالشكل ضبطاً تاماً؛ لَيْسَهُلَّ حِفْظُهُ وَفَهْمُهُ.

٣- ما يتعلق بالعلامات والرموز والأرقام:

- وَضَعْتُ علامة لبداية صفحات المخطوط (/).

- وَضَعْتُ على طرّة الصّفحة ترقيم صفحات المخطوط (١/أ، ١/ب،

٢/أ، ٢/ب).

وَضَعْتُ السَّاقَطَ أَوْ الْمُسْتَدْرَكَ بَيْنَ قَوْسَيْنِ مَعْقُوفَيْنِ [] .

وَضَعْتُ مَا تَمَّ تَصْوِيهِهِ بَيْنَ قَوْسَيْنِ مَعْقُوفَيْنِ [] .

٣- مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّخْرِيجِ وَالْعَزْوِ:

* عزو الآيات القرآنية:

- عزو الآيات إلى سُورِهَا، مع بيان رقم الآية.

- تصويب ما وقع في الأصل من أخطاء في نَصِّ الآية.

* تخريج الأحاديث النبوية:

- تخريج الأحاديث من مَصَادِرِهَا الْأَصْلِيَّةِ.

- إذا كان الحديث متفقاً عليه فإني أُخْرِجُهُ مِنَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَمُسْنَدِ أَحْمَدَ.

- فإذا لم يكن كذلك فإني أُخْرِجُهُ عَنْ أَحَدِ الشَّيْخَيْنِ وَمِنْ مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.

- فإذا لم يكن كذلك فإني أُخْرِجُهُ مِنْ مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ طَبْعَةَ الشَّيْخِ شُعَيْبٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا مُخَرَّجَةٌ مُوسَّعَةً.

- فإذا لم يكن كذلك فإني أُخْرِجُهُ مِنْ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ.

- فإذا لم يكن كذلك خَرَّجْتُهُ مِنْ بَقِيَّةِ الْمَصَادِرِ الْحَدِيثِيَّةِ.

- فإذا كان اللَّفْظُ الَّذِي فِي الْمَتْنِ مَغَايِرًا لِلْفَظِّ الْمَصْدَرِ فإني أُشِيرُ إِلَى هَذَا.

- إذا كان الحديث موضوعاً فإني أُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ.

* تخريج أقوال الصحابة والتابعين:

- إذا كان الحديث عند عبد الرزاق وابن أبي شيبة أُخْرِجْتُهُ عَنْهُمَا.

- فإذا لم يكن كذلك أُخْرِجْتُهُ عَنْ أَحَدِهِمَا.

- فإذا لم يكن كذلك أُخْرِجُهُ مِنْ بَقِيَّةِ الْمَصَادِرِ، مِثْلَ سَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ وَكُتُبِ

ابن المُنْذِرِ وابن عبد البرّ وغيرهما.

٨- التّراجم والتّعريف والبيان:

- وَضَعْتُ تَرْجَمَةً مُخْتَصِرَةً مَوْجِزَةً لِلْمُؤَلَّفِ؛ تَشْتَمِلُ عَلَى حَيَاتِهِ الشَّخْصِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ.

- قُفْتُ بِالتَّعْرِيفِ بِالْأَعْلَامِ بِشَكْلِ مُخْتَصِرٍ.

٩- قَدَّمْتُ الْكِتَابَ بِمَقْدَمَاتٍ دَرَسِيَّةٍ مُهِمَّةٍ عَنِ الْكِتَابِ وَمُؤَلَّفِهِ، وَهِيَ:

- تَحْقِيقُ اسْمِ الْكِتَابِ.

- إِثْبَاتُ نِسْبَةِ الْكِتَابِ إِلَى الْمُؤَلَّفِ.

- مَنَاجِزُ الْمُؤَلَّفِ فِي الْكِتَابِ.

- إِشْكَالَاتُ وَفِكَهَا.

- النُّشْرَةُ السَّابِقَةُ لِلْكِتَابِ وَنَقْدُهَا.

- وَصْفُ النُّسخَةِ الْخَطِيَّةِ الْمُعْتَمَدَةِ.

- عَمَلِي فِي تَحْقِيقِ الْكِتَابِ.

١٠- صَنَعْتُ كَشَافَاتٍ وَفَهَارِسَ مُتَنَوِّعَةً، وَهِيَ:

- بُرُجُ الْمَعَاوِرِ وَالْمُرَاجِعِ

- كَشَافُ الْإِبْرَانِ وَالْمَقُولَةِ

- كَشَافُ الْإِعْجَازِ وَالْمُتَرَتِّبَةِ

- كَشَافُ الْمُرُفُوفَاتِ وَالْمَقُولَاتِ

- كَشَافُ الْإِعْجَازِ

- فِهْرُسُ مَرْصُوعَاتِ الْكِتَابِ

نماذج من النسخ النحوية

بداية النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه من فضائله ما لا يشك في صحته ولا في جلاله
والذي جعل في طريقه المطهر ما لا يشك في طهره ولا في جلاله
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس في الصوم رياء أن يذوق الكافر في كتفه
عند أي عبد الله فجاء رجل فقال له يا عبد الله اغسل قوتي قال أما لك يا عبد الله
فلا قال الحمد لله في كل شيء لا ي عبد الله ما تقدر على أن لا تقبل في قال ع رواء
عبد الله كأنك تراء فاطنار يا عبد الله قال له قبل في قال ع رواء
جعفر بن محمد النسي سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول
السمي عليه السلام لا يلزم المؤمن من حجر من حجر قال لا يقع موه في ذنبه
لا يغود فيه وقال موسى بن عيسى المقرئ ركني في ركني كنت معهما
فأبنت بشر الحارث فسلمت عليه فقال ما أرى حابك إلا الغلغلة
قال قلت مسلمة قال قلت يا بن نصر ركني في ركني وانا معهم
به قال عليك بحرف الليل قال ومضيت إلى أبي عبد الله أحمد بن حنبل
فقلت يا أبا عبد الله فذكر ركني في ركني وانا معهم به قال عليك بحرف الليل
يا لئيم وقال أحمد بن الأنطاك سمعت أحمد قال رجلا وصني فقال
له أحمد بن حنبل انظر إلى أحد ما تريد أن تجعله في قبرك فعمله
واعلم يا أبا عبد الله بعثت العباد يوم القيامة على باب خصال عسر ما
عليه من سبيل لا راء الله يقول ما علم المحسنين من سبيل في كافر النار
لا راء الله يقول في الدين كفرة والهم نار جهنم لا يقضي عليهم إلا به
واصحاب الذنوب والخاطايا فامرهم إلى الله أن يشاءوا وارتشعوا
لا راء الله يقول لا راء الله لا يجفر من بشره ويعمر ما دور ذلك
لمن ينكح وقد نظرت فيما ذكره غيره من تفصيل العسر على العباد
والتيارة في ذلك قوله ذلك ما سهل الله تعالى فأسله النفع بذلك
ولما ذكر ما ذكرت في أنا فقير غير واحد ولا ألقوا غير طالب بل ذكرته
في حاله يبلغني الله وأياكم منازل من ذكرنا صفاتهم وينفعكم جميعا
ولا يعلنا من يفرط في ضعفهم ويرعب عن طريقهم منه وكرمه
أشأ الله تمت المسألة وسأحمد الله وصلى الله عليه وسلم في كل صلاة
وسئل يسلمها كثيرا في مسأله ذكر أصحابنا أراء الله الحمد في كل صلاة
وأما القاصي أنوع على أراء الله الحمد في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
القرار هو الفصل من ليله الحمد فاما مثل تلك الليلة من الليلة في كل صلاة في كل صلاة

بداية النسخة (ك)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه توكل

فقلت من خط القاضي السعيداني يعلى بن محمد الحسين
 الفزائلي البغدادي رحمه الله رحمه قال مسئلة ذكرنا محابنا
 ان ليلة الجمعة افضل من ليلة القدر وجها القاضي ابو علي ان ايا الحسن
 التيمي كان يقول الليلة التي انزل بها القرآن هي افضل من ليلة الجمع فاما
 امثال تلك الليلة من ليل القدر فليلا الجمعة افضل منها وجها لي ابو ظلم
 بن الحناري ان ابا الحسن الخزازي كان يقول ليلة الجمع افضل وجها لي
 ابو القاسم المزري عن ابي عبد الله بن مطهر انه كان يقول ليلة الجمعة
 افضل وجها لي ابو العباس البركلي انه وجد بخط ابي عبد الله بن جعفر
 الدلالة على ان ليلة الجمعة افضل قول النبي صلى الله عليه وسلم ليلة القدر
 قرأت قرآن من اهل العلم يذكرون ذلك وينفعلون ليلة القدر عليها
 والوجه لما ذهب اليه ايجاننا ما حدس به ابو محمد الحسن
 بن محمد قال حدثك ابو جهم في عهد الراصد بن كزيب الرازي قال الخزازي محمد
 الحسن بن الحليل قال حدثك في عهد الاتي قال حدثك عتيق بن محمد بن الحسن
 اشحق بن شمر قال حدثك مقاتل بن سليمان عن ابي عيسى قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يغفر الله ليل الجمعة الا لاهل الاسلام اجمعين وهذه فضيلة لم
 يجزها ولا ذي غنى صلى الله عليه وسلم الا لاهل الاسلام اجمعين

استاد
صفحة شريفة

مكرر
لا يشبه

خاتمة النسخة (ك)

معه

الآن يجب بالنعمة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل التمسوا إليه القدر
 ليلة سبع وعشرين أنها ليلة طلقه قلبه ليست بالباردة ولا الحارة وإن
 الشمس تجمد في تلك الليلة ليس لها شعاع ومن استطاع أن يغتسل لها
 ويوحس فطره إلى الشجر ثم ليقرأ ما يقرأ عليه من القرآن
 ومنها ما رآه عباده من المعجزات قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إن ليلة القدر لأن بها قرا ولا حل الجسم أن يرما به في تلك الليلة
 حتى الصباح وإن من إمارتها أن الشمس تطلع لا مشتعلة كما كانا القمر
 ليلة البدر وكرم الله على الشيعة أن يخرج معهم ميزان
 ومنها ما روي أن نوحا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أن الليلة
 تلك الليلة يعني ليلة القدر التي من عداها بحصى ومنها
 ما روي أن نوحا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قام ليلة القدر أبانا وأختنا
 غفر له ما تقدم من ذنبه ومنها ما روي أن نوحا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 ذقت الجحيم سبع وعشرين فاذا هو عذب والجواب
 أن بعض هذه الأدلة قد تقدم ذكرها وقد اجتمعنا عنه وبعضها
 تفيد إثبات فضيلة لها في نفسنا ولستنا بمنع من ذلك وإنما
 خلافتنا في فضلها على غيرها ولستنا بمنع من ذلك والله أعلم
 والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما
 عليه من خط مصنفه محمد بن محمد الكحل

بداية النسخ (غ)

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في بيان فضل القاضي السيد أبي علي محمد بن الحسين القمي
 القمي القمي الذي كان له من الفضل والكرامة ما لا يحصى
 للجنة أفضل من ليلة القدر وحكاية القاضي أبو علي أن أبا الحسن القمي
 كان يقول ليلة التي أتت فيها القرآن هي أفضل من ليلة الجمعة فأنزل
 أشد تلك الليلة من ليالي القدر فليدة الجمعة أفضل منها وحكي لي
 أبو طاهر بن الساري أن أبا الحسن القمي كان يقول ليلة الجمعة
 أفضل وحكي أبو القاسم القمي عن أبي عبد الله بن بطه أنه كان يقول
 ليلة الجمعة أفضل وحكي لي أبو العباس البرقي أنه وجد بخط أبيه
 أبي حفص أنه لا شيء على أن ليلة الجمعة أفضل قوله النبي صلى الله عليه
 وسلم ليلة القدر وأما ما رواه من أهل العلم يذكرون ذلك ويصفون
 ليلة القدر عليها والرحمة لما ذكره أصحابنا من حديثنا
 أبو محمد الحسن بن محمد قال حدثنا أبو حاتم محمد بن عبد الواحد بن زكريا
 القمي قال أخبرني محمد بن الحسين بن الفضل قال حدثنا محمد بن عمار
 الكاتب قال حدثنا عتيق بن محمد قال حدثنا إسحاق بن بشر قال حدثنا
 مقاتل عن الفضال عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقرأ الله ليلة الجمعة لأهل الإسلام أربعين وهذه فضيلة
 لم تكن لصغيرها في يوم غفر الله عليه وسلم أكثر الصلاة على
 في ليلة القدر واليوم الأخر ليلة الجمعة ويوم الجمعة والفرق من الحق
 خياره ومنه قوله في الحسين عن عبد الله أنه قال ليلة الجمعة معلومة
 بينها وبين ليلة القدر غير معلومة بينها وبين ليلة القدر تأتية ليومها

النَّصْرُ الْمَحَقَّقُ

وَتَبْدَأُ بِحَمْدِ اللَّهِ، وَصَلَوَاتِهِ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ
مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا

مَسْأَلَةٌ

ذَكَرَ أَصْحَابُنَا: (أَنَّ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ):
وَحَكَى^(١) الْقَاضِي أَبُو عَلِيٍّ^(٢)، أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ [التَّمِيمِيَّ]^(٣) [١] كَانَ يَقُولُ:
«الْلَّيْلَةُ الَّتِي أَنْزَلَ فِيهَا الْقُرْآنُ هِيَ أَفْضَلُ مِنْ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ، فَأَمَّا أَمْنَالُ تِلْكَ اللَّيْلَةِ
مِنْ لَيْلِ الْقَدْرِ؛ فَلَيْلَةُ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ مِنْهَا».
وَحَكَى لِي / أَبُو طَاهِرِ ابْنُ الْغُبَارِيِّ^(٤)، أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ الْخَرَزِيَّ^(٥) كَانَ
يَقُولُ: «لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ».

(١) يشبهه رسمها في «الأصل» أن تكون (حكاة) كما في «ك» و«غ»، حيث كتبها الناسخ (حكا
لي) ثم ضرب على (لي) بدائرة.

(٢) هو محمد بن أحمد بن أبي موسى، أبو علي الهاشمي، الشريف القاضي، تلميذ أبي الحسن
التميمي، روى عنه القاضي أبو يعلى، صاحب كتاب «الإرشاد»، توفي سنة ٤٢٨ هـ. تُنظر
ترجمته في «طبقات»: (٣/٣٣٥).

(٣) هو عبد العزيز بن الحارث بن أسد، أبو الحسن التميمي، تلميذ أبي القاسم الخرقى وغلّام الخلال،
شيخ القاضي أبي علي الهاشمي، توفي سنة ٣٧١ هـ. تُنظر ترجمته في «الطبقات»: (٢/٢٤٦).

(٤) في «الأصل»: (التمتمي).

(٥) هو محمد بن أحمد بن محمد، أبو طاهر الغُبَارِيُّ، تخصص بصحبة أبي الحسن الْخَرَزِيِّ،
توفي سنة ٤٣٢ هـ. تُنظر ترجمته في «الطبقات»: (٣/٣٤٦).

(٦) هو أبو الحسن الْخَرَزِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، تخصص بصحبة أبي علي النَّجَادِ، وشيخ أبي طاهر ابن
الْغُبَارِيِّ. تُنظر ترجمته في «الطبقات»: (٣/٣٠١).

وَحَكَى لِي أَبُو الْقَاسِمِ الْمَزْرَفِيُّ^(١)، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بَطَّة^(٢)، أَنَّهُ كَانَ

يَقُولُ: «لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ».

وَحَكَى لِي أَبُو الْعَبَّاسِ - أَوْ أَبُو إِسْحَاقَ - الْبَرْمَكِيُّ^(٣)، أَنَّهُ وَجَدَ بِخَطِّ أَبِيهِ

أَبِي حَفْصٍ^(٤): «الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ؛ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:

«اللَّيْلَةُ الْغَرَاءُ»^(٥)»^(٦).

وَرَأَيْتُ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يُنْكِرُونَ ذَلِكَ، وَيُفَضِّلُونَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ عَلَيْهَا^(٧).

* وَالْوَجْهُ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَصْحَابُنَا:

مَا حَدَّثَنَا^(٨) أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ^(٩)، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدٌ

(١) هو عبد السلام بن الفرج، أبو القاسم المزرفي الفقيه، صاحب الحسن بن حامد، له في المذهب التصانيف، توفي سنة ٤٢٣ هـ. تُنظر ترجمته في «الطبقات»: (٣/٣٣٣).

(٢) هو عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان، أبو عبد الله العُكْبَرِي، ابن بطّة، تلميذ عبد الله البغوي وأبي القاسم الخِرقي وغلّام الخلّال، شيخ الحسن بن حامد وأبي إسحاق البرمكي، صاحب «الإبانة الكبير» و«الصغير»، توفي سنة ٣٨٧ هـ. تُنظر ترجمته في «الطبقات»: (٣/٢٥٦).

(٣) هو إبراهيم بن عمر بن أحمد، أبو إسحاق البرمكي، صاحب أبا عبد الله ابن بطّة والحسن بن حامد، توفي سنة ٣٦١ هـ. تُنظر ترجمته في «الطبقات»: (٣/٣٥٢).

(٤) هو عمر بن أحمد بن إبراهيم، أبو حفص البرمكي، تلميذ غلام الخلّال وأبي علي النّجاد، صاحب كتاب «المجموع»، توفي سنة ٣٨٧ هـ. تُنظر ترجمته في «الطبقات»: (٣/٢٧٣).

(٥) حاشية للمحب ابن الصامت في «ك»: (إسناده ضعيف متروك).

(٦) سيأتي تخريجه ص (٧٣).

(٧) يُنظر هذا الخلاف: «الغنية»: (٢/٢٠)، «المجموع»: (٦/٤٤٧)، «لطائف المعارف» ص (٢٦٧)، «حاشية ابن عابدين»: (٢/٥١٠).

(٨) في «ك»: (حدثناه).

(٩) هو الحسن بن محمد بن الحسن، أبو محمد الخلّال، سمع أبا بكر القطيعي، شيخ أبي بكر الخطيب، توفي سنة ٤٣٩ هـ. تُنظر ترجمته في «تاريخ بغداد»: (٨/٤٥٣).

ابْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ ابْنِ زَكَرِيَّا الرَّازِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْخَلِيلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَمَاءِ الْكَاتِبِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَتِيقُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ بِشْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُقَاتِلٌ، عَنِ الصَّحَّاحِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:

«يَغْفِرُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ أَجْمَعِينَ»^(١)،^(٢).

وَهَذِهِ فَضِيلَةٌ لَمْ تَجِئْ لِغَيْرِهَا.

وَرَوَى عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، قَالَ:

«أَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ فِي اللَّيْلَةِ الْغَرَاءِ وَالْيَوْمِ الْأَزْهَرِ؛ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ»^(٣).

وَالْغُرَّةُ مِنَ الشَّيْءِ: [خِيَارُهُ]^(٤)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: «فِي الْجَنِينِ غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أُمَةٌ»^(٥).

وَلِأَنَّ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ مَعْلُومَةٌ بِعَيْنِهَا، وَلَيْلَةُ الْقَدْرِ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ بِعَيْنِهَا.

وَلِأَنَّ اللَّيْلَةَ تَابِعَةٌ لْيَوْمِهَا، وَقَدْ جَاءَ فِي فَضْلِ يَوْمِهَا مَا لَمْ يَجِئْ لْيَوْمِ لَيْلَةِ

الْقَدْرِ:

(١) حاشية للمحب ابن الصامت في «ك»: (هذا الإسناد لا يثبت به شيء).

(٢) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

(٣) [حديث ضعيف] أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» رقم: (٢٧٧٢) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذكره الشافعي في «الأم»: (٤٣١/٢)، ويُنظر «كشف الخفاء» رقم: (٥٠١).

(٤) يُنظر: «الزاهر» للهِروزي ص (٢٤٤)، «غريب الحديث» للخطابي: (١/٢٣٥).

(٥) في «الأصل»: (خيارهم) والتصويب من «ك».

(٦) أخرجه الإمام أحمد في المسند رقم: (٩٦٥٥)، والبخاري في «الصحيح» رقم: (٧٣١٧).

فَرَوَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ^(١)، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ:
«مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ عَلَى يَوْمٍ أَكْثَرَ عِندَ اللَّهِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَلَا أَحَبَّ
إِلَيْهِ مِنْهُ»^(٢).

وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، قَالَ:
«لَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ وَلَا تَغْرُبُ عَلَى يَوْمٍ أَفْضَلَ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَمَا مِنْ دَائِيَّةٍ
إِلَّا وَهِيَ تَفْرَعُ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ، إِلَّا هَذَيْنِ الثَّقَلَيْنِ مِنَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ»^(٣)^(٤).
وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ:

«سَيِّدُ الْأَيَّامِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَهُوَ شَاهِدٌ، وَمَشْهُودٌ لَهُ يَوْمُ عَرَفَةَ»^(٥).
وَرَوَى أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [عَلَيْهِ] قَالَ:
«إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَبْعَثُ الْأَيَّامَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى هَيْئَتِهَا، وَيَبْعَثُ الْجُمُعَةَ
وَهِيَ زَهْرَاءُ مُنِيرَةٌ، أَهْلُهَا [يُحْفَوْنَ]»^(٦) بِهَا، كَالْعُرْوِيسِ تُهْدَى إِلَى كَرِيمِهَا، تُضِيءُ

(١) في «ك»: (مالك، قال:).

(٢) أخرجه تمام الرازي في «الفوائد» رقم: (٣٥) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

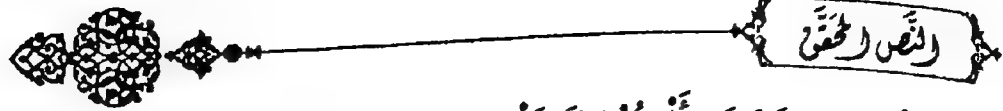
(٣) حاشية للمحب ابن الصامت في «ك»: (رواه ابن خزيمة).

(٤) أخرجه بهذا اللفظ إسماعيل بن جعفر في «حديثه» رقم: (٢٥٨)، والإمام أحمد في «المسند»
رقم (٧٦٨٧) باختلاف بسيط، وكلاهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه بهذا اللفظ صاحب الكتاب المسمى «مسند الربيع» رقم: (٨٨٤)، من حديث المسيب،
وهو في مصادرنا مكون من حديثين الأول: «سيد الأيام يوم الجمعة» أخرجه الحاكم في
«المستدرک» رقم: (١٠٢٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والإمام أحمد في «المسند» رقم:
(١٥٥٤٨) من حديث أبي لبابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والثاني: «الشاهد يوم الجمعة والمشهود يوم عرفة»
أخرجه البيهقي في «فضائل الأوقات» رقم: (١٧٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) سقطت من «الأصل»، وتوجد علامة إلحاق إلى الطرة اليمني.

(٧) في «الأصل»: (محفين).



لَهُمْ، يَمْشُونَ فِي صَوَائِلِهِمْ، أَلْوَانُهُمْ كَالثَلَجِ، وَرِيحُهُمْ يَسْطَعُ كَالْمِسْكِ، يَخُوضُونَ
فِي جِبَالِ الْكَافُورِ، يَنْظُرُ إِلَيْهِمُ الثَّقَلَانِ، مَا يَظَرِفُونَ تَعَجُّبًا حَتَّى يُدْخِلُونَ^(١)
الْجَنَّةَ^(٢)،^(٣).

وَرَوَى أَبُو لُبَابَةَ ابْنُ عَبْدِ الْمُنْذِرِ^(٤)، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ:
«يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَيِّدُ الْأَيَّامِ، وَأَعْظَمُهَا عِنْدَهُ، وَأَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْفِطْرِ
وَالْأَضْحَى»^(٥).

وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ:
«لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ اكْتَسَبَ الذُّنُوبَ بِعَدَدِ الشَّجَرِ وَوَرَقِهَا، ثُمَّ شَهِدَ الْجُمُعَةَ
لَغَلَبَ^(٦) حَقَّ الْجُمُعَةِ عَلَى ذُنُوبِهِ»^(٧).

وَرَوَى ابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»^(٨): / بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:

«خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ فِيهِ سَاعَةٌ مَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ

(١) كذا في «الأصل».

(٢) حاشية للمحب ابن الصامت في «ك»: (إسناده...).

(٣) أخرجه ابن خزيمة في «الصحيح» رقم: (١٧٣٠)، والحاكم في «المستدرک» رقم: (١٠٢٩)،
والبيهقي في «فضائل الأوقات» رقم: (٢٥٤) جميعهم من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) حاشية للمحب ابن الصامت على تصحيف في «ك»: (صوابه عن أبي لبابة ابن عبد المنذر).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٥٥٤٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» رقم:
(٥٥٥٩) من حديث أبي لبابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) تحتل في «الأصل»: (يغلب).

(٧) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

(٨) لم يتيسر العثور عليه حتى الآن، يسر الله ذلك.

مُسْلِمٌ يَدْعُو اللَّهَ بِشَيْءٍ إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ^(١)»^(٢).

* وَذَهَبَ الْمُخَالِفُ إِلَى أَشْيَاءَ:

. مِنْهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾^(٣).

وَالْجَوَابُ:

أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ وَرَدَتْ عَلَى سَبَبٍ، فَأَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَخْلَدٍ^(٤) - قِرَاءَةً عَلَيْهِ - قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ مَسْعَدَةَ الْفَزَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّنْجِيُّ^(٥)، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، قَالَ:

«بَلَغَنِي أَنَّهُ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ لَبَسَ السَّلَاحَ أَلْفَ شَهْرٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَمْ يَضَعْهُ عَنْهُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ لِأَصْحَابِهِ، فَتَعَجَّبُوا مِنْ قَوْلِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾»^(٦) يَعْنِي: خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ تِلْكَ الْأَلْفِ شَهْرٍ

(١) حاشية للمحب ابن الصامت في «ك»: (رواه مسلم).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٠٣٠٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» رقم: (٢٧١٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) سورة القدر: (٣).

(٤) هو محمد بن علي بن مخلد الوراق، أبو الحسين البغدادي، صدوق، روى عن أبي بكر القطيعي، روى عنه أبو بكر الخطيب، توفي سنة ٤٢٢ هـ. تُنظر ترجمته في «تاريخ بغداد»: (٣٨١/٩).

(٥) هو مسلم بن خالد المكي، أبو خالد الزُّنْجِيُّ، روى عن الزُّهري وابن أبي مليكة وابن جريج، تفقه به الشافعي، وروى عنه مُسَدَّدٌ وَمُرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَالْحَمِيدِيُّ، توفي سنة ١٨٠ هـ. تُنظر ترجمته في «تاريخ الإسلام»: (٧٤٢/٤).

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» رقم: (١٩٤٢٤)، وأبو جعفر الترمذي في «التفسير» رقم: (١٣٠)، والبيهقي في «السنن الكبير» رقم: (٨٥٩٧) جميعهم من قول ابن أبي نَجِيحٍ عن مجاهد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُرْسَلًا.

الَّتِي لَيْسَ ذَلِكَ الرَّجُلُ فِيهَا السَّلَاحَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَلَمْ يَضَعُهُ عَنْهُ.
وَإِذَا كَانَ سَبَبُ نُزُولِهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؛ امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ الْقَضْدُ بِهَا فَضْلَهَا
عَلَى غَيْرِهَا مِنْ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ.

وَيُحْتَمَلُ: أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ لَيْسَ فِيهَا جُمُعَةٌ،
كَمَا أَنَّ تَقْدِيرَهَا عَنْدهُمْ: هِيَ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ لَيْسَ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ.
أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ ^(١)، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ حُشَيْشٍ، قَالَ:
حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الرَّبِيعِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ فَقَالَ:
«أَلْفُ شَهْرٍ لَيْسَ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ» ^(٢).

فَإِنْ قِيلَ: لَا يَصِحُّ هَذَا التَّأْوِيلُ؛ لِأَنَّ الشُّهُورَ لَمْ تَخُلْ فِيهَا مَضَى وَفِيمَا
يَأْتِي مِنْ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ، وَقَدْ كَانَتْ خَالِيَةً مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ؛ لِأَنَّهَا حَدَثَتْ بِحُدُوثِ
شَهْرِ رَمَضَانَ.

قِيلَ: لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَذَلِكَ أَنَّ مِثْلَ اللَّيْلَةِ الَّتِي أُنْزِلَ فِيهَا [الْقُرْآنُ]، لَمْ
تَخُلْ فِيهَا سَلَفًا ^(٣)، وَلَكِنَّ فَضْلَ هَذِهِ اللَّيْلَةِ حَدَثَ بِحُدُوثِ الْإِسْلَامِ، وَكَذَلِكَ
فَضْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَتِهِ، لَمْ يَزَلْ فِيهَا سَلَفٌ، وَفَضِيلَتُهَا حَدَثَتْ بِحُدُوثِ
الْإِسْلَامِ.

وَاجْتَمَعَ أَيْضًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ ^(٤)، وَأَنَّهُ قَدْ قِيلَ: إِنَّهَا

(١) هو محمد بن علي بن مخلد، وقد تقدمت ترجمته في الصفحة السابقة.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» رقم: (٣٦٦٢)، والطبري في «جامع البيان»: (٥٤٦/٢٤).

(٣) في «الأصل»: (القرآن لم تخل فيها لم يخل فيما سلف) والمثبت موافق لـ «ك» و «غ».

(٤) سورة الدخان: (٤).

لَيْلَةُ الْقَدْرِ^(١).

والجواب:

أَنَّهُ قَدْ قِيلَ: إِنَّهَا لَيْلَةُ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ^(٢)، عَلَى أَنَّ أَكْثَرَ مَا فِي هَذَا أَنَّ لَهَا فَضِيلَةً فِي نَفْسِهَا، وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ ذَلِكَ، وَخِلَافُنَا فِي فَضِيلَتِهَا عَلَى غَيْرِهَا، وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى ذَلِكَ. وَهَكَذَا الْجَوَابُ عَنْ جَمِيعِ مَا رُوِيَ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي فَضْلِهَا؛ أَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى فَضْلِهَا فِي نَفْسِهَا، وَلَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى فَضْلِهَا عَلَى غَيْرِهَا.

* وَقَدْ رُوِيَ فِي فَضْلِهَا أَخْبَارٌ:

- فَرَوَى عِكْرِمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ:

«نَزَلَ الْقُرْآنُ جُمْلَةً فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَكَانَ إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُخْرِجَ مِنْهُ [شَيْئًا] ^(٣) أَحَدَهُ»^(٤).

- وَرَوَى أَبُو الْجَوَزَاءِ^(٥)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(٦)، قَالَ:

(١) قول قتادة ومجاهد وجمع، أخرجه عنهم عبد الرزاق في «التفسير» رقم: (٢٨٠١)، والطبري في «جامع البيان»: (٩/٧٠).

(٢) قول عكرمة، أخرجه عنه ابن أبي حاتم في «التفسير» رقم: (١٨٥٣١)، والطبري في «جامع البيان»: (٩/٢١).

(٣) في «الأصل»: (شيء).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: (٣٠٨١٣)، وابن منده في «التوحيد» رقم: (٨٥٥).

(٥) هو أوس بن عبد الله الرُّبَيعِي البَصْرِي، روى عن عائشة وابن عباس وابن عمر، روى عنه أبو الأشهب العطاردي وغيره. تُنظر ترجمته في «تهذيب الكمال»: (٣/٣٩٢).

(٦) سورة البقرة: (١٨٧).

«لَيْلَةُ الْقَدْرِ»^(١).

- وَرَوَى الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عَبْدِ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ، قَالَ:

«ذُقْتُ مَاءَ الْبَحْرِ لَيْلَةَ سَبْعَةِ وَعِشْرِينَ، فَإِذَا هُوَ عَذْبٌ»^(٢).

- وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ:

«مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ [ذَنْبِهِ]»^(٣).

- وَرَوَى ابْنُ [٤] عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، قَالَ:

«لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ»^(٥).

/يعني: مِنْ عِبَادَةِ أَلْفِ شَهْرٍ بِصِيَامِ نَهَارِهَا، وَقِيَامِ لَيْلِهَا، لَيْسَ فِي تِلْكَ الشُّهُورِ مِثْلُهَا، فَمَنْ تَعَبَّدَ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ، فَقَدْ فَازَ بِعِبَادَةِ أَلْفِ شَهْرٍ»^(٦).

- وَرَوَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ:

«إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، هَبَطَ جَبْرَيْلُ فِي كَنْبَكَةِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، لَهُ جَنَاحَانِ

أَخْضَرَانِ مَنُظُومَانِ بِالذَّرِّ وَالْيَاقُوتِ، لَا يَنْشُرُهُمَا^(٧) جَبْرَيْلُ فِي كُلِّ سَنَةٍ إِلَّا

لَيْلَةً وَاحِدَةً، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾^(٨)، أَمَّا

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» رقم: (١٦٨٣)، والطبري في «جامع البيان»: (٢/٢٤٦).

(٢) أخرجه البيهقي في «فضائل الأوقات» رقم: (١٠٦).

(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: (١٩٠١)، ومسلم في «الصحيح» رقم:

(٧٦٠)، والإمام أحمد في «المسند» رقم: (٩٢٨٩).

(٤) مقصورة في «الأصل».

(٥) أخرجه بهذا اللفظ ابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: (٨٩٥٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

وأبو طاهر السلفي في «المشيخة» رقم: (٢٥٠٠) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) نقل النووي هذا التفسير عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «المجموع»: (٧/٥٣٤).

(٧) في «ك»: (لا يلبسهما).

(٨) سورة القدر: (٤).

الْمَلَائِكَةُ فَهُمْ تَحْتَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، وَأَمَّا الرُّوحُ فَهُوَ جَبْرِيلُ^(١).

- وَرَوَى مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾ قَالَ:

«يُقْضَى فِيهَا مَا يَكُونُ فِي السَّنَةِ إِلَى مِثْلِهَا»^(٢).

- وَرَوَى الْأَعْمَشُ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(٣) قَالَ:

«لَيْلَةُ سَالِمَةٍ لَا يُحْدِثُ فِيهَا»^(٤)، وَلَا يُرْسَلُ فِيهَا شَيْطَانٌ^(٥).

وَالْجَوَابُ:

أَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ تَدُلُّ عَلَى فَضْلِهَا فِي نَفْسِهَا، فَأَمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى فَضْلِهَا عَلَى

غَيْرِهَا فَلَا.

* وَقَدْ قَابَلَهَا مِثْلُهَا مِنَ الْأَخْبَارِ فِي فَضْلِ الْجُمُعَةِ، وَهُوَ:

- مَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:

«مَنْ مَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ وَقَاهُ اللَّهُ تَعَالَى فَتَنَانِي الْقَبْرِ»^(٦)،^(٧).

(١) [حديث موضوع] أخرجه بهذا اللفظ العقيلي في «الضعفاء» رقم: (٣٨٣٤)، وابن الجوزي

في «العلل المتناهية» رقم: (٨٧٩) من طريق الأول من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه عبد الرزاق «التفسير» رقم: (٣٦٦٦)، والطبري في «جامع البيان»: (٥٣٤/٢٤).

(٣) سورة القدر: (٥).

(٤) في «ك»: (فيها حدث)، وفي المصادر: (داء).

(٥) ذكره بهذا اللفظ الماوردي في «النكت والعيون»: (٣١٤/٦)، وأخرجه ابن أبي حاتم في

«التفسير» رقم: (١٩٤٢٩)، والمحاملي في «الأمالي» رقم: (٣٧٠) بلفظ مغاير.

(٦) حاشية للمحب ابن الصامت في «ك»: (إنما هو عبد الله بن عمرو بن العاص [رواية] أبي قبيل

عنه، على أنه قد روى بمعناه بإسناد ساقط عن ابن عمر).

(٧) أخرجه بهذا اللفظ قوام السنة في «الترغيب والترهيب» رقم: (٩٠٩) من حديث ابن عمر

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٦٦٤٦) بلفظ مغاير من حديث ابن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَرَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ^(١)، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ:
 «مَا مِنْ لَيْلَةٍ جُمُعَةٍ إِلَّا وَيَنْظُرُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ إِلَى خَلْقِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَيَغْفِرُ
 لِمَنْ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا»^(٢).
 وَرَوَى جَابِرٌ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ:
 «مَنْ مَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ أُجِيرَ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ يَوْمَ
 الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ طَابِعُ [الشَّهَدَاءِ]^(٣)»^(٤).
 وَرَوَى أَنَسُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:
 «مَا مِنْ يَوْمٍ جُمُعَةٍ وَلَا لَيْلَةٍ [جُمُعَةٍ]^(٥) إِلَّا يَطْلُعُ^(٦) اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ إِلَى دَارِ
 الدُّنْيَا، فَيَغْتِقُ مِثْقَالَ أَلْفِ عَتِيقٍ مِنَ النَّارِ مِنَ الْمُوحِّدِينَ، مِمَّنْ قَدْ اسْتَوْجَبَ
 ذَلِكَ»^(٧).

وَرَوَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:
 «لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ لَيْلَةٌ غَرَاءُ، وَيَوْمُهَا يَوْمٌ أَزْهَرُ»^(٨)، وَإِنَّ مَلَكَيْنِ أَحَدَهُمَا مِنْ

(١) في «ك»: (مسعود، قال:).

(٢) أخرجه ابن فندمه في «تاريخ بيهق»: (٢٨٤/١) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) في «الأصل»: (الشهد).

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية»: (١٥٥/٣)، والضياء المقدسي في «المتقى من مسموعاته»
 رقم: (٤٢)، ولفظهما: «أجبر من عذاب القبر» من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) سقطت من «الأصل».

(٦) في «ك»: (ويطلع).

(٧) [حديث موضوع] أخرجه أبو بكر الخطيب في «تاريخ بغداد»: (٢٤/١١) من حديث أنس
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حكم بوضعه السيوطي في «الآلئ المصنوعة»: (٢٦/٢).

(٨) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢٣٤٦)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» رقم:
 (٦٥٩) والبيهقي في «الدعوات الكبير» رقم: (٥٢٩) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأما باقي =

الْمَشْرِقِ وَالْآخِرُ مِنَ الْمَغْرِبِ، يُنَادِيَانِ بَعْدَ عِشَاءِ الْآخِرَةِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، وَنُصِفَ
اللَّيْلُ، وَبِالْأَسْحَارِ: هَلْ مِنْ تَائِبٍ فَيَتَابُ عَلَيْهِ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَيُعْطَى؟ هَلْ
مِنْ مُسْتَجِيرٍ فَيُجَارُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغِيثٍ فَيُعَاثُ؟».

وَاجِبٌ:

بِأَنَّ النَّبِيَّ - [صَلَّى] ^(١) اللَّهُ عَلَيْهِ - نَهَى أَنْ تُخَصَّ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ وَيَوْمُهَا
بِصِيَامٍ ^(٢)، وَحَثَّ عَلَى الْعَمَلِ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَقَالَ:

«مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» ^(٣).

فَدَلَّ عَلَى: أَنَّ الْعَمَلَ فِيهَا أَفْضَلُ مِنَ الْعَمَلِ فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ.

وَالْجَوَابُ عَنْهُ:

أَنَّ نَهْيَهُ عَنْ إِفْرَادِهَا بِالْعَمَلِ لَا يَدُلُّ عَلَى نُقْصَانِ فَضْلِهَا، وَفَضِيلَةِ غَيْرِهَا
عَلَيْهَا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ نَهَى ^(٤) عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَبَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ ^(٥)،
وَهُمَا أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَوْقَاتِ؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ﴾ ^(٦)،
وَقَوْلُ النَّبِيِّ: «صَلَاتَانِ يَشْهَدُهُمَا مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ، يَصْعَدُ هَذَا
وَيَنْزِلُ هَذَا» ^(٧).

= المتن فلم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

(١) سقطت من «الأصل».

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢٧٥٠٧)، ومسلم في «الصحيح» رقم: (١١٤٤).

(٣) تقدم تخريجه ص (٧٩).

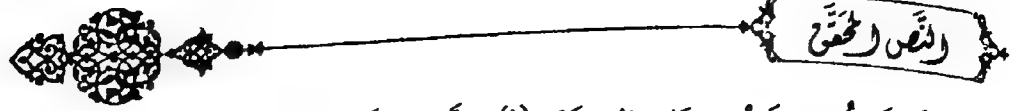
(٤) في «ك»: (منهى).

(٥) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: (٥٨٤)، ومسلم في «الصحيح» رقم:

(٨٢٦)، والإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٠٤٤١).

(٦) سورة الإسراء: (٧٨).

(٧) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.



وَكَذَلِكَ نُهِيَ عَنْ صِيَامِ الْعِيدَيْنِ ^(١) وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ ^(٢)، وَهُمَا أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَيَّامِ.

وقد قيل: إِنَّهُ نَهَى عَنْ إِفْرَادِهَا بِالْقِيَامِ تَعْظِيمًا لَهَا حَتَّى يَتَقَدَّمَهَا ^(٣) قِيَامٌ، كَمَا نُهِيَ أَنْ يُسْتَقْبَلَ الشَّهْرُ ^(٤) بِالْيَوْمِ وَالْيَوْمَيْنِ ^(٥) تَعْظِيمًا لَهُ ^(٦).

وَنَظَرْتُ فِيمَا أَلْفَهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ مُقْسَمٍ الْمُفْرِيُّ ^(٧) ^(٨)، فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَقَالَ:

«فَأَمَّا السُّؤَالُ الَّذِي وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ فِيهِ فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ / وَلَيْلَةِ الْقَدْرِ، أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحیح» رقم: (١١٩٧)، ومسلم في «الصحیح» رقم: (١١٣٨)، والإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٠٦٣٤).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢٠٧٢٢)، ومسلم في «الصحیح» رقم: (١١٤١).

(٣) كذا في «الأصل» وجميع النسخ، ولعل الصواب: (حتى لا يتقدمها).

(٤) أي شهر رمضان.

(٥) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحیح» رقم: (١٩١٤)، ومسلم في «الصحیح» رقم: (١٠٨٢)، والإمام أحمد في «المسند» رقم: (٨٥٧٥).

(٦) زيادة في «ك»:

[ويحتمل أن يكون نهى أن تخص ليلتها لقيام؛ لثلا يغلب عليه النوم في يومها؛ لأنه متظر

لصلاة الجمعة، ونهى عن صيام يومها لوجهين:

أحدهما: أنه يسمى عيداً، وقد نهى عن صيام يوم العيد.

الثاني: لثلا يضعف في مقامه في الجامع.]

(٧) حاشية للمحب ابن الصامت في «ك»: (المشهور أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم صاحب ثعلب).

(٨) هو أبو الحسن العطار، حدث عن الباغندي وأبي القاسم البغوي ويحيى بن صاعد، حدث عنه أبو نعيم وأبو محمد الخلال وغيرهما، توفي سنة ٣٨٠ هـ. تُنظر ترجمته في «تاريخ بغداد»: (١١٣/٦).

فَذَهَبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى تَفْضِيلِ أَحَدِهِمَا، قَوْلَانِ [سَائِفَانِ] ^(١) يُبَيِّحُ ^(٢) بَعْضُ الْأُصُولِ وَكَثِيرٌ مِنْ دَلَائِلِ الْعُقُولِ عَلَى صَوَابِ قَوْلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَلَيْسَ [يَجُوزُ] ^(٣) لِأَحَدٍ أَنْ يُطْلَقَ الْخَطَأَ لِقَائِلٍ مِنْهُمَا.

وَاعْتَمَدَ فِي تَفْضِيلِهَا ^(٤) عَلَى شَيْئَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ [لَيْلَةَ] ^(٥) الْجُمُعَةِ مُعَيَّنَةٌ الْأَزْمَنَةِ، مَعْقُولَةٌ ^(٦) مَشْهُودَةٌ، يَشْهَدُهَا الْخَاصُّ وَالْعَامُّ مِنْ ذَكَرٍ [وَأُنْثَى] ^(٧)، وَصَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، وَبَصِيرٍ وَضَرِيرٍ، وَتَصِلُ بَرَكَتُهَا إِلَى الْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ.

وَلَيْلَةُ الْقَدْرِ غَيْرُ مُعَيَّنَةٍ، قَدْ تُوْجِدُ وَقَدْ لَا تُوْجِدُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ تَتَكَرَّرُ، فَثَوَابُهَا [يَزِيدُ] ^(٨) عَلَى لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ، إِلَّا تَرَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لَمَّا حَفِظَ عَنْهُ تَفْضِيلُ رَجُلٍ مُعَيَّنٍ عَلَى رَجُلٍ مُعَيَّنٍ، سَمَاهُمَا وَذَكَرَهُمَا بِالْفَضْلِ، ثُمَّ رَجَعَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، فَمَاتَ [الْفَاضِلُ] ^(٩) مِنْهُمَا فِي حَيَاتِهِ، وَبَقِيَ الْمَفْضُولُ، ثُمَّ مَاتَ، فَذَكَرَ فَضْلَهُ وَرَجَّحَهُ عَلَى صَاحِبِهِ، [فَقِيلَ] ^(١٠) لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ قَدْ كُنْتَ ذَكَرْتَ أَنَّ ذَاكَ أَفْضَلُ، فَقَالَ النَّبِيُّ

(١) غير ظاهرة في «الأصل» بسبب وضع لاصق عليها.

(٢) ليست في «ك».

(٣) غير ظاهرة في «الأصل» بسبب وضع لاصق عليها.

(٤) أي ليلة الجمعة.

(٥) غير ظاهرة في «ظ» بسبب لاصق عليها.

(٦) في «ك»: (بالأزمنة ومعقولة).

(٧) غير ظاهرة في «الأصل» بسبب وضع لاصق عليها.

(٨) غير ظاهرة في «الأصل» بسبب وضع لاصق عليها.

(٩) غير ظاهرة في «الأصل» بسبب وضع لاصق عليها.

(١٠) غير ظاهرة في «الأصل» بسبب وضع لاصق عليها.

مَوْلَانِيَّةٌ: «قَاتِنٌ» (١) صَلَاتُهُ بَعْدَ صَلَاتِهِ: وَأَيْنَ صِيَامُهُ بَعْدَ صِيَامِهِ: وَأَيْنَ
 (صَدَقَتُهُ) بَعْدَ (صَدَقَتِهِ) (٢) (٣) وَجَعَلَ يُعَدُّ أَعْمَالَ الْبِرِّ الَّتِي زَادَ بِهَا ثَوَابَهُ
 وَتَصَافَتْ!؟

فَقَدْ خَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ الْفَضْلَ إِنَّمَا كَانَ أَكْثَرَ وَأَزِيدَ، وَيَبِينُ أَنَّ مَا وَرَدَ فِي فَضْلِ
 لَبَنَةِ الْقَدْرِ يَنْدُ عَلَى فُضْلِهَا فِي نَفْسِهَا.

آخِرُ الْمَسْأَلَةِ

(١) غير ظاهرة في «الأصل» بسبب وضع لاصق عليها.

(٢) في «الأصل»: (صدقه).

(٣) في «الأصل»: (صدقه).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المستند» رقم: (١٧٩٢١)، وأبو داود في السنن رقم: (٢٥٢٤) من
 حديث عُبَيْدِ بْنِ خَالِدٍ السُّلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَاللَّفْظُ عَنْهُمَا «عَمِلَهُ بَعْدَ عَمَلِهِ» وَلَيْسَ «صَدَقَتُهُ
 بَعْدَ صَدَقَتِهِ».

(١) وَنَظَرْتُ فِيمَا خَرَّجَهُ أَبُو حَفْصٍ ابْنُ شَاهِينَ، فَذَكَرَ أَشْيَاءَ تُدَلُّ عَلَى فَضْلِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ عَلَى لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ. وَاخْتَارَ ذَلِكَ :-

مِنْهَا: أَنَّ أَوَّلَ مَا نَزَلَ الْقُرْآنُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، ثُمَّ نَزَلَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي عِشْرِينَ سَنَةً.

رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: «نَزَلَ الْقُرْآنُ جُمْلَةً فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَكَانَ اللَّهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُخْدِثَ مِنْهُ شَيْئًا أَخَذَهُ» (٢).

وَهَذِهِ فَضِيلَةٌ لَا يُسَاوِيهَا غَيْرُهَا.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ فَضَّلَهَا، وَأَمَرَ الْخَلْقَ بِطَلَبِهَا.

رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: «وَأَتَّبَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ» (٣) قَالَ: «لَيْلَةُ الْقَدْرِ» (٤).

وَمِنْهَا: أَنَّ اللَّهَ جَعَلَهَا لَيْلَةَ الْحُكْمِ الَّتِي يَقْضِي اللَّهُ فِيهَا قَضَاءَ السَّنَةِ كُلِّهَا مِنْ حَيَاةٍ وَمَوْتٍ، رَجَّحَ وَرَوَى ذَلِكَ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ» (٥) قَالَ: «لَيْلَةُ الْحُكْمِ» (٦).

وَمِنْهَا: أَنَّ اللَّهَ جَعَلَهَا أَفْضَلَ لَيْلَةٍ فِي أَفْضَلِ شَهْرٍ، وَاخْتَارَ مِنَ اللَّيَالِي كُلِّهَا لَيْلَةَ الْقَدْرِ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى اخْتَارَ السَّاعَاتِ؛ فَاخْتَارَ سَاعَاتِ أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ، وَاخْتَارَ الْأَيَّامَ؛ فَاخْتَارَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَاخْتَارَ

(١) من هنا تبدأ الزيادة التي خلت منها النسخة الخطية المعتمدة، يُنظر ص (٤٠).

(٢) تقدم تخريجه ص (٧٨).

(٣) سورة البقرة: (١٨٧).

(٤) تقدم تخريجه ص (٧٨).

(٥) سورة القدر: (١).

(٦) أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» رقم: (٣٦٦٤)، والطبري في «جامع البيان»: (٥٤٤/٢٤).

الشُّهُورَ؛ فَاخْتَارَ رَمَضَانَ، وَاخْتَارَ اللَّيَالِي؛ فَاخْتَارَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ^(١).
وَمِنْهَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَكْشِفْهَا لِأَحَدٍ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَلَا النَّبِيِّينَ
وَالْمُرْسَلِينَ، فِي نَوْمٍ وَلَا يَقْظَةٍ، إِلَّا لِنَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنَّهُ لَمَّا أَنْزَلَهَا عَلَيْهِ،
وَعَرَفَهُ قَدَرَهَا أَرَاهُ إِيَّاهَا فِي مَنَامِهِ، وَعَرَفَهُ فِي أَيِّ لَيْلَةٍ تَكُونُ، فَأَصْبَحَ بِهَا عَالِمًا،
وَأَرَادَ أَنْ يُخْبِرَ النَّاسَ بِهَا لِسُرُورِهِ بِهَا، فَتَلَاخَى بَيْنَ يَدَيْهِ رَجُلَانِ، فَأَنْسِيَهَا، وَأَمَرَ
بِطَلَبِهَا فِي لَيْلَةِ الْعَشْرِ، لَا أَنَّهُمْ رَأَوْهَا مُكَاشَفَةً أَبَدًا، وَلَكِنْ يَلْتَمِسُوا فَضْلَهَا
فِي اللَّيَالِي الْمُسَمَّاةِ؛ تَغْرِيرًا لَهَا، وَجُعِلَ فِيهَا الْخَيْرُ وَالْبَرَكَةُ مَا لَمْ يُجْعَلْ فِي
لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ وَلَا غَيْرِهَا، وَلَمْ يَرَهَا أَحَدٌ بَعْدَهُ، وَمَنْ ادَّعَى رُؤْيَهَا بَعْدَ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدْ أَبْطَلَ، وَيُسْأَلُ أَيُّشِ رَأَى؟ حَتَّى تَبَيَّنَ فَضِيحَتُهُ.

وَمِنْهَا: مَا رَوَى أَبِي بَنْ كَعْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَقُولُ: «الْتِمِسُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَيْلَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ، إِنَّهَا لَيْلَةُ طَلْقَةٍ - طَيِّبَةٌ -
لَيْسَتْ بِالْبَارِدَةِ وَلَا الْحَارَّةِ، وَإِنَّ الشَّمْسَ تُضْبِحُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ لَيْسَ لَهَا شُعَاعٌ،
وَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَغْتَسِلَ لَهَا وَيُوَخَّرَ فِظَرَهَا إِلَى السُّحُورِ، ثُمَّ لَيْكُنْ أَوَّلَ مَا
يُفْطِرُ عَلَيْهِ ضَبْحٌ مِنْ لَبَنٍ»^(٢).

وَمِنْهَا: مَا رَوَاهُ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
«إِنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ كَأَنَّ فِيهَا قَمَرًا، وَلَا يَحِلُّ النَّجْمُ أَنْ يُرْمَى بِهِ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ حَتَّى
الصَّبَاحِ، وَإِنَّ مِنْ أَمَارَتِهَا أَنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ لَا مُشْتَعَاعَةً، كَأَنَّهَا الْقَمَرُ لَيْلَةَ
الْبَدْرِ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى الشَّيَاطِينِ أَنْ تَخْرُجَ مَعَهَا يَوْمَئِذٍ»^(٣).

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية»: (١٥/٦)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» رقم: (٨٩٦).

(٢) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

(٣) أخرج أبو بكر الخطيب نحوه في «تلخيص المشابه» رقم: (١٧٤) من حديث عبادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَمِنْهَا: مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ - يَعْنِي: لَيْلَةَ الْقَدْرِ - أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ الْحَصَى»^(١).

وَمِنْهَا: مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(٢).

وَمِنْهَا: مَا رَوَى عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ، قَالَ: «ذُقْتُ مَاءَ الْبَحْرِ لَيْلَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ، فَإِذَا هُوَ عَذْبٌ»^(٣).

وَالْجَوَابُ:

أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا، وَقَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ، وَبَعْضُهَا يُفِيدُ إِبْنَاتَ فَضِيلَةٍ لَهَا فِي نَفْسِهَا، وَلَسْنَا [نَمْنَعُ]^(٤) مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا خِلَافُنَا فِي فَضْلِهَا عَلَى غَيْرِهَا، وَلَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
وَالِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا
عَلَّقَهَا مِنْ خَطِّ مُصَنِّفِهَا
مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَنْبَلِيُّ

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٠٧٣٤)، والطيالسي في «المسند» رقم: (٢٦٦٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) تقدم تخريجه ص (٧٩).

(٣) تقدم تخريجه ص (٧٩).

(٤) في «ك»: (بمنع).

المصاوير والمرآة جمع والكشافات والفهارس

تَبَيُّنُ الْمَصَادِرِ وَالْمَطْبُوعَةِ

* الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، تَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

* الْمَصَادِرُ الْمَخْطُوطَةُ:

- المشيخة، لأبي طاهر السلفي «ت ٥٧٦ هـ».

- المتقى من مسموعات مَرَوْ، للضياء المقدسي «ت ٦٤٣ هـ».

* الْمَصَادِرُ الْمَطْبُوعَةُ:

- التفسير، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم «ت ٣٢٧ هـ»، تحقيق:

أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الثالثة، ١٤١٩ هـ.

- الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد، أبو بكر الأنباري «ت

٣٢٨ هـ»، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ /

١٩٩٢ م.

- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي «ت ٤٥٨ هـ»، تحقيق:

محمد عطا، دار الكتب العلمية/ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.

- السنن، سليمان بن الأشعث السجستاني «ت ٢٧٥ هـ»، تحقيق: شعيب الأرناؤوط،

ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م.

- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري «ت ٢٦١ هـ»، تحقيق: محمد فؤاد

عبد الباقي، دار إحياء التراث/ لبنان.

- المسند، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني «ت

٢٤١ هـ»، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرين، مؤسسة الرسالة/ لبنان،

الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.

المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم ابن عثمان بن خواستي العبسي «ت ٢٣٥هـ»، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي «ت ٧٤٨هـ»، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي «ت ٤٦٣هـ»، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.

جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري «ت ٣١٠هـ» تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر / القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبو نعيم الأصبهاني «ت ٤٣٠هـ»، دار السعادة / مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.

شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي «ت ٤٥٨هـ»، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

طبقات الحنابلة، أبو الحسين بن أبي يعلى، محمد بن محمد «ت ٥٢٦هـ»، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الملك عبد العزيز / السعودية، الطبعة الأولى، ١٣١٩هـ / ١٩٩٩م.

الأم، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب ابن عبد مناف المطلبي القرشي المكي الشافعي «ت ٢٠٤هـ» دار المعرفة / لبنان، بدون طبعة، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

الأمالي، الحسين بن إسماعيل بن محمد، أبو عبد الله المحاملي «ت ٣٣٠هـ»،

رواية ابن يحيى البيع، تحقيق: إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية ودار ابن القيم/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.

- تاريخ بيهق، علي بن زيد بن محمد، أبو الحسن ابن فندمه «ت ٥٦٥ هـ»، دار أفرأ / دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ.

- الترغيب والترهيب، إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني قوام السنة «ت ٥٣٥ هـ»، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث / القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.

- تفسير القرآن، محمد بن أحمد بن نصر، أبي جعفر الترمذي «ت ٢٩٥ هـ»، تحقيق: حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

- التفسير، عبد الرزاق بن همام الصنعاني «ت ٢١١ هـ»، تحقيق: محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.

- تلخيص المتشابه في الرسم، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي «ت ٤٦٣ هـ»، تحقيق: سُكينة الشهابي، دار طلاس / دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥ م.

- التوحيد ومعرفة أسماء الله عزَّ وجلَّ وصفاته على الاتفاق والتفرد، محمد بن إسحاق ابن محمد، أبو عبد الله ابن منَّده «ت ٣٩٥ هـ»، تحقيق علي بن محمد ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.

- الجامع الصحيح (مسند الربيع)، الربيع بن حبيب بن عمر الأزدي البصري «ت ١٠٣ هـ»، تحقيق: محمد إدريس وعاشور بن يوسف، دار الحكمة/ بيروت ومكتبة الاستقامة/ سلطنة عمان، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.

- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله «ت ٢٥٦ هـ»، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، اعتناء: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.



- حاشية رد المختار على الدر المختار، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز، ابن عابدين الحنفي «ت ١٢٥٢ هـ»، دار الفكر / لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
- حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني، إسماعيل بن جعفر ابن أبي كثير، أبو إسحاق المدني «ت ١٨٠ هـ»، تحقيق: عمر بن رفود بن رفيد، مكتبة الرشد وشركة الرياض / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.
- اللدعات الكبير، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي «ت ٤٥٨ هـ»، تحقيق: بدر البدر، دار غراس / الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩ م.
- شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرَوِجَردي الخراساني، أبو بكر البيهقي «ت ٤٥٨ هـ» تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.
- الضعفاء، محمد بن عمرو بن حماد العقيلي «ت ٣٢٢ هـ»، تحقيق: مازن السرساوي، دار ابن عباس / مصر، الطبعة الثانية، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي «ت ٥٩٧ هـ»، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية / باكستان، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.
- عمل اليوم والليلة، أحمد بن محمد بن إسحاق، ابن السني «ت ٣٦٤ هـ»، تحقيق: كوثر البرني، دار القبلة / السعودية، الطبعة الأولى.
- غريب الحديث، حمد بن محمد بن إبراهيم، أبو سليمان الخطابي «ت ٣٨٨ هـ»، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي وعبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر / دمشق، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ هـ.
- الغنية لطالبي طريق الحق عزَّجَلَّ، عبد القادر بن موسى بن عبد الله الجيلاني «ت ٥٦١ هـ»، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.
- فضائل الأوقات، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي «ت ٤٥٨ هـ»، تحقيق:

- عدنان عبد الرحمن مجيد، مكتبة المنارة / مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
- الفوائد، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجعيد البجلي الرازي ثم الدمشقي «ت ٤١٤ هـ»، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة الرشد / الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي العجلوني «ت ١١٦٢ هـ»، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن هندأوي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م.
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي «ت ٩١١ هـ»، تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.
- لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي «ت ٧٩٥ هـ»، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار ابن كثير / دمشق، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
- المجموع شرح المذهب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي «ت ٦٧٦ هـ»، تحقيق: أحمد نجيب المطيعي، دار عالم الكتب / السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ م.
- مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري «ت ٣١١ هـ»، دار الميمان / الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- المسند، سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي «ت ٢٠٤ هـ»، تحقيق: محمد التركي، دار هجر / مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.
- النكت والعيون، علي بن محمد بن محمد بن حبيب، أبو الحسن الماوردي «ت ٤٥٠ هـ»، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية / لبنان، الطبعة الأولى.

كُشَافُ الْقَبَائِنِ وَالْقُرْآنِيَّةِ

الآيَةُ الْقُرْآنِيَّةُ	السُّورَةُ	رَقْمُ الْآيَةِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
﴿وَاتَّبَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾	البقرة	١٨٧	٧٨، ٧٠
﴿وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ﴾	الإسراء	٧٨	٧٤
﴿فِيهَا يُفَرِّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾	الدخان	٤	٦٩
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾	القدر	١	٧٨
﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾	القدر	٣	٦٨، ٦٩
﴿تَنْزِيلُ الْمَلَكِ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾	القدر	٤	٧١
﴿سَلَّمَ فِي حَقِّ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾	القدر	٥	٧٢



كشاف الصحاح والنسب

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّايِ	الصفحة
اللَّيْلَةُ الْغَرَاءُ	٦٤
أَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ فِي اللَّيْلَةِ الْغَرَاءِ وَالْيَوْمِ الْأَزْهَرِ	٦٥
فِي الْجَنِينَ غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ	٦٥
صَلَاتَانِ يَشْهَدُهُمَا مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ	٧٤
فَأَيْنَ صَلَاتُهُ بَعْدَ صَلَاتِهِ	٧٧
يَوْمُ الْجُمُعَةِ سَيِّدُ الْأَيَّامِ	أَبُو لُبَابَةَ ابْنُ عَبْدِ الْمُنْدِرِ	٦٧
إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَبْعَثُ الْأَيَّامَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى هَيْبَتِهَا	أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ	٦٦
لَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ وَلَا تَغْرُبُ عَلَى يَوْمٍ أَفْضَلَ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ	أَبُو هُرَيْرَةَ	٦٦
سَيِّدُ الْأَيَّامِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَهُوَ شَاهِدٌ،	أَبُو هُرَيْرَةَ	٦٦
لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَكْتَسَبَ الذُّنُوبَ بَعْدَ الشَّجَرِ وَوَرَقِهَا	أَبُو هُرَيْرَةَ	٦٧
خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ	أَبُو هُرَيْرَةَ	٦٧

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّوِي	الصَّفْحَةُ
مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا	أَبُو هُرَيْرَةَ	٧١، ٧٤
إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ الْحَصَى	أَبُو هُرَيْرَةَ	٨٠
اتَّبَعُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَيْلَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ	أَبِي بَنْ كَعْبٍ	٧٩
مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ عَلَى يَوْمٍ أَعْظَمَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٦٦
إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، هَبَطَ جِبْرِيلُ فِي كَبْكَبَةٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٧١
مَا مِنْ يَوْمٍ جُمُعَةٍ وَلَا لَيْلَةٍ جُمُعَةٍ	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٧٣
لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ لَيْلَةُ غَرَاءٍ، وَيَوْمُهَا يَوْمٌ أَزْهَرُ	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٧٣
مَنْ مَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ أَجِيرٌ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	٧٣
إِنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ كَأَنَّ فِيهَا قَمَرًا	عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ	٧٩
يَغْفِرُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ أَجْمَعِينَ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	٦٥
لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	٧١
مَنْ مَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ وَقَاهُ اللَّهُ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٧٢
مَا مِنْ لَيْلَةٍ جُمُعَةٍ، إِلَّا وَيَنْظُرُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ	٧٣

كشاف المرفقات والمفردات

طَرَفُ الْقَوْلِ	الْقَائِلُ	الصفحة
بَلَّغَنِي أَنَّهُ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ لَبَسَ السَّلَاحَ أَلْفَ شَهْرٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَمْ يَضَعْهُ عَنْهُ...	ابنُ أَبِي نَجِيحٍ	٦٨
الَلَّيْلَةُ الَّتِي أُنْزِلَ فِيهَا الْقُرْآنُ هِيَ أَفْضَلُ مِنْ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ...	أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ	٦٣
لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ	أَبُو الْحَسَنِ الْخَرَزِيُّ	٦٣
لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ	أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ	٦٤
الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ؛ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «الَلَّيْلَةُ الْغَرَاءُ»	أَبُو حَفْصٍ الْبَرْمَكِيُّ	٦٤
نَزَلَ الْقُرْآنُ جُمْلَةً فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا...	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	٧٨، ٧٠
لَيْلَةُ الْقَدْرِ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	٧١
ذُقْتُ مَاءَ الْبَحْرِ لَيْلَةَ سَبْعَةِ وَعِشْرِينَ، فَإِذَا هُوَ عَذْبٌ	عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ	٨٠، ٧١
أَلْفُ شَهْرٍ لَيْسَ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ	قَتَادَةُ	٦٩
يُقْضَى فِيهَا مَا يَكُونُ فِي السَّنَةِ إِلَى مِثْلِهَا	قَتَادَةُ	٧٢
لَيْلَةُ سَالِمَةٍ لَا يُحْدَثُ فِيهَا، وَلَا يُرْسَلُ فِيهَا شَيْطَانٌ	مُجَاهِدٌ	٧٢
لَيْلَةُ الْحُكْمِ	مُجَاهِدٌ	٧٨

كشاف الله محمد

العلم	رقم الصفحة
إبراهيم بن الحسين	٦٨
ابن أبي داود	٦٧
ابن أبي نجیح رضي الله عنه	٦٨
ابن عباس رضي الله عنه	٧٨، ٧٠، ٦٥
ابن عمر رضي الله عنه	٧٢
ابن مشعود رضي الله عنه	٧٣
أبو إسحاق البرمكي	٦٤
أبو الجوزاء	٧٠
أبو الحسن التميمي	٦٣
أبو الحسن الخزازي	٦٣
أبو الحسين محمد بن علي بن مخلد = أبو الحسين	٦٨
أبو القاسم المزرفي	٦٤
أبو حفص = البرمكي	٦٤
أبو حفص، ابن شاهين	٧٨
أبو طاهر، ابن الغباري	٦٣
أبو عبد الله، ابن بطّة	٦٤
أبو علي = الهاشمي	٦٣
أبو لبابة، ابن عبد المنذر	٦٧

٦٦.....	أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٨٠، ٧١، ٦٧، ٦٦.....	أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٧٩.....	أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٦٨.....	أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مَسْعَدَةَ الْفَرَازِيِّ
٧٥.....	أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ مُقْسِمِ الْمُقَرِّي
٦٨.....	آدَمُ = ابْنُ أَبِي إِيَّاسٍ
٦٥.....	إِسْحَاقُ بْنُ بَشِيرٍ
٧٢.....	الْأَعْمَشُ
٧٣، ٧١، ٦٦.....	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٧١.....	الْأَوْزَاعِيُّ
٧٣.....	جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٦٩.....	الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الرَّبِيعِ
٦٤.....	الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَلَّالُ
٦٨.....	الرَّزَنْجِيُّ = مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ
٦٥.....	الضَّحَّاكُ
٧٩.....	عَبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٦٩.....	عَبْدُ الرَّزَّاقِ
٦٩.....	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ خُشَيْشٍ
٨٠، ٧١.....	عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ
٦٥.....	عَتِيقُ بْنُ مُحَمَّدٍ
٧٠.....	عِكْرِمَةُ
٧٢، ٦٩.....	قَتَادَةُ
٧٨، ٧٢.....	مُجَاهِدٌ

العلم	رقم الصفحة
مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْخَلِيلِ	٦٥
مُحَمَّدُ بْنُ سَمَاءٍ الْكَاتِبُ	٦٥
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زَكَرِيَّا الرَّازِيُّ	٦٤
مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَنْبَلِيُّ	٨٠
مُعَمَّرٌ	٧٢، ٦٩
مُقَاتِلٌ	٦٥



فهرس موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المحقق	٧
القسم الأول: ترجمة المؤلف رحمه الله	١١
مصادر ترجمة المؤلف رحمه الله	١٢
الفصل الأول: حياة المؤلف الشخصية	١٣
البحث الأول: اسمه	١٤
البحث الثاني: نسبه	١٤
البحث الثالث: كنيته	١٤
البحث الرابع: شهرته	١٤
البحث الخامس: لقبه	١٤
البحث السادس: مولده	١٤
البحث السابع: أسرته	١٤
البحث الثامن: وفاته	١٥
الفصل الثاني: حياة المؤلف العلمية	١٧
البحث الأول: شيوخه	١٨

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني: تلاميذه	١٩
المبحث الثالث: وظائفه	٢٠
المبحث الرابع: الشاء عليه	٢٢
المبحث الخامس: مؤلفاته	٢٤
مبطل أحداث حياة القاضي رحمه الله	٢٨
قسم الثاني: ورثته والكتاب	٣٥
المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب	٣٦
المبحث الثاني: إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف	٣٨
المبحث الثالث: منهج المؤلف في الكتاب	٣٩
المبحث الرابع: إشكالات وفكرها	٤٠
المبحث الخامس: النشرة السابقة للكتاب ونقدها	٤٤
المبحث السادس: وصف النسخة الخطية المعتمدة	٤٨
المبحث السابع: عملي في تحقيق الكتاب	٥٢
فماذج من النسخ الخطية	٥٥
المبحث الثامن: تحقيق	٦١
المصادر والمراجع والمشتاقان والمهارس	٨١
تبين المصادر والمراجع	٨٢
كتابان والبيان والقرينة	٨٧

٨٨ كِتَابُ الدَّعَاوِي وَالشُّرُوعِ
٩٠ كِتَابُ الْمَوْفُوفَاتِ وَالْمَقُولَاتِ
٩١ كِتَابُ الدَّعَاوِي
٩٤ فَرْقُ مَوْضُوعَانِ وَالْقَابِ



يُطَبِّعُ لَأَوَّلِهِمْ

سِلْسِلَةُ زُرَّاءِ الْجَنَابِلَةِ (٢٥)

نَفْضِيلُ الْفَقْرِ عَلَى الْغِنَى

تَأَلَّفَ

السَّيِّحُ الْإِمَامُ الْقَاضِي

أَبِي يَعْلَى ابْنِ الْفَرَاءِ

مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلْفٍ الْبَغْدَادِيِّ الرَّضَوِيِّ

(٣٨٠ - ٤٥٨ هـ)

تَحْقِيقُ

أَبِي حُسَيْنِ الْجَنْبَلِيِّ

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ صَلَاحُ الدِّينِ بْنِ مَنَسْبِي الْقَبَّانِي

بِإِذْنِ الْمَدِينَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

عَلَيْهِ يَنْتَفَعُ بِهِ

القسم الثاني وراء الكتاب

ينقسم هذا القسم إلى سبعة مباحث :

- المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب.
- المبحث الثاني: إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف.
- المبحث الثالث: موضوع الكتاب ومنهج المؤلف رحمه الله فيه.
- المبحث الرابع: مصادر المؤلف في الكتاب.
- المبحث الخامس: النشرة السابقة للكتاب ونقدها.
- المبحث السادس: وصف النسخة المخططة المعتمدة.
- المبحث السابع: عملي في تحقيق الكتاب.

المبحث الأول

تحقيق اسم الكتاب

الصَّحِيح والثَّابِت أن الاسم الذي يُعرَف به هذا الكِتَاب الذي بين أيدينا هو «تفصيل الفقر على الغنى» وذلك للأدلة التالية:

١- وروده على غاشية النُّسخة الخطيَّة المعتمَدة التي قرئت على ولد المؤلف رَحِمَهُ اللهُ، يُنظر ص (٥٢).

٢- ذكره بهذا الاسم ولده القاضي أبو الحسين ابن الفراء رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «طبقات الحنابلة»: (٣/٣٨٤)، وتابعه كل مَنْ تَرَجَم للقاضي، مثل الذَّهبي في «تاريخ الإسلام»: (١٠/١٠١)، والعلمي في «المنهج الأحمد»: (٢/٣٦٥)، وفي «الدُّر المنضَّد»: (١/١٩٩)، وابن عبد الهادي في «فهرست الكتب» برقم: (٢١٣٢)، وفي «معجم الكتب» ص (٦٤).

٣- أشار إليه المؤلف رَحِمَهُ اللهُ في خاتمة كِتَابِهِ بإشارة لطيفة فقال: «وَقَدْ نَظَرْتُ فِيْمَا ذَكَرَهُ غَيْرِي مِنْ تَفْصِيلِ الْفَقْرِ عَلَى الْغِنَى وَإِكْثَارِهِ فِي ذَلِكَ مِنْ جُمْلَةٍ ذَلِكَ مَا سَهَّلَهُ اللهُ تَعَالَى، فَأَسْأَلُهُ النَّفْعَ بِذَلِكَ».



الْبَحْثُ الثَّانِي

إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف

قد تظاهرت الأدلة والبراهين على صحة نسبة هذا الكتاب إلى القاضي أبي يعلى ابن الفراء رَحِمَهُ اللهُ، وفيما يلي عَرَضُ بَأْبَرَزِ تلك الأدلة:

١- اسمه رَحِمَهُ اللهُ مثبت على غاشية النسخة الخطية، مع نسبة الكتاب إليه.
٢- أوردَ القاضي رَحِمَهُ اللهُ اسم كتابه المشهور «المعتمد» خلال مناقشة لمسألة أن الله عز وجل يرزق الحرام كما يرزق الحلال ص (١١٥).

٣- ذَكَرَ القاضي رَحِمَهُ اللهُ شيخه أبا محمَّد الحسن بن محمَّد الخلال في ثانيا الكتاب وأكثر من الرواية عنه، يُنظر ص (٦١).

٤- ورود قيد قراءة المجموع الذي يقع فيه كتابنا هذا على وَلَدِ المؤلف القاضي أبي الحسين ابن أبي يعلى ابن الفراء، وتصريحه بنسبة هذا المجموع إلى والده.

٥- ظهور أسلوب وطريقة القاضي رَحِمَهُ اللهُ في بناء هذا الكتاب، ومنهجه المعروف في ترتيب نصوص الإمام أحمد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وأدلة المسألة ومناقشة المخالف.

٦- تعدد مَنْ نَسَبَ هذا الكتاب إلى القاضي رَحِمَهُ اللهُ، وأولهم ولده القاضي أبو الحسين في كتابه «طبقات الحنابلة»، والذهبي في «تاريخ الإسلام»،

والعلمي في «المنهج الأحمد»، وفي «الدُّر المنضَّد»، وابن عبد الهادي في
«فهرست الكتب»، وفي «معجم الكتب».



الْبَحْثُ الثَّالِثُ

موضوع الكتاب ومنهج المؤلف رحمه الله فيه

كعادة القاضي أبي يعلى ابن الفراء رَحِمَهُ اللهُ فِي غَالِبِ كُتُبِهِ أَنْ تَخْلُو عَنْ مَقْدَمَةٍ يُبَيِّنُ فِيهَا عَنْ عَمَلِهِ وَمَنْهَجِهِ وَطَرِيقَتِهِ فِي بِنَاءِ كِتَابِهِ، وَكِعَادَتِي فِي عَقْدِ هَذَا الْمَبْحَثِ فِي اسْتِقْرَاءِ نصوص الكتاب لاستخراج أبرز تلك الأمارات الْمُظْهِرَةِ لَعَمَلِ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللهُ، وَفِي مَا يَلِي سَرْدُ بَذَلِكَ:

١- بدأ القاضي رَحِمَهُ اللهُ كِتَابَهُ هَذَا بِعَرَضِ الْمَسْأَلَةِ مُوَضَّوعِ الْكِتَابِ، وَنَقَلَ نَصَّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِيهَا، ثُمَّ أَوْرَدَ نصوص أصحابه رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، ثُمَّ ذَكَرَ الْقَوْلَ الْمُخَالَفَ فِي الْمَسْأَلَةِ وَالْقَائِلَ بِهِ، وَأَشَارَ أَنَّهُ أَيْضًا مِنْ مَنْصُوصِ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ثُمَّ سَرَدَ أدْلَةً صَحَّةَ اخْتِيَارِهِ، وَالَّذِي هُوَ أَنَّ الْفَقْرَ أَفْضَلُ مِنَ الْغِنَى، وَاسْتَخْرَجَ مِنَ الأدْلَةِ مَا يَقْوِي بِهِ مَسْلَكَه، وَيَبَيِّنُ مَا كَانَ ظَاهِرُهُ التَّعَارُضَ، وَرَدَّ عَلَى انتقادات المخالف لهذه الأدلة، ثُمَّ عَرَضَ أدْلَةً الْمُخَالَفِ، وَأَجَابَ عَنْهَا إِمَّا بِعَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى الْمَسْأَلَةِ أَوْ لِعَدَمِ فَهْمِ الْمُحْتَجِّ لَهَا، ثُمَّ عَقَدَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللهُ فَصْلًا فِي التَّوَكُّلِ وَفَضْلِهِ، وَذَلِكَ لِمُنَاسَبَتِهِ لِمَوْضُوعِ الْكِتَابِ، ثُمَّ عَقَدَ فَصْلًا آخَرَ فِي صِفَةِ الزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ خَتَمَ كِتَابَهُ بِسَرْدِ لِرَوَايَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فِي مَوَاضِعَ مُتَعَلِّقَةٍ بِالْكِتَابِ، كَالْوَرَعِ وَالزُّهْدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

٢- تنوّعت الأدلّة بين النّقليّة والعقليّة، فالنّقليّة آيات وأحاديث وموقوفات ومقولات وأشعار، والعقليّة من قياس واستنباط وغير ذلك.

٣- اعتمد القاضي رَحْمَةُ اللَّهِ طَريقَةَ الاختصار في تصنيفه، فلم يُطِلْ في ذكر الأدلّة أو مناقشة المخالفِ المناقشة الطويلة.

٤- لم يعتمد القاضي رَحْمَةُ اللَّهِ مَسْلَكًا ثابتًا في إيراد الأدلّة أو ترتيبها.

٥- لم يُمَيِّز القاضي رَحْمَةُ اللَّهِ بين الأحاديث بالنظر إلى قوّتها وضعفها. وهذا من منهجه المتبع. إنما حشد الأدلّة حشدًا، ولم يُشير إلى صحّة دليل أو ضعفه.



المبحث الرابع مصادر المؤلف في الكتاب

استعمل القاضي أبو يعلى ابن الفراء رَحِمَهُ اللهُ في بناء كتابه الذي بين أيدينا عددًا من المصادر وأمهات الكتب التي تناولت في ثناياها مسألة الغنى والفقر وأيهما أفضل، وغالب هذه المصادر قد صرح بها القاضي رَحِمَهُ اللهُ في الكتاب، وهي كما يلي:

- «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام ت ٢٢٤ هـ.
- «فضائل الصحابة» للإمام أحمد بن حنبل ت ٢٤١ هـ.
- «الأدب» لأبي بكر المرؤذي ت ٢٧٥ هـ.
- «الورع» لأبي بكر المرؤذي ت ٢٧٥ هـ.
- «غريب الحديث» لأبي محمد ابن قتيبة ت ٢٧٦ هـ.
- «ذم الدنيا» لأبي بكر ابن أبي الدنيا ت ٢٨١ هـ.
- «الفقر» أو «فضل الفقر بالغنى» أو «إصلاح المال» لأبي بكر ابن أبي الدنيا ت ٢٨١ هـ.
- «العلل» لأبي بكر الخلال ت ٣١١ هـ.
- «الورع والإخلاص» لأبي بكر الخلال ت ٣١١ هـ.
- «فضل الفقر» لأبي سعيد ابن الأعرابي ت ٣٤٠ هـ.
- «الشريعة» لأبي بكر الآجري ت ٣٦٠ هـ.

- «التعليق» لأبي إسحاق ابن شاقلا ت ٣٦٩ هـ.
- «فضل الفقر» لأبي عبد الله ابن خفيف ت ٣٧١ هـ.
- «فضل الفقر» لأبي حفص ابن شاهين ت ٣٨٥ هـ.
- «المعتمد» لأبي يعلى ابن الفراء ت ٤٥٨ هـ.
- «فضل القعود عن المكاسب» لأبي الحسن الخلعي ت ٤٩٢ هـ.
- «المصباح» لمجهول.



المبحث الخامس

النشرة السابقة للكتاب ونقدها

قد نُشر جزءٌ من هذا الكتاب من قَبْلُ في مجلَّةٍ علميَّةٍ متخصِّصة في علم المخطوطات، فلذلك لم يُقدَّر له الانتشار والاشتهار، وفيما يلي وَصْفٌ لتلك النُّشرة:

تحقيق: أسامة أحمد محمد عبد الرحيم وطارق محمد الطواري.
النَّاشِر: مجلة عالم المخطوطات والنوادر، مجلد (١٣) عدد (١).
التَّاريخ: المحرم - جمادى الآخرة ١٤٢٩ هـ / يناير - يونيو ٢٠٠٨ م.
الصَّفحات: (٨٦-٤).

النُّسخة الخطيَّة المعتمَدة: نسخة الظَّاهريَّة / دمشق - سوريا.

* نَقْدُ تلك النُّشرة:

١- نماذج من السَّقَط الحاصل في هذه النُّشرة:

- أغنيائهم [بمقدار] أربعين...

- أنهم كانوا [في الدنيا] فقراء...

- والذي نفس [محمد] بيده...

- من الدنيا و[ذم] اتخاذها...

- من يدخل الجنة [من خلق الله] قال...

- عبادا لي [يعبدونني] لا يشركون...

- يوم القيامة [وأنا مشفق من ذلك] وأما...
 - قال [مكتوب في التوراة] ثلاثة أحياء وهم أموات...
 - والموت [ولأنه معهن لو ثاب]...
 وغير ذلك.

٢- نماذج من التصحيف والتحريف الواقع في تلك النشرة:

النشرة السابقة	النسخة الخطيئة
وفي هذا ما أخبرنا أبو عمر	وفي معناه ما أخبرنا أبو محمد
خادم ومركب يركب	خادم ومركبين
فقل ميراثه	فقل تراثه
محمد بن الحسن البرجلاني	محمد بن الحسين البرجلاني
أن ابن الصدق	أن ابن الصعب
ما أبكي حزنا	ما أبكي جزعا
هارون الرملي	هارون البرمكي
إلى جونة	إلى خرقة
النفقة من القانع	الثقة من القانع
دين الأناة	ذي الأناة

وغير ذلك.

المبحث الثاني

وصف النسخة المخططة المعتمدة

كعادة جميع كُتُب القاضي أبي يعلى ابن الفراء - إلا كتاب الروايتين وبعض شرح الخِرَقِي - التي لم نجد لها إلا نسخة خطية واحدة يُحقق عليها الكتاب، فإن كتابنا هذا لم يشذ عن قاعدتها، حيث إنني لم أقف له إلا على هذه النسخة، وهذا وصفها:

مصدر النسخة: مكتبة الأسد الوطنية / سوريا - دمشق.

المصدر الأصلي: المكتبة الظاهرية / دمشق.

رقم النسخة: مجموع رقم (٩٥٥) رسالة (٧).

عدد الأوراق: ١٤ لوحة من ١٦٢ / أ - ١٧٤ / ب

المسطرة: ٣١ سطرًا تقريبًا.

عدد الكلمات في السطر: ١٥ كلمة تقريبًا.

المقياس: ٢١ × ١٥ سم.

الناسخ: لعله أبو بكر محمد بن بركة بن قاسم المزارع الحنبلي^(١).

تاريخ النسخ: لم يُذكر، ولكنه قبل شهر رمضان سنة ٤٨٧ هـ.

نوع الخط: نسخي مُعجم الغالب.

(١) الذي ورد اسمه في قيد القراءة آخر المجموع، وسماه القاضي أبو الحسين: «صاحب الجزء».

ملاحظات:

- ١- نسخة تامة كاملة لا نقص بها.
- ٢- نسخة سالمة من الأرضة والحموضة.
- ٣- نسخة مقروءة على ولي المؤلف القاضي أبي الحسين رحمه الله.
- ٤- كتبت مواضع من النسخة بخط مغاير لخط الناسخ.
- ٥- لا تخلو النسخة من كشط وتغيير في بعض المواضع.



المبحث السابع

عملي في تحقيق الكتاب

يُتلخّص عملي في تحقيق الكتاب في النقاط الآتية:

١- ما يتعلّق بالأصل الخطّي للنّصّ:

- اعتماد النّسخة الخطيّة الوحيدة في إخراج نصّ صحيح سليم للكتاب.

- نسخُ المخطوط حسب الرّسم الإملائيّ الحديث.

٢- ما يتعلّق بالجانب اللّغويّ والنّحويّ:

- تصويب ما وقع من أخطاء إعرابيّة ونحويّة، والإبقاء على الخطأ في الهامش.

- الإبقاء على بعض التّعابير التي كانت تُستخدَم في زمن المؤلّف رَحِمَهُ اللهُ.

- ضَبْطُ النّصّ بالشّكل ضَبْطًا تَامًا؛ لَيْسَهُلَ حِفْظُهُ وَفَهْمُهُ.

٣- ما يتعلّق بالعلامات والرّموز والأرقام:

- وَضَعْتُ علامةً لبداية صفحات المخطوط (/).

- وَضَعْتُ على طرّة الصّفحة ترقيم صفحات المخطوط (١/أ، ١/ب،

٢/أ، ٢/ب).

- وَضَعْتُ السّاقط أو المُستدرَك بين قوسين معقوفين [].

- وَضَعْتُ ما تمّ تصويبه بين قوسين معقوفين [].

٣- ما يتعلّق بالتّخريج والعزو:

* عزو الآيات القرآنيّة:

- عزو الآيات إلى سُورِها، مع بيان رقم الآية.
- تصويب ما وقع في الأصل من أخطاء في نص الآية.

* تخريج الأحاديث النبوية:

- تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية.
- إذا كان الحديث متفقاً عليه فإني أُخرِّجُه من البخاري ومسلم ومُسْنَدِ أحمد.
- فإذا لم يكن كذلك فإني أُخرِّجُه عن أحد الشَّيْخَيْن ومن مُسْنَدِ الإمام أحمد.
- فإذا لم يكن كذلك فإني أُخرِّجُه من مُسْنَدِ الإمام أحمد طبعه الشَّيْخُ شُعَيْب؛ وذلك لأنها مُخرَّجَةٌ مُوسَّعة.
- فإذا لم يكن كذلك فإني أُخرِّجُه من سنن أبي داود.
- فإذا لم يكن كذلك خَرَّجْتُهُ من بَقِيَّةِ المَصَادِرِ الحديثية.
- فإذا كان اللَّفْظُ الذي في المتن مغايراً لِلْفَظِ المَصْدَرِ فإني أُشير إلى هذا.
- إذا كان الحديث موضوعاً فإني أُشير إلى ذلك.

* تخريج أقوال الصَّحابة والتَّابعين:

- إذا كان الحديث عند عبد الرَّزَّاق وابن أبي شَيْبَةَ أُخرِّجُهُ عنهما.
- فإذا لم يكن كذلك أُخرِّجُهُ عن أحدهما.
- فإذا لم يكن كذلك أُخرِّجُهُ من بَقِيَّةِ المَصَادِرِ، مثل سنن البيهقي وكُتُبِ ابن المُنْذِرِ وابن عبد البر وغيرهما.

٨- التَّراجُم والتَّعْرِيف والبيان:

- وَضَعْتُ تَرْجَمَةً مُختَصَرَةً موجزةً للمؤلف؛ تشتمل على حياته الشَّخصية والعلمية.

فُتِّمْتُ بالتَّعْرِيفِ بِالْأَعْلَامِ بِشَكْلِ مُخْتَصَرٍ.

٩- قَدِّمْتُ الْكِتَابَ بِمَقَدِّمَاتٍ دَرَسِيَّةٍ مُهِمَّةٍ عَنِ الْكِتَابِ وَمُؤَلِّفِهِ، وَهِيَ:

- تَحْقِيقُ اسْمِ الْكِتَابِ.

- إِثْبَاتُ نَسَبِ الْكِتَابِ إِلَى الْمُؤَلِّفِ.

- مَوْضُوعُ الْكِتَابِ وَمَنْجِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِ.

- مَصَادِرُ الْمُؤَلِّفِ فِي الْكِتَابِ.

- النُّشْرَةُ السَّابِقَةُ لِلْكِتَابِ وَنَقْدُهَا.

- وَصْفُ النُّسخَةِ الْخَطِيَّةِ الْمُعْتَمَدَةِ.

- عملي في تحقيق الكتاب.

١٠- صَنَعْتُ كَشَافَاتٍ وَفَهَارِسَ مُتَنَوِّعَةً، وَهِيَ:

- بُدُجُ الْمَحَاوِرِ وَالْمُرَاجِعِ.

- كَشَافُ الْإِبْرَانِ وَالْمُرَاجِعِ.

- كَشَافُ الْمَحَاوِرِ وَالْمُرَاجِعِ.

- كَشَافُ الْمُرُفَاتِ وَالْمُرَاجِعِ.

- كَشَافُ رِوَايَاتِ الْإِسْلَامِ وَالْمُرَاجِعِ.

- كَشَافُ الْمَحَاوِرِ.

- كَشَافُ الْمَحَاوِرِ.

- كَشَافُ الْكُتُبِ وَالْمُرَاجِعِ فِي النَّصِّ.

- فِهْرُسُ مَوْضُوعَاتِ الْكِتَابِ.

نماذج من النسخة الخطية المعتمدة

بفضل الله على الغني وعبد الله للعالم
 علي محمد بن زلف احمد بن الفراء

Suscipe qđ dñe muncta populorum tuorum ppicius. ut
 sessione tu nominis abbas mare renouat sempiternam
 beatitudinē consequantur. Et populus ad quiscumqđ ad uincere
 mures eius. quos detentat uocant in ad mirabile lumina
 sum ac via post conuicta
 Exaudi dñe pces nras. ut redemptionis nre sacro scā cometa
 a uite nobis conferant pscuas auxilium. et gaudia sempiterna
 concilient. Amen
 Dñe equunobis ad celebrandū paschale sacramētū liberos am
 mos pscasti. doce nos et oremere quod irascis. et amare. quia
 Sumus. Amen

بداية النسخة

بسم الله الرحمن الرحيم رب سرور لا يغسر
 قلبه ان تغفر الصباير او فصل من الغنى الشاكر يصلى على هذا احمد من الله
 جوده انه المروى عدالما اعدت بالفقر بيننا نرى ما الصبر على الفقر وقال ما قل
 من الدنيا ما اقل للحساب ما هو طعام دور طعام ولباس دور لباس واما قلايل
 ان الفقر ليس كل انسان يعطاه وما انا افرح اذ لم يكن عدى شي وعز ذلك ان
 اسحق هراغ نهالته على ظهر المحرو السبع من علل الخلال فعال قوله تعالى
 ليس على الضعفاء الا انه دليل على فضل الفقر وبهذا حال لاكثر وذهب
 قوم الى ان العنى الشاكر افضل وراى انما عدى من قتيبه نصعد ذلك غريب
 الحديث وعبدى احمد الى هذا مما رواه ابو بكر قال يا حبيب من عدى القافى
 قال حبيبنا اسحق من ربه من هاتى قال سمعت ابا عبد الله يقول ان العاقبة
 والدلالة على ان الفقر افضل اشياء منها قوله تعالى اولئكَ يَجْزُوا الْعَرْشَ
 صبروا احسننا ابو عبد الله من عدى اسباده عراى فقوله اولئكَ
 يَجْزُوا الْعَرْشَ قال الجنة بما صبروا وما لى على الفقر في الدنيا وهذا يدل على
 فضيلته على الغنى لانه فضل الجزاء الجنة ويدل عليه ما روى ابو عبد الله
 عن اسير مملوك عن النبي صلى الله عليه انه قال اللهم احببني مسكنا وامتنني
 مسكنا واحشني في زمرة المساكين يوم القيامة معاتة عايشه رضى الله
 عنها ولم يرسو الله قال انهم يدخلوا الجنة قبل الاعنياء رجب خريفا
 باعائته لا يورى المساكين في الجنة يتولونه باعائته احب المساكين وقريبهم
 قال الله عز وجل يقرئك يوم القيامة من الجبر دليل لا اذ هم ان الله تعالى
 المسكنة في حياته ومعاقبة فلو لا انها اعلام له من العنى لم يسلكها
 والثاني انه قال يدخلون الجنة قبل الاعنياء رجب خريفا وليس هذا الا
 لفصيلتهم على الاعنياء اولئكَ يَجْزُوا الْعَرْشَ كما يستحقون الجنة ومع
 ما احسننا ابو عبد الله من عدى اسباده عراى ورد الاسلمى قال قال رسول الله صلى الله
 ار فقرا المسلمين ليذخلوا الجنة قبل الاعنياء هم بقدر ان رجب خريفا حتى
 يتبينوا اعيا المسلمين يوم القيامة انهم كانوا في الدنيا فقرا واراعنياء الله
 ليذخلوا النار قبل فقراهم بمقدار ان رجب عايشي ينمنا اعنياء الكفار
 هم كانوا في الدنيا فقرا وهذا صريح في تفصيلهم لا يخلو فقرهم
 لانه بين ان الاعنياء يتصور انهم كانوا فقرا وفي معناه ما احسن

خاتمة النسخة

سأله يا عبد الله عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه في صلاته من صلاه في
 اليوم وقام ليبر له من قيامه الا الشكوه قال هو طريق الريا فقلت خاف
 الزكيور من طريق المطعم قال لا اما هو ان يرى بعمله ان قاله روى
 عن النبي صلى الله عليه واله والمسلمة الصوم ربا ان هذا هو الكافى كنت
 عند ابي عبد الله فجاه رجل فقال له يا عبد الله اغسل فوقي قال اما للباس
 فلا وقال المرودى فسل لاى عبد الله ما نقش من فوقي المسمى صلى الله عليه
 عبد الله كانك تحواه فاطن ارا عبد الله قال لا نقبله قال عرواه
 جعفر بن محمد النساى سمعت ابا عبد الله هو سئل عن معنى قول
 النبي عليه السلام لا يلزم المؤمن من حجر لم يجر قال ان يقع موه وذن
 لا يعود فيه وقال موسى بن عيسى المقرئ ركنى من ركنى كنت معهما
 وابنت بثر بن الحارث فسلمت عليه فقال ما ارى حابك الا الفزع
 قال قلت مسلة قال قل قلت يا ابا نصر فمضى من وانا معهم
 به قال عليل بحوف الليل قال ومضيت الى ابي عبد الله احمد بن حنبل
 فقلت يا ابا عبد الله فذر ركنى من وانا معهم به قال عليل بالحج
 بالسير وقال احمد بن الانطاكى سمعت احمد قال له رجل اوصني فقال
 له احمد بن حنبل انظر الى احد ما تريد ان تحا وكره في قبرك فاعمله
 واعلم يا ابا عبد الله بعثت العباد يوم القنانه على ملك خصال عسر ما
 عليه من سبيل لا ارا الله يقول ما على المحسنين من سبيل ولا قرع النار
 لا ارا الله يقول والذين كفروا لهم نار جهنم لا يقضى عليهم الا به
 واصحاب الزنوب والخطايا فاما من هم الى الله ان شاء الله وارضاه
 لا ارا الله يقول ان الله لا يعجز ان يشره ويعجز ما دوردك
 لا ارا الله يقول ان الله لا يعجز ان يشره من فضيل العقر على العنا
 لمن تبا وقد نظرت فيما ذكره غيرة من فضيل النفع بذلك
 واكثره في ذلك من حمله ذلك ما سهله الله تعالى فاسله النفع بذلك
 ولم اذكر ما ذكرت وانا فقير غير واحد ولا ارا الله غير طالب بل ذكرته
 من حاله يبلغنى الله واياكى منازل من ذكرنا صفاتهم وينفعنا بحبهم
 ولاى علينا من يقرطه وصفهم ويرعب عن طريقهم منه وكرمه
 اوشا الله تمت المسلة وساجد الله وصلواته على خير خلقه محمد
 واوليائه وسلم يسلمها كثيرا مستحسنة ذكر اصحابنا اربله الحمد افضل من ليله القدر
 واحدا القاصى انوعلى ارايا الحسرة التتمى ما روى الله التي انزل فيها
 القرار هو افضل من ليله الحمد فليبه الحمد افضل منها وحكاى

النص المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ

ب/١

مسألة:

الْفَقِيرُ الصَّابِرُ أَفْضَلُ مِنَ الْغَنِيِّ الشَّاكِرِ^(١).

نَصَّ عَلَى هَذَا أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ^(٢)، فَقَالَ: «مَا أَعْدِلُ بِالْفَقْرِ شَيْئًا، تَذَرِي مَا الصَّبْرُ عَلَى الْفَقْرِ!؟»

وَقَالَ: «مَا قَلَّ مِنَ الدُّنْيَا كَانَ أَقَلَّ لِلْحِسَابِ، إِنَّمَا هُوَ طَعَامٌ دُونَ طَعَامٍ، وَلِبَاسٌ دُونَ لِبَاسٍ، وَأَيَّامٌ قَلَائِلُ، إِنَّ الْفَقْرَ لَيْسَ كُلُّ إِنْسَانٍ يُعْطَاهُ». وَقَالَ: «أَنَا أَفْرَحُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدِي شَيْءٌ».

وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو إِسْحَاقَ^(٣) هَذَا فِي «تَعَالِيْقِهِ»^(٤) عَلَى ظَهْرِ الْجُزْءِ السَّبْعِينَ مِنْ

(١) تُنْظَرُ الْمَسْأَلَةُ: «التَّامُّ»: (٣٠٢/٢)، «قُوَّةُ الْقُلُوبِ»: (٤٣٩/١)، «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى»: (١/٢١ و ١١٩ و ١٢٢)، «الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ»: (٤٦٨/٣)، «عُدَّةُ الصَّابِرِينَ»: (٤٨٤)، «الْبَحُورُ الزَّاهِرَةُ»: (٣/١٠٢٧).

(٢) «الْوَرَعُ» رَقْمٌ: (١٥٤) و (٦٢٣) و (٢٤٥) و (١٦).

(٣) هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَمْدَانَ بْنِ شَاقِلَا، أَبُو إِسْحَاقَ الْبَزَّازِ، جَلِيلُ الْقَدْرِ، كَثِيرُ الرِّوَايَةِ، حَسَنُ الْكَلَامِ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ، سَمِعَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ بْنِ آدَمَ الْوَرَّاقِ، حَدَّثَ عَنْهُ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ غُلَامُ الزَّجَّاجِ، تُوْفِيَ سَنَةَ ٣٦٩ هـ. تَنْظُرُ تَرْجُمَتُهُ فِي «الطَّبَقَاتِ»: (٣/٢٢٧).

(٤) هِيَ تَعْلِيْقَاتُهُ وَتَقْيِيدَاتُهُ وَتَعَالِيْقُهُ عَنْ مَشَايِخِهِ مِثْلَ غُلَامِ الْخَلَّالِ وَأَبُو بَكْرٍ النَّقَاشِ وَأَبُو حَفْصٍ الْبَرْمَكِيِّ وَأَبُو بَكْرٍ التَّجَادِ عَلَى كِتَابِ الْمَذْهَبِ، وَأَكْبَرُهَا تَعَالِيْقُهُ عَلَى كِتَابِ الْعِلَلِ لِأَبِي بَكْرٍ الْخَلَّالِ وَالتَّفْسِيرِ لَغُلَامِ الْخَلَّالِ أَبُو بَكْرٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَنَقَلَ عَنْهَا الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى كَثِيرًا =

«عَلَى الْخَلَالِ»^(١) قَالَ: «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ﴾ الْآيَةُ»؛ دَلِيلٌ عَلَى فَضْلِ الْفَقْرِ.
وَبِهَذَا قَالَ الْأَكْثَرُ^(٢).

وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْغَنِيَّ الشَّاكِرَ أَفْضَلُ^(٣)، وَرَأَيْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ ابْنَ قُتَيْبَةَ نَصَرَ ذَلِكَ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ»^(٤).

وَقَدْ أَوْمَأَ أَحْمَدُ إِلَى هَذَا فِيمَا رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ^(٥)، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَافِلَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَانِيٍّ^(٦)، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: «الْغِنَى مِنَ الْعَافِيَةِ».

= في مؤلفاته مثل «العدة» و«الأحكام السلطانية» و«إبطال التأويلات» و«التعليق الكبير» و«الخلاص» و«مختصر المعتمد».

(١) كتاب صنفه مؤلفه رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ الَّتِي تَكَلَّمَ عَلَيْهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ كَبِيرُ الْحَجْمِ كَمَا يَظْهَرُ، وَهُوَ مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي لَمْ يَعْشُرْ عَلَيْهَا حَتَّى الْآنَ، يَسِرُّ اللَّهُ ذَلِكَ، وَقَدْ اخْتَصَرَهُ الْمَوْفِقُ ابْنُ قَدَامَةَ، وَعَشَرَ عَلَى قِطْعَةٍ مِنْ هَذَا الْاِخْتِصَارِ وَطُبِعَتْ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.
(٢) سورة التوبة: (٩١).

(٣) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ يَمِيلُ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ وَالْفَقْهِ وَالصَّلَاحِ مِنَ الصُّوفِيَّةِ وَالْفُقَرَاءِ، وَيَحْكِي هَذَا الْقَوْلَ عَنِ الْجَنِيدِ وَغَيْرِهِ». «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى»: (١٢٢/١١).

(٤) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْقَوْلُ الثَّانِي يَرْحِجُهُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ - لِأَيٍّ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ وَالْفَقْهِ - كَأَبِي الْعَبَّاسِ ابْنِ عَطَاءٍ وَغَيْرِهِ، وَرَبَّمَا حَكَى بَعْضُ النَّاسِ فِي ذَلِكَ إِجْمَاعًا وَهُوَ غُلَطٌ». «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى»: (١٢٣/١١).

(٥) لَمْ أَجِدْ ذَلِكَ فِي الْجُزْءِ الْمَطْبُوعِ مِنَ الْكِتَابِ، وَتُنْظَرُ «تَأْوِيلُ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ» لَهُ ص ٢٤٧-٢٥٠.

(٦) هُوَ غُلَامُ الْخَلَالِ، أَبُو بَكْرٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٧) «الْمَسَائِلُ» رَقْم: (٢٠٠٠)، وَأَخْرَجَهَا الْخَلَالُ فِي «الْحَثِّ عَلَى التَّجَارَةِ» رَقْم: (٨).

• وَالذَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْفَقِيرَ أَفْضَلُ، أَشْيَاءُ مِنْهَا:
 قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا كَسَبُوا﴾^(١).
 أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ^(٢) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^(٣) فِي قَوْلِهِ:
 ﴿أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ﴾ قَالَ: «الْجَنَّةُ».
 ﴿بِمَا كَسَبُوا﴾ قَالَ: «عَلَى الْفَقْرِ فِي الدُّنْيَا»^(٤).
 وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى فَضِيلَتِهِ عَلَى الْغِنَى؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ بِالْجَزَاءِ الْجَنَّةَ.
 وَبَيَّنَّ عَلَيْهِ: مَا رَوَى أَبُو مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، أَنَّهُ قَالَ:
 «اللَّهُمَّ أَخِيْنِي مِسْكِيْنًا، وَأَمِيْنِي مِسْكِيْنًا، وَاحْشُرْنِي فِي زُمْرَةِ الْمَسَاكِيْنِ
 يَوْمَ الْقِيَامَةِ».
 فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وَلِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟
 قَالَ: «إِنَّهُمْ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ الْأَغْنِيَاءِ بِأَرْبَعِيْنَ خَرِيْفًا، يَا عَائِشَةُ لَا
 تُرَدِّي الْمَسَاكِيْنَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، يَا عَائِشَةُ أَحْبَبِي الْمَسَاكِيْنَ وَقَرِّيْهِمْ، فَإِنَّ اللَّهَ
 عَزَّجَلَّ يُقَرِّبُكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٥).

(١) سورة الفرقان: (٧٥).

(٢) هو الحسن بن محمد بن الحسن بن علي، أبو محمد الخلال، سمع أبا بكر القطيعي وأبو بكر
 ابن شاذان والدارقطني، حدث عنه الخطيب وأبو الحسين المبارك، له تصانيف كثيرة، توفي
 سنة ٤٣٩ هـ. تُنظر ترجمته في «تاريخ الإسلام»: (٥٨١/٩).

(٣) هو محمد بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» رقم: (١٥٤٩٧).

(٥) أخرجه الترمذي في «الجامع» رقم: (٢٥٠٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» رقم: (١٣١٥٢).

فَمِنَ الْخَبَرِ دَلِيلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ سَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْمَسْكَنَةَ فِي حَيَاتِهِ وَمَمَاتِهِ، فَلَوْلَا أَنَّهَا أَعْلَى مَنْزِلَةٍ مِنَ الْغِنَى لَمْ يَسْأَلَهَا.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَالَ: «يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ الْأَغْنِيَاءِ بِأَرْبَعِينَ خَرِيفًا» وَلَيْسَ هَذَا إِلَّا لِتَفْضِيلِهِمْ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ، إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَسْتَحِقُّوا السَّبْقَ. - وَفِي مَعْنَاهُ، مَا أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:

«إِنَّ فُقَرَاءَ الْمُسْلِمِينَ لَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِمْ بِمِقْدَارِ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا، حَتَّى يَتَمَتَّى أَغْنِيَاءُ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي الدُّنْيَا فُقَرَاءَ، وَإِنَّ أَغْنِيَاءَ الْكُفَّارِ لَيَدْخُلُونَ النَّارَ قَبْلَ فُقَرَائِهِمْ بِمِقْدَارِ أَرْبَعِينَ عَامًا، حَتَّى يَتَمَتَّى أَغْنِيَاءُ الْكُفَّارِ أَنَّهُمْ كَانُوا فُقَرَاءَ»^(١).

وَهَذَا صَرِيحٌ فِي تَفْضِيلِهِمْ لِأَجْلِ فَقْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ بَيَّنَّ أَنَّ الْأَغْنِيَاءَ يَتَمَتَّوْنَ أَنَّهُمْ كَانُوا فُقَرَاءَ.

- وَفِي مَعْنَاهُ، مَا أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ:

«اللَّهُمَّ تَوَفَّنِي فَقِيرًا وَلَا تَوَفَّنِي غَنِيًّا، وَاحْشُرْنِي فِي زُمْرَةِ الْمَسَاكِينِ، فَإِنَّ أَشَقَى الْأَشْقِيَاءِ مَنْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ فَقْرُ الدُّنْيَا وَعَذَابُ الْآخِرَةِ»^(٢).

فَإِنْ قِيلَ: الْمُرَادُ بِالْمَسْكَنَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْخَبَرِ: التَّوَاضُّعُ وَالْإِخْبَاتُ، كَأَنَّهُ

(١) ذكره الدَّيْلَمِيُّ فِي «الْفَرْدُوسِ» رَقْم: (٨٨٣)، وَأَخْرَجَ بَعْضُهُ الرُّوْيَانِي فِي «الْمُسْنَدِ» رَقْم: (٧٧٠).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» رَقْم: (٥١١١).

سؤال

سَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى أَلَّا يَجْعَلَهُ مِنَ الْجَبَّارِينَ الْمُتَكَبِّرِينَ، وَلَا يَخْشُرُهُ فِي رُفْرِهِمْ، وَلَمْ يُرْذِ بِالْمَسْكِنَةِ الْفَقْرَ.

قيل: هَذَا لَا يَصِحُّ لُوجُوه:

أَحَدُهَا: أَنَّ فِي الْحَبْرِ بَيَانٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَسْكِنَةِ الْفَقْرُ؛ وَهُوَ أَنَّ عَائِشَةَ لَمَّا قَالَتْ لَهُ: وَلِمَ؟ قَالَ: «لِأَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ الْأَغْنِيَاءِ بِأَرْبَعِينَ عَامًا» ثُمَّ قَالَ لَهَا: «لَا [تَرُدِّي]»^(١) الْمَسَاكِينَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ»^(٢) وَهَذَا كُلُّهُ صِفَاتُ الْفُقَرَاءِ.

الثَّانِي: أَنَّا قَدْ رَوَيْنَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ لَفْظًا صَرِيحًا بِذِكْرِ «الْفَقْرِ» بِقَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ تَوَفَّنِي فَقِيرًا»^(٣).

الثَّالِثُ: أَنَّ إِطْلَاقَ الْمَسْكِنَةِ تَنْصَرِفُ إِلَى الْفَقْرِ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَصْدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾^(٤)، وَقَوْلِهِ: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ﴾^(٥) فَوَجَبَ أَنْ يُحْمَلَ مُطْلَقُ اللَّفْظِ عَلَىٰ مَوْضُوعِهِ فِي الشَّرْعِ.

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ: مَا أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:

«الْفَقْرُ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَزِينُ مِنَ الْعِذَارِ عَلَى خَدِّ الْفَرَسِ»^(٦).

(١) في «الأصل»: (تردين).

(٢) تقدم تخريجه ص (٦١).

(٣) تخريجه في الصفحة السابقة.

(٤) سورة التوبة: (٦٠).

(٥) سورة الأنفال: (٤١).

(٦) [موضوع مرفوعاً] أخرجه بهذا اللفظ ابن أبي يعلى في «الطبقات»: (٢١/١)، ويُنظر «ذخيرة»

وَفِي لَفْظٍ آخَرَ: مَا رَوَاهُ بِإِسْنَادِهِ: عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:

«الْفَقْرُ أَزِينُ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْعِذَارِ عَلَى وَجْهِ الْفَرَسِ»^(١).
وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى فَضِيلَتِهِ عَلَى الْغِنَى؛ لِأَنَّهُ وَصَفَهُ بِالزَّيْنَةِ، وَلَيْسَ هَذَا إِلَّا لِفَضِيلَتِهِ.

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ: مَا أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ فِي أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: «أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟»
فَقَالَ بَعْضُهُمْ: غَنِيٌّ يُعْطِي حَقَّ نَفْسِهِ وَمَالِهِ.
قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نِعَمَ الرَّجُلُ هَذَا، وَلَيْسَ بِهِ، وَلَكِنَّ خَيْرَ النَّاسِ مُؤْمِنٌ فَقِيرٌ، يُعْطِي عَلَى جُهْدٍ»^(٢).

وَهَذَا نَصٌّ فِي تَفْضِيلِهِ عَلَى الْغِنَى؛ لِأَنَّهُ لَمَّا سَأَلَهُمْ عَنْ خَيْرِ النَّاسِ ذَكَرُوا لَهُ الْغَنِيَّ، فَعَدَلَ عَنْهُ إِلَى الْفَقِيرِ.

- وَفِي مَعْنَاهُ، مَا رَوَى أَيْضًا أَبُو مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ زِيَادٍ^(٣) أَبِي النَّضْرِ [الْجُعْفِيِّ]^(٤)، عَنْ أَبِيهِ أَوْ جَدِّهِ أَوْ عَمِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

= الحفاظ رقم: (٣٦٩٣)، و«تنزيه الشريعة» رقم: (٩٣)، وأخرجه ابن عدي في «الكامل»: (٥٦١/١) موقوفاً على عبد الرحمن بن زياد بن أنعم رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

(١) [موضوع مرفوعاً] أخرجه بهذا اللفظ السمعاني في «المنتخب من معجم الشيوخ» ص (٦٦٢) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَيُنْظَرُ «المقاصد الحسنة» ص (٤٨٠)، واكشف الخفاء: (١٠٢/٢).

(٢) أخرجه الطيالسي في «السنن» رقم: (١٩٦٣)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان»: (٢٦٢/١)، والسلفي في «المشيخة البغدادية» رقم: (١٣٨٥).

(٣) في «الأصل»: (أبي زياد).

(٤) في «الأصل»: (الثقفي).

«خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ فَقَرَاؤُهَا، وَأَسْرَعُهَا»^(١) . أَوْ قَالَ: وَأَوْسَعُهَا . تَضَجُّعًا فِي الْجَنَّةِ ضَعْفًا وَهًا^(٢) .

وَيَذُلُّ عَلَيْهِ: مَا أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ بِلَالٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:

«الْقَى اللَّهُ تَعَالَى فَقِيرًا، وَلَا تَلْقَهُ غَنِيًّا» .

قَالَ: فَقُلْتُ: [وَكَيْفَ] ^(٣) لِي بِذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

قَالَ: «إِذَا رُزِقْتَ فَلَا تَخْبَأُ، وَإِذَا سُئِلْتَ فَلَا تَمْنَعُ» .

قَالَ: فَقُلْتُ: وَكَيْفَ لِي بِذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

قَالَ: «هُوَ ذَاكَ، وَإِلَّا [فَالنَّارُ]»^(٤) ^(٥) .

فَلَوْلَا أَنَّ حَالَةَ الْفَقْرِ أَفْضَلُ، مَا حَثَّهُ عَلَيْهَا وَرَغَّبَهُ فِيهَا .

وَيَذُلُّ عَلَيْهِ: مَا أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:

«تُحَفُّهُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الدُّنْيَا الْفَقْرُ»^(٦) .

وَهَذَا يَذُلُّ / عَلَى فَضْلِهِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ ذَلِكَ تُحَفَّةً لَهُ، وَالتُّحَفَةُ هِيَ الْأَفْضَلُ . ٢/ب

(١) في «الأصل»: (أسوعها) .

(٢) أخرجه الدولابي في «الكنى والأسماء» رقم: (١٩٠٩)، وذكره الديلمي في «الفردوس» رقم: (٤٩٢١) .

(٣) غير ظاهرة في «الأصل» .

(٤) في «الأصل»: (والنار) .

(٥) أخرجه الحاكم في «المستدرک» رقم: (٧٩٦٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» رقم: (١٠٢١) .

(٦) ذكره الديلمي في «الفردوس» رقم: (٢٣٩٩)، وقال العراقي في «المغني» رقم (٥): «رواه

محمد بن خفيف الشيرازي في شرف الفقير» .

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ: مَا أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ:

«أَنَا أَوَّلُ شَافِعٍ، وَأَوَّلُ مَنْ يُشْفَعُ، وَلَا فَخْرَ، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ يُحْرَكُ بِحَلَقِ الْجَنَّةِ، فَيُدْخِلُنِيهَا اللَّهُ عَزَّجَلَّ وَمَعِيَ فَقَرَاءُ الْمُؤْمِنِينَ وَلَا فَخْرَ»^(١).

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِهِمْ؛ [يَسْبِقُهُمْ]^(٢) دُخُولَ الْجَنَّةِ مَعَ النَّبِيِّ.

- وَفِي مَعْنَاهُ: مَا رَوَى أَبُو مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ:

«تَفَجَّرَ لِي حَوْضٌ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنَّهُ لَمِثْلُ مَا بَيْنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ إِلَى بَابِ أَيْلَةَ - أَوْ بَابِ إِبِلْيَاءَ - ، وَإِنَّ أَقْدَاحَهُ لَمِثْلُ نُجُومِ السَّمَاءِ، وَمَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ [اللَّبَنِ]^(٣)، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ».

قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَوَّلُ مَنْ يَرِدُهُ؟

قَالَ: «الْوَسِخَةُ ثِيَابُهُمْ، الشَّعْثَةُ رُؤُوسُهُمْ، الَّذِينَ يُعْطُونَ كُلَّ الَّذِي عَلَيْهِمْ، وَلَا يُعْطُونَ كُلَّ الَّذِي لَهُمْ، لَا تَفْتَحْ لَهُمْ أَبْوَابُ الْبُيُوتِ، وَلَا يُنَاكِحُونَ الْمُتَمَتَّعَاتِ»^(٤).

وَهَذَا أَيْضًا يَدُلُّ عَلَى فَضِيلَتِهِمْ عَلَى غَيْرِهِمْ؛ لِسَبْقِهِمْ لَوُرُودِ الْحَوْضِ.

(١) أخرجه الترمذي في «الجامع» رقم: (٣٩٤٤)، والدارمي في «السنن» رقم: (٨).

(٢) في «الأصل»: (يسبقهم)، ولعلها: (لسبقهم) لما سيأتي قريباً.

(٣) في «الأصل»: (البر) أو (البن).

(٤) لم أجده بهذا اللفظ فيما تحت يدي من مصادر، وأخرجه بلفظ مغاير الحاكم في «المستدرک»

رقم: (٧٤٥٢)، وابن ماجه في «السنن» رقم: (٤٣٠٣)، والطبراني في «المعجم الأوسط» رقم:

(٣٩٦) من حديث ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيَذُلُّ عَلَيْهِ: مَا رَوَاهُ أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ زِيَادٍ الْأَعْرَابِيُّ ^(١) فِي [كِتَابِ] ^(٢) فَضْلِ الْفَقْرِ ^(٣): بِإِسْنَادِهِ: عَنْ مُضْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:

«لَأَنَا مِنْ فِتْنَةِ السَّرَّاءِ أَخَوْفُ عَلَيْكُمْ مِنْ فِتْنَةِ الضَّرَّاءِ، إِنَّكُمْ قَدْ ابْتَلَيْتُمْ فِي فِتْنَةِ الضَّرَّاءِ فَصَبْرْتُمْ، وَإِنَّ الدُّنْيَا حُلُوءٌ خَضِرَةٌ» ^(٤). وَهَذَا يَذُلُّ ^(٥) عَلَى حُصُولِ الْغَرَرِ بِالْغِنَى؛ خَوْفَ الْفِتْنَةِ بِهِ. وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ شَمْرِ بْنِ عَطِيَّةٍ، عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ سَعْدٍ الْأَخْرَمِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:

«لَا تَتَّخِذُوا [الضَّيْعَةَ] ^(٦) فَتَرْغَبُوا فِي الدُّنْيَا» ^(٧). وَهَذَا يَذُلُّ عَلَى كَرَاهَةِ الْإِكْتَارِ مِنَ الدُّنْيَا وَذَمِّ اتِّخَاذِهَا. وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي هَاشِمٍ ابْنِ عُتْبَةَ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَهْدَ

(١) هو أحمد بن محمد بن زياد بن بشر العنزي، أبو سعيد ابن الأعرابي البصري، كان شيخ الحرم في وقته، وصحب الجُنَيْدَ، سمع أبا جعفر ابن المنادي ومحمد بن عبد الملك الدقيقي وعبد الله بن أيوب، روى عنه أبو بكر ابن المقرئ وابن منده ومحمد بن أحمد بن جميع، له تصانيف كثيرة، توفي سنة ٣٤٠ هـ. تُنظَرُ ترجمته في «تاريخ الإسلام»: (٧/٧٣٣).

(٢) في «الأصل»: (كتابي).

(٣) ويسمى «الاختصاص بذكر الفقر والغنى» لم يتيسر العثور عليه حتى الآن، يسر الله ذلك.

(٤) [ضعيف] أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» رقم: (٩٨٢٦) من طريق ابن الأعرابي، والبراز في «المسند» رقم: (١١٦٨).

(٥) ألحقت في «الأصل» أعلى الجملة.

(٦) في «الأصل»: (الصعبة).

(٧) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٣٥٧٩)، والحاكم في «المستدرک» رقم: (٧٩٩١) كلاهما مسندًا متصلًا لا مرسلًا.

إِلَيَّ، قَالَ لِي:

«لَعَلَّكَ أَنْ تُذَرِكَ أَمْوَالًا تُقَسَّمُ بَيْنَ أَقْوَامٍ، وَإِنَّمَا يَكْفِيكَ مِنْ جَمْعِ الْمَالِ خَادِمٌ وَمَرْكَبَيْنِ^(١) فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٢).

وَهَذَا أَيْضًا يَدُلُّ عَلَى ذَمِّ الْإِكْثَارِ وَالنَّهْيِ فِيهِ.

- وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا: مَا أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ:

«ابْغُونِي الضُّعَفَاءَ، فَإِنَّكُمْ [إِنَّمَا تُرْزَقُونَ]^(٣) وَتَنْصَرُونَ بِضُعَفَائِكُمْ»^(٤).

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِهِمْ عَلَى غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ سَبَبٌ فِي أَرْزَاقِهِمْ.

- وَيَدُلُّ عَلَيْهِ: مَا أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ:

«أَطْلَعْتُ فِي النَّارِ، فَإِذَا عَامَّةُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ، وَأَطْلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ، فَإِذَا عَامَّةُ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ»^(٥).

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِهِمْ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ؛ لِأَنَّ الْكَثْرَةَ إِنَّمَا تَكُونُ مَعَ كَثْرَةِ الْفَضْلِ وَالْخَيْرِ.

(١) كَذَا فِي «الْأَصْل»، وَفِي الْمَصَادِر: (وَمَرْكَب)

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَد» رَقْم: (٢٢٤٩٦)، وَابْنُ مَاجَه فِي «السُّنَنِ» رَقْم: (٤١٠٤).

(٣) فِي «الْأَصْل»: (دَائِمًا يَرْزَقُونَ).

(٤) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَد» رَقْم: (٢١٧٣١)، وَأَبُو دَاوُد فِي «السُّنَنِ» رَقْم: (٢٥٩٤).

(٥) أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ فِي «الْمُسْنَد» رَقْم: (٦٩١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» رَقْم: (٦٤١٥)،

وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَان» رَقْم: (٩٩٠٠) دُونَ قَوْلِهِ (الْفُقَرَاء).

وَيَذُلُّ عَلَيْهِ: مَا رَوَى أَبُو حَفْصٍ ابْنُ شَاهِينَ^(١) فِي «فَضْلِ الْفَقْرِ»^(٢) بِإِسْنَادِهِ:
عَنْ فُضَّالَةَ بْنِ عُيَيْدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ:

«اللَّهُمَّ مَنْ آمَنَ بِكَ، وَشَهِدَ / أَنِّي رَسُولُكَ، فَحَبَّبَ إِلَيْهِ [لِقَاءَكَ]^(٣)، وَسَهَّلَ
عَلَيْهِ قَضَاءَكَ، وَأَقْلَلَ لَهُ مِنَ الدُّنْيَا، وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِكَ، وَلَمْ يَشْهَدْ أَنِّي رَسُولُكَ،
فَلَا تُحِبِّبْ إِلَيْهِ لِقَاءَكَ، وَلَا تُسَهِّلْ عَلَيْهِ قَضَاءَكَ، وَأَكْثِرْ لَهُ مِنَ الدُّنْيَا»^(٤).

وَهَذَا يَذُلُّ عَلَى فَضْلِهِ عَلَى الْغَنَى؛ لِأَنَّهُ دَعَا لَهُ بِالْإِقْلَالِ، وَدَعَا عَلَيْهِ بِالْإِكْثَارِ.
وَيَذُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا: مَا رَوَاهُ ابْنُ شَاهِينَ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، قَالَ:

«رَكَعَتَانِ مِنَ الْفَقِيرِ الصَّابِرِ فِي فَقْرِهِ، أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ سَبْعِينَ
رَكَعَةً مِنْ غَنِيٍّ شَاكِرٍ، وَرَكَعَتَانِ مِنَ الْغَنِيِّ، أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الدُّنْيَا وَمَا
فِيهَا»^(٥).

- وَفِي مَعْنَاهُ: مَا رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَفِيفٍ^(٦) فِي «فَضْلِ

(١) هو عمر بن أحمد بن عثمان، أبو حفص ابن شاهين، محدث بغداد، سمع محمد بن محمد
الباغندي وأبا القاسم البغوي، وأبا بكر ابن داود، روى عنه هلال الخفار وأبو القاسم التنوخي
وأبو بكر الوراق، له تصانيف كثيرة، توفي سنة ٣٨٥ هـ. تُنظر ترجمته في «تاريخ الإسلام»:
(٥٨٠/٨).

(٢) لم يتيسر العثور عليه إلى الآن، يسر الله ذلك.

(٣) في «الأصل»: (الفاك).

(٤) أخرجه ابن حبان في «الصحيح» رقم: (٢٠٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» رقم: (٨٠٨).

(٥) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر، وهو ظاهر الوضع.

(٦) هو محمد بن خفيف بن إسكفشار، أبو عبد الله الضبي الشيرازي الصوفي، شيخ إقليم فارس،
حدث عن الحسين المحاملي والنعمان بن أحمد الواسطي وحماد بن مدرك، حدث عنه
محمد بن جعفر الخزاعي والحسن بن حفص الأندلسي وأبو بكر ابن الباقلاني المتكلم، له =

الْفَقْرُ^(١) بِإِسْنَادِهِ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «تَلَمَّظْ فَقِيرٌ عِنْدَ شَهْوَةٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِنْفَازِهَا، أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَةِ الْغَنِيِّ سَبْعِينَ عَامًا»^(٢).

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ: أَنَّ فِي الْغِنَى طَوْلَ الْحِسَابِ عَلَى الْإِكْتِسَابِ وَالْإِنْفَاقِ، وَفِي الْفَقْرِ تَخْفِيفَ ذَلِكَ؛ فَهُوَ أَسْلَمُ مِنَ الْغَرَرِ وَالْخَطَرِ. وَقَدْ نَبَّهَ أَحْمَدُ عَلَى هَذَا فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ^(٣)، فَقَالَ: «مَا قَلَّ مِنَ الدُّنْيَا كَانَ أَقْلًا لِلْحِسَابِ».

يُبَيِّنُ صِحَّةَ هَذَا: مَا أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ الْجُمَحِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ:

«يَجِيءُ فَقَرَاءُ الْمُسْلِمِينَ يُزْفُونَ كَمَا تُزْفُ الْحَمَامُ، قَالَ: فَيُقَالُ لَهُمْ: قِفُوا لِلْحِسَابِ، قَالَ: فَيَقُولُونَ: وَاللَّهِ مَا تَرَكْنَا شَيْئًا نَحَاسَبُ بِهِ، قَالَ: فَيَقُولُ: صَدَقَ عِبَادِي، فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ الْأَغْنِيَاءِ بِسَبْعِينَ عَامًا»^(٤).

وَفِي مَعْنَاهُ: مَا رَوَاهُ ابْنُ خَفِيفٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، قَالَ: أُنْبِئَ

= تصانيف كثيرة، توفي سنة ٣٧١ هـ. تنظر ترجمته في «تاريخ الإسلام»: (٨/ ٣٦٥).

(١) ويسمى «شرف الفقر» و «شرف الفقراء على الأغنياء» مخطوط في مكتبة محمد علي الروضاتي بأصفهان، مجموع رقم ٥/ ١٣٢ (١- ٣١) كتبت في القرن التاسع الهجري، ترجم الكتاب إلى العربية على يد عبد الرحيم بن محمد بن محمود.

(٢) [موضوع] أخرجه أبو الفرج العكبري في «جزء له» رقم: (١)، حكم بوضعه ابن حجر في «لسان الميزان»: (١/ ٥٩٣).

(٣) «الورع» رقم: (٦٢٣).

(٤) أخرجه المعافي في «الزهد» رقم: (٤٢)، والبغوي في «معجم الصحابة» رقم: (٩٧٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» رقم: (٥٥٠٨)، واللفظ عندهم: «قبل الناس».



مسألة

النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِجَنَازَةٍ، فَقَالَ:

«هَلْ تَرَكَ مِنْ دَيْنٍ؟»

قَالُوا: لَا.

قَالَ: «فَهَلْ تَرَكَ مِنْ شَيْءٍ؟».

[قَالُوا] ^(١): ثَلَاثَ دَنَانِيرَ.

قال: «[ثَلَاثَ] ^(٢) كَيَاتٍ ^(٣) قَدَرَا مَا يُخْلَفُهُ.

وَبَيِّنُ صَحَّةَ هَذَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بَيَّنَّ أَنَّ تَرَكَ الْحِسَابِ دِلَالَةٌ عَلَى الْفَضْلِ، فَقَالَ:

«إِنَّ مِنْ أُمَّتِي مَنْ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ، هُمُ الَّذِينَ لَا يُكْثِرُونَ ^(٤)، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» ^(٥).

وَرَوَى ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ بِإِسْنَادِهِ ^(٦)، قَالَ: كَتَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ إِلَى سَلْمَانَ: يَا أَحِبِّي بَلِّغْنِي أَنَّكَ اشْتَرَيْتَ خَادِمًا، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ الْعَبْدُ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مِنْهُ مَا لَمْ يُخْدَمْ، فَإِذَا خُدِمَ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحِسَابُ» وَإِنَّ أُمَّ الدَّرْدَاءِ سَأَلَتْنِي خَادِمًا - وَأَنَا يَوْمَئِذٍ مُوسِرٌ - فَكَرِهْتُ ذَلِكَ لِمَا سَمِعْتُ مِنْ

(١) في «الأصل»: (قال).

(٢) في «الأصل»: (ثلاثة).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٦٥٢٧)، والبخاري في «الصحيح» رقم: (٢٢٨٩).

(٤) كذا في «الأصل»، وفي جميع المصادر: (يكتون).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٩٩٦٦)، ومسلم في «الصحيح» رقم: (٢١٨) بلفظ:

«يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفًا بغير حساب...»، وأخرجه البخاري في «الصحيح» رقم:

(٥٧٠٥) بلفظ: «... ويدخل الجنة من هؤلاء سبعون ألفًا بغير حساب...».

(٦) «الزهد وصفة الزاهدين» رقم: (١١٢).

الْحِسَابُ^(١).

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ: أَنَّ فِي الْفَقْرِ إِحْقَاقَ مَشَاقِّ النَّفْسِ، مِنْ ذَلِكَ: عَدَمُ اللَّذَاتِ فِي الْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ، وَتَقَاصُرِ أُنْبَاءِ الدُّنْيَا بِهِمْ، وَإِعْرَاضُهُمْ عَنْهُمْ، وَالْفَضْلُ وَالثَّوَابُ يَتَّبِعُ الْمَشَاقَّ وَمَا تَكْرَهُهُ النَّفْسُ، / وَلِهَذَا الْمَعْنَى كَانَ ثَوَابُ الْمَرِيضِ أَوْفَرَ مِنْ ثَوَابِ الْمُعَافَى؛ لِمَا عَلَيْهِ مِنَ الْمَشَاقِّ بِالْمَرَضِ.

وَقَدْ نَبَّهَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ [عَلَيْ] ^(٢) هَذَا الْمَعْنَى، بِمَا أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «هَلْ تَذَرُونَ أَوَّلَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ؟» قَالَ: قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: «أَوَّلَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ وَمِنَ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ يُسَدُّ بِهِمُ الثُّغُورُ، وَيَتَّقَى بِهِمُ الْمَكَارِهُ، وَيَمُوتُ أَحَدُهُمْ وَحَاجَتُهُ فِي صَدْرِهِ، مَا يَسْتَطِيعُ لَهَا قَضَاءً، فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لِمَنْ شَاءَ مِنْ مَلَائِكَتِهِ: ائْتُوهُمْ فَحَيُّوهُمْ. قَالَ: أَحْسَبُهُ قَالَ: - فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا نَحْنُ سُكَّانُ سَمَاوَاتِكَ، وَخَيْرَتُكَ مِنْ خَلْقِكَ، أَفَتَأْمُرُنَا أَنْ نَأْتِيَ هَؤُلَاءِ نُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ؟» فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا عِبَادًا لِي يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا، وَتُسَدُّ بِهِمُ الثُّغُورُ، وَيَتَّقَى بِهِمُ الْمَكَارِهُ، وَيَمُوتُ أَحَدُهُمْ وَحَاجَتُهُ فِي صَدْرِهِ، لَا يَسْتَطِيعُ لَهَا قَضَاءً، فَتَأْتِيهِمُ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ ذَلِكَ، فَيَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ»^(٣).

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» رقم: (٢٠٩٤٦).

(٢) في «الأصل»: (عن).

(٣) أخرجه ابن حبان في «الصحيح» رقم: (٧٤٢١)، وعبد بن حميد في «المسند» رقم: (٣٥٢).

فَقَدْ وَصَفَهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالصِّفَاتِ الَّتِي يَلْحَقُ مَعَهَا الْمَشَاقُّ .
وَيَبْدُلُ عَلَيْهِ: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَمَّ الْإِكْثَارَ مِنَ الدُّنْيَا، وَمَنَعَ مِنْ مُقَارَبَةِ
الْأَغْنِيَاءِ، وَحَثَّ عَلَى مُقَارَبَةِ الْفُقَرَاءِ، وَلَيْسَ هَذَا إِلَّا لِفَضِيلَةِ الْفَقْرِ وَذَمِّ الْغِنَى .
فَأَخْبَرَنَا ^(١) أَبُو مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ:
«يَا عَائِشَةُ، إِنَّمَا يَكْفِيكَ مِنَ الدُّنْيَا كِرَادِ الرَّأَكِبِ، وَإِنْ أَرَدْتَ اللُّحُوقَ بِي
فَإِيَّاكَ وَمُخَالَطَةَ الْأَغْنِيَاءِ، وَلَا تَسْتَبْدِلِي ثَوْبًا حَتَّى تُرَقِّعِيهِ» ^(٢) .
فَنَهَاها عَنْ مُخَالَطَةِ الْأَغْنِيَاءِ .

وَفِي مَعْنَاهُ، مَا أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، وَهُوَ يَقُولُ:
«هُمْ الْأَخْسَرُونَ وَرَبَّ الْكَعْبَةِ» .
قُلْتُ: مَنْ أَوْلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟
قَالَ: «هُمْ الْأَكْثَرُونَ أَمْوَالًا، إِلَّا مَنْ قَالَ بِالْمَالِ هَكَذَا وَهَكَذَا، عَنْ يَمِينِهِ
وَعَنْ شِمَالِهِ وَمِنْ خَلْفِهِ» ^(٣) .
وَرَوَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ خَفِيفٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ،
[قَالَ] ^(٤): قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:
«إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ فِتْنَةٌ، وَإِنَّ فِتْنَةَ أُمَّتِي الْمَالُ» ^(٥) .

(١) غير ظاهرة في «الأصل» .

(٢) [ضعيف] أخرجه بهذا اللفظ ابن عساكر في «معجم الشيوخ» رقم: (٣٠٠)، وأخرجه الحاكم في
«المستدرک» رقم: (٧٩٤٨)، والترمذي في «السنن» رقم: (١٨٨٢) بتقديم تأخير بعض الألفاظ .

(٣) [متفق عليه] أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: (٦٦٣٨)، ومسلم في «الصحيح» رقم:
(٩٩٠)، والإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢١٤٩١) باختلاف لفظ .

(٤) في «الأصل»: (فاقا) .

(٥) أخرجه السلفي في «المشيخة البغدادية» رقم: (٢٦٤٩)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، =

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:
«الدُّنْيَا دَارُ مَنْ لَا دَارَ لَهُ، وَمَالُ مَنْ لَا مَالَ لَهُ، وَلَهَا يَجْمَعُ مَنْ لَا عَقْلَ
لَهُ»^(١).

فَهَذَا يَقْتَضِي ذَمَّ الْغِنَى.

وَقَدْ مَدَحَ الْقِلَّةَ:

فَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ [الْحُسَيْنِ] ^(٢) الْبَرْجُلَانِيُّ ^(٣) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ:

«إِنَّ أَعْبَطَ أَوْلِيَائِي عِنْدِي مُؤْمِنٌ خَفِيفُ الْحَاذِ، ذُو حَظٍّ مِنْ صَلَاةٍ،
أَحْسَنَ عِبَادَةِ رَبِّهِ، وَأَطَاعَهُ فِي السَّرِّ، وَكَانَ غَامِضًا فِي النَّاسِ، / لَا يُشَارُ إِلَيْهِ
بِالْأَصَابِعِ، وَكَانَ رِزْقُهُ كَفَافًا فَصَبَرَ عَلَيْهِ، فَعَجَّلْتُ مَنِيَّتَهُ، فَقُلْتُ [تَرَاهُ]»^(٤)،
وَقُلْتُ بَوَاكِيهِ»^(٥).

= وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٧٤٧١)، والحاكم في «المستدرک» رقم: (٧٩٧٧)
من حديث كعب بن عيباض رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢٤٤١٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» رقم:
(١٠١٥٤).

(٢) في «الأصل»: (الحسن).

(٣) هو محمد بن الحسين بن أبي شيخ، أبو جعفر البرجلاني، صاحب كتب الزهد والرفائق،
حدث عن مالك بن ضيغم وزيد بن الحباب وسعيد بن عامر، حدث عنه ابن أبي الدنيا،
وابراهيم الجنيدي وأبو يعلى الموصلي، أثنى عليه الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، توفي سنة ٢٣٨ هـ.
تُنظر ترجمته في «تاريخ بغداد»: (٥/٣).

(٤) في «الأصل»: (ميراثه)، وهو مخالف للمصادر ولتفسير الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الآتي.

(٥) [ضعيف] أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢٢١٩٧)، وابن ماجه في «السنن» رقم:
(٤١١٧).

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَقَلَّ ثَرَاؤُهُ»؟
قَالَ: «هُوَ مِيرَاؤُهُ»^(١).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ سَعْدٍ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي وَقَاصٍ - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ:

«خَيْرُ الرِّزْقِ مَا يَكْفِي، وَخَيْرُ الذِّكْرِ الْحَفِيُّ»^(٢).

قَالَ أَبُو بَكْرِ الْمَرْوُذِيُّ^(٣) فِي «كِتَابِ الْأَدَبِ»^(٤): قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: أَيُّشِ تَفْسِيرُ «خَيْرِ الرِّزْقِ مَا يَكْفِي»؟

قَالَ: «هُوَ قَوْتُ يَوْمٍ بِيَوْمٍ، وَلَا يَهْتَمُّ لِرِزْقٍ [غَدٍ]»^(٥).

فَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ [الْحُسَيْنِ]^(٦) الْبَرْجَلَانِيُّ أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:

«اللَّهُمَّ اجْعَلْ عَيْنَ آلِ مُحَمَّدٍ قَوْتًا»^(٧).

(١) لم أجد هذه الرواية فيما تحت يدي من مصادر.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٤٧٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: (٣٥٥١٨).

(٣) «الورع» رقم: (٤١٠).

(٤) لعله جزءاً من «كتاب المسائل» التي سأل عنها أبي عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أو أنه يقصد به «كتاب الورع»، أو أنه جزءاً من «كتاب الجامع» لأبي بكر الخلال، ولم يتيسر العثور عليه حتى الآن، يسر الله ذلك.

(٥) في «الأصل»: (غداً). وبعده بياض يقدر كلمة.

(٦) في «الأصل»: (الحسن).

(٧) [متفق عليه] أخرجه بهذا اللفظ أبو الشيخ في «أخلاق النبي» رقم: (٨٤٧)، وأبي علي الحداد في «معجم الشيوخ» رقم: (٥٢)، وأخرجه البخاري في الصحيح رقم: (٦٤٦٠)، ومسلم في الصحيح رقم: (١٠٥٥)، والإمام أحمد في المسند رقم: (٩٧٥٣) بلفظ: (اللهم اجعل رزق=

وَرَوَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ خَفِيفٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ
الْخَطَمِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:
«أَنْتُمْ الْيَوْمَ خَيْرٌ أَوْ إِذَا غَدَتْ عَلَى أَحَدِكُمْ قَصْعَةٌ وَرَاحَتْ أُخْرَى، وَيَغْدُو
أَحَدُهُمْ فِي حُلَّةٍ وَيَرُوحُ فِي أُخْرَى، وَتَسْتَرُونَ بُيُوتَكُمْ كَمَا تُسْتَرُ الْكَعْبَةُ؟»
قَالُوا: يَوْمَئِذٍ.

قَالَ: «بَلْ أَنْتُمْ الْيَوْمَ خَيْرٌ»^(١).
وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:
«إِنَّ لِكُلِّ أَمْرٍ مِفْتَاحًا، وَمِفْتَاحُ الْجَنَّةِ حُبُّ الْمَسَاكِينِ وَالْفُقَرَاءِ، وَهُمْ
جُلَسَاءُ اللَّهِ يَوْمَئِذٍ بِقِيَامَتِهِ»^(٢).

وَأَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ فَصَالَةَ بْنِ عُيَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، فَيَخِرُّ رِجَالًا مِنْ قَامَتِهِمْ فِي الصَّلَاةِ لِمَا
بِهِمْ مِنَ الْخِصَاصَةِ، وَهُمْ أَصْحَابُ الصُّفَةِ، حَتَّى يَقُولَ الْأَعْرَابُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ
الْمَخَايِصُ^(٣). فَإِذَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَاتَهُ انْصَرَفَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ:
«لَوْ تَعْلَمُونَ مَا لَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ، لَأَحْبَبْتُمْ أَنْ لَوْ أَنْكُمْ تَزْدَادُونَ فَاقَةً
وَحَاجَةً»^(٤).

= آل محمد قوتنا.

(١) أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» رقم: (١١٠٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» رقم: (١٤٥٨٧).

(٢) أخرجه ابن المقرئ في «المعجم» رقم: (٨٣٨)، وابن الفاجر في «موجبات الجنة» رقم: (١٠).

(٣) كذا اللفظ «الأصل»، ولعل الصواب: (المخامص)، واللفظ المروي في المصادر: (المجانين).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢٣٩٣٨)، والبزار في «المسند» رقم: (٣٧٥٠).

فَقَدْ مَدَحَ الْقِلَّةَ، وَسَأَلَهَا اللَّهَ تَعَالَى، وَحَثَّ عَلَى مُجَالَسَةِ أَهْلِهَا؛ فَذَلَّ عَلَى
فَضْلِهَا عَلَى غَيْرِهَا.

. وَيَذُلُّ عَلَيْهِ: أَنَّ الْغَنَى قَدْ كُفِّ انْتِفَاقَ الْمَالِ، وَلِهَذَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي
حَدِيثٍ [أَبِي ذَرٍّ] ^(١): «هُمْ الْأَخْسَرُونَ ... هُمْ الْأَكْثَرُونَ إِلَّا مَنْ قَالَ بِالْمَالِ
هَكَذَا وَهَكَذَا، عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ وَمِنْ خَلْفِهِ» ^(٢).

وَهَذَا التَّكْلِيفُ يَسْقُطُ عَنِ الْفُقَرَاءِ، فَهُوَ أَقْلُ غَرَرًا.

. وَلِأَنَّ الْغَنَى قَدْ كُفِّ الشُّكْرَ عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ سَقَطَ هَذَا عَنِ الْفَقِيرِ.

. وَيَذُلُّ عَلَيْهِ: أَنَّ [الْفَقْرَ] ^(٣) مِنْ أَسْمَاءِ الْخُضُوعِ وَالذَّلَّةِ، وَالْغِنَى اسْمُ
السُّؤْدُودِ وَالرَّفْعَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ ^(٤).

فَوَصَفَ الرُّبُوبِيَّةَ بِالْغِنَى، وَالْعُبُودِيَّةَ بِالْفَقْرِ.

. وَلِأَنَّ الْغِنَى يَدْعُو إِلَى الْكِبَرِ، وَلِهَذَا وَصَفَ/نَفْسُهُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ الْكَبِيرُ، ب/ب

وَالْكِبَرِيَاءُ رِدَاؤُهُ.

. وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْغِنَى أَفْضَلَ مِنَ الْفَقْرِ؛ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الرَّائِبُ أَفْضَلَ مِنَ

الزَّاهِدِ، وَالْآخِذُ أَفْضَلَ مِنَ التَّارِكِ، وَالْمُنَافِسُ فِي طَلَبِ الْمَالِ أَفْضَلَ مِنْ آخِذِ
الْقُوَّةِ، [وَأَحَدًا] ^(٥) لَا يَقُولُ هَذَا.

. وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْغِنَى أَفْضَلَ؛ كَانَ حَبْسُ الْمَالِ أَفْضَلَ مِنْ إِخْرَاجِهِ.

(١) فِي «الْأَصْل»: (ابن دهمين).

(٢) تَقْدِيمُ نَخْرِيجِهِ ص (٧٣).

(٣) فِي «الْأَصْل»: (الفقير).

(٤) سُورَةُ مُحَمَّدٍ: (٣٨).

(٥) فِي «الْأَصْل»: (وَأَحَدًا).

وَاحتَجَّ مَنْ قَالَ الْغِنَى أَفْضَلُ بِأَشْيَاءَ مِنْهَا:
أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى الْمَالَ خَيْرًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ
وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(١)، وَالْخَيْرُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَقًّا.

وَالْجَوَابُ:

أَنَا لَا نَمْتَنِعُ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الْخَيْرِ عَلَيْهِ، إِذَا كَانَ اكْتِسَابُهُ عَلَى مَا رَوَى أَبُو
هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ:
«مَنْ طَلَبَ الدُّنْيَا حَلَالًا اسْتَعْفَافًا عَنِ الْمَسْأَلَةِ، وَسَعْيًا عَلَى عِيَالِهِ، وَتَعَطُّفًا
عَلَى جَارِهِ، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ [وَوَجْهُهُ]^(٢) كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَمَنْ طَلَبَ الدُّنْيَا
حَلَالًا مُفَاخِرًا مُكَاثِّرًا لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ»^(٣).

وَاجْتِجَ:

بِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُهُ فِي دُعَائِهِ:
«اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غِنَى مُبْطِرٍ، وَفَقْرٍ مُرِيبٍ أَوْ مُلْبِّبٍ»^(٤).
وَالْمُرِيبُ وَالْمُلْبِّبُ: «الْمُفْعَدُ الْمُلْزِقُ بِالْأَرْضِ إِذَا افْتَقَرَ»^(٥).
وَكَذَلِكَ: قَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ لَا غِنَى [مُطْغٍ]^(٦)، وَلَا فَقْرٌ يُنْسِي»^(٧).

(١) سورة البقرة: (١٨٠).

(٢) في «الأصل»: (ووجه).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: (٢٢٦٢٥)، وابن راهويه في «المسند» رقم: (٣٥٢).

(٤) أخرجه معمر في «الجامع» رقم: (٢٠٥٤٠)، وعبد الرزاق في «المصنف» رقم: (٢٠٥٤٠) من طريق الأول.

(٥) «الغريبين في القرآن والحديث»: (٦٩٩/٣).

(٦) في «الأصل»: (مطغي).

(٧) لم أجده بهذا اللفظ فيما تحت يدي مصادر.

وَكَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ غِنَايَ وَغْنِي [مَوْلَايَ]»^(١)،^(٢)
 وَرَوَى الْحَسَنُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ:
 «كَادَتِ الْفَاقَةُ أَنْ تَكُونَ كُفْرًا، [وَكَادَتِ]»^(٣) الْعَيْنُ أَنْ تَسْبِقَ الْقَدَرَ»^(٤).
 وَرَوَى: «أَعُوذُ بِكَ مِنْ فَقْرٍ يُنْسِي»^(٥).
 وَرَوَى الْحَسَنُ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ:
 «أَرْبَعَةٌ مِنْ قَوَاصِمِ الظَّهْرِ: إِمَامٌ تُطِيعُهُ وَيُضِلُّكَ، وَزَوْجَةٌ تَأْمَنُهَا وَتَخُونُكَ،
 [وَجَارٌ]»^(٦) [إِنْ] [عَلِمَ]»^(٧) خَيْرًا يَسْتُرُهُ»^(٨)، وَإِنْ عَلِمَ شَرًّا نَشَرُهُ وَذَكَرَهُ، وَفَقْرٌ حَاضِرٌ
 لَا يَجِدُ صَاحِبَهُ عَنْهُ مُتَلَدِّدًا»^(٩).
 فَقَدْ سَأَلَ الْغِنَى وَاسْتَعَاذَ مِنَ الْفَقْرِ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْغِنَى أَفْضَلُ.

(١) كذا في «الأصل»، وفي المصادر: (هؤلاء).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٥٧٥٦)، والبخاري في «الأدب المفرد» رقم: (٦٦٢) من حديث أبي صرمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) في «الأصل»: (وكاد).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: (٢٧١٢٧)، وابن السري في «الزهد» رقم: (١٣٩٢)، وأخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» رقم: (١٢٣٢) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظ الجميع: «كاد الحسد أن يغلب القدر».

(٥) أخرجه أبي يعلى في «المسند» رقم: (٤٣٥٢)، والطبراني في «الدعاء» رقم: (٦٥٧) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) في «الأصل»: (وجاراً).

(٧) في «الأصل»: (أعلم).

(٨) كذا في «الأصل»، وفي «إصلاح المال»: (ستره).

(٩) أخرجه مرفوعاً ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» رقم: (٤٣٠)، ووقفه على الحسن في «الإشراف في منازل الأشراف»: (٢٢٢)، وابن دريد في «الفوائد والأخبار» رقم: (٢٠).

أَنَّ الْغِنَى الَّذِي سَأَلَ هُوَ الْغِنَى عَنِ الْخَلْقِ، كَمَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ: «أَغْنَيْنَا بِحَلَالِكَ عَنْ حَرَامِكَ، وَبِفَضْلِكَ عَنْ مَنْ سِوَاكَ»^(١).
وَأَمَّا الْفَقْرُ الَّذِي اسْتَعَاذَ مِنْهُ؛ فَفِيهِ أَوْجُهُ:
أَحَدُهَا: فَقْرُ الْقَلْبِ.

وَهَذَا تَأْوِيلُ أَحْمَدَ، ذَكَرَهُ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِ^(٢)، وَقَدْ سُئِلَ عَنْ قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْفَقْرِ»^(٣) كَيْفَ وَقَدْ جَاءَ فِي الْفَقْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْفَضْلِ؟
فَقَالَ: «إِنَّمَا اسْتَعَاذَ النَّبِيُّ مِنْ فَقْرِ الْقَلْبِ».
وَرُوِيَ نَحْوُ هَذَا التَّأْوِيلِ عَنِ السَّلَفِ:

فَذَكَرَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا^(٤) فِي «كِتَابِ الْفَقْرِ»^(٥) بِإِسْنَادِهِ^(٦)، قَالَ: قَالَ / وَهَبُ ابْنُ الْوَرْدِ: «الْفَقْرُ الَّذِي كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنْهُ: فَقْرُ الْقَلْبِ».

أ/هـ

(١) أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» رقم: (١١٤٢)، والطبراني في «الدعاء» رقم: (١٠٤٢) بلفظ: (أغنتي) من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) «السُّؤَالَاتُ» رقم: (٢٣).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٨٣١١)، والبخاري في «الأدب المفرد» رقم: (٦٧٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) هو عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي، أبو بكر ابن أبي الدنيا البغدادي، صاحب التصانيف السائرة، سمع من سعيد بن سليمان بن سعدويه وعلي بن الجعد وخاله بن خدّاش وغيرهم كثير، حدث عنه الحارث بن أبي أسامة وابن أبي حاتم وأبو بكر النجّاد، توفي سنة ٢٨١ هـ. تُنظَرُ ترجمته في «سير أعلام النبلاء»: (٣٩٧/١٣).

(٥) مطبوع باسم «إصلاح المال».

(٦) «إصلاح المال» رقم: (٤٦٦).

وَبِإِسْنَادِهِ^(١): عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، أَنَّهُ قَالَ: «يُسْمَعُ النَّاسُ يَقُولُونَ: الْفَقْرُ الْمَوْتُ الْأَكْبَرُ، وَيَرَوْنَ أَنَّ الْفَقْرَ هُوَ قِلَّةُ الشَّيْءِ، وَالْفَقْرُ الَّذِي جَاءَ فِيهِ مَا جَاءَ: هُوَ قِلَّةُ الرِّضَا بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَسَمِهِ، لَقَدْ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ فَبَدَأَ بِهِمْ فَقَالَ: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾»^(٢).

وَالَّذِي يُعْضَدُ هَذَا التَّأْوِيلَ، مَا رَوَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ خَفِيفٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:

«يَا أَبَا ذَرٍّ، أَتَرَى كَثْرَةَ الْمَالِ هُوَ الْغِنَى؟»

قُلْتُ: نَعَمْ، هُوَ الْغِنَى.

قَالَ: «أَتَرَى قِلَّةَ الْمَالِ هُوَ الْفَقْرُ؟»

قُلْتُ: نَعَمْ، هُوَ الْفَقْرُ.

قَالَ: «الْغِنَى غِنَى الْقَلْبِ، وَالْفَقْرُ فَقْرُ الْقَلْبِ»^(٣).

وَرَوَى ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:

«لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرِضِ، وَلَكِنَّ الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ»^(٤).

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يَحْتَمِلُ فَقْرَ الْحَسَنَاتِ فِي الْآخِرَةِ.

وَالَّذِي يُعْضَدُ هَذَا، مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ

(١) «إصلاح المال» رقم: (٤٦٧).

(٢) سورة الحشر: (٨).

(٣) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» رقم: (١١٧٨٥)، وابن حبان في «الصحيح» رقم: (٦٨٥)، أبو الشيخ في «أمثال الحديث» رقم: (٧٦) واللفظ له.

(٤) [متفق عليه] أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: (٦٤٤٦)، ومسلم في «الصحيح» رقم: (١٠٥١)، والإمام أحمد في «المسند» رقم: (٧٥٥٥).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ:

«اللَّهُمَّ تَوَفَّنِي فَقِيرًا وَلَا تَوَفَّنِي غَنِيًّا، وَاحْشُرْنِي فِي زُمْرَةِ الْمَسَاكِينِ، فَإِنَّ أَشْقَى الْأَشْقِيَاءِ مَنْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ فَقْرُ الدُّنْيَا وَعَذَابُ الْآخِرَةِ»^(١).

فَيَبِينَ أَنَّ أَشْقَى الْأَشْقِيَاءِ مَنْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ فَقْرُ الدُّنْيَا وَعَذَابُ الْآخِرَةِ، يَعْنِي بِفَقْرِ الْحَسَنَاتِ، فَإِنَّ بِذَلِكَ يَسْتَحِقُّ الْعَذَابَ فِي الْآخِرَةِ.

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ [فَقْرًا]^(٢) لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الصَّبْرُ. وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «أَعُوذُ بِكَ مِنْ فَقْرٍ يُنْسِي» مَعْنَاهُ: أَنْ فِي الْخَلْقِ مَنْ إِذَا عَدِمَ كِفَايَتَهُ اشْتَغَلَ قَلْبُهُ عَنْ فَرَائِضِهِ وَنَوَافِلِهِ، وَلَمْ تَكُنْ نَفْسُهُ سَاكِنةً مَعَ الْعَدَمِ. الَّذِي يُعْضِدُ هَذَا، مَا أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ:

«يَا مَعْشَرَ الْفُقَرَاءِ، أَعْطُوا اللَّهَ الرِّضَا مِنْ قُلُوبِكُمْ تَظْفَرُوا بِثَوَابِ فَقْرِكُمْ، وَإِلَّا فَلَا»^(٣).

فَحَثَّهُمْ عَلَى الرِّضَا، وَبَيَّنَّ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُمْ الرِّضَا؛ لَمْ يَحْصُلْ لَهُمُ الثَّوَابُ. وَالَّذِي يُبَيِّنُ صِحَّةَ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ:

أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ اسْتَعَاذَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ، وَقَالَ: «كَادَ أَنْ يَكُونَ الْفَقْرُ كُفْرًا»^(٤) وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ النَّبِيَّ كَانَ مَعْصُومًا مِنَ الْكُفْرِ، وَإِنَّمَا اسْتَعَاذَ مِنْ نُقْصَانِ الشُّكْرِ عَلَى نِعَمَائِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْفَكُ عَنِ النَّسْيَانِ، فَلِهَذَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:

(١) تقدم تخريجه ص (٦٢).

(٢) في «الأصل»: (فقر).

(٣) ذكره الديلمي في «الفردوس» رقم: (٨٢١٦).

(٤) أخرجه الطبراني في «الدعاء» رقم: (١٠٤٨) من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والبيهقي في «شعب الإيمان» رقم: (٦١٨٨) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كلاهما بلفظ: (كاد الفقر أن يكون كفرا).

«إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أُنْسِي كَمَا يَنْسَى الْبَشَرُ»^(١)، وَكَانَ يَقُولُ: «يَا مُثَبِّتَ الْقُلُوبِ، ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ»^(٢).

واحتج:

بِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:
«/الْأَيْدِي ثَلَاثَةٌ: قَالِيدُ الْمُعْطِي: الْعُلْيَا، ثُمَّ الَّذِي يَلِيهَا»^(٣)، وَيَدُ السَّائِلِ: /ب
السُّفْلَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَاسْتَعْفَّ عَنِ الْمَسْأَلَةِ مَا اسْتَطَعَتْ»^(٤).
فَبَيَّنَ أَنَّ يَدَ الْمُعْطِي أَفْضَلُ مِنْ يَدِ الْفَقِيرِ.

والجواب:

أَنَّ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ يَدَ السُّفْلَى سَائِلَةٌ طَالِبَةٌ غَيْرُ مُتَعَفِّفَةٍ.
يُبَيِّنُ صِحَّةَ هَذَا: مَا رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ خَفِيفٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنِ ابْنِ
عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَهُوَ يَخْطُبُ، وَهُوَ يَقُولُ:
«الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَالْيَدُ السُّفْلَى السَّائِلَةُ»^(٥).
فَذَكَرَ فِي هَذَا الْخَبَرِ زِيَادَةً وَهُوَ السُّؤَالُ.

فَأَمَّا إِنْ كَانَتِ السُّفْلَى غَيْرَ سَائِلَةٍ وَلَا طَالِبَةٍ، بَلْ كَانَتْ كَمَا وَصَفَهَا اللَّهُ

(١) [متفق عليه] أخرجه البخاري في «الصحیح» رقم: (٤٠١)، ومسلم في «الصحیح» رقم: (٥٧٢)، والإمام أحمد في «المسند» رقم: (٣٦٠٢) بلفظ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أُنْسِي كَمَا تَنْسُونَ».
(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٤١٠٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: (٢٩٨٠٦).

(٣) كذا الجملة في «الأصل».

(٤) أخرجه الطيالسي في «المسند» رقم: (٣١٠)، والحاكم في «المستدرک» رقم: (١٤٨٦)، ولفظهما: «يَدُ اللَّهِ الْعُلْيَا، وَيَدُ الْمُعْطِي الَّتِي تَلِيهَا».

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٥٣٤٤)، والبخاري في «المسند» رقم: (٥٥٣٠).

نَعَالَى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا
فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا
يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا﴾^(١) فَإِنَّ الْعُلْيَا لَيْسَتْ بِخَيْرٍ مِنْهَا.

يَدُلُّ عَلَيْهِ: مَا رَوَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ خَفِيفٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:

«مَا الْمُعْطَى بِأَعْظَمَ أَجْرًا مِنَ السَّائِلِ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا»^(٢).

فَلَمْ يَجْعَلْ لِلْعُلْيَا مَزِيَّةً فِي هَذَا الْخَبَرِ، وَكَانَ الْمَعْنَى فِيهِ: أَنَّهُ مَتَدُوبٌ إِلَى
أَخِذِ الْمَالِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، بِدَلِيلِ مَا رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ خَفِيفٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ
خَالِدِ بْنِ عَدِيِّ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ:

«مَنْ جَاءَهُ مَعْرُوفٌ عَنْ أَخِيهِ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ وَلَا اسْتِئْذَانٍ^(٣) النَّفْسِ
فَلْيَقْبَلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقُ سَاقِهِ اللَّهُ إِلَيْهِ»^(٤).

وَيُسَيِّرُ صِحَّةَ هَذَا: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبِلَ هَدِيَّةَ سَلْمَانَ^(٥)، وَقَبِلَ هَدَايَا الْمُلُوكِ^(٦).
وَقِيلَ عَنْهُ جَوَابٌ آخَرُ:

وَهُوَ أَنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا: لِأَنَّهَا مَالَتْ بِإِعْطَائِهَا وَنَقْصِهَا مِنْ يَدِهَا إِلَى يَدِ الْفَقْرِ^(٧).

(١) سورة البقرة: (٢٧٣).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية»: (٢٤٥/٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط» رقم: (٨٢٣٥).

(٣) كذا في «الأصل»، وفي المصادر: (استشراف) ولعلها متصحفة منها.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٧٩٣٦)، وأبو نعيم في «معركة الصحابة» رقم:
(٢٤٥٨).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢٣٧٣٧).

(٦) «صحيح البخاري»: (٢٦١٦)، «صحيح مسلم»: (١٢٧)، «سنن أبي داود»: (٣٠٥٥) و (٤٠٤٧).

(٧) كذا في «الأصل»، ولعلها: (الفقر).

وَصَارَتِ الشُّفْلَى الْآخِرَةَ^(١)؛ لِأَنَّهَا مَالَتْ بِأَخِذِهَا إِلَى يَدِ الْغَنِيِّ^(٢).
جواب آخر:

وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَنْ أَعْطَى دِرْهَمًا مِنْ أَلْفٍ أَفْضَلَ، فَكَيْفَ يَمُنُّ تَرَكَ الدُّنْيَا
كُلَّهَا إِلَّا الْقُوْتَ؟!

واحتج:

بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِي مَنْ لَا يُصْلِحُهُ إِلَّا
الْغِنَى، فَلَوْ أَفْقَرْتُهُ كَفَرَ»^(٣).

والجواب:

أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ أَخْرَجَهُ فَقْرُهُ إِلَى الْقُنُوطِ، فَهُوَ نَاقِصٌ لِلْفَضِيلَةِ، غَيْرُ
نَافِعٍ فَقْرُهُ، أَلَا يَرَى^(٤) أَنَّهُ قَالَ: «وَأَنَّ مِنْ عِبَادِي مَنْ لَا يُصْلِحُهُ إِلَّا الْفَقْرُ، فَإِنْ
أَغْنَاهُ كَفَرَ».

وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ يَطْغَى وَيَتَجَبَّرُ.

وَيُبَيِّنُ صِحَّةَ هَذَا: مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا بِإِسْنَادِهِ^(٥): عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [يَدْعُو]^(٦): «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْغِنَى، وَمِنْ

(١) كذا في «الأصل»، ولعلها: (الآخذة).

(٢) كذا في «الأصل»، ولعلها: (الغني) أو (للغني).

(٣) لم أجده بهذا اللفظ، أخرجه أبو نعيم في «الحلية»: (٣١٨/٨)، وابن أبي الدنيا في «الأولياء»

رقم: (١)، بلفظ: «إن من عبادي المؤمنين من لا يصلح إيمانه إلا الغنى، ولو أفقرته لأفسده

ذلك، وإن من عبادي المؤمنين من لا يصلح إيمانه إلا الفقر، ولو بسطت له لأفسده ذلك».

(٤) كذا في «الأصل» ويقصد المُخْتَجَّ.

(٥) «إصلاح المال» رقم: (٤٢٩).

(٦) في «الأصل»: (يدعوا).

شَرِّ فِتْنَةِ الْفَقْرِ^(١).

وَمَعْنَى الْفِتْنَةِ بِهِمَا مَا ذَكَّرْنَا.

وَاحْتِجَّ:

بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْفَقْرُ فَضِيلَةً لَكَانَ أَوْلَى النَّاسِ بِذَلِكَ الْأَنْبِيَاءُ، وَقَدْ ثَبَتَ الْغِنَى فِي حَقِّ جَمَاعَةٍ، مِنْهُمْ نَبِيُّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَبَضَهُ غَنِيًّا مُوسِرًا، فَإِنَّهُ تَرَكَ مِثْلَ فَدَكَ وَبَسَاتِينَ بِالْمَدِينَةِ^(٢).

وَيُبَيِّنُ صِحَّةَ هَذَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ ^(٣) وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى^(٤) وَالْعَائِلُ الْفَقِيرُ، كَانَ لَهُ عِيَالٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ، فَجَعَلَ اللَّهُ الْفَقْرَ حِذَاءَ الضَّلَالَةِ، وَجَعَلَ الْغِنَى حِذَاءَ الْهُدَى، فَلَوْ كَانَ الْفَقْرُ خَيْرًا مِنَ الْغِنَى مَا مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْغِنَى، وَأَذْكُرُهُ نِعْمَتَهُ فِيهِ.

وَأَمَّا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَكَانَتْ لَهُ أَرْبَعُ مِثَّةٍ كَلْبٍ لِلْمَوَاشِيِّ مِنْ كَثْرَةِ مَالِهِ^(٥)، وَكَذَلِكَ سُلَيْمَانُ أُعْطِيَ مِنَ الْمُلْكِ وَالسَّعَةِ فِي الدُّنْيَا، وَطَلَبَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِيَ لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾^(٦) وَهُمْ الصَّفْوَةُ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿فِيهِ هَدَاهُمْ أَسْقَدَ﴾^(٧).

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: (٦٣٦٨)، ومسلم في «الصحيح» رقم: (٥٨٩)، والإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢٤٣٠١).

(٢) يُنْظَرُ: «تركة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» لحماذ بن إسحاق ص (٩٧).

(٣) سورة الضحى: (٧) و (٨).

(٤) لم أجده مسندًا فيما تحت يدي من مصادر، وذكره الصفوري في «نزهة المجالس» ص (٢٨٤).

(٥) سورة ص: (٣٥).

(٦) سورة الأنعام: (٩٠).

والجواب:

أَنَّ حَالَ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَحَالَةَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِهِ الْفَقْرُ وَالْمَسْكَنَةُ وَقِلَّةُ الْحَالِ،
خَاصَّةً نَبِيِّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ.
وَالدَّلَالَةُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ:

مَا أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:
«إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ بَلَاءً الْأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ الصَّالِحُونَ، إِنْ كَانَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ لَمَنْ
يُنْتَلِ بِالْفَقْرِ، حَتَّى يَنَامَ عَلَى الْعَبَاءَةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ [يُسَلِّطُ عَلَيْهِ الْقَمَلَ
حَتَّى لَيَقْتُلَهُ]»^(١)»^(٢).

أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغَفَّلِ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: قَالَ
رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُحِبُّكَ. قَالَ:
«إِنْ كُنْتَ صَادِقًا فَأَعِدَّ لِلْفَقْرِ [تَجْفَافًا]»^(٣). قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. فَإِنَّ
الْبَلَاءَ أَسْرَعَ إِلَى مَنْ يُحِبُّنِي مِنَ السَّيْلِ إِلَى مُنْتَهَاهُ»^(٤).

وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ [الْحُسَيْنِ]»^(٥) الْبَرْجُلَانِيُّ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ
حَدَّثَهُ: أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ جَاءَتْ بِكِسْرَةٍ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ:
«مَا هَذِهِ الْكِسْرَةُ يَا فَاطِمَةُ؟».

(١) في «الأصل»: (لبساط عليه العمل حتى ليلته).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» رقم: (٢٣٩٧) من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) في «الأصل»: (محققا).

(٤) أخرجه الكلاباذي في «معاني الأخبار» رقم: (١٢٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» رقم:
(١٣٩٨).

(٥) في «الأصل»: (الحسن).

قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قُرْصُ شَعِيرٍ خَبَرْتُهُ، فَلَمْ تَطْبُثْ نَفْسِي حَتَّى أَتَيْتُكَ مِنْهُ
بِهَذِهِ الْكِسْرَةِ.

قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّهُ لَأَوَّلُ طَعَامٍ دَخَلَ فَمَ أَبِيكَ مِنْذُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»^(١).
- وَرَوَى أَبُو حَفْصٍ ابْنُ شَاهِينَ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:

«اللَّهُمَّ تَوَفَّنِي فَقِيرًا، وَلَا تَوَفَّنِي غَنِيًّا، وَاحْشُرْنِي فِي زُمْرَةِ الْمَسَاكِينِ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ»^(٢).

وَمَعْلُومٌ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُجِيبُ دُعَاءَهُ.

- وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ خَفِيفٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: اضْطَجَعَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى حَصِيرٍ فَأَثَرَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ جَعَلْتُ أَمْسَحُ عَنْهُ وَأَقُولُ:
يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَّا أَذْنَتَنِي قَبْلَ أَنْ تَنَامَ عَلَى هَذَا الْحَصِيرِ، فَأَبْسَطَ لَكَ عَلَى هَذَا
الْحَصِيرِ شَيْئًا يَقْبَلُكَ مِنْهُ، فَقَالَ:

«مَا لِي وَلِلدُّنْيَا، وَمَا لِي وَلِلدُّنْيَا وَمَا لِي، وَمَا أَنَا وَلِلدُّنْيَا، وَمَا لِلدُّنْيَا وَمَا لِي، وَمَا
أَنَا وَلِلدُّنْيَا إِلَّا كَرَكَابٍ اسْتَظَلَّ تَحْتَ شَجَرَةٍ ثُمَّ رَاحَ وَتَرَكَهَا»^(٣).

- وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَدْخِرُ لِنَفْسِهِ شَيْئًا لِعَدِّ^(٤).

- وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ سَلَمَةَ الْخَوْلَانِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى»: (١/ ٤٠٠)، و الحاكم في «فضائل فاطمة الزهراء»
رقم: (٢٠١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» رقم: (٩٩٤٥).

(٢) تقدم تخريجه ص (٦٢).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ ابن المبارك في «الزهد» رقم: (١٩٥)، والطبراني في «المعجم الأوسط»
رقم: (٩٣٠٧).

(٤) أخرجه ابن حبان في «الصحيح» رقم: (٦٣٧٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» رقم: (١٣٩١).

«إِنَّ رَبِّي لَمْ يَأْمُرَنِي [أَنْ] ^(١) أَجْمَعَ الْمَالَ / وَأَتَجَرَّ فِي التَّاجِرِينَ، وَإِنَّمَا قَالَ: ٦/ب ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ ^(٢) وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ^(٣)»
فَهَذِهِ الْأَخْبَارُ وَمَا فِي مَعْنَاهَا، تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفَقْرَ كَانَ حَالِ الْأَنْبِيَاءِ، وَخَاصَّةً حَالِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

وجواب آخر:

وَهُوَ أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُلْكَ لَمْ يَكُنْ حَالِ كَمَالٍ فِي حَقِّ سُلَيْمَانَ.
- فَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ خَفِيفٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ:
«إِنَّ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ آخِرُ الْأَنْبِيَاءِ دُخُولًا إِلَى الْجَنَّةِ بِعَنَائِهِ» ^(٤).
- كَمَا قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: إِنَّهُ آخِرُ دُخُولًا مِنْ أَصْحَابِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ^(٥).
- وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ ^(٦).

وجواب آخر:

وَهُوَ إِنَّمَا كَانَ عَلَى مُلْكِ الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْأَمْوَالِ فِي حُكْمِ بَيْتِ الْمَالِ لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَضْرُوفٌ فِي مَصَالِحِهِمْ.

(١) ليست في «الأصل».

(٢) سورة الحجرات: (٩٨) و (٩٩).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» رقم: (٢٣٦١)، وأبو القاسم الجرجاني في «تاريخ جرجان»: ص (٣٤٢)، بلفظ: «ما أوحى الله إلى أن أجمع المال وكن من التاجرين ولكن أوحى إلى أن...»، وينظر «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين»: (١٠٢٣/٢).

(٤) لم أجد من أخرجه، وإنما ذكر معناه أبو طالب في «قوت القلوب»، وأخرج الطبراني في «المعجم الأوسط» رقم: (٤١١٢) ما يدل على معناه.

(٥) أخرجه الخولاني في «تاريخ داريا» ص (٩١) ولفظه: «فرايت أولهم وردًا مساكين المهاجرين، وآخرهم ورودًا الأغنياء، وأبطأ عبد الرحمن بن عوف حتى ظننت به الظنون».

(٦) سورة البقرة: (٢٥٣).

يُبَيِّنُ صِحَّةَ هَذَا:

- قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً»^(١).

فَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا يُورَثُ عَنْهُمْ، وَأَنَّهُ لِحِمَاةِ الْمُسْلِمِينَ.

- وَقَوْلُهُ: «لَيْسَ لِي مِنْ هَذَا الْمَالِ إِلَّا الْخُمْسُ، وَهُوَ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ»^(٢).

- وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «إِنَّمَا أَنَا [خَازِنٌ]»^(٣) أَضْعُ حَيْثُ أُمِرْتُ^(٤).

- وَقَدْ قِيلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَوَجَدَكَ عَالِيًا فَاغْنَى﴾ مَعْنَاهُ: أَنَّ اللَّهَ نَزَّهَهُ عَنِ اسْمِ

الْفَقْرِ، إِذْ كَانَ غِنَاهُ بِاللَّهِ لَا بِالدُّنْيَا، وَعَنِ اسْمِ [الْفُقَرَاءِ الْآخِذِينَ]»^(٥) الصَّدَقَاتِ

عَلَيْهِ، فَاغْنَاهُ بِهِ وَبِأَشْيَاءَ فَتَحَهَا عَلَيْهِ، عِوَضًا مِمَّا نَزَّهَهُ عَنْهُ مِنَ الصَّدَقَاتِ^(٦).

وَاحْتِجَّ:

بِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِسَعْدِ:

«الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ؛ لِأَنَّ تَدْعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً

(١) أخرجه بهذا اللفظ النسائي في «السنن الكبرى» رقم: (٦٤٨٣)، والطبراني في «المعجم الأوسط» رقم: (٤٥٧٨) من حديث مالك بن أوس.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٦٧٢٩)، وأبو داود في «السنن» رقم: (٢٦٩٤) من حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده، بلفظ: «ليس لي من هذا الفیء شيء إلا الخمس، والخمس مردود عليكم».

(٣) في «الأصل»: (حارث).

(٤) أخرجه بهذا اللفظ ابن بشران في «الأمالي» رقم: (٧٣١) من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٨١٥٥)، والبخاري في «الصحيح» رقم: (٣١١٧) من حديث أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) غير ظاهرة في «الأصل»، ولعلها: (الفقر الآخذ من الصدقات).

(٦) لم أجد من ذكر هذا التفسير فيما تحت يدي من مصادر.



يَتَكَفَّرُونَ النَّاسَ»^(١).

فَحَتَّهٗ عَلَى غَنَى أَهْلِهِ؛ فَذَلَّ عَلَى أَنَّ فِيهِ فَضِيلَةً.

والجواب:

أَنَّ سَعْدًا أَرَادَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَالِهِ عَلَى [الْأَجَانِبِ]^(٢)، فَمَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ، وَبَيَّنَّ
أَنَّ تَرْكَهُ عَلَى الْأَقَارِبِ أَفْضَلُ مِنْ صَرْفِهِ إِلَى الْأَجَانِبِ.
وَلِهَذَا قَالَ: «صَدَقْتُكَ عَلَى رَحِمِكَ صَدَقَةً وَصِلَةً»^(٣).

واحتمل:

بِأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ قَبِضُوا أَغْنِيَاءَ مُوسِرِينَ، وَهُمْ الصَّفْوَةُ.
وَمِنْ ذَلِكَ:

أَبُو بَكْرٍ تَرَكَ تَخْلًا، وَقَالَ لِعَائِشَةَ فِيهِ مَا قَالَ^(٤).

وَهَذَا عُمَرُ؛ قَدْ وَرَّثَ وَوَقَفَ، وَإِنْ صَرَفَ مِنَ الْفَيْءِ^(٥).

وَقَدْ رَوَى ابْنُ قُتَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ،

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ الزُّبَيْرَ تَرَكَ مِنَ الْعُرُوضِ قِيَمَةَ خَمْسِينَ أَلْفَ

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحیح» رقم: (٥٣٥٤)، ومسلم في «الصحیح» رقم:

(١٦٢٨)، والإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٤٨٨).

(٢) في «الأصل»: (الجانب).

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» رقم: (١٨٩/٨)، والقضاعي في «المسند» رقم: (٩٦) من حديث

سلمان بن عامر رضي الله عنه.

(٤) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى»: (١٩٦/٣) وفيه قال: «إِنِّي قَدْ كُنْتُ نَحْلُوكَ حَائِطًا،

وَإِنِّي فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْئًا، فَرَدَّيْهِ إِلَى الْمِيرَاثِ، قَالَتْ: نَعَمْ، فَرَدَّدْتُهُ».

(٥) أخرجه البخاري في «الصحیح»: (٢٥٨٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

أَلْفٍ دِرْهَمٍ، أَوْ وَاحِدٍ وَخَمْسِينَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ»^(١).

- قَالَ^(٢): وَحَدَّثَنِي أَيْضًا مُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ كَيْثٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «عِنْدِي نَفَقَةٌ ثَمَانِينَ سَنَةً، كُلُّ يَوْمٍ أَلْفٌ»^(٣).

- وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُضْعَبٍ، عَنْ شُرَيْكٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ [عَلِيًّا]^(٤) يَخْطُبُ وَهُوَ يَقُولُ: «لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَإِنِّي لَأَرْبِطُ عَلَى بَطْنِي الْحَجَرَ مِنَ الْجُوعِ، وَغَلَّتِي الْيَوْمَ أَرْبَعُونَ أَلْفَ دِينَارٍ»^(٥).

- / قَالَ^(٦): وَحَدَّثَنِي اللَّحْيَانِيُّ، عَنْ أَبِي عُيَيْدٍ^(٧) فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ»^(٨): «أَنَّ ابْنَ الصَّعْبَةِ - يَعْنِي طَلْحَةَ»^(٩) - تَرَكَ مِائَةَ بُهَارٍ، فِي كُلِّ بُهَارٍ ثَلَاثَةَ قَنَاطِيرَ مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ.

وَالْبُهَارُ: الْحِمْلُ، وَالْقِنْطَارُ: مِائَةُ رَطل.

- وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ ابْنُ عِيَّاشٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَاصِمٍ، قَالَ: «مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ»^(١٠).

(١) أخرجه الدينوري في «المجالسة» رقم: (٢٢٠٠) من طريق ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) أي ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) ذكره أبو هلال العسكري في «جمهرة الأمثال»: (١/٢١٧).

(٤) في «الأصل»: (علي) وعلامة لحق.

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» رقم: (٩٢٧) من طريق شريك رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٦) أي ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٧) هو أبو عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٨) (١٦٤/٤).

(٩) هو طلحة بن عبيد الله رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١٠) هو عبد الله بن مسعود رَحِمَهُ اللَّهُ.

فَتَرَكَ تِسْعِينَ أَلْفًا^(١).

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: «أَوْصَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ لِمَنْ يَبْقَى مِنْ شَهْدِ بَنِي إِزِيعَ مِائَةَ دِينَارٍ لِكُلِّ رَجُلٍ، وَكَانُوا مِائَةً فَأَخَذُوهَا، وَأَخَذَهَا عُثْمَانُ فِيمَنْ أَخَذَ وَهُوَ خَلِيفَةٌ، وَأَوْصَى بِأَلْفٍ قَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٢).

وَالْجَوَابُ:

أَنَّ حَالَ أَبِي بَكْرٍ فِي الْفَقْرِ ظَاهِرَةٌ، حَتَّى تَخْلُلَ بِالْعَبَاءِ^(٣).

فَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ خَفِيفٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعِنْدَهُ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَعَلَيْهِ عِبَاءَةٌ قَدْ خَلَّهَا عَلَى صَدْرِهِ بِخِلَالٍ، فَتَرَلَّ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَأَقْرَأَهُ مِنَ اللَّهِ السَّلَامَ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي أَرَى أَبَا بَكْرٍ فِي عِبَاءَةٍ قَدْ خَلَّهَا عَلَى صَدْرِهِ بِخِلَالٍ؟

فَقَالَ: «يَا جَبْرِيلُ، أَنْفَقَ مَالَهُ عَلَيَّ قَبْلَ الْفَتْحِ».

قَالَ: فَأَقْرَأْنِي مِنَ اللَّهِ السَّلَامَ، وَقُلْ لَهُ: يَقُولُ لَكَ رَبُّكَ عَزَّوَجَلَّ: أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنِّي فِي فَقْرِكَ أَمْ سَاخِطٌ؟

فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ: عَلَيَّ رَبِّي أَسْخَطُ؟! إِنِّي عَنْ رَبِّي رَاضٍ، أَنَا عَنْ رَبِّي رَاضٍ^(٤).

وَأَمَّا عُمَرُ فَقَفَرُهُ أَيْضًا ظَاهِرٌ:

فَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ خَفِيفٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنِ الْحَسَنِ: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى»: (١٦٠/٣) من طريق زَرِّ بْنِ حُبَيْشٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) أخرجه الدينوري في «المجالسة» رقم: (٢١٩٩).

(٣) في «الأصل»: (العباء).

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» رقم: (١٠٥/٧)، وابن المقرئ في «المعجم» رقم: (١٦٦).

فِي إِزَارِهِ [اِثْنَا عَشْرَةَ] ^(١) رُقْعَةً، بَعْضُهَا مِنْ أَدَمَ ^(٢) «^(٣)».

- وَيَأْسَنَادُهُ: عَنْ [أَبِي سِنَانٍ] ^(٤) الدَّوْلِيِّ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعِنْدَهُ نَفَرٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ بِسَفْطٍ ^(٥) مِنْ قَلْعَةٍ بِالْعِرَاقِ، وَكَانَ فِيهِ خَاتَمٌ، فَأَخَذَهُ بَعْضُ وَلَدِهِ، فَأَدْخَلَهُ فِي فِيهِ، فَانْتَزَعَهُ مِنْهُ عُمَرُ ثُمَّ بَكَى، فَقَالَ مَنْ عِنْدَهُ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ: لِمَ تَبْكِي وَقَدْ فَتَحَ اللَّهُ لَكَ، وَأَظْهَرَ لَكَ، وَأَقَرَّ عَيْنَكَ؟ قَالَ: «إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ:

«لَا يَفْتَحُ اللَّهُ الدُّنْيَا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا أَلْقَى اللَّهُ بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» ^(٦) وَأَنَا مُشْفِقٌ مِنْ ذَلِكَ» ^(٧).

وَأَمَّا عَلَيٌّ فَتَرَكُهُ لِلدُّنْيَا ظَاهِرًا:

- فَرَوَى أَبُو بَكْرِ بْنُ الْأَجْرِيِّ فِي «كِتَابِ الشَّرِيعَةِ» ^(٨) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَطَعَ قَمِيصًا [سُبُلَانِيًا] ^(٩)، فَأَوْتِي بِهِ إِلَيْهِ، وَكَانَتْهُ جَاوَزَ / كُمَاهُ أَصَابِعُهُ، فَقَطَعَ مَا جَاوَزَ الْأَصَابِعَ مِنَ الْكُمَيْنِ» ^(١٠).

ب/٧

(١) فِي «الْأَصْل»: [اِثْنَا عَشَرَ].

(٢) «الْأَدِيم»: (الْجِلْد). «تَاجُ الْعُرُوسِ»: (١٩٢ / ٣١)

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الزَّهْدِ» رَقْم: (٩٦٤) عَنْ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٤) فِي «الْأَصْل»: (بَن سِيَار).

(٥) «السَّفْطُ»: (الَّذِي يُعْبَى فِيهِ الطَّيِّبُ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ أَدْوَاتِ النِّسَاءِ). «لِسَانُ الْعَرَبِ»: (٣١٥ / ٧)

(٦) أَخْرَجَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الزَّهْدِ» رَقْم: (٢٧٦).

(٧) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» رَقْم: (٩٣).

(٨) رَقْم: (١٢١٧).

(٩) غَيْرُ ظَاهِرَةٍ فِي «الْأَصْل».

(١٠) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» رَقْم: (٢٥٣٤٤).

وَبِإِسْنَادِهِ^(١): عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ هُرْمَزٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَعْطَى النَّاسَ فِي عَامٍ وَاحِدٍ ثَلَاثَ عَطِيَّاتٍ، قَالَ: ثُمَّ قَدِمَ عَلَيْهِ خَرَّاجُ أَصْبَهَانَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ اغْدُوا إِلَى الْعَطَاءِ الرَّابِعِ فَخُذُوهُ، فَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَنَا لَكُمْ خَازِنٌ» فَقَسَمَهُ فِيهِمْ، ثُمَّ أَمَرَ بِبَيْتِ الْمَالِ فَكُسِحَ وَنُضِجَ، فَصَلَّى فِيهِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: «يَا دُنْيَا غُرِّي غَيْرِي»^(٢).

وَلِأَنَّ أَحْمَدَ يَرْوِي فِي «فَضَائِلِ»^(٣) الصَّحَابَةِ^(٤) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ الْحَسَنِ: «أَنَّ عَلِيًّا مَا تَرَكَ مِنْ صَفَرَاءَ وَلَا بَيْضَاءَ، إِلَّا سَبَعَ مِثَّةَ دِرْهَمٍ مِنْ عَطَائِهِ، أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهَا خَادِمًا».

وَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ:

فَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ [الْحُسَيْنِ]^(٥) الْبُرْجُلَانِيُّ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنْبِهٍ، قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: «يَا أَبَا عَبَّاسٍ، إِنَّا نَجِدُ فِي الْكُتُبِ: أَنَّ الْفَقِيرَ الْمُضْلِحَ أَزْكَى وَأَطْهَرُ مِنَ الْغَنِيِّ الْمُضْلِحِ» فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «يَا وَهْبُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْفَقْرَ مِنْ جَمَالِ الْمُؤْمِنِ، إِذَا كَانَ عَلَيْهِ صَابِرًا»^(٦).

أَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ:

فَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ خَفِيفٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ لَهُ: «يَا ابْنَ عَوْفٍ إِنَّكَ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ، وَلَنْ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا رَحْفًا، فَأَقْرِضِ اللَّهَ

(١) «الشريعة» رقم: (١٢١٨).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» رقم: (٨٨٢).

(٣) علامة لحق في «الأصل»، وفي الطرة (ع).

(٤) رقم: (٩٢٢).

(٥) في «الأصل»: (الحسن).

(٦) ذكره أبو طالب المكي في «قوت القلوب»: (١/ ٤٣٨) بلفظ قريب.

يُطْلِقُ قَدَمَيْكَ».

قَالَ ابْنُ عَوْفٍ: وَمَا الَّذِي أُقْرِضُ اللَّهَ؟

قَالَ «تَبْرَأُ مِمَّا أَمْسَيْتَ فِيهِ».

قَالَ: مِنْ كُلِّهِ أَجْمَعَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

قَالَ: «نَعَمْ».

فَخَرَجَ ابْنُ عَوْفٍ وَقَدْ هَمَّ بِذَلِكَ، فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ فَقَالَ: «مُرِ ابْنَ عَوْفٍ فَلْيُضِفِ الضَّيْفَ، وَلْيُطْعِمِ السَّائِلَ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ كَانَتْ تَرْكِيبَتُهُ»^(١).

- وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ خَفِيفٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ مُضْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: رَأَى سَعْدُ^(٢)

أَنَّ لَهُ فَضْلًا عَلَى مَنْ دُونَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ:

«إِنَّمَا تُنْصَرُ هَذِهِ الْأُمَّةُ بِضَعْفَائِهَا بِدَعَوَاتِهِمْ وَصَلَوَاتِهِمْ وَإِخْلَاصِهِمْ»^(٣).

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فَضِيلَةً لَهُ.

وَفِي هَذَا جَوَابٌ عَنْ جَمِيعِ مَا ذَكَرُوهُ مِمَّنْ خَلَّفَ الْمَالَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فَضِيلَةً لَهُ، بَلْ كَانَ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ عَلَى طَرِيقِ الرُّخْصَةِ.

- وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ خَفِيفٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: «كُنْتُ تَاجِرًا

قَبْلَ أَنْ يُبْعَثَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَمَّا بُعِثَ النَّبِيُّ أَقْبَلْتُ عَلَى التَّجَارَةِ وَالْعِبَادَةِ،

فَلَمْ يَسْتَقِيمَا لِي، فَتَرَكْتُ التَّجَارَةَ وَأَقْبَلْتُ عَلَى الْعِبَادَةِ»^(٤).

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» رقم: (٣٨١/٣)، والطبراني في «مسند الشاميين» رقم: (١٦١٦).

(٢) أي سعد بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه المعافي في «الزهد» رقم: (١٢٢) بلفظ قريب.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» رقم: (٧٤٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: (٢٢٦٢٢).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «مَا يُصِيبُ [أَحَدٌ] (١) مِنَ الدُّنْيَا شَيْئًا إِلَّا نَقَصَ مِنْ دَرَجَاتِهِ عِنْدَ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ كَرِيمًا» (٢).

وَرَوَى ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «ذَمِّ الدُّنْيَا» (٣) بِإِسْنَادِهِ: عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ سَلْمَانَ الْوَفَاةُ بَكَى، فَقِيلَ: مَا يُبْكِيكَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَأَنْتَ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَا أَبْكِي جَزَعًا عَلَى الدُّنْيَا، وَلَكِنْ عَهْدَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ عَهْدًا فَرَكْنَا عَهْدَهُ، عَهْدَ / إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ بُلْغَةُ أَحَدِنَا مِنَ الدُّنْيَا كَزَادِ الرَّايِبِ» فَلَمَّا مَاتَ نُظِرَ فِيمَا تَرَكَ، فَإِذَا قِيَمَتُهُ ثَلَاثُونَ دِرْهَمًا.

وَبِإِسْنَادِهِ (٤): عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّهُ قَالَ: «إِنِّي لَأَقْرَبُكُمْ مَجْلِسًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَذَلِكَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «إِنَّ أَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ خَرَجَ مِنَ الدُّنْيَا بِهَيْئَةٍ مَا تَرَكَتُهُ فِيهَا» (٥) وَإِنَّهُ وَاللَّهِ مَا مِنْكُمْ [أَحَدٌ] (٦) إِلَّا قَدْ تَنَبَّأَتْ مِنْهَا بِشَيْءٍ».

وَبِإِسْنَادِهِ (٧): عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: «مَا لِي وَلِلدُّنْيَا، وَإِنَّمَا يَكْفِينِي صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ كُلِّ جُمُعَةٍ، وَشَرْبَةٌ مِنْ مَاءٍ كُلِّ يَوْمٍ».

(١) في «الأصل»: (أحدًا).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: (٣٥٧٧١).

(٣) رقم: (٩٤).

(٤) «ذم الدنيا» رقم: (٩٧).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» رقم: (٧٩٩)، وأبو نعيم في «الحلية»: (١/١٦١).

(٦) في «الأصل»: (أحدًا).

(٧) «ذم الدنيا» رقم: (١٢٨).

- وَيَأْسَنَادُهُ^(١): عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّهُ قَدِمَ [وَأَفْدًا]^(٢) عَلَى مُعَاوِيَةَ فِي خِلَافَتِهِ، قَالَ: فَدَخَلْتُ الْمَقْصُورَةَ فَسَلَّمْتُ عَلَى مَجْلِسٍ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ وَجَلَسْتُ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ، فَقَالَ لِي رَجُلٌ مِنْهُمْ: مَنْ أَنْتَ يَا فَتَى؟ قُلْتُ: أَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، قَالَ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَاكَ، أَخْبَرَنِي فُلَانٌ رَجُلٌ قَدْ سَمَاهُ - أَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ لَا لِحَقْنَ بِأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَا خِدْنٌ بِهِمْ عَهْدًا، فَقَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ، فَلَقَيْتُهُمْ إِلَّا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، أَخْبَرْتُ أَنَّهُ بِأَرْضٍ لَهُ بِالْجُرْفِ، فَرَكِبْتُ إِلَيْهِ حَتَّى جِئْتُهُ، فَإِذَا هُوَ وَاضِعٌ رِدَاءَهُ يُحَوِّلُ الْمَاءَ بِمِسْحَاةٍ فِي يَدِهِ، فَلَمَّا رَأَيْتُ اسْتَحْيَيْتُ مِنِّي، فَأَلْقَى الْمِسْحَاةَ وَأَخَذَ رِدَاءَهُ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، وَقُلْتُ لَهُ: قَدْ جِئْتُ لِأَمْرٍ وَقَدْ رَأَيْتُ أَعْجَبَ مِنْهُ، هَلْ جَاءَكُمْ إِلَّا مَا جَاءَنَا؟ وَهَلْ عَلِمْتُمْ إِلَّا مَا قَدْ عَلِمْنَا؟ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: «لَمْ يَأْتَنَا إِلَّا مَا جَاءَكُمْ، وَلَمْ نَعْلَمْ إِلَّا مَا قَدْ عَلِمْتُمْ». قَالَ: فَقُلْتُ: فَمَا لَنَا نَزْهَدٌ فِي الدُّنْيَا وَتَرْغُبُونَ، وَنَخُفُّ فِي الْجِهَادِ وَتَتَأَقْلُونَ، وَأَنْتُمْ سَلَفْنَا وَخَيَارُنَا وَأَصْحَابُ نَبِينَا؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: «لَكِنَّا بُلِينَا بِالضَّرَاءِ فَصَبَرْنَا، وَبُلِينَا بِالسَّرَاءِ فَلَمْ نَضْبِرْ».

- وَرَوَى ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ بِإِسْنَادِهِ: عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ حِينَ قَدِمَ الشَّامَ قَالَ لِأَبِي عُيَيْدَةَ: «اذْهَبْ بِي إِلَى مَنْزِلِكَ»، قَالَ: «وَمَا تَصْنَعُ بِمَنْزِلِي؟ مَا تُرِيدُ إِلَّا [أَنْ تَعَصِرَ]^(٣) عَيْنِيكَ عَلَيَّ»، قَالَ: فَدَخَلَ مَنْزِلَهُ فَلَمْ يَرِ شَيْئًا، فَقَالَ عُمَرُ: «أَيْنَ مَتَاعُكَ؟ لَا أَرَى إِلَّا لَبَدًا وَشِنًا وَصَحْفَةً وَأَنْتَ أَمِيرٌ، عِنْدَكَ طَعَامٌ؟» فَقَامَ أَبُو

(١) «ذم الدنيا» رقم: (٢٧٣).

(٢) في «الأصل»: (وفدا).

(٣) في «الأصل»: (تغض).

عُبَيْدَةَ إِلَى خِرْقَةٍ^(١) فَأَخَذَ مِنْهَا [كُسِيرَات] ^(٢)، فَبَكَى عُمَرُ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ:
«قَدْ قُلْتُ لَكَ إِنَّكَ [سَتَغْصِرُ] ^(٣) عَيْنُكَ عَلَيَّ، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، يَكْفِيكَ مِنَ
الدُّنْيَا مَا بَلَغَكَ الْمَقِيلَ»، فَقَالَ عُمَرُ: «غَرَرْنَا كُلَّنَا الدُّنْيَا، غَيْرَكَ يَا أَبَا عُبَيْدَةَ» ^(٤).

واحج:

بِأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ السَّلَفِ كَانَتْ لَهُ الْأَمْوَالُ:
- فَرَوَى وَكِيعٌ، قَالَ: «مَاتَ سُفْيَانٌ وَلَهُ مِئَةٌ وَخَمْسُونَ دِينَارًا بِضَاعَةً» ^(٥).
- وَقَالَ [لِلْفَرْيَابِيِّ] ^(٦) - حِينَ عَاتَبَهُ فِي تَقْلِيلِهِ الدَّنَائِيرَ - : «دَعْنَا مِنْكَ، فَلَوْلَا
هَذِهِ لَتَمَنَّدَلَ بَنَا الْقَوْمِ تَمَنَّدُلًا» ^(٧).

- وَقَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عَوْفٍ: إِنَّكَ لَتَحِبُّ الدَّرَاهِمَ. فَقَالَ: «إِنَّهَا تَنْفَعُنِي» ^(٨).
- وَرَوَى وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ،
أَنَّهُ قَالَ: «لَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يَجْمَعُ الْمَالَ فَيَقْضِي دَيْنَهُ، وَيَصِلُ رَحِمَهُ، وَيَكْفُفَ بِهِ
وَجْهَهُ، وَبِذَلِكَ دَنَائِيرٌ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي لَمْ أَجْمَعْهَا إِلَّا أَصُونَ بِهَا

(١) كذا في «الأصل»، وفي المصادر: (جونة).

(٢) في «الأصل»: (كشراب).

(٣) في «الأصل»: (ستغفر).

(٤) أخرجه أبو داود في «الزهد» رقم: (١١٥).

(٥) ذكره ابن قتيبة في «المعارف» ص (٤٩٨).

(٦) في «الأصل»: (الفريابي).

(٧) ذكره ابن حمدون في «التذكرة»: (٨ / ١٠٤).

(٨) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى»: (٧ / ٢٦٧) عن سفیان بن عیینة رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ.

(٩) في المصادر: (وترك).

حَسْبِي وَدِينِي»^(١).

[وَنَحْوُهُ قَوْلُ] ^(٢) أَبِي الزُّنَادِ، حِينَ قِيلَ لَهُ: لِمَ تُحِبُّ الدَّرَاهِمَ وَهِيَ تُقَرِّبُكَ

ب/٨ مِنَ الدُّنْيَا؟ فَقَالَ: «إِنَّهَا وَإِنْ / أَذْنَنِي مِنْهَا، فَقَدْ صَانَتْنِي عَنْهَا»^(٣).
وَقَالَ أَيُّوبُ: كَانَ أَبُو قِلَابَةَ يَحْثُنِي عَلَى الْإِحْتِرَافِ، وَيَقُولُ: «الْغِنَى مِنَ

الْعَافِيَةِ»^(٤).

وَكَانَ وَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ يَقُولُ: «الْفَقْرُ الْمَوْتُ الْأَكْبَرُ»^(٥).

وَكَذَلِكَ قَالَ الشَّاعِرُ^(٦):

لَيْسَ مَنْ مَاتَ وَاسْتَرَاحَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَخْبَاءِ
فَمَيِّتُ الْأَخْيَاءِ: [الْفَقِيرُ]^(٧).

وَكَانُوا يَقُولُونَ: «جَهْدُ الْبَلَاءِ: كَثْرَةُ الْعِيَالِ، وَرِقَّةُ الْحَالِ»^(٨).

وَالْجَوَابُ:

أَنَّ هَذَا يُعَارِضُهُ مَا رُوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ خِلَافَ هَذَا:
أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ هَارُونَ الْبَرْمَكِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ

(١) أخرجه الدينوري في «المجالسة» رقم: (٢٢١١)، والخلال في «الحث على التجارة» رقم: (٥٢).

(٢) غير مقروءة في «الأصل».

(٣) ذكره الزبير بن بكار في «الأخبار الموفقيات» ص (٥٨).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: (٢٢٦٣٠).

(٥) لم أجده من قول وهب رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٦) قول عُدي بن الرِّعْلَاءِ الغَسَّانِي، «الأصمعيات» ص (١٥٢).

(٧) في «الأصل»: (الفقر).

(٨) نقله الحميري في «شمس العلوم»: (٤٨٥٦/٣).

يُقُولُ: «لَا يَدُوقُ الْعَبْدُ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يَكُونَ الْفَقْرُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الْغِنَى»^(١).
وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ يَكُونُ: لِلْفَقْرِ فِي الْحَلَالِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الْغِنَى فِي الْحَرَامِ.
وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي بَكْرٍ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِ بَشِيرٍ يَقُولُ:
سَمِعْتُ بَشِيرَ بْنَ الْحَارِثِ يَقُولُ - وَسَأَلَ رَجُلًا عَنْ امْرَأَةٍ - فَقَالَ لَهُ: إِنَّهَا مَاتَتْ.
فَقَالَ بَشِيرٌ: «مَاتَتْ؟» قَالَ: نَعَمْ، فَقِيرَةٌ. فَقَالَ بَشِيرٌ: «مَا أَغْدِلُ بِالْفَقْرِ شَيْئًا»^(٢).
وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ [الْحُسَيْنِ]^(٣) الْبَرْجَلَانِيُّ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَاسِعٍ،
قَالَ: «مَا أَعْلَمُ شَيْئًا مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ أَفْضَلَ مِنْ [فَقْرٍ]^(٤) يُصِيبُ اللَّهَ عَبْدَهُ الْمُؤْمِنَ،
يَرْزُقُهُ الْجَنَّةَ وَالصَّبْرَ عَلَيْهِ»^(٥).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ: «إِنِّي دَاعٍ فَأَمْنُوا عَلَيَّ». قَالُوا: قُلْ يَا أَبَا
يَحْيَى. قَالَ: «اللَّهُمَّ لَا تُدْخِلْ بَيْتَ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ مِنَ الدُّنْيَا شَيْئًا أَبَدًا»^(٦).
وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ صَالِحِ بْنِ مِسْمَارٍ، قَالَ: «لِنِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيَّ فِيمَا رُوِيَ عَنِّي مِنَ
الدُّنْيَا أَعْظَمُ مِنْ نِعْمَتِهِ فِيمَا أَعْطَانِي مِنْهَا»^(٧).
وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ^(٨): «قَدْ رَأَيْتُ قَوْمًا صَالِحِينَ، لَقَدْ رَأَيْتُ

(١) لم أجده بهذا اللفظ فيما تحت يدي من مصادر.

(٢) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

(٣) في «الأصل»: (الحسن).

(٤) في «الأصل»: (فقير).

(٥) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

(٦) أخرجه أبو نعيم في «الحلية»: (٢/٣٧٠).

(٧) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الشكر لله» رقم: (١٢٦).

(٨) «الورع» رقم: (٤٠٢) و (٦).

عَبْدَ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ ^(١) وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ لَبُودٌ، وَقَدْ أَتَى عَلَيْهَا الشُّنُونُ وَالذُّهُورُ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ أَبَا دَاوُدَ الْحَفَرِيَّ ^(٢) وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ مُخَرَّقَةٌ، قَدْ خَرَجَ الْقُطْنُ مِنْهَا، يُصَلِّي بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَهُوَ يَتَرَجَّحُ مِنَ الْجُوعِ، وَرَأَيْتُ أَيُّوبَ النَّجَّارَ ^(٣) بِمَكَّةَ وَقَدْ خَرَجَ مِمَّا كَانَ فِيهِ، وَمَعَهُ رَشَاءٌ يَسْتَقِي بِهِ بِمَكَّةَ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ كُلِّ مَا كَانَ [يَمْلِكُهُ] ^(٤)، وَكَانَ مِنَ الْعَابِدِينَ، وَكَانَ فِي دُنْيَا فَرَكَهَا فِي يَدَيَّ [بَحْيَى الْقَطَّانَ] ^(٥) ^(٦).

- وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ فِي «كِتَابِ الْوَرَعِ وَالْإِخْلَاصِ» ^(٧) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ سُفْيَانَ، أَنَّهُ قَالَ: «يُعْجِبُنِي أَنْ يَمُوتَ الرَّجُلُ وَلَا يَدْعُ كَفَنًا» ^(٨).

- وَبِإِسْنَادِهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الْوَاحِدِ الْقَنْطَرِيَّ يَقُولُ: عَيَّرَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ عِيسَى فِي الْفَقْرِ، فَقَالَ: «يَا مَسَاكِينُ، مِنَ الْغِنَى أَتَيْتُمْ، هَلْ رَأَيْتُمْ أَحَدًا عَصَى اللَّهَ فِي طَلَبِ الْفَقْرِ؟» ^(٩).

وَاحْتَجَّ:

بِأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ السَّلَفِ كَرِهُوا الْفَقْرَ:

(١) هو عبد الله بن إدريس بن يزيد، أبو محمد الأودي، تُنظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء»: (٤٢/٩).

(٢) هو عمر بن سعد الكوفي، تُنظر ترجمته في «تاريخ الإسلام»: (١٣٤/٥).

(٣) هو أيوب بن النجار بن زياد، أبو إسماعيل، تُنظر ترجمته في «تاريخ الإسلام»: (٨١٥/٤).

(٤) في «الأصل»: (بمكة).

(٥) في «الأصل»: (محيي العطار).

(٦) أخرجها بهذا اللفظ ابن الجوزي في «المناقب» ص (٦٨).

(٧) هو جزء من «كتاب الجامع» له، لم يتيسر العثور عليه، يسر الله ذلك.

(٨) نقله ابن رجب في «شرح حديث (إن أغبط أوليائي)» ضمن مجموع الرسائل: (٧٦٧/٢).

(٩) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

فَذَكَرَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «كِتَابِ فَضْلِ الْفَقْرِ بِالْغِنَى»^(١): بِإِسْنَادِهِ^(٢) قَالَ: قَالَ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا أَقْبَحَ الْفَقْرَ بَعْدَ الْغِنَى، وَأَقْبَحُ مِنْ ذَلِكَ الصَّلَاةُ بَعْدَ الْهُدَى».

وَبِإِسْنَادِهِ^(٣): عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: «الْفَقْرُ الْمَوْتُ الْأَكْبَرُ».
وَبِإِسْنَادِهِ^(٤): عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مَرْزُوقٍ، قَالَ: «مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَةِ: ثَلَاثَةُ أَحْيَاءٍ / أَمْوَاتٍ: رَجُلٌ عَقِيمٌ، وَرَجُلٌ أَبْرَصٌ، وَرَجُلٌ افْتَقَرَ مِنْ بَعْدِ غِنًى».
وَبِإِسْنَادِهِ^(٥): عَنْ يَحْيَى بْنِ ثَعْلَبَةَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: «مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَةِ: مَنْ مَلَكَ اسْتَأْثَرَ، وَمَنْ لَا يَسْتَشِيرُ^(٦) يَنْدَمُ، وَالْحَاجَةُ الْمَوْتُ الْأَكْبَرُ، وَالْهَمُّ نِصْفُ الْهَرَمِ».

وَبِإِسْنَادِهِ^(٧): عَنْ الْحَسَنِ، قَالَ: «قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ: يَا بُنَيَّ، ذُقْتُ الْمَرَارَ كُلَّهُ، فَلَمْ أَذُقْ شَيْئًا أَمَرَ مِنَ الْفَقْرِ».

وَبِإِسْنَادِهِ^(٨): عَنْ أَبِي عَوْنٍ^(٩) الْمَدَنِيِّ، قَالَ: «وَقَفَ رَجُلٌ عَلَى أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ فِي مَزْبَلَةٍ وَتَحْتَهُ فَرْوَةٌ، فَأَمْسَكُوا عَلَى أَنْفِهِمْ مِنْ رِيحِهِ، وَقَالُوا:

(١) وهو المسمى بـ «إصلاح المال».

(٢) «إصلاح المال» رقم: (٤٣١).

(٣) «إصلاح المال» رقم: (٤٣٢).

(٤) «إصلاح المال» رقم: (٤٣٣).

(٥) «إصلاح المال» رقم: (٤٣٤).

(٦) في «إصلاح المال»: (يستأثر).

(٧) «إصلاح المال» رقم: (٤٣٥).

(٨) «إصلاح المال» رقم: (٤٣٦).

(٩) كذا في «الأصل»، ولعل الصواب: (ابن أبي عون)، أو تكون هذه كنيته ولم تذكر في المصادر.

يَا أَيُّوبُ، وَاللَّهِ لَقَدْ كُنْتَ تَعْمَلُ أَعْمَالًا لَوْ كَانَتْ لِلَّهِ مَا أَنْزَلَ بِكَ هَذَا الْبَلَاءَ، فَقَالَ
أَيُّوبُ: قَاتَلَ اللَّهُ الْغِنَى، مَا أَعَزَّهُ لِأَهْلِهِ، وَقَاتَلَ اللَّهُ [الْفَقْرَ] ^(١) مَا أَدْلَهُ لِأَهْلِهِ.

- وَيُؤَسِّدُهُ قَالَ ^(٢): «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا أَرْسَلَ مُوسَى إِلَى فِرْعَوْنَ بِالرَّسَالَةِ، قَالَ: يَا
رَبِّ، إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتَ
مِنْهُمْ النَّفْسَ قَدْ مَاتُوا. فَتَحَمَّلَ الرِّسَالَةَ، فَلَمَّا أَتَى إِلَى فِرْعَوْنَ، وَجَدَ أَوْلِيكَ
النَّفَرِ فِي ظِلِّ حَائِطٍ يَسْقُونَ الْحَوْضَ ^(٣)، قَالَ: قَرَفَعُوا أَبْصَارَهُمْ. فَنَظَرُوا إِلَيْهِ ثُمَّ
غَضُّوهَا، قَالَ: يَا رَبِّ، قِيلَ لِي: أَنْ قَدْ مَاتُوا. فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: إِنِّي قَدْ ابْتَلَيْتُهُمْ
بِالْمَوْتِ الْأَكْبَرِ: الْفَقْرَ».

- وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: «لَيْسَ مِنْ خَصْلَةٍ مِنَ الْخِصَالِ هِيَ لِلْغِنَى مَذْحٌ، إِلَّا
وَهِيَ لِلْفَقِيرِ عَيْبٌ، فَإِنْ كَانَ الْغِنَى مِقْدَامًا سُمِّيَ شُجَاعًا، وَإِنْ كَانَ الْفَقِيرُ مِقْدَامًا
سُمِّيَ أَهْوَجَ، وَإِنْ كَانَ الْغِنَى بَلِيغًا سُمِّيَ خَطِيئًا، وَإِنْ كَانَ الْفَقِيرُ بَلِيغًا سُمِّيَ
مِهْذَارًا، وَإِنْ كَانَ الْغِنَى رَكِينًا سُمِّيَ حَلِيمًا، وَإِنْ كَانَ الْفَقِيرُ رَكِينًا سُمِّيَ ثَقِيلًا،
وَإِنْ كَانَ الْغِنَى هَوْنًا سُمِّيَ زَمِيئًا، وَإِنْ كَانَ الْفَقِيرُ هَوْنًا سُمِّيَ غَبِيًا، فَالْمَوْتُ خَيْرٌ
مِنَ الْحَاجَةِ الْمُضْطَرَّةِ إِلَى النَّاسِ» ^(٤).
- وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ ^(٥):

لَعَمْرُكَ إِنَّ الْقَبْرَ خَيْرٌ مِنَ الْفَقْرِ لِمَنْ كَانَ ذَا يُسْرِ فَأُضْبَحَ فِي عُسْرِ

(١) فِي «الْأَصْل»: (لِلْفَقْرِ).

(٢) «إِصْلَاحُ الْمَالِ» رَقْم: (٤٧٨).

(٣) فِي «إِصْلَاحُ الْمَالِ»: (بِالْخَوْص).

(٤) «إِصْلَاحُ الْمَالِ» رَقْم: (٤٤١).

(٥) «إِصْلَاحُ الْمَالِ» رَقْم: (٤٤٢).

وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الْقُرَشِيُّ^(١) مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ^(٢):

إِذَا قُلَّ مَالُ الْمَرْءِ قَلَّ اضْدِقَاؤُهُ
وَأَصْبَحَ لَا يَذَرِي وَلَإِنْ كَانَ حَازِمًا
وَقَالَ آخَرُ^(٣):

إِذَا قُلَّ مَالُ الْمَرْءِ لَانَتْ قَتَاتُهُ
وَصَارَ ذَلِيلًا فِي الْعَشِيرَةِ وَاجْتَرَتْ
وَقَالَ آخَرُ^(٤):

إِذَا قُلَّ مَالُ الْمَرْءِ قَلَّ صَدِيقُهُ
وَقَالَ آخَرُ^(٥):

وَمَنْ كَانَتْ لَهُ نِعَمٌ وَزَالَتْ
فَقَدْ قَامَتْ قِيَامَتُهُ فَجَاءَتْ

وَبِإِسْنَادِهِ^(٦): عَنْ كَعْبٍ، قَالَ: قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ: «يَا بُنَيَّ إِذَا افْتَقَرْتَ فَافْزَعْ

إِلَى رَبِّكَ / وَخَدَّهُ، فَادْعُهُ وَتَضَرَّعْ إِلَيْهِ، وَسَلِّهِ مِنْ فَضْلِهِ وَخَزَائِنِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ
غَيْرُهُ، وَلَا تَسْأَلِ النَّاسَ فَتَهُونَ عَلَيْهِمْ، وَلَا يَرُدُّوا إِلَيْكَ شَيْئًا».

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سُوْقَةَ: «جَفَانِي إِخْوَانِي حَيْثُ ذَهَبَ مَالِي»^(٧).

(١) هو محمد بن يزيد بن أبي الرجاء، أبو جعفر القرشي، حدث عن أبي داود الطيالسي، وروى عنه ابن أبي الدنيا وإسحاق بن إبراهيم الختلي، تنظر ترجمته «تاريخ بغداد»: (٤/ ٤٦٣).

(٢) «إصلاح المال» رقم: (٤٤٣).

(٣) «إصلاح المال» رقم: (٤٤٥).

(٤) «إصلاح المال» رقم: (٤٤٤).

(٥) قول الأصمعي، ذكره ابن فرحون في «الزاهر» ص: (١٢٢).

(٦) «إصلاح المال» رقم: (٤٤٦)، و«القناعة والتعفف» رقم: (٦٠).

(٧) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الإخوان» رقم: (١٨٨).

وَبِإِسْنَادِهِ^(١): عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «جَهْدُ الْبَلَاءِ: أَنْ تَحْتَاجُوا إِلَى مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ، ثُمَّ يَمْنَعُونَكُمْ».

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «جَهْدُ الْبَلَاءِ: كَثْرَةُ الْعِيَالِ، وَقِلَّةُ الشَّيْءِ»^(٢).
وَبِإِسْنَادِهِ^(٣): عَنْ حُجْرِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، قَالَ: أَمَرَ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بِرَجُلٍ مِنَ الرُّومِ فَضَرِبَتْ عُنُقُهُ، فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ، فَقَالَ سُلَيْمَانُ: «إِنَّ جَهْدَ الْبَلَاءِ عِنْدَكُمْ ضَرْبُ الْأَعْنَاقِ؟» قَالَ: «إِنَّا لَنَقُولُ ذَلِكَ.»
قَالَ: «إِنَّمَا جَهْدُ الْبَلَاءِ الْفَقْرُ بَعْدَ الْغِنَى».

وَبِإِسْنَادِهِ^(٤): عَنْ أَبَانَ بْنِ [تَغْلِبَ]^(٥)، قَالَ: قَالَ لِي الْكُمَيْتُ وَأَنَا أُحَادِثُهُ: «يَا أَبَانُ، لَا تُخْبِرِ لِلنَّاسِ فَقْرًا وَإِنْ مِتَّ هَزِلًا، فَإِنَّ [الْفَقِيرَ تَرِيكَةً مِنَ التَّرَائِكِ]^(٦)، لَا يُعْبَأُ بِهَا، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا».

وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: «إِذَا افْتَقَرَ الرَّجُلُ اتَّهَمَهُ مَنْ كَانَ لَهُ مُؤْتَمِنًا، وَأَسَاءَ بِهِ الظَّنُّ مَنْ كَانَ يَظُنُّ بِهِ حَسَنًا»^(٧).

وَبِإِسْنَادِهِ^(٨): عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: شَهِدَ رَجُلٌ عِنْدَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى مِنْ خِيَارِ الْكُوفَةِ، فَرَدَّ شَهَادَتَهُ، قَالَ: فَلَقِيْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى، فَقُلْتُ لَهُ: فَلَانُ تَرُدُّ شَهَادَتَهُ؟!

(١) «إصلاح المال» رقم: (٤٤٩).

(٢) «إصلاح المال» رقم: (٤٥١).

(٣) «إصلاح المال» رقم: (٤٥٢).

(٤) «إصلاح المال» رقم: (٤٥٦).

(٥) في «الأصل»: (تغلب).

(٦) في «الأصل»: (الفقر تركة من البرانك) والتصويب من «تاريخ دمشق».

(٧) ذكره ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» رقم: (٤٦١).

(٨) «إصلاح المال» رقم: (٤٦٢).

فَقَالَ: «أَيْنَ يَذْهَبُ بِكَ؟ الرَّجُلُ فَقِيرٌ، أَيْنَ يَذْهَبُ بِكَ؟ الرَّجُلُ فَقِيرٌ».
- وَبِإِسْنَادِهِ^(١): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «دُعِيتُ إِلَى عُرْسٍ فَأَتَيْتُهُمْ فِي ثِيَابِي
هَذِهِ، فَرَدَّنِي الْبَوَّابُ»، قَالَ: «فَرَجَعْتُ فَأَبْدَلْتُ ثِيَابِي»، قَالَ: «ثُمَّ جِئْتُ فَدَخَلْتُ»
قَالَ: ثُمَّ أَرْسَلَ كُتْمَهُ، فَقَالَ: «كُلْ كُلَّ»، فَقِيلَ لَهُ: سُبْحَانَ اللَّهِ! الْكُمُ نَاكُلٌ - غَفَرَ
اللَّهُ لَكَ -؟ قَالَ: «إِنَّمَا دُعِيتُ ثِيَابِي هَذِهِ».

والجواب:

أَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ وَالْحِكَايَاتِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا تُعَارِضُهَا مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَخْبَارِ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ فَضْلِ الْفَقْرِ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ.
- وَيَنْصَافُ إِلَى ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا^(٢) أَيْضًا قَالَ: أَتَشَدَّنِي الْحُسَيْنُ
ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّاعِرِ^(٣):

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَقْصُرْ هَوَاهُ بِرَأْيِهِ تَرَدَّى كَثِيرًا فِي مَهَاوِي الْمَطَامِعِ
فِعِشْ مُعْدَمًا أَوْ مُتٌ فَقِيرًا وَلَا تَكُنْ لِدَهْرِكَ فِي كُلِّ الْأُمُورِ بَتَائِعِ
فَمَا كُلُّ مَالٍ زَائِنًا مَنْ أَصَابَهُ وَلَا الْفَقْرُ لِلْمَرْءِ الْكَرِيمِ بَوَاضِعِ
قَالَ^(٤): وَكَتَبَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ إِلَى أَخٍ لَهُ: «أَمَّا بَعْدُ، فَاجْعَلِ الْقُنُوعَ
[ذُخْرًا]^(٥)» لِتَبْلُغَ بِهِ إِلَى أَنْ يُفْتَحَ لَكَ بَابُ يَحْسُنُ بِكَ الدُّخُولُ فِيهِ، فَإِنَّ النِّفْقَةَ

(١) «إصلاح المال» رقم: (٤٥٦).

(٢) «إصلاح المال» رقم: (٤٥٦).

(٣) لعله هو الحسين بن عبد الرحمن بن عباد بن الهيثم الفزاري، أبو علي الاحتياطي، يُنظر
ترجمته في «تاريخ بغداد»: (٨/ ٦٠٠).

(٤) «إصلاح المال» رقم: (٤٧١).

(٥) في «الأصل»: (ذخر).

مِنَ الْقَانِعِ لَا تُخَذَلُ، وَعَوْنُ اللَّهِ مَعَ ذِي الْأَثَاةِ، وَمَا أَقْرَبَ الضَّيْعَ مِنَ الْمَلْهُوفِ،
وَرُبَّمَا كَانَ الْفَقْرُ نَوْعًا مِنْ آدَابِ اللَّهِ [وَحَيْرِهِ] ^(١) فِي الْعَوَاقِبِ.

- وَقَالَ الْحَسَنُ: «لَوْلَا ثَلَاثٌ مَا وَضَعَ ابْنُ آدَمَ رَأْسَهُ لِسُنْبُلٍ: الْفَقْرُ وَالْمَرَضُ

/ وَالْمَوْتُ، وَإِنَّهُ مَعَهُنَّ [لَوَثَابٌ] ^(٢)» ^(٣).

وَاحْتِجَّ:

بِأَنَّ فِي الْغِنَى عَوْنًا عَلَى عِبَادَاتٍ يَعْجِزُ عَنْهَا الْفَقِيرُ، كَالْحِجِّ وَالصَّدَقَةِ،
وَهَذِهِ الْمَعَانِي لَا تُوجَدُ فِي الْفَقْرِ.

وَالْجَوَابُ:

أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى مَنْ لَا [يُقَوِّتُ] ^(٤) الْفَقْرَ.

- فَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ خَفِيفٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

ذَهَبَ الْأَغْنِيَاءُ بِالْأَجْرِ، يَصُومُونَ وَيُصَلُّونَ وَيَحُجُّونَ. قَالَ:

«وَأَنْتُمْ تَصُومُونَ وَتُصَلُّونَ وَتَحُجُّونَ».

قُلْتُ: وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا تَتَصَدَّقُ.

قَالَ: «وَأَنْتَ فِيكَ صَدَقَةٌ: رَفَعَكَ الْعَظَمَ عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ، وَعَوْنُكَ

الضَّعِيفَ بِفَضْلِ قُوَّتِكَ صَدَقَةٌ، وَمُبَاضَعَتُكَ امْرَأَتَكَ صَدَقَةٌ».

قُلْتُ: نَأْتِي شَهَوَاتِنَا وَنُوجِرُ عَلَيْهَا؟

(١) فِي «الْأَصْل»: (وَحَيْرِ).

(٢) فِي «الْأَصْل»: (لَوَثَات).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «إِصْلَاحِ الْمَالِ» رَقْم: (٤٧٢).

(٤) فِي «الْأَصْل»: (يُقَوِّت) وَكَذَا الْجُمْلَةُ فِي «الْأَصْل».

قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ جَعَلْتَهُ فِي حَرَامٍ، أَكَانَ إِثْمًا؟»

قُلْتُ: نَعَمْ.

قَالَ: «فَتَحْتَسِبُونَ بِالشَّرِّ وَلَا تَحْتَسِبُونَ بِالْخَيْرِ؟»^(١)

فَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ الْغَنِيَّ لَا يَفْضُلُهُمْ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ.

وَعَلَى أَنَّهُ إِنْ حَصَلَتْ هَذِهِ الْعَزِيَّةُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، فَقَدْ حَصَلَ لِلْفُقَرَاءِ مَزِيَّةٌ أُخْرَى، وَهُوَ إسْقَاطُ الْحِسَابِ عَنْهُمْ.

فإن قيل:

فَقَدْ رُوِيَ فِي الْخَبَرِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُمْ مَزِيَّةً بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ، فِي حَدِيثِ رَوَاهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «كِتَابِ فَضْلِ الْفَقْرِ»: أَنَّ الْفُقَرَاءَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَهَبَ أَهْلُ الدُّنُورِ بِالْأَجْرِ، يَعْمَلُونَ كَمَا نَعْمَلُ، وَلَهُمْ فَضُولُ الْأَمْوَالِ، يَتَصَدَّقُونَ بِهَا وَلَيْسَ لَنَا ذَلِكَ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «أَلَا أَدْلُكُمْ عَلَى أَمْرٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ سَبَقْتُمْ مَنْ قَبْلَكُمْ وَلَمْ يَلْحَقْكُمْ غَيْرُكُمْ؟ تُسَبِّحُونَ اللَّهَ كَذَا، وَتُحَمِّدُونَهُ كَذَا، وَتُكَبِّرُونَهُ كَذَا». قَالُوا: فَقُلْنَا ذَلِكَ فَقَالَتِ الْأَغْنِيَاءُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ قَالُوا كَمَا قُلْنَا. فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ: «ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ».

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ سَاوَوْهُمْ فِي الْقَوْلِ، وَبَقِيَتْ أَعْمَالُ الصَّدَقَاتِ فَفَضَّلُوا بِهَا.

قيل:

قَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي الْخَبَرِ زِيَادَةَ تَدُلُّ عَلَى فَضِيلَتِهِمْ مَعَ وُجُودِ هَذِهِ

(١) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢١٣٦٣).

الْمَرْيَّة، فَقَالَ: «ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، أَلَا أُبَشِّرُكُمْ مَعَاشِرَ الْفُقَرَاءِ؟
إِنَّكُمْ تَسْبِقُونَ الْأَغْنِيَاءَ يَنْصِفُ يَوْمَ، وَذَلِكَ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ»^(١).
وَعَلَى أَنْ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُمْ فَضْلًا بِذَلِكَ، وَلَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُمْ
أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمْ.

وجواب آخر:

وَهُوَ أَنَّ الْفُقَرَاءَ قَدْ يَتَصَدَّقُونَ بِالْقَلِيلِ، وَقَدْ يُقَابِلُ ذَلِكَ الْكَثِيرَ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ،
أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهِ.

- فَرَوَى ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: جَاءَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: كَانَتْ لِي مِئَةٌ أَوْقِيَّةٍ، فَأَنْفَقْتُ مِنْهَا عَشْرَةَ أَوْاقٍ، وَقَالَ
الْآخَرُ: كَانَتْ لِي مِئَةٌ / دِينَارٍ، فَأَنْفَقْتُ مِنْهَا عَشْرَةَ دَنَانِيرَ، وَقَالَ الْآخَرُ: كَانَتْ لِي
عَشْرَةُ دَنَانِيرَ، فَأَنْفَقْتُ مِنْهَا دِينَارًا.

فَقَالَ النَّبِيُّ: «إِنَّهُمْ فِي الْأَجْرِ سَوَاءٌ»^(٢).

- وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ صَدَقَةٍ أَفْضَلُ؟
قَالَ: «جُهْدُ الْمُقِلِّ»^(٣).



(١) أخرجه عبد بن حميد في «المسند» رقم: (٧٩٥)، والبخاري في «المسند» رقم: (٦١٣٣) بلفظ
مقارب.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٩٢٥)، ومعه في «الجامع» رقم: (٢٠٥١).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٨٧٠٢)، وأبو داود في «السنن» رقم: (١٦٧٧).

فضل

وَالْتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَاجِبٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(١)، ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٢).

وَمَعْنَاهُ: الْعِلْمُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الرَّازِقُ، الضَّارُّ، النَّافِعُ، وَأَنَّ مَا قَسَمَهُ مِنْ ذَلِكَ فَلَا مَحَالَةَ يُلْحَقُهُمْ، وَمَا لَمْ يَقْسِمَهُ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يُلْحَقُهُمْ.

وَقَدْ رَوَى الْمَرْوُذِيُّ عَنْ أَحْمَدَ فِي «كِتَابِ الْأَدَبِ» قَالَ: قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: لَيْشَ صَدَقَ التَّوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ؟

قَالَ: «أَلَّا تَكُونَ فِي قَلِيلِ أَحَدٍ مِنَ الْأَدَمِيِّينَ، تَطْمَعُ أَنْ يُجِيبَكَ بِشَيْءٍ، فَإِذَا كَانَ كَذَا كَانَ اللَّهُ يَرْزُقُهُ وَكُلُّ مُتَوَكِّلٍ»^(٣).

فَقَدْ وَصَفَ حَقِيقَةَ التَّوَكَّلِ بِمَعْنَى مَا ذَكَرْنَا، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ تَرْكُ الْكَسْبِ. * وَقَدْ حَثَّ أَحْمَدُ عَلَى الْمَكَاسِبِ، وَرَغَّبَ فِيهَا:

فَقَالَ الْمَرْوُذِيُّ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: هَؤُلَاءِ الْمُتَوَكِّلَةُ الَّذِينَ لَا يَخْتَرِفُونَ وَلَا يَغْمَلُونَ، وَيَقُولُونَ: نَقْعُدُ وَأَرْزَأُقْنَا عَلَى اللَّهِ؟

فَقَالَ: «ذَا قَوْلُ رِدِيءٍ خَبِيثٍ، اللَّهُ يَقُولُ: ﴿إِذَا تَوَدَّعَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمٍ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾»^(٤)،^(٥).

(١) سورة المائدة: (٢٣).

(٢) سورة آل عمران: (١٢٢).

(٣) لم أجد هذه الرواية فيما تحت يدي من مصادر.

(٤) سورة الجمعة: (٩).

(٥) أخرجهما الخلال في «الحث على التجارة» رقم: (١٠٤).

- وَقَالَ أَيْضًا ^(١) - فِي رَجُلٍ جَلَسَ فِي بَيْتِهِ، وَقَالَ: أَضْبِرْ فِي الْبَيْتِ وَلَا أُطْلِعْ عَلَى ذَلِكَ أَحَدًا، وَهُوَ مِمَّنْ يَخْتَرِفُ -: «لَوْ خَرَجَ فَاخْتَرَفَ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ».
- وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ^(٢): سَأَلْتُ أَبِي عَنْ قَوْمٍ يَقُولُونَ: نَتَّكِلُ عَلَى اللَّهِ وَلَا نَكْتَسِبُ.
فَقَالَ: «يَنْبَغِي لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ أَنْ يَتَوَكَّلُوا عَلَى اللَّهِ، وَلَكِنْ يَعُودُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكَسْبِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾».
- وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ صَالِحٍ: «يَنْبَغِي أَنْ يَعْمَلَ حَتَّى يُغْنِيَ ^(٣) نَفْسَهُ وَعِيَالَهُ، وَلَا يَتْرَكَ الْعَمَلَ» ^(٤).

- وَسُئِلَ عَنْ قَوْمٍ لَا يَعْمَلُونَ وَيَقُولُونَ: نَحْنُ مُتَوَكِّلَةٌ.
فَقَالَ: «هَؤُلَاءِ مُبْتَدِعَةٌ» ^(٥).

- وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ عَبْدُ اللَّهِ: «إِنْ اكْتَسَبَ فَضْلًا [فَجَادًا] ^(٦) بِهِ عَلَى قَرَابَتِهِ أَوْ جَارِهِ أَوْ ضَعِيفٍ؛ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَلَّا يَكْتَسِبَ» ^(٧).
فَقَدْ نَصَّ عَلَى التَّوَكُّلِ، وَبَيَّنَّ أَنَّ الْاِكْتِسَابَ لَا يَمْنَعُ مِنْهُ؛ يَقُولُهُ فِي رِوَايَةٍ عَبْدُ اللَّهِ: «يَنْبَغِي لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ أَنْ يَتَوَكَّلُوا عَلَى اللَّهِ، وَلَكِنْ يَعُودُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكَسْبِ» ^(٨).

(١) «الورع» رقم: (٨٥).

(٢) «المسائل» رقم: (١٨٦٨).

(٣) «الورع» رقم: (٨٥).

(٤) أخرجهما الخلال في «الحث على التجارة» رقم: (١٠٩).

(٥) رواية صالح أيضًا، أخرجهما في «المسائل» رقم: (٤٣٠).

(٦) في «الأصل»: (فجاذ)، وستأتي بلفظ: (فجاد) كما في المصادر.

(٧) أخرجهما الخلال في «الحث على التجارة» رقم: (١١٢).

(٨) كأنها في «الأصل»: (يعيل).

وَنَصَّرَ عَلَى إِتَاحَةِ [الْإِكْتِسَابِ] ^(١)، وَحَثَّ عَلَيْهِ.
وَيَبَيِّنُ أَنَّ الْإِكْتِسَابَ وَطَلَبَ الرِّزْقِ عَلَى أَوْجِهِ أَرْبَعَةٌ:

وَاجِبٌ.

وَمَنْدُوبٌ.

وَمُبَاحٌ.

وَمَحْظُورٌ.

أَمَّا الْوَاجِبُ:

فَهُوَ إِذَا خَافَ الصَّرَرَ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ يَلْزِمُهُ مُؤَنَّتُهُ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ طَلَبُ
الرِّزْقِ.

وَكَذَلِكَ يَلْزِمُهُ طَلَبُ الرِّزْقِ لِقَضَاءِ دَيْنِهِ لِحَقِّ آدَمِيِّ وَلِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى،
كَالتَّنْذِيرِ وَالْكَفَّارَةِ.

أ/١١

وَقَدْ قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ هَانِيٍّ ^(٢): سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

«كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ [يُضَيِّعَ] ^(٣) مَنْ يَقُوتُ» ^(٤)؟

قَالَ: «الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ قَرَابَةٌ فَيَسَافِرُ وَيَتْرُكُهُمْ، وَإِذَا تَرَكَهُمْ وَخَدَهُمْ
يَضِيعُونَ».

فَقَدْ حَمَلَ الْخَبَرَ عَلَى تَرْكِ الْإِنْفَاقِ وَالْإِكْتِسَابِ عَلَى مَنْ يَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُ، وَهَذَا
يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُمْ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ إِثْمًا.

(١) في «الأصل»: (الأكساب).

(٢) «مختصر المعتمد» ص (٢٨٣).

(٣) في «الأصل»: (يضيع).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٦٤٩٥).

وَقَدْ نَصَّ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ^(١): «إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يُوجِبُ نَفْسَهُ لِقَضَاءِ دَيْنِهِ».

فَأَوْجَبَ عَلَيْهِ الْاِكْتِسَابَ لِقَضَاءِ دَيْنِهِ.
- وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنُ يَعْقُوبَ الْجِيلِيُّ^(٢)، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ لَهُ عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ قَلِيلًا، وَيُقَلِّلُونَ مَطْعَمَهُمْ؟ فَقَالَ: «مَا يُعْجِبُنِي، سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: فَعَلَ هَذَا قَوْمٌ فَقَطَعَهُمْ عَنِ الْفَرَضِ»^(٣).

فَقَدْ كَرِهَ أَحْمَدُ التَّقَلُّلَ الَّذِي يُضْعِفُهُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُلْزِمُهُ أَنْ يَكْتَسِبَ مَا يُمَسِّكُ رَمَقَهُ.

الثَّانِي: مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ:

وَهُوَ مَا تَحْصُلُ بِهِ الزِّيَادَةُ فِي الْقُرْبِ، وَالتَّمَكُّنُ بِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ وَالْمُوَاسَاةِ وَأَعْمَالِ الْبِرِّ الَّتِي لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلُهَا، وَلَكِنَّهُ مَنْدُوبٌ إِلَيْهَا، مِنْ بِنَاءِ الْقَنَاطِرِ وَسَدِّ الْبُثُوقِ وَعِمَارَةِ الْمَسَاجِدِ وَأَمْثَالِ ذَلِكَ.

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ: «إِنْ اِكْتَسَبَ فَضْلًا فَعَادَ بِهِ عَلَى قَرَابَتِهِ أَوْ جَارِهِ أَوْ ضَعِيفٍ؛ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَلَّا يَكْتَسِبَ»^(٤).

الثَّالِثُ: مَحْظُورٌ:

وَهُوَ طَلَبُ الْمَالِ بِالْغَضَبِ وَالسَّرِيقَةِ وَالْخِيَانَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

(١) لم أجد هذه الرواية في «مسائله».

(٢) كذا رسمت في «الأصل»

(٣) أخرجها الخلال في «الحث على التجارة» رقم: (٨٨).

(٤) تقدم عزوها ص (١١٢).

وَقَالَ الْمَيْمُونِيُّ: قَالَ رَجُلٌ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: أَنَا كَافِرٌ بِرَبِّ يَرْزُقُ أَشْنَأَسَ^(١).
فَقَالَ: «هَذَا كَافِرٌ»^(٢).

وَهَذَا يَدُلُّ مِنْ مَذْهَبِهِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ الْحَرَامَ، لِأَنَّ أَشْنَأَسَ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ
يَعْتَمِدُ الْحَلَالَ دُونَ الْحَرَامِ.

وَهَذَا الْفَصْلُ قَدْ اسْتَوْفَيْنَا الْكَلَامَ فِيهِ مَعَ الْمُعْتَرِزَةِ فِي «كِتَابِ الْمُعْتَمِدِ»^(٣)،
وَيَبَيِّنُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرْزُقُ الْحَرَامَ، وَذَكَرْنَا أَنَّ الرِّزْقَ لَيْسَ بِعِبَارَةٍ عَنِ الْمَلِكِ، وَإِنَّمَا
هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي يَخْصُلُ بِهِ غِذَاءُ الْأَبْدَانِ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي الْحَرَامِ وَالْحَلَالَ^(٤).
الرَّابِعُ: الْمُبَاحُ مِنْهُ:

وَهُوَ طَلَبُ الزِّيَادَةِ فِي الْمَالِ لِيُلْوِغَ الشَّهَوَاتِ الْمُبَاحَةِ، وَالزِّيَادَةُ فِي الْجَاهِ،
وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُخْرِجُهُ إِلَى السَّفَةِ.

خِلَافُهُ لِمَنْ حَرَّمَ الْمَكَايِبَ وَقَالَ: مِنْ شَرْطِ التَّوَكُّلِ تَرْكُ الْكَسْبِ، وَمَنْ
اشْتَغَلَ بِالْكَسْبِ فَهُوَ غَيْرُ مُتَوَكِّلٍ وَلَا مُتَيَقِّنٍ، وَأَنَّ ذَلِكَ عَوْنٌ لِلظُّلْمِ، وَمُؤَدُّ إِلَى
أَكْلِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ الْمُخْتَلَطَيْنِ، أَوْ إِلَى تَرْكِ التَّوَكُّلِ، وَالشَّكِّ فِي خَبَرِ اللَّهِ
وَصَمَانِهِ / لِإِعْطَاءِ الرِّزْقِ.

ب/١١

(١) الأمير التركي، كان أحد الشجعان المذكورين، وجهه المأمون غازياً إلى حصن سندس فأتاه
بصاحبه، وكان مقدّم جيش المعتصم حين فتح عمورية، ثم ولي إمرة الجزيرة والشام ومصر
للوائق، وكان يتعانى المسكر، توفي سنة ٢٥٢ هـ. تنظر ترجمته في «تايخ الإسلام»: (٦/ ٥٤).
(٢) أخرجها الخلل في «السنة» رقم: (٩٤١).

(٣) من أوائل كتب القاضي أبي يعلى العقدية بل من أقدم كتبه على الإطلاق، وقد اختصره فيما
بعد، وقد رجع عن بعض ما رآه فيه، ولم يتيسر العثور عليه إلى الآن، إنما وجد مختصره
وطبع.

(٤) ينظر: «مختصر المعتمد» ص (١٥٠).

* وَالذَّلَالَةُ عَلَى إِيَاخَةِ الْمَكَاسِبِ:

وُرُودُ السَّمْعِ بِالْحَثِّ عَلَى طَلَبِ الرِّزْقِ، وَمَذْجِهِ، وَحُسْنِ الشَّاءِ عَلَى طَلَبِهِ، فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ [كِتَابِ] ^(١) اللَّهِ، وَمُسْنَةِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمُخْرُونَ يَصْرِفُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ ^(٢).

وَالضَّرْبُ هُوَ السَّفَرُ، وَالْإِنْتِغَاءُ هُوَ الطَّلَبُ، وَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِهِ، وَهُوَ لَا يُفْضَلُ بِمَا فِيهِ تَرْكُ التَّوَكُّلِ وَالشُّكِّ فِي خَيْرِهِ وَعَوْنُ الظُّلْمِ وَالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ

يُحْكِرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ ^(٣).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ ^(٤).

فَقَدْ حَرَّمَ الرِّبَا وَأَكَلَ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ، فَلَوْ كَانَ الْبَيْعُ وَطَلَبُ التَّجَارَةِ مُحَرَّمًا لَمْ يَحِلَّ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا [قُضِيَتْ] ^(٥) الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ ^(٦).

فَقَدْ أَمَرَ ^(٧) بِالْإِنْتِغَاءِ وَهُوَ الطَّلَبُ، وَهُوَ تَعَالَى لَا يَأْمُرُ بِالْحَرَامِ وَتَرْكِ التَّوَكُّلِ.

(١) فِي «الْأَصْلِ»: (كِتَابِهِ).

(٢) سُورَةُ الْمَزْمَلِ: (٢٠).

(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ: (٢٩).

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: (٢٧٥).

(٥) فِي «الْأَصْلِ»: (قُضِيَتْ).

(٦) سُورَةُ الْجُمُعَةِ: (١٠).

(٧) عَلَامَةٌ لِحَقِّ فِي «الْأَصْلِ»، وَلَا يَوْجَدُ عَلَى الطَّرَةِ، وَلَعَلَّ السَّاقِطَ: (اللَّهُ) أَوْ (تَعَالَى) أَوْ (سُبْحَانَهُ).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ﴾ ^(١).
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ [تُعَلِّمُوهُنَّ]﴾ ^(٢) يَمَا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ
فَكُلُوا يَمَا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ ^(٣).

فَقَدْ أَبَاحَ الصَّيْدَ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الطَّلَبِ.
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ ^(٤).
وَمِنْ جِهَةِ السُّنَّةِ:

مَا رَوَى أَحْمَدُ ^(٥): [عَنْ] ^(٦) عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ:

«إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ».

وَرَوَى أَيْضًا ^(٧): عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ:

«لَأَنْ يَحْمِلَ الرَّجُلُ حَبْلًا فَيَخْتَطِبَ بِهِ، ثُمَّ [يَبِيعَهُ] ^(٨) فِي السُّوقِ، وَتَسْتَفِينِي
بِهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَغْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ» ^(٩).

وَحَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عُبَيْدُ اللَّهِ ^(١٠) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ أَجَرَ نَفْسَهُ مِنْ

يَهُودِيٍّ، يَنْضَحُ نَحْلًا لَهُ عَلَى تَمَرَاتٍ، فَجَاءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَكَلَ مِنْهَا ^(١١).

(١) سورة المائدة: (٩٦).

(٢) سقطت من «الأصل».

(٣) سورة المائدة: (٤).

(٤) سورة المائدة: (٢).

(٥) «المسند» رقم: (٢٦٠٣٢).

(٦) بياض في «الأصل» بقدر كلمة.

(٧) «المسند» رقم: (١٤٠٧).

(٨) في «الأصل»: (بيعه).

(٩) أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: (١٤٧١).

(١٠) هو جله لأمه، تقدم التعريف به ص (١٤).

(١١) أخرجه ابن ماجه في «السنن» رقم: (٢٤٤٦).

وَنَلَّكَ عَلَيْهِ: اللَّهُ تَوَلَّى يَجِبُ صَلْبُ الرُّزْقِ بِخَبَرِهِ لِأَجْلِ التَّوَكُّلِ، وَصَمَدُ اللَّهِ
تَعَالَى فَتَكَلَّرَ بِهِ اللَّهُ يَجِبُ صَلْبُهُ لِمَنْ لَا يَقْبَلُ الرُّزْقَ مِثْلَ تَوَلَّاهُ الْأَهْلَالُ وَنَهَائِهِ
وَالْمَجَاجِينَ لِأَجْلِ اللَّهِ صَلْبُهُ لِدَيْكَ لِكُلِّ حَيٍّ، وَفِي تَرْكِ ذَلِكَ لَهُمْ خُرُوجٌ عَنْ إِجْمَاعِ
الْأُمَّةِ وَمُخَالَفَةُ السَّمْعِ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ^(١).

فَإِنْ قِيلَ:

فَقَدْ رَوَى أَبُو الْحَسَنِ الْقَرَّافِيُّ^(٢) فِي «كِتَابِ فَضْلِ الْقُمُودِ عَنِ الْمَكَايِبِ»^(٣)
بِإِسْنَادِهِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ:
«إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَنْعُثْنِي تَاجِرًا وَلَا رَاغِبًا، وَإِنْ شَرَّارَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ التُّجَّارُ
الرَّاغِبِينَ إِلَّا مَنْ شَخَّ عَلَى دِينِهِ»^(٤).

وَقَوْلُ النَّبِيِّ لِعَلِيِّ:

«لَا تَكُنْ تَاجِرًا إِلَّا تَاجِرَ خَيْرٍ، أُولَئِكَ الْمُسْرِفُونَ»^(٥) فِي الْعَمَلِ^(٦).

(١) تقدم تخريجه ص (١١٣).

(٢) هو علي بن الحسن بن الحسين بن محمد، أبو الحسن الخَلَمِي، توفي سنة ٤٩٢ هـ، نُظِرَ
ترجمته في «سير أعلام النبلاء»: (٧٤/١٩).

(٣) لم يتيسر العثور عليه، يسر الله ذلك.

(٤) [موضوع] أخرجه تَمَامٌ فِي «الفوائد» رقم: (٩٧٨)، بلفظ: (...تاجراً ولا زارعاً... الصغار
والزراعون...)، حكم بوضعه الجورقاني فِي «الآباطيل» رقم: (٥١٦).

(٥) كَذَا فِي «الأصل»، ولم أجِدْ الحديث بهذا اللفظ فيما تحت يَدِي مِنْ مَصَادِرٍ، وَإِنَّمَا جَاءَ
فِي الْمَصَادِرِ بِالْفَظِّ هِي: (المُسَوِّفُونَ) وَ (المُسَبِّحُونَ) وَ (المُسَبِّحُونَ) وَ (الْمُنْقُصُونَ) وَ
(الْمُسْتَوْفُونَ)، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ اللَّفْظَةَ فِي نَسْخَةِ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ هَكَذَا هُوَ مَا سَيَأْتِي مِنْ
التَّأَكِيدِ عَلَى لَفْظِ السَّرْفِ.

(٦) أخرجه الإمام أحمد فِي «المسند» رقم: (١١٧٦).

وَلِأَنَّ النَّبِيَّ كَانَ يَأْتِي أَهْلَ الصُّفَّةِ، وَيَجْلِسُ إِلَيْهِمْ، وَيُثْنِي عَلَيْهِمْ^(١)، وَكَانُوا

تَارِكِينَ لِلْعَمَلِ.

وَالْجَوَابُ:

أَنَّ النَّبِيَّ بَيَّنَّ أَنَّهُ لَمْ يُنْعَثْ تَاجِرًا رَاغِبًا بِتِجَارَتِهِ فِي الدُّنْيَا وَالسَّعَةِ فِيهَا.

وَكَذَلِكَ نَهَى عَلِيًّا عَنِ تِجَارَةٍ يَكُونُ مُسْرِفًا فِيهَا بِقَوْلِهِ: «أُولَئِكَ هُمُ الْمُسْرِفُونَ».

وَأَمَّا أَهْلُ الصُّفَّةِ، فَلَعَلَّهُمْ / لَمْ يَكُنْ لَهُمْ حِرْفَةٌ.

أ/١٢

فَإِنْ قِيلَ:

فَفِي الْاِكْتِسَابِ اخْتِلَاطُ الْحَلَالِ بِالْحَرَامِ، وَتَعَذُّرُ الْخُلُوصِ إِلَى غَيْرِ الْحَلَالِ،

وَالْفَضْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ.

قِيلَ:

هَذَا لَا يُوجِبُ تَحْرِيمَ الْاِكْتِسَابِ، كَمَا لَمْ يُوجِبْ تَحْرِيمَ الْمِيرَاثِ، فَلَمْ

جَازَ أَخْذُهُ مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ؛ هَلْ كَانَ مَالُ الْمَيِّتِ حَلَالًا أَوْ حَرَامًا؟ وَكَمَا

لَمْ يَجِبْ تَحْرِيمُ مَا جَاءَهُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَمْوَالِ الْمُخْتَلِطَةِ أَبَدًا مِنْ غَيْرِ اِكْتِسَابِ

لَهَا، بَلْ يُبَاحُ أَكْلُهَا مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ عَنْ حَالِهَا؛ فَلِأَنَّ هَذَا يُوجِبُ طَلَبَ الرِّزْقِ مِنْ

جَبَلِ اللُّكَّامِ^(٢) وَالْمَوَاضِعِ الْمُبَاحَاتِ الَّتِي لَمْ [تُسْتَرْقَنْ]^(٣) عَلَيْهَا الْأَيْدِي، وَفِي

الْأَرْضِ مِنْ ذَلِكَ بِكُلِّ إِقْلِيمٍ شَيْءٌ كَثِيرٌ، فَإِنْ لَمْ يُحَرِّمُوا طَلَبَ الرِّزْقِ مِنْ ذَلِكَ

(١) معنى ما أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء»: (١/٣٤٠).

(٢) «جبل اللُّكَّام»: (هو جبل داخل في بلد الروم، ويظهر في بلد الإسلام بين مرعش والهارونية وعين زربة، فيسمى اللُّكَّام).

(٣) غير مفروضة في «الأصل»، ولعلها كما أثبتتها إن شاء الله.

بَلْ أَوْجِبُوهُ حَصَلَتِ الْمُوَافَقَةُ مِنْهُمْ فِي إِبَاحَةِ الطَّلَبِ فِي حَالٍ وَمَنْعِهِ فِي حَالٍ.

فَإِنْ قِيلَ:

فَفِي طَلَبِهَا مُعَاوَنَةٌ لِلظُّلْمَةِ، وَتَقْوِيَتُهُمْ مِنَ الظُّلْمِ بِمَا يَحْصُلُ فِي أَيْدِيهِمْ
بِالتَّجَارَةِ مَعَهُمْ، وَمَا يَصِلُ إِلَيْهِمْ مِنَ [العُشُورِ] ^(١) الَّتِي يَسْتَعِينُونَ بِهَا عَلَى
الْمَعَاصِي.

قِيلَ:

هَذَا يُوجِبُ الْمَنْعَ مِنْ بَزْرِ الْجَلَالِ وَنَسَاجَتِهِ وَعَمَلِ شَيْءٍ مِنَ الْآلَاتِ الَّتِي
يَحْتَاجُ الْحَيُّ إِلَيْهَا لِيَسْتُرَ عَوْرَتَهُ وَاتَّقَاءِ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَغَيْرِهِ؛ لِئَلَّا يَكُونَ عَوْنًا
لِلظُّلْمَةِ، وَكَذَلِكَ يُوجِبُ تَحْرِيمَ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ لِئَلَّا يَتَّخِذَهَا الظَّالِمُ مَسْكَنًا
وَيَنْتَفِعَ بِأَلَتِهَا وَيُمنَعُ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهَا بِالْمَعْصِيَةِ، وَيُوجِبُ تَحْرِيمَ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّهُ
رُبَّمَا خُلِقَ مِنْهُ الْوَلَدُ الَّذِي يَكُونُ عَوْنًا لَهُمْ وَقَاعِلًا لِلْفُجُورِ عِنْدَهُمْ وَالِاسْتِعَانَةَ
بِهِ عَلَى الظُّلْمِ، وَيَجِبُ تَحْرِيمُ إِخْرَاجِ الشَّيْءِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ لِجَوَازِ أَخْذِهِمْ لَهُ
وَالِاسْتِعَانَةَ بِهِ، وَيَجِبُ قُبْحُ ^(٢) رَغْبِ الْمَاشِيَةِ خَوْفًا مِنْ أَخْذِ السَّبْعِ وَالذُّبِّ لَهَا؛
لِأَنَّ ذَلِكَ تَغْرِضٌ لَهَا لِلتَّلَفِ.

فَإِنْ قِيلَ:

فِي طَلَبِ الرِّزْقِ إِنْطَالُ التَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَتَرْكُ الْوَفَاءِ بِوَعْدِهِ.
- بِقَوْلِهِ: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ ^(٣).

(١) فِي «الْأَصْلِ»: (الشُّعُور).

(٢) غَيْرُ ظَاهِرَةٍ فِي «الْأَصْلِ».

(٣) سُورَةُ الذَّارِيَّاتِ: (٢٢).



وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنتُمْ نَاطِقُونَ﴾^(١)
 وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾^(٢)
 وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾^(٣) فِي أَمْثَالِ ذَلِكَ.
 وَقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَمَّا إِنَّكُمْ لَوِ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى [اللَّهِ]^(٤) حَقَّ تَوَكُّلِهِ
 لَفَتَّاكُمْ وَلَرَزَقَكُم كَمَا يُغْذِي الطَّائِرَ، تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا»^(٥).

قيل:

لَيْسَ التَّوَكُّلُ تَرْكَ الْإِخْتِرَافِ وَالِاضْطِرَابِ، وَإِنَّمَا هُوَ طَلَبُ الرِّزْقِ مِنَ
 الْوَجْهِ الَّذِي أَوْجَبَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ طَلَبَهُ تَارَةً وَأَبَاحَهُ أُخْرَى وَنَدَبَ إِلَيْهِ أُخْرَى،
 وَتَجَنَّبُ طَلَبِهِ بِوَجْهِ مُحَرَّمٍ، فَإِذَا طَلَبَ بِذَلِكَ الْوَجْهِ وَلَمْ يَعْتَقِدِ الطَّالِبُ أَنَّهُ يُعْطَى
 لَا مَحَالَةَ وَيُمنَع لَا مَحَالَةَ، بَلْ يَطْلُبُ [وَيَعْتَقِدُ]^(٦) / أَنَّ الْعَطَاءَ وَالْمَنَعَ إِلَى اللَّهِ
 تَعَالَى، وَأَنَّهُ وَائِقٌ بِهِ أَنَّهُ يَرْزُقُهُ، وَأَنَّهُ يَسْعَى لِأَمْرِهِ بِذَلِكَ، وَعَلَيْهِ بِأَنَّ الْغَالِبَ
 الْمَأْلُوفَ فِي الْعَادَةِ أَنَّ الرِّزْقَ لَا يَخْصُلُ إِلَّا عَنْ ضَرْبٍ مِنَ الطَّلَبِ؛ فَهُوَ بِذَلِكَ
 طَالِبٌ مُتَوَكِّلٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَعَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُتَوَكِّلِ عِنْدَكُمْ السُّكُوتُ جُمْلَةً وَتَرْكَ الْإِخْبَارِ بِحَالِهِ
 لِصَدِيقٍ وَقَرِيبٍ وَمِنْ يَطْنُ أَنَّهُ إِذَا أَخْبَرَهُ بِحَاجَتِهِ وَمَا هُوَ فِيهِ أَعْطَاهُ.

(١) سورة الذاريات: (٢٣).

(٢) سورة هود: (٦).

(٣) سورة الذاريات: (٥٨).

(٤) سقطت من «الأصل».

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢٠٥) من حديث عمر رضي الله عنه بلفظ قريب.

(٦) في «الأصل»: (والاعتقد)، ولعلها: (والمعتقد).

فَإِنْ قَالُوا: يَجِبُ عَلَيْهِ السُّكُوتُ إِلَى أَنْ يَتَلَفَ؛ خَرَجُوا عَنِ الْإِجْمَاعِ.
وَإِنْ قَالُوا: يَجِبُ الْإِخْبَارُ بِحَالِهِ؛ فَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الطَّلَبِ، وَإِنْ كَانَ أَسْهَلَ مِنْ
غَيْرِهِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ تَرْكَاً لِلتَّوَكُّلِ، وَشُكّاً فِي خَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَضَمَانِهِ.
وَيُقَالُ لَهُمْ: إِنَّ طَلَبَكُمْ مِنَ الْغَيْرِ تَقْدِيمَ الطَّعَامِ بِحَضْرَتِهِ وَتَكْلِيفَ إِصْلَاحِهِ
وَرَفْعَهُ إِلَى أَفْوَاهِكُمْ ضَرْبٌ مِنَ الطَّلَبِ، وَقَدْ يَكُونُ الْوَلِيُّ مِنَّا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ
فَإِذَا جَاؤُوا لَهُ بِطَعَامٍ وَجُعِلَ فِي مَكَانٍ لَا تَنَالُهُ يَدُهُ فَقَالَ لِغَيْرِهِ: قَرِّبْهُ إِلَيَّ. [ضَرْبٌ] ^(١)
مِنَ الطَّلَبِ، [وَتَرْكٌ] ^(٢) لِلتَّوَكُّلِ.

وَكَذَلِكَ يُقَالُ لَهُمْ: مَشِيئَتُكُمْ لِأَكْلِ مَا تَجِدُونَهُ فِي مَنَازِلِكُمْ وَمَسَاجِدِكُمْ مِنَ
الطَّعَامِ؛ [ضَرْبٌ] ^(٣) مِنَ الطَّلَبِ لِحُصُولِ الرِّزْقِ، وَكَذَلِكَ تَكْلُفُ عَمَلِ شَيْءٍ
مِنْهُ مِنْ عَجَنِ وَخَبَزٍ.

وَيُقَالُ لَهُمْ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرْزُقُ الْأَمْوَالَ وَالطَّعَامَ وَالشَّرَابَ وَيَرْزُقُ الْعِلْمَ
وَالْأَوْلَادَ، فَإِذَا [وَجِبَ] ^(٤) تَرْكُ طَلَبِ الْأَوْلَادِ وَالْعُلُومِ وَمَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ
وَالْعِبَادَاتِ وَإِنْ كَانَتْ نَافِعَةً؛ لِأَنَّ الْعُلُومَ غَايِبَةٌ مُتَعَذِّرَةٌ، وَطَلَبُهَا أَضْعَبُ مِنْ
طَلَبِ طَعَامٍ وَشَرَابٍ؛ فَيَجِبُ تَرْكُ ذَلِكَ بِضَرْبٍ مِنَ التَّوَكُّلِ، وَفِي هَذَا خُرُوجٌ
عَنِ الدِّينِ.

وَقَدْ قَالَ جَهْلُولٌ ^(٥) مِنْهُمْ: إِنَّهُ لَا يَجِبُ طَلَبُ الْعُلُومِ، وَطَلَبُهَا حِجَابٌ.

(١) فِي «الْأَصْل»: (ضَرْبًا).

(٢) فِي «الْأَصْل»: (وَتَرْكًا).

(٣) فِي «الْأَصْل»: (ضَرْبًا).

(٤) فِي «الْأَصْل»: (وَجِدَهُ).

(٥) غَيْرُ مَقْرُوءَةٍ فِي «الْأَصْل»، وَلَعَلَّهَا كَمَا أَثْبَتَهَا.

وَهَذِهِ جَهَالَةٌ [تَدْعُو] ^(١) إِلَى تَرْكِ الدِّينِ وَالْعِبَادَاتِ، وَالخُرُوجِ مِنْ دِينِ الْأُمَّةِ.

• وَالذَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ التَّوَكُّلِ تَرْكُ الْكَسْبِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ

الزَّكَاةِ﴾ الْآيَةُ ^(٢).

وَقَوْلُهُ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفَعُوا مِنْ طَلَبَاتٍ مَا كَسَبَتْهُ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا

لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ ^(٣).

يَعْنِي بِ«الطَّلَبَاتِ»: الْحَلَالَ.

وَسُئِلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَيِّ كَسْبِ الرَّجُلِ أَطْيَبُ؟

فَقَالَ: «عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ» ^(٤).

فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّهُ غَيْرُ مُحَرَّمٍ.

/ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

«مَنْ طَلَبَ الدُّنْيَا حَلَالًا اسْتِغْفَافًا عَنِ الْمَسْأَلَةِ، وَسَعْيًا عَلَى أَهْلِهِ، وَتَعَطُّفًا

عَلَى جَارِهِ، بَعَثَهُ اللَّهُ وَوَجْهَهُ مِثْلُ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ» ^(٥).

- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:

«كَسْبُ الْحَلَالِ فَرِيضَةٌ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ» ^(٦).

(١) فِي «الْأَصْلِ»: (تَدْعُوا).

(٢) سُورَةُ النُّورِ: (٣٧).

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: (٢٦٧).

(٤) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» رَقْم: (١٧٢٦٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» رَقْم: (٢٣٥٤١).

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» رَقْم: (٢٢٦٢٥)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» رَقْم: (٣٥٢).

(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمَعْجَمِ» رَقْم: (١١٦٧)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ» رَقْم: (١١٦٩٥).

- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ:
 «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُؤْمِنَ الْمُخْتَرِفَ»^(١).
 - وَعَنْ عُيَيْنَةَ بْنِ حِصْنٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:
 «إِنَّ مُوسَى أَجَرَ نَفْسَهُ عَلَى شَيْعِ بَطْنِهِ وَعِقَّةِ فَرْجِهِ»^(٢).



(١) أخرجه القضاعي في «المسند» رقم: (١٠٧٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» رقم: (١١٨١).

(٢) أخرجه ابن العربي في «أحكام القرآن»: (٥٠٤/٣) عن عُيَيْنَةَ بْنِ حِصْنٍ، وأخرجه ابن ماجه في «السنن» رقم: (٢٤٤٤) عن عُتْبَةَ بْنِ النُّدُرِ.

فَضْلٌ فِي صِفَةِ الزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا

قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ، وَقَدْ سَأَلَهُ: إِيْشِ الزُّهْدُ فِي الدُّنْيَا؟

قَالَ: «قِصْرُ الْأَمَلِ؛ مَنْ إِذَا أَصْبَحَ يَقُولُ: لَا أُمْسِي».

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: أَيُّ شَيْءٍ نَسْتَعِينُ عَلَى قِصْرِ الْأَمَلِ؟

قَالَ: «مَا تَذَرِي إِنَّمَا هُوَ تَوْفِيقٌ»^(١).

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ، وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا؟

قَالَ: «قِصْرُ الْأَمَلِ وَالْإِيَّاسُ مِمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ»^(٢).

وَقَالَ مُنْتَى الْأَنْبَارِيِّ: بَلَّغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ: إِنَّ الزُّهْدَ فِي الْجَاهِ أَشَدُّ مِنْ

الزُّهْدِ فِي الْمَالِ. فَسَكَتَ^(٣).

فَقَدْ نَصَّ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ عَلَى أَنَّ الزُّهْدَ قِصْرُ الْأَمَلِ، وَبَيَّنَّ أَنَّ ذَلِكَ

تَوْفِيقٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ: «قِصْرُ الْأَمَلِ وَالْإِيَّاسُ عَمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ».

وَهَذَا يَقْتَضِي تَرْكَ الطَّمَعِ وَالتَّقَلُّلِ.

(١) ذكرها ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» ص: (٣٨٤/٢).

(٢) ذكرها ابن أبي يعلى في «الطبقات»: (٨٢/١).

(٣) لم أجد هذه الرواية فيما تحت يدي من مصادر.

- وَقَدْ حَكَى صَاحِبُ «الْمِصْبَاحِ» ^(١) عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الزُّهْدِ؟
فَقَالَ: «ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ:

تَرْكُ الْحَرَامِ، وَهُوَ زُهْدُ الْعَامَّةِ.

وَتَرْكُ الْفُضُولِ مِنَ الْحَلَالِ، وَهُوَ زُهْدُ الْخَاصَّةِ.

وَتَرْكُ كُلِّ مَا يَشْغُلُ عَنِ اللَّهِ، وَهُوَ زُهْدُ الْعَارِفِينَ» ^(٢).

وَيْنَمَا قَالَ أَحْمَدُ: «هُوَ قِصْرُ الْأَمَلِ؛ لِأَنَّ الْأَمَلَ إِذَا قِصَرَ قَلَّتِ الرِّغَائِبُ
فِي الدُّنْيَا وَالْجَمْعُ لَهَا، وَمَبْنَى الزُّهْدِ عَلَى تَرْكِ الدُّنْيَا، وَإِذَا طَالَ الْأَمَلُ قَوِيَّتِ
الرِّغَائِبُ فِي الدُّنْيَا وَالْجَمْعُ لَهَا.

- / وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ، عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، أَنَّهُ قَالَ:

ب/١٣

«الزُّهْدُ فِي الدُّنْيَا؛ قِصْرُ الْأَمَلِ، لَيْسَ بِأَكْلِ الْغُلِيطِ، وَلَا بِلَبْسِ [الْعَبَاءِ]» ^(٣) ^(٤).

- وَرَوَى أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ ^(٥): عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْأَشْعَثِ، قَالَ: سَمِعْتُ

الْفَضِيلَ يَقُولُ:

«عَلَامَةُ الزُّهْدِ فِي النَّاسِ؛ إِذَا لَمْ يُحِبَّ ثَنَاءَ النَّاسِ عَلَيْهِ، وَلَمْ [يُبَالِ]» ^(٦)

بِمَدِّ مَتِّهِمْ» ^(٧).

(١) لم أقف على مؤلفه، وذكره ابن رجب في «الذيل»: (١/ ٩٩ و ١٠٠) ولم ينسبه إلى مؤلفه
رَحِمَهُ اللَّهُ، ولكنه يروي بواسطة واحدة عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ عَنَّهُ.

(٢) «الزهد» رقم: (٦).

(٣) في «الأصل»: (الغنا).

(٤) أخرجه القشيري في «الرسالة»: (١/ ٢٤٠).

(٥) قال الخلال: أخبرني يزيد بن عبد الله الأصبهاني، قال: حدثنا إسماعيل بن يزيد الأصبهاني،
قال: حدثنا إبراهيم بن الأشعث. «الطبقات»: (٣/ ٢٧).

(٦) في «الأصل»: (لم يبال).

(٧) أخرجه أبو نعيم في «الحلية»: (٨/ ٨٨).

فَضْلُ فِي صِفَةِ الزَّهْدِ فِي الدُّنْيَا

وَقَالَ الْمَرْوُذِيُّ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: إِنَّ رَجُلًا قَالَ: الزَّاهِدُ عِنْدِي؛ مَنْ إِذَا نَفَدَتْ لَمْ يَجِدْ مَا يَتَعَشَّى، فَأَمَّا مَنْ كَانَ لَهُ خَيْرٌ^(١) يَأْكُلُ.
فَقَالَ: «صَدَقَ»^(٢).

وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ خَفِيفٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:

«مَا عُبدَ اللَّهُ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنَ الزَّهْدِ فِي الدُّنْيَا»^(٣).

وَرَوَى ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا بِإِسْنَادِهِ فِي «ذَمِّ الدُّنْيَا»^(٤): عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

«الزَّهْدُ فِي الدُّنْيَا يُرِيحُ الْقَلْبَ وَالْبَدَنَ، وَالرَّغْبَةُ فِي الدُّنْيَا [تُطِيلُ]^(٥) الْهَمَّ وَالْحَزْنَ».

وَبِإِسْنَادِهِ^(٦): عَنْ الْحَسَنِ، قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ خَيْرُنَا؟

قَالَ: «أَزْهَدُكُمْ فِي الدُّنْيَا، وَأَرْغَبُكُمْ فِي الْآخِرَةِ».

وَبِإِسْنَادِهِ^(٧): عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَذْهَمَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يُحِبُّنِي اللَّهُ عَلَيْهِ وَيُحِبُّنِي النَّاسُ.

قَالَ: «أَمَّا الْعَمَلُ الَّذِي يُحِبُّكَ اللَّهُ فَازْهَدْ فِي الدُّنْيَا، وَأَمَّا الْعَمَلُ الَّذِي يُحِبُّكَ

(١) مهملة في «الأصل»، ولعل المبتدأ هو الصواب، وتحتل أيضًا: (خبر).

(٢) لم أجد هذه الرواية فيما تحت يدي من مصادر

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» رقم: (٢٧٥).

(٤) رقم: (٧٦).

(٥) في «الأصل»: (يطيل).

(٦) «ذم الدنيا» رقم: (١٠١).

(٧) «ذم الدنيا» رقم: (١١٨)، وفيه: «يحبك الناس عليه».

النَّاسُ قَانِئِدٌ إِلَيْهِمْ مَا فِي يَدَيْكَ مِنْ حُطَامٍ.

- وَرَوَى ابْنُ خَفِيفٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ مُعَاذٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:
«مَنْ تَرَكَ اللَّبَاسَ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ دَعَاهُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى
رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ فَيُخَيِّرُهُ حُلَّ الْإِيمَانِ أَيَّهَا شَاءَ»^(١).

- وَبِإِسْنَادِهِ: عَنِ الضَّحَّاكِ^(٢)، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِأَبِي ذَرٍّ:
«يَا أَبَا ذَرٍّ، الْبَيْسَ الْحَشِينَ الضَّيِّقَ حَتَّى لَا يَجِدَ الْعِزَّ وَالْفَخْرَ فَيْكَ مَقَالًا»^(٣).



(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٥٦٣١)، وعنده: «وهو يقدر عليه تواضعاً لله تبارك وتعالى دعاه الله ...».

(٢) كذا في «الأصل»، وفي المصادر: (أنيس بن الضحاك).

(٣) ذكره ابن حجر في «الإصابة»: (٢٧١/١)، من طريق ابن منده عن أنيس بن الضحاك، وقال ابن منده: «غريب وفيه إرسال».

مسائل متفرقة

في الزهد والورع ذكرها أبو بكر الخلال في «الورع».

وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْوَرْدِ، قُلْتُ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: الْمَاءُ يُسَخَّنُ لِلْمَبِيتِ،
يَفْسَلُ وَيَنْفُضُ مِنَ الْمَاءِ الْحَارِّ، تَرَى لِلْفَاسِلِ أَنْ يَفْتَسِلَ بِهِ؟
قَالَ: «لَا».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ لَيْسَ مَاءٌ غَيْرُهُ.

قَالَ: «يَبْرُكُهُ حَتَّى يَبْرُدَ»^(١).

وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، وَيَعْقُوبَ بْنِ بَخْتَانَ: «قَالَ
إِبْرَاهِيمُ»^(٢): مَنْ أَحَبَّ الشُّهْرَةَ لَمْ يَصْدِقِ اللَّهَ»^(٣).

/ وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ اللَّيْثِ الرَّازِيُّ: قِيلَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: يَجِئُكَ الشَّيْخُ
بَشْرًا - يَعْنُونَ ابْنَ الْحَارِثِ -

فَقَالَ: «لَا، تُعْنُونَ الشَّيْخَ، نَحْنُ أَحَقُّ أَنْ نَذْهَبَ إِلَيْهِ».

قِيلَ لَهُ: نَجِيءٌ بِهِ.

قَالَ: «لَا، أَكْرَهُ أَنْ يَجِيءَ إِلَيَّ أَوْ أَذْهَبَ إِلَيْهِ، فَيَتَصَنَّعَ لِي وَأَتَصَنَّعَ لَهُ».

(١) ذكرها ابن أبي يعلى في «الطبقات»: (٣٥٤ / ٣).

(٢) هو إبراهيم بن أدهم رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» رقم: (٢٢٤٠).

فَنَهْلَكَ^(١).

- وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الْمُرُودِيُّ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: كَلَّمْتَ بَشْرًا - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - أَوْ جَلَسْتَ مَعَهُ؟

قَالَ: «مَا رَأَيْتُهُ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ عَلَى بَابٍ - يَعْنِي: إِسْمَاعِيلَ^(٢) - وَمَا كَلَّمْتُهُ قَطُّ^(٣).
- وَقَالَ طَالِبُ بْنُ قُرَّةٍ الْأَذَنِيُّ: حَضَرْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَبَا أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ الْجَلَاءِ الْحَرَبِيِّ^(٤).

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «عَلَامَةُ الْمُرِيدِ قَطِيعَةُ كُلِّ خَلِيطٍ لَا يُرِيدُ مَا يُرِيدُ^(٥).
- وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا هَذَا التَّفْسِيرَ فِي «كِتَابِ دَمِّ الدُّنْيَا»^(٦) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ، قَالَ: «مِنْ عَلَامَةِ الزَّاهِدِينَ فِي الدُّنْيَا تَرْكُهُمْ كُلَّ خَلِيطٍ لَا يُرِيدُ مَا يُرِيدُونَ». - وَقَالَ أَبُو طَالِبٍ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ:

«يَا أَبَا طَالِبٍ، إِذَا كَانَ لَكَ صَدِيقٌ فَأَخَذَتْ؛ فَأَجْعَلْ أَنَّهُ مَيِّتٌ، فَإِنَّكَ إِنْ ذَكَرْتَهُ طَالَ أَمْرُكَ وَأَمْرُهُ، فَإِذَا ذَكَرَ بِحَضْرَتِكَ؛ فَخُذْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ مَرَّتَيْنِ ثَلَاثَةٌ ثُمَّ يَنْسَاكَ»^(٧).

(١) ذكرها ابن أبي يعلى في «الطبقات»: (١/ ٣٦٩).

(٢) هو إسماعيل بن عليّة رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) لم أجد هذه الرواية فيما تحت يدي من مصادر.

(٤) كذا الجملة في «الأصل»، وهي مشكّلة، ولم ترد في المصادر لإشكالها، وأتت في «التوكل» مهملة، ولعل صوابها: (أنا أحمد بن الحسن الجلاء الحربي) ولعله زاهد من الزهاد، وقد عُرف بالجلاء من هم من أصحاب بشر بن الحارث.

(٥) ذكرها القاضي في «التوكل» ص (٧٢).

(٦) رقم: (٣٩٦).

(٧) لم أجد هذه الرواية فيما تحت يدي من مصادر.

وَقَالَ مُشْنَى الْأَنْبَارِيِّ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ، رَجُلٌ أَكَلَ قَسْبَعٌ وَأَكْثَرَ الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ، أَوْ رَجُلٌ أَقَلَّ الْأَكْلَ فَقَلَّتْ نَوَافِلُهُ وَكَانَ أَكْثَرُهُ فِكْرَهُ؟ فَذَكَرَ مَا جَاءَ فِي الْفِكْرَةِ: «تَفَكَّرْ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ قِيَامِ لَيْلَةٍ» أَوْ كَمَا قَالَ، قَرَأْتُ هَذَا عِنْدَهُ أَكْثَرَ الْفِكْرَةِ^(١).

وَقَدْ رَوَى أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ [بِإِسْنَادِهِ]^(٢): عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

«تَفَكَّرْ سَاعَةً فِي اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ ثَمَانِينَ سَنَةً»^(٣).
يَعْنِي: لَا تَفَكَّرْ فِيهَا.

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: «تَفَكَّرْ سَاعَةً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قِيَامِ لَيْلَةٍ»^(٤).

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ^(٥): «يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَكُونَ رَجَاؤُهُ وَخَوْفُهُ وَاحِدًا».

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الْمَرْوُذِيُّ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ «نِيَّةِ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ

(١) ذكرها القاضي في «التوكل» ص (٨٠).

(٢) في «الأصل»: (سناده).

(٣) لم أجد من رفعه بهذا اللفظ فيما تحت يدي من مصادر، إنما ذكره الديلمي في «الفردوس» رقم: (٢٣٩٧) موقوفاً على أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) لم أجد من رفعه عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيما تحت يدي من مصادر، إنما أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» رقم: (٧٥٠) عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه أبو الشيخ في «العظمة» رقم: (٤٢) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كلاهما بلفظ: (تفكر ساعة خير من قيام ليلة).

(٥) «المسائل» رقم: (١٩٧٢).

عَمَلِهِ^(١) مَا تَفْسِيرُهُ؟

قَالَ: «لَا أَذْرِي»^(٢).

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ يُوسُفَ وَأَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ حَسَّانَ، وَقَدْ سُئِلَ عَنْ «نِيَّةِ

الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ»؟

قَالَ: «يَتَوَيَّ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ وَيَتَوَيَّ الْخَيْرَ؛ فَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ بَعْضِ عَمَلِهِ»^(٣).

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ^(٤): سُئِلَ أَبِي عَنِ الرَّجُلِ يَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ تَطَوُّعًا، يَغْنِي:

فَيَدْخُلُ نَفْسَهُ شَيْءٌ؟

يَقُولُ^(٥): «أَزْجُو أَنْ يُعْطَى عَلَى مَا دَخَلَ فِيهِ وَإِنْ تَغَيَّرَتْ نِيَّتُهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْ

أَعْمَالِ الْبِرِّ يَدْخُلُ فِيهِ الرَّجُلُ بِنِيَّةٍ حَسَنَةٍ، فَإِنْ تَمَّ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ

اِخْتِلَافٌ، وَإِنْ تَغَيَّرَتْ نِيَّتُهُ فَأَزْجُو أَنْ يُعْطَى عَلَى أَوَّلِ مَا دَخَلَ فِيهِ مِثْلُ الصَّوْمِ

وَالصَّلَاةِ».

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الْمَرْوُذِيُّ: فَإِنْ هُوَ عَمِلَ لِلَّهِ ثُمَّ دَاخَلَهُ بِغَيْرِ^(٦) شَيْءٍ.

قَالَ: «إِذَا عَمِلَ لِلَّهِ لَمْ [يُبَالِ] ^(٧) مَا دَاخَلَهُ بَعْدُ»^(٨).

(١) أَخْرَجَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ أَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ»: (٣/ ٢٥٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» رَقْم: (٥٩٤٢).

(٢) لَمْ أَجِدْ هَذِهِ الرِّوَايَةَ فِيْمَا تَحْتَ يَدَيَّ مِنْ مَصَادِر.

(٣) لَمْ أَجِدْ هَذِهِ الرِّوَايَةَ فِيْمَا تَحْتَ يَدَيَّ مِنْ مَصَادِر.

(٤) «الْمَسَائِلُ» رَقْم: (٣١٧).

(٥) كَذَا فِي «الْأَصْلِ».

(٦) غَيْرِ مَقْرُوءَةٍ فِي «الْأَصْلِ»، وَلَعَلَّهَا كَمَا أَثْبَتَهَا، وَتَحْتَمَلُ: (يَعْنِي).

(٧) فِي «الْأَصْلِ»: (يَبَل).

(٨) لَمْ أَجِدْ هَذِهِ الرِّوَايَةَ فِيْمَا تَحْتَ يَدَيَّ مِنْ مَصَادِر.

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الْمَرْوُذِيُّ: / سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «رُبَّ صَائِمٍ لَيْسَ لَهُ مِنْ صِيَامِهِ إِلَّا الْجُوعُ، وَقَائِمٍ لَيْسَ لَهُ مِنْ قِيَامِهِ إِلَّا السَّهَرُ»^(١)

قَالَ: «هُوَ طَرِيقُ الرِّيَاءِ»^(٢).
قُلْتُ: يُخَافُ أَنْ يَكُونَ مِنْ طَرِيقِ الْمَطْعَمِ.
قَالَ: «لَا، إِنَّمَا هُوَ أَنْ يُرَائِيَ بِعَمَلِهِ».
ثُمَّ قَالَ: «قَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَيْسَ فِي الصَّوْمِ رِيَاءٌ»^(٣) «^(٤)».
«أَبُو دَاوُدَ الْكَازِمِيُّ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، أَغْسِلْ ثَوْبِي؟»
قَالَ: «أَمَّا لِلنَّاسِ فَلَا»^(٥).
وَقَالَ الْمَرْوُذِيُّ: قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: مَا تَفْسِيرُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اغْبُدِ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ»^(٦)؟
فَأُظُنُّ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَهُ: «بِقَلْبِكَ»^(٧).

- (١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٩٦٨٥).
- (٢) لم أجد هذه الرواية فيما تحت يدي من مصادر.
- (٣) أخرجه هناد في «الزهد» رقم: (٦٨٠).
- (٤) لم أجد هذه الرواية فيما تحت يدي من مصادر.
- (٥) بياض في «الأصل» بقدر كلمة.
- (٦) ذكرها ابن أبي يعلى في «الطبقات»: (٥٧٣/٢).
- (٧) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: (٥٠)، ومسلم في «الصحيح» رقم: (٧)، والإمام أحمد في «المسند» رقم: (٩٥٠١).
- (٨) ذكرها القاضي في «التوكل» ص (٩٥).

- وَقَالَ فِي رِوَايَةِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّسَائِيِّ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْتَلَّ عَنْ مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرِ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ»^(١)؟
قَالَ: «أَنْ يَقَعَ مَرَّةً فِي ذَنْبٍ لَا يَعُودُ فِيهِ»^(٢).

- وَقَالَ مُوسَى بْنُ عِيسَى الْمُقَرِّي: رَكِبَنِي دَيْنٌ وَكُنْتُ مَغْمُومًا، فَأَتَيْتُ بِشَرَ ابْنِ الْحَارِثِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَا أَرَى جَاءَ بِكَ إِلَّا الْفَرَاغُ.
قَالَ: قُلْتُ: مَسْأَلَةٌ.

قَالَ: قُلْ.

قُلْتُ: يَا أَبَا نَصْرِ، قَدْ رَكِبَنِي دَيْنٌ وَأَنَا مَغْمُومٌ بِهِ.

قَالَ: عَلَيْكَ بِجَوْفِ اللَّيْلِ.

قَالَ: وَمَضَيْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، قَدْ رَكِبَنِي دَيْنٌ وَأَنَا مَغْمُومٌ بِهِ.

قَالَ: «عَلَيْكَ بِالسَّحْرِ»^(٣).

- وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْأَنْطَاكِيِّ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ، قَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَوْصِنِي.

فَقَالَ لَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «انْظُرْ إِلَى أَحَبِّ مَا تُرِيدُ أَنْ يُجَاوِرَكَ فِي قَبْرِكَ فَاغْمَلْ بِهِ، وَاعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ الْعِبَادَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ:

مُحْسِنٌ: مَا عَلَيْهِ مِنْ سَبِيلٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾^(٤).

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحیح» رقم: (٦١٣٣)، ومسلم في «الصحیح» رقم: (٢٩٩٨)، والإمام أحمد في «المسند» رقم: (٨٩٢٨).

(٢) ذكرها ابن أبي يعلى في «الطبقات»: (١/٣٣٧).

(٣) ذكرها القاضي في «التوكل» ص (٧٧).

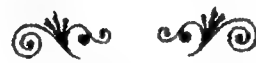
(٤) سورة التوبة: (٩١).

وَكَاذِبٌ فِي النَّارِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ الْآيَةُ^(١).

وَأَصْحَابُ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا: فَأَمَرُهُمْ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَ وَإِنْ شَاءَ عَفَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(٢)،^(٣).

وَقَدْ نَظَرْتُ فِيمَا ذَكَرَهُ غَيْرِي مِنْ تَفْضِيلِ الْفَقْرِ عَلَى الْغِنَى وَإِكْتَارِهِ فِي ذَلِكَ مِنْ^(٤) جُمْلَةِ ذَلِكَ مَا سَهَّلَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَأَسْأَلُهُ النَّفْعَ بِذَلِكَ.

وَلَمْ أَذْكَرْ مَا ذَكَرْتُ وَأَنَا فَقِيرٌ غَيْرٌ وَاجِدٌ، وَلَا زَاهِدٌ غَيْرٌ طَالِبٌ، بَلْ ذَكَرْتُهُ رَجَاءً أَنْ يُلْغِنِي اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مَنَازِلَ مَنْ ذَكَرْنَا صِفَاتِهِمْ، وَيَنْفَعَنَا بِحُبِّهِمْ، وَلَا يَجْعَلَنَا مِنْ بَقَرٍ فِي وَصْفِهِمْ، وَيَرْغَبُ عَنْ طَرِيقِهِمْ، بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. تَمَّتِ الْمَسْأَلَةُ



(١) سورة فاطر: (٣٦).

(٢) سورة النساء: (٤٨).

(٣) ذكرها القاضي في «التوكل» ص (٩١).

(٤) غير مفروءة في «الأصل»، وتحتل: (و).

المصاوير والمرآة واللكشاف والنفار

تَبَيُّنُ الْمَصَاوِيرِ وَالْمُرَاجِعِ

ـ القرآن الكريم، تنزيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

ـ أحكام القرآن، محمد بن عبد الله، أبو بكر ابن العربي المالكي ت ٥٤٣ هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية / لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
ـ أخلاق النبي، عبد الله بن محمد بن جعفر، أبي الشيخ الأصبهاني ت ٣٦٩ هـ، تحقيق: صالح بن محمد الونيان، دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
ـ إصلاح المال، عبد الله بن محمد، أبو بكر بن أبي الدنيا ت ٢٨١ هـ، تحقيق: فاضل ابن خلف الرقي، دار أطلس الخضراء / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م.
ـ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الحسين بن إبراهيم بن الحسين الهمداني الجورقاني «ت ٥٤٣ هـ»، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصميعي / الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢ هـ ٢٠٠٢ م.

ـ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ ابن مَعْبَد، الدارمي، البُستي «ت ٣٥٤ هـ» ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي «ت ٧٣٩ هـ» تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

ـ الأخبار الموفقيات، الزبير بن بكار بن عبد الله القرشي ت ٢٥٦ هـ، تحقيق: سامي مكّي العاني، عالم الكتب / لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.

ـ الإخوان، عبد الله بن محمد، أبو بكر بن أبي الدنيا ت ٢٨١ هـ، تحقيق: فاضل بن خلف الرقي، دار أطلس الخضراء / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م.
ـ الآداب الشرعية والمنح المرعية، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي «ت ٧٦٣ هـ»، تحقيق: شعيب



- الأرناؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة / لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري «ت ٢٥٦هـ»، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية / لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- الأسامي والكنى، أبو أحمد الحاكم «ت ٣٧٨هـ»، تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، دار الغرباء الأثرية / المدينة المنورة / الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- الإشراف في منازل الأشراف، عبد الله بن محمد، أبو بكر بن أبي الدنيا «ت ٢٨١هـ»، تحقيق: فاضل بن خلف الرقي، دار أطلس الخضراء / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني «ت ٨٥٢هـ» تحقيق مركز هجر للبحوث، دار هجر / مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
- الأصمعيات، عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمعت «ت ٢١٦هـ»، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف / مصر، الطبعة السابعة، ١٩٩٣م.
- الأمالي، عبد الملك بن محمد بن عبد الله، أبو القاسم ابن بشران «ت ٤٣٠هـ» تحقيق: عادل يوسف العزازي، دار الوطن / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- الأمالي، هبة الله بن علي بن محمد العلوي ابن الشجري «ت ٥٤٢هـ»، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي / القاهرة، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف باليزار «ت ٢٩٢هـ»، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم / المدينة، الطبعة الأولى، بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م.
- البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف باليزار «ت ٢٩٢هـ» تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق، مكتبة العلوم والحكم / المدينة، الطبعة الأولى، بدأت ١٩٨٨م

وانتهت ٢٠٠٩ م.

- البحور الزاهرة في علوم الآخرة، محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان السفاريني
ت ١١٨٨ هـ، تحقيق: عبد العزيز بن أحمد المشيقح، دار العاصمة/ السعودية، الطبعة
الأولى، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م.

- التذكرة، محمد بن الحسن بن محمد، أبو المعالي ابن حمدون ت ٥٦٢ هـ، دار
صادر/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.

- التفسير، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ)، تحقيق:
أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الثالثة، ١٤١٩ هـ.

- التمام لما صبح في الروايتين والثلاث والأربع عن الإمام، والمختار من الوجهين
عن أصحابه العرائن الكرام، محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء الحنبلي
البغدادي (ت ٥٢٦ هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، وعبد العزيز بن محمد
ابن عبد الله، دار العاصمة / الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.

- التوكل، محمد بن الحسين بن خلف، أبو يعلى ابن الفراء ت ٤٥٨ هـ، تحقيق: أبو
جنة الحنبلي، دار المنهاج القويم/ سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٤٠ هـ / ٢٠١٩ م.

- الجامع الكبير، محمد بن عيسى بن سورة، أبو عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ)،
تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة/ لبنان، الطبعة الأولى،
١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م.

- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وإيامه
، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦ هـ)، ترقيم
محمد فؤاد عبد الباقي، اعتناء محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة/ السعودية، الطبعة
الأولى، ١٤٢٢ هـ.

- الجامع، معمر بن راشد الأزدي ت ١٥٣ هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي،
المجلس العلمي/ باكستان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.

- الحث على التجارة والصناعة والعمل والإنكار على من يدعي التوكل في ترك

المعل والحجة عليهم في ذلك، أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر الخلال ت ٣١١ هـ،
تحقيق: محمود بن محمد الحداد، دار العاصمة/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
الدعاء، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني ت ٣٦٠ هـ، تحقيق:
مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.

الذيل على طبقات الحنابلة، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب ت ٧٩٥ هـ، تحقيق:
عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٥ م.
الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد، أبو بكر الأنباري ت
٣٢٨ هـ، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ /
١٩٩٢ م.

الزهد والرقائق، عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن المروزي ت ١٨١ هـ، تحقيق
حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية / لبنان، الطبعة الأولى.

الزهد وصفة الزاهدين، أحمد بن محمد بن زياد، أبو سعيد ابن الأعرابي ت ٣٤٠ هـ،
تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث / مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
الزهد، أحمد بن عمرو بن الضحاك، أبو بكر ابن أبي عاصم ت ٢٨٧ هـ، تحقيق:
عبد العلي عبد الحميد حامد، دار الريان للتراث / مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ.

الزهد، أسد بن موسى بن إبراهيم القرشي ت ٢١٢ هـ، تحقيق: أبو إسحاق
الحويني، مكتبة التوعية الإسلامية / القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.

الزهد، الإمام أحمد بن حنبل ت ٢٤١ هـ، تحقيق: يحيى بن محمد سوس، دار ابن
رجب / مصر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣ م.

الزهد، المعافي بن عمران بن نفيل، أبو مسعود الموصلي ت ١٨٥ هـ، تحقيق:
عامر حسن صبري، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.

الزهد، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، أبو داود السجستاني ت ٢٧٥ هـ، تحقيق:
ياسر بن إبراهيم بن محمد وغنيم بن عباس بن غنيم، دار المشكاة / مصر، الطبعة الأولى،
١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.

- الزهد، عبد الله بن المبارك بن واضح، أبو عبد الرحمن المروزي ت ١٨١ هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية/ لبنان، الطبعة الأولى.
- الزهد، هناد بن السري بن مصعب ت ٢٤٣ هـ، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء/ الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.
- السنة، أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر الخلال ت ٣١١ هـ، تحقيق: عادل آل حمدان، دار المنهج الأول/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨ م.
- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي ت ٣٠٣ هـ، تحقيق: حسن شلبي، مؤسسة الرسالة/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م.
- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي ت ٤٥٨ هـ، تحقيق: محمد عطا، دار الكتب العلمية/ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
- السنن، سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥ هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م.
- السنن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني ت ٣٨٥ هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م.
- السنن، محمد بن يزيد بن ماجه القزويني ت ٢٧٣ هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، ومحمد كامل قره بللي، وعبد اللطيف حرز الله وسعيد اللحام، دار الرسالة العالمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م.
- السؤالات، أحمد بن محمد بن هاني، أبو بكر الأثرم ت ، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.
- الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري البغدادي ت ٣٦٠ هـ، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، دار الوطن / السعودية، الطبعة

الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

الشكر لله، عبد الله بن محمد، أبو بكر بن أبي الدنيا ت ٢٨١ هـ، تحقيق: فاضل ابن خلف الرقي، دار أطلس الخضراء/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م.
الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو بن موسى العقيلي ت ٣٢٢ هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
الطبقات الكبرى (الجزء المتمم) الطبقة الخامسة، محمد بن سعد بن منيع، ابن سعد ت ٢٣٠ هـ، تحقيق: محمد بن صامل السلمي، مكتبة الصديق / الطائف، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.

الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع، ابن سعد ت ٢٣٠ هـ، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٦٨ م.
العظمة، عبد الله بن محمد بن جعفر، أبي الشيخ الأصبهاني ت ٣٦٩ هـ، تحقيق: رضاه الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.

المفردوس بمأثور الخطاب، شيرويه بن شهر دار بن شيرويه الديلمي ت ٥٠٩ هـ، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

الفوائد والأخبار، محمد بن الحسن بن دريد، أبو بكر الأزدي ت ٣٢١ هـ، تحقيق: إبراهيم صالح، مؤسسة الرسالة/ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م.
الفوائد، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي ت ٤١٤ هـ، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة الرشد / الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.

القناعة والتعفف، عبد الله بن محمد، أبو بكر بن أبي الدنيا ت ٢٨١ هـ، تحقيق: فاضل بن خلف الرقي، دار أطلس الخضراء/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م.

- الكامل في صفاء الرجال: عبد الله بن عدي الجرجاني، ٢٦٥ هـ، تحقيق:
عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وعبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية
/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.

- المجالسة وجواهر العلم: أبو بكر أحمد بن مروان البليغوري المالكي، ٣٣٣ هـ،
تحقيق: مشهور بن حسن، جمعية الترية الإسلامية، دار ابن حزم / لبنان، الطبعة الأولى،
١٤١٩ هـ.

- المستدرک علی الصحیحین: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حملويه
الحاكم النيسابوري، ٤٠٥ هـ، تحقيق: أبي عبد الرحمن مقل بن هادي الولايعي، دار
الحرمين / القاهرة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

- المستدرک علی الصحیحین، محمد بن عبد الله بن محمد بن حملويه الحاكم
النيسابوري، ٤٠٥ هـ، تحقيق: الفريق العلمي لمكتب خلدعة السنة، دار المنهاج
القوم / سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨ م.

- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم،
أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ٢٦١ هـ، تحقيق: محمد فؤاد
عبد الباقي، دار إحياء التراث / لبنان.

- المسند أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي البجلي، ٣٣٥ هـ،
تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم / المدينة، الطبعة
الأولى، ١٤١٠ هـ.

- المسند، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ٢٤١ هـ،
تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرين، مؤسسة الرسالة / لبنان،
الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.

- المسند، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي، ٣٠٧ هـ، تحقيق: حسين
أسد، دار المأمون للتراث / السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م.

- المسند، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المروزي، ابن راهويه، ٢٣٨ هـ، تحقيق:

- عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- المسند، سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي «ت ٢٠٤ هـ»، تحقيق: محمد التركي، دار هجر/ مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- المسند، محمد بن إدريس الشافعي «ت ٢٠٤ هـ»، رتبة سنجر بن عبد الله الجاولي «ت ٧٤٥ هـ»، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار غراس / الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤م.
- المشبخة البغدادية، أحمد بن محمد بن أحمد، أبو طاهر السلفي «ت ٥٧٦ هـ» تحقيق: أحمد فريد أحمد، دار الرسالة/ القاهرة، الطبعة الأولى.
- المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم ابن عثمان بن خواستي العبسي «ت ٢٣٥ هـ»، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني «ت ٢١١ هـ»، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل/ القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣٧ / ٢٠١٦م.
- المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني «ت ٢١١ هـ»، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي/ الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.
- المعارف، عبد الله بن مسلم، أبو محمد ابن قتيبة الدينوري «ت ٢٧٦ هـ»، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب/ مصر، الطبعة الثانية/ ١٩٩٢م.
- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني «ت ٣٦٠ هـ»، تحقيق: طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين/ مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني «ت ٣٦٠ هـ»، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م.

- المعجم، أحمد بن محمد بن زياد، ابن الأعرابي «ت ٣٤٠ هـ»، تحقيق: عبد المحسن الحسيني، دار ابن الجوزي/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
- المعجم، محمد بن إبراهيم بن علي، أبو بكر ابن المقرئ «ت ٣٨١ هـ»، تحقيق: عادل بن سعد، مكتبة الرشد/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.
- المغني عن حمل الأسفار، عبد الرحيم بن عبد الرحمن، أبو الفضل العراقي «ت ٨٠٦ هـ»، تحقيق: أشرف عبد المقصود، مكتبة طبرية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.
- المقاصد الحسنة، محمد بن عبد الرحمن السخاوي «ت ٩٠٢ هـ»، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتاب العربي/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح «ت ٨٨٤ هـ»، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الرشد / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
- المنتخب من مسند عبد بن حميد، عبد بن حميد الكشي «ت ٢٤٩ هـ»، تحقيق: صبحي السامرائي، محمود محمد خليل، مكتبة السنة / القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
- المنتخب من معجم الشيوخ، عبد الكريم بن محمد بن منصور، أبو سعد السمعاني «ت ٥٦٢ هـ»، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار عالم الكتب/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.
- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العلمي المقدسي «ت ٩٢٨ هـ»، تحقيق: محمود الأرنؤوط ورياض مراد ومحبي الدين نجيب وإبراهيم صالح وحسن مروة، دار صادر/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧ م.
- الموضوعات، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي «ت ٥٩٧ هـ»، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية/ السعودية، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م.
- الورع، أحمد بن محمد بن الحجاج المروزي «ت ٢٧٥ هـ»، تحقيق: سمير

لزهري، مكتبة المعارف/ السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
 - أمثال الحديث، عبد الله بن محمد بن جعفر، أبي الشيخ الأصبهاني ت ٣٦٩ هـ،
 تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية / الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ /
 ١٩٨٧م.

- أهل الملل والردة والزنادقة وتارك الصلاة والفرائض، أحمد بن محمد بن هارون
 الخلأل ت ٣١١ هـ، تحقيق: إبراهيم بن حمد السلطان، مكتبة المعارف/ السعودية،
 الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦م.

- بحر الفوائد (معاني الأخبار)، محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم، أبو بكر الكلاباذي
 ت ٢٨٠ هـ، تحقيق: محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزدي، دار الكتب العلمية/
 لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م.

- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر
 النميري البغدادي الخصيب المعروف بابن أبي أسامة ت ٢٨٢ هـ، انتقاء: أبي الحسن
 نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي ت ٨٠٧ هـ، تحقيق: د.
 حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية / المدينة المنورة، الطبعة
 الأولى، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢م.

- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي ت
 ١٢٠٥ هـ، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الفكر/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
 - تاريخ أصبهان، أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني ت ٤٣٠ هـ، تحقيق: سيد
 كسروي حسن، دار الكتب العلمية / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م.

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز
 الذمعي ت ٧٤٨ هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى،
 ٢٠٠٣م.

- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي
 ت ٤٦٣ هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي / لبنان، الطبعة الأولى،

١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.

- تاريخ جرجان، حمزة بن يوسف القرشي، أبو القاسم الجرجاني، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دار عالم الكتب / لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- تاريخ داريا، عبد الجبار بن عبد الله بن محمد، أبو علي الخولاني ت ٣٧٠هـ، تحقيق: سعيد الافغاني، مطبعة البرقي / دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠هـ.
- تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، العراقي ت ٨٠٦هـ و ابن السبكي ت ٧٧١هـ و الزبيدي ت ١٢٠٥هـ، استخراج: محمود بن محمد الخداد، دار العاصمة / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.
- تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي «ت ٧٤٨هـ»، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- تنزيه الشريعة المرفوعة من الأخبار الشنيعة الموضوعة، علي بن محمد بن علي بن عراق الكنتاني «ت ٩٦٣هـ»، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله الغماري، دار الكتب العلمية / لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- جامع العلوم والحكم، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ت ٧٩٥هـ، تحقيق: طارق عوض الله، دار ابن الجوزي / السعودية، الطبعة التاسعة، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.
- جمهرة الأمثال، الحسن بن عبد الله بن سهل، أبو هلال العسكري ت نحو ٣٩٥هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الفكر / سوريا، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبو نعيم الأصبهاني «ت ٤٣٠هـ»، دار السعادة / مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
- ذم الدنيا، عبد الله بن محمد، أبو بكر بن أبي الدنيا ت ٢٨١هـ، تحقيق: فاضل بن خلف الرقي، دار أطلس الخضراء / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م.
- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي «ت ٧٤٨هـ»،



تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شبيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة / لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي «ت ٤٥٨ هـ»، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

شمس المعلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني «ت ٥٧٣ هـ»، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري ومظهر بن علي الإرياني ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر / لبنان ودار الفكر / سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.

طبقات الحنابلة، أبو الحسين بن أبي يعلى، محمد بن محمد «ت ٥٢٦ هـ»، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الملك عبد العزيز / السعودية، الطبعة الأولى، ١٣١٩ هـ / ١٩٩٩ م.

عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، محمد بن أبي بكر بن أيوب، شمس الدين ابن قيم الجوزية «ت ٧٥١ هـ»، تحقيق: إسماعيل بن غازي مرحبا، دار الفوائد / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ.

غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي «ت ٢٢٤ هـ»، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد / الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.

غريب الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة «ت ٢٦٧ هـ»، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني / بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٧ هـ.

فضائل الصحابة، الإمام أحمد بن حنبل «ت ٢٤١ هـ»، تحقيق: وصي الله عباس، مؤسسة الرسالة / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

فضائل فاطمة الزهراء، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله ابن البيع، الحاكم النيسابوري «ت ٤٠٥ هـ»، تحقيق: علي رضا بن عبد الله، دار الفرقان / مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ.

- فهرست الكتب الموقوفة، يوسف بن الحسن بن عبد الهادي (ت ٩٠٩ هـ)، تحقيق: محمد خالد الخرسة، مكتبة دار البيروتي / دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.
- قوت القلوب في معاملة المحبوب، محمد بن علي بن عطية، أبو طالب المكي (ت ٣٨٦ هـ)، تحقيق: محمود الرضواني، مكتبة دار التراث / مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي العجلوني (ت ١١٦٢ هـ)، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن هنداي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م.

- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (ت ٧١١ هـ)، دار صادر / بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ هـ.

- لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية / لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢ م.

- مجلس إملاء في رؤية الله تعالى، محمد بن عبد الواحد بن محمد، أبو عبد الله الدقاق (ت ٥١٦ هـ)، تحقيق: حاتم بن عارف العوني، مكتبة الرشد / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.

- مجموع الرسائل، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، زين الدين البغدادي (ت ٧٩٥ هـ)، تحقيق: طلعت بن فؤاد الحلواني، دار الفاروق الحديثة / مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.

- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد / السعودية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

- مختصر المعتمد، محمد بن الحسين بن خلف، أبو يعلى ابن الفراء (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: تحقيق: وديع زيدان حداد، دار المشرق / لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧٤ هـ.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، إسحاق بن منصور بن بهرام،

أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج «ت ٢٥١هـ»، تحقيق: خالد الرباط ومعه
مجموعة، دار الهجرة/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.

مسائل الإمام أحمد، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن
عمرو الأزدي السجستاني «ت ٢٧٥هـ»، تحقيق: طارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية/
مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.

مسائل الإمام أحمد، إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري «ت ٢٧٥هـ»، تحقيق:
محمد بن علي، الفاروق الحديثة/ مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤ م.

مسائل الإمام أحمد، صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل «ت ٢٦٦هـ»، تحقيق:
أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار الوطن/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠
هـ / ١٩٩٩ م.

مسائل الإمام أحمد، عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل «ت ٢٩٠هـ»، تحقيق:
علي سليمان المهنا، توزيع: مكتبة الدار / المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ /
١٩٨٦ م.

مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم
الطبراني «ت ٣٦٠هـ»، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة /
بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م.

معجم الشيوخ، علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم ابن عساكر «ت ٥٧١ هـ»،
تحقيق: وفاء تقي الدين، دار البشائر/ سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.

معجم الكتب، يوسف بن حسن بن عبد الهادي «ت ٩٠٩ هـ»، تحقيق: يسري عبد
الغني البشري، مكتبة ابن سينا للنشر/ مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.

معرفة الصحابة، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن مهران أبو نعيم الأصبهاني
«ت ٤٣٠هـ»، تحقيق: عادل العزاوي، دار الوطن/ السعودية، الطبعة الأولى،
١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.

معرفة الصحابة، محمد بن إسحاق بن محمد بن منده «ت ٣٩٥هـ»، تحقيق: عامر

حسن صبري، جامعة الإمارات / الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.
- مناقب الإمام أحمد بن حنبل، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي
٥٩٧ هـ، تحقيق: د. عبد الله التركي، دار هجر / مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ.
- موجبات الجنة، معمر بن عبد الواحد بن رجاء، أبو أحمد ابن الفاخرت ٥٦٤ هـ،
تحقيق: ناصر بن أحمد بن النجار، مكتبة عباد الرحمن / مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.



كُتَابُ الْإِيمَانِ وَالْقُرْآنِ

الآيَةُ الْقُرْآنِيَّةُ	السُّورَةُ	رَقْمُ الْآيَةِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْغَالِبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾	البَقَرَةُ	١٨٠	٧٨
﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾	البَقَرَةُ	٢٥٣	٨٩
﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ...﴾	البَقَرَةُ	٢٦٧	١٢٣
﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ...﴾	البَقَرَةُ	٢٧٣	٨٤
﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾	البَقَرَةُ	٢٧٥	١١٦
﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَحْثَةً عَنْ فَرَاحٍ مِنْكُمْ﴾	النِّسَاءُ	٢٩	١١٦
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾	النِّسَاءُ	٤٨	١٣٥
﴿وَإِذَا حُلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾	الْمَائِدَةُ	٢	١١٧

الآيَةُ الْقُرْآنيَّةُ	السُّورَةُ	رَقْمُ الْآيَةِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ بِمَا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا يَمَّا أَمْسَنَّ عَلَيْكُمُ﴾	المائدة	٤	١١٧
﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾	المائدة	٢٣	١١١
﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَّعًا لَكُمْ﴾	المائدة	٩٦	١١٧
﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ...﴾	الأنفال	٤١	٦٣
﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾	التوبة	٦٠	٦٣
﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ﴾	التوبة	٩١	١٣٤
﴿وَمَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾	التوبة	٩١	٦٠
﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾	هود	٦	١٢١
﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾	النور	٣٧	١٢٣
﴿أُولَٰئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا﴾	الفرقان	٧٥	٦١
﴿وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَبْغِيَ لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾	ص	٣٥	٨٦

الآية القرآنية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ﴾	فاطير	٣٦	١٣٥
﴿وَاللَّهُ الْمَقِيُّ وَأَشَدُّ الْفَقْرَاءِ﴾	محمد	٣٨	٧٧
﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ﴾ ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾	الحجرات	٩٨ و ٩٩	٨٩
﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾	الذاريات	٢٢	١٢٠
﴿إِنَّهُ لَحَقُّ نَزْلٍ مَّا أَنتُمْ تَنطِقُونَ﴾	الذاريات	٢٣	١٢١
﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾	الذاريات	٥٨	١٢١
﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾	الحشر	٨	٨١
﴿إِذَا تُدْعَىٰ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾	الجمعة	٩	١١١
﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾	الجمعة	١٠	١١٦
﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ﴾ ﴿٧﴾ وَوَجَدَكَ عَابِلًا فَأَغْنَىٰ﴾	الضحى	٧ و ٨	٨٦



كُتَابُ الدَّعَاوِي وَالشَّرَائِعِ

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّايِ	الصَّفْحَةُ
ابْعُوثِي الضُّعَفَاءَ، فَإِنَّكُمْ إِنَّمَا تُرَزَقُونَ وَتُنصَرُونَ بِضَعْفَانِكُمْ	أَبُو الدَّرْدَاءِ	٦٨
أَرْبَعَةٌ مِنْ قَوَاصِمِ الظَّهْرِ: إِمَامٌ تُطِيعُهُ وَيُضِلُّكَ	الْحَسَنُ	٧٩
أَزْهَدُكُمْ فِي الدُّنْيَا، وَأَزْغَبُكُمْ فِي الْآخِرَةِ	الْحَسَنُ	١٢٧
أَطْلَعْتُ فِي النَّارِ، فَإِذَا عَامَّةُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ	ابْنُ عَبَّاسٍ	٦٨
أَعُوذُ بِكَ مِنْ فَقْرٍ يُنْسِي	٨٢، ٧٩
أَغْنِنَا بِحَلَالِكَ عَنْ حَرَامِكَ، وَبِفَضْلِكَ عَمَّنْ سِوَاكَ	٨٠
أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى أَمْرٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ سَبَقْتُمْ مَنْ قَبْلَكُمْ، وَلَمْ يُلْحَقْكُمْ غَيْرُكُمْ؟	١٠٩
أَمَّا الْعَمَلُ الَّذِي يُحِبُّكَ اللَّهُ فَارْهَدْ فِي الدُّنْيَا،	إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَدَمَ	١٢٧
أَمَّا إِنَّكُمْ لَوْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَغَدَاكُمْ وَلَرَزَقَكُمْ كَمَا يُغْذِي الطَّائِرَ		١٢١

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّائِي	الصَّفْحَةُ
إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ بَلَاءَ الْأَنْبِيَاءِ، ثُمَّ الصَّالِحُونَ	ابْنُ عُمَرَ	٨٧
إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ	عَائِشَةُ	١١٧
إِنَّ أَعْبَطَ أَوْلِيَائِي عِنْدِي مُؤْمِنٌ خَفِيفُ الْحَاذِ	أَبُو أَمَامَةَ	٧٤
إِنَّ أَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ خَرَجَ مِنَ الدُّنْيَا بِهَيْئَةٍ مَا تَرَكْتُهُ فِيهَا.	أَبُو ذَرٍّ	٩٧
إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَنْعَنْي تَاجِرًا وَلَا رَاغِبًا	ابْنُ عَبَّاسٍ	١١٨
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُؤْمِنَ الْمُخْتَرَفَ	ابْنُ عُمَرَ	١٢٤
إِنَّ رَبِّي لَمْ يَأْمُرْنِي أَنْ أَجْمَعَ الْمَالَ وَأَتَجِرُ فِي التَّاجِرِينَ	شُرَحْبِيلُ بْنُ سَلَمَةَ الْحَوَّلَانِيُّ	٨٩
إِنَّ سُلَيْمَانَ أَخْرَجَ الْأَنْبِيَاءَ دُخُولًا إِلَى الْجَنَّةِ بِغَنَائِهِ	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ	٨٩
إِنَّ فُقَرَاءَ الْمُسْلِمِينَ لَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِمْ بِمِقْدَارِ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا	أَبُو بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيُّ	٦٢
إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ فِتْنَةٌ، وَإِنَّ فِتْنَةَ أُمَّتِي الْمَالُ	عَبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ	٧٣
إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمْرَ مِفْتَاحٍ، وَمِفْتَاحُ الْجَنَّةِ حُبُّ الْمَسَاكِينِ وَالْفُقَرَاءِ	ابْنُ عُمَرَ	٧٦
إِنَّ مِنْ أُمَّتِي مَنْ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ، هُمْ الَّذِينَ لَا يُكْثِرُونَ	٧١

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّاهِي	الصَّفْحَةُ
إِنَّ مِنْ عِبَادِي مَنْ لَا يُضْلِحُهُ إِلَّا الْغِنَى، فَلَوْ أَفْقَرْتُهُ كَفَرَ	٨٥
إِنَّ مُوسَى أَجَرَ نَفْسَهُ عَلَى شَيْعِ بَطْنِهِ وَعِقَّةِ فَرْجِهِ	عُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ	١٢٤
أَنَا أَوَّلُ شَافِعٍ، وَأَوَّلُ مَنْ يُسَفَّعُ، وَلَا فَخْرَ	ابْنُ عَبَّاسٍ	٦٦
أَنْتُمْ الْيَوْمَ خَيْرٌ أَوْ إِذَا غَدَتِ عَلَى أَحَدِكُمْ قَصْعَةٌ وَرَاحَتْ أُخْرَى	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْخَطَمِيُّ	٧٦
أَنْتُمْ تَصُومُونَ وَتُصَلُّونَ وَتَحُجُّونَ	أَبُو ذَرٍّ	١٠٨
إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَنْسَى كَمَا يَنْسَى الْبَشَرُ	٨٣
إِنَّمَا أَنَا حَازِنٌ أَصْعُ حَيْثُ أَمِرْتُ	٩٠
إِنَّمَا تُنْصَرُ هَذِهِ الْأُمَّةُ بِضَعَفَائِهَا بِدَعَوَاتِهِمْ وَصَلَوَاتِهِمْ وَإِخْلَاصِهِمْ	مُضْعَبُ بْنُ سَعْدٍ	٩٦
إِنَّهُ لَأَوَّلُ طَعَامٍ دَخَلَ فَمَ أَبِيكَ مِنْذُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ	٨٨
إِنَّهُمْ فِي الْأَجْرِ سَوَاءٌ	عَلِيٌّ	١١٠
أَنْتُمْ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ الْأَغْنِيَاءِ بِأَرْبَعِينَ خَرِيفًا	عَائِشَةُ	٦١٦٢
أُولَئِكَ هُمُ الْمُسْرِفُونَ	١١٩
أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟	ابْنُ عُمَرَ	٦٤
الْأَيْدِي ثَلَاثَةٌ: فَالْيَدُ الْمُعْطِي: الْعُلْيَا، ثُمَّ الَّذِي تَلِيهَا	عَبْدُ اللَّهِ	٨٣

الصفحة	الراوي	طرق الحديث
٦٥	مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ	نُحْفَةُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الدُّنْيَا الْفَقْرُ
٦٦	أَبُو أُمَامَةَ	تَعَجَّرَ لِي خَوْصٌ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنَّهُ لَعَمَلُ مَا بَيْنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ إِلَى بَابِ أُيُلَةَ
١٣١	تَفَكَّرُ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ قِيَامِ لَيْلَةٍ
١٣١	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	تَفَكَّرُ سَاعَةً فِي اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ ثَمَانِينَ سَنَةً
٧٠	ابْنُ عَبَّاسٍ	تَلَمَّظُ فَقِيرٌ عِنْدَ شَهْوَةٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِنْقَادِهَا، أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَةِ الْغَنِيِّ
٩٠	سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ	الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ؛ لِأَن تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ
١١٠	أَبُو هُرَيْرَةَ	جُهْدُ الْمُؤَلِّ
٧٥	سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ	خَيْرُ الرِّزْقِ مَا يَكْفِي، وَخَيْرُ الذِّكْرِ الْخَفِيُّ
٦٥	خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ قُرْأُوهَا، وَأَسْرَعُهَا تَضَجُّعًا فِي الْجَنَّةِ ضَعْفَاؤُهَا
٧٤	عَائِشَةُ	الدُّنْيَا دَارٌ مَنْ لَا دَارَ لَهُ، وَمَالٌ مَنْ لَا مَالَ لَهُ، وَلَهَا يَجْمَعُ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ
١١٠	ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، أَلَا أُبَشِّرُكُمْ مَعَايِرَ الْفُقَرَاءِ؟

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّوِي	الصفحة
رُبَّ صَائِمٍ لَيْسَ لَهُ مِنْ صِيَامِهِ إِلَّا الْجُوعُ، وَقَائِمٍ لَيْسَ لَهُ مِنْ قِيَامِهِ إِلَّا السَّهَرُ	أَبُو مُرَيْزَةَ	١٣٣
رَكَعَتَانِ مِنَ الْفَقِيرِ الصَّائِرِ فِي فَقْرِهِ، أَحَبُّ إِلَيَّ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ سَبْعِينَ رَكَعَةً	أَنَسٌ	٦٩
الزُّهْدُ فِي الدُّنْيَا يُرِيحُ الْقَلْبَ وَالْبَدَنَ، وَالرَّغْبَةُ فِي الدُّنْيَا تُطِيلُ الْهَمَّ وَالْحَزْنَ	طَاوُسٌ	١٢٧
صَدَقْتُكَ عَلَى رَحِمِكَ صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ	سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ	٩١
عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ	١٢٣
فَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا فَأَعِدْ لِلْفَقْرِ تَجَمُّعًا	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغَفَّلِ	٨٧
الْفَقْرُ أَزَيْنُ بِالْمُؤْمِنِ مِنَ الْعِدَارِ عَلَى وَجْهِ الْفَرَسِ	الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ	٦٤
الْفَقْرُ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَزَيْنُ مِنَ الْعِدَارِ عَلَى خَدِّ الْفَرَسِ	عَلِيٌّ	٦٣
الْقَى اللَّهُ تَعَالَى فَقِيرًا، وَلَا تَلْقَهُ غَنِيًّا	بِلَالٌ	٦٥
كَأَدَّ أَنْ يَكُونَ الْفَقْرُ كُفْرًا	٨٢
كَأَدَّتِ الْفَاقَةُ أَنْ تَكُونَ كُفْرًا، وَكَأَدَّتِ الْعَيْنُ أَنْ تَسْبِقَ الْقَدَرَ	الْحَسَنُ	٧٩
كَسَبُ الْحَلَالِ فَرِيضَةٌ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ	ابْنُ مَسْعُودٍ	١٢٣



الصفحة	الراوي	طرف الحديث
١١٨	كَمْ بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُفْسِحَ مَنْ يَقُوتُ
٦٧	مُغِيرَةُ بْنُ سَعْدٍ الْأَخْرَمُ	لَا تَتَّخِذُوا الصَّبِيْعَةَ فَرَعَبُوا فِي الدُّنْيَا
١١٨	لَا تَكُنْ تَاجِرًا إِلَّا تَاجِرَ خَبِيرٍ
٧١	أَبُو الدَّرْدَاءِ	لَا يَزَالُ الْعَبْدُ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مِنْهُ مَا لَمْ يُخْدَمْ، فَإِذَا خُدِمَ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحِسَابُ
٩٤	أَبُو سَيَّانٍ الدُّوْلِيُّ	لَا يَنْتَحِ اللَّهُ الدُّنْيَا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا أَلْقَى اللَّهُ بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ
١١٧	لَأَنْ يَحْمِلَ الرَّجُلُ حَبْلًا فَيَحْتَطِبَ بِهِ، ثُمَّ يَبِيعَهُ فِي السُّوقِ، وَيَسْتَغْنِيَ بِهِ
٦٧	سَعْدُ	لَأَنَا مِنْ فِتْنَةِ السَّرَّاءِ أَخَوْفُ عَلَيْكُمْ مِنْ فِتْنَةِ الصَّرَّاءِ
٦٣	عَائِشَةُ	لَا تُهْمُ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ الْأَغْنِيَاءِ بِأَرْبَعِينَ عَامًا
٦٨	أَبُو هَاشِمٍ بْنُ عُبَيْدٍ	لَعَلَّكَ أَنْ تُدْرِكَ أَمْوَالًا تُقَسِّمُ بَيْنَ أَقْوَامٍ
٧٥	أَبُو هُرَيْرَةَ	اللَّهُمَّ اجْعَلْ عَيْشَ آلِ مُحَمَّدٍ قُوَّتًا
٦١	أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ	اللَّهُمَّ أَخِيْنِي مُسْكِينًا، وَأَمِيْنِي مُسْكِينًا
٧٩	اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ غِنَايَ وَغِنَى هَوْلَاءِ

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّوِي	الصفحة
اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْغِنَى، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْفَقْرِ	عائشة	٨٥
اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غِنَى مُبْطِرٍ، وَفَقْرٍ مُرَبٍّ أَوْ مُلْبٍ	٧٨
اللَّهُمَّ تَوَفَّنِي فَقِيرًا وَلَا تَوَفَّنِي غَنِيًّا، وَاحْشُرْنِي فِي رُفْرَةِ الْمَسَاكِينِ	أبو سعيد	٦٣، ٦٢، ٨٨، ٨٢
اللَّهُمَّ لَا غِنَى مُطْغٍ، وَلَا فَقْرٌ يُنْسِي	٧٨
اللَّهُمَّ مَنْ آمَنَ بِكَ، وَشَهِدَ أَنِّي رَسُولُكَ، فَحَبَّبَ إِلَيْهِ لِقَاءَكَ	فضالة بن عبيد	٦٩
لَوْ تَعْلَمُونَ مَا لَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ، لَأَخْبَيْتُمْ أَنْ لَوْ أَنَّكُمْ تَزْدَادُونَ فَاقَةً وَحَاجَةً	فضالة بن عبيد	٧٦
لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ...	أبو هريرة	٨١
لَيْسَ فِي الصَّوْمِ رِيَاءٌ	١٣٣
لَيْسَ لِي مِنْ هَذَا الْمَالِ إِلَّا الْخُمُسُ، وَهُوَ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ	٩٠
مَا الْمُعْطَى بِأَعْظَمَ أَجْرًا مِنَ السَّائِلِ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا	أنس	٨٤
مَا عَيْدُ اللَّهِ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنَ الزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا	عمار بن ياسر	١٢٧

طرف الحديث	الراوي	الصفحة
مالي وللدنيا، وما للدنيا ومالي، وما أنا والدنيا	ابن مسعود	٨٨
ما هذه الكسرة يا فاطمة؟	انس بن مالك	٨٧
ميت القلوب، ثبت قلبي على دينك	٨٣
من ترك اللباس وهو يقدر على ذلك دعا الله تعالى يوم القيامة	معاذ	١٢٨
من جاءه معروف عن اخيه من غير مسألة ولا استئذان النفس فليقبله	خالد بن عدي الجهني	٨٤
من طلب الدنيا حلالا استغفارا عن المسألة، وسعيا على عباله	ابو هريرة	١٢٣، ٧٨
نحن معاشر الانبياء لا نورث، ما تركنا صدقة	٩٠
هل تدرون اول من يدخل الجنة من خلق الله؟	عبد الله بن عمرو	٧٢
هل ترك من دين؟... فهل ترك من شيء؟... ثلاث كيات	سلمة بن الأكوع	٧١
ممن الاخسرون ورب الكعبة... هم الاكثرون أموالا	ابو ذر	٧٧، ٧٣
يا أبا ذر، أترى كثرة المال هو الغنى؟	ابو ذر	٨١
يا أبا ذر، البس الخشن الضيق حتى لا يجد العز والفخر فيك مقالا	الضحاك	١٢٨

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّاهِي	الصَّفْحَةُ
يَا ابْنَ عَرَفٍ، إِنَّكَ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ، وَلَنْ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا رَخْفًا	عَبْدُ الرَّحْمَنِ	٩٥
يَا جَبْرِيلُ، أَنْفَقَ مَالَهُ عَلَيَّ قَبْلَ الْفَتْحِ	ابْنُ عُمَرَ	٩٣
يَا عَائِشَةُ، إِنَّمَا يَكْفِيكَ مِنَ الدُّنْيَا كَزَادِ الرَّاحِبِ	عَائِشَةُ	٧٣
يَا مَعْشَرَ الْفُقَرَاءِ، أَعْطُوا اللَّهَ الرِّضَا مِنْ قُلُوبِكُمْ تَظْفَرُوا بِثَوَابِ فَقْرِكُمْ	أَبُو هُرَيْرَةَ	٨٢
يَجِيءُ فَقَرَاءُ الْمُسْلِمِينَ يُزَفُّونَ كَمَا تُزَفُّ الْحَمَامُ	عَامِرُ الْجُمَحِيِّ	٧٠
الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى...	ابْنُ عُمَرَ	٨٣



كشاف الموقوفات والموقوفات

طَرَفُ الْقَوْلِ	الْقَائِلُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
جَهْدُ الْبَلَاءِ: كَثْرَةُ الْعِيَالِ، وَرِقَّةُ الْحَالِ	١٠٠
إِنَّ اللَّهَ لَمَّا أَرْسَلَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى فِرْعَوْنَ بِالرَّمَالَةِ	١٠٤
مِنْ عَلَامَةِ الزَّاهِدِينَ فِي الدُّنْيَا تَرْكُهُمْ كُلَّ خَلِيطٍ	١٣٠
عِنْدِي نَفَقَةُ ثَمَانِينَ سَنَةً، كُلُّ يَوْمٍ أَلْفٌ	ابْنُ عَبَّاسٍ	٩٢
يَا وَهْبُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْفَقْرَ مِنْ جَمَالِ الْمُؤْمِنِ	ابْنُ عَبَّاسٍ	٩٥
جَهْدُ الْبَلَاءِ: أَنْ تَحْتَاجُوا إِلَى مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ	ابْنُ عَبَّاسٍ	١٠٦
مَا يُصِيبُ أَحَدًا مِنَ الدُّنْيَا شَيْئًا إِلَّا نَقَصَ مِنْ دَرَجَاتِهِ عِنْدَ اللَّهِ	ابْنُ عُمَرَ	٩٧
جَهْدُ الْبَلَاءِ: كَثْرَةُ الْعِيَالِ، وَقِلَّةُ الشَّيْءِ	ابْنُ عُمَرَ	١٠٦
إِنَّهَا تَنْفَعُنِي	ابْنُ عَوْفٍ	٩٩
كُنْتُ تَاجِرًا قَبْلَ أَنْ يُعَيِّنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ	أَبُو الدَّرْدَاءِ	٩٦

طَرَفُ الْقَوْلِ	الْقَائِلُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
إِنَّهَا وَإِنْ أَذْنَتْنِي مِنْهَا، فَقَدْ صَانَتْنِي عَنْهَا	أَبُو الزِّنَادِ	١٠٠
الْجَنَّةُ	أَبُو جَعْفَرٍ	٦١
عَلَى الْفَقْرِ فِي الدُّنْيَا	أَبُو جَعْفَرٍ	٦١
أَنْ عَلَيَّ بَنَ أَبِي طَالِبٍ قَطَعَ قَمِيصًا سُبُلَانِيًّا	أَبُو جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ	٩٤
مَا لِي وَلِلدُّنْيَا، وَإِنَّمَا يَكْفِينِي صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ كُلِّ جُمُعَةٍ	أَبُو ذَرٍّ	٩٧
أَنْ ابْنَ الصَّعْبَةِ - يَغْنِي طَلْحَةَ - تَرَكَ مِائَةَ بُهَارٍ	أَبُو عُبَيْدٍ	٩٢
وَقَفَ رِجَالٌ عَلَى أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ فِي مَرْبَلَةٍ وَتَحْتَهُ قَرْوَةٌ	أَبُو عَوْنٍ الْمَدَنِيُّ	١٠٢
الْغِنَى مِنَ الْعَافِيَةِ	أَبُو قِلَابَةَ	١٠٠
دُعِيتُ إِلَى عُرْسٍ فَأَتَيْتُهُمْ فِي ثِيَابِي هَذِهِ	أَبُو هُرَيْرَةَ	١٠٧
أَنْ الزُّبَيْرَ تَرَكَ مِنَ الْعُرُوضِ قِيَمَةَ خَمْسِينَ أَلْفَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ	أَبُو هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ	٩١
أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَدْخِرُ لِنَفْسِهِ شَيْئًا لِيَعْدَ	أَنَسُ	٨٨
مَا تَأْتِ؟ ... مَا أَعْدِلُ بِالْفَقْرِ شَيْئًا	بِشْرِ بْنُ الْحَارِثِ	١٠١

مَرْفُ الْقَوْلِ	الْقَائِلُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
لَيْسَ مِنْ خُصْلَةٍ مِنَ الْخِصَالِ هِيَ لِلْغَنِيِّ مَذْحُ	بَعْضُ الْحُكَمَاءِ	١٠٤
إِذَا افْتَقَرَ الرَّجُلُ أَتَهَمَهُ مَنْ كَانَ لَهُ مُؤْتَمِنًا	بَعْضُ الْحُكَمَاءِ	١٠٦
أَمَّا بَعْدُ، فَاجْعَلِ الْقُنُوعَ ذُخْرًا لِيَتَبَلَّغَ بِهِ إِلَى أَنْ يُفْتَحَ لَكَ بَابُ يَحْسُنُ بِكَ الدُّخُولُ فِيهِ	بَعْضُ الْحُكَمَاءِ	١٠٧
لَوْلَا ثَلَاثٌ مَا وَضَعَ ابْنُ آدَمَ رَأْسَهُ لِشَيْءٍ	الْحَسَنُ	١٠٨
أَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ كَانَ فِي إِزَارِهِ اثْنَتَا عَشْرَةَ رُفْعَةً	الْحَسَنُ	٩٣
أَنْ عَلِيًّا مَا تَرَكَ مِنْ صَفَرَاءَ وَلَا بَيْضَاءَ	الْحَسَنُ	٩٥
قَالَ لِقَمَّانَ لِأَنِّيهِ: يَا بَنِي، دُقْتُ الْمَرَارَ كُلَّهُ	الْحَسَنُ	١٠٢
مَا أَفْجَحَ الْفَقْرُ بَعْدَ الْغِنَى	دَاوُدُ	١٠٣
أَوْصَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ لِمَنْ يَبْقَى مِنْ شَهْدِ بَدْرٍ بِأَرْبَعِ مِائَةِ دِينَارٍ لِكُلِّ رَجُلٍ	الزُّهْرِيُّ	٩٣
لَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يَجْمَعُ الْمَالَ فَيَقْضِي دَيْنَهُ	سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ	٩٩
يُنَجِّبُنِي أَنْ يَمُوتَ الرَّجُلُ وَلَا يَدْعُ كَفَنًا	سُفْيَانُ	١٠٢
أَيْنَ يَذْهَبُ بِكَ؟ الرَّجُلُ فَقِيرٌ، أَيْنَ يَذْهَبُ بِكَ؟	سُفْيَانُ	١٠٧



طَرَفُ الْقَوْلِ	الْقَائِلُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
الزُّهْدُ فِي الدُّنْيَا: قَصْرُ الْأَمَلِ، لَيْسَ بِأَكْلِ الْغَلِيظِ	سُفْيَانُ	١٢٦
لَا يَلْقَوُ الْعَبْدُ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يَكُونَ الْفَقْرُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الْغِنَى	سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ	١٠١
يُسْمَعُ النَّاسُ يَقُولُونَ: الْفَقْرُ الْمَوْتُ الْأَكْبَرُ	سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ	٨١
مَا أَبْكَى جَزَعًا عَلَى الدُّنْيَا	سَلْمَانُ	٩٧
إِنْ جَهَدَ الْبَلَاءُ هِنْدَكُمْ ضَرَبَ الْأَعْيَانِ؟	سَلِيمَانُ	١٠٦
مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَةِ: ثَلَاثَةُ أَحْيَاءٍ أَمْوَاتٌ	سَلِيمَانُ بْنُ مَرْزُوقٍ	١٠٢
لِنِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيَّ فِيمَا رُوِيَ عَنِّي مِنَ الدُّنْيَا أَغْظَمُ مِنْ نِعْمَتِهِ	صَالِحُ بْنُ مِسْقَارٍ	١٠١
مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ فَتَرَكَ تِسْعِينَ أَلْفًا	عَاصِمٌ	٩٢
لَكُنَّا بَلِينًا بِالضَّرَاءِ فَصَبَرْنَا، وَبَلِينًا بِالضَّرَاءِ فَلَمْ نَضْبِرْ	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ	٩٨
الْفَقْرُ الْمَوْتُ الْأَكْبَرُ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى	١٠٢
أَيُّهَا النَّاسُ، اخْذُوا إِلَى الْعَطَاءِ الرَّابِعِ فَخُذُوهُ	عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	٩٥
لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَإِنِّي لَأَرْبِطُ عَلَى بَطْنِي الْحَجَرَ مِنْ الْجَمْعِ	عَلِيٌّ	٩٢

رقم الصفحة	القائل	حرف القول
١٣١	عمر بن الخطاب	تفكر ساعة أحب إلي من قيام ليلة
٩٨	عمر وأبو عبيدة	ادع بي إلى منزلك... وما تصنع بمنزلي؟
١٠٢	عيسى عليه السلام	يا متاكين، من الغنى أتيتكم، هل رأيتم أحدا عصى الله في طلب الفقر؟
١٢٦	الفضيل	علامة الزهد في الناس؛ إذا لم يحب ثناء الناس عليه
١٠٦	الكثير	يا إيان، لا تخبر للناس فقرا وإن ميت هزلا
١٠٥	لقمان	يا بني، إذا افتقرت فافتقر إلى ربك وحده
٩٩	الفرابي	دعنا منك، فلو لا هذه لتمنل بنا القوم تمنلا
١٠١	مالك بن دينار	إني داع فأثروا علي
١٠٥	محمد بن سودة	جفاني إخواني حيث ذهب مالي
١٠١	محمد بن واسع	ما أعلم شيئا من أعمال البر أفضل من فقر يصيب الله عبده المؤمن
٩٩	وكيع	مات سفيان وله مئة وخمسون دينارا بضاعة
١٠٠	وهب بن منبه	الفقر الموت الأكبر

طَرَفُ الْقَوْلِ	الْقَائِلُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
الْفَقْرُ الَّذِي كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنْهُ: فَتَرَّ الْقَلْبُ	وَقَيْبُ بْنُ الْوَرْدِ	٨٠
مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَةِ: مَنْ مَلَكَ اسْتَأْثَرَ	يَحْيَى بْنُ ثَعْلَبَةَ الْأَنْصَارِيُّ	١٠٣



كتاب رقائق الإمام أحمد رضي الله عنه

طَرَفُ الرَّوَايَةِ	الرَّوَايِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
ذِكْرُ عَلَى فَضْلِ الْفَقْرِ	٦٠
قَالَ إِبْرَاهِيمُ: مَنْ أَحَبَّ الشُّهْرَةَ لَمْ يَصْدُقِ اللَّهَ	إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِيٍّ وَيَعْقُوبُ بْنُ بُخْتَانَ	١٢٩
أَمَّا لِلنَّاسِ فَلَا	أَبُو دَاوُدَ الْكَاذِبِيُّ	١٣٣
فَضُرَّ الْأَمَلُ وَالْإِيَّاسُ مِمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ	أَبُو طَالِبٍ	١٢٥
بَا أَبَا طَالِبٍ، إِذَا كَانَ لَكَ صَدِيقٌ فَأَخَذَتْ	أَبُو طَالِبٍ	١٣٠
إِنَّمَا اسْتَعَاذَ النَّبِيُّ مِنْ فَقْرِ الْقَلْبِ	الْأَتَرَمُ	٨٠
انْظُرْ إِلَى أَحَبِّ مَا تُرِيدُ أَنْ تُجَاوِرَكَ فِي قَبْرِكَ فَاغْمَلْ بِهِ	أَحْمَدُ ابْنُ الْأَنْطَاكِيِّ	١٣٤
الْغِنَى مِنَ الْعَافِيَةِ	إِسْحَاقُ ابْنُ هَانِيٍّ	٦٠
الرُّجُلُ يَكُونُ لَهُ قَرَابَةٌ فَيَسَافِرُ وَيَتْرُكُهُمْ، وَإِذَا تَرَكَهُمْ وَخَدَمُهُمْ يَفْصِحُونَ	إِسْحَاقُ ابْنُ هَانِيٍّ	١١٣
يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَكُونَ رَجَاؤُهُ وَخَوْفُهُ وَاحِدًا	إِسْحَاقُ ابْنُ هَانِيٍّ	١٣١
إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يُؤَجَّرُ نَفْسَهُ لِقَضَاءِ دَيْنِهِ	إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ	١١٤

طَرَفُ الرَّوَايَةِ	الرَّوَايِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
أَنْ يَقَعَ مَرَّةً فِي ذَنْبٍ لَا يَعُودُ فِيهِ	جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ	١٣٤
لَا، تُعْنُونَ الشَّيْخَ، نَحْنُ أَحَقُّ أَنْ نَذْهَبَ إِلَيْهِ	الْحَسَنُ بْنُ اللَّيْثِ	١٢٩
ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ: تَرْكُ الْحَرَامِ، وَهُوَ زُهْدُ الْعَامَّةِ	صَاحِبُ الْمِصْبَاحِ	١٢٦
هُوَ لِأَمْرِ مُتَبَدِّعَةٍ	صَالِحٌ	١١٢
يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ حَتَّى يُغْنِيَ نَفْسَهُ وَعِيَالَهُ، وَلَا يَتْرَكَ الْعَمَلَ	صَالِحٌ	١١٢
عَلَامَةُ الْمُرِيدِ قَطِيعَةُ كُلِّ خَلِيطٍ لَا يُرِيدُ مَا يُرِيدُ	طَالِبُ بْنُ قُرَّةٍ	١٣٠
إِنْ اكْتَسَبَ فَضْلاً فَجَادَ بِهِ عَلَى قَرَابَتِهِ أَوْ جَارِهِ أَوْ ضَعِيفٍ	عَبْدُ اللَّهِ	١١٤، ١١٢
هُوَ مِيرَاثُهُ	عَبْدُ اللَّهِ	٧٥
يَنْبَغِي لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ أَنْ يَتَوَكَّلُوا عَلَى اللَّهِ	عَبْدُ اللَّهِ	١١٢
أَرْجُو أَنْ يُعْطَى عَلَى مَا دَخَلَ فِيهِ وَإِنْ تَغَيَّرَتْ نِيَّتُهُ	عَبْدُ اللَّهِ	١٣٢
مَا يُعْجِبُنِي	عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ	١١٤
لَا ... يَتْرُكُهُ حَتَّى يَبْرُدَ	مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْوَرْدِ	١٢٩
مَا قَلَّ مِنَ الدُّنْيَا كَانَ أَقَلَّ لِلْحِسَابِ	الْمَرْوُذِيُّ	٧٠، ٥٩
أَنَا أَفْرَحُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدِي شَيْءٌ	الْمَرْوُذِيُّ	٥٩
مَا أَغْدِلُ بِالْفَقْرِ شَيْئاً، تَذَرِي مَا الصَّبْرُ عَلَى الْفَقْرِ ١٩	الْمَرْوُذِيُّ	٥٩
هُوَ قَوْتُ يَوْمٍ بِيَوْمٍ، وَلَا تَهْتَمُّ لِزُرْقِ الْغَدِ	الْمَرْوُذِيُّ	٧٥

معرفة الرواية	الراوي	رقم الصفحة
فَدَرَأْتُ قَوْمًا صَالِحِينَ، لَقَدْ رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ وَعَلَيْهِ جَبَّةٌ كَبُودٌ	المروزي	١٠٢
أَلَا تَكُونُ فِي قَلِيلٍ أَحَدٍ مِنَ الْآدَمِيِّينَ، تَعْلَمُ أَنْ بُيِّنَكَ بِشَيْءٍ	المروزي	١١١
فَأَقُولُ رَدِيءٌ خَبِيثٌ	المروزي	١١١
لَوْ خَرَجَ فَأَخْرَفَ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ	المروزي	١١٢
فَضْرُ الْأَمَلِ؛ مَنْ إِذَا أَصْبَحَ يَقُولُ: لَا أَمْسِي	المروزي	١٢٥
مَا تَذَرِي إِنَّمَا هُوَ تَوْفِيقٌ	المروزي	١٢٥
صَدَقَ	المروزي	١٢٧
مَا رَأَيْتُ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ عَلَى بَابٍ وَمَا كَلَّمْتُهُ قَطُّ	المروزي	١٣٠
لَا أَذَرِي	المروزي	١٣١
إِذَا عَمِلَ لِلَّهِ لَمْ يَبَالِ مَا دَاخَلَهُ بَعْدُ	المروزي	١٣٢
بِقَلْبِكَ	المروزي	١٣٣
لَا، إِنَّمَا هُوَ أَنْ يُرَائِيَ بِعَمَلِهِ	المروزي	١٣٣
هُوَ طَرِيقُ الرِّيَاءِ	المروزي	١٣٣
عَلَيْكَ بِالسَّحَرِ	موسى بن عيسى	١٣٤

طَرَفُ الرِّوَايَةِ	الرَّائِي	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
هَذَا كَافِرٌ	الْمَيْمُونِيُّ	١١٥
يَنْوِي الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ وَيَنْوِي الْخَيْرَ	يُوسُفُ وَأَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ حَسَّانَ	١٣٢



كتاب الزعم

رقم الصفحة	المعلم
٦٢	ابن أبي مزيم = سعيد
١٠٦	ابن بن تغلب
١٢٧	ابراهيم بن اذهم
١٢٦	ابراهيم بن الأشعث
٩٨	ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف
١٢٩	ابراهيم بن هانئ
٨٦	ابراهيم بن علي السلام
١٣٠، ١٠٧، ١٠٣، ٨٥، ٩٧	ابن أبي الدنيا
١٠٦	ابن أبي ليلى
٩٥، ٩٢، ٧٠، ٦٨، ٦٦	ابن عباس رضي الله عنه
١١٨، ١٠٦	
٩٣، ٨٧، ٨٣، ٧٦، ٦٤	ابن عمر رضي الله عنه
١٢٤، ١٠٦، ٩٨، ٩٧	
١٢٣، ٨٨، ٨٣	ابن مسعود رضي الله عنه
١١٤	ابن منصور = اسحاق
١٣٠	ابو احمد بن الحسن الجلا الحزبي
٩١	ابو اسامة

٥٩.....	أَبُو إِسْحَاقَ = ابْنُ شَاقِلَا
١١٨	أَبُو الْحَسَنِ الْقَرَّافِيُّ
٩٦، ٧١، ٦٨.....	أَبُو الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
١٠٠.....	أَبُو الزِّنَادِ
٧٤، ٦٦.....	أَبُو أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٦٢	أَبُو بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٦٠.....	أَبُو بَكْرٍ = عَبْدُ الْعَزِيزِ
٩٤.....	أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْأَجْرِيِّ
٩٢.....	أَبُو بَكْرٍ ابْنُ عِيَّاشٍ
١٣١، ١٢٩، ١٢٦، ١٠٢.....	أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ
١٠١.....	أَبُو بَكْرٍ الزُّهْرِيُّ
٩٣، ٩١.....	أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٦١.....	أَبُو جَعْفَرٍ = مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ
١٠٥.....	أَبُو جَعْفَرٍ الْقُرَشِيُّ
٨٨، ٦٩.....	أَبُو حَفْصٍ ابْنُ شَاهِينَ
١٠٢.....	أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ
١٣٣.....	أَبُو دَاوُدَ الْكَازِمِيُّ
١٢٨، ١٠٨، ٩٧، ٨١، ٧٧، ٧٣.....	أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٩٤.....	أَبُو سَيَّانٍ الدُّوَلِيُّ
١٣٠، ١٢٥.....	أَبُو طَالِبٍ = الْمَشْكَانِيُّ
٩٢.....	أَبُو عُثَيْدٍ = الْقَاسِمُ

٩٩، ٩٨.....	أبو عبيدة رضي الله عنه
١٠٣.....	أبو عون المدني
١٠٠.....	أبو قلابه
٩١، ٦٠.....	أبو محمد ابن قتيبة
٦٧.....	أبو هاشم ابن عتبة
١٠٧، ٨٢، ٨١، ٧٨، ٧٥.....	أبو هريرة رضي الله عنه
١٢٣، ١١٠.....	
٨٠.....	الأثرم
١٣٤.....	أحمد ابن الأنطاكى
١٣٢.....	أحمد بن الحسين بن حسان
٨٠، ٧٥، ٧٠، ٦٠، ٥٩.....	أحمد بن حنبل = أحمد = أبو عبد الله
١١٣، ١١١، ١١٠، ١٠٢، ٩٥.....	
١٢٦، ١٢٥، ١١٧، ١١٥، ١١٤.....	
١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٧.....	
١٣٤، ١٣٣.....	
٨١، ٧١، ٦٧، ٦٣، ٦٢.....	أحمد بن محمد بن زياد الأعرابي، أبو سعيد
١١٠، ١٠٩، ٩٨، ٨٨.....	
١٣١، ١١٣، ٦٠.....	إسحاق بن إبراهيم بن هانئ
١٣٠.....	إسماعيل = ابن عليّة
١١٥.....	أشناس
٩٢.....	الأعشى

٧١.....	أُمُّ الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
١٣١، ٨٨، ٨٧، ٨٤، ٦٩، ٦١.....	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
١٠٢.....	أَيُّوبُ النَّجَّارُ
١٠٤، ١٠٣، ١٠٠.....	أَيُّوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
٦٤.....	الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
١٣٤، ١٣٠، ١٢٩، ١٠١.....	بِشْرُ بْنُ الْحَارِثِ
٦٥.....	بِلَالُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٩٣.....	جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
٩٤.....	جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ = ابْنُ الصَّادِقِ
٦٠.....	جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَافِلَانِيُّ
١٣٤.....	جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّسَائِيُّ
١٠٦.....	حُجْرُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ
١٠٣، ٩٧، ٩٥، ٩٣، ٧٩.....	الْحَسَنُ = الْبَصْرِيُّ
١٢٧، ١٠٨.....	
١٢٩.....	الْحَسَنُ ابْنُ اللَّيْثِ الرَّازِيُّ
٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١.....	الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ = أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَلَّالُ
٧٣، ٧٢، ٧٠، ٦٨، ٦٦.....	
١٠٠، ٨٧، ٨٢، ٧٦.....	
١٠٧.....	الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
٨٤.....	خَالِدُ بْنُ عُدِيٍّ الْجُهَنِيُّ
١٠٣.....	دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

٩١.....	الزُّبَيْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٩٣.....	الزُّهْرِيُّ
٦٤.....	زَيْدُ بْنُ النَّضْرِ الثَّقَفِيُّ
٩٧، ٩٦، ٩١، ٩٠، ٧٥.....	سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٩٩.....	سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ
٧٠.....	سَعِيدُ بْنُ عَامِرِ الْجَمْعِيِّ
١٢٦، ١٠٦، ١٠٢، ٩٩.....	سُفْيَانُ = الثَّوْرِيُّ
١٠٠، ٨١.....	سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ
٩٧، ٨٤، ٧١.....	سُلَيْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٧٠.....	سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ
١٠٦.....	سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ
١٠٣.....	سُلَيْمَانُ بْنُ مَرْزُوقٍ
٨٩، ٨٦.....	سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
٨٨.....	سُرَّحِيلُ بْنُ سَلَمَةَ الْخَوْلَانِيُّ
٩٢.....	سُرَيْكُ
٦٧.....	سَمُرُ بْنُ عَطِيَّةَ
١١٢.....	صَالِحُ = ابْنُ أَحْمَدَ
١٠١.....	صَالِحُ بْنُ مِسْمَارٍ
١٢٨.....	الصُّحَّاكُ
١٣٠.....	طَالِبُ بْنُ قُرَّةِ الْأَدْنِيِّ
١٢٧.....	طَاوُسُ

٩٢.....	طلحةُ ابنُ الصَّغْبَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
٩٢.....	عاصِمُ بنُ كُليب
١١٧، ٩١، ٨٥، ٧٤، ٧٣، ٦٣، ٦١.....	عائِشَةُ رضي الله عنها
٧٣.....	عَبَادَةُ بنُ الصَّامِتِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
٩٩، ٩٨، ٩٦، ٩٥، ٩٣، ٨٩.....	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
٩٢.....	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مُضْعَبٍ
١١٤.....	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَهْدِيٍّ
١٣٢، ١١٤، ١١٢.....	عَبْدُ اللَّهِ = ابنُ أَحْمَدَ
١٠٣.....	عَبْدُ اللَّهِ بنُ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
١٠٢.....	عَبْدُ اللَّهِ بنُ إِدْرِيسَ
٨٧.....	عَبْدُ اللَّهِ بنُ الْمُغَفَّلِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
٧٢.....	عَبْدُ اللَّهِ بنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
٧٦.....	عَبْدُ اللَّهِ بنُ يَزِيدَ الخَطَمِيِّ
١٠٢.....	عَبْدُ الْوَاحِدِ القَنْطَرِيُّ
١١٧.....	عُبَيْدُ اللَّهِ = أَبُو القَاسِمِ الدَّقَاقُ
١١٤.....	عُبَيْدُ اللَّهِ بنُ إِبْرَاهِيمَ بنِ يَعْقُوبَ الجِيلِيِّ
٩٢.....	عُبَيْدُ اللَّهِ بنُ مُوسَى
٩٨، ٩٣.....	عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
٩١.....	عُزْرَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
١١٤.....	عُقْبَةُ بنُ مُكْرَمٍ
١١٨، ١١٧، ١١٠، ٩٥، ٩٤، ٩٢، ٦٣.....	عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

١٢٧	عَمَارُ بْنُ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.....
١٣١، ٩٩، ٩٨، ٩٤، ٩٣، ٩١	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.....
١٣٠، ١٠٢	عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.....
١٢٤	عُثَيْبَةُ بْنُ حِصْنٍ.....
٨٧	فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.....
١٠٤	فِرْعَوْنُ - لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ -.....
٩٩	الْفِرْيَابِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ.....
٧٦، ٦٩	فَصَّالَةُ بْنُ عُثَيْدٍ.....
١٢٦	الْفُضَيْلُ = ابْنُ عِيَّاضٍ.....
١٠٥	كَفَبُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.....
١٠٦	الْكُمَيْتُ.....
٩٢	اللَّحْيَانِيُّ.....
١٠٥، ١٠٣	لُقْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.....
٩٢	لَيْثُ = ابْنُ أَبِي سُلَيْمٍ.....
١٠١	مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ.....
١٣١، ١٢٥	مُسَى الْأَنْبَارِيُّ.....
٩٧	مُجَاهِدٌ.....
٩٤	مُحَمَّدُ الصَّادِقُ.....
١٢٩	مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي الْوَرْدِ.....
١٠١، ٩٥، ٨٧، ٧٥، ٧٤	مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْبُرْجَلَانِيُّ.....

مُحَمَّدُ بْنُ خَفِيفٍ ٦٩، ٧٠، ٧٣، ٧٦، ٨١،

٨٣، ٨٤، ٨٨، ٨٩، ٩٣،

٩٥، ٩٦، ١٠٨، ١٢٧،

١٢٨

مُحَمَّدُ بْنُ سُوْقَةَ ١٠٥

مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ ٩١، ٩٢

مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ ٩٢

مُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ ١٠١

الْمَرْوُذِيُّ = أَبُو بَكْرٍ ٥٩، ٧٠، ٧٥، ١٠٢، ١١١،

١٢٥، ١٢٧، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢،

١٣٣

مُسْلِمُ بْنُ هُرْمَزٍ ٩٥

مُضْعَبُ بْنُ سَعْدٍ ٦٧، ٩٦

الْمُطَّلِبُ بْنُ زِيَادٍ ٩٢

مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ٦٥، ١٢٨

مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ٩٨

مُغِيرَةُ بْنُ سَعْدٍ الْأَخْرَمُ ٦٧

مُوسَى بْنُ عِيسَى الْمُقْرِئ ١٣٤

مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ١٠٤

الْمَيْمُونِيُّ = عَبْدُ الْمَلِكِ ١١٥

هَارُونُ الْبَرْمَكِيُّ ١٠٠

٩٥.....	قَارُونُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ هُرْمَزٍ
٩١.....	مِسَامُ بْنُ عُرْوَةَ
١٢٦، ٩٩.....	وَكَيْعٌ
١٠٠، ٩٥.....	وَهْبُ بْنُ مُبَيَّهٍ
٨٠.....	وَقِيبُ بْنُ الْوَرْدِ
١٠٢.....	يَحْيَى الْقَطَّانُ
١٠٣.....	يَحْيَى بْنُ ثَعْلَبَةَ الْأَنْصَارِيِّ
٩٩.....	يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ
١٢٩.....	يَعْقُوبُ بْنُ بَخْتَانَ
١٣٢.....	يُوسُفُ



كشاف الكشعار

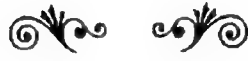
صَدْرُ الْبَيْتِ	الْقَافِيَةُ	الْقَائِلُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
إِذَا	وَسَمَاؤُهُ	أَبُو جَعْفَرٍ الْقُرَشِيُّ	١٠٥
إِذَا	الْأَبَاعِدُ	١٠٥
إِذَا	طَرِيقُهُ	١٠٥
إِذَا	الْمَطَامِعُ	الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ	١٠٧
لَعَمْرُكَ	عُسْرُ	١٠٤
لَيْسَ	الْأَخْيَاءُ	١٠٠
وَمَنْ	فَجَاءَ	١٠٥



كتاب المكتب والداروة في النقص

اسم الكتاب	المؤلف	رقم الصفحة
الأدب	المروزي	١١١، ٧٥
التعاليق	أبو إسحاق ابن شاقلا	٥٩
دم الدنيا	ابن أبي الدنيا	١٣٠، ١٢٧، ٩٧
الشريعة	الاجري	٩٤
العلل	أبو بكر الخلل	٦٠
غريب الحديث	ابن قتيبة	٦٠
غريب الحديث	القايم بن سلام	٩٢
فضائل الصحابة	أحمد بن حنبل	٩٥
فضل الفقير	ابن الأعرابي	١٠٩، ٦٧
فضل الفقير	أبو حفص ابن شاهين	٦٩
فضل الفقير	ابن خفيف	٦٩
فضل الفقير بالغني	ابن أبي الدنيا	١٠٣
فضل القمود عن المكاسب	أبو الحسن القرافي	١١٨

اسم الكتاب	المؤلف	رقم الصفحة
الفقر	ابن أبي الدنيا	٨٠
المصباح	١٢٦
المعتد	أبو يعلى ابن الفراء	١١٥
الورع والإخلاص	أبو بكر الخلل	١٢٩، ١٠٢



فهرس موضوعان الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المحقق	٧
الفصل الأول: ترجمة المؤلف رحمه الله	١١
مصادر ترجمة المؤلف رحمه الله	١٢
الفصل الثاني: حياة المؤلف الشخصية	١٣
المبحث الأول: اسمه	١٤
المبحث الثاني: نسبته	١٤
المبحث الثالث: كنيته	١٤
المبحث الرابع: شجرته	١٤
المبحث الخامس: لقبه	١٤
المبحث السادس: مولده	١٤
المبحث السابع: أسرته	١٤
المبحث الثامن: وفاته	١٥
الفصل الثالث: حياة المؤلف العلمية	١٧
المبحث الأول: شيوخه	١٨
المبحث الثاني: تلاميذه	١٩



الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: وظائفه	٢٠
المبحث الرابع: الشاء عليه	٢٢
المبحث الخامس: مؤلفاته	٢٤
محمل أحداث حياة القاضي رحمه الله	٢٨
القسم الثاني: دلالة الكتاب	٣٥
المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب	٣٦
المبحث الثاني: إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف	٣٧
المبحث الثالث: موضوع الكتاب ومنهج المؤلف رحمه الله فيه	٣٩
المبحث الرابع: مصادر المؤلف في الكتاب	٤١
المبحث الخامس: النشرة السابقة للكتاب ونقدتها	٤٣
المبحث السادس: وصف النسخة الخطية المعتمدة	٤٥
المبحث السابع: عملي في تحقيق الكتاب	٤٧
نماذج من النسخة الخطية المعتمدة	٥١
النقص والتحقيق	٥٧
مسألة	٥٩
فضل	١١١
فضل في صفة الزهد في الدنيا	١٢٥
مسائل متفرقة في الزهد والورع ذكرها أبو بكر الخلال في «الورع»	١٢٩
المهاور والمراجع والشافان والممارس	١٣٧
تبين المهاور والمراجع	١٣٨

الصفحة	الموضوع
١٥٣	لائقان والبيان والقرينة
١٥٦	لائقان والاعاوين والنبوة
١٦٥	لائقان والموقوفات والمقولات
١٧١	لائقان والديك والدينام والمدرسي واللة عنه
١٧٥	لائقان والاعلام
١٨٤	لائقان والاعشار
١٨٥	لائقان والكتب والاروة في النقص
١٨٧	فهرست موضوعات الكتاب



سلسلة تراث الجنبيلة (٢٦)

كتاب التوكيد

تأليف

الشيخ الإمام القاضي

أبي يعلى ابن الفراء

محمد بن الحسين بن محمد بن خلف البغدادي (رحمتهما)

(٣٨٠ - ٤٥٨ هـ)

بتحقيق

أرجنة الحنبلي

مُصِطَفَى بْنُ مُحَمَّدٍ صِلَاحُ الدِّينِ مَنْسِيَّ الْقَبَائِي

دار المصنعة للثقافة

علم ينتفع به

القسم الثاني وذلك الكتاب

وينقسم هذا القسم إلى سبعة مباحث :

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب.

المبحث الثاني: إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف.

المبحث الثالث: منح المؤلف في الكتاب.

المبحث الرابع: مصادر المؤلف في الكتاب.

المبحث الخامس: النشرات السابقة للكتاب ونقدها.

المبحث السادس: وصف النسخة المخطئة المعتمدة.

المبحث السابع: عملي في تحقيق الكتاب.

المبحث الأول تحقيق اسم الكتاب

«كتاب التَّوَكُّل» هذا هو العنوان الصحيح والثَّابت للكتاب، والذي اختاره القاضي أبو يعلى ابن الفراء رَحِمَهُ اللهُ لِكِتَابِهِ، ولذلك أثبتناه عنوانًا للكتاب، ولأسبابٍ أخرى منها:

١- أنه أثبت على غاشية النُّسخة الخطيَّة للكتاب.

٢- أنه ذكَّر له بهذه الصُّيغة، ذكره ولده القاضي أبو الحسين رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «الطبقات»: (٣/٣٨٤)، والذهبي في «تاريخ الإسلام»: (١٠/١٠٥)، والعلمي في «المنهج الأحمد»: (٢/٣٦٥)، وفي «الدُّر المنضَّد»: (١/١٩٩)، ويوسف ابن عبد الهادي في «فهرست الكتب» برقم (١٩٨٢)، وفي «مُعْجَم الكتب» ص (٦٤).



المبحث الثاني

إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف

نسبة هذا الكتاب الذي بين أيدينا إلى القاضي أبي يعلى ابن الفراء رَحِمَهُ اللَّهُ نسبة صحيحة ثابتة؛ لما سيأتي من أدلة واضحة بيّنة:

- ١- وردت نسبته للقاضي على غاشية النسخة (١/أ) هكذا: «تصنيف القاضي الأوحّد الإمام أبي يعلى محمّد بن الحسين بن الفراء رحمة الله عليه».
- ٢- تصريح القاضي بالرواية بالإجازة عن جدّه لأمه أبي القاسم الدقاق ت ٣٩٠ هـ ص (٦١).

- ٣- طريقة القاضي أبي يعلى المعروفة، وأسلوبه المشهور في إيراد المسائل، وسوق الأدلة، والردّ على المخالف والاحتجاج عليه.
- ٤- نسبة إليه ولده القاضي أبو الحسين ابن أبي يعلى رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الطبقات»: (٣/٣٨٤)، وتابّعه كلّ من ترجم للقاضي، مثل الذهبي في «تاريخ الإسلام»: (١٠/١٠٥)، والعلمي في «المنهج الأحمد»: (٢/٣٦٥)، وفي «الدر المنضد»: (١/١٩٩)، ويوسف ابن عبد الهادي في «فهرست الكتب» برقم (١٩٨٢)، وفي «معجم الكتب» ص (٦٤).

الْبَحْثُ الثَّالِثُ منهج المؤلف في الكتاب

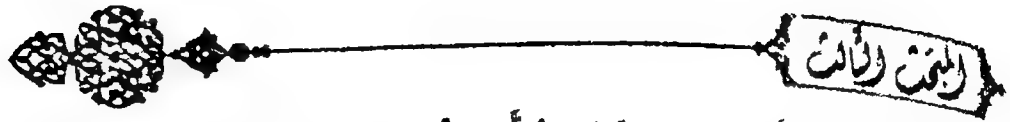
كعادة القاضي أبي يعلى ابن الفراء رَحِمَهُ اللهُ في غالب كُتُبِهِ أن تخلو عن مقدِّمة يُبين فيها عن عَمَلِهِ ومنهجه وطريقته في بناء كِتَابِهِ، وكعادتي في عقد هذا المَبْحَث في استقراء نصوص الكِتَاب لاستخراج أبرز تلك الأمارات المُظهِرة لعمل القاضي رَحِمَهُ اللهُ، وفيما يلي سرِّدُ بذلك:

١- بدأ القاضي رَحِمَهُ اللهُ كِتَابَهُ بِذِكْرِ الآيات والأحاديث المُحِثَّة على التَّوَكُّل على الله، ثم عقدَ فَضْلاً في الكلام على حقيقة التَّوَكُّل في الرِّزْق، تناول فيه التعريف به وإيراد نصوص الإمام أحمد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في ذلك، ثم سرِّد الأدلة على حقيقة التَّوَكُّل، ثم سرِّد أدلة صحَّة التَّوَكُّل مع التَّعلُّق بالأسباب، ثم ناقش مسألة الشُّحِّ، وفرَّق بينه وبين البخل، ثم ناقش مسألة الجَزَع، ثم ناقش مسألة الخروج بغير زاد وهل هو من التَّوَكُّل؟ ثم عقدَ فَضْلاً في صفات المُريد، ثم تناول الزُّهْد في الدُّنيا ومعناه، ثم أوردَ آثَاراً وتعاليقَ في مسائلَ متنوعة.

٢- اعتمدَ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ طريقة الاختصار في تصنيفه، فلم يُطل في ذكر الأدلة أو مناقشة المخالفات المناقشة الطويلة.

٣- لم يعتمد المؤلف رَحِمَهُ اللهُ مسلكاً ثابتاً في إيراد الأدلة أو ترتيبها.

٤- لم يُميِّز المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بين الأحاديث بالنظر إلى قوتها وضعفها.



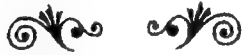
وهذا من منهجه المتبع - إنما حشد الأدلة حشداً، ولم يُشير إلى صحة دليل أو
ضعفه.



المبحث الرابع مصادر المؤلف في الكتاب

اعتمد القاضي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي مؤلفه هذا على مَصَادِرٍ وَمَرَاجِعٍ أَرَاهَا مَعْتَادَةً
الاستعمال لديه رَحْمَةُ اللَّهِ فِي كثير من مؤلفاته في السُّلُوكِ وَالزُّهْدِيَّاتِ، مِنْهَا مَا
صَرَّحَ بِهَا وَمِنْهَا مَا أَضْمَرَهَا، وَهِيَ:

- «المُسْنَدُ» لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَنْبَلٍ ت ٢٤١ هـ.
- كِتَابُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ السَّمَرْقَنْدِيِّ ت ٢٧٢ هـ.
- «التَّوَكُّلُ» لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُيَيْدٍ، ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا ت ٢٨١ هـ.
- «الْحَثُّ عَلَى التَّجَارَةِ» لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ هَارُونَ الْخَلَّالِ ت ٣١١ هـ.
- «الْوَرَعُ وَالْإِخْلَاصُ» لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ هَارُونَ الْخَلَّالِ ت ٣١١ هـ.
- «الْعِلْمُ» لِعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ يَزِيدٍ، غَلَامِ الْخَلَّالِ ت ٣٦٣ هـ.
- «قُوَّةُ الْقُلُوبِ» لِمُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَطِيَّةٍ، أَبِي طَالِبِ الْمَكِّيِّ ت ٣٨٦ هـ.
- «جُزْءٌ فِيهِ أَخْبَارُ أَحْمَدَ» أَبُو الْحَسَنِ صَاحِبِ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى.



البحوث الخافس

النشرات السابقة للكتاب ونقدها

قد سبق تحقيق الكتاب مرتين من قبل، وفيما يلي وصف ونقد لتلك
النشرات:

النشرة الأولى:

تحقيق: د. صالح بن محمد العقيل.

نشر: مجلة عالم المخطوطات والنوادر.

مجلد ١٢ / العدد الأول.

المحرم - جمادى الآخرة ١٤٢٨ هـ / يناير - يونيو ٢٠٠٧ م.

الصفحات: (٢٢١ - ٢٥٥).

النسخة الخطية المعتمدة: نسخة دار الكتب الظاهرية / دمشق.

نقد التحقيق: يُعتبر هذا التحقيق هو أول تحقيق للكتاب، ولمحققه - عفا

الله عنه - الفضل في إخراج الكتاب لأول مرة لطلبة العلم كي يتفعوا به، ولكن

نشره في مجلة علمية أدّى إلى تضيق دائرة الاستفادة منه، وفي الجملة هذا

التحقيق هو أفضل تحقيق للكتاب.

ولعدم انتشار هذا التحقيق فقد أعرضت عن ذكر ما وقع فيه المحقق - عفا

الله عنه - من سقط وتحريف وتصحيف.

النشرة الثانية:

تحقيق: د. يوسف بن علي الطّريف.

نشر: دار الميمان للنشر والتوزيع / المملكة العربية السعودية.

الطبعة: الأولى.

السنة: ١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤ م.

النسخة الخطية المعتمدة: نسخة دار الكتب الظاهرية / دمشق.

نقد التحقيق:

يُعتبر هذا التحقيق هو أول طبعة حقيقية للكتاب، تُنشر في الدور، ويُتفع بها على مستوى واسع من الانتشار، ولكن للأسف قد أصاب تلك الطبعة الكثير من الأمراض التحقيقية، وفيما يلي بعض من ذلك:

أولاً: السقط الحاصل في هذه الطبعة:

- فإذا ألزم قلبه الغم [بما أتى الناس من خير] ولم يؤد أمانة، ولا ما عليه.

- [ورأيت في جزء فيه أخبار أحمد أخرجه إليّ الشيخ الفقيه أبو الحسن صاحبنا].

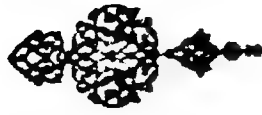
- وذلك أجل [فتطلب نفسه مثل ما يذكر من نعيم الآخرة معجلاً في الدنيا، فإذا كان همه الله عزَّ وجلَّ] كان أبعد له...

- روى [أبو بكر] الخلال.

- عنه يعني النبي صلى الله عليه [شيئاً إنه] لولا قوله.

- نهينا أن [نتبقر التبرق].

وغير ذلك كثير.



ثانيًا: التحريف والتصحيف:

طبعة الميمان	النسخة الخطية
(أرضهم)	(أرضوهم)
(المتكلمون)	(المتكلفون)
وأخبرنا أبو (بكر) الخلال	(محمد)
فوس ظهرك وأذهب (نفسك) قال:	(بعينك)
(أذهب نفسي حزني)....	(ذهب بعيني حزن)
موسى بن عيسى (الموصللي)	(المقرئ)
(سعيد) بن الليث السمرقندي	(شعيب)
(المؤمن له قلب كقلبين)	(المؤمن كذي قلبين)
(أحد أنكر من) هذا	(أحدًا نظر في) هذا
(وحسبه) قوله تعالى	(وخشية)
إلى آخر (الآيات)	(الآيتين)

وغير ذلك كثير.

ثالثًا: زيادات أضافها المحقق - عفا الله عنه - إلى النص:

- (وقال موسى) يا قوم.

- صلى الله عليه (وسلم).

- يعقوب عليه (الصلاة و)السلام.

المبحث الثاني

وصف النسخة المخططة المعتمدة

لم أقف - للأسف - لهذا الكتاب إلا على نسخة خطية واحدة، على الرغم مما بذلته في البحث عن نسخة أخرى، وفيما يلي وصف مفصل لتلك النسخة:

مصدر النسخة: مكتبة الأسد الوطنية / دمشق - سوريا.

المصدر الأصلي: دار الكتب الظاهرية / دمشق - سوريا.

رقم النسخة: مجموع رقم (٣٢٤٩) رسالة رقم (١٣).

عدد الأوراق: ٨ أوراق (١٩٠/١ - ١٩٧/١).

المسطرة: ٢٣ - ٢٩ سطرًا تقريبًا.

عدد الكلمات في السطر: ١١ - ١٥ كلمة تقريبًا.

المقياس: ١٩ × ١٣ سم.

الناسخ: مظفر بن فارس بن كرم الخباز^(١).

تاريخ النسخ: لم يُذكر، وأرجح كونه بعد وفاة القاضي وفي حياة أبنائه.

الخط: نسخي مقروء مُعجم.

ملاحظات:

١- نسخة كاملة سالمة من السقط.

٢- نسخة مصححة.

(١) أنت مهملة في «الأصل»، ولذلك تحتل أيضًا: (الجبار) (الحبار) وغير ذلك، ولم أقف له على ترجمة فيما تحت يدي من مصادر.

٣- نسخة مقروءة، عليها بلاغات قراء.

٤- نسخة مرقومة الصفحات بالحروف بخط النسخ (ثاني، ث، رابع،

مس، دس).

٥- نسخة عليها قيد نسخ وسماع وتملك: (نسخه وسمعه مظفر بن فارس بن كرم الخباز، داعياً لمصنعه بالمغفرة والرضوان، ولذريته بالبقاء والنصر على الأعداء).

٦- ورد على غاشية النسخة فوق عنوان الكتاب: (شكر الله بعدد الشفع والوتر وكلمات الله التامات الطيبات المباركات).



المبحث السابع

عملي في تحقيق الكتاب

يَتَلَخَّصُ عملي في تحقيق الكتاب في النقاط الآتية:

- ١- ما يتعلق بالأصل الخطي للنص:
 - اعتماد النسخة الخطية الوحيدة في إخراج نص صحيح سليم للكتاب.
 - نسخ المخطوط حسب الرسم الإملائي الحديث.
- ٢- ما يتعلق بالجانب اللغوي والنحوي:
 - تصويب ما وقع من أخطاء إعرابية ونحوية، والإبقاء على الخطأ في الهامش.

- الإبقاء على بعض التعبيرات التي كانت تُستخدَم في زمن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ.
- ضبط النص بالشكل ضبطاً تاماً؛ لَيْسَ هَلْ حِفْظُهُ وَفَهْمُهُ.

- ٢- ما يتعلق بالعلامات والرموز والأرقام:
 - وَضَعْتُ علامة لبداية صفحات المخطوط (/).
 - وَضَعْتُ على طرّة الصّفحة ترقيم صفحات المخطوط (١/أ، ١/ب، ٢/أ، ٢/ب).

- وَضَعْتُ السَّاقَطَ أو المُسْتَدْرَكَ بين قوسين معقوفين [].
- وَضَعْتُ ما تَمَّ تصويبه بين قوسين معقوفين [].

• ما يتعلق بالتخريج والعزو:

• عزو الآيات القرآنية:

• عزو الآيات إلى سُورِها، مع بيان رقم الآية.

• تصويب ما وقع في الأصل من أخطاء في نص الآية.

• تخريج الأحاديث النبوية:

• تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية.

• إذا كان الحديث متفقاً عليه فإني أُخرِّجُه من البخاري ومسلم ومُسْنَدِ

أحمد.

• فإذا لم يكن كذلك فإني أُخرِّجُه عن أحد الشَّيْخَيْن ومن مُسْنَدِ الإمام

أحمد.

• فإذا لم يكن كذلك فإني أُخرِّجُه من مُسْنَدِ الإمام أحمد طبعه الشَّيْخ

شُعَيْب؛ وذلك لأنها مُخرَّجَةٌ مُوسَّعة.

• فإذا لم يكن كذلك فإني أُخرِّجُه من سنن أبي داود.

• فإذا لم يكن كذلك خَرَّجْتُه من بَقِيَّةِ المَصَادِرِ الحديثية.

• فإذا كان اللَّفْظُ الذي في المتن مغايراً لِلْفَظِ الْمَصْدَرِ فإني أُشير إلى هذا.

• إذا كان الحديث موضوعاً فإني أُشير إلى ذلك.

• تخريج أقوال الصَّحابة والتَّابعين:

• إذا كان الحديث عند عبد الرَّزَّاق وابن أبي شَيْبَةَ أُخرِّجُهما عنهما.

• فإذا لم يكن كذلك أُخرِّجُهما عن أحدهما.

• فإذا لم يكن كذلك أُخرِّجُه من بَقِيَّةِ المَصَادِرِ، مثل سنن البيهقي وكُتُبِ

ابن المُنذِر وابن عبد البر وغيرهما.

٨- التَّراجم والتَّعريف والبيان:

- وَضَعْتُ تَرْجَمَةً مُخْتَصِرَةً مَوْجِزَةً لِلْمُؤَلَّفِ؛ تَشْتَمِلُ عَلَى حَيَاتِهِ الشَّخْصِيَّةِ

وَالْعِلْمِيَّةِ.

- قُنْتُ بِالتَّعْرِيفِ بِالْأَعْلَامِ بِشَكْلِ مُخْتَصَرٍ.

٩- قَدَّمْتُ الْكِتَابَ بِمَقْدَمَاتٍ دَرَسِيَّةٍ مَهْمَةٍ عَنِ الْكِتَابِ وَمُؤَلَّفِهِ، وَهِيَ:

- تَحْقِيقُ اسْمِ الْكِتَابِ.

- إِثْبَاتُ نَسْبِ الْكِتَابِ إِلَى الْمُؤَلَّفِ.

- مَنَاجِزُ الْمُؤَلَّفِ فِي الْكِتَابِ.

- مَصَادِرُ الْمُؤَلَّفِ فِي الْكِتَابِ.

- النُّشُورَاتُ السَّابِقَةُ لِلْكِتَابِ وَنَقْدُهَا.

- وَصْفُ النُّسخَةِ الْخَطِيَّةِ الْمُعَقَّدَةِ.

- عَمَلِي فِي تَحْقِيقِ الْكِتَابِ.

١٠- صَنَعْتُ كَشَافَاتٍ وَفَهَارِسَ مُتَنَوِّعَةً، وَهِيَ:

- بُنَى الْمَصَاوِيرِ وَالْمُرَاجِعِ.

- كَشَافُ الْإِبْرَانِ وَالْمَوْلَانِ.

- كَشَافُ الْأَعْمَامِ وَالشُّرُوعِ.

- كَشَافُ الْمُرُوفَاتِ وَالْمَقُولَاتِ.

- كَشَافُ الْأَعْلَامِ.

- فِهْرُسُ نَوْحَاتِ الْكِتَابِ.

نماذج من النسخة النحوية المعتمدة

بداية النسخة

والله
 بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلواته على رسله
 الأصل في التوكل قوله تعالى وعليه فليتوكل المتوكلون
 وقال المومنون على الله توكلنا ربنا لا نجعلنا فتنه للهم الطامنين
 وقال ربنا عليك توكلنا وألينا ووال عليك يودلت وعليه
 فليتوكل المتوكلون وعلى الله فليتوكل المومنون وما لنا أن لا
 نتوكل على الله وقد هدانا سبيلنا إلى قوله وعلى الله فليتوكل
 المتوكلون وقال منبراً عن نبيه يا قوم أن كنتم آمنتم بالله
 فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين وقالوا على الله يودلتنا ربنا لا
 نجعلنا فتنه للهم العالمين وروى ابن أبي الدنيا بأساده عن
 عمر بن الخطاب رسول الله يقول لو أنكم توكلتم على الله حق
 توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو وأخفاصاً وتروح بطاناً
 وبأسناده عن ابن عباس قال قال رسول الله من ستره أن يكور أقوا
 الناس فليتوكل على الله وبأسناده عن عمران بن حصين قال قال
 رسول الله يدخل الجنة من آمنني سبعة ألفاً بغير حساب لا شون
 ولا ستر فون ولا تكبرون وعلى ربهم يتوكلون فقام عداشته
 بمرحاض فقال رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم فقال
 اللهم اجعله منهم فقام رجل آخر فقال رسول الله ادع الله
 أن يجعلني منهم قال قد سئفك بها عكاشته وبأسناده عن
 عمار بن ياسر قال قال النبي من التوكل في الرزق فهو أن لا
 بالتوكل في حقيقته التوكل في الرزق وهو أن لا
 تشرف نفسه إلى أحد من الناس بل يعلم أنه لا رزق سواه
 ولا يضر ولا ينفع شيء إلا بأذنه والتعلق بالاستباب ليس من
 ضعف التوكل وإنما هو بلامن الطبع وديننا أحمد علي

خاتمة النسخ

ربہ عوادہ مرزبن ۵

النَّصْرُ الْمَحَقَّقُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ب/١

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ.
الْأَصْلُ فِي التَّوَكُّلِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾^(١).

وَقَالَ الْمُؤْمِنُونَ: ﴿عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾^(٢).

وَقَالَ: ﴿رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا﴾^(٣).

وَقَالَ: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾^(٤).

﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٥) وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ

هَدَيْنَا سُبُلَنَا ﴿إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾^(٦).

وَقَالَ مُخْبِرًا عَنْ نَبِيِّهِ: ﴿يَقُولُ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾^(٧)

فَقَالُوا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾^(٨).

- وَرَوَى ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا، بِإِسْنَادِهِ^(٩): عَنْ عُمَرَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ:

(١) سورة يوسف: (٦٧).

(٢) سورة يونس: (٨٥).

(٣) سورة الممتحنة: (٤).

(٤) سورة يوسف: (٦٧).

(٥) سورة إبراهيم: (١١-١٢).

(٦) سورة يونس: (٨٤) و (٨٥).

(٧) «التوكل» رقم: (١).

«لَوْ أَنَّكُمْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ، لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ، تَغْدُو خِمَاصًا، وَتَرُوحُ بِطَانًا»^(١).

- وَيُؤَسِّنَادِهِ^(٢): عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ:

«مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَكُونَ أَقْوَى النَّاسِ فَلْيَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ».

- وَيُؤَسِّنَادِهِ^(٣): عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ:

«يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ، لَا [يَكْتُونُونَ]^(٤)، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ».

فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مَخْصَنِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اذْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ. فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ».

فَقَامَ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اذْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ. قَالَ: «قَدْ سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ»^(٥).

- وَيُؤَسِّنَادِهِ^(٦): عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

«الطَّيْرَةُ مِنَ الشَّرِكِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهَا بِالتَّوَكُّلِ»^(٧).

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢٠٥)، والترمذي في «الجامع» رقم: (٢٣٤٤).

(٢) «التوكل» رقم: (٩).

(٣) «التوكل» رقم: (٢٥).

(٤) في «الأصل»: (يكتون).

(٥) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحیح» رقم: (٦٥٤١)، ومسلم في «الصحیح» رقم: (٢١٦)، والإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٩٩١٣).

(٦) «التوكل» رقم: (٤١).

(٧) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٤١٧١)، وأبو داود في «السنن» رقم: (٣٩١٠).

فصل في حقيقة التوكل في الرزق

فَهُوَ أَلَّا تَشْرَفَ^(١) نَفْسُهُ إِلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، بَلْ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَرْزُقُ سِوَاهُ، وَلَا يَضُرُّ وَلَا يَنْفَعُ شَيْءٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

وَالْتَعَلُّقُ بِالْأَسْبَابِ لَيْسَ مِنْ ضَعْفِ التَّوَكُّلِ، وَإِنَّمَا هُوَ بَلَاءٌ مِنَ الطَّنَعِ. وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى / أَنَّ حَقِيقَتَهُ قَطْعُ التَّشْرِفِ:

١/٢

فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ، وَقَدْ سَأَلَهُ: أَيُّ شَيْءٍ صِدْقُ التَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؟ قَالَ: «أَلَّا يَكُونَ فِي قَلْبِهِ أَحَدٌ مِنَ الْأَدَمِيِّينَ يَطْمَعُ أَنْ يَجِيئَهُ بِشَيْءٍ»^(٢). وَقَدْ نَصَّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ التَّعَلُّقَ بِالْأَسْبَابِ لَيْسَ مِنْ ضَعْفِ التَّوَكُّلِ: فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ، وَقَدْ سَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ يُرِيدُ سَفَرًا: أَيَّمَا أَحَبِّ إِلَيْكَ؛ بِخِمْلٍ مَعَهُ زَادًا أَوْ يَتَوَكَّلُ؟

قَالَ: «يَخِمْلُ مَعَهُ زَادًا وَيَتَوَكَّلُ»^(٣).

فَقَدْ أَمَرَهُ بِالتَّوَكُّلِ مَعَ السَّبَبِ، وَهُوَ الزَّادُ. وَنَقَلْتُ مِنْ خَطِّ أَبِي حَفْصٍ الْبَرْمَكِيِّ^(٤): سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ عَبْدَ الْعَزِيزِ:

(١) «التَّشْرِفُ لِلشَّيْءِ»: (هُوَ التَّطَلُّعُ وَالنَّظَرُ إِلَيْهِ وَحَدِيثُ النَّفْسِ وَتَوَقُّعُهُ).

(٢) أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «الْحَثِّ عَلَى التَّجَارَةِ» رَقْم: (١١٨).

(٣) أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «الْحَثِّ عَلَى التَّجَارَةِ» رَقْم: (٩٠).

(٤) هُوَ عَمْرٍو بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، أَبُو حَفْصٍ الْبَرْمَكِيُّ، كَانَ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْأَعْيَانِ النَّسَاكِ الزُّهَادِ ذُو=

سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ هَارُونَ الْخَلَّالَ يَقُولُ: سُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ
الزَّاهِدِ، يَكُونُ زَاهِدًا وَمَعَهُ مِائَةُ دِينَارٍ؟
قَالَ: «نَعَمْ، عَلَى شَرِيطَةٍ إِذَا زَادَتْ لَمْ يَفْرَحْ، وَإِذَا نَقَصَتْ لَمْ يَخْزَنْ»^(١).

* وَالِدَلَالَةُ عَلَى أَنَّ حَقِيقَتَهُ قَطْعُ التَّشَرُّفِ، وَهُوَ أَعْلَى الْمَقَامَاتِ:
مَا رَوَى ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا بِإِسْنَادِهِ^(٢): عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
قَالَ:

«مَنْ اسْتَرْقَى وَانْكَبَى فَقَدْ بَرِيَ مِنَ التَّوَكُّلِ»^(٣).
وَمَعْنَاهُ: بَرِيَ مِنَ حَقِيقَةِ التَّوَكُّلِ الَّذِي هُوَ أَعْلَى الْمَقَامَاتِ.
فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يُعَارِضُهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ: «لَوْ أَنَّكُمْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى
اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ، لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ، تَغْدُو خِمَاصًا، وَتَرُوحُ بِطَانًا» فَشَبَّهَ
حَقِيقَةَ التَّوَكُّلِ بِمَنْ يَطْلُبُ الرِّزْقَ مِنَ الطَّيْرِ، وَطَلَبُ الرِّزْقِ تَشَرُّفٌ؟
قِيلَ: تَقْدِيرُ الْخَبَرِ: لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ فِرَاحَ الطَّيْرِ الَّذِينَ لَا طَلَبَ لَهُمْ،
تَغْدُو الْأُمَّهَاتُ خِمَاصًا، وَتَرُوحُ بِطَانًا فَتَغْذِي فِرَاحَهَا، وَلَمْ يُرْذِ بِذَلِكَ الْأُمَّهَاتِ.
- وَيَدُلُّ عَلَيْهِ: مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ

= الفتيا الواسعة والتصانيف النافعة، حدث عن ابن الصواف وابن مالك، صاحب عمر المغازلي
والنَّجَادِ وَغُلَامِ الْخَلَّالِ، صَاحِبِ كِتَابِ «الْمَجْمُوعِ»، تُوْفِيَ سَنَةَ ٣٨٧ هـ. تُنْظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي
«الطَّبَقَاتِ»: (٢٧٣/٣).

(١) الْمَعْنَى عِنْدَ الْخَلَّالِ فِي «الْحَثِّ عَلَى التَّجَارَةِ» رَقْم: (١٩)، وَذَكَرَهُ ابْنُ مَفْلُحٍ فِي «الْآدَابِ
الْشَّرْعِيَّةِ»: (٢٤١/٢).

(٢) «التَّوَكُّلُ» رَقْم: (٤٣).

(٣) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» رَقْم: (١٨٢٠٠).

حِسَابٍ، وَهُمْ الَّذِينَ لَا [يَكْتُونُونَ] ^(١).
 فَبَيَّنَ أَنَّ أَعْلَى مَقَامَاتِ التَّوَكُّلِ إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِالْأَسْبَابِ الَّتِي هِيَ الْكَفَى؛ لِأَنَّهُ
 خَرَجَ ذَلِكَ مَخْرَجَ الْمَدْحِ بِإِسْقَاطِ الْحِسَابِ عَنْهُمْ.
 وَرَوَى ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا بِإِسْنَادِهِ ^(٢): عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ، قَالَ: «لَوْ تَوَكَّلْنَا عَلَى
 اللَّهِ مَا بَيْنَنَا حَاطِطًا عَلَى لَبِثَتَيْنِ، وَلَا جَعَلْنَا عَلَى بَابِنَا غَلَقًا».
 قَالَ ^(٣): «وَقَالَ زُهَيْرُ الْبَابِيِّ: «مَا أَقْدِرُ أَنْ أَقُولَ: تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ».
 وَهَذَا مِنْهُمَا يَدُلُّ عَلَى حَقِيقَةِ التَّوَكُّلِ.

* وَالِدَّلَالَةُ عَلَى صِحَّةِ التَّوَكُّلِ مَعَ التَّعَلُّقِ بِالْأَسْبَابِ:
 قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمْشُوا فِي مَنَازِلِكُمْ / وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾ ^(٤).
 وَقَوْلُهُ: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ ^(٥).
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ ^(٦).
 وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى الْحَثِّ عَلَى الْأَسْبَابِ، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ قَادِحًا فِي التَّوَكُّلِ
 لَمْ يَحُثَّ عَلَيْهِ.
 وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ

ب/٢

(١) فِي «الْأَصْلِ»: (يَكْتُونُونَ).

(٢) «التَّوَكُّلُ» رَقْم: (٤٨).

(٣) «التَّوَكُّلُ» رَقْم: (٤٨).

(٤) سُورَةُ الْمَلِكِ: (١٥).

(٥) سُورَةُ الْجُمُعَةِ: (١٠).

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: (١٩٨).

بِحِكْمَةٍ عَنْ رَاضٍ مِنْكُمْ ﴿١﴾

وَيَذُلُّ عَلَيْهِ: مَا رَوَتْ عَائِشَةُ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهَا وَعَلَى أَبِيهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ:

«أَطْيَبُ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ»^(١).

وَرَوَى: «أَفْضَلُ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ»^(٢).

- وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ:

«كَانَ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ»^(٣).

- وَرَوَى عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ:

«مَنْ طَلَبَ الدُّنْيَا حَلَالًا، اسْتَعْفَافًا عَنِ الْمَسْأَلَةِ، وَتَعَطُّفًا عَلَى جَارِهِ، وَكَدًّا

عَلَى عِيَالِهِ، لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَوَجْهُهُ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»^(٤).

- وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا مَرَّ بِأَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالُوا: مَا أَجْلَدُهُ

لَوْ كَانَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ! فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:

«إِنْ كَانَ يَكْدُ عَلَى وَالِدَيْهِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ يَكْدُ عَلَى عِيَالِهِ

فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٥).

(١) سورة النساء: (٢٩).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢٤١٤٨).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢٤٠٣٢).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٧١٨١)، والبخاري في «الصحيح» رقم: (٢٠٧٢) كلاهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه عبد بن حميد في «مسنده» رقم: (١٤٣١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» رقم: (٤٢١٤).

وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ:
«تَقُولُ امْرَأَتُكَ: عَلَى مَنْ تَكِلُنِي؟ وَيَقُولُ وَلَدُكَ: عَلَى مَنْ تَكِلُنَا؟»^(١)
وَيَذُلُّ عَلَيْهِ: مَا أَخْبَرَنِي جَدِّي أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْإِجَازَةِ بِإِسْنَادِهِ:
عَنْ أَنَسٍ. وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا^(٢). قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، أَعْقِلْهَا وَأَتَوَكَّلْ، أَوْ أَطْلِقْهَا وَأَتَوَكَّلْ؟
قَالَ: «أَعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ»^(٣).

فَأَبَتْ التَّوَكُّلَ مَعَ السَّبَبِ، وَهُوَ عَقْلُهَا.
وَيَذُلُّ عَلَيْهِ: مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْتَدَرَكِ»^(٤) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:
«إِنَّكُمْ تَقُولُونَ: أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ! وَاللَّهُ الْمَوْعِدُ، إِنَّكُمْ تَقُولُونَ: مَا
بَالُ الْمُهَاجِرِينَ لَا يُحَدِّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ! وَمَا بَالُ الْأَنْصَارِ
لَا يُحَدِّثُونَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ! وَإِنَّ أَصْحَابِي مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانَتْ تَشْغَلُهُمْ
صَفَقَاتُهُمْ فِي الْأَسْوَاقِ، وَإِنَّ أَصْحَابِي مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَتْ تَشْغَلُهُمْ أَرْضُوهُمْ
وَالْقِيَامُ عَلَيْهَا»^(٥).

وَرَوَى ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا بِإِسْنَادِهِ^(٦): عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ
لَقِيَ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ.

(١) «التوكل على الله عز وجل» رقم: (١١).

(٢) أخرجه الترمذي في «الجامع» رقم: (٢٥١٧).

(٣) أخرجه الترمذي في «الجامع» رقم: (٢٥١٧).

(٤) رقم: (٧٢٧٥).

(٥) مخرق عليه، أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: (٧٣٥٤)، ومسلم في «الصحيح» رقم: (٢٤٩٢).

(٦) «التوكل» رقم: (١٠).

فَقَالَ: «مَنْ أَنْتُمْ؟»

قَالُوا: نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ.

فَقَالَ: «بَلْ أَنْتُمْ الْمُتَكَلِّفُونَ»^(١)، إِنَّمَا الْمُتَوَكِّلُ الَّذِي يُلْقِي حَبَّهُ فِي الْأَرْضِ
وَيَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى إِجْمَاعِهِمْ فِي التَّعَلُّقِ بِالْأَسْبَابِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ فِي / رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يَعْمَلُ حَتَّى

تَذِيرُ يَدُهُ، وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَعْمَلُونَ»^(٢).

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْأَسْبَابَ لَوْ كَانَتْ مِنْ ضَعْفِ التَّوَكُّلِ؛ لَتَدَاخَلَتْ شَكٌّ فِي عِلْمِهِ

بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الضَّارُّ النَّافِعُ لَا غَيْرُهُ، فَعَلِمَ أَنَّهُ بَلَاءٌ مِنَ الطَّنْبِ.



(١) فِي «التَّوَكُّلِ»: (الْمُتَكَلِّفُونَ).

(٢) أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ فِي «الْحَثِّ عَلَى التَّجَارَةِ» رَقْم: (١٠٦).

منالفة فف الشف

وهو على ضرئف:

أفءفهما: ألاً [فففف] ^(١) نففف فمأ أوفف أفوء المسلمف؁ ففف فففف ذفف وفففوف؁ ولهذا قال ففالف: ﴿لأ ففءوف فف فءورهم فافف فمأ أوفف﴾ ^(٢).

والضرب الفافف: أن ففف على أموال الناس؁ فلا فففف نففف فرفء مظلمة؁ ولا فوفف أمانة؁ إنما هممف الففانة وكسر الودائع.

فرفوف عن ابن مسعود أنه قال: «ففف أن ففف على ما فف أففف الناس» ^(٣).

وقال بعض الفاففف ^(٤): رأفء عبء الرففم بن عوف فطوف فوف البفب

وهو فقول: «رب ففف ففف نففف» لا ففف على ذفف.

قال: ففففف ففف؁ فقلت: ما لف لا أسمعك فءعوف إلا فقول: رب ففف ففف

نففف! لا ففف على ذفف!

قال: «إنف ففف ففف نففف وففف الفرفة والففانة وكذا وكذا» ففف

عفف ^(٥).

(١) فف «الأصل»: (فففف).

(٢) سورة الفشر: (٩).

(٣) أفرجه الفرافف فف «مساوف الأفلاق» رقم: (٣٤٥) عن ابن عمر رفف الله عفف؁ وأفرجه

الفففف فف «الفلاء» رقم: (٨٠١٠) عن طاوس.

(٤) هو أبو الففاج فبان بن فففن الأسف رفف الله.

(٥) أفرجه الفاففف فف «أخبار مكة» رقم: (٤١٥).

فَإِذَا أَلْزَمَ قَلْبُهُ الْغَمَّ بِمَا أُتِيَ النَّاسُ مِنْ خَيْرٍ، وَلَمْ يُؤَدِّ أَمَانَةً، وَلَا مَا عَلَيْهِ، وَظَلَمَ النَّاسَ فِي أَمْوَالِهِمْ؛ فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الشُّحَّ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(١).

- وَقَدْ رَوَى أَبُو حَفْصٍ ابْنُ شَاهِينَ فِي «كِتَابِ الْمُعْجَمِ»^(٢) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ

خَالِدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ جَارِيَةَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ:

«بَرِيءٌ مِنَ الشُّحِّ مَنْ أَدَّى الزَّكَاةَ، وَقَرَى الضَّيْفَ، وَأَعْطَى فِي النَّائِيَةِ»^(٣).

- وَرَوَى أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ فِي «كِتَابِ الْوَرَعِ»^(٤) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ:

«شَرُّ مَا فِي رَجُلٍ شُحُّ هَالِعٍ، وَجُبْنُ خَالِعٍ»^(٥).



(١) سورة الحشر: (٩).

(٢) لعله معجم مشايخه، لم يعثر عليه حتى الآن، يسر الله ذلك.

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» رقم: (٤٠٩٦).

(٤) لم يعثر عليه حتى الآن، يسر الله ذلك.

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٨٠١٠)، وأبو داود في «السنن» رقم: (٢٥١١).

مسألة

وَأَمَّا الْبُخْلُ:

فَهُوَ أَلَّا تَسْخُو النَّفْسَ بِأَدَاءِ الْحُقُوقِ الَّتِي أَوْجَبَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ فِي مَالِهِ. فَرَوَى عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «الْبُخْلُ أَنْ تَبْخَلَ بِمَا فِي يَدَيْكَ، أَلَمْ تَسْمَعْ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾»^(١) وَقَالَ: ﴿وَلَا يَسْتَلْكُمُ أَمْوَالُكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿هَٰؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ يُدْعَوْنَ لِيُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنِ نَفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾»^(٢).

وَأَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ:

«خَصَلَتَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مُؤْمِنٍ: سُوءُ الْخُلُقِ، وَالْبُخْلُ»^(٣).

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ فِي «كِتَابِ الْوَرَعِ» بِإِسْنَادِهِ: / عَنْ حُبَيْشِ بْنِ مُبَشَّرٍ^(٤)، ٣/ب

قَالَ: قَعَدْتُ مَعَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَالنَّاسُ مُتَوَافِرُونَ، فَأَجْمَعُوا أَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ رَجُلًا صَالِحًا بِخَيْلٍ^(٥).

(١) سورة آل عمران: (١٨٠).

(٢) سورة محمد: (٣٨).

(٣) أخرجه الترمذي في «الجامع» رقم: (١٩٦٢).

(٤) هو حُبَيْشُ بْنُ مُبَشَّرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ، الْفَقِيهَ الطُّوسِيُّ، رَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، رَوَى عَنْهُ ابْنُ مَاجَهٍ وَيَحْيَى بْنُ صَاعِدٍ، تُوُفِيَ سَنَةَ ٢٥٨ هـ. تُنْتَظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ»: (٤١٥/٥).

(٥) ذَكَرَهَا ابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي «الطَّبَقَاتِ»: (٣٩٢/١).

- وَعَنِ الْحَسَنِ ^(١): ﴿ تَلْقَوْنَ أَيَّادِيَكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ^(٢) قَالَ: «البُخْلُ» ^(٣).
- وَعَنْ بُشَيْرٍ ^(٤) قَالَ: «الْبَخِيلُ لَا غِيَبَةَ لَهُ» ^(٥).



(١) هو الحسن البصري رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) سورة البقرة: (١٩٥).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» رقم: (١٧٥١).

(٤) هو بشر بن الحارث رَحِمَهُ اللهُ.

(٥) أخرجه الخطيب في «البعلاء» رقم: (٧٨).

مسألة في الجزع

وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَخْرُجُ بِهِ صَاحِبُهُ مِنَ الصَّبْرِ، لَكِنْ يُنْقِصُهُ مِنْ كَمَالِ الصَّبْرِ.

وَالثَّانِي: مَا يَخْرُجُ بِهِ صَاحِبُهُ مِنَ الصَّبْرِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَهُوَ عَلَى ضَرْوَيْنِ:

مِنْهَا: إِجْمَاعُ الْقَلْبِ عَلَى الْغَمِّ وَالْحُزَنِ لِمَا نَزَلَ بِهِ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي [نَفْسِهِ] ^(١)

أَوْ غَيْرِهِ، وَلَا يَظْهَرُ مِنْهُ مَا يَكْرَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَدْ رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَجْزَعُ وَإِنَّهُ لَمَتَجَلِّدٌ، مَا يَرَى مِنْهُ

إِلَّا الصَّبْرَ» ^(٢).

وَفِيهِ ضَرْبٌ آخَرُ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ: أَنْ يَذْكُرَ لِلْخَلْقِ مَا نَزَلَ بِهِ عَلَى رَاحَةِ

النَّفْسِ، أَوْ عَلَى اسْتِرْحَامِ الْخَلْقِ لَهُ لِيَرْقُوا عَلَيْهِ، وَلِيُخْلِفُوا عَلَيْهِ إِنْ ذَهَبَ مِنْهُ

شَيْءٌ، أَوْ يُعِينُوهُ عَلَى أَمْرِ دُنْيَاهُ، وَلَا يَذْكُرُ عَلَى التَّبَرُّمِ وَالتَّضَجُّرِ بِهِ.

وَفِيهِ ضَرْبٌ آخَرُ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ: أَنْ يَقْطَعَهُ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ، مِمَّا

لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ.

فَهَذِهِ الْأَقْسَامُ مِنَ الْجَزَعِ لَا تَحْرِمُهُ الْأَجْرَ، وَلَا مَأْتَمَ عَلَيْهِ فِيهِ.

الضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ الْجَزَعِ: الَّذِي يُخْرِجُهُ مِنَ الصَّبْرِ.

(١) فِي «الْأَصْلِ»: (نَفْسٍ).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الزُّهْدِ» رَقْم: (١١١)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «التَّحْقِيقِ» رَقْم: (١٤٠٧).

وَهُوَ عَلَى صَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَخْصُلَ مَعَهُ شِكَايَةٌ وَاسْتِعَانَةٌ.

وَالْآخَرُ: أَنْ يَخْصُلَ مَعَهُ اسْتِعَانَةٌ بِالْمَعَاصِي.

فَكِلَاهُمَا لَا أَجْرَ لَهُ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْوِزْرُ.

أَمَّا الَّذِي يَخْصُلُ مَعَهُ الشُّكَايَةُ: فَإِنْ يَجْمَعُ الْغَمُّ عَلَى قَلْبِهِ، فَيُخْرِجُهُ الْغَمُّ إِلَى أَنْ يَشْكُوَ إِلَى النَّاسِ مَا نَزَلَ بِهِ عَلَى التَّبَرُّمِ وَالتَّضَجُّرِ وَالِاسْتِنْكَارِ لِمَا نَزَلَ بِهِ، وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: «كَانَ يَوْمَ أَصَابَنِي هَذَا فِيهِ يَوْمٌ شَوْمٌ! يَا رَبِّ لَا أُرِيدُ هَذَا الْأَجْرَ! «أَكُنْتُ أَعْظَمَ النَّاسِ ذَنْبًا! «وَالِي كَمْ هَذَا الْبَلَاءُ! «وَلَيْتَ هَذَا لَمْ يَكُنْ!.

- وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: «لَأَنْ أَعْصَى عَلَى جَمْرَةٍ حَتَّى تَبْرُدَ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُولَ لِشَيْءٍ قَضَاهُ اللَّهُ: لَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ! (١).

- وَرَوَى عَنْ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: مَا قَوَّسَ ظَهْرَكَ، وَأَذْهَبَ بِعَيْنِكَ؟ قَالَ: «ذَهَبَ بِعَيْنِي حُزْنٌ عَلَى يَوْسُفَ، وَقَوَّسَ ظَهْرِي حُزْنِي عَلَى أَخِيهِ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: يَا يَعْقُوبُ، تَفَرَّغْتَ لِشُكْرَايَ (٢).

- وَالْحَدِيثُ: «مَنْ شَكَا مُصِيبَةً نَزَلَتْ بِهِ فَإِنَّمَا [يَشْكُو] (٣) رَبَّهُ» (٤).

الضَّرْبُ الثَّانِي: أَنْ يَسْتَعِينَ أَوْ يَسْتَرِيحَ مِنْ شِدَّةِ الضَّرِّ، أَوْ أَلَمِ السُّقْمِ أَوْ الْجِرَاحَةِ، أَوْ الضَّيْقِ، أَوْ ذَهَابِ الْمَالِ إِلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، كَالرَّجُلِ يُحِمُّ، أَوْ يُضْرَبُ عَلَيْهِ بَعْضُ جَسَدِهِ، أَوْ يَغْتَمُّ / بِذَهَابِ مَالِهِ أَوْ وَلَدِهِ، فَمِنْ شِدَّةِ الضَّجَرِ

١/٤

(١) أَخْرَجَهُ اللَّائِكَاثِيُّ فِي «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» رقم: (١٢١٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «المعجم الأوسط» رقم: (٦١٠٥).

(٣) فِي «الأصل»: (يشكو).

(٤) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الزهد» رقم: (١٩٠٩) مِنْ قَوْلِ فَرْقَدِ السَّبْخِيِّ.

مِنْ خَادِمِهِ أَوْ امْرَأَتِهِ أَوْ وَلَدِهِ، أَوْ يَشْتُمُ وَيَمْتَنِّهِنَّ وَالِدَيْهِ، أَوْ يَضْرِبُ بَعْضُ مَوْلَاهُ
ظَالِمًا لَهُ، يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْ شِدَّةِ الْغَمِّ، أَوْ يَتَدَاوَى بِمَا لَا يَجِلُّ لَهُ، كَالْخَمْرِ أَوْ
مَخْمِ الْخَزِيرِ أَوْ لَحْمِهِ، أَوْ يَظْلِمُ، أَوْ يَغْصِبُ، أَوْ يَخُونُ أَمَانَتَهُ حِينَ ذَهَبَ بِمَالِهِ،
يُرِيدُ بِذَلِكَ جَبْرَ مُصِيبَتِهِ بِاخْتِيَانٍ مَا فِي يَدَيْهِ، أَوْ يُنْسِكُ عَنِ الْإِثْقَاقِ عَلَى مَنْ
يَجِبُ عَلَيْهِ؛ كَالْوَالِدَيْنِ وَالْوَلَدِ وَالْأَهْلِ، أَوْ حَبَسَ حَقًّا، أَوْ يَدْعُو بِالْوَيْلِ، أَوْ يَشُقُّ
الْحَبِيبَ، أَوْ يَلْطِمُ وَجْهَهُ.

- وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ نَهَى عَنْ ذَلِكَ، وَلَعَنَ مَنْ شَقَّ الْجُيُوبَ،
وَلَطَمَ الْخُدُودَ، وَخَمَسَ الْوُجُوهَ^(١).

- وَرَوَى أَنَّ رَجُلًا كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ تَرْعَى غَنَمًا لَهُ، فَأَخَذَ الذَّنْبُ شَأَةً مِنْهَا،
فَنَسَكَّتْهَا صَكَّةً، فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «أَعْتَقَهَا»^(٢) فَأَمَرَهُ بِذَلِكَ فِي
مُقَابَلَةِ يَغْلِهِ.

- وَرَوَى عَنْ مُطَرِّفٍ^(٣) أَنَّهُ قَالَ فِي دُعَائِهِ: «أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْتَعِينَ بِمَعَاصِيكَ
مِنْ ضَرْ نَزَلِ بِي»^(٤).



(١) أخرجه ابن ماجه في «السنن» رقم: (١٥٨٥).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢٣٧٦٥)، ومسلم في «الصحيح» رقم: (٥٣٧).

(٣) هو مطرف بن عبد الله بن الشخير رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد في «الزهد» رقم: (١٣٧٣).

مسألة

* وَالْخُرُوجُ بِالزَّادِ أَفْضَلُ مِنَ الْخُرُوجِ بِغَيْرِ زَادٍ.
- وَهَذَا ظَاهِرٌ مَا رَوَاهُ الْمَرْوُذِيُّ عَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُرِيدُ سَفَرًا
أَيَّمَا أَحَبِّ إِلَيْكَ؛ يَحْمِلُ مَعَهُ زَادًا أَوْ يَتَوَكَّلُ؟
قَالَ: «يَحْمِلُ مَعَهُ زَادًا وَيَتَوَكَّلُ»^(١).
- وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْحُسَيْنِ بْنِ حَسَّانٍ^(٢)، وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَدْخُلُ الْمَفَازَةَ
بِغَيْرِ زَادٍ؟

فَأَنْكَرَ ذَلِكَ، وَقَالَ: «لَا» وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ^(٣).
خِلَافُهُ لِمَنْ يَرَى تَرْكَ الْإِكْتِسَابِ أَفْضَلَ، يَرَى الْخُرُوجَ بِغَيْرِ زَادٍ أَفْضَلَ.
وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ:
- أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَصْحَابَهُ قَدْ تَزَوَّدُوا، وَتَزَوَّدَ أَصْحَابُهُ بَعْدَهُ، وَالْعُلَمَاءُ
بَعْدَهُمْ عَصْرًا بَعْدَ عَصْرٍ، وَلَا يُعْرَفُ عَالِمًا يَقُولُ: تَرْكَ الزَّادِ أَفْضَلُ. بَلْ يَقُولُ
أَكْثَرُهُمْ: «مَنْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ».
- وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ لِرَجُلٍ قَالَ: إِنِّي فِي كِفَايَةٍ!
فَقَالَ: «الزَّمِ السُّوقَ تَصِلْ بِهِ الرَّحِمَ»^(٤).

(١) أخرجها أبو بكر الخلال في «الحث على التجارة» رقم: (٩٠).

(٢) كذا في «الأصل»، والصواب: (أحمد بن الحسين بن حسان).

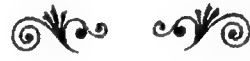
(٣) أخرجها أبو بكر الخلال في «الحث على التجارة» رقم: (٨٨).

(٤) أخرجها أبو بكر الخلال في «الحث على التجارة» رقم: (١).

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى^(١)، لِرَجُلٍ دَخَلَ عَلَيْهِ وَمَعَهُ وَلَدُهُ:
«الزَّيْمَةُ السُّوقُ، وَجَنِّبَهُ أَقْرَانَهُ»^(٢).

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ، فِي قَوْمٍ لَا يَعْمَلُونَ، يَقُولُونَ: نَحْنُ مُتَكِلُونَ.
قَالَ: «هَؤُلَاءِ مُبْتَدِعَةٌ»^(٣).

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ^(٤): «مَا أَحْسَنَ الْإِتِّكَالَ، وَلَكِنْ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ
أَنْ يَقْعُدَ وَلَا يَعْمَلَ شَيْئًا»^(٥).



(١) لم أتبيته، هل هو ابن مشيش أم النهري؟

(٢) أخرجه أبو بكر الخلال في «الحث على التجارة» رقم: (٥).

(٣) أخرجه أبو بكر الخلال في «الحث على التجارة» رقم: (١٠٩).

(٤) أحمد بن محمد الصائغ رحمه الله.

(٥) أخرجه أبو بكر الخلال في «الحث على التجارة» رقم: (١١٣).

فصل في صفة المرید

قَالَ أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ فِي «كِتَابِ الْوَرَعِ وَالْإِخْلَاصِ»: أَخْبَرَنَا طَالِبُ بْنُ حَرَّةٍ الْأَذَنِيُّ، قَالَ: حَضَرْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْجَلَّالُ الْحَرَبِيُّ^(١).

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «عَلَامَةُ الْمُرِيدِ قَطِيعَةُ كُلِّ خَلِيطٍ، لَا يُرِيدُ مَا يُرِيدُ»^(٢).
قَوْلُهُ: «قَطِيعَةُ كُلِّ خَلِيطٍ»: يَقْطَعُهُ عَنِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، لَا يُرِيدُ مَا يُرِيدُهُ الْخَلِيطُ.
- وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٣).
- وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾^(٤) وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ عَلَى سَنَنِ الطَّرِيقِ مَنْ يَتَّبِعُ طَرِيقَ الْجَاهِلِينَ!

- وَفِي الْخَبَرِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى: «يَا مُوسَى كُنْ يَقْظَانًا، وَاتَّخِذْ لِنَفْسِكَ أَخْدَانًا، وَكُلَّ خِذْنٍ لَكَ وَصَاحِبٍ لَا يُؤَاوِرُكَ عَلَى طَاعَتِي؛ فَإِنِذْ عَنْكَ صُحْبَتُهُ، فَإِنَّمَا كَانَ عَدُوًّا»^(٥).

(١) كَذَا أَتَتْ الْجُمْلَةُ مَهْمَلَةً فِي «الْأَصْلِ» وَ«تَفْضِيلِ الْفَقْرِ عَلَى الْغِنَى»، وَالرُّوَايَةُ ظَاهِرُهَا الْإِشْكَالُ، وَلِذَلِكَ وَرَدَتْ فِي «الطَّبَقَاتِ» وَ«الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ» بِدُونِ مَوْضِعِ الْإِشْكَالِ، وَلَعَلَّهُ زَاهِدٌ مِنَ الزَّهَادِ، فَإِنَّ مِنْ أَصْحَابِ بَشْرِ بْنِ الْحَارِثِ مَنْ عَرَفُوا بِالْجَلَاءِ.

(٢) ذَكَرَهَا الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى فِي «تَفْضِيلِ الْفَقْرِ عَلَى الْغِنَى» ص (١٣٠).

(٣) سُورَةُ يُونُسَ: (٨٩).

(٤) سُورَةُ الْأَعْرَافِ: (١٤٢).

(٥) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الزَّهْدِ» رَقْم: (٤٣٧)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «ذِمِّ الْقُرْنَاءِ» ص (٤٩).

وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو طَالِبٍ الْمَكِّيُّ فِي جُمْلَةٍ «قُوتِ الْقُلُوبِ»^(١)، فَقَالَ:

يَخْتَانُجُ الْمَرْيَدُ إِلَى مَبْعِ خِصَالٍ:

أَرْبَعُ قَوَاعِدَ.

وَتَلَاثَةُ أَعْلَامَ.

فَالْقَوَاعِدُ الْأَرْبَعَةُ:

الْجُوعُ.

وَالسَّهَرُ.

وَالصَّغْتُ.

وَالخَلْوَةُ.

وَالْأَعْلَامُ الثَّلَاثَةُ:

الْمَعْرِفَةُ بِالطَّرِيقِ.

وَالْخَشْيَةُ.

وَطَاعَةُ الدَّلِيلِ.

أَمَّا الْأَرْبَعَةُ الْقَوَاعِدُ - الَّتِي هِيَ الْجُوعُ وَالسَّهَرُ وَالصَّغْتُ وَالخَلْوَةُ - فَهِيَ
سَجْنُ النَّفْسِ وَضِيقُهَا، وَضَرْبُ النَّفْسِ وَقَيْدُهَا.

أَمَّا الْجُوعُ:

فَإِنَّهُ يُنْقِصُ دَمَ الْقَلْبِ فَيَبْيَضُّ، وَفِي بَيَاضِهِ نُورُهُ، وَيَذِيبُ شَحْمَ الْفُؤَادِ، وَفِي
ذَوْبِهِ رِقَّتُهُ، وَرِقَّتُهُ مِفْتَاحُ كُلِّ خَيْرٍ؛ لِأَنَّ فِي الْقَسْوَةِ مِفْتَاحَ كُلِّ شَرٍّ، فَإِذَا نَقَصَ دَمُ
الْقَلْبِ ضَاقَ مَسْلَكَ الْعَدُوِّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ دَمَ الْقَلْبِ مَكَانُهُ، وَإِذَا رَقَّ الْقَلْبُ ضَعُفَ

سُلْطَانُ الْعَدُوِّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ فِي غِلْظِ الْقَلْبِ سُلْطَانَهُ.
وَالْفَلَاسِفَةُ يَقُولُونَ: «النَّفْسُ هِيَ كُلِيَّةُ الدَّمِّ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا مَاتَ لَمْ يَفْقَدْ
مِنْ جِسْمِهِ إِلَّا دَمَهُ مَعَ رُوحِهِ».

وَالْعُلَمَاءُ مِنْهُمْ قَالُوا: «الدَّمُّ هُوَ مَكَانُ النَّفْسِ».
- وَفِي الْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِّ»^(١)
«فَضِيقُوا مَجَارِيَهُ بِالْجُوعِ وَالْعَطَشِ»^(٢).

- وَعَنْ عِيسَى أَنَّهُ قَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْحَوَارِيِّينَ، جُوعُوا بَطُونَكُمْ، وَعَطَّشُوا
أَكْبَادَكُمْ، وَعَرَّوْا أَجْسَادَكُمْ، لَعَلَّ قُلُوبَكُمْ تَرَى اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ»^(٣).
- وَقَالَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ: «أَوَّلُ بِدْعَةٍ حَدَّثَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ الشَّبَعُ، إِنَّ الْقَوْمَ
لَمَّا شَبِعَتْ بَطُونُهُمْ جَمَعَتْ بِهِمْ شَهَوَاتُهُمْ»^(٤).

- وَعَنْ عَائِشَةَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ وَأَصْحَابُهُ يَجُوعُونَ مِنْ غَيْرِ عَوَزٍ»^(٥).
- وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «مَا شَبِعْتُ مُنْذُ قُتِلَ عُثْمَانُ»^(٦).
- وَحَدِيثُ أَبِي جُحَيْفَةَ، لَمَّا تَجَشَّأَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:
«اكْفُفْ عَنَّا جُشَاءَكَ، فَإِنَّ أَطْوَلَكَمْ شَبَعًا فِي الدُّنْيَا أَكْثَرُكُمْ جُوعًا فِي الْآخِرَةِ»^(٧).

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: (٢٠٣٨)، ومسلم في «الصحيح» رقم: (٢١٧٥)، والإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢٦٨٦٣).

(٢) لم أجد هذه الزيادة فيما تحت يدي من مصادر السنة المسندة، وقال العراقي: «متفق عليه دون (فضيقوا مجاريه بالجوع) فإنه مدرج من بعض الصوفية».

(٣) لم أجد له فيما تحت يدي من مصادر، وقال فيه السبكي والعراقي: (لم أجد له).

(٤) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الجوع» رقم: (٢٢) بلفظ مقارب من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٥) لم أجد له فيما تحت يدي من مصادر.

(٦) أخرجه أبو داود في «الزهد» رقم: (٢٩٥).

(٧) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» رقم: (٨٩٢٩).

وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَشُدُّ الْحَجَرَ عَلَى بَطْنِهِ مِنَ الْجُوعِ^(١).
وَقَالَ لِفَاطِمَةَ: «مَا دَخَلَ فَمَ أَبِيكَ طَعَامٌ مُنْذُ ثَلَاثِ^(٢)»^(٣).
وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: «جُعِلَ الْخَيْرُ كُلُّهُ فِي بَيْتِ، وَجُعِلَ مِفْتَاحُهُ الْجُوعُ»^(٤).
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْمُرُودِيُّ: قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: إِنَّ رَجُلًا قَالَ: قَدْ ذَهَبَ
سَمْعِي مِنَ الْجُوعِ.

فَقُلْتُ لَهُ: اضْبِرْ فَإِنَّهَا أَيَّامٌ قَلِيلَةٌ.

فَقَالَ: «لَيْتَهُ دَامَ عَلَى الْفَقْرِ وَالْجُوعِ إِلَى الْمَمَاتِ».
وَقَالَ: «ذَكَرْتُ أَوْلِيكَ الْفَتَيَانَ أَصْحَابَ الصَّلَاةِ^(٥)، أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُسَلِّمَهُمْ»^(٦).
وَقِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: الرَّجُلُ يَجِدُ مِنْ قَلْبِهِ رِقَّةً، وَهُوَ يَشْبَعُ؟
قَالَ: «مَا أَرَاهُ!» وَجَعَلَ يُعْظِمُ أَمْرَ الْجُوعِ وَالْفَقْرِ^(٧).
وَقَالَ: «لَوْ كَانَ إِلَيَّ مَا أَكَلْتُ / وَلَا شَرِبْتُ»^(٨).

أ/٥

وَأَمَّا السَّهَرُ:

فَإِنَّهُ يُبَيِّرُ الْقَلْبَ وَيَجْلُوهُ، فَيَصِيرُ الْقَلْبُ كَأَنَّهُ كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ فِي مِرَاةٍ مَجْلُوَّةٍ،
فَيَرَعَبُ فِي الطَّاعَاتِ لِمُشَاهَدَةِ الْآخِرَةِ.

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٤٢٢٠).

(٢) في «الأصل»: (ثلاثاً) عليها ضبة.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٣٢٢٣).

(٤) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

(٥) لم أتبينهم.

(٦) «الورع» رقم: (٣٢١) مختصراً.

(٧) ذكره ابن رجب في «جامع العلوم والحكم»: (٤٦٩/٢).

(٨) لم أجده هذه الرواية فيما تحت يدي من مصادر.

- وَمِنْهُ حَدِيثُ حَارِثَةَ، لَمَّا قَالَ: «عَزَفْتُ نَفْسِي عَنِ الدُّنْيَا، وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى عَرْشِ رَبِّي بَارِزًا، وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ يَتَرَاوِرُونَ، وَإِلَى أَهْلِ النَّارِ يَتَعَاوُونَ». فَقَالَ: «عَرَفْتَ فَالْزَمِ»^(١).

- وَوَصَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَلْبَ الْمُؤْمِنِ فَقَالَ:

«قَلْبٌ أَجْرَدٌ فِيهِ سِرَاجٌ يُزْهِرُ»^(٢).

مَعْنَاهُ: تَجَرَّدُهُ مِنَ الْهَوَى، وَسِرَاجُهُ الَّذِي يُزْهِرُ فِيهِ هُوَ نُورُ الْيَقِينِ.
- وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: «مَنْ أَسْهَرَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً خَالِصًا كُوشِفَ بِمَلَكُوتِ السَّمَاءِ».

- وَرُوي فِي حَدِيثٍ مُعَاذٍ: «ثَلَاثٌ فِيهِنَّ الْمَقْتُ مِنَ اللَّهِ: الضَّحِكُ مِنْ غَيْرِ عَجَبٍ، وَالْأَكْلُ مِنْ غَيْرِ جُوعٍ، وَنَوْمُ النَّهَارِ مِنْ غَيْرِ سَهَرٍ بِاللَّيْلِ»^(٣).
- وَرُوي عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ:

«قَالَتْ أُمُّ سُلَيْمَانَ بِنْتُ دَاوُدَ لَا بَيْنَهَا: لَا تُكْثِرِ النَّوْمَ بِاللَّيْلِ؛ فَإِنَّ كَثْرَةَ النَّوْمِ تَتْرُكُ الْعَبْدَ فَقِيرًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٤).

- وَقِيلَ: كَانَ شَبَابٌ مُتَعَبِّدُونَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَكَانُوا إِذَا حَضَرَ عَشَاؤُهُمْ قَامَ فِيهِمْ عَالِمُهُمْ فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْمُرِيدِينَ، لَا تَأْكُلُوا كَثِيرًا، فَتَشْرَبُوا كَثِيرًا، فَتَرْقُدُوا كَثِيرًا، فَتَخْسَرُوا كَثِيرًا»^(٥).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: (٣٠٤٢٥).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (١١١٤٩).

(٣) أخرجه الشجري في «الأمالي» رقم: (٩٣٧).

(٤) أخرجه ابن ماجه في «السنن» رقم: (١٣٣٤).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» رقم: (٥٢٨) بلفظ مقارب.

وَأَعْلَمَ: أَنَّ تَوَمَّ الْعُلَمَاءِ عَنْ غَلَبَةِ بَعْدَ طَوْلِ السَّهْرِ بِالْقِيَامِ.
وَفِي الْخَبَرِ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فُلَانًا يُصَلِّي بِاللَّيْلِ وَيَسْرِقُ بِالنَّهَارِ!
فَقَالَ: «سَيَنْهَاهُ مَا تَقُولُ»^(١).

وَفِي الْخَبَرِ: عَنْ لُقْمَانَ أَنَّهُ قَالَ لِابْنِهِ: «يَا بُنَيَّ، لَا تُحِبَّ الْحَيَاةَ إِلَّا لِسَهْرِ
الَّيْلِ، وَظَمِّ الْهَوَاجِرِ، وَالذُّكْرِ لِلَّهِ، وَمَا كَانَ سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ الْخُسْرَانُ».
وَفِي الْخَبَرِ: «اسْتَعِينُوا عَلَى قِيَامِ اللَّيْلِ بِقَائِلَةِ النَّهَارِ»^(٢).
وَقَدْ قَالَ عَبْدُ الصَّمَدِ ابْنُ أَبِي مَطِيرٍ^(٣): بَيْتٌ عِنْدَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَوَّضَ لِي
صَاحِبَةُ مَاءٍ. قَالَ: فَلَمَّا أَصْبَحْتُ وَجَدَنِي لَمْ أُمْتَغِمْلُهُ.
فَقَالَ: «صَاحِبُ حَدِيثٍ لَا يَكُونُ لَهُ وَرَدٌ بِاللَّيْلِ!»
قُلْتُ: مُسَافِرٌ.

قَالَ: «وَإِنْ كُنْتُ مُسَافِرًا! حَجَّ مَسْرُوقٌ فَمَا نَامَ إِلَّا سَاجِدًا»^(٤).
وَقَالَ مُوسَى بْنُ عِيسَى الْمُقْرِئُ^(٥): رَكِبَنِي دَيْنٌ، فَأَتَيْتُ بِشْرًا^(٦)، فَقُلْتُ: قَدْ
رَكِبَنِي دَيْنٌ!
قَالَ: «عَلَيْكَ بِجَوْفِ اللَّيْلِ».

-
- (١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٩٧٧٨).
(٢) أخرجه ابن ماجه في «السنن» رقم: (١٦٩٣).
(٣) هو عبد الصمد بن سليمان بن أبي مطر العتكي، أبو بكر البلخي الأعرج الحافظ، لقبه
عبدوس. تُنظر ترجمته في «تهذيب الكمال»: (٣٤٢٩).
(٤) أخرجه أبو الفرج ابن الجوزي في «المناقب» ص (٢٧٣).
(٥) لم أتبيته.
(٦) أي بشر بن الحارث رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَمَضَيْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، فَقُلْتُ: قَدْ رَكِبَنِي دَيْنٌ!
قَالَ: «عَلَيْكَ بِالسَّحْرِ»^(١).
وَأَمَّا الصَّمْتُ:

فَإِنَّهُ يُلْقِحُ الْعَقْلَ، وَيُعَلِّمُ الْوَرَعَ، وَيَجْلِبُ التَّقْوَى.
- وَقَدْ قَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فِيمَ^(٢) النَّجَاةُ؟
فَقَالَ: «أَمْلِكُ عَلَيْكَ لِسَانَكَ، وَلَيْسَعُكَ بَيْتَكَ، وَأَبِكُ عَلَى خَطِيئَتِكَ»^(٣).
- وَأَوْصَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مُعَاذًا بِالصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ فِي
آخِرِ وَصِيَّتِهِ:

«أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى مَا هُوَ أَمْلَكُ بِكَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ؟ هَذَا» وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى لِسَانِهِ.
فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، / وَإِنَّا لَمُوَاخِذُونَ بِمَا تَتَكَلَّمُ بِهِ أَلَيْسَتُنَا؟
فَقَالَ: «تَكَلَّمْتُ أُمُّكَ مُعَاذُ، وَهَلْ يَكُفُّ النَّاسَ عَلَى مَنَاحِرِهِمْ فِي جَهَنَّمَ
إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ، إِنَّكَ مَا سَكَتَ فَأَنْتَ سَالِمٌ، فَإِذَا تَكَلَّمْتَ فَإِنَّمَا هُوَ لَكَ
أَوْ عَلَيْكَ»^(٤).

ب/٥

- وَرُوِيَ فِي الْخَبَرِ:
«لَا يَتَّقِي الْعَبْدُ رَبَّهُ حَقَّ تَقَاتِهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ لِسَانِهِ»^(٥).
- وَفِي خَبَرٍ آخَرَ:

(١) ذكرها القاضي في «تفضيل الفقر على الغنى» ص (١٣٤).

(٢) رسمها في «الأصل»: (فيما).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٧٣٣٤)، والترمذي في «الجامع» رقم: (٢٤٠٦).

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» رقم: (١٣٧).

(٥) أخرجه أبو داود في «الزهد» رقم: (٣٦٨) بهذا اللفظ موقوفاً على أنس بن مالك، وأخرجه
الطبراني في «المعجم الأوسط» رقم: (٥٦١٣) مرفوعاً بمعناه.

لَا يَصْلُحُ الْعَبْدُ أَنْ^(١) يَسْتَقِيمَ قَلْبُهُ، وَلَا يَسْتَقِيمَ قَلْبُهُ حَتَّى يَسْتَقِيمَ لِسَانُهُ^(٢).

وَكَانَ الضَّحَّاكُ بْنُ مَزَاحِمٍ يَقُولُ: «أَذْرَكْتُهُمْ وَمَا يَتَعَلَّمُونَ إِلَّا الصَّنَمَ وَالْوَرَعَ، وَهُمْ الْيَوْمَ يَتَعَلَّمُونَ الْكَلَامَ»^(٣).

وَرَأَيْتُ فِي «جُزْءٍ فِيهِ أَخْبَارُ أَحْمَدَ»^(٤) أَخْرَجَهُ إِلَيَّ الشَّيْخُ الْفَقِيهُ أَبُو الْحَسَنِ صَاحِبُنَا^(٥)، يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ جَعْفَرُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَامِدٍ الرَّازِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ الْوَرَّاقُ - وَرَأَى أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ - قَالَ: حَدَّثَنِي الْمُحَارِبِيُّ، قَالَ: قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: «السَّلَامَةُ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ، تِسْعَةٌ مِنْهَا فِي التَّغَافُلِ»^(٦).

قَالَ أَبُو عُثْمَانَ: فَعَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، فَقَالَ لِي: «يَرْحَمُ اللَّهُ الْأَوْزَاعِيَّ! عَشْرَتُهَا فِي التَّغَافُلِ»^(٧).
وَأَمَّا الْخَلْوَةُ:

فَإِنَّهَا تُفَرِّغُ الْقَلْبَ مِنَ الْخَلْقِ، وَتَجْمَعُ الْهَمَّ بِأَمْرِ الْخَالِقِ، وَتَجْلِبُ إِفْكَارَ^(٨)

(١) كذا في «الأصل»، ولعل الصواب: (إلا أن).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٣٠٤٨).

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الورع» رقم: (٢٦).

(٤) لم يتيسر العثور عليه حتى الآن، يسر الله ذلك.

(٥) لم أتبينه.

(٦) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» رقم: (٨٠٢٨) من حديث عثمان بن زائدة رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٧) ذكرها ابن مفلح في «الآداب الشرعية»: (٢٠/٢).

(٨) أي أعمل فكره في الأمر وتبصره وتأمله.

الْآخِرَةِ، وَتَجَدُّدُ الْإِهْتِمَامِ بِهَا، وَتُنْسِي إِذْكَارَ الْعِبَادِ، وَتُؤَاصِلُ ذِكْرَ الْمَعْبُودِ.
- وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «لَوْلَا الْوَسْوَاسُ لَمْ أَبَالِ أَنْ أَجَالِسَ
النَّاسَ، وَهَلْ أَفْسَدَ النَّاسَ إِلَّا النَّاسُ»^(١).

- وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «وَدِدْتُ أَنْ بَيْنِي وَبَيْنَ النَّاسِ سُورَ حَدِيدٍ»^(٢).
- وَقَدْ رَوَى الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَارِثِ السَّجِسْتَانِيُّ، أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ
اللَّهِ: التَّخَلِّي أَعْجَبُ إِلَيْكَ؟

فَقَالَ: «التَّخَلِّي عَلَى عِلْمٍ»^(٣).
- وَقَالَ: يُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: «الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ وَيَصْبِرُ عَلَى
أَذَاهُمْ»^(٤).

- وَقَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الصَّقْرِ^(٥): «إِذَا كَانَتِ الْفِتْنَةُ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَغْتَزِلَ الرَّجُلُ
حَيْثُ شَاءَ، فَأَمَّا مَا لَمْ تَكُنْ فِتْنَةً فَلَا مَصَارُ خَيْرٍ»^(٦).

- وَقَالَ فِي رِوَايَةِ مُشْنَى الْأَنْبَارِيِّ، وَقَدْ سُئِلَ: أَيُّمَا أَفْضَلُ؛ رَجُلٌ أَكَلَ فَشِيعَ
وَأَكْثَرَ الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ، أَوْ رَجُلٌ أَقَلَّ الْأَكْلَ فَقَلَّتْ نَوَافِلُهُ؟

(١) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «العزلة والانفراد» رقم: (٥٨) عن سعد بن أبي وقاص رَوَاهُ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) ذكرها القاضي ابن أبي يعلى في «الطبقات»: (١/٣٧١)، وفي «التمام»: (٣٠٨).

(٤) أخرجه الترمذي في «الجامع» رقم: (٢٥٠٧)، وابن ماجه في «السنن» رقم: (٤٠٣٢)، والإمام
أحمد في «المسند» رقم: (٥٠٢٢).

(٥) يحيى بن يزداد الوراق رَوَاهُ اللَّهُ.

(٦) ذكرها القاضي ابن أبي يعلى في «الطبقات»: (٢/٥٤٣)، وفي «التمام»: (٣٠٧).

فَذَكَرَ مَا جَاءَ فِي الْفِكْرَةِ: «تَفَكَّرْ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ قِيَامِ لَيْلَةٍ»^(١)،
وَقَالَ الْمُرُودِيُّ: ذَكَرْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: رَجُلٌ صَبُورٌ عَلَى الْفَقْرِ، قَدْ اعْتَزَلَ،
مَا كَانَ أَحْوَجُهُ إِلَيَّ عِلْمًا!

فَقَالَ: «اسْكُتْ، لَصَبْرُهُ وَعُزْلَتُهُ مِنَ الْعِلْمِ»^(٢).

فَهَذَا شَرْحُ الْخِصَالِ الْأَرْبَعَةِ الْقَوَاعِدِ.

وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الْأَعْلَامُ:

فَالْمَعْرِفَةُ بِالطَّرِيقِ: وَهِيَ إِصَابَةُ الْعِلْمِ فِي السَّغْيِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:
«إِنَّ الْمُنْبِتَّ لَا ظَهْرًا أَبْقَى، وَلَا أَرْضًا قَطَعَ»^(٣).

وَحَشْبَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: «اتَّبِعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَمَنْ يَهْدِي مَنْ
أَضَلَّ اللَّهُ»^(٤).

وَطَاعَةُ الدَّلِيلِ: وَهُوَ مُعَلِّمُهُ وَمُرْشِدُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ
إِلَيَّ»^(٥).

وَلَا بُدَّ لِلْمُرِيدِ مِنْ خِصَالٍ:

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: (٣٥٧٢٨) و (٣٦٣٧١) من قول أبي الدرداء والحسن
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) ذكرها القاضي في «تفضيل الفقر على الغنى» ص (١٣١)، وهناك زيادة: «أو كما قال، ورأيت
هذا عنده أكثر الفكرة».

(٣) لم أجد هذه الرواية فيما تحت يدي من مصادر.

(٤) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» رقم: (٣٦٠٣).

(٥) يابض في «الأصل» بقدر كلمتين.

(٦) سورة مريم: (٢٩).

(٧) سورة لقمان: (١٥).

أَوَّلُهَا: الصَّدَقُ فِي الْإِرَادَةِ. وَعَلَامَتُهُ إِعْدَادُ الْعُدَّةِ.

وَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ التَّسَبُّبِ إِلَى الطَّاعَاتِ، وَعَلَامَةُ ذَلِكَ هُجْرَانُ قُرْنَاءِ الشُّوْءِ.
وَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَالِ، وَعَلَامَةُ ذَلِكَ اسْتِكْشَافُ آفَاتِ النَّفْسِ،
/ وَاسْتِعْلَامُ مَا يُفْسِدُ الْأَعْمَالَ، وَاسْتِخْيَارُ^(١) مَحَاسِنِ النِّيَّاتِ، وَصِحَّةُ الْمَقَاصِدِ
فِي الْإِرَادَاتِ.

وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُجَالَسَةِ عَالِمٍ بِاللَّهِ، وَعَلَامَةُ ذَلِكَ إِثَارُهُ عَلَى مَا سِوَاهُ، وَحُسْنُ
الْقَبُولِ مِنْهُ، وَإِلْقَاءُ السَّمْعِ بِالْإِضْغَاءِ بِصِحَّةِ الْفَهْمِ إِلَيْهِ.
وَيَحْتَاجُ الْمُرِيدُ إِلَى تَوْبَةٍ نَصُوحٍ، فَبِذَلِكَ يَجِدُ حَلَاوَةَ الطَّاعَةِ، وَيَدُومُ إِقْبَالُ
الْقَلْبِ عَلَى الْإِرَادَةِ.

وَيَحْتَاجُ الْمُرِيدُ إِلَى طُعْمَةٍ حَلَالٍ لَا يَذْمُهَا الْعِلْمُ، وَعَلَامَةُ ذَلِكَ أَنْ [تَكُونَ]^(٢)
بِسَبَبٍ مُبَاحٍ يُوَافِقُ فِيهِ حُكْمَ الشَّرْعِ.

وَلَا بُدَّ مِنْ قَرِينٍ صَالِحٍ يُؤَازِرُهُ عَلَى حَالِهِ، وَيُسَاعِدُهُ عَلَى صَلَاحِ أَعْمَالِهِ،
كَمَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ: «الْمُؤْمِنُ مِرَاةُ الْمُؤْمِنِ»^(٣).

أَيُّ: يَرَى بِهِ مَا لَا يَرَاهُ لِنَفْسِهِ، كَمَا تُرِيهِ الْمِرَاةُ مِنْ وَجْهِهِ مَا لَا يَرَاهُ بَعَيْنُهُ.
وَعَلَامَةُ الْخَلِيلِ الصَّالِحِ: مُعَاوَنَتُهُ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى، وَنَهْيُهُ عَنِ الْإِثْمِ
وَالْعُدْوَانِ.

وَقَدْ رُوِيَ فِي الْخَبَرِ: «خَيْرُ الْإِخْوَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: تَعَالَوْا نَصُومُ، تَعَالَوْا

(١) أُنْتُ مَهْمَلَةٌ فِي «الْأَصْلِ» وَلَعَلَّهَا كَمَا أَثْبَتَهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(٢) فِي «الْأَصْلِ»: (يَكُونُ).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السَّنَنِ» رَقْم: (٤٩١٨).

فصل في صفة المريد

فَصَلِّي. وَشَرُّ الْإِخْوَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: تَعَالَوْا نَأْكُلْ، [تَعَالَوْا] ^(١) نَنَامُ ^(٢).
وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ: «يُكْرَهُ لِلْمُرِيدِ أَنْ تَكُونَ وَسَاوِسُهُ بِالْجَنَّةِ وَذِكْرُ مَا
فِيهَا مِنَ النَّعِيمِ».

قَالَ: «وَاسْتُحِبَّ لَهُ أَنْ تَكُونَ وَسَاوِسُهُ ذِكْرُ اللَّهِ، وَخَوَاطِرُهُ وَهَمُّهُ مُتَعَلِّقَةٌ
بِاللَّهِ لَا سِوَاهُ؛ لِأَنَّ الْمُرِيدَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِتَوْبَةٍ، غَيْرُ مُعْتَادٍ لِطُولِ الْإِسْتِقَامَةِ
وَالْعِصْمَةِ، فَإِذَا تَذَكَّرَ نَعِيمَ الْجَنَّةِ لَمْ آمَنْ عَلَيْهِ لِضَعْفِ قَلْبِهِ أَنْ يَنْتَهِي مِنْهُ مَا
يُشَاهَدُ فِي الدُّنْيَا، مِنَ اللَّبَاسِ وَالطَّيِّبَاتِ وَالنِّسَاءِ؛ لِأَنَّ هَذَا عَاجِلٌ، وَذَلِكَ آجِلٌ،
[فَتَطْلُبُ] ^(٣) نَفْسُهُ مِثْلَ مَا يُذَكَّرُ مِنَ نَعِيمِ الْآخِرَةِ مُعْجَلًا فِي الدُّنْيَا، فَإِذَا كَانَ هَمُّهُ
اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ كَانَ أَبْعَدَ لَهُ مِنْ زِينَةِ الدُّنْيَا وَلَذَائِهَا» ^(٤).



(١) ليست في «الأصل».

(٢) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء»: (٧/٣) من قول يحيى بن أبي كثير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) في «الأصل»: (فيطلب).

(٤) «قوت القلوب»: (٣٠٨/١).

تفليق

ذَكَرَ أَحْمَدُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ^(١)، وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا؟
فَقَالَ: «فِصْرُ الْأَمَلِ».
وَالْوَجْهُ فِيهِ:

- مَا نَقَلْتُهُ مِنْ خَطِّ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فِي جُزْءٍ تَرَجَمَتْهُ «الْعِلْمُ»^(٢):
بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: مَرَّ بِنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَنَحْنُ نُصَلِّحُ
خُصًّا لَنَا.

فَقَالَ: «مَا هَذَا؟».

فَقُلْتُ: خُصُّ لَنَا وَهِيَ [نُصْلِحُهُ]^(٣).

فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مَا أَرَى الْأَمْرَ إِلَّا أَسْرَعَ مِنْ ذَلِكَ»^(٤).

وَفِي لَفْظٍ آخَرَ: «مَا أَرَى الْأَمْرَ إِلَّا أَعْجَلَ مِنْ ذَلِكَ»^(٥).

- وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: اشْتَرَيْتُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ بْنِ ثَابِتٍ
وَلَيْدَةً بِمِائَةِ دِينَارٍ إِلَى شَهْرٍ. قَالَ: فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ:

(١) رواية صالح ذكرها في «المحنة» ص (٥/ب)، رواية المروزي وأبي طالب ذكرهما القاضي
في «تفضيل الفقر على الغنى» ص (١٢٥).

(٢) لم يتيسر العثور عليه حتى الآن، يسر الله ذلك.

(٣) في «الأصل»: (نصلح).

(٤) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم: (٥٢٣٥).

(٥) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم: (٥٢٣٦)، والترمذي في «الجامع» رقم: (٢٣٣٥).

«أَلَا تَعْجَبُوا مِنْ أُسَامَةَ؛ اشْتَرَى إِلَى شَهْرٍ إِنَّ أُسَامَةَ لَطَوِيلُ الْأَمَلِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا طَرَفْتُ عَيْنَيَّ فَظَنَنْتُ أَنَّ شَفَرَيَّ يَلْتَقِيَانِ حَتَّى أَقْبِضَ، وَلَا رَفَعْتُ طَرْفِي إِلَى السَّمَاءِ فَظَنَنْتُ أَنِّي وَاضِعٌ حَتَّى أَقْبِضَ، وَلَا لَقَنْتُ لُقْمَةً فَظَنَنْتُ أَنِّي أُسَيِّفُهَا حَتَّى أُغْصَّ بِهَا مِنَ الْمَوْتِ».

ثُمَّ قَالَ: «يَا بَنِي آدَمَ، إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ فَعُدُّوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ الْمَوْتِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنْ مَا تُوعِدُونَ لَا يَ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ»^(١).

ذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ فِي «أَمَالِيهِ»^(٢) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ النَّبِيَّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ:

«أَلَا إِنَّ الزَّهَادَةَ فِي الدُّنْيَا لَيَسَتْ بِتَحْرِيمِ الْحَلَالِ وَلَا إِضَاعَةِ الْمَالِ، وَلَكِنَّ الزَّهَادَةَ فِي الدُّنْيَا أَلَّا تَكُونَ بِمَا فِي يَدَيْكَ أَوْثَقَ مِنْكَ بِمَا فِي يَدَيِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَأَنْ تَكُونَ فِي ثَوَابِ الْمُصِيبَةِ إِذَا أَنْتَ أَصِبتَ بِهَا أَرْغَبَ مِنْكَ فِيهَا لَوْ أَنَّهَا أُفِيضَتْ لَكَ»^(٣).

- وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ:

«الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَأَمَنَاءُ الرُّسُلِ مَا لَمْ يَدْخُلُوا فِي الدُّنْيَا».

قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا دُخُولُهُمُ الدُّنْيَا؟

قَالَ: «اتَّبَاعُهُمُ السُّلْطَانُ وَحُبُّهُمْ الْأَغْنِيَاءَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَاحْذَرُوهُمْ

عَلَى دِمَائِكُمْ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُبْطِلُ حَسَنَاتِهِمْ»^(٤).

(١) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء»: (٩١/٦).

(٢) لم يتيسر العثور عليه حتى الآن، يسر الله ذلك.

(٣) أخرجه الترمذي في «الجامع» رقم: (٢٣٤٠)، وابن ماجه في «السنن» رقم: (٤١٠٠).

(٤) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

- بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَدْعُو فِيهِ الْمُؤْمِنُ لِلْعَامَّةِ، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: اذْغُ لِحَاصَةَ نَفْسِكَ أَسْتَجِبْ لَكَ، فَأَمَّا الْعَامَّةُ فَإِنِّي عَلَيْهِمْ سَاخِطٌ»^(١).

- بِإِسْنَادِهِ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «أَفْضَلُ الْعِبَادَةِ تَوَقُّعُ الْفَرَجِ»^(٢).

- بِإِسْنَادِهِ: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: «مَا رَأَيْتُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْخَلًا حَتَّى تُؤَفِّي رَسُولُ اللَّهِ».

فَقِيلَ لَهُ: فَكَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ، وَإِنَّمَا طَعَامُكُمْ الشَّعِيرُ؟
قَالَ: «يَطْحَنُ أَحَدُنَا الشَّعِيرَ، ثُمَّ يَنْسِفُهُ فَيَتَطَايَرُ مِنْهُ مَا يَتَطَايَرُ، وَيَبْقَى مِنْهُ مَا يَبْقَى»^(٣).

- بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ:

«كُلُّ شَيْءٍ يَنْقُصُ، إِلَّا الشَّرَّ فَإِنَّهُ يُزَادُ فِيهِ»^(٤).

- بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي أُمَامَةَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ:

«إِنَّ مِنْ شَرِّ رِجَالِ النَّاسِ مَنْزِلَةَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ [رَجُلًا] ^(٥) أَذْهَبَ آخِرَتَهُ بِدُنْيَا غَيْرِهِ»^(٦).

(١) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء»: (١٧٥ / ٦).

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» رقم: (٩٥٣٢).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢٢٨١٤)، والبخاري في «الصحيح» رقم: (٥٤١٣).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢٧٤٨٣).

(٥) في «الأصل»: (رجل).

(٦) أخرجه ابن ماجه في «السنن» رقم: (٣٩٦٦).

بإسناده: عَنْ عَطِيَّةِ السَّعْدِيِّ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:
«لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذَرًا لِمَا
بِهِ الْبَأْسُ»^(١).

بإسناده^(٢): عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ:
«أَلَا إِنَّ الرِّهَادَةَ فِي الدُّنْيَا لَيْسَتْ بِتَحْرِيمِ الْحَلَالِ وَلَا إِضَاعَةِ الْمَالِ، وَلَكِنَّ
الرِّهَادَةَ فِي الدُّنْيَا أَلَّا تَكُونَ بِمَا فِي يَدَيْكَ أَوْثَقَ مِنْكَ بِمَا فِي يَدَيِ اللَّهِ، وَأَنْ تَكُونَ
فِي تَوَابِ الْمُصِيبَةِ إِذَا أَنْتَ أَصَبْتَ بِهَا أَرْغَبَ مِنْكَ فِيهَا لَوْ أَنَّهَا أُبْقِيَتْ لَكَ»^(٣).
رَوَى ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا بِإِسْنَادِهِ^(٤): عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ:
«مَنْ قَالَ: (بِسْمِ اللَّهِ، تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) فَيَقَالَ
جَبْتُهُ: كُفَيْتَ وَوُقِيَتْ. وَتَنَحَّى لَهُ الشَّيْطَانُ»^(٥).

بإسناده^(٦): قَالَ: كَتَبَ عَامِلٌ أَفْرِيقِيَّةً إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَشْكُو إِلَيْهِ
الْهَوَامَّ وَالْعَقَارِبَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: «وَمَا عَلَى أَحَدِكُمْ إِذَا أَمْسَى وَأَصْبَحَ أَنْ يَقُولَ:
﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ﴾ الْآيَةُ»^(٧)، قَالَ زُرْعَةُ: «وَهِيَ تَنْفَعُ مِنَ الْبَرَاغِيثِ».

(١) أخرجه الترمذي في «الجامع» رقم: (٢٤٥١)، وابن ماجه في «السنن» رقم: (٤٢١٥).

(٢) كب فوقها في «الأصل»: (تكرر) وهو بالفعل قد تقدم ص (٨٥).

(٣) أخرجه الترمذي في «الجامع» رقم: (٢٣٤٠)، وابن ماجه في «السنن» رقم: (٤١٠٠).

(٤) «التوكل» رقم: (٢٠).

(٥) رسمها في «الأصل»: (بسم).

(٦) أخرجه الترمذي في «الجامع» رقم: (٣٤٢٦).

(٧) «التوكل» رقم: (٢٨).

(٨) سورة إبراهيم: (١٢).

- بِإِسْنَادِهِ^(١): عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ:

«الطَّيْرَةُ مِنَ الشَّرِكِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهَا بِالتَّوَكُّلِ»^(٢).

- بِإِسْنَادِهِ^(٣): قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ:

«مَنْ اسْتَرْقَى وَكَتَبَ فَقَدْ بَرِيَ مِنَ التَّوَكُّلِ»^(٤).

- بِإِسْنَادِهِ^(٥): عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ:

«مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ يُرِيدُ سَفَرًا، فَقَالَ حِينَ يَخْرُجُ: بِاسْمِ^(٦) اللَّهِ، آمَنْتُ

بِاللَّهِ، وَاعْتَصَمْتُ بِاللَّهِ، وَتَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. رُزِقَ

خَيْرَ ذَلِكَ الْمَخْرَجِ، وَصُرِفَ عَنْهُ شَرُّهُ»^(٧).

- رَوَى بَعْضُهُمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ:

«الزَّاهِدُونَ فِي الدُّنْيَا هُمُ الْفَائِزُونَ فِي الْآخِرَةِ»^(٨).

- أَبُو دَاوُدَ^(٩): سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: «لَا تَكَادُ تَرَى أَحَدًا نَظَرَ فِي هَذَا

الرَّأْيِ إِلَّا وَقَلْبُهُ دَغَلَ عَلَى الْأُمَّةِ».

- رَوَى أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ فِي «الْوَرَعِ» بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ:

(١) «التوكل» رقم: (٤١).

(٢) تقدم تخريجه ص (٥٦).

(٣) «التوكل» رقم: (٤٣).

(٤) تقدم تخريجه ص (٥٨).

(٥) «التوكل» رقم: (٤٥).

(٦) رسمها في «الأصل»: (بسم).

(٧) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٤٧١).

(٨) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

(٩) «المسائل» رقم: (١٧٧٧)، ولفظه: «قل رجل نظر في الرأي إلا قلبه دغل».

قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَلَانًا لَا يَفْتَرُّ مِنْ صَلَاةٍ وَلَا صِيَامٍ.
فَأَنَاهُ وَهُوَ يُصَلِّي، فَأَخَذَهُ بِعَضُدِهِ فَقَالَ: «إِنَّ هَذَا أَخَذَ بِالْعُسْرِ وَتَرَكَ الْيُسْرَ»
قَالَهَا ثَلَاثًا.

قَالَ: ثُمَّ نَشَلَهُ ثَلَاثَ نَشَلَاتٍ.

قَالَ: ثُمَّ دَفَعَ فِي صَدْرِهِ.

قَالَ: فَخَرَجَ مِنْ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ، فَلَمْ يَرِ فِيهِ^(١).

أَبُو بَكْرٍ الْمُرُودِيُّ: قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: بِمَ^(٢) بَلَغَ الَّذِينَ بَلَغُوا حَتَّى ذَكِّرُوا؟

قَالَ: «بِالصَّدْقِ».

قَالَ: وَأَيُّ الصَّدْقِ؟

قَالَ: «الْإِخْلَاصُ».

قَالَ: وَأَيُّ الْإِخْلَاصِ؟

قَالَ: «أَنْ يَخَافَ اللَّهَ الْعَبْدُ»^(٣).

وَقَالَ عَبْدُ الْمُؤْمِنِ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ الْفَرَّغَانِيَّ^(٤) - : وَجَدْتُ فِي كِتَابِ

شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ السَّمَرَقَنْدِيِّ^(٥): قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، فَقَالَ:

بِمَ^(٦) يُذَكَّرُ الصَّالِحُونَ؟

(١) أخرجه ابن أبي أسامة في «المسند» رقم: (٢٣٧).

(٢) رسمها في «الأصل»: (بما).

(٣) أخرج طرفها أبو بكر الخطيب في «الجامع» رقم: (١٠١٠)، وابن الجوزي في «المناقب» ص (٢٦٧).

(٤) كذا في «الأصل»، ولعل الصواب: (الفرغاني).

(٥) لم أقف له على ترجمة فيما تحت يدي من مصادر.

(٦) هو شعيب بن الليث، أبو صالح السمرقندي، سمع إبراهيم بن المنذر وأبا مصعب الزهري، روى عنه محمد بن أحمد بن مردك، توفي سنة ٢٧٢ هـ. تُنظر ترجمته في «تاريخ الإسلام»: (٥٥٧/٦).

(٧) رسمها في «الأصل»: (بما).

قَالَ: «بِالصَّبْرِ وَالرَّضَا»^(١).

- وَقَدْ حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ حَدِيثًا فِي هَذَا الْمَعْنَى: عَنْ ابْنِ

مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ:

«يَا ابْنَ مَسْعُودٍ، إِنَّ لِلْإِسْلَامِ عَلَامَةً، وَعَلَامَةُ الْإِسْلَامِ الْإِيمَانُ، وَعَلَامَةُ الْإِيمَانِ الْيَقِينُ، وَعَلَامَةُ الْيَقِينِ الْإِخْلَاصُ، وَعَلَامَةُ الْإِخْلَاصِ الْوَرَعُ، وَعَلَامَةُ الْوَرَعِ الزُّهْدُ فِي الدُّنْيَا، مَنْ تَمَسَّكَ بِالْوَرَعِ وَالزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا يَرْقَى كُلَّ دَرَجَةٍ رَفِيعَةٍ، وَمَنْ تَخَلَّى [مِنْهُمَا]^(٢) لَقِيتَنِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى غَيْرِ مِلَّتِي، فَتَمَسَّكُوا بِالْوَرَعِ وَالزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا، فَبِهِمَا بُعِثْتُ، وَبِهِمَا أُرْسِلْتُ»^(٣).

- قَالَ الْمَرْوُذِيُّ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: «الصَّبْرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ثَمَانُونَ

مَوْضِعًا [مَحْمُودًا]^(٤)، وَمَوْضِعَانِ مَذْمُومٌ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُ غَنَاءٍ أَمْ صَبْرًا﴾^(٥) ﴿أَتَشَاءُ وَأَصْبِرُوا عَلَى آثِهِ الْهَيْكَلِ﴾^{(٦) (٧)}.



(١) لم أجد هذه الرواية فيما تحت يدي من مصادر.

(٢) في «الأصل»: (منها).

(٣) ذكره الديلمي في «الفردوس» رقم: (٧٨٥).

(٤) في «الأصل»: (محمود).

(٥) سورة إبراهيم: (٢١).

(٦) سورة ص: (٦).

(٧) ذكرها ابن قيم الجوزية في «بدائع الفوائد»: (٣/ ١٠٣٣)، وفيه زيادة: (أو قال: فما أصبرهم على النار. شك المروذي).

تفليش

فِيَا أَخِذْ عَلَى الْعُلَمَاءِ أَلَا يَكْتُمُوا الْعِلْمَ^(١)

• نَقَلْتُ مِنْ خَطِّ أَبِي بَكْرٍ - مِنْ «كِتَابِ الْعِلْمِ» :-

بِإِسْنَادِهِ: عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ
أَرَبُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ، فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَوْا بِهِ، ثُمَّ
قَلِيلًا فَبُئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾^(٢) قَالَ: «هَذَا مِيثَاقُ أَخَذَهُ اللَّهُ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ،
فَمَنْ عَلِمَ عِلْمًا فَلْيُعَلِّمَهُ»^(٣).

• وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: «وَاللَّهِ، لَوْ لَا آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا
حَدَّثْتُ عَنْهُ - يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - شَيْئًا، إِنَّهُ لَوْ لَا قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ
مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنْ الْكِتَابِ﴾^(٤) إِلَى آخِرِ الْآيَتَيْنِ»^(٥).

ذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ الْحَلَّالُ فِي «كِتَابِ الْوَرَعِ»:

أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْمَكِينِ الْأَنْطَاكِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ قَالَ لَهُ

رَجُلٌ: أَوْصِنِي؟

(١) الجملة أنت مهمة في «الأصل».

(٢) سورة آل عمران: (١٨٧).

(٣) أخرجه الطبري في «جامع البيان»: (٢٩٦/٦).

(٤) سورة البقرة: (١٧٤).

(٥) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحیح» رقم: (٢٣٥٠)، ومسلم في «الصحیح» رقم:

(٢٤٩٢)، والإمام أحمد في «المسند» رقم: (٧٢٧٦).

قَالَ لَهُ أَحْمَدُ: «انْظُرْ إِلَيَّ أَحَبُّ مَا تُرِيدُ أَنْ يُجَاوِرَكَ فِي قَبْرِكَ فَأَعْمَلْ بِهِ،
وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْعُثُ الْعِبَادَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ:
مُحْسِنٌ: مَا عَلَيْهِ مِنْ سَبِيلٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ
سَبِيلٍ﴾^(١).

وَكَاْفِرٌ: فِي النَّارِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ﴾ الْآيَةُ^(٢).
وَأَصْحَابُ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا: فَأَمَرُهُمْ إِلَى اللَّهِ؛ إِنْ شَاءَ / عَذَّبَ، وَإِنْ شَاءَ
عَفَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ
يَشَاءُ﴾^(٣)^(٤).

أَخْبَرَنَا الْمَرْوُذِيُّ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: الرَّجُلُ يَكُونُ مَسْتُورًا خَمْسِينَ سَنَةً
يَسْتُرُ نَفْسَهُ، ثُمَّ يَنْكَشِفُ عِنْدَ مَوْتِهِ، مِنْ أَيْشٍ يَكُونُ؟
قَالَ: «مِنْ حُبِّهِ لِلدُّنْيَا»^(٥).

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: أَيْشٍ تَفْسِيرُ «حُبِّ الدُّنْيَا رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ»^(٦)؟
قَالَ: «أَنْ تَكُونَ الدُّنْيَا فِي قَلْبِهِ يُؤَثِّرُهَا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ»^(٧).

(١) سورة التوبة: (٩١).

(٢) سورة فاطر: (٣٦).

(٣) سورة النساء: (٤٨).

(٤) لم أجد هذه الرواية فيما تحت يدي من مصادر.

(٥) لم أجد هذه الرواية فيما تحت يدي من مصادر.

(٦) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الزهد» رقم: (٩).

(٧) لم أجد هذه الرواية فيما تحت يدي من مصادر.

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي مَعْنَى حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ: «نُهَيْنَا أَنْ نَتَّبَعُ»^(١)

«التَّبَعُ»^(٢)؟

قَالَ: «هَاهُنَا وَهَاهُنَا»^(٣).

أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ^(٤)، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي حَفَّارٌ مَقَابِرَنَا، قَالَ: «أَعْجَبُ مَا رَأَيْتُ فِي هَذِهِ الْمَقَابِرِ أَنِّي سَمِعْتُ أُنَيْنًا مِنْ قَبْرِ كَاتِلِ بْنِ الْمَرِيضِ، وَسَمِعْتُ مُؤَذِّنًا يُؤَذِّنُ، وَهُوَ يُجَابُ مِنْ قَبْرِ، يَقُولُ كَمَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ» أَوْ كَمَا قَالَ يَحْيَى^(٥).

أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَمَّادُ الْحَفَّارُ، قَالَ: «دَخَلْتُ الْمَقَابِرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَمَا انْتَهَيْتُ إِلَى قَبْرِ إِلَّا سَمِعْتُ فِيهِ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ»^(٦).

الْمَرْوُذِيُّ^(٧): قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: هَلْ لِلْوَرَعِ حَدٌّ؟

قَالَ: «مَا أَغْرِفُهُ».

إِنَّمَا لَمْ يَحْدُثْ؛ لِأَنَّ الْوَرَعَ هُوَ تَرْكُ الشُّبْهَةِ أَوْ الْمُبَاحَاتِ، وَذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين»: (٥/ ٤١٠) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) «التبعر»: (التوسعة والكثرة).

(٣) لم أجد هذه الرواية فيما تحت يدي من مصادر.

(٤) هو محمد بن بشر بن مطر، أبو بكر الورَّاق، سمع عاصم بن علي، وروى عنه موسى بن هارون، توفي سنة ٢٨٥ هـ. تُنظر ترجمته في «تاريخ بغداد»: (٢/ ٤٤١).

(٥) لم أجد فيما تحت يدي من مصادر.

(٦) لم أجد فيما تحت يدي من مصادر.

(٧) «الورع» رقم: (٢).

يُخَصِّي، فَلِهَذَا لَمْ يَحْدَهُ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَدَرًا لِمَا بِهِ بَأْسٌ»^(١).

- أَبُو الصَّقَرِ: قَالَ أَحْمَدُ: «إِذَا كَانَتِ الْفِتْنَةُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَغْتَرِلَ الرَّجُلُ حَيْثُ شَاءَ، فَأَمَّا مَا لَمْ تَكُنْ فِتْنَةً فَلَا مَصَارُ خَيْرٌ»^(٢).

لِأَنَّ مَا يَحْصُلُ مِنَ الْفِتْنَةِ مِنَ [الْخَطَرِ]^(٣) بِالنَّفْسِ وَالْمَالِ وَالدِّينِ أَكْثَرُ مِمَّا يَفُوتُهُ مِنَ [فَضِيلَةٍ]^(٤) الْمَقَامِ بِالْأَمْصَارِ؛ مِنْ إِذْرَاكِ الْجَمَاعَاتِ، وَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَا تَجِبُ.

- إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^(٥): قَالَ أَحْمَدُ: «يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَكُونَ رَجَاؤُهُ وَخَوْفُهُ وَاحِدًا»^(٦).

وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ^(٧)، ذَكَرَهُ الْخَلَّالُ عَنْهُ، وَمُطَرِّفٌ، ذَكَرَهُ أَبُو طَالِبٍ الْمَكِّيُّ^(٨). وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنْ زَادَ خَوْفُهُ لَمْ يُؤْمِنْ عَلَيْهِ الْقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَإِنْ زَادَ رَجَاؤُهُ لَمْ يُؤْمِنْ عَلَيْهِ الْإِغْرَاءُ بِالْمَعَاصِي.

(١) تقدم تخريجه ص (٨٧).

(٢) تقدم عزو هذه الرواية ص (٨٠).

(٣) في «الأصل»: (الحصر).

(٤) في «الأصل»: (فضلة).

(٥) ابن هانئ النيسابوري رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٦) «المسائل» رقم: (١٩٧٢).

(٧) أخرجه عبد الله بن أحمد في «الزهد» ص (١٥١٦).

(٨) «قوت القلوب»: (٣٦١/١).

وَقَدْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ كَذِي قَلْبَيْنِ، يَخَافُ بِأَحَدِهِمَا، [وَيَرْجُو]»^(١)

بِالْآخِرِ»^(٢).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «مَثَلُ الْخَوْفِ مِنَ الرَّجَاءِ مَثَلُ الْيَوْمِ مِنَ اللَّيْلَةِ، لَمَّا لَمْ يَنْفَكْ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخِرِ جَازَ أَنْ يُعْبَرَ عَنِ الْمُدَّةِ بِأَحَدِهِمَا، فَيُقَالُ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَثَلَاثُ لَيَالٍ، وَهُمَا وَصَفَانِ لِلْإِيمَانِ؛ كَالطَّيْرِ بِجَنَاحَيْنِ».

الْمَرْوُذِيُّ: سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ تَفْسِيرِ: «اعْبُدِ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ»^(٣).

فَقَالَ: «بِقَلْبِكَ»^(٤).

إِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى رُؤْيَا الْقَلْبِ؛ لِأَنَّ رُؤْيَا الْعَيْنِ تَخْتَصُّ الْآخِرَةَ دُونَ الدُّنْيَا، وَبِالْقَلْبِ يَجُوزُ فِي الدُّنْيَا، وَيَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الرُّؤْيَا؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «رَأَى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ بِقَلْبِهِ»^(٥). وَرُوي: «رَأَى رَسُولُ اللَّهِ / رَبَّهُ بِفُؤَادِهِ مَرَّتَيْنِ»^(٦).

ب/٧

الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ^(٧): سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْهَمِّ.

فَقَالَ: «الْهَمُّ هَمَّانٍ: هَمُّ خَطَرَاتٍ، وَهَمُّ إِضْرَارٍ»^(٨).

(١) في «الأصل»: (يرجو).

(٢) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» رقم: (٩١٤).

(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: (٥٠)، ومسلم في «الصحيح» رقم: (٩)، والإمام أحمد في «المسند» رقم: (٣٦٧).

(٤) ذكرها القاضي أبو يعلى في «تفضيل الفقير على الغني» ص (١٣٣).

(٥) أخرجه مسلم في «الصحيح» رقم: (١٧٦).

(٦) أخرجه مسلم في «الصحيح» رقم: (١٧٦)، والإمام أحمد في «المسند» رقم: (١٩٥٦).

(٧) الإسكافي رحمه الله.

(٨) ذكرها القاضي ابن أبي يعلى في «الطبقات»: (١/٣٦٥).

الْهَمُّ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْهَمُّ بِالدُّنْيَا.

وَالْآخَرُ: الْهَمُّ بِالْآخِرَةِ.

فَأَمَّا الْهَمُّ بِالْآخِرَةِ: فَهُوَ الْمَمْدُوحُ الْمَرْغُوبُ فِيهِ.

وَأَمَّا الْهَمُّ بِالدُّنْيَا فَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

هَمُّ خَطَرَاتٍ:

وَهُوَ أَنْ يَخْطُرَ بِإِلَيْهِ وَلَا يُسَاكِنُهُ، فَهُوَ غَيْرُ مُوَاخِذٍ بِهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:

«عُفِّي لَأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا»^(١).

وَالضَّرْبُ الْآخَرُ: هَمُّ الْإِضْرَارِ:

وَهُوَ أَنْ يُقِيمَ عَلَيْهِ، فَهُوَ مَذْمُومٌ، وَهُوَ أَنْ يُدِيمَ الْإِهْتِمَامَ بِالدُّنْيَا وَالْإِكْتِسَابَ مِنْهَا.

وَقَدْ رَوَى أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ:

«أَعْظَمُ النَّاسِ هَمًّا الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَهْتَمُّ بِأَمْرِ دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ»^(٢).

وَرَوَى أَنَسٌ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:

«مَنْ كَانَتْ الْآخِرَةُ هَمَّهُ جَعَلَ اللَّهُ غِنَاهُ فِي قَلْبِهِ، وَجَمَعَ لَهُ شَمْلَهُ، وَأَتَتْهُ

الدُّنْيَا وَهِيَ رَاغِمَةٌ. وَمَنْ كَانَتْ الدُّنْيَا هَمَّهُ جَعَلَ اللَّهُ فَقْرَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَفَرَّقَ

عَلَيْهِ شَمْلَهُ، وَلَمْ يَأْتِهِ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا مَا قُدِّرَ لَهُ»^(٣).

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٩١٠٨)، ومسلم في «الصحيح» رقم: (١٢٧).

(٢) أخرجه ابن ماجه في «السنن» رقم: (٢١٤٣).

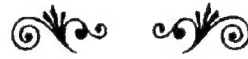
(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: (٢١٥٩٠) من حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والترمذي في «الجامع» رقم: (٢٤٦٥) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وابن ماجه في «السنن» رقم: =

أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُخَرَّمِيُّ^(١): قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ابْنُ أَبِي شَيْخٍ^(٢): حَدَّثَنِي أَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ^(٣)، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَسُئِلَ عَنِ التَّوَكُّلِ؟

فَقَالَ: «هُوَ قَطْعُ الْإِسْتِشْرَافِ بِالْإِيَّاسِ مِنَ الْخَلْقِ».

فَقِيلَ: مَا الْحُجَّةُ؟

فَقَالَ: «الْخَلِيلُ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا وُضِعَ فِي الْمَنْجَنِيْقِ، ثُمَّ طُرِحَ إِلَى النَّارِ، فَاعْتَرَضَ^(٤) جِبْرِيلُ، فَقَالَ [لِإِبْرَاهِيمَ]^(٥): لَكَ حَاجَةٌ؟ فَقَالَ: أَمَّا إِلَيْكَ فَلَا. قَالَ: فَقَالَ لَهُ: سَلْ مَنْ لَكَ إِلَيْهِ حَاجَةٌ. فَقَالَ: أَحَبُّ الْأَمْرَيْنِ إِلَيْهِ أَحَبُّهُمَا إِلَيَّ^(٦)»^(٧).



= (٤١٠٥) من حديث عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) هو عبد السلام بن محمد بن أبي موسى، أبو القاسم المخرمي الصوفي، حدث عن أبي بكر ابن أبي داود، حدث عنه أبو نعيم الأصبهاني، توفي سنة ٣٦٤ هـ. تُنظر ترجمته في «تاريخ بغداد»: (٣٢٩/١٢).

(٢) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن زكريا، أبو العباس التغلبي، ويعرف بابن أبي شيخ الخلنجي، حدث عن أبي القاسم البغوي، حدث عنه إبراهيم بن عمر البرمكي. تُنظر ترجمته في «تاريخ بغداد»: (١٧/٦).

(٣) هو ابن بختان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) كذا في «الأصل»، ولعل الصواب: (فاعترضه).

(٥) في «الأصل»: (إبراهيم).

(٦) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» رقم: (١٠٤٥) مختصراً.

(٧) أخرجه ابن الجوزي في «المناقب» ص (٢٧١) و (٢٧٢).

فَهَذَا آخِرُ التَّعْلِيقَاتِ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

وَصَلَّى اللَّهُ وَمَلَائِكَتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ

وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

وَرَجِمَ اللَّهُ مُصَنِّفَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَمَنْ دَعَا لَهُمَا